الأمانـة العامـة
أمانـة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الخامسة
للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
بغداد: 17 مايو/ أيار 2025

ق-32/(05/25)05/032-ق مج(14668)

الدورة الخامسة

للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

(بغداد: 2025/5/17)

أولاً: القرارات.

ثانياً: كلمة دولة الرئيس د. نواف سلام – رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اللبنانية (الرئاسة السابقة للقمة التنموية)

ثالثاً: كلمة دولة الرئيس محمد شياع السوداني – رئيس مجلس الوزراء بجمهورية العراق (الرئاسة الحالية للقمة التنموية)

رابعاً: كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.

خامساً: قائمة أسماء السادة رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في القمة.

المُحتَوَيَاتْ

أولاً: القرارات:

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
71	تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.	5
72	تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصـــادية والاجتماعية (بيروت: 2019/1/20).	6
73	مبادرة صـــاحب الفخامة الســـيد/ محمد ولد الشـــيخ الغزواني – رئيس الجمهورية الإســـلامية الموريتانية، حول الاقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة في العالم العربي.	7
74	مبـادرة معـالي الأمين العـام لجـامعـة الـدول العربيـة تحـت عنوان: "المبـادرة العربيـة للـذكـاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة".	66
75	عهد الإصلاح الاقتصادي العربي للعقد القادم.	231
76	إنشاء مجلس وزراء التجارة العرب.	232
77	الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي (2025 – 2035).	233
78	المبادرة العربية لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب.	324
79	دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية.	325
80	المشاريع المُقدّمة من جمهورية السودان.	343
81	مشـروع دعم وإيواء الأسـر النازحة نتيجة الحرب داخل الأراضـي الفلسـطينية والتصـدي لكافة محاولات تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.	344
82	تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي.	345
83	مشروع محطات الطاقة الشمسية لصالح المشتركين المنزليين في المخيمات الفلسطينية.	347
84	رفع العقوبات عن قطاع الطاقة في الجمهورية العربية السورية.	348
85	تعزيز الريادة الفضائية العربية – مشروع القمر الصناعي البحريني (المنذر).	349
86	الخطة التنفيذية للاســـتراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) – المُحدّثة.	350
87	تنمية وتطوير المجترات الصغيرة في المنطقة العربية.	468
88	الموضوعات المقترحة من جمهورية العراق للعرض على الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.	469
89	وضـــع رؤية مُجدّدة للتكامل العربي من أجل تحقيق الانتعاش المســـتدام والمرن وتعزيز قدرات المنطقة العربية على مجابهة الصدمات والأزمات الدولية.	470
90	الاستثمار في الموارد البشرية الصحية.	472

رقم القرار	الموضـــــوع	الصفحة
91	طريق مصر نحو القضاء على الالتهاب الكبدي الفيروسي "سي".	473
92	إعداد استراتيجية عربية بشأن تطوير الصحة المدرسية والجامعية.	474
93	خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية: بوابة التنمية.	475
94	إعداد دراسة حول اقتصاد الرعاية ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر في الوطن العربي.	482
95	دور دولة الإمارات العربية المتحدة في صنع الأمل والمستقبل الأفضل للإنسان العربي.	483
96	الإطار الاستراتيجي وخطة العمل التنفيذية للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية.	484
97	خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023-2028).	522
98	التحضير العربي لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.	545
99	إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية.	546
100	الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل – المُحدّثة.	552
101	الرؤية العربية 2045: تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل.	586
102	التمويل المستدام في المنطقة العربية.	650
103	المنتديات: (منتدى المجتمع المدني – منتدى الشباب العربي).	651
104	تحديد موعد عقد الدورة السادسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.	652

ثانيـــاً: كلمـــة دولـــة الـــرئيس د. نـــواف ســـلام – رئـــيس مجلـــس الـــوزراء بالجمهوريـــة اللبنانيـــة (الرئاسة السابقة للقمة التنموية).	653
ثالثـــاً: كلمـــة دولـــة الـــرئيس محمـــد شـــياع الســـوداني – رئـــيس مجلـــس الـــوزراء بجمهوريـــة العـــراق (الرئاسة الحالية للقمة التنموية).	656
رابعاً: كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.	659
خامساً: قائمة أسماء السادة رؤساء وفود الدول العربية المشاركـة في القمة.	662

أولاً: القـــــرارات

قـــرار

بشأن

تقرير الأمين العام

عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك، والذي يُغطي الفترة ما بين دورتي القمة.
2. تقديم الشكر إلى السيد الأمين العام ومساعديه وفريق الأمانة العامة، على الإعداد الجيد لهذا التقرير، والذي يستعرض مختلف الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة العامة وأهم الإنجازات العربية المتحققة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وذلك خلال السنوات الست الماضية منذ انعقاد الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.

(ق.ق 71 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات
الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 2019/1/20)

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصـــادية والاجتماعية (بيروت: 2019/1/20)،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي على المسـتويين كبار المسـؤولين والوزاري التحضـيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

الإحاطـــة علمـــاً بـــالإجراءات التـــي اتخـــذتها الـــدول الأعضـــاء والأمانـــة العامـــة والمجـــالس الوزاريـــة العربيـــة المتخصصـــة ومؤسســـات العمـــل العربـــي المشـــترك، لمتابعـــة تنفيـــذ قـــرارات الـــدورة الرابعـــة للقمـــة العربيـــة التنمويـــة: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 2019/1/20).

(ق.ق 72 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

مبادرة صاحب الفخامة السيد/ محمد ولد الشيخ الغزواني – رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية حول الاقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة في العالم العربي

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرات المندوبية الدائمة للجمهورية الإســـلامية الموريتانية رقم (141) بتاريخ 2025/3/19، ورقم (155) بتاريخ 2025/4/3، ورقم (175) بتاريخ 2025/4/7، ورقم (176) بتاريخ 2025/4/7،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - وثيقة "مبادرة صاحب الفخامة السيد/ محمد ولد الشيخ الغزواني – رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، حول الاقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة في العالم العربي"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي على المسـتويين كبار المسـؤولين والوزاري التحضـيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـــرّر

1. الإشـادة بمبـادرة فخامـة رئـيس الجمهوريـة الإسـلامية الموريتانيـة السـيد/ محمـد ولـد الشـيخ الغزوانـي، حـول الاقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة في العالم العربي، بالصيغة المرفقة.
2. الـدعوة للانضـمام لهـذه المبـادرة، وإخضـاعها لآليـات تنفيـذ المبـادرات المماثلـة، مـع عـدم تحمـل الـدول الأعضاء أية أعباء مالية.
3. تقـديم الشـكر إلـى الأكاديميـة العربيـة للعلـوم والتكنولوجيـا والنقـل البحـري علـى جهودهـا القيّمـة فـي إعـداد وثيقة المبادرة، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

(ق.ق 73 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

الجمهورية الاسلامية الموريتانية

مبادرة

صاحب الفخامة السيد/محمد ولد الشيخ الغزواني

رئيس الجمهورية الاسلامية الموريتانية

حول الإقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة

إعداد

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

مارس 2025

المحتويات

المحتويات .....
قائمة الاشكال .....
قائمة الجداول .....
أهداف الدراسة .....
1. مقدمة .....
2. ماهية الاقتصاد الأزرق .....
3. الاقتصاد الأزرق من منظور التنمية المستدامة .....
4. مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام .....
5. محاور الاقتصاد الأزرق .....
6. التحديات العالمية والاتجاهات الحديثة على الاقتصاد الأزرق .....
7. مبادرات الاقتصاد الأزرق على المستوى الإقليمي .....
8. بعض المبادرات الدولية لتحقيق اهداف الاقتصاد الأزرق .....
9. بعض المبادرات العربية لتحقيق اهداف الاقتصاد الأزرق .....
10. الوضع الحالي للاقتصاد الازرق بالعالم العربي .....
11. مقومات الدول العربية في إطار الاقتصاد الأزرق .....
12. متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأزرق .....
13. الموارد العربية في إطار الاقتصاد الأزرق .....
14. الرسائل الرئيسية للعمل المستقبلي .....
15. وضع استراتيجية عربية متكاملة للاقتصاد الأزرق .....
16. الخلاصة .....
17. التوصيات .....
المراجع .....

قائمة الاشكال

رسم توضيحي 1 - اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة .....
رسم توضيحي 2- ثروات الاقتصاد الازرق .....
رسم توضيحي 3 - مصادر تلوث البحار والمحيطات .....
رسم توضيحي 4 - بعض الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الازرق .....
رسم توضيحي 5- خطوات عملية تطوير سياسة الاقتصاد الأزرق .....
رسم توضيحي 6- مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية .....
رسم توضيحي 9- تراجع الصادرات والواردات العربية بسبب الجائحة (مليار دولار) .....
رسم توضيحي 10 - الزيادة في عدد السياح في بعض الدول العربية .....
رسم توضيحي 11 - موسمية السياحة بالدول العربية .....
رسم توضيحي 12 – حجم العاملين بالسياحة لبعض الدول العربية .....
رسم توضيحي 13 - السياحة كنسبة من إجمالي الصادرات .....
رسم توضيحي 14 – تردد السفن عالميا .....
رسم توضيحي 15- متوسط انتظار سفن الحاويات بالموانئ عالميا .....
رسم توضيحي 16- معدل النمو السنوي للأسطول التجاري (1981 – 2021) - النسبة المئوية لأطنان الحمولة الساكنة .....
رسم توضيحي 17- متوسط عمر الأسطول التجاري، مرجحا بعدد السفن .....
رسم توضيحي 18- حصة الحبوب المستوردة بسفن السوائب كنسبة مئوية من إجمالي .....
رسم توضيحي 19 - الحصص السوقية لأكبر شركات نقل (2011 – 2022) .....
رسم توضيحي 20- ترتيب الدول العربية وفقا للأداء اللوجستي .....
رسم توضيحي 21- إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم .....
رسم توضيحي 22- إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من الحيوانات المائية في العالم بحسب الأقاليم، 1950–2022 .....
رسم توضيحي 23- الإنتاج السمكي في البلدان العربية في عام 2019 .....
رسم توضيحي 24- متوسط الإنتاج السمكي في البلدان العربية في 2000-2019 .....
رسم توضيحي 25- إنتاج المصايد الطبيعية في البلدان العربية .....
رسم توضيحي 26- الاستزراع السمكي في البلدان العربية .....
رسم توضيحي 27– تكاليف توليد الكهرباء عالميا .....

قائمة الجداول

جدول 1 - الحمولة الإجمالية للأساطيل العربية في 31 ديسمبر 2020 .....
جدول 2 - مؤشر الأداء اللوجستي للدول العربية في 2023 .....
جدول 3 - إنتاج الوطن العربي من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية .....
جدول 4- الأنشطة الاقتصادية واللوجستية بالاقتصاد الازرق .....
جدول 5- التطبيقات التكنولوجية الحديثة في محاور الاقتصاد الأزرق .....

أهداف الدراسة

تهدف المبادرة الرئاسية الموريتانية الي تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد في الدول العربية من خلال دراسة بعنوان: الإقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة، وذالك خلال اعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية الاجتماعية، والمنعقدة بجمهورية العراق – دورة مايو 2025.

ومن هذا المنطلق، تهدف الدراسة الي:

1. القاء الضوء على أهمية الاقتصاد الأزرق بالدول العربية والمتعلقة بالموارد البحرية، وتشمل الصيد والزراعة البحرية والنقل البحري والطاقة البحرية، والتكنولوجيا البحرية، والسياحة البحرية، وغيرها.
2. الاستفادة الجيدة من موارد الاقتصاد الأزرق حيث يمكن أن تؤدي إلى توفير فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات الساحلية بالدول العربية.
3. تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز مساهمة الدول العربية في الاقتصاد العالمي.
4. الاقتصاد الأزرق يمكن أن يساعد في تنويع اقتصاد الدول العربية، والحد من الاعتماد على قطاعات اقتصادية محددة.
5. يساعد في تحويل الاقتصادات العربية إلى اقتصادات مبنية على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.
6. الاهتمام بالحفاظ على الموارد البحرية وإدارتها بشكل مستدام، حتى تستمر في تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

1. مقدمة

عرّفت الأمم المتحدة مؤخراً الاقتصاد الأزرق بأنه اقتصاد "يشمل مجموعة من القطاعات الاقتصادية والسياسات ذات الصلة التي تحدد معاً ما إذا كان استخدام موارد المحيطات يتم بشكل مستدام". التحدي المهم للاقتصاد الأزرق هو فهم وإدارة الجوانب العديدة للاستدامة المحيطية بشكل أفضل، بدأ من مصايد الأسماك المستدامة إلى صحة النظام الإيكولوجي لمنع التلوث. والاقتصاد الأزرق يتحدانا أن ندرك أن الإدارة المستدامة لموارد المحيطات سوف تتطلب التعاون عبر الحدود والقطاعات من خلال مجموعة متنوعة من الشراكات. وتشير الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد الأزرق سيساعد في تحقيق اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي منها الهدف 14 "الحياة تحت الماء" كما هو موضح بالشكل التالي.

رسم توضيحي 1 - اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

المصدر: الامم المتحدة، 2025.

ومنذ ظهور أهمية الاقتصاد الأزرق، بدء المجتمع الدولي والمهتمين بحماية البيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد على موعد آخر مع أحد التوجهات الاقتصادية البيئية الجديدة، والتي تهدف إلى التوافق أو للوصول إلى المواءمة بين الاقتصاد والبيئة، كما حاول من قبل الاقتصاد الأخضر، أو بمعني آخر مع أحد المفاهيم الجديدة والمتعلقة بعمليات تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق الاستخدام المستدام والأمثل للثروات والموارد الطبيعية الموجودة في البحار والمحيطات للحفاظ عليها من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية كما هو موضح بالشكل التالي، ويعتبر الاقتصاد الأزرق أيضًا دافعًا لتطوير الآليات والإجراءات التي تدعم الأمن الغذائي، والتنمية المستدامة للموارد المائية.

ويتعلق الاقتصاد الأزرق بالاستخدام المستدام للموارد المائية والحفاظ عليها – وهي المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار – وذلك بغية توجيه النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وخلق فرص العمل، مع ضمان احترام البيئة والقيم الثقافية والتنوع البيولوجي.

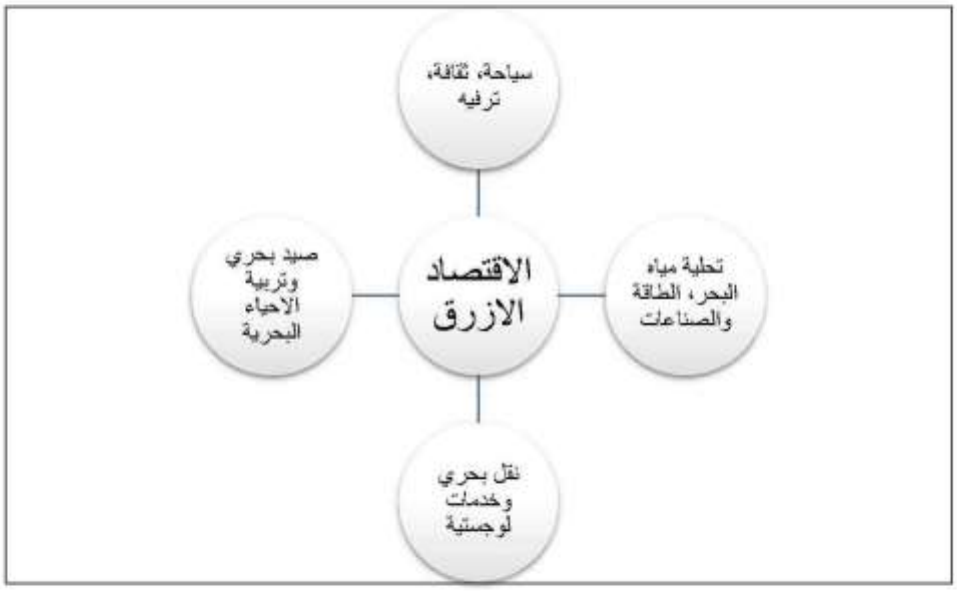

رسم توضيحي 2- ثروات الاقتصاد الازرق

ويهدف الاقتصاد الأزرق إلى ضرورة حماية الموارد المائية، بل ويعد من أهم جبهات التجارة الخارجية والداخلية، حيث يوفر للمجتمع كمّا هائلًا من الثروات عن طريق الاستثمار الأمثل في الموارد المائية من جهة، واعتباره بوابة من أهم بوابات نقل البضائع والسلع من جهة أخرى، ولذلك فهو يقدم للدول سبلا جديدة لتعظيم اقتصاداتها بعيدًا عن الطاقات التقليدية والغير نظيفة والناضبة والتي تشكل تهديدًا كبيرًا على البيئة واستنزافًا لحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

ويشمل "الاقتصاد الأزرق" توليد الكهرباء من طاقة المياه، وأنشطة التعدين في البحار والمحيطات، والسياحة البحرية، وأنشطة صيد الأسماك والكائنات البحرية، واستخراج المواد الخام من البحار، وغير ذلك من أشكال النشاط الاقتصادي المرتبط أساسًا بالمياه.

ومثلما كان الوضع عند إطلاق مصطلح الاقتصاد الأخضر، حيث تشير كلمة الأخضر إلى وجود بعد بيئي واضح وقوي في هذا الاقتصاد، وتشير كذلك إلى دوره في تقليل كمية الانبعاثات الكربونية وبشكل عام العمل على تخفيف الحمل البيئي الواقع على النظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية والبيئة الطبيعية، فوجود كلمة الأزرق بعد كلمة الاقتصاد يشير إلى نوع أخر من الاقتصاد يرتكز على الأنشطة البحرية وعلى النظم البيئية المتوافرة في البحار والمحيطات الشاسعة الزرقاء.

وتمثل الأحياء البحرية 99% من أشكال الحياة على كوكب الأرض تقريبًا حيث إنها موطن للملايين من الكائنات الحية، حيث تعيش فيها حيوانات ونباتات من مختلف الأشكال والألوان والأحجام، وتمتص البحار والمحيطات نحو 50% من الانبعاثات الضارة التي تخرج من اليابسة، وعلى الرغم من تلك الأهمية البيئية إلا أن الأمر يتعدى ذلك إلى الأهمية الاقتصادية أو ما يعرف بـ "الاقتصاد الأزرق."

2. ماهية الاقتصاد الأزرق

وللتعرف على ماهية الاقتصاد الأزرق، هناك ثلاث تساؤلات تحدد ملامح هذا النوع من الاقتصاد، وهي:

- مدي أهمية الاقتصاد الأزرق؟
- ما هي المخاطر والتحديات نحو تطبيق هذا النوع من الاقتصاد؟
- وما هي خطوات عملية تطوير سياسة الاقتصاد الأزرق؟

لماذا يعد الاقتصاد الأزرق غاية في الأهمية في حياتنا؟ هناك عدة أسباب توضح مدي أهمية الاقتصاد الأزرق للعالم بصفة عامة، وتشمل:

1. تعتبر المحيطات والبحار الصحية ضرورية للوجود البشري والحياة على الأرض.
2. المحيطات تغطي ثلاثة أرباع سطح الأرض، وتحتوي على 97% من مياه الأرض، وتمثل 99% من المساحة الصالحة للحياة على الكوكب من حيث الحجم.
3. توفر أكثر من نصف الأوكسجين في العالم، كما تحتضن نسبة ما بين 50-80٪ من جميع أشكال الحياة على الأرض.
4. توفر محيطات العالم الموارد الطبيعية الرئيسية بما في ذلك الغذاء والأدوية والوقود الحيوي وغيرها من المنتجات.
5. تساعد المحيطات والبحار في تفكيك وإزالة النفايات والتلوث؛ وتعمل نظمها الإيكولوجية الساحلية كحواجز للحد من الأضرار الناجمة عن العواصف.
6. تعتبر البحار والمحيطات أعظم ممتص كربون على كوكب الأرض. حيث تمتص المحيطات حوالي 23 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية الناتجة عن النشاط البشري وتساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ .كما تمتص المحيطات أكثر من 90% من الحرارة الزائدة في النظام المناخي .
7. الأسماك التي يتم صيدها من المحيطات توفر التغذية وسبل العيش والأمن الغذائي لسكان المناطق الساحلية وتعتبر بمثابة دافعا هاما للتنمية الاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية. لكن تغير المناخ والتدهور البيئي والتلوث وارتفاع مستويات الحطام البحري، والممارسات السيئة لإدارة مصايد الأسماك تعرض بحارنا ومحيطاتنا للخطر بشكل متزايد كما هو موضح بالشكل التالي. هذه المخاوف وغيرها من الضغوط لإيجاد حلول للحفاظ على بيئة المحيطات، أدت إلى تخصيص الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لـ "المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية والاستخدام المستدام لها".

رسم توضيحي 3 - مصادر تلوث البحار والمحيطات

8. يعيش حوالي نصف سكان العالم ضمن مسافة 100 كيلومتر من البحار، وتقع ثلاثة أرباع المدن الكبرى في العالم على ضفاف البحار، وتعبر 90 في المئة من السلع التي تتم المتاجرة بها عالميا عبر البحار. ويقدر الاقتصاد العالمي المستند إلى المحيطات بحدود 3 تريليون دولار أمريكي سنويا، مما يمثل حوالي 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وذالك لارتباط الاقتصاد الأزرق بعدة أنشطة كما هو موضح بالشكل التالي. ووفقا لتقديرات آخري فإن هذه القيمة ستصل ل 24 تريليون دولار على الأقل وذلك لمختلف الموارد والخدمات التي تشملها مثل: النقل البحري الذي يمثل نحو 90 % من الأنشطة التجارية حول العالم.
9. أهمية الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية حيث تحمل الكابلات البحرية نحو 95 % من جميع البيانات الرقمية حول العالم.
10. يعتبر الاقتصاد الأزرق مصدراً للغذاء لنحو 4.3 مليار شخص حول العالم مع توفير أكثر من 15 % من البروتين الحيواني المستهلك سنويا.
11. كما أن 30 % من النفط والغاز المستخرج حول العالم ينتج من البحار والمحيطات.
12. يقدر نشاط السياحة البحرية بنحو 5 % من الناتج المحلى الإجمالي العالمي ويعمل به نحو من 6 – 7 % من قوة العمل حول العالم.

رسم توضيحي 4 - بعض الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الازرق

13. توفر صناعات الاقتصاد الأزرق سبل لكسب العيش لما يزيد عن 820 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في ميادين متنوعة تتضمن الشحن البحري وما يتعلق بها من نقل وتوليد الطاقة والتعدين والإنشاءات والتجارة والسياحة والبحوث، من بين جملة أمور أخرى، من دون أن ننسى الخدمات الهامة للغاية التي يوفرها هذا الاقتصاد للنظام الإيكولوجي مثل احتجاز الكربون.
14. بالنسبة للأنشطة التجارية على شواطئ البحار والمحيطات فهناك 13 مدينـة من أكبر 20 مدينة حول العالم تقع على شواطئ البحار والمحيطات، كما أن نحو 40 % من سكان العالم أو نحو 3.1 مليار نسمة يعيشون في نطاق سواحل البحار والمحيطات في حوالي 150 مدينة ساحلية، إضافة إلى ذلك توفر المحيطات الكثير من المستحضرات الطبية.

وبالتالي فإن هدف الاقتصاد الأزرق هو مواجهة الأزمات العالمية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية في العقود الماضية، والنظر إلى موارد المحيطات كمساحات تنموية، يمكن استخدامها بشكل مستدام، لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

ورغم الحجم الضخم للاقتصاد القائم على الموارد البحرية، إلا أنه يوجد العديد من المخاطروالتحديات التي تؤثر سلباً على استدامة هذه الموارد وتمثل تهديدا حقيقيا للبيئة البحرية بشكـل عام، وهي ناتجة عن الاستخدام الغير مستدام للموارد البحرية بشكل عام بما يحد من قدرتها على تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

ومن أهم هذه المخاطر والتحديات:

1. فقدان التنوع البيولوجي الناتج عن تدهور النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية.
2. مصائد الأسماك غير المستدامة الناتجة عن الصيد الجائر بما يمثل تحديا لتحقيق الأمن الغذائي.
3. تغير المناخ وعلاقته بارتفاع منسوب سطح البحر.
4. تحمض المسطحات المائية.
5. أنشطة السياحة البحرية والساحلية غير المستدامة تعتبر من التحديات التي تواجه هذا النوع من الاقتصاد بالإضافـة.
6. التلوث البحري الناشئ عن أنشطـــة استخراج المعادن والنفط والغاز.

7. أنشطة النقل والشحن البحري.
8. سوء إدارة مخزون الأسماك.
9. استغلال انتاج الاسماك بشكل مفرط.
10. تدهور السواحل بسبب التنمية الساحلية، وإزالة الغابات، والتعدين.
11. التلوث البحري، في شكل مغذيات زائدة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة والجريان السطحي الزراعي.
12. تاكل الساحل في كثير من دول العالم.
13. المخلفات البحرية مثل البلاستيك.
14. تأثير تغير المناخ على المدى الطويل على أنظمة المحيطات محفوف بعدم اليقين، ولكن من الواضح أن التغيرات في درجة حرارة البحر، والحموضة، والتغيرات الرئيسية تهدد التيارات المحيطية.

اما بالنسبة الي تسلسل عملية تطوير سياسة الاقتصاد الأزرق كما هو موضح بالشكل التالي، هناك سبع خطوات وهي:

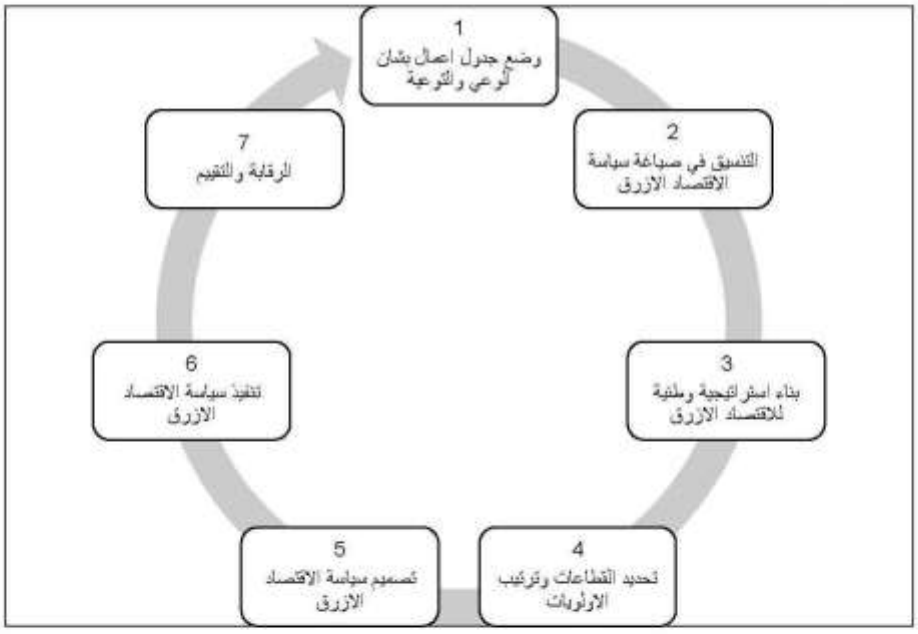

رسم توضيحي 5- خطوات عملية تطوير سياسة الاقتصاد الأزرق

المصدر: اقتصاد المحيطات الأزرق في أفريقيا: دليل السياسات، 2016.

1. وضع جدول الأعمال بشان الوعي والتوعية باهمية الاقتصاد الازرق.
2. التنسيق في صياغة سياسة الاقتصاد الأزرق.
3. بناء استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق.
4. تحديد القطاعات وتحديد الأولويات.
5. تصميم سياسة الاقتصاد الأزرق.
6. تطبيق سياسة الاقتصاد الازرق.
7. الرقابة والتقييم.

3. الاقتصاد الأزرق من منظور التنمية المستدامة

من الأهداف التي اعتمدتها الأمم المتحدة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، هناك هدف مستقل يسعى إلى الاستخدام المستدام والحفاظ على الحياة تحت سطح الماء وهو الهدف رقم 14، (الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة).

ويدعو الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة المجتمع الدولي إلى "صون المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بصورة مستدامة لأغراض التنمية المستدامة." وجدير بالذكر أن أهمية المحيطات في التنمية المستدامة، تلقى اعترافاً واسعاً من المجتمع الدولي، كما أنها جزء لا يتجزأ من الالتزامات الأساسية التي أقرتها الدول الأعضاء في هذا الشأن.

ويسعى الهدف رقم 14 للتنمية المستدامة إلى الحيلولة دون حدوث التلوث البحري والحد منه، ودعم الإدارة والحماية المستدامة للنظم البيئية البحرية والساحلية، والتعامل مع آثار تحمض المحيطات، وتنظيم صيد الأسماك وإنهاء الصيد الجائر والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، والحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية، وزيادة المزايا الاقتصادية للدول النامية والدول الأقل نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، وتعزيز وسائل التنفيذ، بما في ذلك زيادة المعرفة العلمية، ونقل التكنولوجيا البحرية وتنفيذ القانون الدولي كما هو وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982.

وأشارت تقديرات إلى أن "الاقتصاد الأزرق" سينمو ضعف معدلات نمو الاقتصاد التقليدي حتى عام 2030، وربما يزيد المعدل إذا تنامت اتجاهات اللجوء إلى البحار والمحيطات في توليد الطاقة وتحلية المياه. والاقتصاد الأزرق يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي والحفاظ على سبل المعيشة أو تحسينها مع ضمان الاستدامة البيئية في الوقت نفسه، وجميع هذه القضايا جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 والتي تهدف لبناء اقتصاد أزرق، من خلال التركيز على مفهوم الاستدامة.

4. مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام

قدم الصندوق العالمي للطبيعة مجموعة من المبادئ للاقتصاد الأزرق منها:

1. توفير العوائد الاجتماعية والاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحسين الدخل وتوفير فرص العمل والسلامة وتحقيق تنمية صحية وأمنية وسياسي مستدامة.
2. المحافظة على تنوع وإنتاجية ووظائف وقيمة النظم الأيكولوجية البحرية الطبيعية التي يعتمد عليها ازدهارها.
3. الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة وإعادة تدوير المواد وذلك لتأمين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية طوال الوقت.
4. التحكم في إدارة الاقتصاد الأزرق يتم من خلال استخدام أساليب الإدارة التي تتصف بأنها شاملة ومستدامة (تقوم على المشاركة النشطة والفعالة لأصحاب المصلحة)، ومطلعة، ووقائية (حيث يجب أن تستند القرارات على معلومات سليمة علمية لتجنب الآثار الضارة التي تقوض الاستدامة طويلة الأجل).
5. دعم الحوار مع أصحاب المصلحة مع أهمية وضع تعريف مشترك وإطار مرجعي للاقتصاد الأزرق.
6. تعزيز الالتزام من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة وذوي الصلة برؤية الاقتصاد الأزرق المستدام. والعمل على تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.
7. التواصل حول الاقتصاد الأزرق مع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، وكذلك في الإطار التعليمي أو رفع الوعي.

5. محاور الاقتصاد الأزرق

ومما سبق، يتضح ان الاقتصاد الأزرق يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية على أساس الاستخدام في المحيطات والبحار والسواحل أو المرتبطة بها ويمكن تقسيمها الي مجموعتين رئيسيتين:

1. الأنشطة المعتمدة على الحياة البحرية: وتشمل الأنشطة المستخدمة في المحيطات والبحار والمناطق الساحلية، مثل الحياة البحرية ذات الموارد الحية مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والحياة البحرية ذات الموارد غيرالحية مثل الطاقة البحرية المتجددة، تحلية المياه، النقل البحري والسياحة الساحلية.
2. الأنشطة المرتبطة بالحياة البحرية: الأنشطة التي تستخدم المنتجات و / أو إنتاج منتجات وخدمات من المحيط أو الأنشطة البحرية مثل معالجة المأكولات البحرية والتكنولوجيا الحيوية، بناء وإصلاح السفن، أنشطة الموانئ، التكنولوجيا والمعدات والخدمات الرقمية.

ووفقا للتقسيم الرئيسي السابق، يمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الاورق الي 6 محاور رئيسية كالاتي (تم ترتيب المحاور وفقا لأهميتها للعمالة):

1. السياحة الساحلية
2. الموارد الحية
3. أنشطة الموانئ
4. بناء وإصلاح السفن
5. طاقة المحيطات
6. الموارد غير الحية

ووفقا للتقسيم الرئيسي السابق، يمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الاورق الي 6 محاور رئيسية كالاتي (تم ترتيب المحاور وفقا لأهميتها للاقتصاد القومي للدول):

1. السياحة الساحلية
2. أنشطة الموانئ
3. بناء وإصلاح السفن
4. الموارد الحية
5. الموارد غير الحية
6. طاقة المحيطات

6. التحديات العالمية والاتجاهات الحديثة على الاقتصاد الأزرق

أولاً: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية والاضرابات العالمية

وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) فأن الاقتصاد الأزرق يمثل نحو 7% من الاقتصاد العالمي، ولكن الحرب في أوكرانيا لها تكلفة باهظة في المعاناة الإنسانية وتسبب صدمات في الاقتصاد العالمي. فهذه الأزمة التي تأتي بعد جائحة كوفيد – 19 العالمية، تعمل على تسريع نقاط الضعف الحالية وتوسيع نطاق عدم المساواة في جميع أنحاء العالم.

وقد أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية بشأن الغذاء والطاقة والتمويل في الأمانة العامة للأمم المتحدة، مع التوصيات السياسات التالية:

1. بشأن الغذاء: حث جميع الدول على إبقاء الأسواق مفتوحة، ومقاومة قيود التصدير غير المبررة وغير الضرورية، وإتاحة الاحتياطيات للدول المعرضة لخطر الجوع والمجاعة.
2. في مجال الطاقة: يمكن أن يساعد استخدام المخزونات الاستراتيجية والاحتياطيات الإضافية في تخفيف أزمة الطاقة على المدى القصير. لكن الحل الوحيد على المدى المتوسط والطويل هو تسريع نشر الطاقة المتجددة.
3. بشأن التمويل: الحاجة إلى إجراءات عاجلة من قبل مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية لزيادة السيولة والحيز المالي حتى تتمكن الحكومات من توفير شبكات الأمان للفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً.

كما أدت الحرب في أوكرانيا إلى أزمة تكاليف المعيشة العالمية، والتي تقيد بشكل سريع ميزانيات الأسر. مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ينخفض الدخل في المنزل. وهذا له آثار مهمة على مستويات الفقر والجوع، والتحصيل العلمي والحصول على الطاقة ومخاطر النمو على الاقتصاد العالمي وهو موضح بالاشكال التالية.

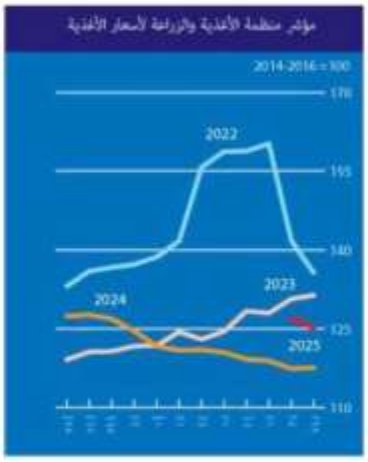

رسم توضيحي 6- مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية

المصدر: الفاو، مارس 2025.

كما يتضح من الاشكال السابقة، ان متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة قد بلغ لأسعار الأغذية ارتفاع قدره 1.6 في المائة في فبراير 2025. وفي حين بقي مؤشر أسعار اللحوم مستقرا، ارتفعت جميع مؤشرات الأسعار الأخرى، وسجلت أكبر الزيادات بالنسبة إلى السكر ومنتجات الألبان والزيوت النباتية.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب في فبراير 2025 زيادة قدرها 0.7 في المائة. وارتفعت أسعار صادرات القمح من شهر إلى آخر، مدفوعةً بتقلّص الإمدادات المحلية في الاتحاد الروسي، مما أدى إلى تقييد أحجام الصادرات وتحويل الطلب إلى موردين آخرين، ما فاقم الضغط التصاعدي على الأسعار العالمية. وجاء الدعم الإضافي للزيادات في الأسعار من الشواغل المتعلقة بالظروف غير المواتية للمحاصيل في أجزاء من الاتحاد الروسي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وواصلت الأسعار العالمية للذرة اتجاهها التصاعدي في فبراير 2025، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى شح الإمدادات الموسمية في البرازيل، وتدهور ظروف المحاصيل في الأرجنتين، والطلب القوي على صادرات الذرة من الولايات المتحدة. ومن بين الحبوب الخشنة الأخرى، ارتفعت أيضا الأسعار العالمية للشعير والذرة الرفيعة. وفي المقابل، انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز بنسبة 6.8 في المائة في فبراير 2025، حيث أدت وفرة الإمدادات القابلة للتصدير وضعف الطلب على الواردات إلى ضغوط لخفض الأسعار.

كما بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية زيادة 2 في المائة في فبراير 2025. وكانت الزيادة في المؤشر مدفوعة بارتفاع قيم زيوت النخيل وبذور اللفت ودوار الشمس. وكانت الزيادة مدعومة إلى حدٍ كبير بانخفاض الإنتاج الموسمي في الدول المنتجة في جنوب شرق آسيا وتوقعات ارتفاع الطلب من قطاع الديزل الأحيائي في إندونيسيا. وارتفعت في الوقت نفسه الأسعار العالمية لزيت الصويا بفعل الطلب العالمي القوي، خاصة من قطاع الأغذية.

هذا وقد بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر زيادة قدرها 6.6 في المائة في فبراير 2025.. وكانت الزيادة في الأسعار العالمية للسكر مدفوعة بالمخاوف من تقلص الإمدادات العالمية في الموسم 2025/2024. وساهم أيضا في زيادة الأسعار انخفاض توقعات الإنتاج في الهند والمخاوف بشأن تأثير الطقس الجاف مؤخرًا على المحصول القادم في البرازيل، مما فاقم الأثر الموسمي.

ثانياً: تأثير جائحة كوفيد – 19 على التجارة والتنمية

اليوم، يبدو أن المخاطر الصحية الرئيسية لـجائحة كوفيد – 19 تتراجع وأزمة كبيرة في تكلفة المعيشة تضرب الاقتصاد العالمي، من المهم أن ننظر إلى الوراء في الأزمة والتعلم منها أفضل استعدادا للمستقبل كما موضح بالاشكال التالية. من خلال تقديم إجابات للأسئلة المتعلقة بالتجارة والتمويل والرقمنة وسلاسل القيمة العالمية ودور الدول والتعاون الدولي اللذان برزا في المناقشات السياسية خلال الجائحة. وتوفر الدروس المستفادة دليلاً لمستقبل أكثر مرونة شامل ومستدام وهو مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

رسم توضيحي 7- تراجع الصادرات والواردات العربية بسبب الجائحة (مليار دولار)

المصدر: الاسكوا، 2020.

7. مبادرات الاقتصاد الأزرق على المستوي الإقليمي

❖ مبادرة منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط The Mediterranean

يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع خطة عمل دول البحر المتوسط (UNEP /MAP) ومقرها أثينا في دعم تنفيذ اتفاقية برشلونة التي عقدت في 1976، وهي أول اتفاقية بحرية إقليمية تم تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تعد أحد أولويات استراتيجية البحر الأبيض المتوسط من أجل التنمية المستدامة Mediterranean Strategy for Sustainable Development، لتسهيل "الانتقال نحو الأخضر والأزرق". حيث تتكاتف 21 دولة تطل على البحر الأبيض المتوسط لحماية البيئات البحرية والساحلية في المنطقة.

وتواجه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين وداخل الدول، وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب والنساء. ففي الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق الذي عقد في بروكسل - نوفمبر 2015، أقر وزراء الدول الأعضاء والبالغ عددهم 43 وزير ممثلين لدولهم، إمكانات الاقتصاد الأزرق لتعزيز النمو والتوظيف والاستثمارات والحد من الفقر مع التأكيد على أن البحار وما تحملها من ثروات هي عوامل محركة للاقتصاد ككل على المستوي المحلي والإقليمي.

❖ مبادرة الاتحاد الأوروبي The European Union

في عام 2012، اقترح الاتحاد الأوروبي " استراتيجية النمو الأزرق للاتحاد الأوروبي EU Blue Growth Strategy"، حيث إن النمو الأزرق سيكون جوهر السياسات البحرية، ومجالات التنمية الأساسية، والتدابير للمستقبلية. أطلقت استراتيجية النمو الأزرق مبادرات في العديد من المجالات المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل، مما يسهل التعاون بين الأعمال البحرية والسلطات العامة عبر الحدود والقطاعات، وأصحاب المصلحة لضمان استدامة البيئة البحرية.

وتتعرض المدن الساحلية والداخلية بشكل متزايد لمخاطر التلوث، مما يهدد الأنشطة الاقتصادية وصحة الإنسان والنظم الإيكولوجية. ففي عام 2016 تم إقامة "مشروع مدن للاقتصاد الأزرق Cities for a Blue economy Project"، حيث يسعى المشروع إلى مساعدة المدن على تطوير نهج شامل ومستدام للاقتصاد الأزرق، ممن خلال اتباع نهج محلي للاقتصاد الأزرق تشارك فيه الحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصالح.

وفي عام 2014، تم إطلاق "خطة الابتكار الزرقاء Blue Innovation Plan"، والتي سيتم تنفيذها من خلال ثلاثة جوانب: (اولا) تطوير القطاعات التي لديها الامكانات والقدرات للتوظيف والنمو المستدامين، (ثانيا) المكونات الأساسية لتوفير المعرفة والأمن في الاقتصاد الأزرق، (ثالثا) استراتيجيات حوض البحر لضمان اتخاذ تدابير مصممة خصيصا وتعزيز التعاون بين البلدان.

وأصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2021، تقريرًا عن استراتيجية النمو الأزرق نحو نمو أكثر استدامة في الاقتصاد الأزرق، ويبحث هذا التقرير ما تم تحقيقه منذ عام 2012 حتي الان، وما هو مستمر وما لا يزال مفقودًا. تم وصف خمسة جوانب في التقرير: (1) الدفع بدفة النمو في خمسة مجالات اساسية: الطاقة الزرقاء، وتربية الأحياء المائية، والسياحة الساحلية والبحرية، والتكنولوجيا الحيوية الزرقاء، والموارد المعدنية، (2) البيانات والمعرفة البحرية، والتخطيط المكاني والمراقبة البحرية لتسهيل النمو في الاقتصاد الأزرق، (3) تعزيز نهج الشراكة، (4) تعزيز الاستثمار، (5) جعل استراتيجية النمو الأزرق تتناسب مع التحديات المستقبلية.

❖ مبادرة افريقيا Africa

يقدر الاتحاد الأفريقي "African Union" أن الاقتصاد الأزرق يدر حاليًا ما يقرب من 300 مليار دولار للقارة، مما يخلق 49 مليون وظيفة. هذه وغيرها من الفوائد الهامة - وعلى الأخص الأمن الغذائي وسبل العيش والتنوع البيولوجي – التي تعتمد كليًا على حماية وتعزيز السلامة البحرية والساحلية. وتشير المؤشرات بان الدول الافريقية ستكون في وضع أفضل للاستفادة الكاملة من فرص الاقتصاد الأزرق المستقبلية مثل: الطاقة الزرقاء المستدامة، وتربية الأحياء المائية، والكربون الأزرق.

تم الإعلان عن "برنامج الاقتصاد الأزرق لأفريقيا الصامدة Blue Economy for Resilient Africa Program (BE4RAP) " في المؤتمر السنوي للأطراف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في نوفمبر عام 2022. ويتولى البرنامج الاهتمام بالدول الساحلية في إفريقيا للاستفادة من الفرص وإدارة المخاطر الملازمة لتنمية الاقتصادات الزرقاء الناشئة. ويعد برنامج الاقتصاد الأزرق لإفريقيا (BE4RAP) استجابة للتحدي الذي تواجهه الدول الساحلية في إدارة مواردها البحرية لتحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، مع الاخذ في الاعتبار التكيف مع آثار تغير المناخ.

كما أعلنت المجموعة المالية العالمية عن "برنامج Mangrove Blue Carbon"، وهو الأول من نوعه للبنك الدولي في إفريقيا، والذي تبلغ قيمته 13.5 مليون دولار. يهدف البرنامج إلى حشد ودعم التمويل وإقامة شراكات فعالة لتقديم حلول مناخية مبتكرة، ولا سيما الاقتصاد الأزرق. ويهدف البرنامج أيضا الي توسيع نطاق إدارة المناطق الساحلية لغرب إفريقيا، لهذا قد تم تصميم "مشروع الكربون الأزرق Blue Carbon Project" الجديد والمبتكر لدولة غانا.

اعترافًا بأهمية الاقتصاد الازرق باعتباره "الحدود التالية Next frontier" لتنمية إفريقيا في جدول أعمال 2063 الخاص بـ "إفريقيا التي نريدها Africa we Want" عام 2016، أعلن الاتحاد الأفريقي African Union بالتركيز علي تنمية الدول الساحلية والجزرية في إفريقيا من خلال اطلاق مبادرة "مستقبل إفريقيا الازرق Africa Blue Future" التي تتماشى مع خطط التنمية العالمية، من خلال الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (SDGs 2030)، والذي يركز على الحياة تحت الماء على وجه التحديد "للحفاظ على محيطات العالم والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام".

❖ **مبادرة اسيا Asia**

اعلن الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة The International Union for the Conservation of Nature (IUCN) العام الماضي 2021 التزامه بدعم "مبادرة الجدار الأزرق العظيم Great Blue Wall initiative (GBW) "، وتمثل المبادرة شبكة متصلة إقليمياً لتطوير اقتصاد أزرق متجدد. تهدف المبادرة إلى إنشاء مناطق بحرية مترابطة ومحمية لمواجهة آثار تغير المناخ والاحتباس الحراري في منطقة غرب المحيط الهندي. مبادرة "الجدار الأزرق العظيم" هي جهد يستهدف تعزيز كفاءة المجتمعات لوقف الاخطار البيئية المدمرة للطبيعية، ليصبح الاقتصاد الأزرق محركًا أساسيا للحفاظ على الطبيعة ونتائج التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وفي نفس العام 2021، أعلنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) "بيان قادة (الأسيان) بشأن الاقتصاد الأزرق ASEAN Leaders' Declaration on The Blue Economy" ، بموجب هذا البيان اعلنت التزامها بأخذ زمام التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق، مما يشير الي الإدارة الرشيدة والحوكمة والمحافظة على المحيطات والبحار وكذلك الموارد البحرية والساحلية والنظم الإيكولوجية من أجل النمو الاقتصادي عبر مختلف القطاعات مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والبحرية النقل والطاقة المتجددة والسياحة وتغير المناخ والبحث والتطوير مع تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية.

8. بعض المبادرات الدولية لتحقيق اهداف الاقتصاد الأزرق

وفيما يلي نعرض بشكل مختصر لبعض المبادرات الدولية في هذا المجال:

❖ جمهورية الصين الشعبية

شهد الاقتصاد البحري الصيني معدل نمو سنوي بلغ 7.2 % منذ عام 2012 ليصل إلى 9 تريليون يوان / حوالي 1.25 تريليون دولار أمريكي / في عام 2022 .وتتمثل أنشطة الاقتصاد البحري في الصين في الصناعات البحرية (مثل الصناعة البحرية الأساسية بالإضافة إلى الخدمات الداعمة مثل بحوث العلوم البحرية، والتعليم والإدارة) وبالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بالأنشطة البحرية.

ويشكل الاقتصاد البحري الصيني، والذي يطلق عليه الاقتصاد الأزرق، الذي يتألف من ثلاث مناطق اقتصادية بحرية في الشمال والشرق والجنوب، 9.4 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام 2017. كما أن الصناعات البحرية بها توفر فرص عمل لنحو 35.9 مليون شخص.

ووفقا لتقرير وزارة النقل الصينية، تنقل نحو 95% من سلع التجارة الخارجية للصين عبر الشحن البحري والذي بلغ 300 مليون حاوية كما وصلت قدرة اسطول الشحن في الصين الي 370 مليون طن من الوزن الساكن.

❖ بنجـــلاديش

تعتبـر بنجلادش مـــن أكبر الدول في جنوب شرق أسيا اهتماما بالاقتصاد الأزرق، حيث يعتمد أكثر من 30 مليون شخص فيها على الموارد البحرية لكسب أرزاقهم مـن خلال عملهم في صيد الأسماك والنقل التجاري البحري.

وقد بات في مرحلة مبكرة الاهتمام بموارد الاقتصاد الأزرق إلا أنها تواجه عدداً من التحديات منها توفر التقنيات التكنولوجية والموارد المالية اللازمة لذلك، وفى سبيل ذلك فقد اتخذت الحكومة عدة تدابير لتنميـة الاقتصاد الازرق منها: إنشـاء معهـد أبحاث لدراسة العلوم البحرية وعلوم المحيطات، وتدريب وصقل مهارات الموظفيـن لتحقيق التنمية المستدامة للموارد البحرية، أيضا أقامت تعـاون علمي مـــع الدول الأخرى للاستفادة من خبراتها فى تنمية موارد الاقتصاد الأزرق.

❖ سيشيل وموريشيوس

وهي دول نامية جزرية صغيرة وتعتمد بشكل كبير على الموارد البحريـة مـــن أجـــل الرخاء الاقتصادي، وترتبط اقتصاداتها ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاديات الأفريقية المعنيـة بتنمية الاقتصاد الأزرق، إضافة إلى عمل شركات مع كل من استراليا والهند لتنميـة الاقتصاد الأزرق لديها، وتسعى للحصول على الدعم الفني والمالي والتقني، وبنـاء القدرات في هذا المجال.

❖ النرويج

يعتبر الاقتصاد الأزرق من اهم الانشطة الاقتصادية في النرويج، حيث يمثل تقريبًا 70٪ من قيمة الصادرات، فضلا عن خلق مئات الآلاف من فرص العمل. حقق قطاع النفط والغاز عائد ضخم ضمن الرفاهية المستقبلية لشعب النرويج. ولا تزال الملاحة البحرية وكذلك الشحن من القطاعات الأكثر أهمية في النرويج. وتعد النرويج حاليًا رابع أكبر دولة شحن في العالم من حيث القيمة. في عام 2017، أعلنت الحكومة عن استراتيجيتها الخاصة بالمحيطات والنمو الجديد "Ocean Strategy and New Growth"، وايضا تحديث خطة الإدارة المتكاملة للبحر النرويجي " The Integrated Management Plan for the Norwegian Sea".

في عام 2021، نشرت الحكومة النرويجية خطة وطنية شاملة لحماية المناطق البحرية " National Plan for Protection of important areas for Marine Nature ". تهدف هذه الخطة إلى حماية المناطق المعرضة للخطر، وإعادة بناء النظم البيئية ورسم الخرائط وحماية المناطق الغنية بالكربون لوقف التغيرات المناخية. نُشر أيضًا تقرير عن أهمية المحيط بالنسبة للنرويج والعالم في عام 2021. ويهدف هذا التقرير، المسمى Blue Ocean: Green Future، إلى تحديد أهمية كل من المحيطات والأعمال التجارية ذات الصلة.

❖ إندونيسيـــا

بلغت قيمة مساهمة الاقتصاد البحري في إندونيسيا عام 2008 ما قيمتــه 73 مليـار دولار أمريكي بنسبـــة 13 % مـــن النـاتـج المحلى الإجمالي، وارتفعـت إلـى 256.5 مليار دولار عام 2013، ويتكون الاقتصاد الأزرق في اندونيسيا من سبع قطاعات، هي: مصائـــد الأسمـاك، والسياحة البحريـة، والنقل البحري، والصناعات البحرية، والطاقة والموارد المعدنية، والمرافق البحرية (الموانئ – المستودعات- الخ)، والخدمات البحرية، بالإضافة إلى الخدمات الحكوميـة

ويبلغ عدد العاملين في الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد البحري حوالي5.3% مليون عامل يمثلون نحو 11.5 % من إجمالي القوة العاملة الإندونيسيـة، يعمـــل منهـــم نحو 7.1 مليون فى مصائد الأسماك والاستزراع المائي بينما يعمل في المرافـــق البحريـة حوالى1.8 مليون عامل.

❖ الفلبيـــن

بلغت القيمة المضافة من أنشطة الاقتصاد البحري عـام 2012 نحـــو 12.4مليـــار دولار أمريكي، وساهم في الناتج المحلى الإجمالي بنحو5.3 % وتستحوذ أنشطـة صيد الأسماك والاستزراع السمكي على نحو 37 % من قيمة الإنتـــاج الإجمالي لأنشطة اقتصاد المحيطات فيها. ووفقا للإحصائيات المتاحة يبلغ عدد العاملين في أنشطة الاقتصـــاد البحري حوالي 1.6مليون عامل بمعدل نمو سنوي حوالي 1.9%.

❖ الولايات المتحدة الامريكية

علـــى عكس العديد من دول العالم، فان الولايات المتحدة الأمريكية تميز ما بيـــن الاقتصاد الساحلي، واقتصاد المحيط. فهي تعتبر الاقتصاد الساحلي هو في المقام الأول الاقتصاد الحضري الذي يشمل نحو 30 ولاية أمريكية ساحلية يبلغ عدد سكانها نحو 255.8 مليون نسمة بنسبة 82% من سكان الولايات المتحدة، ويوظف هذا النوع من الاقتصاد نحو 107.3 مليون شخص، ويسهم بنحو 13 تريليون دولار بنسبة 83 % من الناتج المحلى الإجمالي لها، وذلك وفقا لقاعدة بيانات اقتصاد المحيطات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما بالنسبة لاقتصاد المحيطات فتقدر قيمته عام 2010 بنحو 1.5 تريليون دولار كما أنه يمكن أن يتضاعف إلى 3 تريليون دولار، وأن يتيح فرص عمل بدوام كامل لنحو 40 مليون شخص. وقد وضعت الولايات المتحدة برنامجا وطنيا للنهوض باقتصاد المحيطات.

9. بعض المبادرات العربية لتحقيق اهداف الاقتصاد الأزرق

أولا: بعض المبادرات العربية في إطار الاقتصاد الأزرق

❖ الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تمتلك موريتانيا مقدرات معتبرة في مجال الاقتصاد الأزرق، حيث تتوفر ثروات بحرية هائلة نتيجة لتضافر الظروف البحرية الملائمة (وجود تيار بارد وعميق شبه دائم) ووجود جرف قاري واسع في الجزء الشمالي من البلاد ومنطقة اقتصادية خالصة بمساحة تقارب 205.000 كم^2، حيث تحتوي على عدة مناطق بيئية (أخاديد، رصيف مرجاني، هضاب في قاع البحر) وعلى ثروات سمكية متنوعة (600 نوع منها 200 قابلة للتسويق).
وقد تمت المصادقة في يوليو 2022 على إعلان سياسة وتخطيط قطاع الصيد والاقتصاد البحري على مدى السنوات الثلاثة 2022 – 2024، من أجل الاستجابة، على نحو أفضل، لتحديات واحتياجات القطاع بجميع مكوناته الصيد البحري، الشؤون البحرية، الصيد القاري وزراعة الأسماك (وزارة الصيد والاقتصاد البحري، 2022).
وقد التحقت موريتانيا بالمبادرة الأوروبية من أجل التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في منطقة غرب المتوسط، وتسمح المبادرة للاتحاد الأوروبي ولبلدان الجوار بالعمل معا على الرفع من المستوى الأمني والسلامة البحرية والنهوض بالنمو الأزرق المستدام وبفرص العمل والحفاظ على الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي. هذه المبادرة هي نتاج للحوار بين عشر بلدان من منطقة غرب المتوسط مستعدة وعاقدة العزم على العمل سويا حول هذه الاهتمامات المشتركة في المنطقة وهي خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرنسا وايطاليا والبرتغال واسبانيا ومالطا) وخمس شركاء من الجنوب (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس) (وزارة الصيد والاقتصاد البحري، 2023). وفي يناير 2025، انطلقت بنواكشوط اشغال الفعالية الخامسة لمبادرة غرب المتوسط لتعزيز الاقتصاد الازرق وتأتى هذه الفعالية ضمن انخراط موريتانيا فى مبادرة غرب المتوسط بين دول 5 زائد 5 وهي البرتغال وفرنسا ومالطا وايطاليا واسبانيا وتونس وليبيا والجزائر والغرب وموريتانيا. وتهدف هذه المبادرة الى تلبية الاحتياجات والاولويات التى حددتها هذه البلدان فى اطار سعيها لتعزيز الاقتصاد الازرق.

تعمل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا على تعزيز الاقتصاد الأزرق في البلاد من خلال المساهمة في تحسين إدارة المحيطات والسواحل، وحماية النظم البيئية البحرية من خلال الصيد الصديق للبيئة، وتعزيز سلاسل قيمة مصائد الأسماك من خلال بناء البنية التحتية للأراضي والموانئ البحرية.

هذا وقد تم توقيع اتفاقية شراكة في مجال مصايد الأسماك المستدامة بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا .وتعد هذه الاتفاقية الأكبر من نوعها بين الاتحاد الأوروبي ودولة حيث وتهدف إلى تعزيز الصيد المسؤول وتقليل آثار الصيد على النظم البيئية البحرية، مع مراعاة سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمصايد الأسماك واحترام أنشطة الأساطيل الموريتانية الساحلية والحرفية. ويتضمن دعم فريق أوروبا إجراءات لتحسين الموانئ والمرافق الساحلية من خلال البناء على البنية التحتية الأرضية الموجودة في المناطق الرئيسية على طول الساحل الموريتاني مع تعزيز أنظمة الصيد الصديقة للبيئة وتعزيز سلسلة قيمة مصائد الأسماك (مفوضية الاتحاد الاوروربي، 2024).

❖ المملكة المغربية

تعتبر المغرب من الدول التي لديها إمكانيات هائلة في مجال الاقتصاد الأزرق بفضل موقعها الجغرافي، إذ تصل سواحلها البحرية إلى 3500 كم، مما يؤهلها لجعل الاقتصاد الأزرق رافعة أساسية لتحقيق التنمية، ولهذا تعد التجربة المغربية من التجارب الناجحة في الاقتصاد الأزرق، حيث ركزت على مجال تطوير قطاع صناعة الأسماك وتعزيز دوره في الاقتصاد بشكل أكبر، عن طريق وضع رؤية تنموية لهذه الصناعة بحلول سنة 2030، حيث تطمح الحكومة من خلال تبنيها مفهوم "الاقتصاد الأزرق" إلى رفع انتاجها من الأسماك سنويا بحلول عام 2030 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2025). ويتمتع المغرب بفضل واجهته البحرية على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بإمكانات قوية لتنمية اقتصاده الأزرق. وتسهم مناطقه الساحلية بالفعل بأكثر من 50% من إجمالي الناتج المحلي ومناصب الشغل في البلاد، ويوجد الكثير من الإمكانات غير المستغلة في القطاعات القائمة والمستجدة للاقتصاد الأزرق مثل تربية الأحياء المائية، وزراعة الأعشاب البحرية، والطاقة البحرية المتجددة (مجموعة البنك الدولي، 2022).

وفي مجال السياحة، تم إطلاق مجموعة من المبادرات الرائدة والتي تهدف الى جعل السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، كان أبرزها "المخطط الأزرق"، والذي يرتكز على مفهوم المحطات الساحلية المندمجة الهادفة إلى إعادة التوازن للسياحة الشاطئية بهدف إنشاء عرض شاطئي مغربي تنافسي على الصعيد الدولي.

وخلال الفترة من 28 إلى 30 ديسمبر 2024، اختتم جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية الورشة النهائية لاعتماد استراتيجية الاقتصاد الأزرق لدول اتحاد المغرب العربي ودول شمال إفريقيا في القاهرة، بتنظيم الاتحاد الإفريقي واتحاد المغرب العربي، وبدعم من الحكومة النرويجية ومنظمات إقليمية ودولية. وقد قام جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية باستضافة الحدث المشار اليه والذى شارك فيه العديد من ممثلى الجهات المختلفة من دول اتحاد المغرب العربي ومن جمهورية مصر العربية.

❖ **دولة الإمارات العربية المتحدة**

تعتبر البيئة البحرية العصب الرئيسي لاقتصاد الإمارات، ولهذا استضافت الدورة السادسة من القمة العالمية للمحيطات التي عقدت للمرة الأولى بالشرق الأوسط في مارس 2019، إيمانًا بأهمية الاقتصاد الأزرق، حيث ناقشت القمة أهم التوصيات العالمية والإجراءات الفعالة التي يجب اتخاذها للمساعدة على حماية المحيطات التي تعتبر أكثر الموارد الطبيعية قيمة في العالم. وتتبنى الإمارات العديد من الخطط والرؤى التي تستهدف الحفاظ على البيئة والموارد المائية، والتي تستهدف المحافظة على الموارد المائية، وتعزيز الاعتماد على الطاقة الخضراء. لعل أبرزها: خطة أبو ظبي البحرية، شبكة زايد للمحميات البحرية، والأجندة الوطنية لرؤية الإمارات. ومن ضمن المبادارت بدولة الامارات العربية المتحدة، أطلقت إمارة أم القيوين رسميًا استراتيجيتها للاقتصاد الأزرق المستدام 2031،خلال القمة العالمية للحكومات في مارس 2022 (جمعية الامارات للطبيعة، 2025).

❖ **دولة الكويت**

نجحت الكويت في دخول عالم "الاقتصاد الأزرق" من خلال الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية التي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك في الدولة في إطار استراتيجية طموحة من خلال تطوير وتوسيع الاستزراع السمكي وإثراء المخزون الطبيعي للأسماك في المياه الإقليمية، ويتوقع أن يسد الاستزراع السمكي حوالي 50 % من العجز في الأسماك بحلول عام 2025 (المركز الديموقراطي العربي، 2019).

❖ **الجمهورية التونسية**

تمتاز تونس بشريط ساحلي يمتد مسافة 1300 كم على طول الجمهورية التونسية، فضلًا عن موقع استراتيجي يمكنها لتكون ميناءا بحريًا افريقيًا، ولهذا احتضنت مدينة بنزرت أكتوبر 2018 فعاليات النسخة الاولى من "منتدى الاقتصاد الأزرق"، كما استضافت تونس الدورة الثانية من منتدى الاقتصاد الأزرق في إفريقيا ، وذلك بحضور 150 مندوبًا دولياً من مستثمرين ورجال أعمال وواضعي السياسات وخبراء المحيطات لمناقشة الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأزرق في إفريقيا، وناقش المنتدى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، طاقة المحيطات، السلامة، الحوكمة، الأمن، التلوث، إدارة النفايات، مصايد الأسماك، تربية الأحياء المائية، التجارة، الموانئ، التكنولوجيا، تعليم الشباب، التمويل، المحيطات واستقلالية المرأة في القطاع البحري (المركز الديموقراطي العربي، 2019).

❖ **سلطنة عُمان**

تمتلك سلطنة عُمان فرصًا كبيرة للاستثمار في عالم الاقتصاد الأزرق. حيث عظمت سلطنة عُمان استثماراتها في قطاع التعدين البحري الذي يعتبر قطاعًا مهمًا لما تزخر به السلطنة من سواحل ممتدة وما تمتلكه من ثروات طبيعية يمكن استغلالها اقتصاديًا في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية وحتى الطبية بالإضافة إلى قطاع السياحة. في مارس 2016، اختارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سلطنة عُمان، لتكون

ضمن ما يعرف بالاقتصاد الأزرق المرتكز على الأنشطة البحرية في المسطحات المائية، حيث أدى قطاع الثروة السمكية في السلطنة دورًا مهمًا في تحقيق الأمن الغذائي؛ باعتباره من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ذات الأهمية (المركز الديموقراطي العربي، 2019).
يعد البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي بالسلطنة امتدادا لمبادرات التنويع الاقتصادي على مدار الخطط الخمسية السابقة. ويعنى البرنامج بمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاعات التنويع الاقتصادي وإيجاد الحلول وآليات تنفيذها لتسريع تحقيق توجهات وأهداف الخطة الخمسية العاشرة بما يتوائم مع تحقيق رؤية عمان 2040. ويهدف البرنامج إلى تحقيق مستهدفات قطاع التنويع الاقتصادي في الخطة الخمسية العاشرة واقتراح الاستراتيجيات والتوجهات الاقتصادية. ومن ثم تمكين القطاعات الاقتصادية لتدعيم الموازنة العامة بالإيرادات غير النفطية (وزارة الاقتصاد، 2025).

❖ **جمهورية مصر العربية**

تمتلك مصر ثروة مائية وبحرية ذات مزايا تنافسية عالية وذلك بفضل موقعها الجغرافي المتميز، حيث تمتلك طول شواطئ على البحرين المتوسط والأحمر، بالإضافة إلى امتلاكها أهم ممر ملاحي في العالم وهو قناة السويس، ونهر النيل، وتسع بحيرات، بالإضافة إلى أكثر من 55 ميناء، تلك المميزات ونقاط القوة تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المائية.

وقد استضافت مصر المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ، نوفمبر 2022. وتولي المؤتمر اهتمامًا كبيرًا بدعم مصطلح الاقتصاد الأزرق المستدام، وذلك ضمن الجهود الرامية لمواجهة التغيرات المناخية وسعيها المستمر والقوي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على مكافحة التلوث البحري والتلوث بصفة عامة.

وعقدت جلسة نقاشية حول "الاقتصاد الأزرق وأهميته" والتي ساهمت في تعظيم الاقتصاد الأزرق، الذي يعد من التوجهات الجديدة للاستثمار، نحو توطين أهداف التنمية المستدامة لمجابهة مخاطر التغييرات المناخية. وعلى هامش مؤتمر COP27 تم إطلاق شراكة متوسطية لدعم الاقتصاد الأزرق، حيث أعلن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط إنشاء شراكة متوسطية لدول البحر الأبيض المتوسط، تهدف إلى دعم وتطوير اقتصاد أزرق مستدام في دول الجوار للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي 2023، تم عقد اجتماع مع بعثة البنك الدولي بالقاهرة لمناقشة آخر مستجدات التعاون في مجال الاقتصاد الأزرق، وتنفيذ مشروع المساعدة الفنية في تطوير استراتيجية وطنية لاقتصاد أزرق مرن لمصر، بدعم من صندوق الائتمان الأزرق PROBLUE trust fund التابع للبنك الدولي، حيث هدف الاجتماع إلى مناقشة آليات البدء في المشروع، وملامح خطة العمل (وزارة البيئة، 2023).

ثانيا: بعض الجهود العربية في إطار مشروعات تحلية المياة

تحلية مياه البحر تعد من الحلول الرئيسية لمشكلة نقص المياه في العديد من الدول العربية، حيث توجد العديد من الأمثلة الناجحة لمشاريع تحلية مياه البحر في هذه الدول. وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي 70٪ من كمية المياه المحلاة في العالم تم إنتاجها بواسطة تحلية مياه البحر.

وتعتمد تكنولوجيا تحلية مياه البحر على عدة أساليب، من بينها التناضح العكسي والتبخير والتكثيف والتجميع الشمسي. وتستخدم التكنولوجيا المناسبة حسب الظروف الجغرافية والبيئية لكل دولة، حيث يتم تحديد الطريقة التي تتم بها عملية التحلية بناءً على العوامل المتاحة مثل درجة الحرارة والرطوبة وتوافر الطاقة وتكلفة المواد الخام وغيرها.

وتوفر مشاريع تحلية مياه البحر فرص عمل كبيرة للمجتمعات المحلية، حيث يتم إنشاء محطات التحلية في مناطق قريبة من المصادر البحرية وتوفير فرص عمل في إدارة وصيانة هذه المحطات وتوزيع المياه المحلاة. كما تساهم مشاريع تحلية المياه البحرية في تعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي للدول، حيث تسمح بتوفير المياه اللازمة للزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات الحيوية. ومع ذلك، فإن تحلية مياه البحر تتطلب كميات كبيرة من الطاقة والموارد، وتشكل تحديًا بالنسبة للبعض من حيث التكلفة والاستدامة البيئية. ولذلك، يعمل العلماء والمهندسون على تطوير تكنولوجيا أكثر فعالية واقتصادية وصديقة للبيئة لتحلية مياه البحر، بما في ذلك استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات الحيوية والتحسينات في عملية التناضح العكسي.

بعض الأمثلة على بعض مشاريع تحلية مياه البحر في بعض الدول العربية:

- مشروع تحلية المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد الإمارات العربية المتحدة من بين الدول الرائدة في مجال تحلية مياه البحر، حيث يوجد فيها العديد من المشاريع الضخمة. وتهدف استراتيجية الأمن المائي 2036 لدولة الإمارات إلى ضمان استدامة واستمرارية الوصول للمياه خلال الظروف الطبيعية وظروف الطوارئ القصوى. تمتلك دولة الإمارات موارد مائية طبيعية محدودة، لذا تستخدم التحلية الحرارية باعتبارها التكنولوجيا السائدة لجعل مياه البحر صالحة للشرب. وحالياً، تأتي معظم مياه الشرب في الدولة (42 في المئة من إجمالي الاحتياجات المائية) من خلال 70 محطة رئيسة لتحلية مياه البحر التي تمثل نحو 14 في المئة من إجمالي إنتاج المياه المحلاة في العالم (البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، 2025).

- مشروع تحلية المياه في المملكة العربية السعودية:

تقوم المملكة العربية السعودية بتنفيذ العديد من المشاريع لتحلية مياه البحر المالحة ، وفي 2021 بلغ عدد محطات التحلية 33 محطةٍ تحلية منها 8 محطات على ساحل الخليج العربي و25 محطة تحلية على ساحل البحر الأحمر وتنتج 5.6 مليون متر مكعب من المياه العذبة يومياً، ما يمثل حوالي 70% من إنتاج المياه المحلاة في السعودية (مؤسسة رعاية المياه، 2021).

- جمهورية مصر العربية: تعتمد مصر بشكل كبير على مياه النيل، ولكنها تعمل أيضاً على تنفيذ مشاريع لتحلية مياه البحر. وخلال الفترة من 2014 الي 2021، نفذت الدولة محطات تحلية فى منطقة مطروح والضبعة تعمل على تحلية 100 ألف متر مكعب يومياً بالإضافة إلى محطات فى جنوب سيناء الواحدة تتقى 20 ألف متر مكعب يومياً، وتنفيذ أكبر محطة تحلية مياه فى العالم بمنطقة العين السخنة فبراير 2019، والتى تعمل على تنقية 136 ألف متر مكعب من المياه يومياً من خلال محطتين يعملان على تغذية المنطقة الاقتصادية بشمال غرب خليج السويس، بالإضافة لـ 3 محطات عملاقة أخرى بطاقة 150 ألف متر يومياً إحداها فى الجلالة والأخرى فى شرق بورسعيد والأخيرة فى العلمين الجديدة (الهيئة العامة للاستعلامات، 2022).

- المملكة الأردنية الهاشمية: في إطار مشروع العقبة – عمّان لتحلية ونقل المياه، سيتم سحب المياه من البحر الأحمر في خليج العقبة جنوبًا وتحليتها ثم توجيهها شمالًا إلى العاصمة عمّان والمنطقة المحيطة بها على مسافة 450 كيلومترًا، ما يوفر إمدادات حجمها 300 مليون متر مكعب في السنة (بنك الاستثمار الاوروبي، 2023).

- مملكة البحرين: تعتمد مملكة البحرين اعتمادا رئيسيا على تحلية مياه البحر والمياه الجوفية شديدة الملوحة لتوفير مياه الشرب عالية الجودة للمواطنين والمقيمين. وتعد المملكة من الدول الرائده في هذا المجال. حيث بدات تشغيل اولي محطاتها في عام 1975 من خلال محطة سترة لتحلية مياه البحر بتقنية التقطير الومضي متعددة المراحل. وفي عام 1984، كانت البحرين من أوائل الدول التي استخدمت التناطح العكسي عبر محطة راس أبو جرجور لتحلية المياه الجوفية عالية الملوحة، وتبع ذلك انشاء محطة الدور في عام 1989 لتحلية مياه البحر باستخدام التقنية ذاتها. وفي اطار تلبية الطلب المتنامي علي المياه ومواكبة التطور العمراني والاقتصادي، تم تنفيذ عدة مشاريع تحلية كبري بالشراكة مع القطاع الخاص. وتبلغ القدرة الإنتاجية الحالية للمملكة نحو 210 ملايين جالون يوميا، أي ما يعادل حوالي 348 مليون متر مكعب سنويا. كما يجري التخطيط لتنفيذ مشروعين جديدين لتحلية مياه البحر باستخدام تقنية التناطح العكسي بطاقة إنتاجية تبلغ 90 مليون جالون يوميا، من المقرر تدشينها في عام 2028، وذلك بهدف تعزيز الامن المائي وتعويض الطاقة الإنتاجية في حال خروج بعض المحطات القديمة من الخدمة (المندوبية الدائمة لمملكة البحرين لدي جامعة الدول العربية، 2025).

ثالثا: بعض الجهود العربية في إطار الطاقة المتجددة

يوجد العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في الدول العربية، وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتحسين الاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات الضارة. بعض الأمثلة لبعض المشروعات الخاصة بالطاقة المتجددة بالدول العربية:

- الإمارات العربية المتحدة: تعمل الإمارات على تنفيذ عدة مشاريع للطاقة المتجددة، بما في ذلك مشروع محمد بن راشد ال مكتوم للطاقة الشمسية.
- المملكة العربية السعودية: تعمل السعودية على تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك مشروع "نيوم" الذي يهدف إلى توليد الكهرباء باستخدام الرياح والشمس والهيدروجين.
- المملكة الأردنية الهاشمية: تعد الطاقة الشمسية والرياح من أهم مصادر الطاقة المتجددة في الأردن، وتعمل الحكومة على تنفيذ مشاريع لزيادة الاستخدام المستدام للطاقة، بما في ذلك مشروع محطة الطاقة الشمسية الكبرى في محافظة معان.
- جمهورية مصر العربية: تعمل مصر على تنفيذ عدة مشاريع للطاقة المتجددة، بما في ذلك مشروع الرياح البحرية في البحر الأحمر.
- دولة قطر: تعتمد قطر بشكل كبير على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، ولكنها تعمل على تنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة، بما في ذلك مشروع الطاقة الشمسية في الخور.

10. الوضع الحالي للاقتصاد الازرق بالعالم العربي

1. السياحة الساحلية

لا يوجد بيان موثق عن حجم السياحة الساحلية بالدول العربية. ولكن يمكن الإشارة الي صناعة السياحة بشكل عام بالدول العربية حيث يوضح الشكل التالي اعداد السائحين القادمين الي الدول العربية والزيادة المضطردة في اعداد السياح.

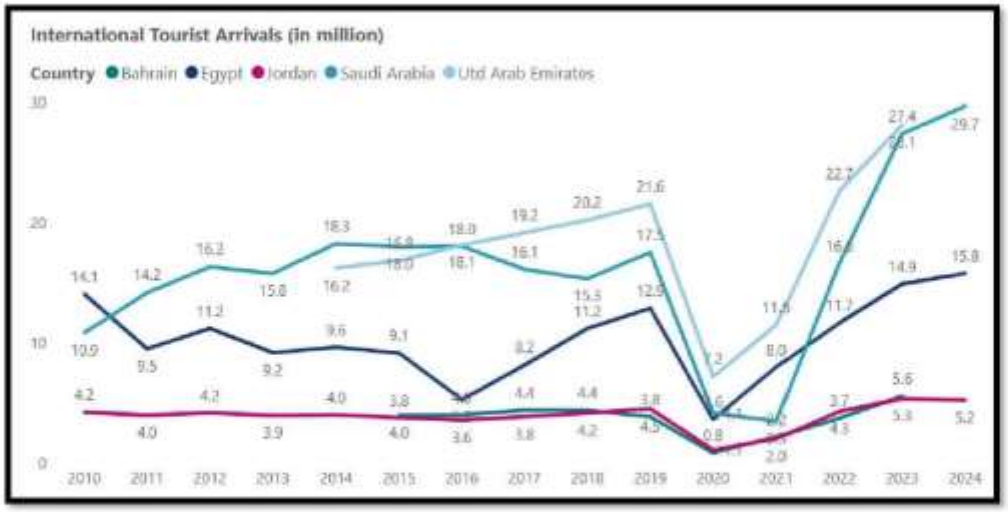

رسم توضيحي 8 - الزيادة في عدد السياح في بعض الدول العربية

المصدر: منظمة السياحة العالمية، 2025

كما يوضح الشكل التالي موسمية السياحة خلال العام لبعض الدول العربية، والتي توضح مقومات الدول العربية لاستقطاب السائحين عالميا طوال أيام السنة.

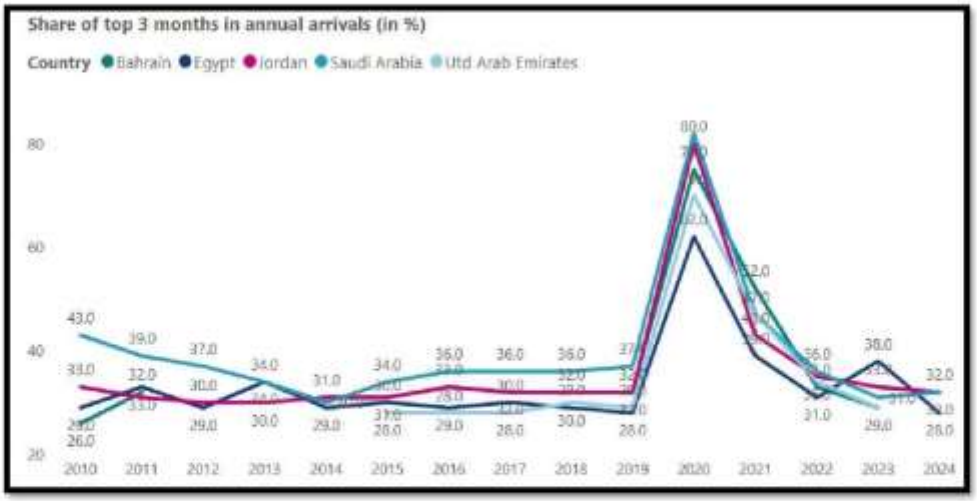

رسم توضيحي 9 - موسمية السياحة بالدول العربية

المصدر: منظمة السياحة العالمية، 2025

كما يوضح الشكل التالي حجم العاملين في القطاع السياحي لبعض الدول العربية.

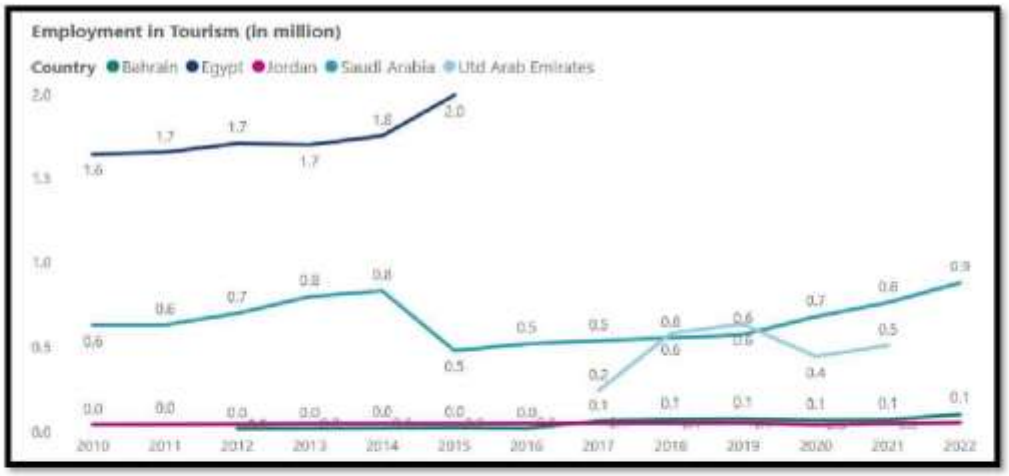

رسم توضيحي 10 – حجم العاملين بالسياحة لبعض الدول العربية

المصدر: منظمة السياحة العالمية، 2025

كما يوضح الشكل التالي مدي مساهمة السياحة في الدول العربية في دعم الاقتصاد الوطني، وزيادة فرص العمل وقدرات الدول العربية من خلال جذب السائحين على المستوي العالمي. وتمثل السياحة بالنسبة للدول العربية كنسبة من إجمالي الصادرات. وتتمتع الدول العربية بطول سواحلها والطقس المعتدل معظم أيام العام مما يساعد على النهوض في هذا المحور الهام من الاقتصاد الأزرق.

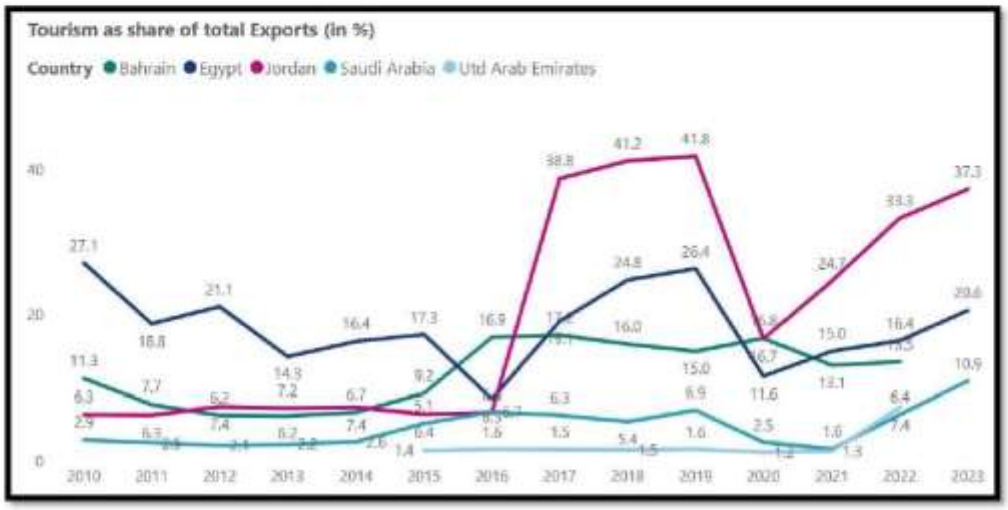

رسم توضيحي 11 - السياحة كنسبة من إجمالي الصادرات

المصدر: منظمة السياحة العالمية، 2025

2. أنشطة الموانئ والخدمات المرتبطة بها Port Activities وبناء السفن

تتوقع الأونكتاد أن يتوسع حجم التجارة البحرية بنسبة 2% في عام 2024 وحجم التجارة بالحاويات بنسبة 3.5%. خلال الفترة من 2025 إلى 2029، تتوقع الأونكتاد أن ينمو إجمالي التجارة البحرية بمعدل متوسط يبلغ 2.4% وحجم التجارة بالحاويات بنسبة 2.7%. يقود هذا النمو الطلب المتزايد على السلع الرئيسية مثل البوكسيت، الفحم، السلع المحملة بالحاويات، الحبوب، خام الحديد والنفط. من المتوقع أيضًا أن تدعم التطورات في البنية التحتية، والتقدم التكنولوجي، والانتقال إلى الطاقة النظيفة النمو المستمر في التجارة. ومع ذلك، فإن المخاطر الكبيرة لا تزال قد تعيق الانتعاش المستدام في التجارة البحرية. تضاف التوترات الجيوسياسية وازدياد شدة وتكرار الأحداث المناخية القاسية إلى التهديدات والضعف الأساسية التي قد تستمر حتى عام 2025 وما بعده. وصلت أحجام التجارة البحرية إلى 12,292 مليون طن في عام 2023، بزيادة قدرها 2.4%، بعد انكماش في عام 2022. تفوقت التجارة البحرية العالمية على التوقعات في عام 2023 بسبب تخفيف الضغوط على الاقتصاد العالمي وأداء اقتصادي أفضل من المتوقع في الاقتصادات الكبيرة.

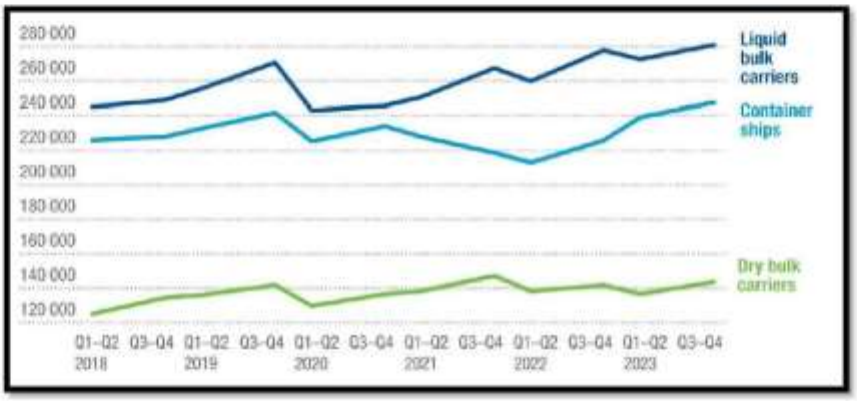

رسم توضيحي 12 – تردد السفن عالميا

المصدر: اونكتاد، 2024

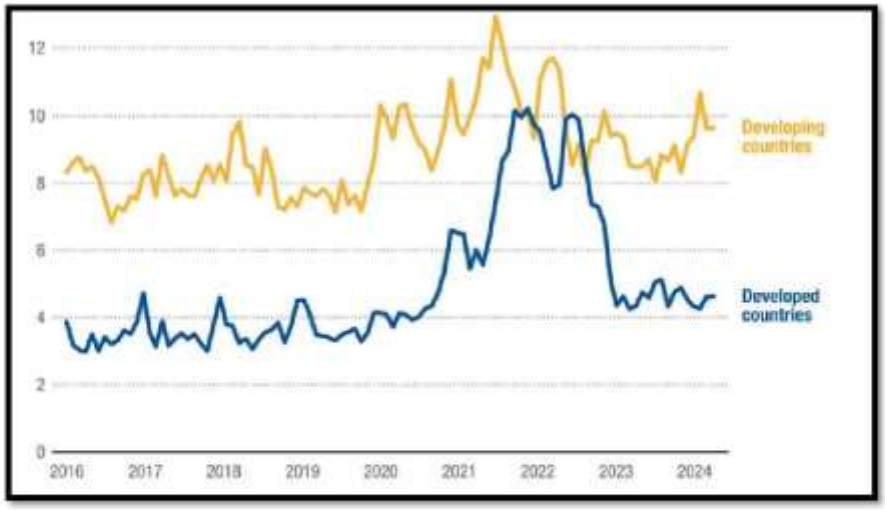

رسم توضيحي 13- متوسط انتظار سفن الحاويات بالموانئ عالميا

المصدر: اونكتاد، 2024

بينما مجموع الحمولة الإجمالية للأساطيل العالمية 1,287,676,592 طن. ويوضح جدول التالي أن مجموع الحمولة الإجمالية للأساطيل العربية 17,516,423 طن في 2020 بما يمثل 1.36 % فقط من الحمولة الإجمالية للأساطيل العالمية. ويوضح ذلك سبب استعانة الدول العربية بالأساطيل الأجنبية لنقل البضائع من وإلى الموانئ العربية.

جدول 1 - الاساطيل البحرية حاملة العلم الوطني في 2023

رقم	الدولة	سفينة
1	المملكة العربية السعودية	435
2	دولة الكويت	178
3	جمهورية مصر العربية	438
4	جزر القمر	274
5	جمهورية جيبوتي	39
6	دولة الإمارات العربية المتحدة	658
7	دولة قطر	123
8	الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	118
9	دولة ليبيا	96
10	الجمهورية التونسية	72
11	المملكة المغربية	94
12	مملكة البحرين	176
13	الجمهورية اللبنانية	51
14	المملكة الأردنية الهاشمية	34
15	الجمهورية العراقية	74
16	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	11
17	سلطنة عمان	57
18	الجمهورية اليمنية	29
19	جمهورية السودان	14
20	جمهورية سوريا	23

المصدر: UNCTAD، 2025.

وفى عام 2021 نما الأسطول التجاري العالمي بنسبة تقل عن 3 % كما هو موضح بالشكل التالي. وكان أسرع نمو مدفوعاً بالطلب العالمي على الغاز، هو نمو ناقلات الغاز المسال تليها سفن الحاويات وناقلات السوائب.

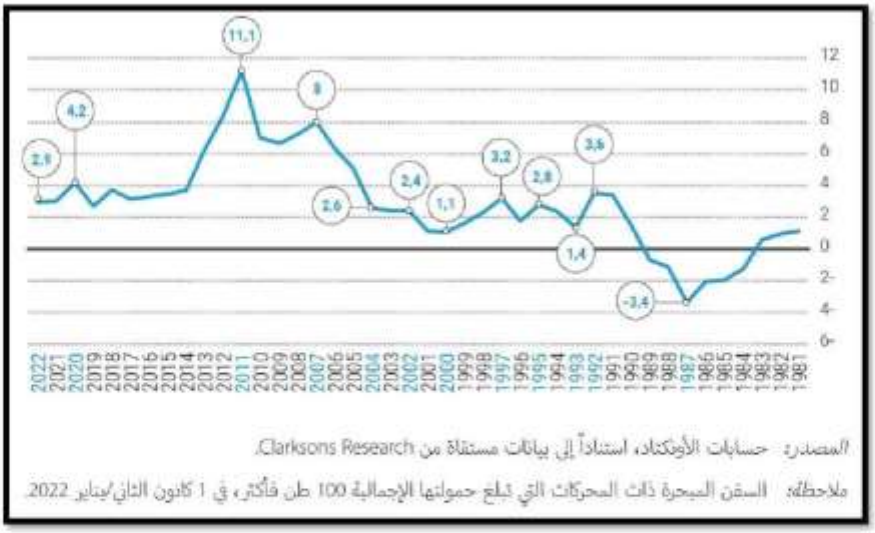

رسم توضيحي 14- معدل النمو السنوي للأسطول التجاري (1981 – 2021) - النسبة المئوية لأطنان الحمولة الساكنة

المصدر: UNCTAD, 2022

بينما الأسطول العالمي يتقادم منذ عام 2011 كما هو موضح بالشكل التالي، ويبلغ متوسط العمر الحالي، حسب عدد السفن 21.9 سنة. ولاتزال ناقلات السوائب أصغر السفن سناً، حيث يبلغ عمرها المتوسط 11.1 سنة وتليها سفن الحاويات بعمر متوسط قدره 13.7 سنة وناقلات النفط بعمر متوسط قدره 19.7 سنة.

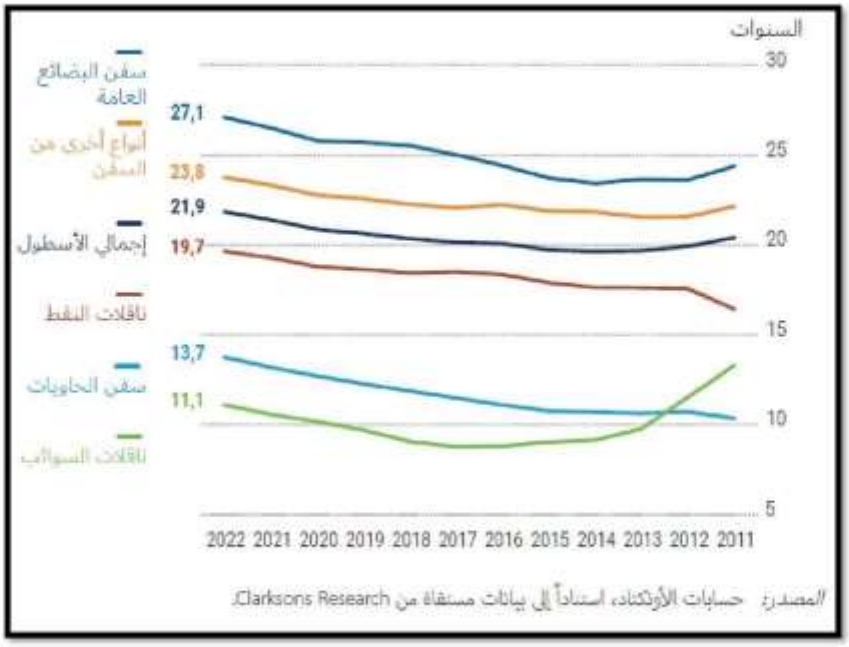

رسم توضيحي 15- متوسط عمر الأسطول التجاري، مرجحاً بعدد السفن

حسب نوع السفينة (2011 – 2022)

ويوضح الشكل التالي أهمية سفن السوائب التي تنقل الحبوب المستوردة للعالم بنسبة 30.8% من إجمالي واردات المواد الغذائية عام 2019.

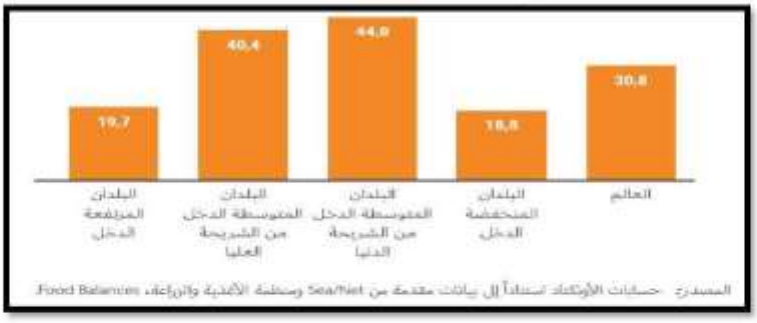

رسم توضيحي 16- حصة الحبوب المستوردة بسفن السوائب كنسبة مئوية من إجمالي

واردات المواد الغذائية 2019

وقد زادت أكبر 20 شركة نقل بحري بين عامي 1996 و2022 حصتها التحميلية للحاويات من 48% إلى 91%. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زادت أربع شركات نقل حصصها السوقية بحيث صارت تسيطر على أكثر من نصف السعة العالمية (شكل34).

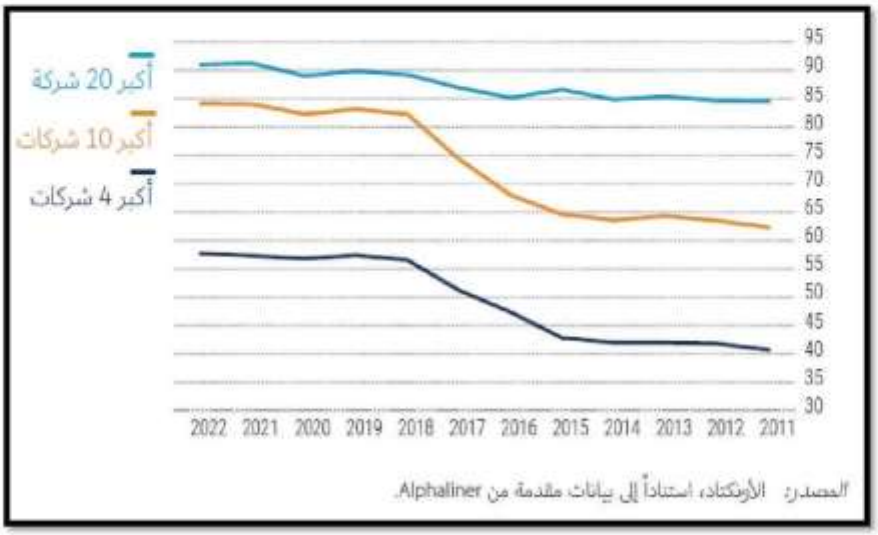

رسم توضيحي 17 - الحصص السوقية لأكبر شركات نقل (2011 – 2022)

اما تحليل الوضع اللوجستي بالدول العربية كما هو موضح بالجدول التالي التالي:

جدول 2 - مؤشر الأداء اللوجستي للدول العربية في 2023

الدولة	المؤشر
الامارات	7
البحرين	34
قطر	34
السعودية	38
عمان	43
الكويت	51
مصر	57
جيبوتي	79
الجزائر	97
العراق	115
السودان	115
موريتانيا	123
سوريا	123
اليمن	132
الصومال	137
ليبيا	138

المصدر: البنك الدولي، 2025

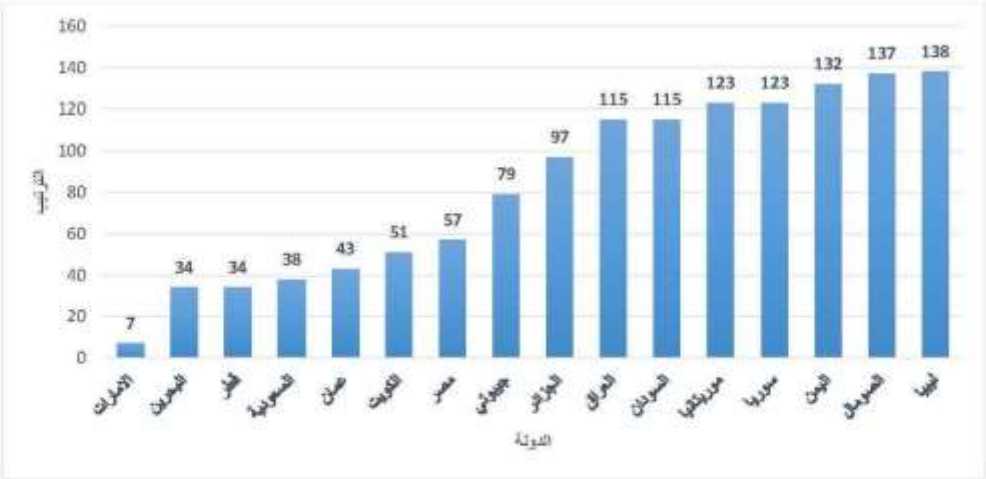

رسم توضيحي 18- ترتيب الدول العربية وفقا للأداء اللوجستي

المصدر: البنك الدولي، 2023.

كما يتباين مستوي أداء سلسلة الامداد للدول العربية في 2022 في تعزيز الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الأزرق من حيث:

- وقت التصدير والمسافة / سلسلة إمداد الميناء أو المطار
- المسافة (كيلومترات)
- المهلة الزمنية (أيام)
- وقت التصدير والمسافة / سلسلة التوريد الأرضية
- المسافة (كيلومترات)
- المهلة الزمنية (أيام)
- استيراد الوقت والمسافة / سلسلة التوريد في الميناء أو المطار
- المسافة (كيلومترات
- المهلة الزمنية (أيام)
- استيراد الوقت والمسافة / سلسلة التوريد البرية
- المسافة (كيلومترات)
- المهلة الزمنية (أيام)
- الشحنات التي تلبي معايير الجودة %
- عدد الوكالات - الصادرات

- عدد الوكالات - الواردات
- عدد الوثائق - الصادرات
- عدد المستندات - الواردات
- وقت التخليص بدون فحص مادي (أيام)
- وقت التخليص مع الفحص المادي (أيام)
- التفتيش المادي (٪)
- التفتيش المتعدد (٪)
- الإقرارات المقدمة والمعالجة إلكترونيًا وعبر الإنترنت (٪)
- يستخدم المستوردون وسيط جمركي مرخص (٪)
- قادرة على اختيار موقع التخليص النهائي (٪)
- البضائع المفرج عنها بانتظار التخليص الجمركي (٪)

3. الموارد الحية Living resources

تشكل المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الأزرق، وربما يعتبر هذا القطاع أحد أهم القطاعات نظرا للتوزيع الكبير للفرص والفوائد التي يخلقها في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية.

شهد الإنتاج الإجمالي للحيوانات المائية اتجاهًا تصاعديًا على مدار العقود، حيث ارتفع من 19 مليون طن (بمكافئ الوزن الحي) في عام 1950 إلى رقم قياسي غير مسبوق تجاوز 185 مليون طن في عام 2022، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 3.2 في المائة في المتوسط. وقُدّرت القيمة الإجمالية للمبيعات الأولى بمبلغ 452 مليار دولار أمريكي في عام 2022، منها 296 مليار دولار أمريكي من إنتاج تربية الأحياء المائية.

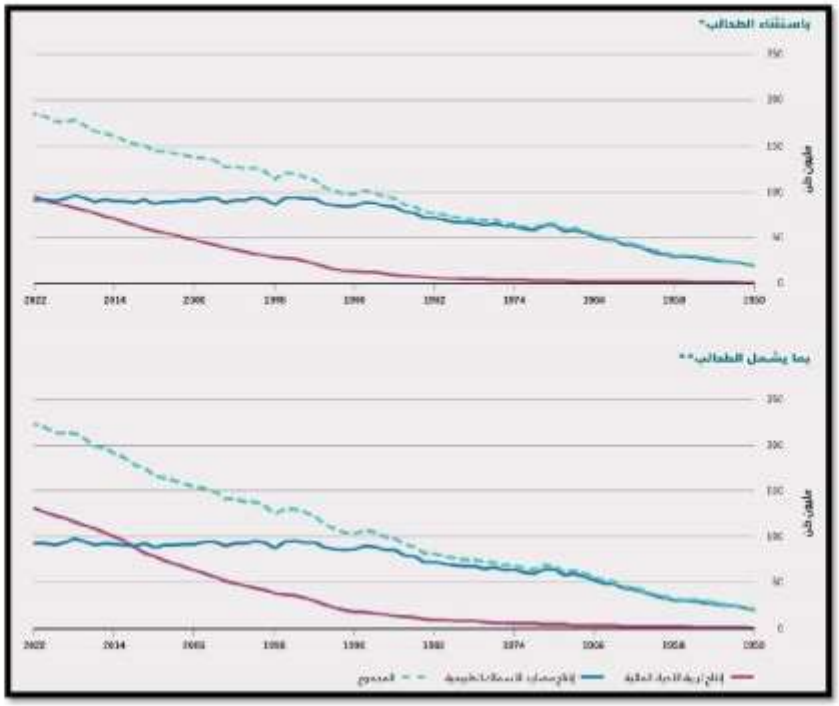

رسم توضيحي 19- إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم

المصدر : الفاو، 2025.

وتعدّ البلاد العربية من البلدان المطلّة على شواطئ طويلة الامتداد، ومتنوعة المناخات والبيئات البحرية، التي تزخر بتنوّع كبير ووفرة غنية في الثروة السمكية، ويعتبر تنمية الثروة السمكية وصيد الأسماك من ضمن الحلول الاستراتيجية المتاحة لتعديل العجز في ميزان تبادل المواد الغذائية في التجارة الدولية، وتحسين وضع الأمن الغذائي العربي عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المائية وسد الفجوة في البروتين الحيواني.

ويتضح ان وضع الإنتاج السمكي في الدول العربية فيما يتعلق بكل من المصايد الطبيعية والاستزراع المائي، طبقا لأحدث إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة المنشورة في 2021، وكذلك نستعرض متوسط الإنتاج ككل خلال العشرين عاماً الماضية، وجملة الإنتاج لآخر سنوات الإحصائية.

وفيها نرى أن المملكة المغربية تتصدر إنتاج الدول العربية في المصايد الطبيعية تليها موريتانيا ثم عمان ومصر، في حين أن جمهورية مصر العربية تسبق الدول العربية بفارق كبير من حيث الإنتاج من تربية

الأحياء المائية، إذ تخطى إنتاج الاستزراع السمكي حاجز المليون وستمائة ألف طن طبقاً لإحصائية الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (2020)، بنسبة تعدت 92% من جملة ما تنتجه الدول العربية مجتمعة من الاستزراع المائي. تليها المملكة العربية السعودية بإنتاج قارب 100000 طن طبقا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة علم 2020.

عالمياً، تشير التقديرات إلى أن الإنتاج العالمي من الأسماك بلغ حوالي 179 مليون طن في العام 2018، كما يقدر إجمالي قيمة البيع الأول بنحو 401 مليار دولار امريكي. وشكلت منتجات تربية الأحياء المائية 46% من إجمالي الإنتاج، و52 %من الأسماك المخصصة للاستهلاك البشري. وتعدّ الصين أكبر منتج بسبب تطور قطاع تربية الأحياء المائية لديها والذي أنتج كميات من منتجات الأحياء المائية تفوق ما أنتجه العالم بأسره منذ العام 1991. ومن المتوقع أن ينمو إنتاج تربية الأحياء المائية بنسبة 48% في أفريقيا، ما سيسهم في التخفيف من الانخفاض المتوقع في استهلاك الفرد من الأسماك في تلك القارة نتيجة تزايد السكان.

بين عامي 1961 و2019، تخطى المعدل السنوي للاستهلاك العالمي للأسماك (3.2%) نمو إنتاج الأسماك (1.6%)، وكمتوسط للفرد، نما استهلاك الأسماك من 9 كيلوجرام لعام 1961 إلى 20.1 كيلوجرام لعام 2019.

يتم صيد ما نسبته 34.2% من مخزونات الأسماك عند مستويات غير مستدامة بيولوجيا، بحسب تحليلات تقرير منظمة الأغذية والزراعة المعيارية. وهذه النسبة الكلية مرتفعة للغاية ولا تتحسن على مستوى العالم رغم أن 78.7% من جميع الأسماك التي يتم اصطيادها تأتي من مخزونات مستدامة بيولوجياً.

عربياً، بلغ إنتاج الوطن العربي حوالي 5.7 مليون طن عام 2020 كما هو موضح بالجدول التالي، يساهم فيها قطاع المصايد الطبيعية بنسبة 70%، بينما يساهم قطاع تربية الأحياء المائية بنسبة 30%. وتعاني بعض المخزونات السمكية في الوطن العربي من ممارسات الصيد غير المستدام، إلى جانب الافتقار إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في تربية الأحياء المائية، باستثناء جمهورية مصر العربية.

جدول 3 - إنتاج الوطن العربي من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية

الدولة	الإنتاج بالطن		النسبة المئوية من جملة الإنتاج
	المصايد الطبيعية	تربية الأحياء المائية	
مصر	418683	1591896	35.28
المغرب	1397532.69	1618	24.55
عمان	793418.95	1307	13.95
موريتانيا	678425	0	11.91
السعودية	61942.51	99906.61	2.84

اليمن	131306.52	0	2.30
تونس	103253.23	23486.1	2.22
الجزائر	81465.07	5435.99	1.52
الإمارات	66481	3047.78	1.22
العراق	34770.17	22704	1.01
السودان	37660	9850	0.83
ليبيا	31627.35	10	0.56
الصومال	30000	0	0.53
جزر القمر	20755.44	0	0.36
قطر	15086.6	22.8	0.27
البحرين	14414	5.5	0.25
سوريا	3845	2300	0.11
فلسطين	3390	600	0.07
لبنان	2900	828	0.07
الكويت	3095	450	0.06
الأردن	583.95	2055	0.05
جيبوتي	2322.5	0	0.04
الإجمالي	3932957.98	1765522.78	100

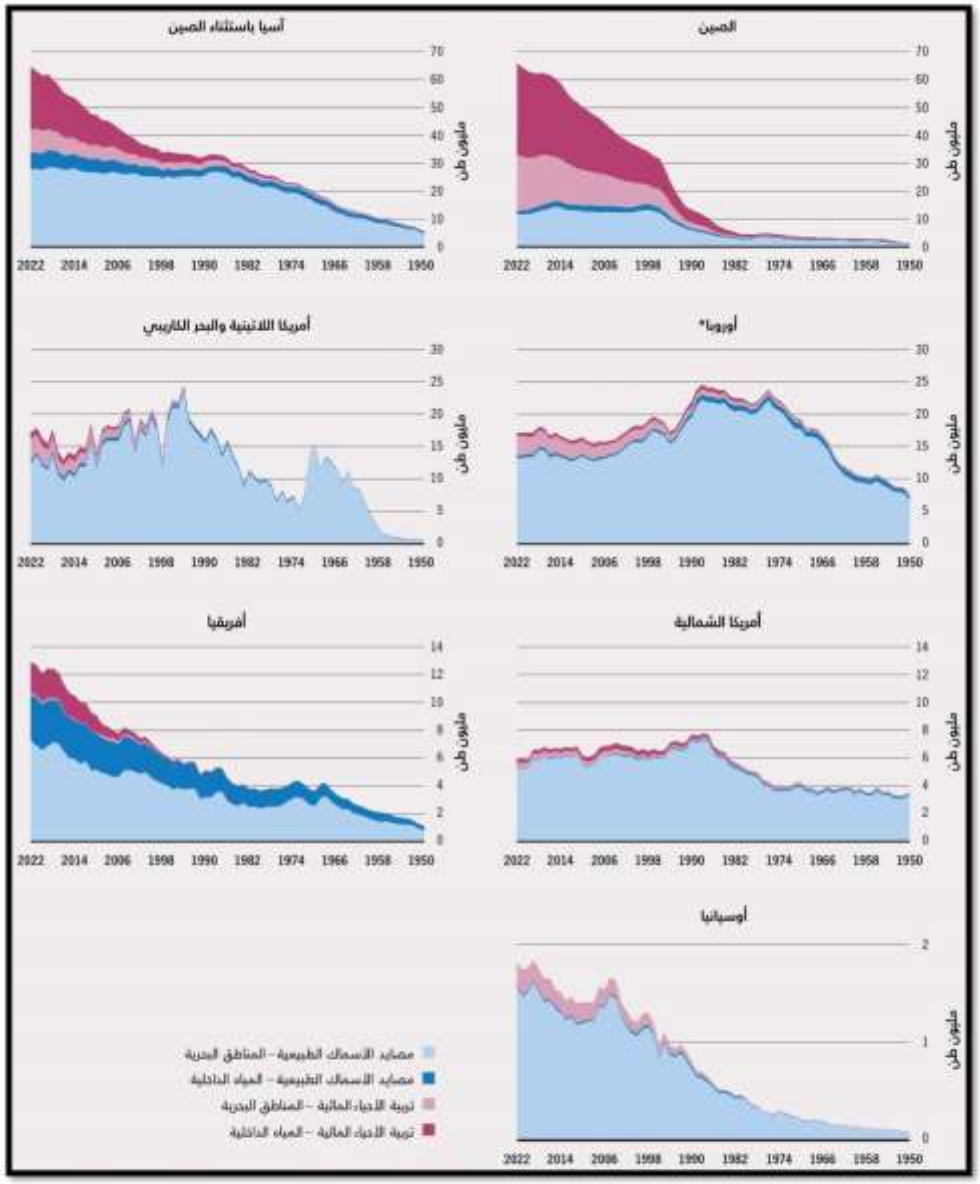

رسم توضيحي 20- إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من الحيوانات المائية في العالم بحسب الأقاليم، 1950–2022

المصدر: الفاو، 2025.

و على الرغم من أن هناك بلاداً عربية يصل نصيب الفرد فيها من الأغذية المائية إلى 20 كيلوجراماً في العام الواحد (بحسب متوسط أعوام 2017-2019، طبقاً لمنظمة الأغذية والزراعة)، فإن هناك بلاداً عربية أخرى ينخفض فيها هذا المعدل بشكل ملحوظ. من المتوقع أن يرتفع إجمالي إنتاج الأسماك إلى 204 مليون طن في العام 2030، أي زيادة بنسبة 15% عن عام 2018، مع زيادة حصة تربية الأحياء المائية من هذا الإنتاج، والتي تبلغ حاليا 46%. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يبلغ متوسط استهلاك الفرد السنوي من الأغذية السمكية 21.5 كيلوجرام.

يعد التحول الأزرق أحد الحلول لسد الفجوة بين الوضع الحالي للثروة السمكية في البلاد العربية وبين المستويات المستهدفة عالمياً في الخطط الاستراتيجية طويلة الأجل.

وفيه يتم دمج الأغذية المائية في سلاسل التوريد العالمية والإقليمية، حيث إن قيمة تجارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية هي الآن أعلى بنسبة 200% مما كانت عليه في العام 1995 مثلاً، وأن صافي قيمة التجارة (الصادرات مطروحًا منها الواردات) لمنتجات الأغذية المائية من قبل البلدان غير مرتفعة الدخل أكبر من جميع المنتجات الغذائية الأخرى مجتمعة.

وبنظرة عامة على الإنتاج السمكي في الوطن العربي، تشير الإحصائيات إلى أن جمهورية مصر العربية تتصدر قائمة أعلى البلدان العربية في الإنتاج السمكي إذ بلغ الإنتاج حوالي 2 مليون طن طبقاً لما نشرته الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية عن عام 2020. واحتلت المملكة المغربية المرتبة الثانية ثم الجمهورية الموريتانية الإسلامية وسلطنة عمان، وبلغ مجموع إنتاج هذه الدول حوالي 85% من جملة إنتاج الدول العربية من المنتجات المائية.

وتبين الأشكال التالية وضع الإنتاج السمكي في البلدان العربية فيما يتعلق بكل من المصايد الطبيعية والاستزراع المائي، طبقا لأحدث إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة المنشورة في 2021، وكذلك نستعرض متوسط الإنتاج ككل خلال العشرين عاماً الماضية، وجملة الإنتاج لآخر سنوات الإحصائية.

وفيها نرى أن المملكة المغربية تتصدر إنتاج الدول العربية في المصايد الطبيعية تليها موريتانيا ثم عمان ومصر. في حين أن جمهورية مصر العربية تسبق الدول العربية بفارق كبير من حيث الإنتاج من الاستزراع المائي، إذ تخطى إنتاج الاستزراع السمكي حاجز المليون وستمائة ألف طن طبقاً لإحصائية الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، بنسبة تعدت 92% من جملة ما تنتجه الدول العربية مجتمعة من الاستزراع المائي.

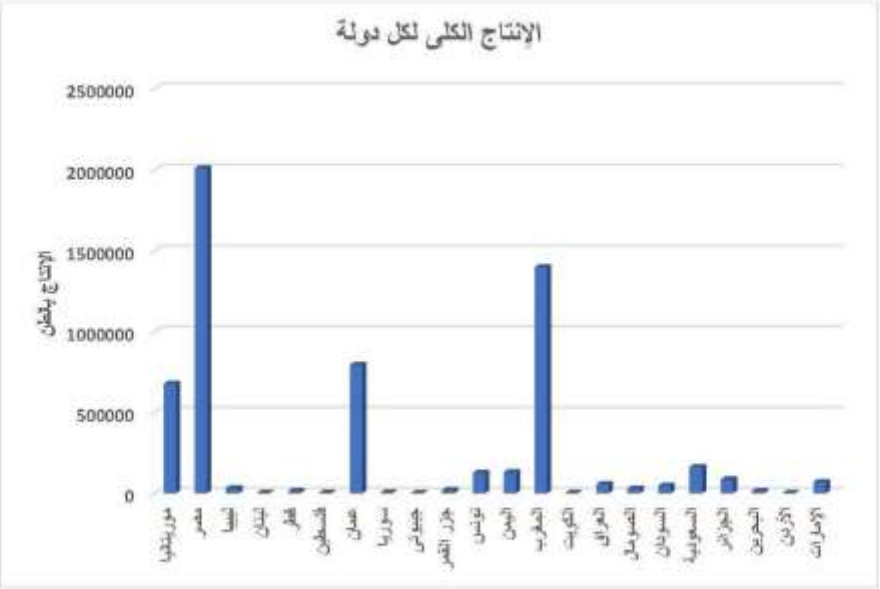

رسم توضيحي 21- الإنتاج السمكي في البلدان العربية في عام 2019

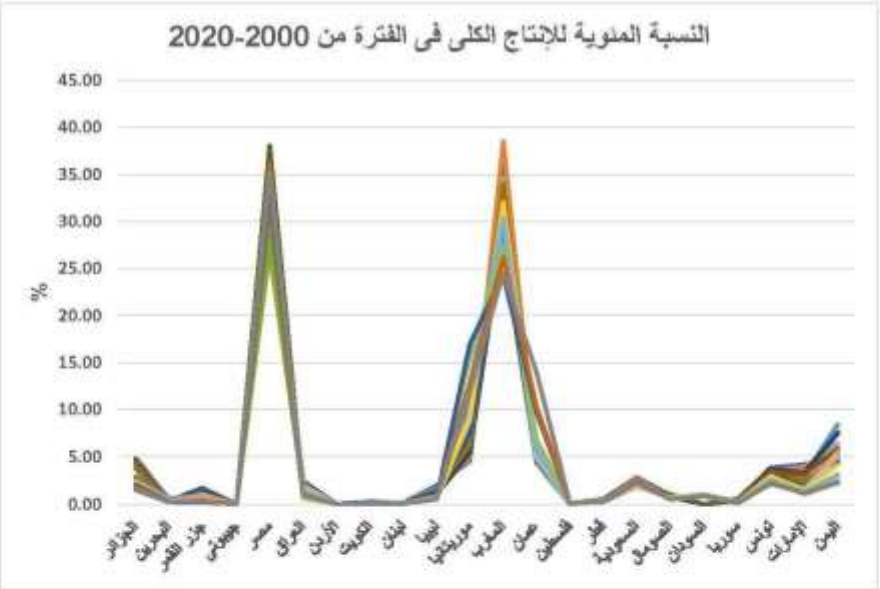

رسم توضيحي 22- متوسط الإنتاج السمكي في البلدان العربية في 2000-2019

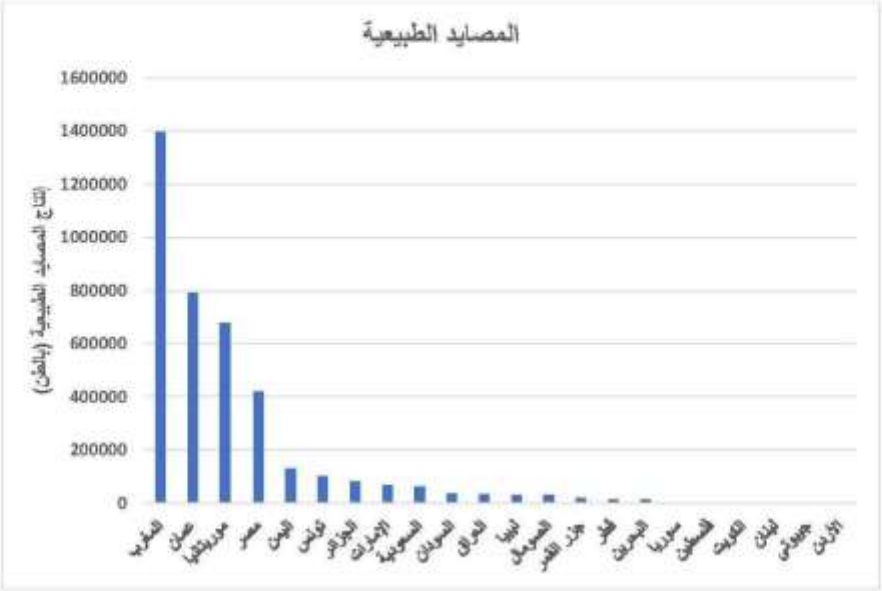

رسم توضيحي 23- إنتاج المصايد الطبيعية في البلدان العربية

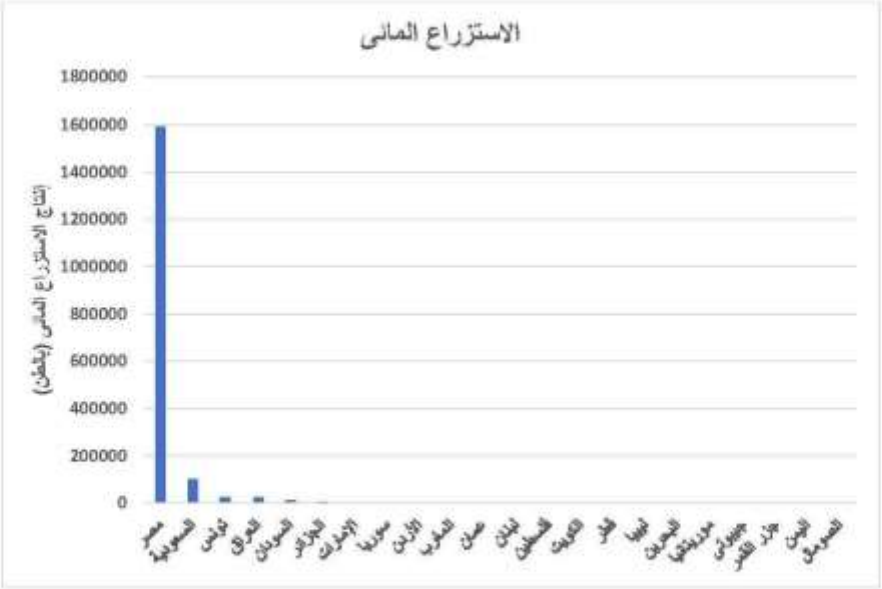

رسم توضيحي 24- الاستزراع السمكي في البلدان العربية

وبالنظر إلى حجم الموارد المائية التي تمتلكها الدول العربية مقارنة بالإنتاج السمكي الناتج عن هذه الموارد نرى أن هناك حاجة مُلحّة إلى البحث عن سبل فعالة لتنمية واستدامة تلك الموارد.

ولعل النهج المتبع في إطار الاقتصاد الأزرق يحقق المعادلة المطلوبة في تحقيق النفع الأقصى من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دون المساس باستدامتها. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية بشكل يسمح بتبادل الخبرات الفنية والعلمية والتكنولوجية ونقلها من الدول العربية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجالات الثروة المائية المتعددة إلى أشقائها من الدول العربية الأخرى بما يضمن استدامة وتنمية موارد جميع الدول العربية.

هنا يأتي دور التكامل الاقتصادي الذي يعد من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، والتي يجب أن يوليها العالم العربي اهتماما كبيراً. وللتكامل الاقتصادي بُعدان أساسيان؛ الأول اقتصادي لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتجاري وإحياء فرص التكامل التنموي إلى جانب التعاون الاجتماعي والثقافي وغيرها، والثاني سياسي لتوفير الأمن والاستقرار، حيث تشكّل الدول أحياناً تكتلات لأسباب غير اقتصادية مثل الأمن القومي.

ويشكل واقع القطاع السمكي العربي بفروعه المختلفة حجم وطبيعة الاستثمار، والذي يعتبر محصلة للعلاقات التبادلية بين الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للقطاع من جانب والاستثمارات من جانب آخر. وبالنسبة للاستثمارات من مؤسسات التمويل العربية فإنه رغم الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن يستفيد منها قطاع الثروة السمكية العربية، إلا أنه يحد من استغلال هذه الإمكانيات هو شروط الحصول على الاستثمار.

وبالنسبة للمستثمرين من القطاع الخاص، فإن توفر مناخ مناسب للاستثمار، وقاعدة بيانات عن القطاع، مع قيام الجهات والمؤسسات المعنية في الدول العربية بإعداد خرائط للاستثمار في قطاع الثروة السمكية، يُعتبر من أهم الوسائل للاستفادة من الاستثمارات العربية الخاصة.

وتتمثل أهداف الاستثمار في قطاع الثروة المائية في الوطن العربي في إطار الاقتصاد الأزرق فيما يلي:

- بناء قاعدة علمية تقنية لتكون نقطة انطلاق لتنمية المصايد والصناعات المرتبطة بها.
- زيادة الإنتاجية والإنتاج من الموارد السمكية العربية بما يؤدي إلى زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي على مستوى الدول العربية.
- إقامة صناعات سمكية تحويلية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- تكامل بين الموارد المالية والموارد الطبيعية من الموارد السمكية.
- استغلال الموارد السمكية الغير المستغلة.
- خلق مصالح اقتصادية مشتركة سواء على المستوى الثنائي أو على مستوى مجموعة من الدول العربية مما يؤدي إلى دعم العلاقات السياسية.

إن ترجمة الأهداف الاستثمارية السابقة إلى واقع عملي تتطلب تضافر جهود الحكومات العربية ومؤسسات التمويل والشركات العربية المعنية والمستثمرين من القطاع الخاص سواء أفراد أو شركات لتنفيذ مشروعات استثمارية تختلف طبيعتها حسب الهدف التي تسعى إلى تحقيقه، وعليه فإنه من المتوقع أن تتعدد مجالات المشروعات الاستثمارية في الوطن العربي بين الجهات السابقة، مع الأخذ في الاعتبار أن جميع هذه الاستثمارات بغض النظر عن مصادرها تربطها علاقات تشابكية، ذلك أن مراعاة التوازن عند ضخ الاستثمارات في كل من قطاع الصيد والخدمات المساعدة وقطاع التصنيع يعتبر عاملا هاما في تحديد مدى كفاءة الاستثمارات في القطاع السمكي ككل. ويعتبر الاستثمار الحكومي في مكونات البنية التحتية (الموانئ، مواقع الإنزال، البحث العلمي، التدريب، الإرشاد) هو المحفز الأساسي لضخ الاستثمارات من المصادر الأخرى غير الحكومية.

4. الموارد غير الحية Non-living resources

تشمل الموارد البحرية غير الحية المعادن المستخرجة، مثل الملح والرمل والحصى والفوسفات والماس والمنغنيز والنحاس والنيكل والحديد، والتي يتم التنقيب عنها، مثل النفط الخام وهيدرات الغاز. وسيتم استعراض الموارد غير الحية بالبحار والمحيطات والخلجان التي تطل عليها الدول العربية.

أولا: البحر الأبيض المتوسط

البحر الأبيض المتوسط هو جسم مائي شبه مغلق ولديه ميزانية مائية سلبية وتعتبر قليلة التغذية. وهي تغطي سبع دول عربية لكنها تواجه مشاكل مشتركة من جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط. يواجه هذا البحر عددًا من التحديات، بما في ذلك تأثيرات منشآت البتروكيماويات والطاقة والصناعات الكيماوية ومصانع الكلور والتي تقع على طول ساحل البحر المتوسط. وتتم إدارة مصايد الأسماك المتوسطية على المستوى الإقليمي من خلال المصايد العامة وهي مستقرة نسبيًا في البحر المتوسط في السنوات الأخيرة.

ثانيا: البحر الأحمر وخليج عدن

تعتبر منطقة البحر الأحمر وخليج عدن (RESGA) واحدة من أكثر المناطق الساحلية تميزًا في العالم ولديها موارد بحرية غير متأثرة نسبيًا مقارنة بالمجاورة مثل البحر المتوسط. ومع ذلك، فإن المنطقة تتعرض لتهديد مباشر من الأنشطة البشرية مثل التجريف والردم والتخلص من النفايات السائلة المنزلية والصناعية، والاستخدام غير المستدام للموارد غير الحية. ومن المعروف أن ما يقرب من 1200 نوع من الشعاب المرجانية تتواجد في البحر الأحمر وخليج عدن.

ثالثا: منطقة الخليج وبحر عمان

تضم منطقة الخليج وبحر عمان سبع دول ساحلية من المنطقة العربية. من المعروف أن المنطقة تحت ضغط بسبب التركيز العالي للأنشطة المتعلقة بالوقود الأحفوري مع وجود أعداد كبيرة من المنشآت البحرية ومحطات تحميل الصهاريج وحركة ناقلات النفط المرتفعة. ما يقرب من 100 في المئة من مصايد الأسماك في هذه المنطقة صغيرة الحجم وتوفر مصدرًا مهمًا لكسب الرزق للكثيرين. من حيث الثروة السمكية.

رابعا: المحيط الأطلسي وجنوب غرب المحيط الهندي

أخيرًا، يحد المحيط الأطلسي وجنوب غرب المحيط الهندي أيضًا المنطقة العربية. بينما لا يوجد سوى أربعة بلدان ساحلية لهذه المناطق، توفر مواردها فوائد كبيرة لبلدان المنطقة، من حيث الموارد السمكية. بالنسبة لدول مثل موريتانيا والمغرب واليمن والصومال وجزر القمر، فإن قطاع مصايد الأسماك يعتبر مهمًا لاقتصاداتها وتجارتها، فضلاً عن الأمن الغذائي. تعد كلا من موريتانيا والمغرب مصدرين رئيسيين للأخطبوط على مستوى العالم، في المغرب وحده يقدر أن أكثر من 1 مليون شخص يعمل في قطاع مصايد الأسماك.

5. طاقة المحيطات المتجددة Renewable Oceans Energy

يمكن استخدام المد والجزر والأمواج والتيارات لإنتاج الكهرباء. وعلى الرغم من أن تقنيات المحيطات الواعدة لا تزال في مرحلة البحث والتطوير ولم تتوفر بعد تجاريا، إلا أنها تشمل اربع مصادر متجددة وهي:

- طاقة الأمواج: حيث تلتقط المحولات الطاقة الموجودة في أمواج المحيطات وتستخدمها لتوليد الكهرباء. وتشمل المحولات أعمدة مائية متذبذبة تحبس جيوب الهواء لتشغيل التوربينات، محولات الجسم المتذبذبة التي تستخدم حركة الموجة، وتجاوز المحولات التي تستخدم اختلافات الارتفاع.
- طاقة المد والجزر: التي يتم إنتاجها إما عن طريق تقنيات نطاق المد والجزر باستخدام وابل (سد أو أي حاجز آخر) لتجميع الطاقة بين المد العالي والمنخفض، تقنيات المد والجزر أو تيار المد، أو التطبيقات الهجينة.
- طاقة تدرج الملوحة: الناشئة عن اختلاف تركيزات الملح، كما يحدث عندما يصب النهر في محيط. تستخدم المشاريع الإيضاحية "التناضح المؤخر بالضغط"، مع تدفق المياه العذبة عبر غشاء لزيادة الضغط في خزان من المياه المالحة، و "الغسيل الكهربي العكسي" مع مرور أيونات الملح عبر خزانات متناوبة من الملح والمياه العذبة.
- تحويل الطاقة الحرارية للمحيطات: والذي يولد الطاقة من اختلاف درجات الحرارة بين مياه البحر السطحية الدافئة ومياه البحر الباردة على عمق 800-1000 متر.

ويوضح الشكل التالي حجم توليد الكهرباء المولدة من المحيطات والبحار لدول العالم.

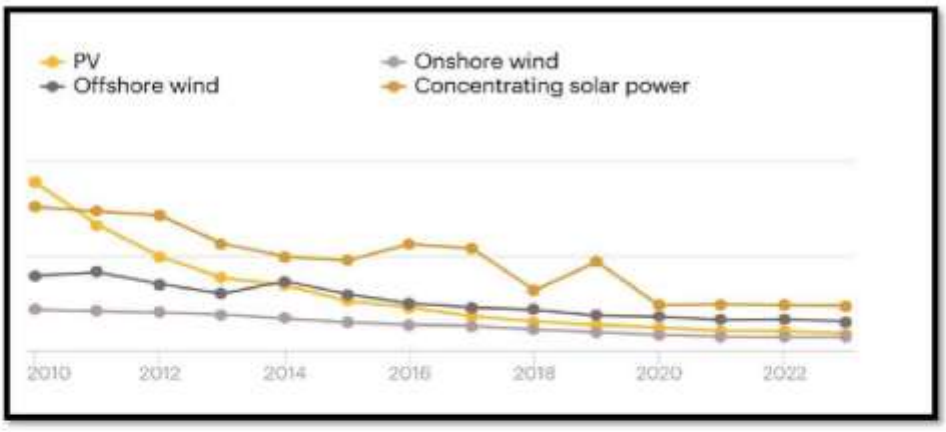

رسم توضيحي 25– تكاليف توليد الكهرباء عالميا

المصدر: International Renewable Energy Agency (IRENA) 2025

وعلي الرغم من ان جميع الدول العربية دول ساحلية وليست دول حبيسة، الا ان اعتمادها على الطاقة المتجددة من البحار والمحيطات مازال في مراحله الاولي من حيث التخطيط له مستقبلا.

11. مقومات الدول العربية في إطار الاقتصاد الأزرق

1. الموقع الجغرافي للدول العربية وتجاورها وسهولة الانتقال والاتصال فيما بينهم.
2. جميع الدول العربية دول بحرية حيث لا توجد أي دولة عربية حبيسة.
3. التحدث بنفس اللغة والاشتراك في الكثير من العادات والتقاليد التي تسهل التعاون والمعيشة في أي دولة عربية.
4. تواجد الخبرات العلمية والبحثية في بعض الدول العربية في جميع مجالات الاقتصاد الأزرق حيث إن تبادل هذه الخبرات تفيد في اتخاذ أي قرارات أو توصيات صحيحة وتعتبر أحد عوامل نجاح أي مشاريع أو مقترحات مشتركة تخص الاقتصاد الأزرق.
5. القدرة على إنشاء صناديق مالية للصرف على أي مقترحات للوصول الي الاستغلال المستدام للموارد لتنمية الاقتصاد الأزرق.
6. الخبرات المتراكمة للدول العربية في مجالات الصيد والأنشطة البحرية المختلفة.
7. عدد الموانئ البحرية كبير جدا في الدول العربية سواء موانئ تجارية او موانئ متخصصة.
8. السواحل الطويلة: تتمتع العديد من الدول العربية بسواحل طويلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، مما يجعلها موقعًا جيدًا للنشاط الاقتصادي البحري.
9. الثروة السمكية: تتمتع الدول العربية بثروة سمكية كبيرة، وتعتمد بعضها بشكل كبير على الصيد البحري كمورد رئيسي للغذاء والدخل.
10. الطاقة البحرية: تمتلك بعض الدول العربية موارد طاقة بحرية كبيرة، مثل الطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية والطاقة الرياحية والطاقة الشمسية، مما يمكنها من استغلالها كمصدر للطاقة النظيفة والمتجددة.
11. الصناعات البحرية: تتمتع بعض الدول العربية بصناعات بحرية ناشئة، مثل صناعة السفن والمعدات البحرية والصيانة والإصلاح والتصنيع البحري، وهذا يمكنها من تطوير الصناعات البحرية وتعزيز الاقتصاد البحري.
12. النقل البحري: تشتهر بعض الدول العربية بخدمات النقل البحري، وتقوم بتوفير الخدمات اللوجستية والنقل البحري للبضائع والسلع والمسافرين، مما يمكنها من تطوير الاقتصاد البحري وتعزيز التجارة البحرية.
13. السياحة البحرية: تتمتع بعض الدول العربية بجمال طبيعي وتراث ثقافي يجعلها موقعًا جيدًا للسياحة البحرية، وتقدم خدمات الفنادق والمطاعم والرحلات البحرية والأنشطة المائية الأخرى، مما يمكنها من جذب السياح وتعزيز الاقتصاد السياحي.

وبوجود نقاط القوة تلك يمكن تحقيق التعاون على الصعيد العربي في تنفيذ مبادرات الاقتصاد الأزرق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انطلاقا من الحرص على تعظيم الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها الدول العربية للارتقاء بمنظومة العلوم والتكنولوجيا واستثمار نتائجها عربيا، ومن ثمّ تحقيق الريادة من خلال تبنّى اقتصاديات المعرفة فيما يخص التنمية المستدامة للموارد المائية بالدول العربية الشقيقة. وبالتالي يمكن الاستفادة من الخبرات الكبيرة الموجودة بالدول العربية لتحقيق التكامل في جوانب المعرفة والتكنولوجيا.

فعلى سبيل المثال، يمكن نقل الخبرات والتكنولوجيا الموجودة في بعض الدول العربية في مجال المصايد البحرية لبعض الدول الشقيقة التي يوجد لديها نقص في تلك الخبرات (بموجب اتفاقيات محددة)، إلى جانب تنفيذ دورات تدريبية متخصصة في مجال علوم البحار والمحيطات لتنمية قدرات العاملين في المؤسسات المختلفة، بهدف خلق كوادر قادرة على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة وتفعيل مبادرات الاقتصاد الأزرق وكذلك حماية واستعادة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع الحيوي، على أن يشمل التعاون جميع أوجه الأنشطة القائمة على الموارد المائية.

ويدعم هذا الفكر وجود العديد من الكيانات المتخصصة في علوم البحار في العديد من الدول العربية مثل:

1. المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد IMROP – الجمهورية الإسلامية الموريتانية
2. كلية تكنولوجيا المصايد والاستزراع المائي – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
3. المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد – جمهورية مصر العربية
4. مركز التميز في علوم البحار - الجامعة الإسلامية- فلسطين
5. مركز التميز البحثي في الدراسات البيئية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية
6. مركز التميز لأبحاث التغير المناخي- جامعة الملك عبد العزيز- المملكة العربية السعودية
7. مركز أبحاث البحر الأحمر- جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية- المملكة العربية السعودية
8. مركز أبحاث الثروة السمكية- جامعة طيبة- المملكة العربية السعودية
9. معهد بحوث المياه والطاقة- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية- المملكة العربية السعودية
10. المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري- المغرب
11. المركز الوطني للمياه- الإمارات
12. مركز الإمارات لبحوث البيئة والطاقة- الإمارات
13. الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والاحياء المائية- اليمن
14. مركز علوم البحار- جامعة البصرة- العراق
15. مركز علوم البحار- جامعة الكويت
16. المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار- تونس
17. المعهد الوطني العالي للصيد وتربية الاحياء المائية- الجزائر

18.الجمعية الليبية لعلوم البحار - ليبيا
19.مركز الأمن البحري- عمان
20.مركز العلوم البيئية- جامعة قطر - قطر
21.مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، السودان
22.الأكاديمية البحرية – موريتانيا

وهناك العديد من المجالات التي من الممكن البدء من خلالها في مجالات الثروة المائية ويمكن تنفيذ مبادرات الاقتصاد الأزرق على أساسها، ومنها على سبيل المثال:

1. الثروة السمكية والاستغلال المستدام للموارد المائية
   - استخدام التكنولوجيا الحديثة في المصايد البحرية – مثل المصايد الصناعية والنصف صناعية.
   - الإدارة المستدامة للمصايد الطبيعية.
   - صناعة الاستزراع المائي – ويمكن هنا الاستفادة من التجربة المصرية صاحبة الريادة عربيا فى هذا المجال.
   - تعظيم الاستفادة من المسطحات المائية بما لا يتعارض مع مبدأ الاستدامة
2. التنوع الحيوي البحري
   - مشروعات صون الحياة البحرية والحفاظ على الكائنات المائية
   - الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية
3. التغيرات المناخية
   - التخفيف من آثار التغيرات المناخية على البيئة المائية
   - تقديم حلول مبتكرة لآليات التكيف مع التغيرات المناخية
4. التلوث البحري
   - مياه الصرف من حيث المصادر، خصائص التوزيع، وآثارها، والتطبيقات ذات الصلة للحد منها، ومعالجتها.
   - معالجة مياه الصرف لإعادة الاستخدام/التدوير باستخدام تقنيات بيولوجية وفيزيائية و/أو كيميائية.
   - التقنيات المناسبة لإزالة المعادن الثقيلة والهيدروكربونات من مياه الصرف الصناعية.
5. إدارة الشواطئ
   - تقييم الآثار البيئية الناجمة عن المشاريع الساحلية كالموانئ ومحطات تحلية مياه البحر ومحطات توليد الطاقة ومحطات معالجة الصرف الصحي.
   - نمذجة الظواهر البحرية والمشاريع المقترحة.
6. الطاقة المتجددة
   - الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة واستخدام المنتجات الصديقة للبيئة.

12. متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأزرق

عمليات التحول والنمو الأزرق والاستغلال الاقتصادي الأمثل والنفعي للنظم والموارد البحرية المتاحة في منطقة ما لها مجموعة من المتطلبات، كما يلي:

- أولًا ضرورة التعرف في البداية على حالة ومدى إنتاجية تلك الأصول والنظم البيئية الموجودة فيها، وذلك لأنها تعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أسس ومبادئ الاقتصاد الأزرق، فعلى سبيل المثال إن تدهور حالة الشعاب المرجانية في موقع ما، سينعكس بالتبعية على تدهور إنتاجيتها وبالتالي ضعف مواردها من الأسماك، فضلًا عن وجود حالات من ضعف الإقبال عليها من قبل نشاطات الغوص وبقية النشاطات السياحية، وبالتأكيد سيؤدي إلى فشلها في تعزيز النمو الأزرق مما سينعكس بالسلب على النشاط والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل إضافية ومصدر دخل مستدام. وبصفة عامة هناك العديد من الوسائل والأدوات العلمية والتي يمكن بها إجراء تقييم شامل للنظم والموائل الطبيعية بصفة دورية، مثل استخدام الصور الفضائية وتقنية الاستشعار عن بعد والتي من الممكن استخدامها في ترسيم مصادر الثروة الساحلية ورصد حالة النظم البيئية والموائل الطبيعية وتقييم التغييرات الطبيعية وأيضا عن طريق الزيارات الميدانية والمسح الميداني بواسطة الفرق المتخصصة.
- ثانيًا تتطلب عمليات التحول الأزرق تحديد نوعية خدمات النظم البيئية التي تحظى بها وتقدمها كل منطقة بحرية موجودة على الخريطة العربية.
- ثالثًا ضرورة إجراء تقييم لمدى جودة هذه الخدمات والعوامل البيئية وغير البيئية المؤثرة فيها، وذلك بهدف التعرف على مدى قدرة ومقدار مساهمة النظم البيئية البحرية الموجودة في هذه المنطقة في دفع ودعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قـــرار

بشأن

مبادرة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحت عنوان: "المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة"

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2472) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13، ورقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - وثيقة مبادرة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية تحت عنوان: "المبادرة العربية للذكاء الاصـــطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضـيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإشـادة بمبـادرة معـالي الأمـين العـام لجامعـة الـدول العربيـة تحـت عنـوان: "المبـادرة العربيـة للـذكاء الاصـطناعي: نحـو ريـادة تكنولوجيـة وتنميـة مسـتدامة"، بالصـيغة المرفقـة، وتوجيـه الشـكر لسـيادته علـى هـذه المبـادرة التـي تُجسـد الحـرص العربـي علـى مواكبـة التحـولات التكنولوجيـة العالميـة، وتعزيـز مكانـة الـدول العربية في مسارات الابتكار والتحول الرقمي.
2. دعـم دعـوة مملكـة البحـرين فـي الكلمـة التـي ألقاهـا صـاحب السـمو الملكـي الأميـر سـلمان بـن حمـد آل خليفـة – ولـي العهـد رئـيس مجلـس الـوزراء بمملكـة البحـرين، والداعيـة إلـى إقـرار معاهـدة دوليـة لتنظـيم وحوكمـة تطـوير الـذكاء الاصـطناعي، لضـمان أن تسـهم هـذه التكنولوجيـا فـي تحقيـق السـلام، وأن تصـبح هـذه التقنيـات دافعـاً للإبـداع والابتكـار، وذلـك خـلال المناقشـة العامـة لاجتماعـات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بدورتها (79) في سبتمبر/ أيلول 2025.
3. الإعـراب عـن الشـكر إلـى الأكاديميـة العربيـة للعلـوم والتكنولوجيـا والنقـل البحـري، ونخبـة الخبـراء العـرب المتخصصـين فـي الـذكاء الاصـطناعي، علـى إعـداد الوثيقـة المرجعيـة لمبـادرة معـالي الأمـين العـام، والمعنونـة باسـم "وثيقـة الـذكاء الاصـطناعي والـوطن العربـي"، والمُضـمّنة بالمبـادرة، والتـي تمثـل إطـاراً استرشـادياً شـاملاً لرؤية عربية موحدة في هذا المجال الحيوي.

4. تقديم الشكر إلى جمهورية العراق، وإحالة مقترحها الخاص بإنشاء مركز عربي خاص بالذكاء الاصطناعي يكون مقره مدينة بغداد، إلى معالي الأمين العام بصفته صاحب المبادرة، على أن تتحمل جمهورية العراق كافة التكاليف المترتبة على إنشاء هذا المركز، وأن يتم إفادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمرئيات معالي الأمين العام في هذا الصدد لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن، وذلك في ضوء قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2301) د.ع (107) بتاريخ 2021/2/4، بشأن الموافقة على تقرير وتوصيات الدورة (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بتاريخ 2021/1/13.
5. دعوة الدول العربية إلى تبنّي المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي ومكوناتها الرئيسية، والعمل على دمجها ضمن استراتيجياتها الوطنية للذكاء الاصطناعي، وبما يسهم في تحقيق التكامل العربي في مجال البحث العلمي والتطوير التقني.
6. دعوة مؤسسات التمويل العربية والإسلامية والدولية إلى توفير الدعم المالي اللازم لتفعيل المبادرة ومشروعاتها التنفيذية، ولا سيما تلك التي تُعنى ببناء القدرات، والتحول الرقمي، والحوكمة التكنولوجية، وريادة الأعمال القائمة على الذكاء الاصطناعي.
7. الطلب من منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك تقديم الدعم الفني والمعرفي اللازم لتنفيذ برامج المبادرة، وتعزيز الشراكات البحثية والتطبيقية ذات الصلة.
8. دعوة الدول العربية إلى إدراج موضوع الذكاء الاصطناعي كأولوية استراتيجية في خطط التنمية الوطنية لديها، وتعظيم الاستفادة من دوره في المجالات المتنوعة، مثل: التعليم، الصحة، الزراعة، النقل والبنية التحتية الرقمية.
9. دعوة الدول العربية إلى تشجيع ودعم الجامعات ومراكز البحوث والمعاهد الفنية لتطوير البرامج التعليمية والبحثية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، وتعزيز التبادل العلمي بين الشباب العربي في هذا المجال.
10. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة لإعداد إطار تشريعي عربي مشترك لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، على نحو يضمن تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وفي نفس الوقت الحفاظ على الخصوصية الوطنية لكل دولة.
11. تكليف الأمانة العامة بعقد منتدى عربي سنوي للذكاء الاصطناعي تحت مظلة جامعة الدول العربية، لمتابعة تنفيذ المبادرة، وتبادل أفضل الممارسات، وعرض التجارب العربية والدولية في هذا المجال.
12. تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير دوري حول مدى التقدم في تنفيذ عناصر المبادرة، ورفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق 74 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

مبادرة
معالي السيد / أحمد ابو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية
المعنونة باسم
"المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي:
نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة"
المقدمة للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
جمهورية العراق
17 مايو 2025

مبادرة
معالي السيد / احمد ابو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

المعنونة باسم

"المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة"

المقدمة للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

جمهورية العراق

17 مايو 2025

صورة تذكارية

ضيوف دائرة الحوار العربي حول الذكاء الاصطناعي

"تعزيز الابتكار مع الحفاظ على الهوية الثقافية"

القاهرة، مصر

2 فبراير 2025

المحتويات

مقدمة
أولا: الأهداف الاستراتيجية للمبادرة
ثانيا: أهمية المبادرة
ثالثا: عناصر ومكونات المبادرة
رابعا: مصادر تمويل المبادرة
خامسا: الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ المبادرة
سادسا: آليات تنفيذ المبادرة
سابعا: الإطار الزمني لتنفيذ المبادرة
الخاتمة
المرفقات: وثيقة الذكاء الاصطناعي والوطن العربي

المذكرة الشارحة

الموضوع : مبادرة معالي السيد / احمد ابو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية المعنونة باسم " المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة" والمقدمة للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية (جمهورية العراق : 17 مايو 2025)

مقدمة

وبالاشارة الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (115) القرار رقم 2472 – دورة فبراير 2025، والذي نص على :

1- دعم وتثمين الجهود التي يقوم بها السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص تفعيل التعاون العربي في موضوعات الذكاء الاصطناعي، لما لها من أهمية بالغة خلال الفترة الحالية والمستقبلية على كافة القطاعات بالدول العربية ، والترحيب بعقد دائرة الحوار العربية حول "الذكاء الاصطناعي في العالم العربي: تطبيقات مبتكرة وتحديات أخلاقية"، برعاية ورئاسة السيد الامين العام ، وبتنظيم مشترك بين الامانة العامة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، وذلك يومي 2 -3 / 2 / 2025، بمقر الأمانة العامة.

2- دعوة السيد الأمين العام الى مواصلة جهوده في مجال موضوعات الذكاء الاصطناعي، في إطار مسؤولياته الأصيلة وكرئيس للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، وبما يفضي إلى إيجاد أرضية علمية وتقنية وتشريعية وأخلاقية مناسبة تُمكّن الدول العربية من مواكبة التطورات المتسارعة التي بات يشهدها هذا المجال.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية، يتقدم معالي الأمين العام بمبادرة استراتيجية تحت عنوان "المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة ."

وقد قام بإعدادها لفيف من العلماء العرب في مجال للذكاء الاصطناعي بتكليف مباشر من معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أثر الانتهاء من دائرة الحوار العربي حول الذكاء الاصطناعي التي تم عقدها في جامعة الدول العربية في الفترة ٢-٣ فبراير ٢٠٢٥ بتنظيم مشترك بين الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وجامعة نايف للعلوم الأمنية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وفي ضوء قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي سالف الذكر أعلاه.

وتهدف هذه المبادرة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وفعالة لدمج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الحوكمة، والبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية .

وتأكد المبادرة على مرحلية التنفيذ، والتي يشرف عليها لجنة متخصصة من العلماء والمختصين العرب للوصول الى الأهداف المحددة في الإطار الزمني الموضح بالمبادرة حيث تبدأ بتحديد التكلفة التقديرية، ومصادر التمويل، والموارد البشرية اللازمة.

أولا : الاهداف الاستراتيجية للمبادرة

1- تعزيز الريادة العربية في الذكاء الاصطناعي عبر دعم البحث والتطوير في التقنيات المتقدمة وتحفيز الابتكار.

2- تمكين رأس المال البشري العربي عبر تطوير برامج تدريبية وتعليمية لتأهيل الكوادر العربية لمواكبة التطورات التكنولوجية.

3- تحقيق التكامل العربي في الذكاء الاصطناعي من خلال تبادل الخبرات وإنشاء مراكز بحثية عربية.

4- تعزيز دور القطاع الخاص والشركات الناشئة في بناء منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي في العالم العربي.

5- وضع سياسات وتشريعات موحدة لضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية.

6- تعزيز البنية التحتية الرقمية في الدول العربية لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

7- تحفيز البحث العلمي والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع الجامعات والاكاديميات والمراكز البحثية العربية.

8- توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات مثل الصحة، النقل، الطاقة، والزراعة.

9- تعزيز التعاون العربي المشترك من خلال إنشاء منصات تبادل المعرفة والخبرات.

ثانيا : اهمية المبادرة

1- تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية على المستوى العالمي في مجال التكنولوجيا والابتكار.

2- تحقيق الأمن الرقمي والتكنولوجي من خلال تطوير تقنيات محلية تحد من الاعتماد على الحلول الأجنبية.

3- تحسين جودة الحياة للمواطن العربي عبر استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

4- جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز ريادة الأعمال في مجال التقنيات الحديثة.

5- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال حلول ذكية لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.

ثالثا: عناصر ومكونات المبادرة

1- الحوكمة والقيادة

- إنشاء تحالف الذكاء الاصطناعي العربي (AAA) كجهة حاكمة رئيسية.

مقترح صلاحيات ونطاق عمل تحالف الذكاء الاصطناعي العربي يشمل:

- رسم السياسات والاستراتيجيات والتنسيق الإقليمي والتعاون الدولي.
- تطوير المعايير والأخلاقيات وبناء القدرات.
- دعم البحث والتطوير وتعزيز البنية التحتية والبيانات.
- الرصد، والتقييم وحشد الموارد والاستثمار.

- إنشاء مركز اتخاذ القرار المعتمد على البيانات داخل جامعة الدول العربية لدعم القرارات الاقتصادية والسياسية بالذكاء الاصطناعي.

آلية حوكمة وطنية لتطوير الذكاء الاصطناعي، نقترح هيكل حوكمي من ثلاث مستويات:

- مجلس وطني استراتيجي.
- أمانة عامة تنفيذية.
- لجان فنية متخصصة.

2- تطوير البنية التحتية الرقمية والاستثمارية

- إطلاق صندوق استثماري عربي للذكاء الاصطناعي لدعم الشركات الناشئة والاستثمارات في الابتكارات التكنولوجية.
- تطوير منصة عربية مفتوحة المصدر لنماذج الذكاء الاصطناعي تعتمد على البيانات الإقليمية وتستهدف:
  - تعزيز السيادة الرقمية.
  - دعم اللغة العربية ونماذج (LLMs).
  - تحفيز الابتكار المحلي.
  - تشجيع التعاون والمشاركة المجتمعية.
  - التأكيد على أهمية البنية التحتية الرقمية
  - الدعوة لتقييم الاحتياجات مبكرًا لضمان نجاح تنفيذ المبادرات.

3- تعزيز القدرات البشرية والتدريب

- إدراج مناهج الذكاء الاصطناعي في التعليم الأساسي والجامعي بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية عربية.
- إطلاق برامج تدريب عربية للموظفين الحكوميين والمتخصصين في الذكاء الاصطناعي لتعزيز المهارات مثل ندوات التوعية، ورش عمل تفاعلية، دورات MOOC مبسطة وحملات إعلامية بالإضافة لدليل مبسط للعامة.

4- الذكاء الاصطناعي والمجتمع

- إنشاء وحدة لمراقبة التأثير الاجتماعي للذكاء الاصطناعي لضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول.
- إطلاق استراتيجية عربية لمكافحة المعلومات المضللة والانتحال الإلكتروني باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- مقترح إنشاء قاموس عربي موحد لمصطلحات الذكاء الاصطناعي حيث نقترح إثراء المشروع عبر الإشارة إلى:
  - الحاجة الملحّة لتوحيد المصطلحات نتيجة التباين الواسع في الترجمات الحالية بين الدول والمؤسسات، مما يُربك المستخدمين ويُضعف جودة المحتوى العربي التقني.
  - إدراج أمثلة مختارة لمصطلحات رئيسية شائعة ومتداولة مثل: التعلم الآلي، التعلم العميق، الشبكات العصبية، التحيز، قابلية التفسير، وغيرها، مما يُساعد على تعزيز تصور نطاق القاموس.
  - اقتراح بنية موحدة لمحتوى المصطلح بحيث يتضمن: الترجمة العربية، التعريف العلمي، تعريف مبسط لغير المتخصصين، مثال تطبيقي، وتصنيف وظيفي للمصطلح.
  - إمكانية دعم القاموس بواجهة إلكترونية تفاعلية تشمل أدوات صوتية لنطق المصطلحات واختبارات قصيرة لفهم المفاهيم.

- إطار أخلاقي عربي لاستخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي يتضمن مبادئ:
  - خدمة الإنسان.
  - العدالة وعدم التحيز.
  - الشفافية والمساءلة.
  - حماية الخصوصية.
  - الأمان والموثوقية.
  - الاستدامة البيئية.
  - التعاون الإقليمي.

5- ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي

- إقرار حوافز ضريبية للمشاريع القائمة على الذكاء الاصطناعي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الابتكار في الدول العربية.
- إعطاء الأولوية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم والصحة والزراعة والطاقة واللوجستيات والمدن الذكية لرفع كفاءة هذه القطاعات.
- أهمية الشراكات مع القطاع العام والخاص، والاستفادة من خبرات وقدرات الشركات العربية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي لدفع عجلة الابتكار والتطبيق. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الشركات العربية البارزة التي أثبتت ريادتها في هذا المجال، ومنها:

شركة G42 (الإمارات): رائدة في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات.

شركة Mozn (السعودية): متخصصة في الذكاء الاصطناعي للقطاع المالي وتحليل المخاطر.

شركة Quant (السعودية): تقدم حلولاً متقدمة لتحليل البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

شركة Instadeep (تونس/الإمارات): معترف بها دوليًا في مجالات التعلم المعزز والتعلم العميق.

شركة WideBot (مصر): رائدة في تطوير روبوتات المحادثة باللغة العربية.

شركة Synapse Analytics (مصر): توفر أدوات لإدارة نماذج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

شركة DXwand (مصر): تطور منصات ذكاء اصطناعي للتفاعل مع العملاء وتحليل المحادثات.

شركة PALTEL AI Lab (فلسطين): ذراع بحث وتطوير في الذكاء الاصطناعي لدعم الخدمات الرقمية.

شركة Sahab Smart Solutions (الأردن): متخصصة في الحلول الذكية للحكومات والمدن الذكية.

ويُوصى بإجراء مسح عربي شامل للشركات العاملة في هذا القطاع لتحديد الشركاء الأنسب وفقًا لنطاقات العمل المختلفة، وتعزيز التكامل بين الخبرات الحكومية والقطاع الخاص لدعم الأهداف التنموية للمبادرة.

6- التطورات التكنولوجية

- تطوير نماذج ذكاء اصطناعي خاصة باللغة العربية لتعزيز المحتوى العربي.
- الاستثمار في الروبوتات، الطائرات بدون طيار، والحوسبة الطرفية.
- إنشاء مراكز بحث متخصصة في مجالات مثل معالجة اللغة الطبيعية، الرؤية الحاسوبية، وأمان الذكاء الاصطناعي.
- تنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية، بما في ذلك التشخيص عن بُعد.

7- تعزيز التعاون العربي والدولي في مجال الذكاء الاصطناعي

- توقيع اتفاقيات شراكة عربية مشتركة في مجال البحث والتطوير والابتكار في الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والكيانات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي للاستفادة من الخبرات ونقل المعرفة إلى الدول العربية.

8- تنظيم "القمة العربية السنوية للذكاء الاصطناعي"

- عقد قمة سنوية تجمع الحكومات، القطاع الخاص، الأكاديميين، والمبتكرين لمناقشة أحدث التطورات في الذكاء الاصطناعي.
- عرض قصص نجاح عربية، وتكريم الشركات الناشئة والمشاريع المتميزة في مجال الذكاء الاصطناعي.

رابعا: مصادر تمويل المبادرة

لضمان نجاح هذه المبادرة، يجب توفير مصادر تمويل مستدامة ومتنوعة، تجمع بين الاستثمار الخاص والدعم من المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية، وإضافة إلى استغلال العائدات المتولدة عن المشاريع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وفيما يلي عرض لاهم مصادر التمويل المقترحة:

1- الدعم من الصناديق التمويلية الإنمائية العربية والإسلامية والدولية

تمثل الصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية مصدرًا رئيسيًا لتمويل المبادرة، نظرًا لاهتمامها بتمويل المشاريع التنموية ذات الأثر الاقتصادي والتكنولوجي المستدام. ومن أهم هذه الصناديق، ما يلي:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: والذي يختص بتمويل مشاريع البنية التحتية الرقمية وإنشاء مراكز البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي.
- البنك الإسلامي للتنمية: والذي يختص دعم برامج التعليم، والصحة، والتنمية المستدامة.
- البنك الدولي وبرامج تمويل التحول الرقمي في الدول النامية.
- بنك التنمية الإفريقي: والذي يختص بدعم مشروعات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية الإفريقية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والذي يختص بالمساهمة في تنفيذ المشروعات المرتبطة بالتنمية المستدامة.
- الصناديق الانمائية الوطنية في الدول العربية: والتي تختص بتقديم التمويل للمبادرات التكنولوجية التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تحفيز الشركات الكبرى للاستثمار في المبادرة.

يعد القطاع الخاص، سواء العربي أو العالمي، شريكًا أساسيًا في تحقيق أهداف المبادرة من خلال الاستثمار المباشر في مشاريع الذكاء الاصطناعي وتمويل البنية التحتية الرقمية، ويتم ذلك من خلال:

أ - تحفيز الشركات الكبرى على الاستثمار:

وذلك عن طريق:

- تقديم حوافز ضريبية واستثمارية للشركات التي تساهم في مشاريع المبادرة.
- إطلاق شراكات مع كبرى الشركات العربية والعالمية مثلGoogle ، Microsoft، IBM، Huawei، الشركات الخليجية الكبرى.

ب - الاستثمار في الحاضنات وبرامج الاعمال التكنولوجية:

وذلك عن طريق:

- تأسيس حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي بتمويل مشترك بين الحكومات والشركات الخاصة.
- إنشاء مجموعة برامج أعمال عربية والمقدمة من الشركات العالمية لاستقطاب المواهب والمبتكرين العرب.

ج- إنشاء صناديق استثمار مشتركة:

- تأسيس صندوق استثماري عربي لتمويل مشاريع الذكاء الاصطناعي، وبمساهمة من القطاع الخاص العربي والشركات الكبرى المعنية بالذكاء الاصطناعي.
- إشراك بنوك الاستثمار العربية في تمويل مشاريع القطاع الخاص في مجال الذكاء الاصطناعي ذات العائد الاقتصادي المرتفع.

3- المنح الدولية وبرامج التعاون مع المنظمات العالمية المهتمة بتطوير الذكاء الاصطناعي.

تمثل المنح الدولية وبرامج التعاون فرصة لتعزيز التمويل ونقل الخبرات والتقنيات المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي، ومن اهم الجهات المانحة المستهدفة، على سبيل المثال لا الحصر:

- الاتحاد الأوروبي: وذلك لدعم تمويل برامج البحث والتطوير التكنولوجي لمشروعات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية.
- منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم - اليونسكو: وذلك لدعم برامج تدريب وبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي في الدول العربية.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية :(WIPO) وذلك لدعم براءات الاختراع والتطوير التكنولوجي لمشروعات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية.

4- عائدات مشاريع الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية

تتيح مشاريع الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية فرصًا كبيرة لتحقيق عائدات مالية تساهم في استدامة تمويل المبادرة، ومن اهم مصادر العائدات المحتملة، ما يلي:

أ- الخدمات الرقمية والاستشارية:

وذلك عن طريق:

- تطوير حلول ذكاء اصطناعي للحكومات والشركات في مجالات مثل الصحة، والزراعة، والطاقة، والنقل.
- بيع خدمات تحليل البيانات الضخمة والتنبؤات الاقتصادية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي.

ب- براءات الاختراع والملكية الفكرية:

وذلك عن طريق:

- تشجيع تسجيل براءات الاختراع للابتكارات العربية في الذكاء الاصطناعي.
- ترخيص استخدام التقنيات المطورة محليًا للشركات العالمية مقابل رسوم.

ج- إنشاء منصات تعليمية وتدريبية مدفوعة:

وذلك عن طريق:

- إطلاق برامج تدريبية للذكاء الاصطناعي برسوم رمزية لتأهيل الكوادر العربية.
- التعاون مع منصات التعليم الإلكتروني العالمية لتوفير محتوى عربي متقدم في الذكاء الاصطناعي.

د- انشاء مراكز عربية للبحث والتطوير :

وذلك عن طريق:

- تقديم خدمات استشارية متخصصة للحكومات والشركات في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- تطوير نماذج ذكاء اصطناعي يمكن بيعها أو تأجيرها لجهات متعددة.

خامسا: الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ المبادرة

يتطلب تنفيذ المبادرة تعاونًا وثيقًا بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية، والدولية.

وفيما يلي تفصيل لأهم الموارد البشرية المقترحة لتنفيذها:

1- الهيئات الحكومية في الدول العربية:

ومن اهم هذه الجهات المعنية، وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارات الاقتصاد والتخطيط، وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، الوزارات المعنية بالصناعة والتجارة، الهيئات الوطنية لقطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وتكون مهام هذه الجهات ما يلي:

- وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتوافقة مع المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي.

- توفير الإطار القانوني والتنظيمي الداعم لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- تقديم الدعم اللوجستي للمشروعات الناشئة في هذا المجال.
- تسهيل إنشاء مراكز متخصصة في الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الحكومية.

2- المؤسسات الأكاديمية والبحثية في الدول العربية

ومن اهم هذه الجهات المعنية، الجامعات والاكاديميات العربية ومراكز الأبحاث المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، المعاهد والمختبرات البحثية المهتمة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، المؤسسات التعليمية التقنية التي تقدم برامج تدريبية في هذا المجال.

وتكون مهام هذه الجهات ما يلي:

- تطوير مناهج أكاديمية وبرامج تدريبية متخصصة في الذكاء الاصطناعي.
- تنفيذ أبحاث متقدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقديم توصيات لصناع القرار.
- إنشاء شراكات بين الجامعات والاكاديميات العربية والجامعات العالمية لتبادل الخبرات في هذا المجال.
- تدريب الكوادر البشرية في الحكومات والشركات الناشئة على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي.

3- القطاع الخاص: شركات تكنولوجيا المعلومات والشركات الناشئة

ومن اهم هذه الجهات المعنية، الشركات الكبرى العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية، الشركات الناشئة في مجالات تحليل البيانات، التعلم الآلي، والحوسبة السحابية، الشركات المتخصصة في تطوير حلول الذكاء الاصطناعي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتكون مهام هذه الجهات ما يلي:

- تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمختلف القطاعات، مثل الصحة، النقل، والتعليم.
- توفير التدريب الداخلي للكوادر الشابة وتأهيلها لسوق العمل.
- دعم الابتكار وريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي عبر تمويل المشاريع الناشئة.
- المشاركة في إنشاء حاضنات أعمال ومسرّعات للشركات الناشئة المهتمة بتطوير حلول الذكاء الاصطناعي.

4- المنظمات الدولية والإقليمية والعربية

ومن اهم هذه الجهات المعنية، المنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل اليونسكو، الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية مثل البنك الدولي والصناديق التنموية العربية.

وتكون مهام هذه الجهات ما يلي:

- تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع البحثية في مجال الذكاء الاصطناعي.
- توفير الإرشادات والسياسات التي تساعد الدول العربية على تبني أفضل الممارسات في هذا المجال.
- دعم بناء القدرات البشرية من خلال تقديم برامج تدريبية ومنح دراسية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا.

سادسا: آليات تنفيذ المبادرة

يتم تنفيذ المبادرة بموجب عدد من الآليات الاجرائية والتكنولوجية والتمويلية والاستثمارية، وذلك على النحو التالي:

أ- الآليات الاجرائية

1- تكليف معالي الأمين العام بتشكيل لجنة دائمة متخصصة تضم علماء ومختصين عرب بارزين في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة لوضع الخطط التفصيلية لتنفيذ المبادرة ووضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs)لقياس مدى تقدم الدول العربية في تطبيق المبادرة، مع رصد الميزانية اللازمة لعمل اللجنة، وبدعم من الصناديق الانمائية العربية والاقليمية والدولية.

2- تقوم اللجنة الدائمة المتخصصة بتقديم تقارير متابعة دورية لمعالي الامين العام لجامعة الدول العربية بشأن تنفيذ البرامج والمشاريع، وضمان تحقيق الأهداف المحددة في المبادرة.

3- يقوم معالي الامين العام بعرض تقرير نصف سنوي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مستجدات تنفيذ المبادرة والتحديات التي تواجهها.

4- يقوم معالي الامين العام بتنسيق الجهود مع الصناديق الانمائية العربية والاسلامية والدولية لدعم تنفيذ المبادرة.

5- تقوم الامانة العامة بالتعاون مع الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك بالاستفادة من تجارب الدول العربية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي في دعم تنفيذ المبادرة.

ب - الآليات التمويلية والاستثمارية:

1- التنسيق بين الامانة العامة والصناديق الانمائية العربية والاقليمية والدولية لدمج مشاريع الذكاء الاصطناعي ضمن خططها التنموية السنوي لدعم تنفيذ ونجاح المبادرة.

2- تعمل الدول العربية على تقديم حوافز استثمارية وقانونية تضمن استدامة التمويل من القطاع الخاص لمشاريع الذكاء الاصطناعي بما تدعم تنفيذ ونجاح المبادرة.

3- دعوة الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك على تقديم مقترحات مشاريع متكاملة في الذكاء الاصطناعي للجهات المانحة العربية والاقليمية والدولية للحصول على دعم مالي وتقني وبما تدعم تنفيذ المبادرة.

4- قيام القطاع الخاص العربي بتأسيس "شركة عربية للذكاء الاصطناعي" تتولى تنفيذ وتسويق المشاريع، وبما تدعم تنفيذ ونجاح المبادرة.

5- تعزيز الشراكات بين الجامعات والاكاديميات العربية والشركات الناشئة لابتكار منتجات تكنولوجية مدرة للدخل وبما تدعم نجاح المبادرة.

6- قيام الامانة العامة بالتنسيق مع المجالس الوزارية العربية المتخصصة بوضع اطار تشريعي عربي ملائم يحفّز الاستثمار في الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.

ج - الآليات التكنولوجية:

1- تقوم الامانة العامة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك لإطلاق منصة إلكترونية تتيح للدول العربية مشاركة بيانات الأداء، والنتائج، والتوصيات لضمان الشفافية والاستفادة المشتركة من المبادرة.

2- تقوم الامانة العامة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك بإطلاق حملات توعية الكترونية (ندوات وورش عمل) لتعريف المجتمعات العربية بأهمية الذكاء الاصطناعي وبما تدعم نجاح المبادرة.

3- دعوة الامانة العامة بالتعاون مع الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك الى تعزيز التعاون مع الشركات العالمية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي لدعم وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية وبما تدعم تنفيذ ونجاح المبادرة.

4- قيام الامانة العامة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك لإطلاق برامج تحفيزية لجذب العقول العربية المتميزة في مجال الذكاء الاصطناعي وبما تدعم تنفيذ ونجاح المبادرة.

سابعا: الإطار الزمني لتنفيذ المبادرة

تأكد المبادرة على مرحلية التنفيذ والتي يشرف عليها لجنة دائمة متخصصة يشكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية من العلماء العرب والمختصين تقوم بتحديد التكلفة التقديرية ومصادر التمويل والموارد البشرية الازمة لتحقيق أهداف المبادرة، وذلك على النحو التالي:

مرحلة الاعداد (6 – 9 أشهر) – (مايو 2025 – ديسمبر 2025)

تهدف هذه الإجراءات إلى وضع أساس متين لتنفيذ المبادرة بنجاح، من خلال التخطيط الاستراتيجي، وإشراك أصحاب المصلحة، وتأمين الموارد، وإنشاء إطار عمل للتنفيذ، وفيما يلي الإجراءات المقترحة:

1- وضع خطة عمل مفصلة

تقوم اللجنة الدائمة المتخصصة بتطوير خطة عمل شاملة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ، وتشمل :

- الأهداف :تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس.
- الجداول الزمنية :وضع مواعيد نهائية لكل نشاط.
- المعالم الرئيسية :تحديد نقاط تقدم رئيسية.
- مؤشرات الأداء الرئيسية :(KPIs) وضع معايير لقياس النجاح.
- تقديم تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومعالي السيد الأمين العام.
- تتضمن الخطة تقديرات التكاليف لكل مبادرة، وتحديد مصادر التمويل المحتملة، وتخصيص الموارد البشرية اللازمة.

2- إجراء تقييم أولي

إجراء تقييم شامل للوضع الحالي للذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، وتشمل :

- تحديد القدرات الحالية.
- رصد الفجوات والتحديات.
- استكشاف الفرص المتاحة.

3- تأمين التمويل

تحديد ودراسة تأمين التمويل اللازم من مصادره المتنوعة، مثل :

- دعم مباشر من خلال الصناديق التنموية العربية والاسلامية.
- المنح الدولية.
- الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تحفيز الشركات الكبرى للاستثمار في المبادرة.
- المنح الدولية وبرامج التعاون مع المنظمات العالمية المهتمة بتطوير الذكاء الاصطناعي.
- عائدات مشاريع الذكاء الاصطناعي مثل الخدمات الرقمية، الاستشارات، وبراءات الاختراع.

4- بناء القدرات

- تحديد احتياجات التدريب والتطوير للموارد البشرية المشاركة في تنفيذ المبادرة.
- تحديد برامج تدريبية لتعزيز المهارات في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا ذات الصلة، مع التركيز على المجالات التي تعاني من نقص الخبرة.

5- تطوير استراتيجية التواصل

- إنشاء استراتيجية تواصل تهدف إلى :
  - رفع الوعي حول المبادرة وأهدافها.
  - تشجيع المشاركة والتعاون من جميع أصحاب المصلحة.
- استخدام وسائل تواصل متنوعة، مثل :
  - الإعلام التقليدي.
  - وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن خلال تنفيذ هذه الإجراءات خلال مرحلة الإعداد (6-9 أشهر)، يمكن للمبادرة أن تضع أساسًا قويًا للتنفيذ الناجح للمراحل اللاحقة، مما يضمن تحقيق الأهداف المحددة في الإطار الزمني الموضح بالمبادرة.

المرحلة الأولى: (2026 – 2027)

وفي هذه المرحلة يتم تأسيس وتنفيذ عدد من مكونات وعناصر المبادرة

المبادرات قصيرة الأجل (1-2 سنوات)

إجراءات تأسيسية لإرساء الحوكمة والبنية التحتية واستعداد القوى العاملة لدعم القرارات الاقتصادية والسياسية بالذكاء الاصطناعي.

1- الحوكمة والقيادة

- تأسيس مركز لاتخاذ القرار المبني على البيانات داخل جامعة الدول العربية.
- تقديم حوافز ضريبية للحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لتسريع عملية التبني.

2- البنية التحتية والاستثمار

- تطوير أصول بيانات إقليمية لدعم تدريب الذكاء الاصطناعي والابتكار.
- صياغة استراتيجية شاملة لتطوير الذكاء الاصطناعي وإنشاء وحدة مخصصة للذكاء الاصطناعي تُرفع تقاريرها إلى الأمين العام.

3- التعليم وتنمية القوى العاملة

- دمج مناهج الذكاء الاصطناعي في مؤسسات واكاديميات عربية مثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وجامعة نايف العربية للعلوم الامنية
- تنفيذ تدريب على الذكاء الاصطناعي لموظفي جامعة الدول العربية.

4- الذكاء الاصطناعي والمجتمع

- إنشاء وحدة للصحة النفسية والرفاه الاجتماعي لتقييم التأثيرات المجتمعية للذكاء الاصطناعي.
- إطلاق مبادرات لمكافحة تهديدات الهندسة الاجتماعية (مثل المعلومات المضللة، وانتحال الشخصية عبر الإنترنت).

5- التقدم التكنولوجي

- إعطاء الأولوية لتطوير نماذج ذكاء اصطناعي خاصة باللغة العربية مع مراعاة الصلة الثقافية واللغوية.

6- التعلم المستمر

- تطوير أطر تعليمية أساسية للذكاء الاصطناعي لدمجها في المناهج الوطنية.

المرحلة الثانية: (2028 – 2029)

في هذه المرحلة يتم إطلاق عدد من عناصر المبادرة، وذلك من خلال عدد من المبادرات متوسطة وطويلة الاجل ذات الصلة بتنفيذ مبادرة معالي الامين العام.

المبادرات متوسطة الأجل (2-3 سنوات)

توسيع البنية التحتية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز التعاون الإقليمي

1- الحوكمة والقيادة

- تنفيذ برنامج التصديق العربي الشامل للذكاء الاصطناعي مع حملة تسويقية استراتيجية لضمان اعتماده.

2- البنية التحتية والاستثمار

- إنشاء إطار تنظيمي قوي للذكاء الاصطناعي، على غرار مؤسسات مثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

3- التعليم وتنمية القوى العاملة

- إطلاق برامج محو الأمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي تستهدف تحقيق معدل محو أمية عربي يتجاوز 90.%

4- التقدم التكنولوجي

- الاستثمار في الأنظمة السيبرانية الفيزيائية (مثل الروبوتات، والطائرات بدون طيار، والمركبات المستقلة، والحوسبة على الحافة).

5- ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي

- إنشاء صندوق استثماري مخصص للذكاء الاصطناعي وبرامج حاضنات للشركات الناشئة
- جذب الاستثمارات الدولية من خلال قصص النجاح والحوافز التنظيمية (مثل الإعفاءات الضريبية).
- تفعيل برنامج التصديق العربي الشامل لتمكين نشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي عبر الحدود.

6- الذكاء الاصطناعي والمجتمع

- استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليلات التنبؤية في مجالات الدبلوماسية، والأمن السيبراني، والدبلوماسية الثقافية.

7- التعلم المستمر

- تعزيز التعاون بين الجامعات ومبتكري التكنولوجيا لبناء قوة عاملة مستعدة للمستقبل
- استخدام الرؤى المبنية على البيانات لمراقبة تقدم الطلاب وتخصيص التعليم وفقًا لاحتياجاتهم.

المبادرات طويلة الأجل (3-5 سنوات)

التكامل الإقليمي، والنمو المستدام، والريادة العالمية

1- البنية التحتية والاستثمار

- تحقيق توحيد تنظيمي كامل عبر دول جامعة الدول العربية.

2- ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي

- تمكين التكامل العميق للذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية (الرعاية الصحية، والمالية، واللوجستيات).

3- التقدم التكنولوجي

- إكمال نشر الأنظمة السيبرانية الفيزيائية لتكون بمثابة البنية التحتية الإقليمية.

4- الذكاء الاصطناعي والمجتمع

- تعزيز الصمود المجتمعي من خلال تقييمات مستمرة لتأثيرات الذكاء الاصطناعي بواسطة وحدة الصحة النفسية والرفاه الاجتماعي.

5- التعلم المستمر

- ضمان تبني أطر التعليم المعتمدة على الذكاء الاصطناعي على مستوى الوطن مع توفير وصول عادل لجميع الفئات السكانية.

المرحلة الثالثة: 2030

1- تعزيز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاستراتيجية.

2- تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، وقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمبادرة.

الخاتمة

تمثل مبادرة معالي السيد أحمد أبو الغيط حول الذكاء الاصطناعي خطوة محورية نحو بناء اقتصاد عربي رقمي متكامل، قادر على مواكبة المتغيرات العالمية. ومن خلال تبني سياسات ذكية تستند إلى التعاون العربي المشترك، يمكن للدول العربية الاستفادة القصوى من إمكانيات الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، مما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لمجتمعاتنا العربية.

إن هذه المبادرة تمثل دعوة مفتوحة لجميع الدول العربية للمشاركة في تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، من خلال نهج تعاوني يجمع بين الإبداع والابتكار، وبين الحوكمة الرشيدة والقيم الأخلاقية. كما تؤكد أن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ليس خيارًا، بل ضرورة حتمية لضمان مكانة العرب في العصر الرقمي.

إن تبني هذه المبادرة من قبل القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية سيؤدي إلى تعزيز مكانة الدول العربية في الاقتصاد الرقمي العالمي، ويدعم جهود التنمية المستدامة، ويوفر فرصًا اقتصادية جديدة للأجيال القادمة، مع ضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي لهذه التقنيات.

ومن خلال تنفيذ الآليات المقترحة، يمكن للدول العربية الاستفادة من هذه التكنولوجيا الناشئة لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية وبناء مستقبل رقمي مشرق للأجيال القادمة.

واخيرا، تتطلب المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي جهودًا متكاملة من كافة الفاعلين، لضمان تحقيق أهدافها في الريادة التكنولوجية والتنمية المستدامة.

وعليه، فإن نجاحها يعتمد على التكامل بين الهيئات الحكومية، ومؤسسات التمويل العربية والاقليمية والدولية ومنظمات العمل العربي المشترك والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية لضمان تنفيذها بفعالية وتحقيق الأثر المرجو على الاقتصادات العربية.

المرفقات

الوثيقة المتعلقة بمبادرة معالي السيد / احمد ابو الغيط الامين العام لجامعة الدول العربية، والمقدمة للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (جمهورية العراق: مايو 2025) كمرفق للمبادرة.

وثيقة

الذكاء الاصطناعي والوطن العربي المرفقة بمبادرة

معالي السيد / احمد ابو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

المعنونة باسم

"المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة"

إعداد نخبة من خبراء العالم في الذكاء الاصطناعي تحت إشراف

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

مقرر الدراسة

ا.د. علي فهمي

عميد كلية الذكاء الاصطناعي بالأكاديمية

دائرة الحوار العربي حول الذكاء الاصطناعي

"تعزيز الابتكار مع الحفاظ على الهوية الثقافية"

القاهرة، مصر

3-2 فبراير 2025

شعار التقرير

التعليم
الصحة
وحفظ الهوية العربية

قراءة في هذه الدراسة

تم إنتاج هذه القراءة باستخدام أحد أدوات الذكاء اصطناعي المجانية مبيناً قدرة الذكاء الاصطناعي على الفهم والتلخيص.

تقديم الدراسة في فقرة واحدة

تقدم الدراسة المعنونة "الذكاء الاصطناعي والعالم العربي" استراتيجية شاملة لدمج الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، مع تسليط الضوء على الفرص التحويلية ومعالجة التحديات الحرجة. يركز قسم التوصيات على الإجراءات الرئيسية للإدارة العليا لجامعة الدول العربية، بما في ذلك إنشاء مركز لاتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، وتنفيذ برنامج شهادة ذكاء اصطناعي عربي شامل، وتقديم حوافز ضريبية للحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وإنشاء مراكز تميز في الذكاء الاصطناعي. كما تركز على البنية التحتية والاستثمار، وتطوير التعليم والقوى العاملة، وتأثير الذكاء الاصطناعي على المجتمع، والتقدم التكنولوجي، وريادة الأعمال والنمو الاقتصادي. تختتم الدراسة بخارطة طريق استراتيجية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتعزيز الرفاهية الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي العادل، ومستقبل يعمل فيه الذكاء الاصطناعي كمحفز للنمو الشامل والمستدام.

شرح الدراسة في 5 نقاط

1. **دمج الذكاء الاصطناعي في العالم العربي:** توضح الوثيقة استراتيجية شاملة دمج الذكاء الاصطناعي في العالم العربي، مع التأكيد على أهمية مواءمة التطورات في الذكاء الاصطناعي مع القيم الثقافية العربية وأولويات المجتمع.

2. **التوصيات الرئيسية:** تقدم توصيات رئيسية للإدارة العليا لجامعة الدول العربية، تشمل إنشاء مركز لاتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، وتنفيذ برنامج شهادة ذكاء اصطناعي عربي شامل، وتقديم حوافز ضريبية للحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وإنشاء مراكز تميز في الذكاء الاصطناعي.

3. **التقنيات والاتجاهات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي:** تستعرض الدراسة تقنيات واتجاهات مدفوعة بالذكاء الاصطناعي مثل معالجة اللغة الطبيعية، والرؤية الحاسوبية، وأتمتة العمليات الروبوتية، والأنظمة ذاتية القيادة، والذكاء الاصطناعي في إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي التوليدي، وتشخيصات الرعاية الصحية، والذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني، وحلول التكنولوجيا المالية، والتعلم المعزز، والذكاء الاصطناعي على الحافة، والذكاء الاصطناعي للمناخ والاستدامة، والتوائم الرقمية.

4. **الفرص والمخاطر:** تتناول الفرص والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على الحاجة إلى الاعتبارات الأخلاقية، والتنسيق التنظيمي، وتطوير البنية التحتية والمواهب، والتعاون الدولي.

5. **خارطة الطريق الاستراتيجية:** تختتم الوثيقة بخارطة طريق استراتيجية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي عبر العالم العربي، لتعزيز الرفاهية الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي العادل، ومستقبل يعمل فيه الذكاء الاصطناعي كمحفز للنمو الشامل والمستدام.

قائمة المحتويات

مقتطفات من الكلمة الافتتاحية للأمين العام.....

رؤى حول الذكاء الاصطناعي والمستقبل من قادة دوليين.....

شكر وتقدير.....

الملخص التنفيذى.....

الفصل الأول – المقدمة .....

الفصل الثاني - التقنيات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، والاتجاهات، والمنظور العالمي.....

الفصل الثالث - فرص ومخاطر الذكاء الاصطناعي.....

الفصل الرابع - مدخلات الخبراء، والملاحظات والمنهج.....

الفصل الخامس – التوصيات.....

الفصل السادس – مبادرات التنفيذ .....

الفصل السابع – الخاتمة.....

الملاحق

ملحق أ – المساهمات التفصيلية من الحضور في دائرة الحوار.....

ملحق ب – مجلس أمناء دائرة الحوار واللجنة التنظيمية العليا.....

ملحق ج – السير الذاتية للمشاركين في الدراسة.....

ملحق د - المراجع .....

خاتمة.....

مقتطفات من كلمة
معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

خلال الجلسة الافتتاحية لحلقات الحوار العربية حول: "الذكاء الاصطناعي في العالم العربي: تطبيقات مبتكرة وتحديات أخلاقية"

"بدايةً، أود أن أرحب بكم في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، للمشاركة ودعم وإثراء حلقة الحوار العربية حول: "الذكاء الاصطناعي في العالم العربي."

"كما أود أن أعرب عن خالص امتناني للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، على تنظيم هذه الحلقة المهمة."

"مع استمرار الباحثين في ابتكار تطبيقات أكثر طموحًا في هذا المجال، فقد أحدث، وسيظل يُحدث، ثورة في كيفية عملنا وتواصلنا ودراستنا وترفيهنا، وما إلى ذلك."

"كما هو الحال مع كل اكتشاف جديد، فبينما تُحقق تقنيات الذكاء الاصطناعي فوائد كبيرة في مختلف المجالات، إلا أن هناك مخاوف - في حال غياب الضوابط الأخلاقية - من أن تؤدي هذه التقنيات إلى التحيز والتمييز. تأجيج الانقسامات وتهديد حقوق الإنسان وحرياته.

شهدنا في السنوات الأخيرة تطورات هائلة في قدرات الذكاء الاصطناعي، مما فتح آفاقًا جديدة لتطبيقاته في مختلف المجالات، ومن أبرزها الدبلوماسية. ما كان يُعتبر خيالًا علميًا أصبح الآن واقعًا ملموسًا بفضل قدرات الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تكنولوجية؛ بل هو ثورة في طريقة تفكيرنا وعملنا. باستخدام هذه التكنولوجيا بحكمة ومسؤولية، يمكننا إحداث نقلة نوعية في الدبلوماسية وبناء عالم ينعم بالسلام والازدهار.

ختامًا، أتمنى لكم جميعًا التوفيق والنجاح في هذا المؤتمر المهم، "الحوار العربي حول الذكاء الاصطناعي."

أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية
فبراير ٢٠٢٥

رؤى حول الذكاء الاصطناعي والمستقبل من قادة العالم العربي

يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً سريعاً في عالمنا، مُحققاً فوائد جمة، ولكنه يُثير أيضاً مخاوف أخلاقية كالتحيز وتهديدات حقوق الإنسان. يجب على صانعي القرار التحرك بسرعة لوضع سياسات لتطوير الذكاء الاصطناعي المسؤول.

معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

يُحرك قطاع الاتصالات والتكنولوجيا الاقتصاد العالمي، حيث يُعيد الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء تشكيل السياسة والاقتصاد والمجتمع. يجب على العالم العربي اعتماد استراتيجيات وأطر أخلاقية موحدة لتسخير هذه التقنيات.

معالي الأستاذ الدكتور عمرو طلعت
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جمهورية مصر العربية

الذكاء الاصطناعي محركٌ رئيسيٌّ للتحول العالمي، ويتجلى ذلك في الاستراتيجيات الوطنية والاستثمارات الكبرى. يجب على الدول العربية احتضانه وتطويره مع الحفاظ على هويتها وقيمها ومبادئها.

معالي السيد محمد اليماحي
رئيس البرلمان العربي

يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل الاقتصادات والمجتمعات والحوكمة حول العالم. ويسعى هذا المؤتمر إلى رسم خارطة طريق للعالم العربي، للانتقال من التبني إلى الابتكار والقيادة، مع تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي.

معالي الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار
رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

يُمثل الذكاء الاصطناعي أولوية عالمية نظرًا لتأثيره العميق، إلا أن التسابق على تطويره ينطوي على مخاطر كالجرائم الإلكترونية، والتحديات البيئية، والمعضلات الأخلاقية.

معالي الدكتور عبد المجيد بن عبد الله البنيان
رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد وتنفيذ فعالية حلقة جامعة الدول العربية الناجحة في فبراير 2025. كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير الشامل.

الملخص التنفيذي

تعزيز الذكاء الاصطناعي في العالم العربي

يقدم هذا التقرير إطارًا استراتيجيًا شاملاً لدمج الذكاء الاصطناعي في العالم العربي. واستنادًا إلى الرؤى المستخلصة من الدراسة الحديثة، يبرز الوثيقة الفرص التحولية التي يقدمها الذكاء الاصطناعي — من دعم النمو الاقتصادي والابتكار إلى الحفاظ على الهوية الثقافية — مع تناولها بصراحة للتحديات الحرجة. تكمن قوة الدراسة في منهجها الشامل واعترافها بالعقبات المتعلقة بالتنفيذ والتمويل والتوافق التنظيمي وتأثيرها على القوى العاملة ومخاطر الأمان. كما تقدم توصيات عملية للتخفيف من هذه التحديات، مما يضمن استراتيجية متوازنة ومستدامة لاعتماد الذكاء الاصطناعي.

في قلب هذه الاستراتيجية يكمن دمج القيم الثقافية العربية، مما يضمن توافق التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي مع التراث الإقليمي والأولويات المجتمعية. ومع ذلك، فإن الدراسة تدرك تمامًا التحديات المصاحبة لهذه المساعي الطموحة.

التوصيات الرئيسية لقيادة جامعة الدول العربية

1. **الحوكمة والقيادة**
   - إنشاء مركز لاتخاذ القرارات قائم على البيانات داخل جامعة الدول العربية.
   - تنفيذ برنامج شهادة ذكاء اصطناعي عربي شامل مع تسويق استراتيجي.
   - إدخال حوافز ضريبية للحلول المدفوعة بالذكاء الاصطناعي.
   - التحالف العربي للذكاء الاصطناعي :(AAA) إنشاء هيئة إقليمية للحوكمة والمواءمة السياسية للذكاء الاصطناعي.
   - مراكز التميز في الذكاء الاصطناعي: إنشاء مراكز بحثية لدفع عجلة الابتكار.

2. **البنية التحتية والاستثمار**
   - تطوير أصول بيانات إقليمية لتدريب الذكاء الاصطناعي والابتكار.
   - صياغة استراتيجية شاملة لتطوير الذكاء الاصطناعي وإنشاء وحدة مخصصة للذكاء الاصطناعي ترفع تقاريرها إلى الأمين العام.
   - إنشاء إطار تنظيمي قوي للذكاء الاصطناعي، على غرار الأكاديمية العربية للنقل البحري.
   - البنية التحتية العربية للذكاء الاصطناعي: تطوير موارد الحوسبة الفائقة والحوسبة السحابية المشتركة.

3. **التعليم وتطوير القوى العاملة**
   - دمج مناهج الذكاء الاصطناعي عبر مؤسسات مثل الأكاديمية العربية وجامعة نايف.
   - تنفيذ تدريب إلزامي في مجال الذكاء الاصطناعي لموظفي جامعة الدول العربية.

- إطلاق برامج محو الأمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحقيق معدل معرفة القراءة والكتابة يزيد عن 90% في المنطقة.
- الجامعة العربية للذكاء الاصطناعي: إطلاق جامعة عربية متشابكة للذكاء الاصطناعي لتأهيل قوى عاملة ماهرة.

4. **الذكاء الاصطناعي والمجتمع**
   - إنشاء وحدة للصحة النفسية والرفاه الاجتماعي لتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على المجتمع.
   - استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليلات التنبؤية في مجالات الدبلوماسية، الأمن السيبراني، والدبلوماسية الثقافية.
   - مكافحة التهديدات الهندسية الاجتماعية، بما في ذلك انتحال الهوية عبر الإنترنت والمعلومات المضللة.
   - الذكاء الاصطناعي في الدفاع والأمن السيبراني: تطوير استراتيجية أمنية إقليمية للذكاء الاصطناعي.

5. **التقدم التكنولوجي**
   - تطوير نماذج ذكاء اصطناعي مخصصة للغة العربية، مع ضمان الصلة اللغوية والثقافية.
   - الاستثمار في الأنظمة السيبرانية المادية، بما في ذلك الروبوتات والطائرات بدون طيار والمركبات الذاتية القيادة والحوسبة الطرفية.

6. **ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي**
   - إنشاء صندوق استثماري مخصص للذكاء الاصطناعي وبرامج حاضنات لدعم الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي.
   - جذب الاستثمارات الدولية من خلال قصص النجاح والحوافز التنظيمية، بما في ذلك الحوافز/الإعفاءات الضريبية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
   - تنفيذ برنامج شهادة عربي شامل يسمح باستخدام التطبيقات المطورة في دولة واحدة عبر جميع الأسواق العربية.
   - الصناعات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي: إعطاء الأولوية للذكاء الاصطناعي في مجالات الطاقة واللوجستيات والمالية والمدن الذكية.

7. **التعلم المستمر**
   - تطوير أطر تعليمية أساسية في مجال الذكاء الاصطناعي ومنصات لدمجها في المناهج الوطنية، مستفيدين من المؤسسات الأكاديمية الرئيسية.
   - تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والمبتكرين في التكنولوجيا لتأهيل قوة عاملة مستعدة للمستقبل.
   - الاستفادة من الرؤى القائمة على البيانات لمراقبة تقدم الطلاب وتكييف أساليب التدريس، مع ضمان الوصول العادل إلى التعليم الجيد.

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الأول

المُقدمة

في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع والتحولات الرقمية الكبرى التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي محورية في مختلف المجالات. هذه التطبيقات ليست فقط أداة لتحسين الكفاءة والإنتاجية، بل تشكل أيضًا مستقبلًا جديدًا يحمل في طياته فرصًا وتحديات ضخمة. تبرز أهمية تناول هذا الموضوع بعمق في المنطقة العربية، التي تسعى جاهدةً لمواكبة هذه التطورات وتحقيق أقصى استفادة منها.

ضمن هذا السياق، تأتي مبادرة معالي السيد / احمد ابو الغيط الامين العام لجامعة الدول العربية بعقد دائرة حوار عربية حول الاتجاهات الحديثة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات استخدامه وتأثيرها على المنطقة العربية.

وبناء على ما سبق، فقد انتبهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي السيد / أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى هذا الموضوع الهام، وقد تم عرضه على الدورة (56) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك– دورة أبريل 2024، **والذي اتخذ قرارا نص على:**

الترحيب بدعوة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بعقد مؤتمر عربي للعلماء والمتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وبالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحت رعاية معالي الأمين العام، يكرس لمناقشة هذا الموضوع، وعرض توصياته على اللجنة في دورتها المقبلة (57) لاتخاذ ما يراه مناسبا بهذا الشأن.

وقد تم اعتماد هذا القرار، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره برقم (2444) في دورته (114) - دورة سبتمبر 2024.

وفي ذات السياق، فقد اصدرت الدورة (28) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات - دورة يناير 2025، القرار التالي، **والذي نص على:**

دعوة خبراء الدول العربية والمنظمات والاتحادات الدولية والاقليمية والعربية المعنيين بملف الذكاء الاصطناعي الى المشاركة الفعالة في دائرة الحوار العربية حول الذكاء الاصطناعي في العالم العربي (تقنيات مبتكرة وتحديات اخلاقية) والتي تنظمها الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الامنية خلال شهر فبراير 2025 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتنفيذا لما سبق ، وتحت الرعاية الكريمة ورئاسة معالي السيد أحمد أبو الغيط ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة العليا للتنسيق للعمل العربي المشترك، تم عقد "دائرة الحوار العربي حول الذكاء الاصطناعي في العالم العربي: التطبيقات المبتكرة والتحديات الأخلاقية" في الفترة من 2 إلى 3 فبراير 2025، بمقر جامعة الدول العربية. تم تنظيم هذا الحدث التاريخي بالشراكة بين الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري برئاسة سعادة الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية برئاسة سعادة الدكتور عبد المجيد البياتي، وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتُعد دائرة الحوار مبادرة استراتيجية تهدف إلى وضع المنطقة العربية كرائد عالمي في مجال الذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على هويتها الثقافية وقيمها. وتسعى دائرة الحوار في جوهرها إلى تعزيز تبني رؤية عربية موحدة لحوكمة الذكاء الاصطناعي لضمان توافق التقدم التكنولوجي مع التراث العربي وإرثه. وتُوج الحدث بوضع وثيقة تاريخية تحدد الأطر التشريعية والتوصيات السياسية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحافظ على القيم العربية ويدعم الابتكار.

الأهداف الرئيسية لدائرة الحوار:

- استغلال الذكاء الاصطناعي للتقدم الإقليمي: استكشاف أحدث الابتكارات العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي وتعزيز تبنيها في العالم العربي.
- تحقيق التوازن بين الابتكار والأخلاقيات: معالجة التحديات الأخلاقية والتشريعية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.
- تعزيز التعاون الإقليمي: تقوية التعاون بين الدول العربية لدفع التنمية المستدامة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

وتهدف دائرة الحوار، من خلال البناء على "الرؤية الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي"، إلى تحويل المنطقة إلى مجتمع تعاوني مستعد لاستشراف المستقبل، مستفيداً من الذكاء الاصطناعي لصالح الجميع.

المشاركة رفيعة المستوى والجلسات

حضر المنتدى معالي الأستاذ الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري ورئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العربي ومكتبه التنفيذي، إلى جانب معالي السيد محمد اليماحي، رئيس البرلمان العربي، وكبار المندوبين الدائمين ومسؤولين من الدول العربية الأعضاء. كما استضاف المنتدى خبراء عرب ودوليين متميزين في مجال الذكاء الاصطناعي، ومسؤولين كبار من وزارات عربية، وممثلين عن منظمات مهتمة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

تم تقسيم المناقشات إلى أربع لجان استراتيجية:

- الابتكارات الحديثة في الذكاء الاصطناعي: تحليل معمق للتطورات العالمية في الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، والطائرات المسيرة، والروبوتات، برئاسة الأستاذ الدكتور علي فهمي، عميد كلية الذكاء الاصطناعي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- الذكاء الاصطناعي في مجال الدبلوماسية وحفظ السلام: دراسة دور الذكاء الاصطناعي في التعاون الدولي وحل النزاعات، برئاسة سعادة السفير حسام زكي، مساعد الأمين العام للجامعة العربية.
- الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي: معالجة الحاجة إلى أطر أخلاقية وتشريعية قوية للذكاء الاصطناعي مصممة خصيصًا للعالم العربي، برئاسة سعادة الدكتور عبد المجيد البنيان، رئيس جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- استراتيجيات التنفيذ: تحديد خطوات قابلة للتطبيق لتحويل رؤى الحوار إلى سياسات ومبادرات ملموسة، برئاسة سعادة الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

وثيقة حوكمة الذكاء الاصطناعي

استهدافاً لترجمة رؤية المنتدى إلى سياسات قابلة للتنفيذ، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بتشكيل لجنة متخصصة من الخبراء وصناع السياسات البارزين لصياغة وثيقة شاملة لحوكمة الذكاء الاصطناعي. تُعد هذه الوثيقة حجر الزاوية لضمان توافق تبني الذكاء الاصطناعي مع القيم العربية وتعزيز الريادة التكنولوجية.

وأخيرا يُبنى إطار الحوكمة على خمسة أعمدة أساسية:

1. البنية التحتية الأساسية للذكاء الاصطناعي: إقامة بيئات مواتية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مراكز البيانات، ونماذج الذكاء الاصطناعي العربية، والحوسبة السحابية.
2. التعليم والوعي بالذكاء الاصطناعي: بناء سلسلة قوية للمواهب من خلال مبادرات تعليم الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إنشاء "جامعة الذكاء الاصطناعي العربية" وإدماج الذكاء الاصطناعي في المدارس.
3. النمو الاقتصادي والاستثمار: تعزيز ريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي، والحوافز التنظيمية، وخارطة طريق لاقتصاد قائم على الذكاء الاصطناعي.
4. الحوكمة والأخلاقيات: تنفيذ أطر تنظيمية، ومعايير اعتماد، وسياسات أخلاقية للذكاء الاصطناعي تتماشى مع القيم العربية.
5. خارطة الطريق الخاصة بالتنفيذ. وهي خارطة تنفيذ مرحلية تتضمن مؤشرات أداء رئيسية واضحة تستهدف تحقيق تقدم قابل للقياس، مما يوجه العالم العربي نحو مستقبل يعتمد على الذكاء الاصطناعي ويحترم تراثه الثقافي وهويته.

الفصل الثاني

التقنيات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، والاتجاهات، والمنظور العالمي

الفصل الثاني

التقنيات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، والاتجاهات، والمنظور العالمي

يستمر الذكاء الاصطناعي في إحداث ثورة في مختلف الصناعات من خلال تمكين حلول أكثر ذكاءً وسرعة وكفاءة. يستعرض هذا التقرير أبرز التقنيات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها، موضحًا كيف تعمل على تعزيز العمليات التجارية، وتحسين اتخاذ القرار، وتحويل تجارب المستخدمين إلى الأفضل. فبدءًا من معالجة اللغة الطبيعية (NLP) والرؤية الحاسوبية وصولاً إلى التعلم التعزيزي والتوائم الرقمية، تشكل تقنيات الذكاء الاصطناعي مستقبل العديد من القطاعات مثل الرعاية الصحية، والمالية، والأمن السيبراني، والاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الاتجاهات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي الكمي، والذكاء الاصطناعي الأخلاقي، والحوسبة العصبية إمكانات جديدة لتعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي مع معالجة التحديات المتعلقة بالعدالة والكفاءة والشفافية. يقدم هذا التقرير نظرة عامة على هذه الابتكارات المتطورة وتأثيرها على مشهد الذكاء الاصطناعي المتغير.

1. التقنيات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها الرئيسية

1.1 معالجة اللغة الطبيعية (NLP)

- *أمثلة:* ChatGPT ، والمساعدون الافتراضيون (سيري، أليكسا)، وأدوات تحليل المشاعر، وخدمات الترجمة (Google Translate).
- *التطبيقات:* روبوتات الدردشة لخدمة العملاء، والترجمة في الوقت الفعلي، وتوليد المحتوى، وأنظمة التحكم الصوتي.

1.2 الرؤية الحاسوبية

- *أمثلة :*التعرف على الوجوه(Apple Face ID) ، وتحليل الصور الطبية، والمركبات ذاتية القيادة، ومراقبة الجودة الصناعية.
- *التطبيقات :*أنظمة الأمان، وكشف العيوب في التصنيع، والواقع المعزز، ومراقبة صحة المحاصيل الزراعية.

1.3 منصات التعلم الآلي (ML)

- *أمثلة:* TensorFlow، PyTorch، IBM Watson
- *التطبيقات:* التحليلات التنبؤية (توقع المبيعات)، واكتشاف الاحتيال المالي، والتوصيات الشخصية (Netflix/Spotify)، واكتشاف الأدوية.

1.4 أتمتة العمليات الروبوتية (RPA)

- *أمثلة:* UiPath ، Blue Prism

- *التطبيقات:* أتمتة المهام المتكررة (إدخال البيانات، معالجة الفواتير)، وإدارة اللوجستيات، وتحسين سير العمل.

1.5 الأنظمة الذاتية

- *أمثلة:* السيارات ذاتية القياد ة (Tesla) ، (Waymo)، والطائرات المسيرة لتوصيل الطلبات، والجراحة الروبوتية (نظام Da Vinci الجراحي).
- *التطبيقات:* النقل، والرعاية الصحية، ولوجستيات الميل الأخير.

1.6 الذكاء الاصطناعي في إنترنت الأشياء (AIoT)

- *أمثلة:* الأجهزة الذكية المنزلية (منظمات حرارة Nest) ، والصيانة التنبؤية في المصانع.
- *التطبيقات:* إدارة الطاقة، المراقبة الفورية للمعدات، والبنية التحتية للمدن الذكية.

1.7 الذكاء الاصطناعي التوليدي

- *أمثلة:* توليد الصور (DALL-E ، MidJourney)، و نصوص (GPT-4)، وأدوات توليد الأكواد (GitHub Copilot)
- *التطبيقات:* إنشاء المحتوى، النماذج الأولية للتصميم، الحملات التسويقية، وتطوير البرمجيات.

1.8 تشخيصات الرعاية الصحية

- *أمثلة:* IBM Watson Health ، و PathAI
- *التطبيقات:* الكشف المبكر عن الأمراض (فحص السرطان)، وخطط العلاج الشخصية، وتطوير الأدوية.

1.9 الأمن السيبراني المدعوم بالذكاء الاصطناعي

- *أمثلة:* Darktrace ، و CrowdStrike
- *التطبيقات:* الكشف عن التهديدات، المراقبة للكشف عن الشذوذ، والاستجابة الآلية للهجمات السيبرانية.

1.10 حلول التكنولوجيا المالية (FinTech)

- *أمثلة:* التداول الخوارزمي(QuantConnect) ، والمستشارون الآليون (Betterment)
- *التطبيقات:* تقييم الائتمان، والوقاية من الاحتيال، وإدارة الثروات الآلية.

1.11 التعلم التعزيزي

- *أمثلة:* AlphaGo ، وروبوتات الألعاب المدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- *التطبيقات:* تحسين الأنظمة المعقدة (سلاسل التوريد)، وتدريب الروبوتات، واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

1.12 الذكاء الاصطناعي الطرفي

- *أمثلة* :رقائق الذكاء الاصطناعي(NVIDIA Jetson) ، ومعالجة الأجهزة.
- *التطبيقات* :المعالجة الفورية للبيانات في الأجهزة الذاتية، وتقليل الكمون للأنظمة الحرجة.

1.13 الذكاء الاصطناعي للمناخ والاستدامة

- *أمثلة* :نمذجة المناخ (Google DeepMind) للتنبؤ بالطقس، تتبع البصمة الكربونية.
- *التطبيقات* :تحسين شبكة الطاقة، والحفاظ على الحياة البرية، ومراقبة التلوث.

1.14 التوائم الرقمية

- *أمثلة* : Microsoft Azure Digital Twins ، Siemens Digital Twin
- *التطبيقات* :محاكاة الأنظمة الفيزيائية (المصانع، المدن) للصيانة التنبؤية واختبار السيناريوهات.

1.15 الاتجاهات الناشئة

- الذكاء الاصطناعي الكمي :الجمع بين الحوسبة الكمية والذكاء الاصطناعي لحل مشكلات التحسين المعقدة.
- الذكاء الاصطناعي الأخلاقي :أدوات لتقليل التحيز وضمان الشفافية في قرارات الذكاء الاصطناعي (مثل) IBM's AI Fairness 360
- الحوسبة العصبية :محاكاة بنية الدماغ البشري لمعالجة الذكاء الاصطناعي بكفاءة في استهلاك الطاقة.

2. الاتجاهات العالمية في الذكاء الاصطناعي والابتكارات

2.1 النمو السريع للسوق والاختراقات التكنولوجية

التوسع السوقي الهائل:

وفقًا لمحللي الصناعة، فمن المتوقع أن ينمو حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي من حوالي 136.5 مليار دولار في عام 2022 إلى ما يقرب من 1 تريليون دولار بحلول عام 2030، مما يعكس معدل نمو سنوي مركب يتراوح بين 30–35%. ويُعزى هذا التوسع السريع إلى زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي عبر قطاعات مثل الرعاية الصحية، والمالية، والتصنيع، والإدارة العامة.

التقدم في الخوارزميات والبنية التحتية:

أدت الاختراقات الأخيرة في التعلم العميق، والتعلم التعزيزي، وخصوصًا الذكاء الاصطناعي التوليدي، إلى تطوير نماذج قوية قادرة على أداء مهام تتراوح من معالجة اللغة الطبيعية إلى اتخاذ قرارات معقدة. وقد أعادت النماذج اللغوية الكبيرة تعريف إنشاء المحتوى، وخدمة العملاء، وتحليل البيانات، بينما يتيح الذكاء الاصطناعي الطرفي المعالجة الفورية في الأجهزة الذكية.

الاندماج مع التقنيات الناشئة:

يتقارب الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد مع تقنيات مثل الحوسبة الكمية، وإنترنت الأشياء(IoT) ، وتقنيات الاتصالات G5/G6 من المتوقع أن يفتح هذا الاندماج تطبيقات جديدة، بدءًا من تعزيز بروتوكولات الأمن السيبراني إلى الصيانة التنبؤية في البيئات الصناعية.

2.2 زيادة الاستثمار في البحث والتطوير

ارتفاع استثمارات البحث والتطوير:

شهد الاستثمار العالمي في أبحاث الذكاء الاصطناعي ارتفاعًا حادًا. يشير تقرير حديث صادر عن مؤسسة PwC إلى أن القطاعين الخاص والعام استثمرا ما يقرب من 98 مليار دولار في مبادرات الذكاء الاصطناعي في عام 2023. ويتزامن هذا الارتفاع مع زيادة ملحوظة في المنشورات الأكاديمية وتقديم براءات الاختراع، حيث نما الإنتاج البحثي بأكثر من 50% خلال السنوات الخمس الماضية.

قيادة سباق الابتكار في الذكاء الاصطناعي

يقود عمالقة التكنولوجيا والشركات الناشئة على حد سواء الابتكار في الولايات المتحدة وأجزاء من آسيا. خصصت الحكومة الأمريكية أكثر من 20 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة لدعم أبحاث الذكاء الاصطناعي، وأكد إعلان الرئيس الأخير عن مبادرة بنية تحتية للذكاء الاصطناعي بقيمة 500 مليار دولار تؤكد على التزام البلاد بقيادة السباق العالمي في هذا المجال. وتهدف هذه المبادرة، المعروفة باسم "مشروع بوابة النجوم"، إلى بناء مراكز بيانات فائقة النطاق ومرافق طاقة عبر الولايات المتحدة لتعزيز تطوير الذكاء الاصطناعي. وفي أوروبا، كشف الرئيس ماكرون عن خطة استثمارية بقيمة 109 مليار يورو للذكاء الاصطناعي في فرنسا، فيما أعلن الاتحاد الأوروبي عن خطة بقيمة 200 مليار يورو لتسريع تبني الذكاء الاصطناعي في الصناعة الأوروبية. وفي الوقت نفسه، وضعت الصين استراتيجية طموحة تستهدف استثمارات بحوالي 150 مليار دولار لتسريع تطوير الذكاء الاصطناعي وتأسيس نظام بيئي رائد عالميًا.

إلى جانب هذه الجهود، وصلت الاستثمارات في الشركات الناشئة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إلى مستويات غير مسبوقة، مما يؤكد الوعي التجاري بالتكنولوجيا.

3. ردود الفعل العالمية: السياسات والتنظيم والأطر الأخلاقية

3.1 أمريكا الشمالية: مبادرات الابتكار والتنظيم في الولايات المتحدة

المبادرات على المستويين الفيدرالي والولايات:

تستمر الولايات المتحدة في الريادة في مجال الابتكار في الذكاء الاصطناعي، مدعومة بتمويل فيدرالي قوي ومشاريع تجريبية ديناميكية على مستوى الولايات. تركز المبادرات الفيدرالية بشكل متزايد على ضمان توافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع أهداف الأمن القومي والتنافسية الاقتصادية.

الاعتبارات التنظيمية:

بينما تؤكد الولايات المتحدة على سياسات صديقة للابتكار، فإن هناك اهتماماً متزايداً بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي. بدأت الجهات التنظيمية في استكشاف أطر لمعالجة قضايا مثل خصوصية البيانات، وشفافية الخوارزميات، والتقليل من التحيز.

3.2 أوروبا: قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي وما بعده

إطار تنظيمي شامل:

اتخذ الاتحاد الأوروبي دورًا رائدًا مع القانون المقترح للذكاء الاصطناعي، الذي من المتوقع أن يصبح معيارًا عالميًا في تنظيم الذكاء الاصطناعي. يعتمد القانون على نهج قائم على المخاطر لتصنيف وتنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما يضمن أن الأنظمة عالية المخاطر تخضع لمتطلبات صارمة من الشفافية والمساءلة والإشراف الأخلاقي.

الاندماج مع السياسات القائمة:

تؤكد السياسات الأوروبية على تطوير ذكاء اصطناعي يركز على الإنسان، مما يضمن أن الابتكارات تحترم الحقوق الأساسية والمعايير الأخلاقية. ويستند هذا النهج إلى تمويل كبير من خلال برامج مثلHorizon Europe ، التي تعزز البحث التعاوني في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الصلة.

3.3 المنظمات الدولية: اليونسكو، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للاتصالات(ITU) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، والأمم المتحدة

المبادئ الأخلاقية لليونسكو:

نشرت اليونسكو إرشادات تؤكد على ضرورة تطوير ذكاء اصطناعي يتمحور حول الإنسان. وتشدد تقاريرها على أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يعزز الرفاهية المجتمعية ويحترم التنوع الثقافي، داعيةً الحكومات للاستثمار في الأطر الأخلاقية والبرامج التعليمية الشاملة.

تركيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان:

دعا مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى آليات قوية لمنع التمييز وانتهاكات الخصوصية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي. تؤكد توصياته على ضرورة تصميم وتنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي بما يحافظ على كرامة الإنسان والمساواة.

جهود التوحيد القياسي للاتحاد الدولي للاتصالات:(ITU)

يلعب الاتحاد الدولي للاتصالات دورًا حيويًا في توحيد معايير الذكاء الاصطناعي عالميًا. فمن خلال القمم السنوية ومجموعات العمل المتخصصة، يسهل الاتحاد الحوار بين أصحاب المصلحة لضمان التشغيل الآمن والمتكامل لتقنيات الذكاء الاصطناعي عبر الحدود.

مبادئ الذكاء الاصطناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:(OECD)

اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ للذكاء الاصطناعي تحظى بتأييد أكثر من 40 دولة عضو. تدعو هذه المبادئ إلى نمو شامل، وتنمية مستدامة، وإدارة مسؤولة للذكاء الاصطناعي، مع وضع إرشادات تهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار والحماية المجتمعية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة:

يشمل ذلك القرار 189/78 – ديسمبر 2023، المقدم من الولايات المتحدة، الذي يهدف إلى تعزيز "ذكاء اصطناعي آمن، محمي، وموثوق" لخدمة أهداف التنمية المستدامة، والقرار 211/78 – ديسمبر 2023، المقدم من الصين، الذي يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال تبادل المعرفة التقنية وأفضل الممارسات، خاصة في مجالات البنية التحتية الرقمية والتعليم وتنمية المهارات.

3.4 التركيز الإقليمي: الدول العربية والاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي

المبادرات الوطنية المتنوعة:

أطلقت تقريبًا جميع الدول العربية – مصر، السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، فلسطين، البحرين، ليبيا، موريتانيا، عمان – استراتيجيات طموحة للذكاء الاصطناعي وقامت بتحديثها بهدف التنويع الاقتصادي والتحديث. أصبحت السياسات الوطنية تعطي الأولوية للذكاء الاصطناعي كأداة للتحول الرقمي وتحسين الخدمات العامة.

الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي:

تهدف الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي، التي تم الإعلان عنها مؤخرًا، إلى توحيد الجهود الوطنية الفردية، وإنشاء إطار متماسك يسهل تبادل المعرفة والتعاون البحثي وتوحيد الأنظمة التنظيمية عبر

جامعة الدول العربية. ومن المتوقع أن تعزز هذه المبادرة الاستثمارات، وتقوي التعاون عبر الحدود، وتضع المنطقة في موقع لاعب مهم في المشهد العالمي للذكاء الاصطناعي.

المبادرات الإقليمية رفيعة المستوى:

تبرز أحداث مثل إطلاق النسخة الثانية من استراتيجية الذكاء الاصطناعي المصرية، ومبادرة "القفزة السعودية"، وقمة حكومة العالم في دبي التزام المنطقة بدمج الذكاء الاصطناعي في الحوكمة والتنمية الاقتصادية. تقدم هذه المنصات دراسات حالة ونماذج تعاون تؤثر إيجابًا على استراتيجيات الذكاء الاصطناعي الإقليمية الأوسع.

4. الإحصاليات والاستثمارات وتحليل التأثير

4.1 الاستثمار العالمي والتأثير الاقتصادي

أرقام الاستثمار:

- 98 مليار دولار استُثمرت في الذكاء الاصطناعي في عام 2023.
- يساهم القطاع الخاص بنحو 70% من إجمالي التمويل.
- زادت الاستثمارات الرأسمالية في الشركات الناشئة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بنسبة تقارب 40% مقارنة بالعام السابق.

المساهمات الاقتصادية:

من المتوقع أن يضيف الذكاء الاصطناعي ما يقارب 15.7 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، مما يعزز الكفاءات ويحفز نماذج أعمال جديدة في صناعات متعددة. يشير المحللون إلى أن الأتمتة والتحسين المدفوعين بالذكاء الاصطناعي قد يزيدان الإنتاجية بنسبة تصل إلى 40% في قطاعات مثل التصنيع واللوجستيات.

4.2 الإنتاج البحثي ومقاييس الابتكار

نمو المنشورات وبراءات الاختراع:

على مدار السنوات الخمس الماضية، ارتفع عدد المنشورات البحثية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بأكثر من 50%، مع تركيز كبير في الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي. كما شهد تقديم براءات الاختراع في تقنيات الذكاء الاصطناعي ارتفاعًا ملحوظًا، مما يعكس بيئة بحثية تنافسية مليئة بالابتكار.

الإحصائيات الإقليمية في العالم العربي:

تشير الإحصاليات إلى أن الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية تجاوزت 5 مليارات دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، مع معدل نمو سنوي متوقع يقارب 25%. وكشف استطلاع حديث أن 78% من الشركات في الدول

العربية ترى في الذكاء الاصطناعي محفزًا للتحول الرقمي، بينما يستثمر 64% من هذه الشركات بقوة في مجالات التدريب والبحث والتطوير لدعم مبادرات الذكاء الاصطناعي.

4.3 دراسات الحالة والتطبيقات العملية

قمة باريس للذكاء الاصطناعي 2023:

جمعت القمة أكثر من 500 خبير وصانع سياسات من أكثر من 80 دولة. ومن بين الابتكارات المعروضة، كان هناك نظام لإدارة المرور يعتمد على الذكاء الاصطناعي في باريس، مما ساهم في تقليل الازدحام بنسبة 20% وتحقيق تحسينات ملموسة في جودة الهواء الحضري. يمثل هذا المثال كيفية مواجهة تحديات التخطيط العمراني وتحسين جودة الحياة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

مبادرة القفزة السعودية:

تُعد مبادرة "القفزة" في السعودية مبادرة وطنية بارزة تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة الطاقة وتطوير بنية تحتية للمدن الذكية. فمع التزام يفوق 2 مليار دولار للتحول الرقمي، أظهرت المشاريع التجريبية الأولية زيادة بنسبة 15% في الكفاءة التشغيلية، مما يمهد الطريق لتطبيق أوسع في البلاد بحلول عام 2026 بهدف تقليل استهلاك الطاقة وتعزيز التنمية المستدامة.

قمة حكومة العالم في دبي:

ركزت القمة على دور الذكاء الاصطناعي في تحويل الخدمات الحكومية، مع مناقشات تناولت تطبيقاته في الرعاية الصحية، والتعليم، والسلامة العامة. وأبرزت القمة الهدف الاستراتيجي للإمارات بأن تصبح واحدة من أكثر المجتمعات الرقمية تطورًا بحلول عام 2030، حيث تلعب مبادرات الذكاء الاصطناعي دورًا رئيسيًا في تحسين تقديم الخدمات وتعزيز مشاركة المواطنين.

مؤتمر دائرة الحوار العربي:

شكل المؤتمر منصة إقليمية للتعاون بين الدول العربية، حيث تضمنت نتائجه توصية بزيادة تمويل البحث والتطوير بنسبة 30% خلال السنوات الخمس القادمة، وإنشاء مركز إقليمي للتميز في مجال الذكاء الاصطناعي. وأكد المؤتمر على أهمية توحيد الأطر التنظيمية وتعزيز التعاون البحثي عبر الحدود لتسريع تبني الذكاء الاصطناعي في المنطقة.

4.4 التأثير القطاعي والفوائد المجتمعية

الرعاية الصحية:

تحدث تشخيصات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية ثورة في مجال الرعاية الصحية. ففي التجارب السريرية في أوروبا والولايات المتحدة، قللت خوارزميات الذكاء الاصطناعي من أوقات التشخيص بنسبة تصل إلى 40%، مما أدى

إلى تدخلات مبكرة وتحسين نتائج المرضى. تُعد هذه التطورات أساسية لمواجهة الأمراض المزمنة والتحديات الصحية الناشئة.

التطبيقات البيئية والمناخية:

يُستغل الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات في الوقت الفعلي لتحسين التنبؤات الجوية وإدارة الطاقة. وقد أبرزت وكالات دولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عدة مشاريع، حيث تساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نمذجة المناخ وإدارة الموارد في تقديم استجابات أكثر فعالية للتغير المناخي، مما يعزز القدرة على الصمود والاستدامة.

السلامة العامة والتخطيط الحضري:

أدت مبادرات المدن الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي إلى تحسينات ملموسة في ظروف المعيشة الحضرية. فبالإضافة إلى إدارة المرور، ساهمت أنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والشرطة التنبؤية، وأنظمة الاستجابة للطوارئ في زيادة السلامة العامة والكفاءة التشغيلية في عدة مناطق حضرية حول العالم.

5. التحديات والآفاق المستقبلية

5.1 التعامل مع التحديات الأخلاقية والتنظيمية والتقنية

الاعتبارات الأخلاقية:

على الرغم من الفوائد العديدة للذكاء الاصطناعي، فإنه يطرح قضايا أخلاقية معقدة تتراوح بين خصوصية البيانات والتحيز الخوارزمي والمسؤولية في اتخاذ القرارات الذاتية. توصي المنظمات الدولية، بما في ذلك مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) ومنظمة اليونسكو، بضرورة أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي شفافة وشاملة ومتوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان. ولا يزال وضع إرشادات أخلاقية قوية أولوية لصناع السياسات على مستوى العالم.

تنسيق اللوائح التنظيمية:

يُعدّ التنوع في البيئات التنظيمية عبر المناطق تحديًا كبيرًا. بينما يتقدم الاتحاد الأوروبي بإطار تنظيمي شامل، لا تزال مناطق أخرى تكافح لتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان السلامة العامة. بالنسبة للعالم العربي، تمثل الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي فرصة وتحديًا في آنٍ واحد — فدمج السياسات الوطنية المتنوعة في إطار إقليمي متماسك سيتطلب تعاونًا مستمرًا واستثمارات كبيرة.

البنية التحتية وفجوات الكفاءات:

لقد تجاوزت وتيرة تطوير الذكاء الاصطناعي السريعة البنية التحتية المتاحة والقوى العاملة الماهرة في العديد من المناطق. سيتطلب معالجة هذه الفجوات — لا سيما في الاقتصادات النامية وأجزاء من العالم العربي — استثمارات مستهدفة في التعليم والمؤسسات البحثية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

5.2 الفرص المستقبلية والاتجاهات الاستراتيجية

الاندماج مع التقنيات الناشئة:

من المتوقع أن يفتح تقارب الذكاء الاصطناعي مع إنترنت الأشياء والحوسبة الكمية وشبكات 5G/6G فرصًا غير مسبوقة للابتكار. ستعمل هذه التآزر على دفع تطوير تطبيقات جديدة في مجالات مثل المدن الذكية والزراعة الدقيقة والتحليلات في الوقت الفعلي.

التعاون الدولي:

نظرًا للطبيعة العابرة للحدود لتحديات الذكاء الاصطناعي، فإن التعاون الدولي أمر أساسي. يمكن أن تساعد الجهود التعاونية بين الدول والمنظمات متعددة الأطراف في توحيد المعايير وتبادل أفضل الممارسات وضمان توزيع فوائد الذكاء الاصطناعي بعدالة. بالنسبة للمنطقة العربية، سيكون التعاون مع المؤسسات العالمية والاستفادة من خبرات منظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفتاحًا لدمج الذكاء الاصطناعي في استراتيجيات التنمية الإقليمية.

بناء أنظمة بيئية مرنة وشاملة:

يجب أن تعطي استراتيجية الذكاء الاصطناعي المستقبلية الأولوية للشمولية والاستدامة. ويتضمن ذلك الاستثمار في تطوير المواهب المحلية، وتعزيز أنظمة الابتكار من خلال مراكز البحوث وحاضنات الأعمال، وضمان أن ينجم عن النمو المدفوع بالذكاء الاصطناعي فوائد ملموسة لجميع شرائح المجتمع. وستكون المبادرات التي تهدف إلى تقليل الفجوة الرقمية ضرورية لجعل الذكاء الاصطناعي قوة للتغيير الإيجابي في الأسواق المتقدمة والناشئة على حد سواء.

الخاتمة

تتميز ساحة تطوير واعتماد الذكاء الاصطناعي بالتقدم التكنولوجي السريع، وتدفقات الاستثمارات القوية، وتطور الأنظمة التنظيمية الديناميكي. تشير الاتجاهات العالمية إلى أن الذكاء الاصطناعي سيستمر في إعادة تشكيل الصناعات والاقتصادات، مدفوعًا بالابتكارات في البحث والاستثمار الكبير في البحث والتطوير والتعاون بين القطاعات. تعمل المنظمات الدولية مثل اليونسكو، ومفوضية حقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنشاط لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية ومسؤولة، مع وضع معايير توازن بين الابتكار وحماية المجتمع.

في العالم العربي، تُعدّ الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي المُعلنة حديثًا، إلى جانب مبادرات بارزة مثل قفزة السعودية وقمة حكومة دبي العالمية، أمثلة على التزام المنطقة بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتنويع الاقتصاد وتحسين الحوكمة. وتبرز

هذه المبادرات الإقليمية، المدعومة بدراسات حالة مقنعة وأرقام استثمارية قوية، إمكانات الذكاء الاصطناعي في دفع التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

لذلك، يجب أن تتكامل توصية شاملة حول الذكاء الاصطناعي إلى جامعة الدول العربية مع أفضل الممارسات العالمية والحلول الإقليمية المصممة خصيصًا. من خلال تعزيز الابتكار، والاستثمار في رأس المال البشري، وبناء أطر تنظيمية مرنة، يمكن للمنطقة مواجهة تحديات العصر الرقمي بفعالية. وبذلك، لن تعزز الدول العربية ميزتها التنافسية في السوق العالمية فحسب، بل ستضمن أيضًا أن يكون الذكاء الاصطناعي بمثابة عامل محفز للنمو الشامل والمستدام.

الفصل الثالث

فرص ومخاطر الذكاء الاصطناعي

الفصل الثالث

فرص ومخاطر الذكاء الاصطناعي

يقدم هذا الفصل تحليلاً شاملاً للفوائد المحتملة والتحديات المرتبطة بتبني الذكاء الاصطناعي في العالم العربي.

في ظل المشهد الرقمي الذي يتطور بسرعة، يقدم الذكاء الاصطناعي فرصاً غير مسبوقة لتحويل الاقتصاديات، وتحسين الخدمات العامة، ودفع الابتكار الاجتماعي. ومع ذلك، تأتي هذه التطورات مع مخاطر متأصلة يجب إدارتها بعناية. يستعرض هذا الفصل المدى المتنوع لأنواع الذكاء الاصطناعي — بدءاً من النماذج الأساسية والتنبؤية وصولاً إلى أنظمة التعرف والتوليد، بما في ذلك الروبوتات — ويناقش الفرص التي تقدمها والمخاطر التي تفرضها. ومن خلال دراسة حالات عملية، وإحصائيات رئيسية، وأمثلة واقعية، نقدم تحليلاً شاملاً مصمماً خصيصاً ليتماشى مع المتطلبات الاستراتيجية للعالم العربي، وختاماً نقدم نظرة مستقبلية على مستقبل الذكاء الاصطناعي من خلال رؤى رواد الصناعة.

1. فرص الذكاء الاصطناعي: إطلاق إمكانات التقنيات المتنوعة

1.1 الذكاء الاصطناعي الأساسي:

الفرص:

يُعد الذكاء الاصطناعي الأساسي الحجر الأساس الذي تُبنى عليه التطبيقات المتخصصة. توفر هذه النماذج، بما في ذلك نماذج اللغوية الكبيرة والشبكات العصبية، إمكانات كبيرة لاقتراح الحلول للتحديات الخاصة بالمنطقة. في العالم العربي، تكمن إحدى الفرص الملحة في تطوير نماذج ذكاء اصطناعي عالية الجودة مدربة على المحتوى العربي. ويمكن أن يسهم إنشاء مراكز أبحاث إقليمية للذكاء الاصطناعي وأطر لتبادل البيانات في خلق نظام بيئي لا يقتصر دوره على سد الفجوة اللغوية والثقافية الحالية فحسب، بل يتيح أيضاً الابتكار في مجالات التعليم والحكم والرعاية الصحية. وقد شهدت الاستثمارات الأخيرة في أبحاث الذكاء الاصطناعي ارتفاعاً ملحوظاً — إذ وصل الإنفاق العالمي على البحث والتطوير إلى ما يقارب 98 مليار دولار أمريكي في عام 2023 — ويمكن استغلال ذات الزخم محلياً لإنشاء أنظمة أساسية قوية.

مثال توضيحي:

يمكن أن تقلل المبادرة الإقليمية لبناء نماذج ذكاء اصطناعي مخصصة للغة العربية من الاعتماد على النماذج العالمية العامة وأن تحفز النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يهدف إنشاء مؤسسة إقليمية تعاونية للبيانات والأدوات مفتوحة المصدر إلى ضم ما لا يقل عن خمسة من أصحاب المصلحة الرئيسيين بحلول الربع الثالث من عام 2025، مما سيسهم في توحيد الجهود المتفرقة وإنشاء نماذج تعكس بدقة الفروق الثقافية واللغوية للعالم العربي.

1.2 الذكاء الاصطناعي التنبؤي:

الفرص:

يستفيد الذكاء الاصطناعي التنبؤي من البيانات التاريخية والفعلية للتنبؤ بالنتائج في مختلف القطاعات. ففي مجالات مثل إدارة الطاقة، والرعاية الصحية، والسلامة العامة، يمكن للتحليلات التنبؤية تحسين تخصيص الموارد وتعزيز اتخاذ القرارات. على سبيل المثال، تعمل النماذج التنبؤية حالياً على تحويل الصيانة الوقائية في قطاع التصنيع وتمكين التشخيص الوقائي في الرعاية الصحية. وعلى الصعيد العالمي، تُبلغ الصناعات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي التنبؤي عن تحسينات في الإنتاجية تصل إلى 40%، مما يؤكد على تأثيره الاقتصادي المحتمل.

دراسة حالة:

في مبادرة "Leap" في المملكة العربية السعودية، يُستخدم الذكاء الاصطناعي التنبؤي لإدارة استهلاك الطاقة وتحسين بنية المدن الذكية. وقد حققت المشاريع التجريبية الأولية زيادة قدرها 15% في الكفاءة التشغيلية، مما يمهد الطريق لاعتماد أوسع للذكاء الاصطناعي في المنطقة. وتوضح هذه المشاريع كيف يمكن للاستفادة من التحليلات التنبؤية في تحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز المرونة التشغيلية.

1.3 استخدام الذكاء الاصطناعي للتعرف على الأشياء:

الفرص:

يشمل الذكاء الاصطناعي للتعرف على الأشياء تقنيات مثل رؤية الكمبيوتر والتعرف على الصوت، وهو يُحدث ثورة في قطاعات مثل الأمن والرعاية الصحية والتجزئة. على سبيل المثال، تُساهم أدوات التشخيص المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تقليل أوقات التشخيص بنسبة تصل إلى 40%، مما يؤدي إلى تدخلات مبكرة وتحسين نتائج المرضى. وفي مجال السلامة العامة، تعزز أنظمة التعرف على الوجوه المتقدمة وتحليل السلوك من قدرات المراقبة والاستجابة للكوارث، مما يسهم في خلق بيئات حضرية أكثر أماناً.

الأثر الصناعي:

مع نمو منشورات الأبحاث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بأكثر من 50% في السنوات الأخيرة، تتحول الابتكارات في مجال التعرف بسرعة إلى حلول جاهزة للسوق. ومن المتوقع أن تسهم الاستثمارات في رؤية الكمبيوتر والمجالات ذات الصلة بشكل كبير في توسع السوق العالمي، مما يزيد من الإسهام الاقتصادي الكلي للذكاء الاصطناعي بمليارات الدولارات خلال العقد القادم.

1.4 الذكاء الاصطناعي التوليدي:

الفرص:

يقود الذكاء الاصطناعي التوليدي التحول الإبداعي، مما يمكّن التطبيقات من إنشاء المحتوى تلقائياً وصولاً إلى التصميم المتقدم والمحاكاة. تُحدث نماذج اللغة الكبيرة تحولاً في صناعات مثل خدمة العملاء والتسويق وإنتاج المحتوى. وفي العالم العربي، يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي التوليدي دوراً محورياً في سد الفجوات الثقافية من خلال توليد محتوى يعكس التراث الإقليمي والفروق اللغوية.

الأثر الاقتصادي:

شهدت الاستثمارات العالمية في رأس مال المخاطر لشركات الذكاء الاصطناعي الناشئة ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ساهمت ابتكارات الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل كبير في هذا النمو. وتساهم القدرة على إنتاج محتوى عالي الجودة وتجارب مستخدم مخصصة بسرعة في تعزيز الابتكار، كما توفر فرصاً اقتصادية كبيرة. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد خدمات الترجمة الآلية ومنصات إنشاء المحتوى المحلية الشركات المحلية على توسيع نطاقها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

1.5 الروبوتات:

الفرص:

يساهم دمج الذكاء الاصطناعي مع الروبوتات في تحقيق تقدم في مجال الأتمتة عبر قطاعات التصنيع والرعاية الصحية واللوجستيات. يمكن للروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل الأخطاء البشرية، وأداء المهام المعقدة في البيئات الخطرة. ومن المتوقع أن يسهم نشر المركبات الذاتية، والطائرات المُسيرة، والأنظمة الروبوتية الذكية في البيئات الصناعية بشكل كبير في تعزيز الإنتاجية وتقليل التكاليف.

القيمة الاستراتيجية:

في سياق العالم العربي، حيث تُعد عملية التحديث والتحول الرقمي من الأولويات الاستراتيجية، يمكن أن يؤدي الاستثمار في الروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي إلى إنشاء مدن ذكية وبنية تحتية أكثر مرونة. وقد أظهرت المشاريع التجريبية، مثل تلك التي تدمج الروبوتات في التخطيط الحضري، إمكانيتها في تقليل التكاليف التشغيلية وتعزيز تقديم الخدمات.

2. مخاطر الذكاء الاصطناعي: التعامل مع التحديات الأخلاقية والتشغيلية والاستراتيجية

2.1 المخاطر الأخلاقية والاجتماعية

التحيز والتمييز:

يُعتبر التحيز الخوارزمي أحد أبرز المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. إذ يمكن للأنظمة المدربة على بيانات متحيزة أن تكرس التمييز في مجالات مثل التوظيف وتطبيق القانون والإقراض. وقد أظهرت الدراسات أن النماذج المتحيزة قد تزيد من تفاقم الفوارق الاجتماعية وتهميش المجتمعات الضعيفة دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

مخاوف الخصوصية:

يشكل الجمع الواسع للبيانات وتحليلها مخاطر كبيرة على الخصوصية. ففي عصر تُعد فيه البيانات الشخصية أصلًا حيويًا، يمكن أن يؤدي سوء الاستخدام أو مشاركة المعلومات دون تفويض إلى حدوث خروقات خطيرة للخصوصية. وقد استجابت الهيئات التنظيمية، مثل الاتحاد الأوروبي، من خلال اقتراح أطر تنظيمية مثل قانون الذكاء الاصطناعي لضمان الشفافية والمساءلة، رغم أن هذه الإجراءات لا تزال في طور التطور في العديد من المناطق.

2.2 المخاطر الأمنية والرقمية

ثغرات الأمن السيبراني:

مع تعقد أنظمة الذكاء الاصطناعي، تصبح أهدافاً جذابة للهجمات الإلكترونية. ويمكن استغلال الثغرات في الخوارزميات للتلاعب بالمخرجات، مما يؤدي إلى نشر المعلومات المضللة أو حتى إلى إخفاقات نظامية. وتشير التقارير إلى أن أكثر من 70% من التطبيقات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحتوي على ثغرات أمنية قابلة للاستغلال، مما يبرز الحاجة إلى تدابير أمن سيبراني قوية.

الأنظمة الذاتية والروبوتات:

يجلب التلاقي بين الذكاء الاصطناعي والروبوتات أشكال جديدة من المخاطر، لا سيما في سياق الأنظمة الذاتية. فقد تؤدي الأنظمة الروبوتية المعطلة أو المخترقة إلى حدوث أضرار جسدية كبيرة أو تعطيل البنية التحتية الحيوية. وتزداد صعوبة التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها في البيئات الديناميكية والواقعية.

2.3 المخاطر الاقتصادية والتشغيلية

تأثير على الوظائف وسوق العمل:

على الرغم من أن الأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تزيد من الكفاءة، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى استبدال الوظائف في مختلف القطاعات. إذ يمكن أن يؤدي تبني الروبوتات والأنظمة الآلية في مجالات التصنيع والخدمات إلى استبدال جزء كبير من القوى العاملة إذا لم تُنفذ برامج كافية لإعادة التدريب وتنمية المهارات. ويعتبر هذا الخطر أكثر وضوحاً في المناطق التي تعتمد على اقتصادات أقل تنوعاً.

الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي:

هناك خطر من الاعتماد المفرط على الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرارات الحيوية. فقد تؤدي الأخطاء أو الأعطال في النماذج التنبؤية إلى أخطاء مكلفة في مجالات مثل الرعاية الصحية والمالية والإدارة العامة. لذا يعد ضمان استمرار الرقابة البشرية جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار أمراً أساسياً لتخفيف هذا الخطر.

2.4 التحديات التنظيمية والحكومية

إطارات تنظيمية متجزئة:

لقد تجاوزت وتيرة الابتكار السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي تطور الأطر التنظيمية الشاملة في العديد من المناطق. ويمكن أن يؤدي نقص السياسات المتوافقة إلى خلق مشهد متجزئ حيث تختلف المعايير الأخلاقية والتشغيلية بشكل كبير. وبالنسبة للعالم العربي، يمثل إنشاء إطار تنظيمي موحد — مثل الاستراتيجية العربية الموحدة للذكاء الاصطناعي المقترحة — فرصةً وتحدياً كبيرين في آن واحد.

المساءلة والشفافية:

يعد تحديد المسؤولية عن القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي أمراً معقداً، خاصة عندما تنجم النتائج عن تداخل عدة أنظمة آلية. ويعد إنشاء خطوط واضحة للمساءلة وتدابير شفافية قوية أمراً ضرورياً لبناء الثقة العامة وضمان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.

3. موازنة الفرص والمخاطر: النهج الاستراتيجي

3.1 إدارة المخاطر المتكاملة:

للاستفادة من الإمكانات التحولية للذكاء الاصطناعي مع التخفيف من مخاطره، يعد اتباع نهج متوازن أمراً أساسياً. يشمل ذلك الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز موثوقية الذكاء الاصطناعي، ووضع إرشادات أخلاقية واضحة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد دمج بروتوكولات الأمن السيبراني ومراجعات التحيز في تطوير الذكاء الاصطناعي على تقليل المخاطر المحتملة.

3.2 بناء القدرات والتعليم:

يعد تطوير الخبرات المحلية من خلال برامج التعليم المستهدفة وبناء القدرات أمراً بالغ الأهمية. فمن خلال إنشاء مراكز أبحاث إقليمية للذكاء الاصطناعي وبرامج تدريب متخصصة، يمكن للعالم العربي ضمان استعداد قواه العاملة للتعامل مع التحديات التقنية والأخلاقية المرتبطة بتبني الذكاء الاصطناعي. ويتماشى هذا النهج الاستراتيجي مع الجهود الأوسع الموضحة في الاستراتيجية الشاملة للذكاء الاصطناعي لبناء أنظمة بيئية قوية وشاملة.

3.3 الابتكار التنظيمي:

يمكن أن يعالج إطار تنظيمي منسق يتميز بالمرونة والتطلعية العديد من التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي. وستكون الجهود التعاونية بين الدول العربية لتطوير سياسات موحدة، إلى جانب أفضل الممارسات الدولية، مفتاحاً لضمان أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي مبتكرة وآمنة. ويمكن أن تلعب المبادرات مثل التحالفات الإقليمية للذكاء الاصطناعي والهيئات التنظيمية المشتركة دوراً محورياً في هذا السياق.

لمحة عن مستقبل الذكاء الاصطناعي

مع استمرار دمج الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل الصناعات والمجتمعات، تصبح الضرورتان المزدوجتان للاستفادة من الفرص وإدارة المخاطر أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن إمكانات الذكاء الاصطناعي في دفع النمو الاقتصادي، وتعزيز الخدمات العامة، وحل التحديات المجتمعية المعقدة هائلة — ولكن فقط إذا رافقها إشراف قوي وإدارة أخلاقية.

وفي إطار هذا التوازن، يقدم رواد مجتمع الذكاء الاصطناعي رؤاهم:

يشير **سام ألتمان، الرئيس التنفيذي لشركةOpenAI** ، إلى أن "إمكانات الذكاء الاصطناعي في تحويل عالمنا هائلة، لكن مع القوة الكبيرة تأتي المسؤولية لضمان استخدامه بشكل أخلاقي ولصالح الجميع".

ويرى **ديميس هاسابيس، الرئيس التنفيذي لشركةGoogle DeepMind** ، أن "كل اختراق في مجال الذكاء الاصطناعي يقربنا من حل التحديات الأكثر إلحاحاً للبشرية، ومع ذلك يجب أن نتقدم بحذر لحماية مستقبلنا".

ويشير **جيفري هينتون، الأب الروحي للذكاء الاصطناعي**، إلى أن "فهم تعقيدات الذكاء الاصطناعي أمر بالغ الأهمية. نحن نقف على أعتاب عصر جديد يمكن للذكاء الاصطناعي فيه توسيع آفاق الذكاء البشري، شريطة أن نتعلم كيفية السيطرة على إمكاناته الهائلة".

تجسد هذه التصريحات جوهر النهج الاستراتيجي: تبني وعود الذكاء الاصطناعي مع أخذ الحيطة تجاه مخاطره. ومن خلال موازنة الابتكار مع المساءلة، يمكن للعالم العربي رسم مسار نحو مستقبل مدعوم بالذكاء الاصطناعي يكون تحويلياً ومستداماً.

باختصار، إن الفرص التي يقدمها الذكاء الاصطناعي الأساسي والتنبؤي والمعرفي والتوليدي — إلى جانب الروبوتات — واسعة ومتعددة الجوانب. وفي الوقت نفسه، فإن معالجة المخاطر الأخلاقية والأمن السيبراني والاقتصادية والتنظيمية أمر بالغ الأهمية لضمان أن يعمل الذكاء الاصطناعي كمحفز للتغيير الإيجابي. ومع انطلاق المنطقة في هذه الرحلة التحولية، ستظل الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والتعليم والحكم ضرورية لاستغلال كامل إمكانات الذكاء الاصطناعي مع التخفيف من تحدياته.

الفصل الرابع

مدخلات الخبراء، الملاحظات، والمنهج

الفصل الرابع

مدخلات الخبراء، الملاحظات، والمنهج

4.1 مدخلات الخبراء والملاحظات

شارك في دائرة الحوار العربي حول الذكاء الاصطناعي في العالم العربي أكثر من 250 خبيراً من الأوساط الأكاديمية والصناعية والشركات الناشئة والمستثمرين في رأس المال المغامر، على مدى يومين (2 و3 فبراير 2025)، قدم الخبراء آرائهم ورؤاهم وتوصياتهم حول كيفية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في العالم العربي. شملت هذه المدخلات والملاحظات العديد من المواضيع حول كيفية تشكيل الذكاء الاصطناعي للقطاعات الرئيسية في المنطقة. من التعلم المخصص المعتمد على الذكاء الاصطناعي في التعليم إلى دوره في ثورة التشخيص والعلاج في قطاع الرعاية الصحية، يظهر التحول الجذري الذي يحققه الذكاء الاصطناعي بوضوح. كما يتسارع اعتماد الروبوتات والطائرات بدون طيار المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، مما يحسن من مستوى الأتمتة في صناعات مثل اللوجستيات والدفاع والزراعة. وفي الوقت نفسه، يثير دمج الذكاء الاصطناعي في الأمن والمراقبة مناقشات هامة حول الخصوصية والأخلاقيات والحكم الرشيد.

يتضمن الملحق (أ) المدخلات التفصيلية لهؤلاء الخبراء، مع سيرهم الذاتية، ويغطي المواضيع التالية:

- تأثير الذكاء الاصطناعي على التعليم والتعلم
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الرعاية الصحية
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الروبوتات والطائرات بدون طيار
- الذكاء الاصطناعي المادي والروبوتات الشبيهة بالإنسان
- يثور الذكاء الاصطناعي صناعة رقائق أشباه الموصلات
- الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الموارد البشرية والقوى العاملة
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن والسلامة
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الموارد الطبيعية
- التأثير الاجتماعي والثقافي للذكاء الاصطناعي
- تأثير الذكاء الاصطناعي في محو الأمية الإعلامية
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحوكمة والتنظيم
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الدبلوماسية والأمن والتعاون الإقليمي/الدولي
- الذكاء الاصطناعي المسؤول، الأخلاقيات، السلامة والخصوصية
- الذكاء الاصطناعي الفاعل: الذكاء الاصطناعي والقانون
- البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي

- ريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي وحضانة الشركات الناشئة
- مبادرات المؤسسة الإقليمية للذكاء الاصطناعي
- استغلال الذكاء الاصطناعي للعالم العربي: خارطة طريق للنمو المستدام
- المشاريع الإقليمية الضخمة في مجال الذكاء الاصطناعي

4.2 المنهج

يستعرض هذا الفصل النهج المتبع لتنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على التنفيذ العملي الموجه نحو النتائج والمتوازن مع الحوكمة الصارمة. كما يوضح المبادئ الأساسية وآليات التنفيذ الاستراتيجي وآليات التعاون والتنسيق. يعطي النهج الأولوية للتنمية الأخلاقية والشاملة للذكاء الاصطناعي، والنمو المستدام، وبناء القدرات، والاندماج الثقافي.

1. المبادئ الأساسية لتطوير الذكاء الاصطناعي

التأثير والشمولية المستندة إلى الأخلاقيات والثقافة

- ضمان الوصول العادل إلى الذكاء الاصطناعي بين الدول الأعضاء، مع التركيز على التحديات المجتمعية (مثل الرعاية الصحية والتعليم).
- مواءمة مبادرات الذكاء الاصطناعي مع المعايير الأخلاقية الدولية (مثل توصيات اليونسكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي) مع تحديد مقاييس واضحة للامتثال.
- دمج القيم الثقافية العربية والتنوع اللغوي في نماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- اعتماد أطر حوكمة مرنة مع جولات استراتيجية نصف سنوية للتكيف مع التطورات التكنولوجية وردود فعل أصحاب المصلحة.

الحوكمة والمسؤولية من أجل التنفيذ الفعال

- تأسيس تحالف الذكاء الاصطناعي العربي (AAA) بنموذج عضوية متعدد المستويات :
  - الأعضاء الأساسيون :الدول ذات الالتزام العالي (مثل مصر، والسعودية، والإمارات، وقطر) التي تقدم التمويل والموارد.
  - أعضاء المراقب :الدول ذات القدرات الأقل التي تشارك في تبادل المعرفة مع مسارات للانتقال إلى العضوية الأساسية.
- تنفيذ مذكرات تفاهم قابلة للتنفيذ مع إجراءات امتثال وعقوبات في حال عدم الالتزام.
- تطوير مجلس أخلاقيات وسياسات الذكاء الاصطناعي بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتفعيل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من خلال تدقيقات الانحياز وإرشادات قابلة للتنفيذ.

- إطلاق لجنة لمراقبة وتقييم الذكاء الاصطناعي باستخدام لوحات معلومات مدعومة بالذكاء الاصطناعي تحتوي على مؤشرات أداء رئيسية في الوقت الحقيقي لتحسين الاستراتيجية بشكل مستمر.

2. التنفيذ الاستراتيجي والنمو المستدام

التمويل المستدام وتعبئة الموارد

- تأسيس صندوق استثماري إقليمي للذكاء الاصطناعي بمساهمات تستند إلى الناتج المحلي الإجمالي من الدول الأغنى (بنسبة 0.1–0.3% سنوياً) وسندات تأثير الذكاء الاصطناعي المرتبطة بنتائج قابلة للقياس.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال الحوافز الضريبية وخطط التمويل المطابقة.
- ضمان الحصول على منح دولية مع إعطاء الأولوية للخبرات الإقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي لتقليل الاعتماد على الشركاء الخارجيين.

بناء القدرات والتنفيذ القابل للتوسع

- بدء تجارب سريعة تحقق نتائج ملموسة للمواطنين، مثل أنظمة الاستجابة للكوارث المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتطبيقات محو الأمية عبر الهواتف المحمولة.
- تنفيذ برامج نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الإقليمية من خلال إقران الدول المتقدمة مع الدول المتخلفة لسد الفجوة الرقمية.
- تطوير خارطة طريق للذكاء الاصطناعي مخصصة لكل صناعة للقطاعات الرئيسية (مثل شبكات الطاقة المتجددة، ومنصات الطب عن بُعد).
- تعزيز الأمن السيبراني والمشاركة العامة من خلال إنشاء فرقة عمل سيبرانية للذكاء الاصطناعي، وشهادات أمن الذكاء الاصطناعي، ومنتديات للمواطنين في مجال الذكاء الاصطناعي لتعزيز الثقة والشفافية.

الاندماج الثقافي، والمساواة بين الجنسين، والتعلم المستمر

- استخدام الذكاء الاصطناعي لحفظ الثقافة من خلال رقمنة المخطوطات العربية وتطوير منصات لتعلم اللغة العربية.
- تشجيع المبادرات التي تقودها النساء في مجال الذكاء الاصطناعي، مع تخصيص 30% من منح الصندوق الإقليمي للذكاء الاصطناعي للشركات الناشئة التي تقودها نساء ودعم برامج الإرشاد.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية ديناميكية وقابلة للتنفيذ لمراقبة التأثير، والأخلاقيات، وثقة المواطنين.
- إجراء جولات استراتيجية نصف سنوية بمشاركة متعددة لأصحاب المصلحة لتحسين الأولويات ودمج الاتجاهات العالمية الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي.

- تشجيع التسامح مع الفشل والتعلم التدريجي من خلال تخصيص 10% من صندوق الذكاء الاصطناعي للمشاريع ذات المخاطر العالية والعوائد الكبيرة، مع ضمان تقييم شفاف وتخفيف المخاطر بشكل تكيفي.

الفصل الخامس

التوصيات

الفصل الخامس

التوصيات

يستعرض هذا الفصل التوصيات لتعزيز الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء المنطقة العربية، مع التركيز على القدرات الأساسية، والتطبيق الاستراتيجي، والقيادة العالمية، والإرشادات العملية لجامعة الدول العربية. التوصيات الرئيسية هي:

الحوكمة والقيادة

1. **إنشاء تحالف الذكاء الاصطناعي العربي (AAA):** ستقوم هذه الهيئة الحاكمة المركزية بتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة للدول الأعضاء، مما يضمن جهودًا منسقة وسياسات موحدة عبر المنطقة.
2. **إنشاء مركز لاتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات:** يقع هذا المركز داخل جامعة الدول العربية، وسيستخدم تحليلات البيانات لإرشاد صنع السياسات والتخطيط الاستراتيجي، مما يعزز فعالية الحوكمة.
3. **تنفيذ برنامج شهادة الذكاء الاصطناعي العربي الشامل:** سيقوم هذا البرنامج بتوحيد تعليم وتدريب الذكاء الاصطناعي عبر المنطقة، مع التسويق الاستراتيجي باستخدام الشعار "طوّره في أي مكان وبِعه في كل مكان" للترويج لحلول الذكاء الاصطناعي الإقليمية على مستوى العالم.
4. **تقديم حوافز ضريبية للحلول المستندة إلى الذكاء الاصطناعي:** ستشجع هذه الحوافز الشركات على تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يدفع الابتكار والنمو الاقتصادي.
5. **إنشاء وحدة متخصصة في الذكاء الاصطناعي:** تابعة مباشرة للأمين العام، ستضم هذه الوحدة خبراء في الذكاء الاصطناعي وممثلين من كل دولة عضو، لضمان الإشراف والتنسيق على مستوى عالٍ لمبادرات الذكاء الاصطناعي.
6. **إنشاء مراكز بحثية:** ستدفع هذه المراكز الابتكار من خلال توفير مساحات مخصصة للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وتعزيز التعاون بين الباحثين وخبراء الصناعة.

البنية التحتية والاستثمار

1. **تطوير أصول بيانات إقليمية:** إنشاء موارد بيانات مشتركة سيدعم تدريب وابتكار الذكاء الاصطناعي، وتوفير البيانات اللازمة لتطوير نماذج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
2. **صياغة استراتيجية شاملة لتطوير الذكاء الاصطناعي:** ستوجه هذه الاستراتيجية مبادرات الذكاء الاصطناعي وتضمن التوافق مع الأهداف الإقليمية، مع وحدة ذكاء اصطناعي مخصصة تابعة للأمين العام للإشراف على التنفيذ.

3. **إنشاء إطار تنظيمي قوي للذكاء الاصطناعي** :على غرار الأكاديمية العربية للنقل البحري، سيشمل هذا الإطار مجلسًا من ممثلي العدالة لتطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، مما يضمن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي.

4. **الاستثمار في البنية التحتية المشتركة للحوسبة الفائقة والسحابية** :مع إعطاء الأولوية لاكتساب البيانات وتطوير مجموعات البيانات الخاصة باللغة العربية، ستوفر هذه البنية التحتية القدرة الحاسوبية اللازمة للبحوث والتطبيقات المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي.

5. **إنشاء مؤسسة إقليمية تعاونية** :ستدعم هذه المؤسسة مشاركة البيانات، وتطوير النماذج الأساسية، وأدوات المصادر المفتوحة، مما يسرع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي عبر المنطقة.

6. **تطوير إطار عمل موحد لمشاركة البيانات الإقليمية** :سيسهل هذا الإطار مشاركة البيانات بين الدول الأعضاء، مما يقلل من التكرار ويعزز التعاون.

7. **بناء وتأكيد نماذج الذكاء الاصطناعي الأساسية** :باستخدام مجموعات البيانات الإقليمية، سيتم تطوير هذه النماذج والتحقق منها، مع منصة مفتوحة المصدر لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي لتشجيع التعاون والابتكار.

8. **توحيد المبادرات المنفصلة في الإطار الإقليمي** :من خلال دمج مبادرات الذكاء الاصطناعي المختلفة في استراتيجية إقليمية متماسكة، يمكن للعالم العربي تعظيم تأثير استثماراته في الذكاء الاصطناعي وتجنب الجهود المتكررة.

التعليم وتطوير القوى العاملة

1. **دمج مناهج الذكاء الاصطناعي** :ستدمج مؤسسات مثل الأكاديمية العربية وجامعة نايف تعليم الذكاء الاصطناعي في برامجها، مما يضمن وجود قوة عاملة ماهرة.

2. **تنفيذ تدريب إلزامي على الذكاء الاصطناعي لموظفي جامعة الدول العربية** :سيزود هذا التدريب الموظفين بالمهارات اللازمة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في عملهم، مما يعزز فعاليتهم.

3. **إطلاق برامج محو الأمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي** :تهدف هذه البرامج إلى تجاوز 90% من معدل محو الأمية عبر المنطقة، باستخدام وكلاء محو الأمية المدعومين بالذكاء الاصطناعي لتعزيز التعلم.

4. **الاستثمار بكثافة في تعليم الذكاء الاصطناعي** :من التعليم الابتدائي إلى البحوث المتقدمة، سيضمن الاستثمار الكبير في تعليم الذكاء الاصطناعي وجود قوة عاملة جاهزة للمستقبل.

5. **استكشاف مفهوم جامعة الذكاء الاصطناعي العربية** :هذه الشبكة من الجامعات الحالية مع برامج متخصصة في الذكاء الاصطناعي ستعزز التعاون والتخصص في تعليم الذكاء الاصطناعي.

6. **تعزيز التخصص في مجالات الذكاء الاصطناعي** :ستعزز الدول الأعضاء والمؤسسات الأكاديمية مراكز التميز في مجالات الذكاء الاصطناعي المحددة، مما يدفع الابتكار والخبرة.

7. **تنفيذ منصات التعلم التكيفية المدعومة بالذكاء الاصطناعي** :ستخصص هذه المنصات تجارب التعليم وتحسن تصميم المناهج، مما يعزز نتائج التعلم.

8. **معالجة الفجوات في محو الأمية باستخدام وكلاء محو الأمية المدعومين بالذكاء الاصطناعي** :إنشاء مراكز محو الأمية يسهل الوصول إليها والتعاون مع القطاع الخاص لتطوير أدوات محو الأمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي سيساعد في سد الفجوات في محو الأمية.

الذكاء الاصطناعي والمجتمع

1. **إنشاء وحدة للصحة العقلية والرفاهية الاجتماعية** :ستقوم هذه الوحدة بتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على المجتمع وتعزيز الصحة العقلية في سياق التكامل المتزايد للذكاء الاصطناعي.

2. **استخدام الذكاء الاصطناعي للتحليلات التنبؤية** :في مجالات مثل الدبلوماسية والأمن السيبراني والدبلوماسية الثقافية، سيعزز الذكاء الاصطناعي اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي.

3. **مكافحة التهديدات الهندسية الاجتماعية** :سيتم استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن وتخفيف الانتحال عبر الإنترنت والمعلومات المضللة، مما يحمي الأفراد والمنظمات.

4. **تعزيز مبادرات الدبلوماسية الثقافية المدعومة بالذكاء الاصطناعي** :من خلال الاستفادة من إنشاء المحتوى المدعوم بالذكاء الاصطناعي، ستعرض هذه المبادرات الثقافة العربية على مستوى العالم، مما يعزز الدبلوماسية الثقافية.

5. **تطوير استراتيجية أمنية إقليمية للذكاء الاصطناعي** :ستضمن هذه الاستراتيجية نشر تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن ومأمون، مما يحمي المنطقة من التهديدات المحتملة.

التقدم التكنولوجي

1. **تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة باللغة العربية** :ضمان الصلة اللغوية والثقافية، ستعزز هذه النماذج فعالية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المنطقة.

2. **الاستثمار في الأنظمة السيبرانية الفيزيائية** :بما في ذلك الروبوتات والطائرات بدون طيار والمركبات ذاتية القيادة والحوسبة الحافة، ستدفع هذه الاستثمارات الابتكار التكنولوجي.

3. **إنشاء مراكز بحثية متخصصة** :تركز على مجالات الذكاء الاصطناعي المتطورة مثل معالجة اللغة الطبيعية والرؤية الحاسوبية وأمان الذكاء الاصطناعي، ستدفع هذه المراكز التقدم في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

4. **تطوير استراتيجية إقليمية للذكاء الاصطناعي في الدفاع والأمن السيبراني** :مع التركيز على الذكاء التهديدي التعاوني والقدرات الدفاعية، ستعزز هذه الاستراتيجية الأمن الإقليمي.

5. **تطوير أطر عمل الأمن السيبراني للذكاء الاصطناعي الإقليمية** :حماية الاتصالات الدبلوماسية، ستضمن هذه الأطر الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي في المجالات الحساسة.

6. **تنفيذ منصات التشخيص والطب عن بُعد المدعومة بالذكاء الاصطناعي** :للأمراض الشائعة في المنطقة والمناطق النائية، ستحسن هذه المنصات الوصول إلى الرعاية الصحية والنتائج.

ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي

1. **إنشاء صندوق استثمار مخصص للذكاء الاصطناعي وبرامج حاضنة** :ستعزز هذه المبادرات الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي وتجذب الاستثمار الدولي، مما يدفع النمو الاقتصادي.

2. **جذب الاستثمار الدولي** :من خلال قصص النجاح والحوافز التنظيمية، بما في ذلك الحوافز الضريبية/الإعفاءات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ستجذب المنطقة المستثمرين العالميين.

3. **تنفيذ برنامج شهادة عربي شامل** :يسمح للتطبيقات المطورة في دولة واحدة بأن تُستخدم عبر جميع الأسواق العربية، سيعزز هذا البرنامج حلول الذكاء الاصطناعي الإقليمية.

4. **إعطاء الأولوية للذكاء الاصطناعي في الصناعات الرئيسية** :مجالات التركيز تشمل الطاقة واللوجستيات والتمويل والمدن الذكية، مما يدفع النمو الاقتصادي والابتكار.

التعلم المستمر

1. تطوير أطر تعليمية أساسية للذكاء الاصطناعي ومنصات لتكاملها في المناهج الوطنية، مستفيدين من المؤسسات الأكاديمية الرئيسية.
2. تعزيز التعاون بين الجامعات والمبتكرين في مجال التكنولوجيا لبناء قوى عاملة مستعدة للمستقبل.
3. الاستفادة من الرؤى المستندة إلى البيانات لمراقبة تقدم الطلاب وتخصيص أساليب التدريس، مع ضمان وصول عادل إلى التعليم الجيد.

الفصل السادس

مبادرات التنفيذ

الفصل السادس

مبادرات التنفيذ

يستعرض هذا الفصل الجدول الزمني المقترح لتنفيذ التوصيات السابقة الخاصة بالذكاء الاصطناعي

أولاً - المبادرات قصيرة الأجل (1-2 سنوات)

إجراءات تأسيسية لإرساء الحوكمة والبنية التحتية واستعداد القوى العاملة

1. **الحوكمة والقيادة**
   - تأسيس مركز لاتخاذ القرار المبني على البيانات داخل جامعة الدول العربية.
   - تقديم حوافز ضريبية للحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لتسريع عملية التبني.

2. **البنية التحتية والاستثمار**
   - تطوير أصول بيانات إقليمية لدعم تدريب الذكاء الاصطناعي والابتكار.
   - صياغة استراتيجية شاملة لتطوير الذكاء الاصطناعي وإنشاء وحدة مخصصة للذكاء الاصطناعي تُرفع تقاريرها إلى الأمين العام.

3. **التعليم وتنمية القوى العاملة**
   - دمج مناهج الذكاء الاصطناعي في مؤسسات مثل الأكاديمية العربية وجامعة نايف.
   - تنفيذ تدريب إلزامي على الذكاء الاصطناعي لموظفي جامعة الدول العربية.

4. **الذكاء الاصطناعي والمجتمع**
   - إنشاء وحدة للصحة النفسية والرفاه الاجتماعي لتقييم التأثيرات المجتمعية للذكاء الاصطناعي.
   - إطلاق مبادرات لمكافحة تهديدات الهندسة الاجتماعية (مثل المعلومات المضللة، وانتحال الشخصية عبر الإنترنت).

5. **التقدم التكنولوجي**
   - إعطاء الأولوية لتطوير نماذج ذكاء اصطناعي خاصة باللغة العربية مع مراعاة الصلة الثقافية واللغوية.

6. **التعلم المستمر**
   - تطوير أطر تعليمية أساسية للذكاء الاصطناعي لدمجها في المناهج الوطنية.

ثانياً - المبادرات متوسطة الأجل (2-3 سنوات)

توسيع البنية التحتية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز التعاون الإقليمي

1. **الحوكمة والقيادة**
   - تنفيذ برنامج التصديق العربي الشامل للذكاء الاصطناعي مع حملة تسويقية استراتيجية لضمان اعتماده.

2. **البنية التحتية والاستثمار**
   - إنشاء إطار تنظيمي قوي للذكاء الاصطناعي، على غرار مؤسسات مثل الأكاديمية العربية للنقل البحري.

3. **التعليم وتنمية القوى العاملة**
   - إطلاق برامج محو الأمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي تستهدف تحقيق معدل محو أمية إقليمي يتجاوز 90%.

4. **التقدم التكنولوجي**
   - الاستثمار في الأنظمة السيبرانية الفيزيائية (مثل الروبوتات، والطائرات بدون طيار، والمركبات المستقلة، والحوسبة على الحافة).

5. **ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي**
   - إنشاء صندوق استثماري مخصص للذكاء الاصطناعي وبرامج حاضنات للشركات الناشئة. جذب الاستثمارات الدولية من خلال قصص النجاح والحوافز التنظيمية (مثل الإعفاءات الضريبية). تفعيل برنامج التصديق العربي الشامل لتمكين نشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي عبر الحدود.

6. **الذكاء الاصطناعي والمجتمع**
   - استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليلات التنبؤية في مجالات الدبلوماسية، والأمن السيبراني، والدبلوماسية الثقافية.

7. **التعلم المستمر**
   - تعزيز التعاون بين الجامعات ومبتكري التكنولوجيا لبناء قوة عاملة مستعدة للمستقبل. استخدام الرؤى المبنية على البيانات لمراقبة تقدم الطلاب وتخصيص التعليم وفقًا لاحتياجاتهم.

ثالثاً - المبادرات طويلة الأجل (3-5 سنوات)

التكامل الإقليمي، والنمو المستدام، والريادة العالمية

1. **البنية التحتية والاستثمار**
   - تحقيق توحيد تنظيمي كامل عبر دول جامعة الدول العربية.

2. **ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي**
   - تمكين التكامل العميق للذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية (الرعاية الصحية، والمالية، واللوجستيات).

3. **التقدم التكنولوجي**
   - إكمال نشر الأنظمة السيبرانية الفيزيائية لتكون بمثابة البنية التحتية الإقليمية.

4. **الذكاء الاصطناعي والمجتمع**
   - تعزيز الصمود المجتمعي من خلال تقييمات مستمرة لتأثيرات الذكاء الاصطناعي بواسطة وحدة الصحة النفسية والرفاه الاجتماعي.

5. **التعلم المستمر**
   - ضمان تبني أطر التعليم المعتمدة على الذكاء الاصطناعي على مستوى الوطن مع توفير وصول عادل لجميع الفئات السكانية.

الفصل السابع

الخاتمة

الفصل السابع

الخاتمة

تقدم هذه الدراسة خارطة طريق جريئة وعملية للاستفادة من الإمكانيات التحولية للذكاء الاصطناعي عبر العالم العربي. ومن خلال تحليل دقيق للفرص غير المسبوقة والتحديات الكامنة، تزود الدراسة صانعي القرار البارزين بمنظور شامل ومتوازن. تتجاوز الدراسة مجرد تبني التكنولوجيا، إذ تؤكد على أهمية دمج الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم وتحافظ على التراث الثقافي، وتعزز النمو الاقتصادي المستدام، وتقوي التعاون الإقليمي.

تكمن إحدى نقاط القوة الرئيسية لهذه الدراسة في نهجها الاستراتيجي لمعالجة الحواجز الحرجة أمام تنفيذ الذكاء الاصطناعي. فهي توفر استراتيجيات تخفيف قابلة للتنفيذ للتغلب على التحديات المتعلقة بالتمويل، والأطر التنظيمية، وتنمية القوى العاملة، وأمن البيانات، والاعتبارات الأخلاقية. ومن خلال تحديد الحلول بشكل استباقي، تضمن الدراسة أن يكون تبني الذكاء الاصطناعي ليس فقط ممكنًا، بل متوافقًا أيضًا مع المصالح طويلة الأجل للمجتمع.

إن تبني هذه التوصيات سيمكن العالم العربي من الظهور كقائد عالمي في ابتكار الذكاء الاصطناعي. والأهم من ذلك، أنه سيضمن أن يكون التقدم التكنولوجي متجذرًا بعمق في القيم الإقليمية، مما يعزز الرفاه الاجتماعي، والتقدم الاقتصادي العادل، ومستقبلًا يكون فيه الذكاء الاصطناعي قوة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ملحق أ

المساهمات التفصيلية من الحضور في دائرة الحوار

ملحق أ

المساهمات التفصيلية من الحضور في دائرة الحوار

مقدمة

يجمع الملحق أ المدخلات التفصيلية والملاحظات والتوصيات التي قدمها الحضور في دائرة الحوار العربي حول الذكاء الاصطناعي. تعكس هذه المساهمات التنوع في الخبرات ووجهات النظر بين الخبراء من الأوساط الأكاديمية والصناعية والشركات الناشئة والحكومة، وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع – من الإمكانات التحولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والرعاية الصحية والأمن إلى تحدياته في الأخلاقيات والحكم والتأثير المجتمعي.

صُمم هذا القسم لتقديم رؤية شاملة للرؤى العملية التي تمت مشاركتها خلال المنتدى. فهو بمثابة سجل للحوار وأساس للتوصيات الاستراتيجية المفصلة في الفصول اللاحقة. من خلال عرض هذه المدخلات التفصيلية، يظهر الملحق أ كيف يُنظر إلى تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاعات الرئيسية في العالم العربي، مع تسليط الضوء على فرص الابتكار والمناطق التي تتطلب تدخلاً سياسياً دقيقاً.

تم اختيار المواضيع المدرجة لتعكس القيمات الحرجة الناشئة من النقاشات ولإعلام المبادرات المستقبلية التي تهدف إلى دمج الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم الثقافة وتدعم الاستدامة الاقتصادية. عند مراجعتك للأقسام التالية، ستلاحظ أن مساهمات الخبراء لا تتناول فقط الجوانب التكنولوجية للذكاء الاصطناعي، بل تأخذ في الاعتبار أيضًا أبعاده الأخلاقية والاجتماعية والتنظيمية، مما يضمن بقاء الاستراتيجية الشاملة متوازنة ومتطلعة إلى المستقبل.

قائمة المواضيع

يتضمن الملحق (أ) المدخلات التفصيلية لهؤلاء الخبراء، ويغطي المواضيع التالية:

- تأثير الذكاء الاصطناعي على التعليم والتعلم.....
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الرعاية الصحية.....
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الروبوتات والطائرات بدون طيار.....
- الذكاء الاصطناعي المادي والروبوتات الشبيهة بالإنسان.....
- ثورة الذكاء الاصطناعي صناعة رقائق أشباه الموصلات.....
- الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية.....
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الموارد البشرية والقوى العاملة.....
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن والسلامة.....
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الموارد الطبيعية.....
- التأثير الاجتماعي والثقافي للذكاء الاصطناعي.....
- تأثير الذكاء الاصطناعي في محو الأمية الإعلامية.....
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحوكمة والتنظيم.....
- تأثير الذكاء الاصطناعي على الدبلوماسية والأمن والتعاون الإقليمي/الدولي.....
- الذكاء الاصطناعي المسؤول، الأخلاقيات، السلامة والخصوصية.....
- الذكاء الاصطناعي الفاعل: الذكاء الاصطناعي والقانون.....
- البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي.....
- ريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي وحضانة الشركات الناشئة.....
- مبادرات المؤسسة الإقليمية للذكاء الاصطناعي.....
- استغلال الذكاء الاصطناعي للعالم العربي: خارطة طريق للنمو المستدام.....
- المشاريع الإقليمية الضخمة في مجال الذكاء الاصطناعي.....

تأثير الذكاء الاصطناعي على التعليم والتعلم

AI Impact on Education and Learning

حتى عام 2023، بلغ إجمالي سكان الدول العربية حوالي 473 مليون نسمة، ويتميزون بنسبة كبيرة من الشباب، حيث تقع نسبة كبيرة من السكان ضمن الفئة العمرية 15-29 عامًا، وغالبًا ما يُشار إلى ذلك بـ"طفرة الشباب"؛ حيث يقل عمر حوالي 60٪ من سكان الشرق الأوسط عن 25 عامًا، مما يبرز التركيبة السكانية الشابة في المنطقة.

من المحتمل أن تكون البنى التحتية اللازمة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في التعليم أكثر تكلفة معقولة مقارنة بتطبيقات أخرى.

تمثل الملاحظات أعلاه فرصة ذهبية للعالم العربي للتركيز بجهود كبيرة على استغلال فوائد الذكاء الاصطناعي في التعليم والتعلم بهدف خلق معارف وممارسات جديدة، وإزالة التحيزات، وتكوين قوة عمل قوية لديها فرص ممتازة للتنافس على المستوى العالمي.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث ثورة في التعليم في العالم العربي، حيث إن تحسين الوصول إلى التعليم الجيد ومواءمة المهارات مع سوق العمل من الاحتياجات الملحة:

- منصات التعلم المخصصة
- دعم اللغة ومحو الأمية
- إعادة التأهيل والتطوير المهني

لماذا هذا أمر حاسم:

- تواجه العديد من الدول العربية معدلات بطالة شبابية مرتفعة وتفاوتاً في المهارات.
- غالبًا ما تفتقر المجتمعات الريفية والمحرومة إلى الوصول إلى التعليم الجيد والموارد.
- يعد سد الفجوة بين أنظمة التعليم التقليدية والاقتصاد الرقمي أمرًا ضروريًا.

التأثير:

- زيادة معدلات محو الأمية وتحسين الوصول إلى التعليم الجيد.
- تجهيز قوة عمل مؤهلة للتكنولوجيا المستقبلية تسهم في معالجة البطالة بين الشباب.
- تمكين الفئات المهمشة مثل النساء والسكان الريفيين.
- توفير تعليم مخصص يتماشى مع الاحتياجات الفردية.
- يسد الذكاء الاصطناعي الفجوات التعليمية في المناطق الريفية ويضمن الاتساق.
- يعزز التعليم الثنائي اللغة (العربية والإنجليزية).
- يحسن تقنيات معالجة اللغة الطبيعية من الترجمة إلى العربية وإنشاء المحتوى.

- يقوم برقمنة التراث الثقافي للأجيال القادمة.
- يشجع على البحث اللغوي والمحتوى التعليمي العربي.

التعليم هو أساس تقدم المجتمع، ومع ذلك لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك فجوات محو الأمية، وطرق التدريس التقليدية، ونقص التجارب التعليمية المخصصة. يقدم دمج الذكاء الاصطناعي، ولا سيما النماذج القائمة عليه مثلChatGPT ، إمكانيات تحويلية لمعالجة هذه التحديات. يستعرض هذا التقرير تأثير الذكاء الاصطناعي على التعليم، ودوره في برامج محو الأمية، والفرص التي يوفرها لبيئات تعليمية شخصية وجذابة وشاملة.

محو الأمية هو أساس المعرفة والتمكين

لا توجد فرصة اقتصادية أو اجتماعية لمن لا يعرف القراءة والكتابة، ولا يمكن لأي أمة أن تهدر رأس مالها البشري. في الواقع، يجب أن تُبنى نهضة العالم العربي على أساس معدل محو أمية مرتفع في مختلف الدول بالمنطقة، مستهدفين نسبًا تفوق 90%. تم بذل جهود لتحسين معدلات محو الأمية، إذ ارتفعت من 43% في عام 1973 إلى 79% في عام 2019 وفقًا للبنك الدولي. ومع ذلك، تظل التحديات قائمة لرفع المعدلات فوق 90%. وتشير التقديرات إلى أن 50 مليون بالغ في العالم العربي لا يزالون أميين اليوم، وأن 6 ملايين طفل محرومون من التعليم بسبب الصراعات والفقر. ويُعد نقص المعلمين في المناطق النائية وتردد المجتمع تجاه تعليم الإناث من أبرز العقبات.

توفير مؤسسات تعليمية تحترم الثقافة وتضمن سلامة المتعلمين، خاصة الفتيات، أمر أساسي لنجاح برامج محو الأمية. بالإضافة إلى السياسات الحكومية مثل التعليم الإلزامي والبرامج المدعومة، يوفر الذكاء الاصطناعي حلولاً لتوسيع مبادرات محو الأمية ومعالجة نقص المعلمين. يمكن للوكلاء الافتراضيين المعتمدين على الذكاء الاصطناعي والذين يستخدمون الصور الرمزية أن يدعموا برامج محو الأمية من خلال:

- معلمين افتراضيين يوفرون تعليمًا تفاعليًا مدعومًا بالتقنيات الصوتية.
- مدربين متخصصين في المهارات المهنية يعززون محو الأمية.
- رفقاء حواريين يعتمدون على الذكاء الاصطناعي لتشجيع المتعلمين عبر الحوار.
- فنانين افتراضيين يُحفزون التعلم عبر الغناء والتمثيل بأسلوب تفاعلي.

على وجه الخصوص، القدرات التالية في الذكاء الاصطناعي مطلوبة:

- صور رمزية للتعبير الوجهي لتفاعل يشبه التفاعل البشري.
- واجهات حوارية مع تقنيات التعرف على الكلام والتركيب الصوتي.
- دعم اللهجات العربية لضمان الوصول الإقليمي.
- تحليل المشاعر والعواطف لاستجابات تعليمية متعاطفة.
- تكييف التعلم المخصص لتقديم محتوى يتماشى مع قدرات المتعلم.

ينبغي على الحكومات التعاون مع القطاع الخاص لتطوير منصات تعليمية معتمدة على الذكاء الاصطناعي باستخدام نماذج مفتوحة المصدر مثل LLaMA أوDeepSeek ، وأدوات تطوير الصور الرمزية مثل .AI Studio كما يمكن إنشاء مراكز حاسوب للمستخدمين الذين لا يمتلكون أجهزة شخصية لتوسيع الوصول إلى التعليم المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

دور نموذج الذكاء الاصطناعي في التعليم المخصص

غالبًا ما يواجه التعليم التقليدي صعوبة في توفير تجارب تعليمية مخصصة بسبب المناهج الموحدة والأعداد الكبيرة للفصول الدراسية. يقوم نموذج الذكاء الاصطناعي بتحسين التعليم من خلال:

- تقديم شروحات مخصصة تتماشى مع وتيرة تعلم الطالب.
- توفير تغذية راجعة فورية تعزز من أداء الطلاب.
- محاكاة بيئات تعليمية تفاعلية لزيادة التفاعل.
- توسيع الوصول إلى المجتمعات المحرومة عبر التدريس المعتمد على الذكاء الاصطناعي.

كما يعزز نموذج الذكاء الاصطناعي تفاعل الطلاب من خلال تحويل التعلم السلبي إلى محادثات ديناميكية. يمكن للنموذج مساعدة المعلمين في تصحيح الواجبات وتخطيط الدروس والمهام الإدارية، مما يتيح للمعلمين التركيز على التعليم المخصص. كما يساهم في تكييف أساليب التعلم المتنوعة وتقديم الدعم بلغات متعددة.

الذكاء الاصطناعي من أجل التفكير النقدي وتطوير المهارات

بعيدًا عن المعرفة النظرية، يشجع الذكاء الاصطناعي التفكير النقدي من خلال:

- تشجيع التمارين القائمة على حل المشكلات ذات التطبيقات الواقعية.
- توفير مناقشات مفتوحة تعزز المهارات التحليلية.
- محاكاة سيناريوهات عملية لتطبيق المعرفة.
- العمل كمساعد افتراضي لدعم التعلم المستقل.

تضمن قدرة نموذج الذكاء الاصطناعي على معالجة قواعد بيانات ضخمة وصول الطلاب إلى أحدث المعلومات، مما يعزز ثقافة التعلم مدى الحياة. كما يمكن أن يدعم التدريب المهني ويساعد الطلاب في اكتساب المهارات المطلوبة في أسواق العمل المتغيرة.

التحديات والاعتبارات الأخلاقية

على الرغم من الإمكانيات الهائلة للذكاء الاصطناعي في التعليم، هناك عدة تحديات يجب معالجتها:

- التحيز والمعلومات المضللة: قد يستمر النموذج في تكرار التحيزات أو تقديم معلومات غير دقيقة، مما يستدعي مراقبة دقيقة.

- مخاوف خصوصية البيانات: يجب على المؤسسات التأكد من استخدام الذكاء الاصطناعي وفقًا للإرشادات الأخلاقية لحماية بيانات الطلاب.
- تكيّف المعلمين والطلاب: يحتاج المعلمون إلى التدريب لدمج أدوات الذكاء الاصطناعي بفعالية في المناهج.
- الهلوسة وعدم الدقة: يجب تقييم الاستجابات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي بشكل نقدي لتجنب الاعتماد على معلومات مضللة.
- المساواة في الوصول: قد يؤدي التفاوت في البنية التحتية الرقمية إلى تقييد فوائد الذكاء الاصطناعي للمجتمعات المهمشة.

لمعالجة هذه المخاوف، يجب اعتبار الذكاء الاصطناعي كأداة مكملة للمعلمين البشر لا بديلاً لهم. ستضمن الشفافية والتدريب المناسب والتحسين المستمر للنموذج استخدامًا مسؤولاً للذكاء الاصطناعي في التعليم.

الاتجاهات المستقبلية والتوصيات

لتحقيق أقصى استفادة من الذكاء الاصطناعي في التعليم، ينبغي النظر في:

- تطوير منصات تعليمية معتمدة على الذكاء الاصطناعي لتعزيز محو الأمية في المناطق المحرومة.
- توسيع دعم الذكاء الاصطناعي متعدد اللغات لاستيعاب التنوع في المجتمعات التعليمية.
- تعزيز الذكاء الاصطناعي من خلال تطوير قدرات الذكاء العاطفي لتقديم تفاعلات أكثر تعاطفًا.
- تنفيذ تقييمات تكيفية معتمدة على الذكاء الاصطناعي لتقديم تقييمات مخصصة للطلاب.
- تعزيز التعاون بين المعلمين والذكاء الاصطناعي لتحقيق توازن بين التكنولوجيا والخبرة البشرية.
- إنشاء إرشادات أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم لمنع إساءة الاستخدام والتحيز.

يجب على الحكومات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية التعاون لبناء أنظمة تعليمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي تُعطي الأولوية للوصولية والفعالية والنزاهة الأخلاقية.

خاتمة

يمتلك دمج الذكاء الاصطناعي مع التعليم القدرة على إحداث ثورة في أساليب التعلم، مما يجعله أكثر شمولية وتخصيصًا وجاذبية. وبينما توجد تحديات، يمكن للتدابير الاستباقية أن تضمن أن يعزز الذكاء الاصطناعي التعليم الذي يقوده البشر بدلاً من استبداله. ومن خلال استغلال الذكاء الاصطناعي بمسؤولية، يمكن تحويل المشهد التعليمي العالمي لتمكين المتعلمين وسد الفجوات المعرفية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر اطلاعًا وقدرة.

تأثير الذكاء الاصطناعي على الرعاية الصحية

AI Impact on Healthcare

يقوم الذكاء الاصطناعي بإحداث تحول في الرعاية الصحية عالميًا، حيث يقدم حلولاً مبتكرة للتشخيص والعلاج وإدارة المرضى واكتشاف الأدوية. في العالم العربي، بدأت تقنيات الرعاية الصحية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في معالجة تحديات حيوية، مثل محدودية الوصول إلى الرعاية، وعبء الأمراض المزمنة، والحاجة إلى توزيع فعّال للموارد الطبية.

التطبيقات الرئيسية للذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية

الذكاء الاصطناعي في التصوير الطبي والتشخيص

- تقوم أدوات الأشعة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بتحليل صور الأشعة السينية، والرنين المغناطيسي، والأشعة المقطعية بدقة عالية، مما يقلل من أخطاء التشخيص.
- تساعد أدوات علم الأمراض المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في الكشف عن السرطانات والعدوى والاضطرابات الجينية.
- تقوم أدوات طب العيون المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بتشخيص اعتلال الشبكية السكري وأمراض العيون الأخرى.

الذكاء الاصطناعي في التنبؤ والوقاية من الأمراض

- تتنبأ نماذج التعلم الآلي بتفشي الأمراض، مما يساعد الحكومات والمنظمات الصحية في اتخاذ إجراءات وقائية.
- يمكن للتحليل الجيني المعتمد على الذكاء الاصطناعي الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية مثل السرطان والحالات القلبية الوعائية.
- تقوم الأجهزة القابلة للارتداء المعتمدة على الذكاء الاصطناعي برصد العلامات الحيوية وتنبيه المستخدمين إلى المخاطر الصحية في الوقت الفعلي.

الذكاء الاصطناعي في الطب الشخصي والعلاج

- تحلل خوارزميات الذكاء الاصطناعي بيانات المرضى لتقديم خطط علاج مخصصة.
- يعزز الذكاء الاصطناعي الطب الدقيق من خلال تحديد أفضل تركيبات الأدوية بناءً على العوامل الوراثية وأنماط الحياة.
- تحسن الجراحات الروبوتية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من دقة الإجراءات، مما يقلل من وقت التعافي والمضاعفات.

الذكاء الاصطناعي في إدارة الرعاية الصحية

- تُبسط روبوتات الدردشة والمساعدون الافتراضيون تفاعلات المرضى، مما يقلل من العبء الإداري.
- يقوم الذكاء الاصطناعي بأتمتة إدارة السجلات الطبية، مما يزيد من الكفاءة ويقلل من الأخطاء.
- تساعد التحليلات التنبؤية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في تحسين توزيع الموارد داخل المستشفيات، مما يقلل من الازدحام ويحسن تدفق المرضى.

الذكاء الاصطناعي في اكتشاف وتطوير الأدوية

- يسرع الذكاء الاصطناعي من عملية اكتشاف الأدوية عن طريق تحديد المركبات المحتملة والتنبؤ بفعالية الدواء.
- تقلل المحاكاة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من الوقت والتكاليف المرتبطة بالتجارب السريرية.
- يساعد الذكاء الاصطناعي في إعادة توجيه الأدوية الموجودة لعلاج حالات جديدة، مما يعالج التحديات الصحية الناشئة.

تأثير الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية على العالم العربي

تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية

- يجسر الطب عن بعد المعتمد على الذكاء الاصطناعي الفجوة في المناطق الريفية والمحرومة من خلال توفير استشارات وتشخيصات عن بُعد.
- تمكّن التطبيقات الصحية المحمولة المرضى من متابعة وإدارة حالاتهم الصحية بأنفسهم.
- تُحسن أدوات معالجة اللغة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من وصول غير الناطقين بالعربية إلى الرعاية الصحية.

معالجة عبء الأمراض المزمنة

- يساعد الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر وإدارة الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والحالات القلبية الوعائية.
- تشجع تطبيقات نمط الحياة والصحة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي على تبني عادات صحية أفضل.
- يعزز الذكاء الاصطناعي المبادرات الصحية العامة من خلال تقديم رؤى مبنية على البيانات حول اتجاهات الأمراض.

تعزيز البحث الطبي والابتكار

- يسهل الذكاء الاصطناعي التعاون بين المؤسسات البحثية والمستشفيات والشركات الناشئة في العالم العربي.
- تُسهم الدراسات الجينومية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في فهم القضايا الصحية الخاصة بالمنطقة.
- يسرع الذكاء الاصطناعي من التجارب السريرية والتقدمات الصيدلانية.

تحسين كفاءة البنية التحتية للرعاية الصحية

- يحسن الذكاء الاصطناعي الكفاءة التشغيلية في المستشفيات من خلال تقليل أوقات الانتظار وتحسين استخدام الموارد.
- تساعد التحليلات التنبؤية الحكومات في تخطيط سياسات الرعاية الصحية.
- يُحسن الذكاء الاصطناعي إدارة سلسلة التوريد للمعدات الطبية والأدوية.

التحديات والاعتبارات

على الرغم من إمكانياته، يواجه تبني الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية في العالم العربي عدة تحديات:

- خصوصية وأمن البيانات: يجب ضمان الامتثال للوائح حماية البيانات.
- دمج الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة القائمة: تواجه العديد من المؤسسات الصحية صعوبات في دمج الذكاء الاصطناعي مع البنية التحتية التقليدية لتكنولوجيا المعلومات.
- تدريب الكوادر الطبية: يحتاج المتخصصون إلى التدريب على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحقيق أقصى استفادة.
- الاعتبارات التنظيمية والأخلاقية: من الضروري وضع إرشادات أخلاقية وسياسات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية.

من المتوقع أن يُحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في الرعاية الصحية في العالم العربي من خلال تحسين الوصولية والكفاءة وتقديم رعاية صحية مخصصة. يجب على الحكومات والمؤسسات الصحية ومزودي التكنولوجيا التعاون لتجاوز التحديات وضمان تبني مسؤول للذكاء الاصطناعي. قد تضع التطورات المستقبلية في الرعاية الصحية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي العالم العربي في موقع الريادة في الابتكار الطبي، مما يحسن النتائج الصحية لملايين الأشخاص.

التوصيات

- ينبغي على الحكومات تطوير لوائح داعمة للذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية لتشجيع الابتكار مع ضمان أمان البيانات.
- يجب على المؤسسات الصحية الاستثمار في برامج تدريبية للكوادر الطبية لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
- ينبغي تعزيز الشراكات بين الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي والجامعات ومقدمي الرعاية الصحية لدفع البحث والتطوير.
- يجب إعطاء الأولوية لاعتماد الذكاء الاصطناعي في المناطق المحرومة لتعظيم تأثيره على تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية.

تطبيقات وتأثير الذكاء الاصطناعي على الروبوتات والطائرات بدون طيار

AI Applications and Impact on Robotics and Drones

يحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في مجالات الطائرات بدون طيار والروبوتات والمركبات غير المأهولة في مختلف الصناعات من خلال تعزيز التشغيل الذاتي والكفاءة واتخاذ القرار. فيما يلي أبرز التأثيرات:

1. **التنقل والتحكم الذاتي**
   - يمكّن الذكاء الاصطناعي من تخطيط المسارات في الوقت الفعلي وتفادي العقبات باستخدام المستشعرات والرؤية الحاسوبية وتقنيات التعلم العميق.
   - يمكن للطائرات بدون طيار والمركبات الذاتية القيادة التنقل بدون الاعتماد على نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) من خلال استخدام تقنيات SLAM المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
   - يعزز الذكاء الاصطناعي الاستقرار في البيئات الديناميكية، مثل قدرة الطائرات بدون طيار على التكيف مع ظروف الرياح.
2. **تحسين الإدراك والاستشعار**
   - تساعد تقنيات الرؤية الحاسوبية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في التعرف بدقة على الأشياء والتضاريس والأشخاص.
   - يُحسن دمج المستشعرات المتقدمة) مثل LiDAR والكاميرات والرادار ووحدات القياس بالقصور الذاتي (من اتخاذ القرارات في الوقت الفعلي.
   - يمكّن الذكاء الاصطناعي من التعرف على الوجوه والكشف عن الأشياء والتعرف على الأنشطة في تطبيقات الأمن والمراقبة.
3. **التعلم التكيفي واتخاذ القرار**
   - تتيح نماذج الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تقنيات التعلم التعزيزي، للطائرات بدون طيار والروبوتات التعلم من البيئة المحيطة بها وتحسين أدائها مع مرور الوقت.
   - يمكن للأنظمة غير المأهولة التكيف مع الظروف المتغيرة، مثل حركة المرور في السيارات الذاتية القيادة أو ديناميكيات ساحة المعركة للطائرات العسكرية بدون طيار.
   - تمكّن تقنيات الذكاء الاصطناعي من تطوير "ذكاء السرب"، مما يسمح لأساطيل من الطائرات أو الروبوتات بالتعاون في الوقت الفعلي.
4. **التفاعل بين الإنسان والآلة وتنسيق السرب**
   - يعزز الذكاء الاصطناعي التحكم بواسطة الإيماءات والكلام وواجهات الدماغ والحاسوب، مما يجعل التفاعل بين الإنسان والطائرة بدون طيار أكثر بديهية.

- يستخدم مفهوم الروبوتات السربية، المستوحى من الطبيعة (كالطيور والنمل)، تقنيات الذكاء الاصطناعي لتمكين التعاون الفعال بين الطائرات والروبوتات.
- تشمل التطبيقات الاستجابة للكوارث، حيث تنسق عدة طائرات بدون طيار لرسم خرائط للمناطق المتضررة.

5. **كفاءة الطاقة وإدارة البطاريات**

- يقوم الذكاء الاصطناعي بتحسين استهلاك الطاقة مما يزيد من أوقات التشغيل.
- تكتشف الصيانة التنبؤية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي الأعطال مبكرًا، مما يقلل من فترات التوقف ويطيل عمر الأجهزة.

6. **الابتكارات الخاصة بكل صناعة**

- الزراعة: تراقب الطائرات بدون طيار المعتمدة على الذكاء الاصطناعي المحاصيل وتكشف عن الأمراض وتحسن نظم الري.
- اللوجستيات: تعزز الطائرات بدون طيار الذاتية القيادة وروبوتات المستودعات من كفاءة عمليات التوصيل والتخزين.
- الرعاية الصحية: تُستخدم الروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في إجراء جراحات دقيقة ونظم نقل المرضى الذاتية.
- الدفاع والأمن: توفر الطائرات بدون طيار المعززة بالذكاء الاصطناعي مراقبة واستطلاع واستهداف دقيق.
- المركبات الذاتية: يحسن الذكاء الاصطناعي من قدرات القيادة الذاتية للسيارات، مما يزيد من السلامة على الطرق ويقلل من الازدحام المروري.

التحديات والاعتبارات الأخلاقية

- **التنظيمات والسلامة:** يجب على الحكومات وضع تنظيمات واضحة للطائرات بدون طيار (UAV) المدعومة بالذكاء الاصطناعي والروبوتات.
- **المخاطر الأمنية:** يمكن اختراق أو إساءة استخدام الطائرات بدون طيار المدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- **القضايا الأخلاقية:** تثير الطائرات العسكرية المستقلة قلقاً بشأن اتخاذ القرارات في سيناريوهات القتال.

يتوقع أن يكون لتأثير الذكاء الاصطناعي عميق الأثر على العالم العربي، إذ يسرّع التحول نحو مستقبل مدفوع بالتكنولوجيا، من المدن الذكية إلى الأمن والزراعة والنقل، تعيد الطائرات بدون طيار والروبوتات والمركبات غير المأهولة تشكيل الصناعات. ومع ذلك، يجب معالجة الأطر التنظيمية والخبرة المحلية والاعتبارات الأخلاقية لتحقيق أقصى استفادة.

1. **المدن الذكية وتطوير البنية التحتية**

- تساعد الطائرات بدون طيار والروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في التخطيط العمراني والبناء ومراقبة البنية التحتية في المدن المتسارعة مثل دبي والرياض والقاهرة.

- تستفيد أنظمة إدارة المرور في المدن المزدحمة من المركبات الذاتية القيادة وأنظمة النقل الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- تساهم الطائرات بدون طيار المزودة بالذكاء الاصطناعي في فحص شبكات الطاقة ومراقبة خطوط الأنابيب في الدول النفطية مثل السعودية والإمارات.

2. الأمن والدفاع

- تواجه الدول العربية تحديات في أمن الحدود، وتوفر الطائرات بدون طيار المعتمدة على الذكاء الاصطناعي مراقبة في الوقت الفعلي وكشف التهديدات.
- تعزز الأنظمة الروبوتية الذاتية جهود مكافحة الإرهاب وتأمين البنى التحتية الحيوية.
- تُدمج الإجراءات السيبرانية المعززة بالذكاء الاصطناعي في الأنظمة الدفاعية غير المأهولة بشكل متزايد.

3. الزراعة ومكافحة التصحر

- تساعد الطائرات بدون طيار المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في الزراعة الدقيقة وتحسين نظم الري في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.
- يحسن رصد المحاصيل والكشف عن الآفات من الأمن الغذائي في دول مثل مصر والسودان والمغرب.
- تسهم الروبوتات والذكاء الاصطناعي في مكافحة التصحر عبر زراعة الأشجار على نطاق واسع وتحليل التربة.

4. صناعة النفط والغاز

- تُحسن الطائرات بدون طيار والروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من مراقبة خطوط الأنابيب وفحص المنصات البحرية والصيانة التنبؤية، مما يقلل من المخاطر البشرية.
- تعزز الأنظمة الذاتية من الكفاءة في عمليات الحفر والتكرير، مما يعود بالنفع على الدول المنتجة الرئيسية مثل السعودية والإمارات والكويت.
- يساعد الذكاء الاصطناعي في تقليل التأثير البيئي من خلال الكشف المبكر عن التسربات ومراقبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

5. النقل الذاتي واللوجستيات

- تتصدر الإمارات والسعودية تبني سيارات الأجرة الذاتية القيادة، حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بتحسين شبكات النقل.
- تُمكن الطائرات بدون طيار المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من تسريع عمليات التوصيل في مرحلة الميل الأخير، خاصة في قطاعات التجارة الإلكترونية والرعاية الصحية.
- تحسن الروبوتات والأتمتة الكفاءة في الموانئ الكبرى مثل جبل علي (دبي) وبورت سعيد (مصر).

6. التعليم وتطوير القوى العاملة

- تظهر مختبرات الروبوتات وبرامج التدريب المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في الجامعات ومراكز البحث مثل كاوست (السعودية) والجامعات الرائدة في الإمارات وقطر ومصر.
- تستثمر الحكومات في التعليم المعتمد على الذكاء الاصطناعي لسد الفجوة في المهارات الرقمية والتحضير لقوى العمل المستقبلية.
- تُدخل الروبوتات التعليمية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في المدارس لتعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

7. السياحة والحفاظ على التراث الثقافي

- تساعد الطائرات بدون طيار المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في رسم خرائط ثلاثية الأبعاد وترميم المواقع التاريخية مثل البتراء (الأردن)، والأهرامات (مصر)، وتدمر (سوريا).
- تُستخدم المبادرات السياحية الذكية التي تعتمد على الروبوتات في خدمة العملاء في المطارات والفنادق والمتاحف.
- يُسهم البحث الأثري المعتمد على الذكاء الاصطناعي في اكتشاف حضارات مفقودة باستخدام تقنيات التصوير المتقدمة.

التحديات والاعتبارات الأخلاقية

- **الفجوات التنظيمية:** تفتقر العديد من الدول العربية إلى لوائح واضحة تنظم استخدام الطائرات بدون طيار والروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- **خصوصية البيانات:** تثير المراقبة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي مخاوف بشأن الحريات المدنية وحماية البيانات الشخصية.
- **الاعتماد التكنولوجي:** يجب على المنطقة أن توازن بين تبني الذكاء الاصطناعي وتطوير خبرات محلية لتجنب الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

الذكاء الاصطناعي المادي والروبوتات الشبيهة بالبشر

Physical AI and Humanoids

يبدو أن مستقبل الذكاء الاصطناعي المادي، أو الذكاء الاصطناعي المتجسد، على وشك إحداث ثورة في التفاعل بين البشر والروبوتات من خلال تطوير روبوتات شبيهة بالبشر متقدمة، مع توقع نمو ملحوظ في البحث وتطوير المنتجات. من المتوقع أن يتوسع سوق الروبوتات الشبيهة بالبشر التي تدمج الذكاء الاصطناعي لأداء المهام الفيزيائية في البيئات البشرية بشكل سريع، إذ تشير التقديرات إلى ارتفاع السوق من 1.32 مليار دولار في عام 2023 إلى 7.9 مليار دولار بحلول عام 2025، مما يعكس معدل نمو سنوي مركب حوالي 17.3%. ومع ذلك، توجد توقعات أكثر تفاؤلاً؛ إذ تُقدر بعض التقديرات السوق بـ 2.21 مليار دولار في عام 2023، مع ارتفاع إلى 76.97 مليار دولار بحلول عام 2032 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 48.36%.

تشمل مجالات التطبيق عدة قطاعات مثل:

- الرعاية الصحية: مساعدة ورعاية المسنين.
- التصنيع: التجميع التعاوني.
- اللوجستيات: إدارة المخازن.
- الضيافة: خدمة العملاء.

تؤكد هذه الاتجاهات على التحول الديناميكي نحو الأتمتة، إذ من المتوقع أن تُحدث الروبوتات الشبيهة بالبشر تحولاً في الصناعات بفضل تكامل الذكاء الاصطناعي وقدراتها الفيزيائية. يُعزى النمو في هذه المجالات إلى نقص العمالة والطلب المتزايد على الأتمتة في قطاعات مثل التصنيع واللوجستيات، إضافة إلى الحاجة إلى مقدمي رعاية ماهرين في الرعاية الصحية. يعزز الذكاء الاصطناعي الروبوتات الشبيهة بالبشر بقدرات مثل الإدراك، والتفاعل متعدد الوسائط، والملاحة الذاتية، والفهم السياقي. سنرى التأثيرات التالية:

1. **تحسين الإدراك والاستشعار**

يمكّن الذكاء الاصطناعي الروبوتات الشبيهة بالبشر من معالجة البيانات البصرية والسمعية واللمسية بكفاءة أعلى، تعمل نماذج التعلم الآلي والتعلم العميق على تحسين:

- الرؤية الحاسوبية: التعرف على الوجوه، والكشف عن الأشياء، وفهم المشاهد.
- التعرف على الكلام: فهم والرد على اللغة البشرية في محادثات طبيعية.
- ردود الفعل اللمسية: تحسين حساسية اللمس للمهام الدقيقة.

2. **تحسين اتخاذ القرار والاستقلالية**

تستخدم الروبوتات الشبيهة بالبشر المعتمدة على الذكاء الاصطناعي خوارزميات متقدمة تُمكنها من:

- التكيف مع البيئات الجديدة دون الحاجة إلى برمجة صريحة.
- التعلم من التفاعلات والخبرات (التعلم التعزيزي).
- تخطيط وتنفيذ تسلسلات معقدة من المهام بشكل مستقل.

3. **التفاعل الطبيعي بين الإنسان والروبوت**

مع الذكاء الاصطناعي، يمكن للروبوتات الشبيهة بالبشر:

- فهم وتوليد الكلام بطريقة تشبه الإنسان (معالجة اللغة الطبيعية).
- التعرف على العواطف والاستجابة لها بشكل مناسب.
- تحسين التنسيق في الإيماءات والتعبيرات ولغة الجسد.

4. **المناورة الدقيقة والحركة**

يعزز الذكاء الاصطناعي حركة الروبوتات الشبيهة بالبشر من خلال:

- التعلم التعزيزي للملاحة التكيفية.
- استخدام الأيدي الروبوتية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي للقيام بعمليات مناولة دقيقة.
- التحكم التنبؤي لتحقيق حركات أكثر سلاسة وطبيعية.

5. **التطبيقات في الصناعة والمجتمع**

تُحدث الروبوتات الشبيهة بالبشر المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تحولاً في عدة قطاعات:

- الرعاية الصحية: المساعدة في رعاية المسنين، وإجراء العمليات الجراحية، وإعادة التأهيل.
- التعليم: العمل كمدرسين افتراضيين ورفقاء للتعلم.
- القطاع الخدمي: خدمة العملاء، والاستقبال، والمساعدين الشخصيين.
- التصنيع واللوجستيات: أتمتة عمليات التجميع المعقدة وإدارة المخازن.
- استكشاف الفضاء: أداء المهام عن بُعد في البيئات القاسية.

6. **الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية**

يثير استخدام الروبوتات الشبيهة بالبشر المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بعض المخاوف مثل:

- مخاطر الخصوصية والأمن (جمع البيانات والمراقبة).
- إزاحة الوظائف نتيجة الأتمتة.
- التحديات الأخلاقية في العلاقات بين الإنسان والروبوت.

ثورة الذكاء الاصطناعي في صناعة شرائح أشباه الموصلات

AI is Revolutionizing the Semiconductor Chip Industry

مقدمة

يقوم الذكاء الاصطناعي بإحداث تحول جذري في صناعة شرائح أشباه الموصلات من خلال تحسين تصميم الشرائح والتحقق منها وتحسينها ونشرها في مراكز البيانات والأجهزة الطرفية. يسرّع دمج الذكاء الاصطناعي في تطوير الشرائح من عملية التحقق الوظيفي، ويعزز كفاءة التصميم، ويحسن مؤشرات الأداء مثل الطاقة والأداء والمساحة .(PPA) بالإضافة إلى ذلك، تلعب الشرائح المحسّنة بالذكاء الاصطناعي دورًا حاسمًا في تمكين الحوسبة عالية الأداء وخدمات السحابة والذكاء على الحافة.

يستعرض هذا القسم تأثير الذكاء الاصطناعي على منهجيات تصميم الشرائح، ودوره في تصنيع أشباه الموصلات، وكيف تُعيد الشرائح المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والموصلات البصرية تشكيل مراكز البيانات والحوسبة على الحافة.

1. الذكاء الاصطناعي في تصميم الشرائح والتحقق منها

تسريع التحقق الوظيفي

- تُعد عملية التحقق الوظيفي مرحلة حاسمة في تطوير أشباه الموصلات وغالبًا ما تستغرق جزءًا كبيرًا من دورة التصميم. يُحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في هذه العملية من خلال تمكين إنشاء حالات اختبار، وتحديد مواقع الأخطاء، واكتشاف الفروقات الدلالية في شفرة نقل البيانات .(RTL) تشير التجارب إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في توليد حالات الاختبار يمكن أن يُسرّع التحقق بأكثر من ثلاثة أضعاف، مما يقلل من إجمالي وقت التطوير ويزيد من ثقة التصميم.
- تستفيد أدوات التحقق المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من نماذج التعلم العميق المُدربة على مستودعات ضخمة من بيانات تصميم أشباه الموصلات، مما يسمح للمهندسين بالتنبؤ بالأخطاء وتصحيحها مسبقًا. تُعد هذه القدرة حاسمة في تقليل الحاجة إلى إعادة تصنيع الشرائح المكلفة وتحسين موثوقية الشرائح بشكل عام.

تحسين أدوات التصميم بمساعدة الحاسوب (CAD) وترحيل العمليات

- يُدمج الذكاء الاصطناعي في أدوات التصميم بمساعدة الحاسوب لتحسين الإعدادات، مما يعزز من أداء التشغيل وكفاءة التصميم. يستثمر كبار الموردين مثل Synopsys وCadence وSiemens/Mentor بشكل كبير في حلول معتمدة على الذكاء الاصطناعي:
  - Synopsys.ai Suite (DSO.ai, VSO.ai, TSO.ai): يستخدم التعلم التعزيزي لتحسين التصميم والتحقق وتخفيض تكاليف الاختبار. وقد أدى DSO.ai إلى تحسين أوقات إخراج الشرائح بمقدار الضعف وتحقيق جودة أفضل بنسبة 20%
  - Cadence Cerebrus وJedAI: يستفيدان من الذكاء الاصطناعي لتحليل وتحسين التصميم من خلال تطبيق خبرات التصاميم السابقة على المشاريع الجديدة

- Siemens/Mentor Solido: يستخدم الذكاء الاصطناعي للتحقق من الاختلافات واختيار تغطية العمليات (PVT) بشكل آلي.

يعمل الذكاء الاصطناعي أيضًا على تبسيط عملية الترحيل بين العقد التصنيعية، مما يقلل من تعقيد نقل التصاميم من تقنيات BiCMOS القديمة إلى العقد المتقدمة مثل 22 nm FinFET. وهذا يُتيح لشركات أشباه الموصلات تمديد عمر المنتجات وزيادة القدرة التنافسية من خلال تحسين الأداء وفقًا للتقنيات التصنيعية الحديثة.

الذكاء الاصطناعي التوليدي ونماذج اللغة الكبيرة في التصميم

بالإضافة إلى عمليات التحقق والتحسين، يُستخدم الذكاء الاصطناعي في توليد شفرةRTL ، وأتمتة بيئات الاختبار (testbench)، والتوليف العالي المستوى. يمكن لنماذج اللغة الكبيرة (LLMs) أتمتة التوثيق وتخطيط المشاريع وتوليد النصوص، مما يعزز إنتاجية المهندسين بشكل كبير. يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي مساعدة المهندسين في إنشاء تخطيطات دوائر مُحسّنة، مما يُسرّع من دورات تطوير المنتجات ويقلل من عبء المهام المتكررة.

2. الشرائح المحسّنة بالذكاء الاصطناعي لمراكز البيانات والحوسبة على الحافة

الشرائح المحسّنة بالذكاء الاصطناعي في مراكز البيانات

نظرًا لأن أعباء العمل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تتطلب قوة حسابية عالية، أصبحت الشرائح المتخصصة في الذكاء الاصطناعي ضرورية لخدمات السحابة والحوسبة المؤسسية. يقود السوق في هذا المجال اللاعبين الرئيسيين مثل:

- Nvidia: تسيطر على 80-90٪ من سوق وحدات معالجة الرسوميات المخصصة للذكاء الاصطناعي، حيث تهيمن وحدات H100 و Blackwellعلى عمليات التدريب والاستدلال.
- AMD: تُعزز وجودها مع وحدات MI300 ومعالجاتEPYC ، مما يقدم بدائل قوية لـ Nvidia في مجال الحوسبة السحابية.
- Intel: تطور معجلات الذكاء الاصطناعي Gaudi ومعالجات Xeon Scalable للأعباء المؤسسية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- Google: تعتمد وحدات معالجة Tensor (TPU) لتحسين أعباء العمل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ضمن نظامها السحابي الخاص.

تُحدث هذه الشرائح المحسّنة بالذكاء الاصطناعي تحسينات كبيرة في مهام التدريب والاستدلال على نطاق واسع، مما يعزز من كفاءة خدمات الذكاء الاصطناعي السحابية. بالإضافة إلى ذلك، تتيح التطورات الجديدة في المعجلات المتخصصة (DSAs) تحسينات إضافية موجهة خصيصًا لأعباء العمل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي على الحافة: تزويد الحوسبة في الوقت الفعلي

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا حاسمًا في الحوسبة على الحافة، حيث تكون الحاجة إلى زمن استجابة منخفض وكفاءة في استهلاك الطاقة أمرًا أساسيًا. من بين اللاعبين الرئيسيين في هذا المجال:

- Qualcomm: تتصدر سوق الشرائح الذكية مع معالجات Snapdragon المصممة للاستدلال في الوقت الفعلي في الهواتف الذكية والروبوتات وإنترنت الأشياء.
- Apple: تدمج قدرات الذكاء الاصطناعي في معالجات سلسلة A و Mللتعلم الآلي على الأجهزة.
- Intel و Google: تقدمان شرائح محسّنة للذكاء الاصطناعي على الحافة مثل وحدات المعالجة البصرية (VPUs) ووحدات TPU الحافة.

تمكّن الشرائح المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في الحافة من تطبيقات مثل الأنظمة الذاتية، والكاميرات الذكية، والأتمتة الصناعية عبر تحقيق توازن بين كفاءة الطاقة والقوة الحسابية. كما يُبرز ظهور التعلم الفيدرالي ودمج المستشعرات أهمية الأجهزة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي على الحافة.

3. مراكز البيانات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي: الدور الحاسم للفوتونيكس والموصلات البصرية

التحديات في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي

تتطلب أعباء العمل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، ولا سيما عمليات التدريب العميق والاستدلال، قوة حسابية متوازية ضخمة واتصالاً عالي النطاق الترددي بزمن استجابة منخفض، تكافح الوصلات الكهربائية التقليدية القائمة على النحاس لتلبية متطلبات النطاق الترددي العالية، مما يؤدي إلى الازدحام ومشاكل زمن الاستجابة واستهلاك الطاقة المرتفع وقيود على القابلية للتوسع. توفر الموصلات البصرية حلولًا باستخدام الضوء لنقل البيانات بدلاً من الإشارات الكهربائية.

الفوتونيكس والموصلات البصرية في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي

توفر تقنيات الفوتونيكس والموصلات البصرية اتصالات عالية النطاق الترددي بزمن استجابة منخفض وكفاءة في استهلاك الطاقة، وهي أمور حاسمة لأعباء العمل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. تشمل التطورات الرئيسية:

- الاتصالات عبر الألياف البصرية: تدعم سرعات نقل تصل إلى 100 جيجابت، و400 جيجابت، وما يزيد عن ذلك مع استهلاك أقل للطاقة وزمن استجابة منخفض.
- الفوتونيكس السيليكوني(SiPh) : يمكّن من التواصل البصري بين الشرائح، والشبكات البصرية داخل الشريحة (NoC)، والضبط المشترك للضوء(CPO) ، مما يقلل من فقدان الطاقة ويحسن الأداء.
- الموصلات البصرية لتجمعات الذكاء الاصطناعي: تُحسن من هياكل التدريب في الأنظمة مثل NVLink من NVIDIAوالموصلات في وحدات TPU من Google .

تشمل الابتكارات الحديثة الضبط المشترك للضوء(CPO) ، والشبكات العصبية الفوتونية(PNNs) ، وتقنية تقسيم الطيف الضوئي(WDM) ، مما يُحسن كفاءة مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي ويجعلها أكثر قابلية للتوسع واستدامة من خلال تقليل استهلاك الطاقة.

1. دور العالم العربي في الابتكار في أشباه الموصلات والفوتونيكس المعتمدة على الذكاء الاصطناعي

يمتلك العالم العربي فرصة ليصبح مركزًا للابتكار في مجال أشباه الموصلات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من خلال تعزيز الخبرات في تصميم الشرائح والتحقق منها وتسريع الذكاء الاصطناعي. يجب أن تشمل المبادرات الرئيسية:

- تركيز الجهود على الشرائح الصغيرة والمتوسطة؛ خاصة تلك المستخدمة في أنظمة إنترنت الأشياء (مثل المستشعرات والأجهزة المحمولة والسيارات الذاتية القيادة).
- الاستثمار في البحث والتطوير: تشجيع التعاون بين المؤسسات الأكاديمية وقادة الصناعة.
- حضانة الشركات الناشئة في مجال أشباه الموصلات والفوتونيكس المعتمدة على الذكاء الاصطناعي: تقديم الإرشاد والتمويل للمشاريع الناشئة في تصميم الشرائح.
- إقامة شراكات استراتيجية مع المصانع: التعاون مع شركات مثل TSMC أو GlobalFoundries لإنشاء مراكز تصميم تركز على شرائح الذكاء الاصطناعي والموصلات البصرية.
- توسيع البنية التحتية للألياف البصرية: الاستثمار في شبكات الألياف البصرية لدعم الحوسبة السحابية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

تُسهم المؤسسات البحثية الرئيسية مثل جامعة عين شمس (مصر)، و KAUST(السعودية)، ومعهد مصدر (الإمارات)، وجامعة قطر في أبحاث الفوتونيكس والذكاء الاصطناعي، مما يضع العالم العربي في موقع الريادة في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي.

خاتمة

يحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في صناعة شرائح أشباه الموصلات عبر دورة التطوير بأكملها، بدءًا من التصميم والتحقق إلى النشر في مراكز البيانات والأجهزة الطرفية. تُسرّع أدوات التصميم بمساعدة الذكاء الاصطناعي عملية تطوير الشرائح، بينما تُمكّن الأجهزة المحسّنة بالذكاء الاصطناعي والموصلات البصرية من تحقيق اختراقات في الحوسبة السحابية والذكاء على الحافة. من خلال استغلال هذه التطورات، تستعد صناعة أشباه الموصلات لابتكار غير مسبوق، ولدى العالم العربي القدرة على لعب دور مهم من خلال الاستثمارات الاستراتيجية والتعاون.

الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية

AI & Quantum Computing

تمتلك الحوسبة الكمومية القدرة على تعزيز إمكانيات الذكاء الاصطناعي من خلال معالجة المشكلات الحسابية المعقدة التي يصعب على الحواسيب التقليدية التعامل معها. على عكس البتات الكلاسيكية التي تمثل إما 0 أو 1، يمكن للبتات الكمومية (qubits)أن توجد في حالات متعددة في آنٍ واحد بفضل التراكب والتشابك. يتيح ذلك للحواسيب الكمومية إجراء عمليات حسابية متوازية على نطاق أُسّي، مما يُسرّع بشكل كبير المهام مثل تحسين النماذج والتعرف على الأنماط وتحليل البيانات على نطاق واسع، وهي مهام أساسية في الذكاء الاصطناعي.

تأثير الحوسبة الكمومية على الذكاء الاصطناعي عميق؛ إذ يمكن أن تُقلل بشكل كبير من الوقت المطلوب لتدريب الشبكات العصبية الضخمة، وحل مشكلات التحسين ذات الأبعاد العالية، ومحاكاة التفاعلات الفيزيائية المعقدة بدقة غير مسبوقة. تشمل التطبيقات المحتملة التي سيستفيد منها الذكاء الاصطناعي بالتوازي مع الحوسبة الكمومية:

- اكتشاف الأدوية: يمكن للذكاء الاصطناعي المعزز بالكمومية محاكاة الهياكل الجزيئية وطيات البروتين في دقائق بدلاً من سنوات، مما يُسرّع من تخصيص العلاجات.
- التحسين في مجالات اللوجستيات والمالية: يمكن للذكاء الاصطناعي الكمومي تحسين سلاسل الإمداد أو إدارة المحافظ المالية من خلال حل مشكلات معقدة تضم ملايين المتغيرات، مثل تخطيط المرور أو تحليل المخاطر.
- معالجة اللغة الطبيعية :(NLP) يمكن للخوارزميات الكمومية تحسين تحليل المعاني ونمذجة السياق، مما يعزز من قدرات الدردشة الآلية وأنظمة الترجمة من خلال معالجة مجموعات بيانات لغوية ضخمة بكفاءة أكبر.
- نمذجة المناخ: يمكن للذكاء الاصطناعي المقترن بالحوسبة الكمومية تحسين توقعات المناخ من خلال محاكاة الأنظمة الجوية المعقدة، مما يسهم في جهود الاستدامة.
- التشفير والأمن السيبراني: يمكن للذكاء الاصطناعي الكمومي تطوير تشفير لا يُمكن كسره أو فك تشفير الأنظمة التقليدية، مما يعيد تشكيل بروتوكولات أمان البيانات.

من المتوقع أن تصبح تقنيات الحوسبة الكمومية الناضجة وقابلة للنشر بعد حوالي عقد من الزمن. يعد التكامل بين الحوسبة الكمومية والذكاء الاصطناعي نقلة نوعية من المكاسب التدريجية إلى إمكانيات ثورية، مما يُعيد تشكيل كيفية مواجهة أصعب التحديات في العالم.

تأثير الذكاء الاصطناعي على الموارد البشرية والقوى العاملة

AI impact on Human Resources and Workforce

يُعيد الذكاء الاصطناعي (AI) تشكيل أسواق العمل العالمية بسرعة، ويجب على جامعة الدول العربية إدارة تحول القوى العاملة لديها بشكل استباقي للبقاء تنافسية. يستعرض هذا البحث تأثير الذكاء الاصطناعي على التوظيف ومتطلبات المهارات والاستدامة الاقتصادية باستخدام إطار عمل 5Ws + H من خلال دمج الأولويات الإقليمية مثل التأثير القابل للقياس على المواطنين، والأخلاقيات القابلة للتنفيذ، وبناء القدرات الإقليمية، يمكن لجامعة الدول العربية أن تضع نفسها كرائد في تطوير الذكاء الاصطناعي بشكل عادل ومستدام.

المقدمة

تعترف استراتيجية الذكاء الاصطناعي لجامعة الدول العربية بالإمكانات التحولية للذكاء الاصطناعي، مع إعطاء الأولوية للاعتبارات الأخلاقية، والملاءمة الثقافية، وبناء القدرات الإقليمية. يركز هذا التقرير على التقاطع الحاسم بين الذكاء الاصطناعي والقوى العاملة داخل العالم العربي، باستخدام إطار عمل 5 W+Hالمعالجة التداعيات على صانعي السياسات والفرق الفنية والمواطنين.

1. ماذا: طبيعة تأثير الذكاء الاصطناعي على القوى العاملة

صناع السياسات:

يقدم الذكاء الاصطناعي فرصاً وتحديات على حد سواء. يمكنه دفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، وخلق صناعات جديدة، وتحسين تخصيص الموارد. ومع ذلك، فإنه يشكل أيضاً مخاطر تتمثل في استبدال الوظائف، وتوسيع الفجوات المهارية، وتفاقم عدم المساواة القائمة إذا لم يُدار بشكل فعال. يعتمد "مستقبل العمل" في العالم العربي على تدخلات سياسة استراتيجية تعزز اعتماد الذكاء الاصطناعي المسؤول.

الفرق الفنية:

يظهر تأثير الذكاء الاصطناعي في أتمتة المهام الروتينية، وتعزيز القدرات البشرية عبر الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وظهور أدوار وظيفية جديدة تركز على تطوير ونشر وصيانة الذكاء الاصطناعي. وهذا يتطلب تطوير المهارات وإعادة تأهيل القوى العاملة القائمة للتكيف مع هذه التغييرات.

المواطنون:

سيؤثر الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر على طبيعة العمل؛ فقد تصبح بعض الوظائف قديمة بينما تتطلب وظائف أخرى مهارات جديدة. يحتاج المواطنون إلى الوصول إلى برامج التعليم والتدريب التي تؤهلهم لاقتصاد يعتمد على الذكاء الاصطناعي، كما يجب توزيع فوائده مثل زيادة الكفاءة والوصول إلى الخدمات بشكل عادل.

2. لماذا: الضرورة الاستراتيجية لتكييف القوى العاملة مع الذكاء الاصطناعي

صناع السياسات:

يواجه العالم العربي تحديات سكانية ويحتاج إلى تنويع اقتصاده. يقدم الذكاء الاصطناعي مساراً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التنافسية، وخلق اقتصاد قائم على المعرفة. الاستثمار الاستراتيجي في الذكاء الاصطناعي وتطوير القوى العاملة أمر أساسي لازدهار واستقرار المنطقة.

الفرق الفنية:

يساعد فهم "السبب" الفرق الفنية على التركيز في تطوير حلول ذكاء اصطناعي تلبي الاحتياجات الإقليمية وتحقق تأثيراً اجتماعياً إيجابياً، سواء في بناء أدوات للتعليم أو الرعاية الصحية، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية وخصوصية البيانات.

المواطنون:

يمكن لفهم "السبب" تمكين المواطنين من المشاركة في الحوار حول مستقبل الذكاء الاصطناعي، مما يمنحهم القدرة على المطالبة بالمساءلة والدفاع عن سياسات تضمن استفادتهم من التقدمات في هذا المجال.

3. من: أصحاب المصلحة الرئيسيون في انتقال القوى العاملة مع الذكاء الاصطناعي

المواطنون:

يتأثر الجميع، لكن بعض الفئات أكثر عرضة للمخاطر. العمال ذوو المهارات المنخفضة، والنساء، والشباب معرضون بشكل خاص لفقدان الوظائف، مما يستدعي تدخلات موجهة لدعمهم في الانتقال إلى فرص جديدة.

الفرق الفنية:

يقع على عاتق محترفي الذكاء الاصطناعي، وعلماء البيانات، ومهندسي البرمجيات مسؤولية تطوير نظم ذكاء اصطناعي عادلة وشفافة ومفيدة للمجتمع.

صناع السياسات:

تلعب الحكومات والشركات والمؤسسات التعليمية دوراً رئيسياً في تشكيل مستقبل العمل. يتطلب الأمر تعاوناً وتنسيقاً لضمان انتقال سلس.

4. متى: الجدول الزمني لدمج الذكاء الاصطناعي في القوى العاملة

صناع السياسات:

يُشعر بالفعل بتأثير الذكاء الاصطناعي، وتتسارع وتيرته. هناك حاجة إلى سياسات واستراتيجيات استباقية الآن للتحضير للمستقبل.

الفرق الفنية:

حان الوقت للتحرك. يُعد الاستثمار في البحث والتطوير والتعليم في مجال الذكاء الاصطناعي أمراً حاسماً لبناء القدرات الإقليمية.

المواطنون:

تحدث التغييرات حالياً، ويجب على الأفراد اتخاذ خطوات استباقية لاكتساب مهارات جديدة والتكيف مع سوق العمل المتغير.

5. أين: المناطق ذات الأولوية لتطوير القوى العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي

المواطنون:

سيشعر التأثير في جميع القطاعات، من التصنيع والزراعة إلى الرعاية الصحية والتعليم. وقد تواجه المجتمعات الريفية تحديات فريدة بسبب محدودية الوصول إلى التكنولوجيا والتدريب.

الفرق الفنية:

ينبغي التركيز على تطوير حلول ذكاء اصطناعي تعالج التحديات الإقليمية في قطاعات محددة مثل إدارة المياه (مثلاً مبادرات المغرب)، والرعاية الصحية (مثل مبادرات الذكاء الاصطناعي في الإمارات)، والتعليم.

صناع السياسات:

يجب أن تُفصل السياسات لتلبية الاحتياجات الخاصة بمناطق وقطاعات مختلفة، مع مراعاة البنية التحتية الحالية، والفجوات المهارية، والسياقات الثقافية.

6. كيف: استراتيجيات تنفيذ تكييف القوى العاملة مع الذكاء الاصطناعي

صناع السياسات:

- تطوير استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي تُعطي الأولوية لتطوير القوى العاملة والاعتبارات الأخلاقية.
- الاستثمار في برامج التعليم والتدريب التي تركز على مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) ومحو الأمية في الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تبني الذكاء الاصطناعي والابتكار.
- إنشاء شبكات أمان اجتماعية لدعم العمال الذين يفقدون وظائفهم بسبب الأتمتة.

الفرق الفنية:

- تطوير حلول ذكاء اصطناعي مخصصة لتلبية الاحتياجات والتحديات الإقليمية.
- إعطاء الأولوية للاعتبارات الأخلاقية وخصوصية البيانات في تطوير الذكاء الاصطناعي.
- التعاون مع المؤسسات التعليمية لتطوير مناهج وبرامج تدريبية في مجال الذكاء الاصطناعي.

المواطنون:

- تبني مفهوم التعلم مدى الحياة والسعي لاكتساب مهارات جديدة وإعادة تأهيل المهارات.
- المشاركة في الحوار العام حول مستقبل الذكاء الاصطناعي والمطالبة بسياسات تضمن استفادتهم.
- الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية والوصول إلى فرص جديدة.

الخاتمة والتوصيات

يجب على استراتيجية الذكاء الاصطناعي لجامعة الدول العربية أن تتناول تحول القوى العاملة بشكل استباقي واستراتيجي. من خلال إعطاء الأولوية لتأثير الذكاء الاصطناعي على المواطنين، والاعتبارات الأخلاقية، والملاءمة الثقافية، وبناء القدرات الإقليمية، والتكيف المستمر، يمكن للعالم العربي استغلال قوة الذكاء الاصطناعي لخلق مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالة للجميع.

التوصيات الرئيسية:

- إنشاء فريق عمل خاص بتطوير القوى العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي لدفع السياسات المنسقة.
- تنفيذ برامج محو أمية الذكاء الاصطناعي تستهدف المواطنين والعمال والقادة.
- توسيع مراكز الابتكار وبرامج الشهادات المهارية الإقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي.
- تطوير صندوق لتكييف القوى العاملة مع الذكاء الاصطناعي لدعم إعادة تأهيل العمال المتأثرين بالأتمتة.

من خلال تبني الذكاء الاصطناعي بمنهج استباقي وشامل، يمكن لجامعة الدول العربية أن تضع نفسها كرائد عالمي في تحول القوى العاملة المستدام المدفوع بالذكاء الاصطناعي.

تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن والسلامة

AI Impact on Security and Safety

1. المقدمة

أصبح الذكاء الاصطناعي أداة حاسمة في تعزيز الأمن والسلامة في مجالات متعددة، بما في ذلك الأمن السيبراني، وإنفاذ القانون، وحماية الحدود، والاستجابة للكوارث. في المنطقة العربية، حيث التحديات الجيوسياسية والتهديدات السيبرانية ومخاوف السلامة العامة منتشرة، يمكن للحلول الأمنية المدعومة بالذكاء الاصطناعي تعزيز المرونة الوطنية والإقليمية بشكل كبير. من خلال الاستفادة من المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والتحليلات التنبؤية، وكشف التهديدات آلياً، يمكن للحكومات تحسين الوقاية من الجرائم، والجهود المضادة للإرهاب، والاستجابة لحالات الطوارئ.

تُبرز التطبيقات التالية التأثير العميق للذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن في مختلف المجالات، مما يجعله أداة لا غنى عنها في الاستراتيجيات الأمنية الحديثة.

- **كشف ومنع التهديدات:** يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات لتحديد الأنماط والشذوذ التي قد تشير إلى تهديدات أمنية. تُستخدم خوارزميات التعلم الآلي لاكتشاف السلوك غير المعتاد وتنبيه المسؤولين في الوقت الحقيقي.
- **الاستجابة الآلية:** يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة الاستجابة للحوادث الأمنية، مما يقلل من الوقت اللازم للتصدي للتهديدات؛ على سبيل المثال، يمكنه عزل الأنظمة المخترقة أو حظر حركة المرور الخبيثة تلقائياً.
- **التحليلات التنبؤية:** يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بالتهديدات المحتملة من خلال تحليل البيانات التاريخية وتحديد الاتجاهات، مما يسمح للمنظمات بمعالجة الثغرات قبل استغلالها.
- **كشف الاحتيال:** يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف الأنشطة الاحتيالية عبر تحليل أنماط المعاملات وتحديد الشذوذ، وهو ما يكون مفيداً خاصة في المؤسسات المالية ومنصات التجارة الإلكترونية.
- **إدارة الهوية والوصول:** يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز إجراءات التحقق من الهوية باستخدام البيانات البيومترية والتحليل السلوكي لضمان وصول الأفراد المصرح لهم فقط إلى المعلومات الحساسة.
- **أمن التطبيقات:** يمكن دمج الذكاء الاصطناعي في أطر الأمان لحماية التطبيقات من التهديدات والثغرات خلال دورة تطويرها ونشرها.
- **حماية الخصوصية:** يساعد الذكاء الاصطناعي في ضمان التعامل مع البيانات الشخصية بأمان وفقاً للوائح حماية الخصوصية، بما يشمل تقليل استخدام البيانات وتخزينها ومعالجتها بعناية وتقليل مشاركتها.

لكن لتعظيم إمكانات الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن مع ضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول، تُعد المبادرات الإقليمية المنسقة ضرورية.

2. المبادرات الإقليمية الرئيسية للأمن المدعوم بالذكاء الاصطناعي

بالنسبة للمنطقة العربية، يُعد تطوير وتنفيذ مبادرات قوية للأمن السيبراني أمراً بالغ الأهمية لحماية البنية التحتية الحيوية، والبيانات الحساسة، وضمان استقرار وازدهار الشعوب. وفي ظل التهديد المتزايد للهجمات السيبرانية والحاجة إلى استجابة منسقة، تتكاتف الدول العربية لبناء إطار أمني سيبراني موحد. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وتشجيع تبني التقنيات المتقدمة، وإنشاء سياسات وتنظيمات شاملة لمعالجة التحديات الفريدة التي تواجه المنطقة. من خلال استغلال الخبرات والموارد المشتركة، يمكن للعالم العربي خلق بيئة رقمية آمنة ومرنة، تعزز النمو الاقتصادي والابتكار والثقة في النظام الرقمي.

أ. تعزيز المجلس العربي للأمن السيبراني بقدرات الذكاء الاصطناعي

الهدف:

- تعزيز المجلس العربي للأمن السيبراني الحالي من خلال دمج سياسات وتنظيمات الذكاء الاصطناعي وتعزيز التعاون بين الدول العربية.

الإجراءات:

- تطوير وتنفيذ بروتوكولات أمنية موحدة للذكاء الاصطناعي لضمان التشغيل البيني والتعاون في مكافحة الإرهاب، وحماية الحدود، والوقاية من الجرائم.
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمعلومات الاستخبارية حول التهديدات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي لمشاركة الرؤى حول التهديدات والثغرات.
- تنظيم جلسات تدريبية وورش عمل دورية حول تقنيات الذكاء الاصطناعي للأعضاء الحاليين لضمان جاهزيتهم للتعامل مع تحديات الأمن المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

ب. إطار عمل للأمن السيبراني المدعوم بالذكاء الاصطناعي

الهدف:

- تعزيز دفاعات المنطقة ضد الهجمات السيبرانية من خلال تبني حلول أمن سيبراني تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

الإجراءات:

- الاستثمار في أنظمة أمن سيبراني مدعومة بالذكاء الاصطناعي لاكتشاف وتخفيف التهديدات في الوقت الحقيقي.
- إنشاء مركز عمليات أمني (SOC) إقليمي مدعوم بالذكاء الاصطناعي لمراقبة والتصدي للحوادث السيبرانية عبر الدول العربية.
- تطوير نماذج تنبؤية للتهديدات باستخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالهجمات وتعزيز الصمود الرقمي.

- تشجيع البحث والتطوير في مجالات التشفير المعتمد على الذكاء الاصطناعي، واكتشاف الشذوذ، والاستجابة الأمنية الآلية.

ج. الذكاء الاصطناعي للأمن الحدودي ومكافحة الإرهاب

الهدف:

- تعزيز أمن الحدود وتدابير مكافحة الإرهاب باستخدام تقنيات المراقبة وكشف التهديدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

الإجراءات:

- نشر أنظمة التعرف على الوجوه والبيانات البيومترية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في المطارات والموانئ ونقاط التفتيش الحدودية.
- الاستفادة من الطائرات بدون طيار وتقنيات التصوير عبر الأقمار الصناعية المدعومة بالذكاء الاصطناعي للمراقبة الحدودية في الوقت الحقيقي وتقييم التهديدات.
- تنفيذ نظم تصنيف المخاطر المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لتحديد وتعقب التهديدات المحتملة.
- تعزيز التعاون في تبادل المعلومات الاستخبارية المدعومة بالذكاء الاصطناعي لمكافحة الإرهاب.

د. الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون والوقاية من الجرائم

الهدف:

- دعم الجهات الأمنية بأدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين السلامة العامة وكشف الجرائم.

الإجراءات:

- تطوير نماذج للتنبؤ بالجرائم تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل أنماط الجريمة وتخصيص الموارد بشكل فعال.
- تنفيذ أنظمة مراقبة مدعومة بالذكاء الاصطناعي مع قدرات كشف الشذوذ في الوقت الحقيقي لتحديد الأنشطة المشتبه بها.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل الجنائي الرقمي لتحليل الجرائم السيبرانية والاحتيال والأنشطة غير القانونية.
- تدريب العاملين في إنفاذ القانون على أخلاقيات الذكاء الاصطناعي واستخدامه المسؤول لتجنب إساءة الاستخدام.

هـ. الذكاء الاصطناعي لإدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ

الهدف:

- تحسين جاهزية الكوارث والاستجابة للأزمات باستخدام التحليلات الآلية والذكاء الاصطناعي.

الإجراءات:

- نشر أنظمة الإنذار المبكر المدعومة بالذكاء الاصطناعي للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والعواصف الرملية.
- استخدام منصات تنسيق الاستجابة للطوارئ المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحسين جهود الإغاثة في حالات الكوارث.
- تنفيذ تقنيات الطائرات بدون طيار المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عمليات البحث والإنقاذ بالمناطق المتضررة.
- تعزيز نماذج تقييم المخاطر باستخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ والتخفيف من تأثير المخاطر البيئية.

و. الأخلاقيات والحكم الإقليمي في تطبيقات الأمن بالذكاء الاصطناعي

الهدف:

- ضمان نشر الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي في التطبيقات الأمنية مع حماية الخصوصية وحقوق الإنسان.

الإجراءات:

- وضع إرشادات إقليمية للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في مجالات المراقبة وإنفاذ القانون والأمن السيبراني.
- تنفيذ آليات تدقيق للذكاء الاصطناعي لتقييم التحيز والدقة والعدالة في النظم الأمنية.
- تعزيز الشفافية في تطبيقات الأمن المدعومة بالذكاء الاصطناعي لبناء ثقة الجمهور.
- إنشاء برامج تدريبية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي للعاملين في الأمن وصانعي السياسات.

تأثير الذكاء الاصطناعي على الموارد الطبيعية

AI Impact on Natural Resources

1. نظرة عامة: الذكاء الاصطناعي لإدارة الموارد المستدامة

يحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في إدارة الموارد الطبيعية عبر تحسين عمليات الاستخراج والتخصيص والحفاظ عليها. في جامعة الدول العربية—منطقة تواجه ندرة المياه والتصحر وتحولات الطاقة—يتيح الذكاء الاصطناعي حلولاً مبنية على البيانات لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والمرونة البيئية. تشمل الأولويات تقليل الهدر، وتعزيز العدالة، وتحقيق أهداف المناخ مثل اتفاقية الإمارات .(COP28) إن الحوكمة الفعالة للذكاء الاصطناعي، والنماذج المالية، وإعادة تأهيل القوى العاملة، أمور أساسية للنجاح على المدى الطويل.

2. التطبيقات الرئيسية للذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد

(الجمهور: صناع السياسات والفرق الفنية)

2.1 إدارة الموارد المائية

- **ماذا** :يتنبأ الذكاء الاصطناعي بالطلب، يكتشف التسربات، ويحسن الري.
- **لماذا** :يمتلك العالم العربي 5% من سكان العالم لكن 1% فقط من المياه العذبة المتجددة (اليونسكو).
- **كيف** :
  - **الري الذكي** :أدى الري بالتنقيط المدعوم بالذكاء الاصطناعي في المغرب إلى تقليل هدر المياه الزراعية بنسبة 30% وزيادة إنتاجية المحاصيل بنسبة 20% (الفاو، 2022).
  - **اكتشاف التسرب** :قلل تطبيق الذكاء الاصطناعي في الشبكات المائية الحضرية في الجزائر من خسائر الأنابيب بنسبة 25.%
  - **التعاون عبر الحدود** :يعمل اتحاد الذكاء الاصطناعي في حوض النيل (مصر، السودان، إثيوبيا) على تحسين مشاركة المياه عبر الحدود.
  - **السياسات والحوكمة** :إنشاء مجالس وطنية للذكاء الاصطناعي لتنظيم المياه وضمان توزيع عادل وتقليل النزاعات.

2.2 الزراعة واستخدام الأراضي

- **ماذا** :يعزز الذكاء الاصطناعي الزراعة الدقيقة، وصحة التربة، ومكافحة الآفات.
- **لماذا** :تُستخدم 80% من المياه العذبة في المنطقة للزراعة (البنك الدولي).
- **كيف** :
  - **التصوير عبر الأقمار الصناعية** :أدت مبادرات "المزارع الذكية" في دلتا النيل بمصر إلى تقليل استخدام الأسمدة بنسبة 15% وزيادة الإنتاج بنسبة 35.%

- **مكافحة التصحر** :تساعد منصة NOAH في السعودية على رسم خرائط تدهور التربة لتوجيه برامج التشجير.
- **الاستراتيجية الاقتصادية** :إطلاق برنامج تمويل زراعي مدعوم بالذكاء الاصطناعي لدعم المزارعين في الانتقال إلى تقنيات الزراعة الذكية.

2.3 تحسين الطاقة

- **ماذا** :يعمل الذكاء الاصطناعي على موازنة الشبكات الكهربائية، ودمج مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- **لماذا** :تسعى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحقيق 50% من الطاقة المتجددة بحلول 2030 (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة).
- **كيف** :
  - **الشبكات الذكية** :تستخدم مدينة مصدر في الإمارات أنظمة الذكاء الاصطناعي لتقليل هدر الطاقة الشمسية بنسبة 22%.
  - **النفط والغاز** :قلل تطبيق الذكاء الاصطناعي في الكويت من وقت تعطل حقول النفط بنسبة (KPC18 %، 2023).
  - **نموذج الاستثمار** :إنشاء سندات خضراء مدعومة بالذكاء الاصطناعي وشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع الطاقة المستدامة.

2.4 التنوع البيولوجي والحفاظ على الطبيعة

- **ماذا** :يراقب الذكاء الاصطناعي النظم البيئية ويكافح الصيد الجائر.
- **لماذا** :تشكل نقاط التنوع البيولوجي في المنطقة العربية 15% من النقاط العالمية (الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة).
- **كيف** :
  - **الكاميرات الذكية** :تستخدم كاميرات الذكاء الاصطناعي في الأردن لتتبع الأنواع المهددة بالانقراض مثل الفهد العربي.
  - **المركز الإقليمي للبيانات** :إنشاء تبادل بيانات للتنوع البيولوجي المدعوم بالذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لرصد الأنواع المهددة في الوقت الحقيقي.

2.5 التعدين والاستخراج

- **ماذا** :يقلل الذكاء الاصطناعي من التدهور البيئي في عمليات استخراج الموارد.
- **كيف** :
  - **التعدين الموجه بالذكاء الاصطناعي في موريتانيا** :يقلل من الضرر البيئي.

- **الإطار التنظيمي** :إدخال نظام مراقبة بيئي قائم على الذكاء الاصطناعي لتطبيق سياسات الاستدامة في عمليات التعدين.

3. المحاور الاستراتيجية (لماذا)

(الجمهور: صناع السياسات)

- **تحديات الندرة** :يهدد التصحر 20% من الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (البنك الدولي).
- **فرصة اقتصادية** :يمكن للكفاءة المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تحقق مدخرات سنوية تصل إلى 150 مليار دولار بحلول عام 2030 (PwC) الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.(
- **أهداف المناخ** :أساسية لتحقيق أهداف الطاقة الصافية وضمان أمان المياه.
- **الحوكمة** :تطبيق سياسة موارد موحدة للذكاء الاصطناعي عبر جامعة الدول العربية بما يضمن الالتزام بالمعايير المناخية العالمية.

4. أصحاب المصلحة والفئات المستفيدة (من)

(الجمهور: المواطنون)

- **المزارعون** :يستخدم مزارعو دلتا النيل الذكاء الاصطناعي لزراعة محاصيل مقاومة للجفاف.
- **السكان الحضريون** :تستفيد المدن مثل دبي والرياض من تخفيض التكاليف في استهلاك المياه والطاقة بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- **الفئات الضعيفة** :يضمن الذكاء الاصطناعي في الأردن توزيع المياه بشكل عادل في مخيمات اللاجئين.
- **الصناعات** :قلل قطاع الغاز في الجزائر من تسربات الميثان بنسبة 15% باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- **القوى العاملة** :ضرورة الاستثمار في برامج إعادة تأهيل القوى العاملة للانتقال إلى قطاعات الذكاء الاصطناعي.

5. المناطق ذات التركيز الإقليمي (أين)

(الجمهور: صناع السياسات والفرق الفنية)

- **المناطق ذات ندرة المياه** :مثل محطات التحلية في دول مجلس التعاون الخليجي (مثلاً، أنظمة التناضح العكسي المدعومة بالذكاء الاصطناعي في الإمارات).
- **المناطق الزراعية** :مثل جبال الأطلس في المغرب التي تستخدم حساسات التربة لمنع الإفراط في الري.
- **مراكز الطاقة** :مثل حقول النفط السعودية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في الصيانة التنبؤية.
- **مناطق التنوع البيولوجي** :مثل مستنقعات بلاد الرافدين في العراق التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لاستصلاح الأراضي الرطبة.

6. استراتيجيات التنفيذ (كيف)

(الجمهور: الفرق الفنية)

6.1 التقنيات قيد التنفيذ

- **التحليلات التنبؤية** :يستخدم الذكاء الاصطناعي في عمان لإدارة السدود وتوقع الطلب على المياه.
- **التعلم الآلي** :يكشف الذكاء الاصطناعي في لبنان عن عمليات قطع الأشجار غير القانونية.
- **الأتمتة الروبوتية** :يقلل التعدين الموجه بالذكاء الاصطناعي في موريتانيا من الضرر البيئي.
- **البنية التحتية للبيانات** :إنشاء مركز بيانات للذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية لرصد الموارد.

6.2 التخفيف من المخاطر

- **التدقيق الأخلاقي** :منع التحيز الخوارزمي في تخصيص الموارد.
- **عدالة البيانات** :استخدام نماذج مجتمعية في المناطق الريفية (مثل رسم خرائط المياه الجوفية في ليبيا).
- **الذكاء الاصطناعي المدعوم بالطاقة المتجددة** :مراكز البيانات المبردة بالطاقة الشمسية في قطر لتقليل تكاليف الطاقة.
- **إجراءات الأمن السيبراني** :تطبيق سياسات أمنية خاصة لحماية البنية التحتية الحيوية باستخدام الذكاء الاصطناعي.

6.3 الشراكات

- **مجلس الموارد للذكاء الاصطناعي بجامعة الدول العربية** :لتبادل البيانات والأدوات على مستوى إقليمي.
- **التعاون مع القطاع الخاص** :مثل دعم "IBM AgriBot" للمزارعين الناطقين بالعربية.
- **نماذج التمويل** :تطوير آليات تمويل مناخي مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

7. الجدول الزمني المرحلي للتنفيذ (متى)

(الجمهور: صناع السياسات)

- **2024-2026**: تنفيذ تجريبي لشبكات المياه الذكية في عمان، الدار البيضاء، ومسقط.
- **2027-2030**: توسيع أدوات الزراعة المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتغطية 50% من الأراضي الصالحة للزراعة.
- **2031+**: التكامل الكامل للذكاء الاصطناعي في قطاعات الطاقة والمياه بهدف تحقيق الحياد الكربوني.
- **تقارير سنوية** :متابعة التقدم وتعديل السياسات بناءً على البيانات الواقعية.

8. التحديات والحلول

- **فجوات البيانات** :الاستثمار في بنية تحتية للذكاء الاصطناعي في المناطق النائية.
- **نقص المهارات** :تدريب 5000 فني بحلول عام 2025) استناداً إلى نموذج ITIDA في مصر.(

- **ثقة الجمهور** :تنظيم ورش عمل مثل "الذكاء الاصطناعي للمياه" في تونس لبناء وعي المواطنين.

الخاتمة: من الندرة إلى الوفرة المستدامة

يمكّن الذكاء الاصطناعي جامعة الدول العربية من تحويل تحديات الموارد إلى فرص. من خلال إعطاء الأولوية للابتكار المحلي، والتعاون عبر الحدود، والأطر الأخلاقية، يمكن للمنطقة أن تتصدر في إدارة الموارد المستدامة المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، مما يضمن العدالة والمرونة للأجيال القادمة.

تأثير الذكاء الاصطناعي على المجتمع والثقافة

AI Social and Culture Impact

1. المقدمة

يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل المجتمعات والثقافات في جميع أنحاء العالم بعمق، مما يؤثر على التواصل والتعليم والتوظيف والتفاعلات الاجتماعية. في المنطقة العربية، يقدم الذكاء الاصطناعي فرصاً هائلة لدفع النمو الاقتصادي، والحفاظ على التراث الثقافي، وتعزيز الخدمات العامة؛ لكنه يطرح أيضاً تحديات أخلاقية، ومخاوف من التحيز، ومسائل تتعلق بإمكانية الوصول الرقمي، يجب معالجتها عبر مبادرات منظمة.

- **الحفاظ على الثقافة والترويج لها** :يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في رقمنة وحفظ اللغة العربية والأدب والآثار التاريخية لضمان بقاء التراث العربي متاحاً للأجيال القادمة.
- **التعليم وتحول القوى العاملة** :يمكن للتعلم المخصص المدعوم بالذكاء الاصطناعي تحسين التعليم من خلال تكييف المناهج لتلبية احتياجات الطلاب، مع تحسين مستويات القراءة والمهارات الرقمية، رغم التحديات الناتجة عن أتمتة الوظائف.
- **الشمول الاجتماعي وإمكانية الوصول** :يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين إمكانية الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة عبر تقنيات التعرف على الصوت، والترجمة الآلية للغة الإشارة، وتطوير تقنيات مساعدة، كما يدعم البرامج الاجتماعية من خلال تحسين توزيع الخدمات العامة.
- **الاعتبارات الأخلاقية ومخاوف التحيز** :قد تعزز نظم الذكاء الاصطناعي المدربة على بيانات غير ممثلة التحيز وعدم المساواة، مما قد يؤدي إلى تهميش بعض الفئات الاجتماعية.
- **الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الإعلام** :يمكن للمحتوى الذي ينشئه الذكاء الاصطناعي، مثل التزييف العميق وخوارزميات الأخبار الموجهة، أن يؤثر على الرأي العام والثقافة والسلوك الاجتماعي، مما يستدعي برامج لمحو الأمية الإعلامية.

2. المبادرات المقترحة لتعزيز التأثير الاجتماعي والثقافي للذكاء الاصطناعي

للاستفادة الكاملة من إمكانات الذكاء الاصطناعي مع الحفاظ على القيم والتقاليد الإقليمية، يجب على المنطقة العربية تنفيذ سلسلة من المبادرات الاستراتيجية التي تركز على:

- تطوير سياسات وإرشادات أخلاقية للذكاء الاصطناعي تضمن العدالة والشفافية والمساءلة.
- إنشاء برامج للذكاء الاصطناعي لمعالجة اللغة العربية ورقمنة التراث الثقافي لتعزيز تمثيل المحتوى العربي في الفضاء الرقمي.

- تقديم مبادرات تعليمية وتنموية لتجهيز الأجيال القادمة بالمهارات اللازمة لمجال الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تنافسية القوى العاملة في الاقتصاد الرقمي.
- إعطاء الأولوية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعزز الصالح الاجتماعي وتحسن إمكانية الوصول، خصوصاً لذوي الاحتياجات الخاصة.
- رفع الوعي العام حول دور الذكاء الاصطناعي في الإعلام الرقمي لمنع التضليل وتعزيز الاستخدام الأخلاقي.

2.1 سياسات الذكاء الاصطناعي والإرشادات الأخلاقية

الهدف:

إنشاء أطر حوكمة لضمان العدالة، والشفافية، والمساءلة في تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي.

الإجراءات الرئيسية:

- تطوير تشريعات وإطارات تنظيمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الحساسة مثل المراقبة وأتمتة العمل والمحتوى الرقمي.
- سن قوانين لحماية حقوق الإنسان وخصوصية البيانات.
- تشكيل لجان أخلاقية للإشراف على مشاريع الذكاء الاصطناعي وضمان توافقها مع القيم الثقافية والاجتماعية العربية.
- فرض تدقيقات دورية للتأكد من خلو النماذج من التحيز ومنع الظلم الخوارزمي.
- تشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير لتوضيح آلية اتخاذ القرارات.

2.2 الذكاء الاصطناعي للغة العربية وحفظ التراث الثقافي

الهدف:

استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز تقنيات اللغة العربية ورقمنة التراث الثقافي العربي.

الإجراءات الرئيسية:

- دعم بحوث الذكاء الاصطناعي لتحسين نماذج اللغة العربية في مجالات التعرف على الصوت والترجمة الآلية وتوليد النصوص.
- تطوير أدوات ترجمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحسين الترجمة بين اللهجات العربية.
- رقمنة النصوص التاريخية والآثار والمخطوطات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للمسح والأرشفة والترميم.
- تطوير أدوات لترميم التراث الثقافي المدعومة بالذكاء الاصطناعي لإعادة بناء المواقع التاريخية المتضررة.
- تشجيع الإنتاج الإعلامي والمواد التعليمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي باللغة العربية.

2.3 التعليم وتنمية القوى العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي

الهدف:

تجهيز القوى العاملة في العالم العربي للتغييرات الاقتصادية التي يقودها الذكاء الاصطناعي من خلال مبادرات تعليمية وبرامج إعادة تأهيل.

الإجراءات الرئيسية:

- دمج الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات، مع إعداد برامج تعليمية حول التعلم الآلي وعلوم البيانات والروبوتات.
- التعاون مع مؤسسات بحثية عالمية لإنشاء برامج دراسات عليا متخصصة في الذكاء الاصطناعي.
- تنفيذ برامج تأهيل وإعادة تأهيل على المستوى الوطني لمساعدة العمال على الانتقال إلى قطاعات الذكاء الاصطناعي.
- تقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت ومعسكرات تدريبية في مجالات مثل البرمجة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات.
- إطلاق برامج زمالة وتبادل أكاديمي لتشجيع نقل الخبرات بين الدول العربية وتعزيز الابتكار.
- تقديم منح دراسية للطلاب والباحثين المتخصصين في الذكاء الاصطناعي وإقامة برامج بحثية مشتركة.

2.4 الذكاء الاصطناعي للصالح الاجتماعي وتحسين إمكانية الوصول

الهدف:

استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات العامة وتعزيز إمكانية الوصول ومعالجة التحديات الاجتماعية.

الإجراءات الرئيسية:

- تطوير خدمات حكومية ذكية باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة الموارد العامة، والنظم القانونية الآلية، وصنع السياسات.
- تنفيذ حلول صحية مدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل التحليلات التنبؤية لمنع الأمراض وتشخيصها مبكراً.
- تطوير تقنيات مساعدة مثل التطبيقات التي تحول الصوت إلى نصوص للأفراد الصم وأدوات تنقل للأشخاص ضعاف البصر.
- إنشاء أدوات ترجمة تحول لغة الإشارة العربية إلى نصوص وكلام.
- استخدام الذكاء الاصطناعي لمعالجة التحديات البيئية مثل ندرة المياه والتصحر ومراقبة تلوث الهواء.
- تطبيق أدوات تخطيط حضري مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتطوير المدن الذكية.

2.5 برامج محو الأمية الإعلامية في مجال الذكاء الاصطناعي

الهدف:

توعية الجمهور بدور الذكاء الاصطناعي في تشكيل المحتوى الرقمي لمنع التضليل وتعزيز الاستخدام الأخلاقي للتقنيات.

الإجراءات الرئيسية:

- إطلاق حملات توعية عامة لتعريف المواطنين بالمحتوى الذي ينشئه الذكاء الاصطناعي مثل التزييف العميق وتأثيراته على الأخبار.
- تطوير مبادرات على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول تأثير الذكاء الاصطناعي على الثقافة الرقمية.
- دمج موضوعات محو الأمية الإعلامية ضمن المناهج الدراسية لتعزيز التفكير النقدي.
- تنظيم ورش عمل لتدريب المعلمين وأولياء الأمور على تقييم المحتوى الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي.
- وضع سياسات لتنظيم المحتوى الذي ينشئه الذكاء الاصطناعي مع وسمه بوضوح لمنع التضليل.
- إنشاء أدوات تحقق مدعومة بالذكاء الاصطناعي للكشف عن الأخبار المزيفة وتصحيحها.

2.6 التعاون والتنظيم الإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعي

الهدف:

إنشاء نهج إقليمي موحد لتطوير الذكاء الاصطناعي يضمن سياسات متسقة ويعزز الابتكار.

الإجراءات الرئيسية:

- إنشاء مراكز بحثية إقليمية متخصصة في مجالات مثل الرعاية الصحية، والمدن الذكية، والتكنولوجيا المالية.
- تشجيع تجمعات الابتكار حيث تتعاون الشركات الناشئة والباحثون والحكومات لتطوير حلول ذكاء اصطناعي متقدمة.
- تنسيق وتنفيذ سياسات موحدة للذكاء الاصطناعي عبر الدول العربية لتسهيل البحث والتجارة العابرة للحدود.
- تطبيق قوانين مشتركة لحماية خصوصية البيانات لضمان الاستخدام الأخلاقي للتقنيات.

تأثير الذكاء الاصطناعي في محو الأمية الإعلامية

AI Impact in Media Information Literacy

1. المقدمة

يتطلب التقدم السريع في الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي نهجاً منظمًا لتعزيز محو الأمية الإعلامية وكفاءة الذكاء الاصطناعي بين الأطفال والشباب في منطقة جامعة الدول العربية. يحدد هذا الإطار الاستراتيجي خطة تمتد لخمس سنوات (2025-2030) لدمج محو الأمية الإعلامية وتعليم الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية، مما يعزز التفكير النقدي والمشاركة الرقمية المسؤولة وكفاءة التعامل مع العالم الرقمي المتغير.

2. الأهداف

- تطوير منهج شامل لمحو الأمية الإعلامية يدمج كفاءة الذكاء الاصطناعي، ومصمم ليناسب السياقات الثقافية واللغوية في منطقة جامعة الدول العربية.
- تزويد المعلمين بالمهارات والموارد اللازمة لتدريس محو الأمية الإعلامية والذكاء الاصطناعي بفعالية.
- تعزيز الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي والمشاركة الرقمية المسؤولة بين الطلاب.
- تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية وشركاء التكنولوجيا لتحسين تعليم الذكاء الاصطناعي.
- إنشاء أطر تقييم لمراقبة وتحسين فعالية المبادرة.

3. خطة التنفيذ

المرحلة الأولى: البحث وتطوير السياسات (2025-2026)

- إجراء تقييم للاحتياجات في الدول الأعضاء لتحديد الفجوات في محو الأمية الإعلامية وتعليم الذكاء الاصطناعي.
- صياغة سياسات وطنية وإقليمية لدمج محو الأمية الإعلامية وتعليم الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية والثانوية.
- إقامة شراكات مع الجامعات وشركات التكنولوجيا والمنظمات الدولية لتطوير محتوى وموارد مخصصة.

المرحلة الثانية: تطوير المناهج وتدريب المعلمين (2026-2027)

- تطوير منهج متعدد التخصصات يدمج محو الأمية الإعلامية مع تعليم الذكاء الاصطناعي.
- إنشاء موارد تعليمية رقمية ومطبوعة تناسب الفئات العمرية المختلفة.
- تنفيذ برامج تدريبية للمعلمين لضمان امتلاكهم المهارات اللازمة لتدريس الذكاء الاصطناعي ومحو الأمية الإعلامية.
- إدخال منصات تعليمية تفاعلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

المرحلة الثالثة: البرامج التجريبية والتوعية العامة (2027-2028)

- إطلاق برامج تجريبية في مدارس مختارة بالمناطق الحضرية والريفية.
- تنظيم حملات توعية عامة تبرز أهمية الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي ومحو الأمية الإعلامية.
- تنظيم ورش عمل ومؤتمرات إقليمية لتعزيز تبادل الخبرات بين المعلمين وصانعي السياسات.

المرحلة الرابعة: التنفيذ الوطني والتقييم (2028-2030)

- توسيع البرامج التجريبية الناجحة لتشمل نطاقاً وطنياً.
- دمج أدوات تقييم مدعومة بالذكاء الاصطناعي لقياس تقدم الطلاب وتحسين أساليب التدريس.
- إنشاء إطار متكامل للمراقبة والتقييم لضمان التحسين المستمر وتعديل الاستراتيجية بناءً على النتائج.

4. النتائج المتوقعة

- زيادة كفاءة الذكاء الاصطناعي ومحو الأمية الإعلامية بين الأطفال والشباب، مما يعزز التفكير النقدي والمشاركة الأخلاقية في الفضاء الرقمي.
- تحسين جاهزية المعلمين لإدماج تعليم الذكاء الاصطناعي ومحو الأمية الإعلامية في الفصول الدراسية.
- تمكين نماذج التعلم المدعومة بالذكاء الاصطناعي المطبقة مع استراتيجيات محو الأمية الإعلامية مع اعتبار اللغة والثقافة العربية كأداة للتنمية.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية وأصحاب المصلحة في مجال التكنولوجيا على مستوى المنطقة.
- تطوير إطار معياري لمحو الأمية الإعلامية وتعليم الذكاء الاصطناعي يمكن تكييفه مع السياقات الثقافية واللغوية المختلفة.
- رفع الوعي العام بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي والاستهلاك المسؤول للمحتوى الإعلامي، مما يسهم في بناء مجتمع رقمي متحمل للمسؤولية.

الخاتمة

تهدف هذه الاستراتيجية لخمس سنوات إلى تجهيز الجيل القادم في منطقة جامعة الدول العربية بالمعرفة والمهارات اللازمة للتنقل بمسؤولية في العالم الرقمي. من خلال دمج كفاءة الذكاء الاصطناعي في تعليم محو الأمية الإعلامية، ستسهم هذه المبادرة في بناء مجتمع رقمي أكثر وعياً، نقدية، وأخلاقية، مما يضمن تجهيز الشباب لتحديات وفرص القرن الحادي والعشرين وتعزيز الابتكار والمشاركة الرقمية المسؤولة.

تأثير الذكاء الاصطناعي على الحوكمة والاجراءات التنظيمية

AI Impact on Governance and Regulations

يغير الذكاء الاصطناعي (AI) المشهد العالمي بسرعة، مقدمًا فرصًا هائلة وتحديات محتملة في آنٍ واحد. بالنسبة لدول جامعة الدول العربية، فإن استغلال قوة الذكاء الاصطناعي مع الحد من مخاطره أمر حاسم لتنويع الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والتنافسية الإقليمية. تستعرض هذه المقالة الجوانب الحرجة لحوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي في سياق جامعة الدول العربية، باستخدام إطار العمل 5W+H لتقديم خارطة طريق شاملة.

فهم المشهد

ماذا: تعريف حوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي

تشمل حوكمة الذكاء الاصطناعي السياسات الداخلية والعمليات والهياكل التي تعتمدها المنظمات لضمان التطوير والاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي. وتركز على إدارة المخاطر المرتبطة به مع تعظيم الفوائد. ومن ناحية أخرى، يتألف تنظيم الذكاء الاصطناعي من القواعد والقوانين والمعايير الخارجية التي تفرضها الحكومات أو الهيئات التنظيمية لتنظيم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يحمي الأفراد والمجتمع من الأضرار المحتملة.

لماذا: الضرورة لجامعة الدول العربية

ينبع الحاجة إلى حوكمة وتنظيم قويين للذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية من عدة عوامل رئيسية:

- **الاعتبارات الأخلاقية** :يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تعزز التحيزات، مما قد يؤدي إلى التمييز في السياق الثقافي المتنوع لجامعة الدول العربية. إن معالجة هذه المخاوف الأخلاقية أمر بالغ الأهمية.
- **التأثير الاجتماعي والاقتصادي** :يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعطل أسواق العمل، ويخلق عدم مساواة اقتصادية، ويؤثر على توفر الوظائف. يمكن للحوكمة والتنظيم أن يساعدا في إدارة هذه التأثيرات، مما يضمن انتقالاً عادلاً ونمواً شاملاً.
- **خصوصية البيانات والأمان** :يعتمد الذكاء الاصطناعي على كميات هائلة من البيانات، مما يثير مخاوف حول انتهاكات الخصوصية، خاصةً مع اختلاف قوانين حماية البيانات عبر دول الجامعة. هناك حاجة إلى أطر قوية لحماية المعلومات الشخصية.
- **الثقة والاطمئنان العام** :تبني الحوكمة والتنظيم الثقة من خلال ضمان ممارسات الذكاء الاصطناعي المسؤولة، وتعزيز الشفافية، ومعالجة المخاوف المجتمعية بشأن دور الذكاء الاصطناعي.
- **النمو الاقتصادي والابتكار** :يمكن لإطار تنظيمي موحد أن يشجع الاستثمار والابتكار، مما يضع دول الجامعة كلاعبين رئيسيين في مشهد الذكاء الاصطناعي العالمي.

دراسات الحالة:

- **استراتيجية الذكاء الاصطناعي لدولة الإمارات 2031** :تركز على دمج الذكاء الاصطناعي في الحكومة والأعمال لتكون نموذجاً للاعتماد الإقليمي.
- **الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية** :تعطي الأولوية للتحول الاقتصادي المعتمد على الذكاء الاصطناعي، مما يظهر كيف يشجع تنظيم الذكاء الاصطناعي الابتكار مع الحفاظ على الرقابة الأخلاقية.

من: الجهات المعنية الرئيسية

يتطلب تحقيق حوكمة وتنظيم فعّالين للذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية تبني نهج تعاوني. تشمل الجهات المعنية الرئيسية:

- **الحكومات وصناع السياسات** :تطوير استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، والقوانين، والتنظيمات الملائمة لكل دولة عضو مع تعزيز التنسيق الإقليمي.
- **المنظمات والشركات** :تنفيذ أطر حوكمة داخلية للذكاء الاصطناعي لضمان التطوير والنشر الأخلاقي.
- **مطوروا وباحثو الذكاء الاصطناعي** :الالتزام بالإرشادات الأخلاقية وممارسات التطوير المسؤول، مع مراعاة الفروق الثقافية واللغوية الإقليمية، خصوصاً في معالجة اللغة العربية الطبيعية.
- **الأفراد والمجتمع** :المشاركة في النقاشات العامة حول آثار وفوائد ومخاطر الذكاء الاصطناعي.
- **المنظمات المجتمعية** :الدعوة إلى الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، ومحاسبة المنظمات، وضمان تطبيقات عادلة.
- **الهيئات الإقليمية والدولية** :يمكن لجامعة الدول العربية، إلى جانب الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تسهيل توحيد السياسات والتعاون عبر الحدود.

متى: الحوكمة عبر دورة حياة الذكاء الاصطناعي

إن حوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي عمليات مستمرة يجب دمجها طوال دورة حياة الذكاء الاصطناعي:

- **التطوير** :تصميم الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، وتقييم المخاطر، وإجراءات الامتثال.
- **النشر** :تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشفافة مع آليات الرصد.
- **ما بعد النشر** :التقييم المستمر، والتدقيق، وتحسين نظم الذكاء الاصطناعي.

تنفيذ حوكمة الذكاء الاصطناعي الفعالة

أين: التركيز على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي

يتم تطوير حوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي على مستويات متعددة:

- **على الصعيد الوطني** :تمتلك دول مثل الإمارات والمملكة العربية السعودية استراتيجيات للذكاء الاصطناعي تشكل نموذجاً لدول الجامعة الأخرى.

- **على الصعيد الإقليمي** :يمكن لجامعة الدول العربية توحيد تنظيمات الذكاء الاصطناعي لتعزيز التعاون عبر الحدود وتطوير الذكاء الاصطناعي الإقليمي.
- **على الصعيد العالمي** :توفر الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي أطرًا لحوكمة الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، مما يقدم إرشادات لسياسات الجامعة.

كيف: نهج متعدد الأوجه لحوكمة الذكاء الاصطناعي

تتطلب حوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي الفعالة:

- **التعاون متعدد الجهات** :إشراك الحكومات، والشركات، والباحثين، والمجتمع المدني في صياغة سياسات الذكاء الاصطناعي.
- **الإرشادات والمعايير الأخلاقية** :وضع معايير أخلاقية محددة للمنطقة تتماشى مع القيم الثقافية والدينية.
- **التدابير الفنية الوقائية** :تنفيذ إجراءات لضمان أن تكون نظم الذكاء الاصطناعي آمنة وخالية من التحيز وموثوقة، خصوصاً في تطبيقات معالجة اللغة العربية الطبيعية.
- **صناديق تنظيم تجريبية** :إنشاء بيئات خاضعة للرقابة لاختبار الذكاء الاصطناعي لتحقيق توازن بين الابتكار وإدارة المخاطر.
- **الشفافية والقابلية للتفسير** :تعزيز الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير لزيادة الثقة العامة والمساءلة.
- **آليات المساءلة** :تحديد أطر المسؤولية للقرارات والأضرار المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- **التعليم والتوعية العامة** :إطلاق برامج لتعزيز معرفة الذكاء الاصطناعي لمواجهة المفاهيم الخاطئة والمخاوف العامة.
- **بناء القدرات** :الاستثمار في تطوير المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال مبادرات تعليمية إقليمية وشراكات مع مؤسسات عالمية.

الحوكمة والمساءلة للتنفيذ الفعّال: نهج متعدد المستويات

لضمان التنفيذ الفعّال والمساءلة، يُوصى بالهيكل التالي:

- **تأسيس تحالف الذكاء الاصطناعي العربي(AAA)** : سيسهل نموذج العضوية المتدرج المشاركة والتعاون:
  - **الأعضاء الأساسيون:** الدول ذات الالتزام العالي (مثل الإمارات والسعودية) التي تقدم التمويل والموارد.
  - **أعضاء المراقب:** الدول ذات القدرات الأقل التي تشارك في تبادل المعرفة مع مسارات للانتقال إلى العضوية الأساسية.
- **تنفيذ مذكرات تفاهم قابلة للتنفيذ:** ستضمن إجراءات الامتثال والعقوبات على عدم الالتزام المساءلة داخل التحالف.
- **تطوير مجلس أخلاقيات وسياسات الذكاء الاصطناعي:** بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتفعيل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي مع تدقيق التحيز وإرشادات قابلة للتنفيذ لضمان التطوير المسؤول.

- **إطلاق لجنة رصد وتقييم الذكاء الاصطناعي:** استخدام لوحات تحكم مدفوعة بالذكاء الاصطناعي مع مؤشرات أداء رئيسية في الوقت الفعلي لتحسين الاستراتيجية باستمرار، مما يسمح باتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات وحوكمة متكيفة.

الاعتبارات الرئيسية لجامعة الدول العربية

- **موازنة الابتكار والتنظيم:** يجب أن تشجع التنظيمات على النمو الاقتصادي المعتمد على الذكاء الاصطناعي مع معالجة المخاوف الأخلاقية.
- **معالجة تحديات البيانات:** تعزيز توافر وجودة البيانات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، خصوصاً لنماذج الذكاء الاصطناعي باللغة العربية.
- **ضمان الحساسية الثقافية:** يجب أن تعكس سياسات الذكاء الاصطناعي القيم الثقافية والدينية المتنوعة لدول الجامعة.
- **التقليل من مخاطر إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي:** يجب على حوكمة الذكاء الاصطناعي منع سوء الاستخدام في المراقبة، والتقييم الاجتماعي، وانتهاكات الخصوصية.
- **تعزيز التعاون الإقليمي:** يمكن لإطار حوكمة موحد للذكاء الاصطناعي أن يزيد من فوائد الذكاء الاصطناعي الإقليمية ويخلق ميزة تنافسية في الاقتصاد العالمي المعتمد على الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة

من خلال تبني نهج استباقي وتعاوني ومتوافق ثقافياً في حوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي، يمكن لدول جامعة الدول العربية استغلال الإمكانات التحولية للذكاء الاصطناعي مع ضمان استخدامه الأخلاقي والمسؤول. ومن خلال المبادرات الوطنية، والتنسيق الإقليمي، والتعاون العالمي، يمكن للعالم العربي أن يثبت نفسه كقائد في ابتكار الذكاء الاصطناعي مع حماية قيمه المجتمعية ومستقبله الاقتصادي.

تأثير الذكاء الاصطناعي على الدبلوماسية والأمن والتعاون الإقليمي/الدولي

AI Impact on Diplomacy, Security and Regional/International Cooperation

يفحص هذا الإطار تأثير الذكاء الاصطناعي على الدبلوماسية والأمن والتعاون الإقليمي/الدولي في سياق دول جامعة الدول العربية، مع إجراء مقارنات مع مناطق أخرى.

1. ماذا: ما هو تأثير الذكاء الاصطناعي على هذه المجالات؟

الدبلوماسية: يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز الجهود الدبلوماسية من خلال:

- **الترجمة الآلية وتحليل اللغات:** تسهيل التواصل والفهم عبر اللغات.
- **التحليلات التنبؤية:** توقع النزاعات المحتملة أو الفرص الدبلوماسية.
- **الدبلوماسية المخصصة:** تكييف الأساليب الدبلوماسية بناءً على تحليل البيانات.
- **دعم التفاوض المحسن:** تقديم المعلومات والرؤى في الوقت الفعلي أثناء المفاوضات.

الأمن: تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن متعدد الأوجه:

- **المراقبة المحسنة واكتشاف التهديدات:** تحديد التهديدات الأمنية المحتملة من خلال تحليل البيانات المدعوم بالذكاء الاصطناعي.
- **أنظمة الأسلحة المستقلة:** إثارة المخاوف الأخلاقية والأمنية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب.
- **الأمن السيبراني:** الحماية من الهجمات السيبرانية باستخدام أنظمة اكتشاف التهديدات والاستجابة المدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- **مكافحة الإرهاب:** تحليل البيانات لتحديد ومنع الأنشطة الإرهابية.

التعاون الإقليمي/الدولي: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر على التعاون من خلال:

- **البحث والتطوير المشترك:** التعاون في بحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي لمواجهة التحديات المشتركة.
- **تبادل ومشاركة البيانات:** تبادل البيانات لتحسين نماذج الذكاء الاصطناعي ومعالجة القضايا العابرة للحدود.
- **أطر حوكمة مشتركة للذكاء الاصطناعي:** وضع إرشادات أخلاقية وتنظيمات مشتركة للذكاء الاصطناعي.
- **بناء القدرات:** دعم الدول الأقل تطوراً في تبني وتطوير الذكاء الاصطناعي.

2. لماذا: لماذا يعد ذلك مهماً لدول جامعة الدول العربية والمناطق الأخرى؟

- **تعزيز القدرات الدبلوماسية:** يمكن للذكاء الاصطناعي تمكين دول الجامعة ودول أخرى من المشاركة بفعالية أكبر في الدبلوماسية الدولية وتعزيز أهدافها في السياسة الخارجية.

- **تحسين الأمن الإقليمي:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تعزيز الأمن داخل منطقة الجامعة وما بعدها من خلال معالجة التهديدات مثل الإرهاب، والهجمات السيبرانية، وتحديات أمن الحدود.
- **تعزيز التعاون الإقليمي:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز التعاون بين دول الجامعة ومناطق أخرى من خلال خلق فرص للبحث المشترك، وتبادل البيانات، وتطوير أطر حوكمة مشتركة.
- **التنافسية العالمية:** يمكن للاستثمار في قدرات الذكاء الاصطناعي أن يعزز القدرة التنافسية العالمية لدول الجامعة ودول أخرى في الاقتصاد المدفوع بالذكاء الاصطناعي.
- **معالجة التحديات الإقليمية:** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لمعالجة التحديات الخاصة التي تواجه منطقة الجامعة ومناطق أخرى، مثل ندرة المياه، وتغير المناخ، والتنمية الاقتصادية.

3. من: من هم المعنيون والمتأثرون؟

- **الحكومات:** تطوير استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، والاستثمار في بحوثه، وتنظيم استخدامه.
- **الدبلوماسيون وخبراء السياسة الخارجية:** استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الجهود الدبلوماسية.
- **وكالات الأمن والجيش:** نشر نظم الذكاء الاصطناعي للمراقبة واكتشاف التهديدات والأمن السيبراني.
- **الباحثون والعلماء:** تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستكشاف تطبيقاتها في الدبلوماسية والأمن.
- **المواطنون:** المتأثرون باستخدام الذكاء الاصطناعي في المراقبة والأمن ومجالات أخرى.
- **المنظمات الإقليمية (مثل جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، الآسيان):** تسهيل التعاون وتطوير استراتيجيات إقليمية للذكاء الاصطناعي.
- **المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة):** وضع معايير عالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي وتعزيز التعاون الدولي.

4. متى: متى يتم الشعور بتأثيرات الذكاء الاصطناعي؟

- **الآن:** يُلاحظ تأثير الذكاء الاصطناعي على الدبلوماسية والأمن والتعاون بالفعل، حيث تستثمر العديد من الدول والمنظمات بشكل كبير في قدراته.
- **في المستقبل:** من المتوقع أن يزداد تأثير الذكاء الاصطناعي بشكل ملحوظ في السنوات القادمة، مع استمرار تقدم التقنيات واندماجها في مختلف جوانب المجتمع.

5. أين: أين يتم الشعور بهذه التأثيرات؟

- **على مستوى العالم:** يُلاحظ تأثير الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم، مع تنافس الدول والمناطق لتصبح رائدة في تطوير وتبني الذكاء الاصطناعي.
- **على المستوى الإقليمي (جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، الآسيان، إلخ):** تواجه كل منطقة تحديات وفرصاً فريدة تتعلق بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الحاجة لمعالجة التهديدات الأمنية الإقليمية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

- **على المستوى الوطني (داخل دول الجامعة ودول أخرى):** تقوم كل دولة بتطوير استراتيجيتها الخاصة للذكاء الاصطناعي ونهجها في الحوكمة، مع مراعاة ظروفها وأولوياتها الفريدة.

6. كيف: كيف يمكن لدول الجامعة ودول أخرى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بفعالية ومسؤولية؟

- **تطوير استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي:** يجب على كل عضو تطوير استراتيجية وطنية شاملة تحدد أولوياته وأهدافه ونهجه في الحوكمة.
- **الاستثمار في بحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي:** الاستثمار في البحث والتطوير أمر حاسم لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة وبناء الخبرة المحلية.
- **تعزيز التعاون الإقليمي:** ينبغي على دول الجامعة ودول أخرى التعاون في بحوث الذكاء الاصطناعي وتبادل البيانات وتطوير أطر حوكمة مشتركة.
- **معالجة المخاوف الأخلاقية:** من الضروري معالجة التداعيات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التحيز، والخصوصية، ومخاوف الأمان.
- **بناء القدرات:** الاستثمار في برامج التعليم والتدريب أمر أساسي لتطوير قوة عاملة ماهرة قادرة على تطوير ونشر وتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- **المشاركة في الحوار الدولي:** يجب على دول الجامعة ودول أخرى المشاركة في المناقشات الدولية.
- **إنشاء أطر قانونية وتنظيمية واضحة:** هناك حاجة إلى أطر قانونية وتنظيمية واضحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان استخدامه بمسؤولية.

من خلال معالجة هذه الأسئلة الخمسة، يُمكن لأعضاء جامعة الدول العربية اكتساب فهم أفضل للمشهد المُعقّد للذكاء الاصطناعي وتأثيره على الدبلوماسية والأمن والتعاون. وسيكون النهج الاستباقي والتعاوني ضروريًا لتسخير فوائد الذكاء الاصطناعي مع التخفيف من مخاطره.

الذكاء الاصطناعي المسؤول، الأخلاقيات، السلامة والخصوصية

Responsible AI, Ethics, Safety and Privacy

مقدمة

في عصر الأنظمة القوية) مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدية مثل (ChatGPT التي لها تأثير اجتماعي ملموس مع الانتشار السريع للتقنيات، يتحتم على صانعي السياسات والوكالات الحكومية أن يلعبوا دوراً فعالاً في حوكمة وتنظيم هذه الأنظمة. على سبيل المثال، أصبحت النماذج اللغوية الكبيرة (LLMs) تقنيات منتشرة تُشغل العديد من الأنظمة الحديثة. ولكن مع القوة العظيمة تأتي المسؤولية العظيمة. يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتقف الدول العربية عند مفترق طرق حاسم. إن الاعتماد السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي يوفر فرصاً هائلة للنمو الاقتصادي، وتحسين الخدمات العامة، والابتكار عبر القطاعات. ومع ذلك، تأتي هذه الفرص مع الحاجة الملحة إلى إطار قوي للذكاء الاصطناعي المسؤول والأخلاقيات. بالنسبة للعالم العربي، حيث تختلف القيم الثقافية، والديناميات الاجتماعية والاقتصادية، والمشاهد السياسية عن المناطق الأخرى، فإن ضمان تطوير الذكاء الاصطناعي الأخلاقي ليس مجرد ضرورة تقنية أو اقتصادية—بل هو مسألة الحفاظ على الثقة المجتمعية، ودعم حقوق الإنسان، والحفاظ على النزاهة الثقافية.

الأسباب الرئيسية لتبني الذكاء الاصطناعي المسؤول في الدول العربية

التوافق الثقافي والاجتماعي:

- **احترام التقاليد:** دمج الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم القيم التقليدية والعادات والمبادئ الدينية.
- **ثقة المجتمع:** ضمان أن تبني نظم الذكاء الاصطناعي الثقة بين المواطنين وتحافظ عليها، خاصةً في المجتمعات المحافظة حيث يُراجع تأثير التكنولوجيا على الحياة اليومية بشكل دقيق.

النمو الاقتصادي والابتكار:

- **التنمية المستدامة:** تعزيز الابتكارات التي تدفع بتنويع الاقتصاد مع ضمان ممارسات عادلة وأخلاقية.
- **التنافسية العالمية:** تعزيز مكانة المنطقة في مشهد الذكاء الاصطناعي العالمي من خلال وضع معايير أخلاقية عالية تعزز الشفافية والمساءلة.

الأطر التنظيمية والقانونية:

- **صياغة السياسات:** تطوير أطر قانونية شاملة تعالج المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي وتحد من إساءة استخدامه.
- **خصوصية البيانات والأمان:** فرض إجراءات صارمة لحماية البيانات الشخصية للمواطنين وضمان عدم استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي في المراقبة أو ممارسات أخرى تدخل في خصوصية الأفراد.

حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية:

- **التقليل من التحيز:** معالجة القضايا المتعلقة بالتحيز الخوارزمي بشكل نشط لمنع تعزيز عدم المساواة الاجتماعية أو التمييز.
- **الفوائد الشاملة:** تصميم نظم الذكاء الاصطناعي لخدمة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة، مما يضمن الوصول العادل للتكنولوجيا.

الضرورة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي المسؤول

الشفافية والمساءلة:

من الضروري أن تعمل نظم الذكاء الاصطناعي بطريقة شفافة. يجب أن تكون عمليات اتخاذ القرار قابلة للتفسير، مما يتيح للمواطنين والهيئات التنظيمية فهم كيفية تحديد النتائج. سيساعد وضع أطر للمساءلة في ضمان أنه عندما تحدث أخطاء أو تحيزات، يكون هناك آلية واضحة للتعويض والتحسين.

الخصوصية وحماية البيانات:

نظرًا لطبيعة البيانات الشخصية الحساسة، يجب أن تكون هناك إجراءات قوية لحماية الخصوصية. يجب أن يلتزم الذكاء الاصطناعي المسؤول بمعايير جمع ومعالجة البيانات الأخلاقية التي تحترم حقوق الأفراد.

تقليل التحيز والعدالة:

يجب تصميم نظم الذكاء الاصطناعي لتقليل التحيزات إلى أدنى حد. وهذا أمر بالغ الأهمية خاصةً في المجتمعات التي قد تتفاقم فيها عدم المساواة التاريخية والاجتماعية بفضل التكنولوجيا غير المنظمة. التدقيق والمراقبة المستمرة ضروريان لضمان بقاء مخرجات الذكاء الاصطناعي عادلة وخالية من التحيز.

التعاون وبناء القدرات:

يتطلب بناء إطار أخلاقي للذكاء الاصطناعي التعاون بين الحكومات، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. الاستثمار في الخبرات المحلية وبرامج التدريب سيمكّن الدول العربية من تطوير حلول ذكاء اصطناعي مبتكرة وصحيحة أخلاقيًا.

المضي قدمًا: استراتيجيات للتنفيذ

المبادرات التنظيمية

يجب على الحكومات العربية إعطاء الأولوية لتطوير تنظيمات واضحة وقابلة للتنفيذ تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي. يجب أن تكون هذه السياسات قابلة للتكيف مع المشهد التكنولوجي المتغير مع البقاء متجذرة في المبادئ الأخلاقية.

البرامج التعليمية

دمج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المناهج الأكاديمية وبرامج التطوير المهني سيسهم في تنشئة جيل من التقنيين الملمين بالجوانب الفنية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي.

المشاركة العامة

إشراك المواطنين في مناقشات حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في صياغة سياسات تعكس القيم المجتمعية. ستكون الحوارات المفتوحة، والمشاورات العامة، وحملات التوعية ضرورية لضمان دعم واسع النطاق لمبادرات الذكاء الاصطناعي الأخلاقي.

التعاون الدولي

نظرًا للطبيعة العالمية للذكاء الاصطناعي، يجب على الدول العربية أن تتفاعل مع الهيئات الدولية وتتعاون في وضع معايير أخلاقية عالمية. لن يعزز هذا التعاون التشغيل المشترك للتقنيات فحسب، بل سيعزز أيضاً التفاهم والاحترام المتبادل بين الثقافات المتنوعة.

الخاتمة

لا يمكن المبالغة في أهمية الذكاء الاصطناعي المسؤول والأخلاقيات بالنسبة للدول العربية. مع تسارع التحول الرقمي في المنطقة، يجب أن توجه الاعتبارات الأخلاقية تطوير الذكاء الاصطناعي لضمان أن يساهم التقدم التكنولوجي في رفاهية المجتمع، ويحترم القيم الثقافية، ويعزز النمو المستدام والشامل. من خلال تبني الشفافية والمساءلة والعدالة، يمكن للدول العربية أن تقود المثال في بناء مستقبل يتعايش فيه التكنولوجيا والأخلاقيات بانسجام، مما يدفع التقدم لجميع المواطنين.

الذكاء الاصطناعي الوكيل: الذكاء الاصطناعي والقانون

Agentic AI: AI & the Law

فهم الذكاء الاصطناعي الوكيل

يتجاوز الذكاء الاصطناعي الوكيل النماذج التقليدية للذكاء الاصطناعي من خلال تمكين نظم مستقلة وقابلة للتكيف تستطيع تحقيق الأهداف بشكل استباقي. يمكن لهؤلاء الوكلاء الاصطناعيين أن يدركوا، ويفسروا، ويتصرفوا لإنجاز مهام محددة، مما يجعلهم مناسبين للغاية للتطبيقات القانونية في السياقات الناطقة بالعربية. وبشكل محدد، يمكن للذكاء الاصطناعي الوكيل أن:

- **يفهم وينتج نصوصاً عربية معقدة:** يتجاوز مجرد الترجمة، إذ يمكنه استيعاب تعقيدات اللهجات والتعابير الاصطلاحية والسياقات الثقافية.
- **يتفاعل بطرق طبيعية مع المستخدمين:** يسهل المحادثات الطبيعية، ويوفر إرشادات قانونية مخصصة، ويساعد في الاستفسارات.
- **يتكيف مع الأنماط اللغوية المتطورة:** مع تطور اللغة، يجب على الذكاء الاصطناعي تحسين فهمه للمصطلحات القانونية العربية والخطاب القانوني باستمرار.
- **ينفذ مهام قانونية معقدة:** يمكن للذكاء الاصطناعي تلخيص الوثائق القانونية، وإعداد التقارير، وتحليل المشاعر في المناقشات القانونية.

التطبيقات التحويلية في القطاع القانوني

يمكن أن يعزز دمج الذكاء الاصطناعي الوكيل في الأنظمة القانونية العربية الكفاءة والاتساق وسهولة الوصول. فيما يلي بعض الحالات الرئيسية التي تُظهر تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاع القانوني:

1. البحث والتحليل القانوني المتقدم

- يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة مستودعات هائلة من النصوص القانونية العربية، بما في ذلك القوانين والسابقة القضائية والمقالات العلمية.
- أدوات البحث والتقاطع المدفوعة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تقلل بشكل كبير من الوقت والجهد المطلوبين للبحث القانوني.

2. ضمان الاتساق القانوني

- يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل القوانين المقترحة مقارنة بالتشريعات القائمة، وتحديد التناقضات أو عدم الاتساق.
- يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أن تساعد في تفسير النصوص القانونية، مع مراعاة فروقات المصطلحات القانونية العربية عبر السلطات القضائية.
- المقارنة الآلية وتلخيص الوثائق القانونية يمكن أن يعزز كفاءة صياغة التشريعات.

3. أتمتة العمليات القانونية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي

- **تحليل العقود والمساعدة في صياغتها:** يمكن للذكاء الاصطناعي مراجعة وإعداد العقود استناداً إلى قوالب قانونية محددة مسبقاً مع ضمان الامتثال لمتطلبات الاختصاص.
- **ترجمة الوثائق القانونية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي:** ترجمة عالية الجودة تأخذ السياق في الاعتبار للوثائق القانونية بين العربية ولغات أخرى.
- **المساعدة القانونية للمواطنين المعتمدة على الذكاء الاصطناعي:** يمكن للدردشات الآلية والمساعدين القانونيين الافتراضيين تقديم إرشادات قانونية، مما يحسن الوصول العام إلى العدالة.

4. التحليلات التنبؤية لاتخاذ القرارات القانونية

- يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل القضايا السابقة والقرارات القانونية للتنبؤ بنتائج القضايا، مما يساعد المحامين والقضاة على اتخاذ قرارات أكثر استنارة.
- نماذج تقييم المخاطر المدفوعة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تقيم احتمالات نجاح التقاضي، مما يساعد العملاء في تقرير ما إذا كانوا سيباشرون الإجراء القانوني.
- تحليل المشاعر والنبرة في الحجج القانونية وبيانات الشهود يمكن أن يساعد في توقع استجابات هيئة المحلفين أو القاضي.

5. إدارة القضايا القضائية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي

- **تصنيف القضايا آلياً وتحديد أولوياتها:** يتم ذلك بناءً على التعقيد والعجلة والسابقة القضائية.
- **أنظمة جدولة المحاكم المدفوعة بالذكاء الاصطناعي:** تعمل على تحسين مواعيد الجلسات وتوزيع عبء العمل بين القضاة.
- **تلخيص الوثائق القانونية للقضاة:** مما يسمح لهم بمعالجة كميات كبيرة من المعلومات بكفاءة.

6. الامتثال التنظيمي والاستشارات القانونية للشركات

- يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي مراقبة الامتثال للتنظيمات المتطورة في مختلف الصناعات بشكل آلي.
- إدارة دورة حياة العقود المدفوعة بالذكاء الاصطناعي تضمن بقاء العقود الشركاتية صالحة قانونياً ومتوافقة ومحدثة.
- التقارير التنظيمية الآلية والتدقيق على الامتثال يقللان من الأخطاء البشرية ويحسنان الكفاءة.

7. الذكاء الاصطناعي في تسوية المنازعات البديلة (ADR)

- يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في الوساطة والتحكيم من خلال تحليل سجلات القضايا واقتراح خيارات تسوية عادلة.
- يمكن لمساعدي التفاوض المدعومين بالذكاء الاصطناعي تقديم رؤى حول احتمالية نجاح التسوية وتقديم استراتيجيات لحل المنازعات بناءً على البيانات.

8. الكشف عن الاحتيال والتحليل الجنائي المدفوع بالذكاء الاصطناعي

- يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف الأنماط الشاذة في المعاملات القانونية وتحديد الأنشطة الاحتيالية المحتملة.
- يمكن لتوثيق الوثائق المدعوم بالذكاء الاصطناعي التحقق من صحة التوقيعات والأختام وغيرها من المؤشرات القانونية لاكتشاف التزوير.
- يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في التحقيقات المتعلقة بالجرائم المالية، مثل حالات غسل الأموال والفساد، من خلال تحليل البيانات القانونية والمعاملاتية.

9. المساعدون القانونيون الذكيون للمحامين وشركات المحاماة

- يمكن للمساعدين المدعومين بالذكاء الاصطناعي المساعدة في صياغة الحجج القانونية، واقتراح الاستشهادات، وحتى محاكاة الحجج في قاعات المحكمة استناداً إلى القضايا السابقة.
- يمكن للمساعدين الافتراضيين للمهنيين القانونيين أتمتة المهام الروتينية مثل الجدولة، والفوترة، والتواصل مع العملاء.
- خدمات النسخ القانوني المدعومة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تحول إجراءات المحكمة إلى نص منظم وقابل للبحث.

10. الذكاء الاصطناعي في صياغة التشريعات ووضع السياسات

- يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل آراء الجمهور، والاتجاهات القانونية، والتشريعات التاريخية للمساعدة في صياغة قوانين وسياسات جديدة.
- أدوات تقييم التأثير المدفوعة بالذكاء الاصطناعي يمكنها محاكاة الآثار المحتملة للتغييرات القانونية المقترحة قبل تنفيذها.

الاعتبارات الرئيسية لدمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القانونية

لكي يتم تنفيذ الذكاء الاصطناعي الوكيل بفعالية في القطاع القانوني العربي، يجب معالجة عدة عوامل حاسمة:

- **الدقة والموثوقية:** تتطلب نظم الذكاء الاصطناعي القانونية دقة عالية واختبارات صارمة لضمان صحتها.
- **الاعتبارات الأخلاقية:** يجب أن يكون اتخاذ القرار بواسطة الذكاء الاصطناعي شفافاً وعادلاً وخالياً من التحيزات التي قد تؤثر على النتائج القضائية.
- **الإشراف البشري:** يجب أن يُكمل الذكاء الاصطناعي عمل المهنيين القانونيين، وليس أن يحل محلهم—تظل الخبرة البشرية لا غنى عنها.
- **أمان البيانات والخصوصية:** تحتوي الوثائق القانونية على معلومات حساسة، مما يستلزم إجراءات قوية للأمن السيبراني.

- **تعقيد اللغة القانونية العربية:** يجب تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على مجموعات بيانات متخصصة لضمان تفسيرات قانونية دقيقة.

التحديات والاعتبارات المستقبلية

بينما يحمل الذكاء الاصطناعي الوكيل وعداً كبيراً للأنظمة القانونية العربية، يجب معالجة عدة تحديات:

- **ندرة البيانات:** يتطلب تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة مجموعات بيانات واسعة من النصوص القانونية العربية وإجراءات المحاكم.
- **تنوع اللهجات:** تعقيد اللهجات العربية يعقد قدرة الذكاء الاصطناعي على فهم وإنتاج لغة قانونية محددة لمنطقة معينة.
- **الحساسيات الثقافية:** يجب تدريب الذكاء الاصطناعي على التعامل مع التعقيدات الثقافية والسياقية في الخطاب القانوني.
- **الحوكمة الأخلاقية والقانونية:** يجب أن يلتزم تطبيق الذكاء الاصطناعي في القانون بأطر أخلاقية لمنع التحيز وضمان العدالة.
- **الاستثمار في بحوث الذكاء الاصطناعي:** يتطلب الأمر تمويل وبحث كبيرين لدعم تطوير الذكاء الاصطناعي المخصص للقطاع القانوني في الدول الناطقة بالعربية.
- **رقمنة النصوص القانونية التاريخية:** يوجد جزء كبير من المحتوى القانوني التاريخي العربي على شكل ورقي فقط، مما يجعله غير متاح لنظم الذكاء الاصطناعي. تعتبر تقنيات التعرف الضوئي على الحروف (OCR) وتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدية المدعومة بالرؤية—ذات القدرات القوية في اللغة العربية—ضرورية لرقمنة وهيكلة هذا الثروة من المعرفة القانونية. بدون ذلك، سيكون وصول تطبيقات الذكاء الاصطناعي القانونية محدوداً لقرون من السوابق والأحكام والسجلات التشريعية، مما يعيق فعاليتها.

رؤية للمستقبل

من خلال التغلب على هذه التحديات وتعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات القانونية والأوساط الأكاديمية والشركات الخاصة، يمكن للعالم العربي استغلال الإمكانات الكاملة للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني. سيسهم نهج تكامل استراتيجي للذكاء الاصطناعي في:

- إجراء بحوث قانونية ومعالجة الوثائق بكفاءة أكبر.
- تحسين الوصول إلى الموارد القانونية للمواطنين والمهنيين.
- تعزيز الاتساق التشريعي والعدالة عبر السلطات القضائية.

من خلال تبني حلول قانونية مدفوعة بالذكاء الاصطناعي، يمكن للعالم العربي إقامة نظام قانوني أكثر شفافية وكفاءة ويسراً، مما يسهم في تحديث القضاء والتقدم المجتمعي.

بحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي

AI Research and Development

1. المقدمة

يُعد البحث والتطوير (R&D) في مجال الذكاء الاصطناعي محركًا حاسمًا للنمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، والتطور المجتمعي في المنطقة العربية. يمكن للاستثمارات الاستراتيجية في بحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي أن تعزز بشكل كبير القطاعات الرئيسية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والزراعة، والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة، وزيادة الإنتاجية، والتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يمكن لتعزيز الابتكار في الذكاء الاصطناعي أن يحفز ريادة الأعمال، ويوفر فرص عمل، ويجذب استثمارات من قادة التكنولوجيا العالميين.

من خلال تعزيز قدرات بحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي، يمكن للمنطقة العربية سد الفجوة الرقمية، والبقاء تنافسية في مشهد الذكاء الاصطناعي العالمي، وتقليل الاعتماد على التقنيات الخارجية. إن تطوير حلول ذكاء اصطناعي محلية وتنمية قوة عاملة ماهرة سيعزز السيادة التكنولوجية ويعالج التحديات الخاصة بالمنطقة، بما في ذلك ندرة المياه، والتصحر، والتحضر. باختصار، يعد البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي أمرًا أساسيًا للتحول الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في المنطقة العربية، مما يؤهلها لتكون لاعبًا رئيسيًا في عصر الرقمنة.

هناك عدة مبادرات ناجحة في مجال الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية تدفع الابتكار والتنمية. فيما يلي بعض الأمثلة البارزة:

- **الاستراتيجية الرقمية لحكومة أبو ظبي 2025-2027:** تتضمن هذه المبادرة استثمارًا بقيمة 13 مليار درهم إماراتي في الحوكمة والابتكار المعتمدين على الذكاء الاصطناعي.
- **برنامج تدريب الذكاء الاصطناعي للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم:** يهدف هذا البرنامج إلى تدريب مليون شخص في مجال الذكاء الاصطناعي بالشراكة مع مايكروسوفت.
- **مشروع التميز في المملكة العربية السعودية:** استثمار بقيمة 100 مليار دولار يهدف إلى تأسيس السعودية كلاعب رئيسي في مجال الذكاء الاصطناعي.
- **جولة مايكروسوفت للذكاء الاصطناعي في دبي:** بدأت مايكروسوفت جولتها العالمية للذكاء الاصطناعي في دبي، عارضةً ابتكارات الذكاء الاصطناعي التي تدفع التقدم الاقتصادي في الإمارات.
- **LEAP 2025 في السعودية:** أعلن هذا الحدث في الرياض عن استثمارات ومشاريع تزيد قيمتها على 14.9 مليار دولار في قطاع الذكاء الاصطناعي، مما يرسخ دور السعودية كلاعب عالمي رئيسي في الذكاء الاصطناعي.

2. المبادرات الاستراتيجية المقترحة لبحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية

لتعزيز بحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، يُقترح مجموعة من المبادرات الاستراتيجية. تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وإنشاء مراكز بحوث متطورة، وتطوير قوة عاملة ماهرة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الابتكار

وريادة الأعمال. من خلال تعزيز التعليم في مجال الذكاء الاصطناعي، وتسهيل برامج تبادل المواهب، وتأمين التمويل المستدام، يمكن للمنطقة تحسين قدراتها التكنولوجية والتنافسية على المستوى العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ستضمن الجهود المبذولة لتوحيد سياسات الذكاء الاصطناعي، وزيادة الوعي العام، وتنظيم مؤتمرات ذات تأثير عالي تبني واعتماد الذكاء الاصطناعي بمسؤولية ودمجه عبر القطاعات الرئيسية. بشكل جماعي، ستضع هذه المبادرات المنطقة العربية كرائد في النمو الاقتصادي المعتمد على الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة.

2.1 التحالف العربي للذكاء الاصطناعي

الهدف:

تعزيز التعاون بين الدول العربية، وتوحيد الموارد، وتعزيز مبادرات البحث المشتركة في مجال الذكاء الاصطناعي.

الإجراءات الرئيسية:

- **تأسيس هيئة حاكمة:** تشكيل مجلس إقليمي بممثلين من كل دولة عضو للإشراف على جهود التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي.
- **تطوير أجندة بحث مشتركة:** تحديد مجالات البحث ذات الأولوية في الذكاء الاصطناعي ووضع خارطة طريق للمشاريع المشتركة.
- **تسهيل تبادل المعرفة:** تنظيم اجتماعات وورش عمل ومؤتمرات منتظمة لتعزيز التعاون الإقليمي.
- **توحيد المعايير والتنظيمات:** تطوير سياسات موحدة للذكاء الاصطناعي لضمان التطوير المسؤول والأخلاقي.

2.2 مراكز البحوث الإقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي

الهدف:

إنشاء مراكز تميز مخصصة لبحوث الذكاء الاصطناعي في مجالات متنوعة مثل الرعاية الصحية، والزراعة، والمدن الذكية.

الإجراءات الرئيسية:

- **تحديد مجالات البحث الاستراتيجية:** مواءمة أولويات البحث مع الاحتياجات الملحة للمنطقة.
- **تطوير مرافق متطورة:** إنشاء مراكز بحوث مجهزة تجهيزًا جيدًا في جميع أنحاء المنطقة.
- **جذب أفضل المواهب:** توظيف كبار الباحثين والمحترفين في مجال الذكاء الاصطناعي من الأوساط الأكاديمية والصناعية والحكومية.
- **تشجيع التعاون بين المراكز:** تعزيز المبادرات البحثية المشتركة وبرامج تبادل المعرفة.

2.3 برامج تبادل المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي

الهدف:

تعزيز تجمع المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي على مستوى المنطقة من خلال برامج تبادل للباحثين والطلاب والمهنيين.

الإجراءات الرئيسية:

- **تنفيذ اتفاقيات تبادل:** تسهيل التنقل بين الجامعات والمؤسسات البحثية والشركاء الصناعيين.
- **تقديم المنح الدراسية والتمويل:** توفير الدعم المالي للطلاب والمهنيين المشاركين في برامج تبادل الذكاء الاصطناعي.
- **استضافة فعاليات إقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي:** تنظيم مؤتمرات ومسابقات برمجية وورش عمل لعرض المواهب وتعزيز الشبكات المهنية.

2.4 آلية التمويل الإقليمية للذكاء الاصطناعي

الهدف:

تأمين تمويل مستدام لبحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي.

الإجراءات الرئيسية:

- **تأسيس صندوق إقليمي للذكاء الاصطناعي:** إنشاء صندوق مخصص تُديره مجموعة من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.
- **تقديم منح تمويلية تنافسية وتمويل بذري:** دعم المشاريع الابتكارية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال آليات تمويل منظمة.
- **جذب الاستثمارات العالمية:** إشراك المنظمات الدولية ورجال الاستثمار في رأس المال المخاطر والشركات التكنولوجية في مبادرات الذكاء الاصطناعي الإقليمية.

2.5 برامج التعليم والتدريب في مجال الذكاء الاصطناعي

الهدف:

تعزيز التعليم في مجال الذكاء الاصطناعي وتنمية القوى العاملة عبر الجامعات والمؤسسات المهنية.

الإجراءات الرئيسية:

- **تطوير مناهج دراسية موحدة:** دمج دورات متخصصة في الذكاء الاصطناعي ضمن البرامج الأكاديمية والمهنية.
- **تقديم درجات متخصصة في الذكاء الاصطناعي:** عرض شهادات وبرامج دراسية في الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة.

- **تعزيز التعلم المستمر:** توفير منح دراسية وورش عمل ودورات عبر الإنترنت لدعم التعليم المستمر في مجال الذكاء الاصطناعي.

2.6 مراكز الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي

الهدف:

دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال التمويل والإرشاد والموارد التكنولوجية.

الإجراءات الرئيسية:

- **إنشاء مراكز إقليمية للذكاء الاصطناعي:** تطوير حاضنات ومساحات عمل مشتركة في المدن الكبرى.
- **تقديم الدعم لتطوير الأعمال:** توفير الإرشاد، وفرص التواصل، والوصول إلى خدمات الاستشارات القانونية والمالية.
- **تنظيم مسابقات وبرامج تسريع:** استضافة مسابقات عرض الأفكار وحاضنات الشركات الناشئة لربط رواد الأعمال بالمستثمرين.

2.7 مؤتمرات الذكاء الاصطناعي الإقليمية وفعاليات التواصل

الهدف:

عرض تقدمات الذكاء الاصطناعي وتعزيز التعاون بين الباحثين وقادة الصناعة وصناع السياسات.

الإجراءات الرئيسية:

- **استضافة مؤتمرات سنوية في مجال الذكاء الاصطناعي:** تنظيم ندوات واجتماعات صناعية لتسهيل تبادل المعرفة.
- **دعوة خبراء عالميين:** إشراك كبار الباحثين والمحترفين في الذكاء الاصطناعي لمشاركة الرؤى ومناقشة الاتجاهات الناشئة.
- **تشجيع الشراكات الإقليمية والدولية:** خلق فرص للتواصل لدعم المشاريع التعاونية في مجال الذكاء الاصطناعي.

ريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي وحضانة الشركات الناشئة في جامعة الدول العربية: دليل شامل

AI Entrepreneurship & Start-up Incubation in the Arab League: A Comprehensive Guide

يُحدث الذكاء الاصطناعي (AI) ثورة في الصناعات على مستوى العالم، مما يوفر فرصًا كبيرة لمنطقة جامعة الدول العربية. تتطلب حضانة الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي برامج مخصصة واستثمارات استراتيجية ونظم دعم قوية. يستعرض هذا المستند منهجًا شاملاً يدمج أمثلة واقعية، وتحديات، وأفضل الممارسات، وتوصيات قابلة للتنفيذ ذات صلة خاصة بسياق جامعة الدول العربية.

أصحاب المصلحة الرئيسيون في منظومة الذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية:

- **رواد الأعمال والمبتكرون** :يقودون الحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لمعالجة التحديات الإقليمية، بما في ذلك المبادرات التي تعزز الشمولية والتنوع بين الجنسين.
- **المستثمرون والجهات الممولة** :مثل المستثمرين في رأس المال المخاطر، والمستثمرين الملائكيين، وصناديق الثروة السيادية، والبنوك التنموية، والمنح الحكومية.
- **الجامعات والمؤسسات البحثية** :توفر المواهب والتقنيات والأبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على معالجة اللغة العربية والبيانات الإقليمية. تشمل الشراكات الخاصة لدعم مشاركة المرأة في مجال الذكاء الاصطناعي.
- **الجهات التنظيمية وصانعو السياسات** :لضمان الالتزام الأخلاقي وحماية البيانات (مع مراعاة السياقات الثقافية الإقليمية)، وتعزيز بيئة تنظيمية داعمة.
- **حاضنات ومسرعات الأعمال** :تقدم الإرشاد والتمويل والوصول إلى موارد الحوسبة الخاصة بالذكاء الاصطناعي والروابط مع الأسواق الإقليمية، بما في ذلك برامج الدعم بعد الحضانة.
- **المنظمات الإقليمية** :يمكن لجامعة الدول العربية والوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات الإقليمية أن تلعب دورًا حاسمًا في التنسيق والدعم، بما في ذلك إنشاء مركز رقمي إقليمي لتبادل المعرفة.

المكونات الأساسية للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية:

يجب أن تركز الشركات الناشئة في المجال على تطوير نماذج أعمال قابلة للتوسع تستفيد من الذكاء الاصطناعي لتلبية احتياجات إقليمية محددة، مثل:

- **معالجة اللغة الطبيعية العربية :(NLP)** تطوير حلول ذكاء اصطناعي لفهم اللغة العربية، والترجمة، وإنشاء المحتوى، مدعومة ببرامج تطوير المواهب.

- **الرعاية الصحية** :معالجة التحديات الصحية الإقليمية من خلال تشخيصات معتمدة على الذكاء الاصطناعي، واكتشاف الأدوية، والطب الشخصي.
- **الزراعة** :تحسين الممارسات الزراعية باستخدام الذكاء الاصطناعي للزراعة الدقيقة، وإدارة المياه، والأمن الغذائي.
- **التعليم** :تعزيز العملية التعليمية من خلال منصات تعلم شخصية معتمدة على الذكاء الاصطناعي والموارد التعليمية.
- **التكنولوجيا المالية (Fintech)**: تطوير حلول مالية معتمدة على الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي وتوفير الوصول إلى التمويل.

يجب أن تتضمن الحضانة الناجحة:

- **خدمات الإرشاد والاستشارات:** توجيه متخصص في تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، واستراتيجيات الأعمال، والتعامل مع الأنظمة الإقليمية، وفهم الفروق الثقافية، وتقديم الإرشاد المستمر بعد الحضانة. العمل مع الجالية من المهندسين والعلماء والباحثين ومطوري المنتجات لتقليل الحواجز أمام دخول الشركات المحلية وتبني الذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الصلة.
- **الوصول إلى أدوات وبنية الذكاء الاصطناعي:** الحوسبة السحابية مثل AWS ، وGoogle Cloud، ومزودي الخدمات السحابية الإقليميين، وأطر تعلم الآلة، وموارد الحوسبة عالية الأداء. يجب التفكير في بناء علاقات استراتيجية مع قادة السوق الرئيسيين.
- **فرص التمويل والاستثمار:** المنح، ورأس المال المخاطر، والتمويل الجماعي، والشراكات مع الشركات، مع التركيز على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية.
- **بناء الشبكات والتعرض للسوق:** إنشاء روابط مع العملاء المحتملين، وقادة الصناعة، والهيئات التنظيمية، والمستثمرين داخل جامعة الدول العربية وخارجها.

مراحل نمو الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية:

- **المرحلة المبكرة:** التحقق من صحة الفكرة، وتطوير النماذج الأولية، والحصول على تمويل البذور. تشمل التحديات ندرة البيانات (وخاصة البيانات العربية الموسومة) والتعامل مع البيئات التنظيمية المتنوعة عبر جامعة الدول العربية. من الضروري في هذه المرحلة: إقامة خدمات إرشاد قوية ومتسقة للشركات الناشئة في المرحلة المبكرة، وربط الخبراء برواد الأعمال بدعم من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. تركز الخدمات والفعاليات في هذه المرحلة على التكرار السريع للمساعدة في إيجاد ملائمة المنتج للسوق.
- **مرحلة النمو:** توسيع العمليات، واكتساب العملاء، وتحسين نماذج الذكاء الاصطناعي. تشمل التحديات استقطاب المواهب (خصوصًا تلك المتخصصة في معالجة اللغة العربية) والتكيف مع ظروف السوق المتفاوتة في مختلف دول جامعة الدول العربية. من الضروري للشركات في مرحلة النمو: الوصول إلى خبرات عالمية ذات خبرة لتسريع نقل التكنولوجيا خلال النمو السريع مباشرة بعد إثبات ملائمة المنتج للسوق.

- **المرحلة الناضجة:** التوسع في السوق (على مستوى جامعة الدول العربية بأكملها)، والتوسع الدولي، وإمكانية الاكتتاب العام أو الاستحواذ. تشمل التحديات توحيد الأنظمة عبر المنطقة، والمخاوف الأخلاقية، والمنافسة. من الضروري للشركات الناضجة: الحصول على الدعم التشريعي، وتطوير الأعمال التجارية، والوصول إلى مصادر تمويل رأس المال الأوسع.

التنفيذ الاستراتيجي في جامعة الدول العربية:

يجب على الحكومات والمستثمرين إنشاء مراكز ابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي وبرامج حضانة رقمية مصممة خصيصًا للمنطقة.

المقاربات الإقليمية:

- **دول مجلس التعاون الخليجي:** الاستفادة من الموارد المالية والبنية التحتية الحالية لبناء مراكز ذكاء اصطناعي متقدمة.
- **شمال أفريقيا:** التركيز على استغلال الكفاءات المتوفرة وتعزيز التعاون مع الشركاء الأوروبيين.
- **منطقة الشام:** الاستفادة من المؤسسات الأكاديمية القوية وتعزيز التعاون عبر الحدود.
- **أعضاء جامعة الدول العربية الآخرين:** التركيز على بناء البنية التحتية الأساسية للذكاء الاصطناعي وتطوير المواهب المحلية.

بناء الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء المنطقة:

- **المعايير:** مؤسسات بحثية قوية، ورأس مال متاح، ودعم حكومي، والوصول إلى مجموعات بيانات إقليمية متنوعة وتمثيلية (بما في ذلك البيانات العربية)، وتركيز على معالجة التحديات الإقليمية.
- **منصات الحضانة عبر الإنترنت:** الوصول عن بُعد إلى الإرشاد والتمويل وموارد الحوسبة، مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة بمنطقة جامعة الدول العربية.

لماذا تهم ريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية:

يمكن للشركات الناشئة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي أن تسهم في:

- **التنويع الاقتصادي:** تقليل الاعتماد على النفط والغاز من خلال تعزيز اقتصاد قائم على المعرفة.
- **خلق فرص العمل:** توفير فرص عمل جديدة للشباب العربي، مع التركيز على النساء والفئات الممثلة تمثيلاً ناقصًا.
- **معالجة التحديات الإقليمية:** حل المشكلات الملحة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والزراعة وقطاعات أخرى.
- **تعزيز الشمول الرقمي:** سد الفجوة الرقمية وتوفير الوصول إلى التكنولوجيا للجميع.

كيفية النجاح في الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية:

- **التمويل والاستثمار:** تأمين رأس المال من خلال مسارات متنوعة، بما في ذلك صناديق رأس المال المخاطر الإقليمية، وصناديق الثروة السيادية، والبنوك التنموية.
- **تطوير السوق:** تنفيذ برامج على مستوى تجزئة السوق على مستوى جامعة الدول العربية، مما يؤدي إلى سوق متاح كبير(TAM) ، يجذب الشركات الناشئة والوافدين الجدد إلى السوق. وهذا بدوره سيجذب الاستثمارات في الشركات الناشئة والتعاون والتوافق في السوق.
- **تطوير التكنولوجيا:** استخدام أطر الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وخطوط بيانات قوية، مع التركيز على معالجة اللغة العربية والبيانات الإقليمية. حاول ألا تعيد اختراع ما هو متاح بالفعل. ابنِ عمدًا نماذج ذكاء اصطناعي أساسية سهلة الاستخدام وبيانات أساسية قوية، لأكثر الاستخدامات شيوعًا التي يمكن أن تفيد القطاعات الصناعية.
- **دخول السوق والتوسع:** إقامة شراكات استراتيجية مع اللاعبين الإقليميين، والتعامل مع البيئات التنظيمية المتنوعة، والتكيف مع الفروق الثقافية.
- **ممارسات الذكاء الاصطناعي الأخلاقية:** معالجة التحيزات الخوارزمية، وضمان الشفافية، والامتثال للتنظيمات المتطورة مع مراعاة القيم الثقافية الإقليمية. تطوير واعتماد إطار عمل لتنفيذ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- **استقطاب وتطوير المواهب:** بناء قنوات للمواهب في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال مبادرات محددة، مع التركيز على معالجة اللغة العربية وخبرة علوم البيانات الإقليمية.

استراتيجيات التمويل للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي:

- **تمويل البذور:** التركيز على المستثمرين الملائكيين، وصناديق ما قبل البذور، والمنح الحكومية، وبرامج التنمية الإقليمية.
- **التمويل من الفئة أ أو ب:** استهداف شركات رأس المال المخاطر المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العميقة، مع التركيز على تلك التي تستثمر في منطقة جامعة الدول العربية.
- **صناديق الثروة السيادية:** استكشاف شراكات مع صناديق الثروة السيادية التي تسعى للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.
- **البنوك التنموية:** السعي للحصول على تمويل من البنوك التنموية الإقليمية والدولية التي تدعم الابتكار وريادة الأعمال.

المقاييس لنجاح برامج حضانة الذكاء الاصطناعي:

- عدد حلول الذكاء الاصطناعي المُنفذة لمعالجة التحديات الإقليمية.
- أثر حلول الذكاء الاصطناعي على مؤشرات التنمية الرئيسية في المنطقة.
- عدد الشركات الناشئة الناجحة في مجال الذكاء الاصطناعي التي تتوسع إلى أسواق جامعة الدول العربية الأخرى.
- نسبة النساء والفئات الممثلة تمثيلاً ناقصًا المشاركين في برامج الذكاء الاصطناعي.

- تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية ربع سنويًا باستخدام مقاييس تشغيلية منشورة ومحدثة لمراقبة التحسينات والأثر المنسوب للذكاء الاصطناعي (مثل معدلات الخطأ، معدلات العيوب، تحسينات زمن الاستجابة للأزمات).

معالجة التحديات الفريدة للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي:

- **الحصول على البيانات وترميزها:** تنفيذ استراتيجيات لبناء مجموعات بيانات عربية عالية الجودة وموسومة، بما في ذلك التوريد الجماعي، والشراكات مع الجهات الحكومية، والاستفادة من مصادر البيانات الموجودة.
- **شرح وتفسير النماذج:** إعطاء الأولوية لتقنيات الشرح القائم على الذكاء الاصطناعي(XAI) ، خاصة عند نشر حلول الذكاء الاصطناعي في سياقات حساسة ثقافيًا.
- **التقدم التكنولوجي السريع:** تعزيز ثقافة التعلم المستمر والتكيف، مع التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي الناشئة ذات الصلة بالمنطقة.
- **المنافسة على المواهب:** تقديم رواتب ومزايا تنافسية، وخلق بيئة عمل محفزة، والاستثمار في تطوير الموظفين، مع التركيز على الاحتفاظ بالمواهب داخل جامعة الدول العربية.

دعوة للعمل -- خارطة طريق لمدة 5 سنوات لجامعة الدول العربية

1. **الخطوات الفورية:(2025–2026)**
   - **إطلاق فريق العمل التنظيمي للذكاء الاصطناعي في جامعة الدول العربية:** توحيد حوكمة البيانات والمعايير الأخلاقية عبر الدول الأعضاء. تجربة ميثاق الامتثال الرقمي لجامعة الدول العربية (ALDCP) لتسهيل نشر الذكاء الاصطناعي عبر الحدود.
   - **إنشاء مراكز ابتكار إقليمية للذكاء الاصطناعي:** إعطاء الأولوية للمراكز الممولة من دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض والقاهرة، وممر الذكاء الاصطناعي في المغرب العربي بشمال أفريقيا، وصناديق تجريبية في الشام في بيروت وعمان. تخصيص 500 مليون دولار من صناديق الثروة السيادية للبنية التحتية والمنح.
   - **سد الفجوة في البيانات العربية:** إنشاء مبادرة توريد جماعي على مستوى جامعة الدول العربية لبناء مجموعات بيانات مفتوحة المصدر لمعالجة اللغة الطبيعية باللغة العربية، مع تحفيزها من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص (مثل الإعفاءات الضريبية للشركات التي تسهم بالبيانات).
2. **الأهداف المتوسطة الأجل:(2027–2028)**
   - **توسيع صندوق الاستثمار في الذكاء الاصطناعي على مستوى جامعة الدول العربية:** تعبئة مليار دولار من صناديق الثروة السيادية والبنوك التنموية والشركاء الدوليين (مثل منح أفق الاتحاد الأوروبي) لدعم توسيع الشركات الناشئة.

- **الاحتفاظ بالمواهب والشمول:**
  - إدخال جوازات سفر للمواهب في مجال الذكاء الاصطناعي للتنقل داخل الجامعة، وتسهيل إصدار التأشيرات للمتخصصين في الذكاء الاصطناعي.
  - فرض مشاركة نسائية بنسبة 30% في برامج الذكاء الاصطناعي الممولة من الحكومة، على غرار حصص العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الناجحة في المغرب.
  - **نشر الذكاء الاصطناعي للخير العام:** التعاون مع الشركات الناشئة لإطلاق حلول ذكاء اصطناعي على مستوى المنطقة، مثل نماذج التنبؤ بالجفاف للزراعة، ومنصات التعليم الإلكتروني باللغة العربية للمجتمعات اللاجئة.

3. **الرؤية طويلة الأجل:(2031–2029)**

- **أن تصبح رائداً عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي:** استهداف 2000 شركة ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي و100,000 وظيفة في هذا المجال على مستوى المنطقة بحلول عام 2030، مع توسع 40% من المشاريع خارج جامعة الدول العربية.
- **تصدير أطر الذكاء الاصطناعي الأخلاقية:** وضع جامعة الدول العربية كقائد فكري في حوكمة الذكاء الاصطناعي المستندة إلى الثقافة، وتقديم المشورة لدول الجنوب العالمي حول موازنة الابتكار مع التقاليد.
- **المساءلة والقياس:**
  - **الأثر الاقتصادي:** مساهمة الذكاء الاصطناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق الوظائف (مفصلة حسب الجنس/المنطقة)، ومعدلات بقاء الشركات الناشئة.
  - **الامتثال الأخلاقي:** عمليات تدقيق سنوية لأنظمة الذكاء الاصطناعي للتحقق من التحيز والشفافية والتوافق الثقافي.
  - **التكامل الإقليمي:** نسبة حلول الذكاء الاصطناعي المُنفذة عبر 3 دول من دول جامعة الدول العربية أو أكثر.

نداء أخير لأصحاب المصلحة:

- **الحكومات:** إعطاء الأولوية للذكاء الاصطناعي في الميزانيات الوطنية، واعتماد ميثاق الامتثال الرقمي لجامعة الدول العربية(ALDCP) ، وتسريع أنظمة الهوية الرقمية لتمكين تبادل البيانات الآمن.
- **المستثمرون:** تخصيص 10% من صناديق الثروة السيادية لمشاريع الذكاء الاصطناعي، مع ضمانات المخاطر للشركات الناشئة في المراحل المبكرة.
- **الجامعات:** تصميم مناهج الذكاء الاصطناعي بالشراكة مع الصناعة (مثل تخصصات معالجة اللغة العربية)، وتوسيع المنح الدراسية للنساء والطلاب من المناطق الريفية.

- **رواد الأعمال:** التعاون بدلاً من التنافس — مشاركة الأدوات والبيانات والرؤى السوقية من خلال منصات إقليمية مثل Arab AI Connect.

الخاتمة

يقف العالم العربي على أعتاب عصر تحولي في مجال الذكاء الاصطناعي. من خلال التركيز على تطوير المواهب المحلية وتعريب العلوم وتبسيط مفهوم الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي، يمكن للمنطقة بناء مستقبل مستدام واقتصاديًا مجدي. إن تمكين الشباب، والاستفادة من الإعلام المحلي، ودمج الخبرات العالمية مع الابتكار المحلي هي مفاتيح لتحقيق هذه الرؤية. في نهاية المطاف، ستعمل المبادرات مثل تطوير نماذج لغوية صغيرة وفعالة على الأجهزة الحدية ليس فقط على تعزيز الاستقلالية التكنولوجية للمنطقة، بل وستكون أيضًا نموذجًا للتطوير المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم.

مبادرات المؤسسة الإقليمية للذكاء الاصطناعي

Regional AI Foundation Initiatives

مبادرات المؤسسة الإقليمية للذكاء الاصطناعي

يملك الذكاء الاصطناعي القدرة على إحداث ثورة في مختلف القطاعات من خلال تعزيز الكفاءة والإنتاجية والابتكار. ومع ذلك، للاستفادة الكاملة من قوة الذكاء الاصطناعي، من الضروري تطوير نماذج أساسية مصممة خصيصاً لتلبية الفروق اللغوية والثقافية في المنطقة العربية. يقترح هذا الورقة البيضاء مبادرة مؤسسة الذكاء الاصطناعي الإقليمية التي تركز على تبادل البيانات، والبنية التحتية، والبحث والتطوير، والمجتمع مفتوح المصدر لبناء نماذج ذكاء اصطناعي ذات صلة ثقافية ولغوية. ستشمل المبادرة التعاون بين الجهات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والشركات الخاصة، والمجتمع مفتوح المصدر. الهدف هو تسريع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المنطقة وضمان أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي شاملة وتمثل السياق المحلي، مما يعزز قدرات المنطقة ويساهم في المشهد العالمي للذكاء الاصطناعي.

الركائز الرئيسية لمبادرة المؤسسة الإقليمية للذكاء الاصطناعي

تبادل البيانات

تُعد البيانات حجر الزاوية في تطوير الذكاء الاصطناعي. لبناء نماذج أساسية قوية لغوياً وثقافياً، من الضروري الوصول إلى مجموعات بيانات متنوعة وعالية الجودة. ستقوم المبادرة بإنشاء إطار عمل إقليمي لتبادل البيانات يشجع التعاون بين الجهات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والشركات الخاصة. سيشمل هذا الإطار:

- **مستودعات البيانات** :إنشاء مستودعات مركزية للبيانات اللغوية والثقافية، بما في ذلك مجموعات البيانات النصية والصوتية والمرئية.
- **حوكمة البيانات** :تنفيذ سياسات ومعايير لخصوصية البيانات وأمانها والاستخدام الأخلاقي لضمان تبادل البيانات بمسؤولية.
- **المنصات التعاونية** :تطوير منصات تُسهّل تبادل البيانات والتعاون بين أصحاب المصلحة.

البنية التحتية

يتطلب بناء ونشر نماذج الذكاء الاصطناعي موارد حسابية كبيرة. ستركز المبادرة على تطوير بنية تحتية قوية للذكاء الاصطناعي تدعم دورة حياته كاملة، من معالجة البيانات إلى نشر النماذج. تشمل المكونات الرئيسية للبنية التحتية:

- **الحوسبة عالية الأداء (HPC):** إنشاء مراكز بيانات مجهزة بأحدث الأجهزة لدعم تدريب ونشر الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع.
- **خدمات السحابة** :الاستفادة من الحلول القائمة على السحابة لتوفير موارد حوسبة قابلة للتوسع ومرنة.
- **الحوسبة الطرفية** :تنفيذ حلول الحوسبة الطرفية لتمكين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الزمن الحقيقي في البيئات النائية والمحدودة الموارد.

البحث والتطوير

يتطلب الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي البحث والتطوير المستمر. ستعمل المبادرة على تعزيز نظام بيئي حيوي للبحث والتطوير من خلال:

- **التمويل والمنح** :تقديم الدعم المالي لمشروعات البحث في الذكاء الاصطناعي التي تركز على النماذج اللغوية والثقافية.
- **البحث التعاوني** :تشجيع الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والمنظمات البحثية والصناعة لدفع عجلة الابتكار.
- **تنمية المواهب** :الاستثمار في برامج التعليم والتدريب لبناء قوة عمل ماهرة في مجال الذكاء الاصطناعي بالمنطقة.

المجتمع مفتوح المصدر

يلعب المجتمع مفتوح المصدر دوراً حيوياً في تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي. ستعمل المبادرة على تعزيز التطوير مفتوح المصدر من خلال:

- **المشاريع مفتوحة المصدر** :دعم إنشاء وصيانة مشاريع الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر التي تركز على النماذج اللغوية والثقافية، وإجراءات الحماية للذكاء الاصطناعي المسؤول، والأدوات المساندة لدورة حياة الذكاء الاصطناعي كاملة.
- **المشاركة المجتمعية** :تنظيم مسابقات هاكاثون وورش عمل ومؤتمرات لجذب المجتمع المحلي للذكاء الاصطناعي وتعزيز التعاون.
- **تبادل المعرفة** :إنشاء منصات لمشاركة نتائج الأبحاث والرمز البرمجي وأفضل الممارسات لتسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي.

تسريع الذكاء الاصطناعي في الصناعة والتخصصية المملوكة

لزيادة تعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي ومعالجة الاحتياجات الصناعية المحددة، ستدعم المبادرة وتسارع تطوير النماذج الخاصة بالصناعة والنماذج الاحتكارية الخاصة، من خلال تمكين المؤسسات من الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي المصممة خصيصًا لتلبية متطلباتها الفريدة ودفع الابتكار داخل قطاعاتها.

تشمل الاستراتيجيات الرئيسية ما يلي:

- **التعاون الصناعي** :الشراكة مع رواد الصناعة لتحديد احتياجات الذكاء الاصطناعي المحددة وتطوير حلول مخصصة.
- **التدريب المتخصص** :توفير برامج وموارد تدريبية لتطوير الخبرة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالصناعة.
- **استخدام البيانات المملوكة** :تشجيع المؤسسات على الاستفادة من بياناتها المملوكة لبناء نماذج ذكاء اصطناعي متخصصة تعالج التحديات الفريدة التي تواجهها.

- **الامتثال التنظيمي** :ضمان التزام نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بالصناعة باللوائح والمعايير ذات الصلة للحفاظ على الامتثال والثقة.

الوصول العادل والفرص المنصفة

لإنشاء نظام بيئي عادل للذكاء الاصطناعي، من الضروري معالجة عواقب الذكاء الاصطناعي التوليدي على الوصول إلى المعلومات، كما هو موضح في ورقة بحثية بعنوان "الآثار الاجتماعية التقنية للذكاء الاصطناعي التوليدي للوصول إلى المعلومات" لميترا وكريمر وجوريفيتش، تحدد الورقة البحثية خمس مجالات اجتماعية تقنية رئيسية متأثرة بالذكاء الاصطناعي التوليدي:

- **اضطراب النظام البيئي للمعلومات** :يغير الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل كبير كيفية عمل مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في النظام البيئي للمعلومات عبر الإنترنت وعلاقاتهم ببعضهم البعض.
- **تركز السلطة** :يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في كيفية توزيع السلطة والسيطرة داخل مجتمعنا والمجتمعات المختلفة.
- **التهميش** :يتم إقصاء أفراد وجماعات معينة إلى هامش المجتمع، مما يؤدي إلى التمييز المقابل.
- **تدهور الابتكار** :تقتصر الاستكشافات العلمية على اتجاهات ضيقة ومحددة، مما يعيق التقدم في مجالات أخرى من أبحاث الوصول إلى المعلومات.
- **التأثير البيئي** :يؤدي الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى تفاقم تغير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية.

تهدف مبادرة المؤسسة الإقليمية للذكاء الاصطناعي إلى التخفيف من هذه التأثيرات وضمان الوصول العادل والفرص المنصفة، من خلال التركيز على:

- **تبادل البيانات الشامل** :إنشاء إطار إقليمي لتبادل البيانات يشجع التعاون بين الوكالات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الخاصة .سيشمل هذا الإطار مستودعات مركزية للبيانات اللغوية والثقافية، وسياسات لخصوصية البيانات وأمنها، ومنصات لتبادل البيانات.
- **بنية تحتية قوية** :تطوير بنية تحتية قوية للذكاء الاصطناعي تدعم دورة حياة الذكاء الاصطناعي بأكملها، بدءًا من معالجة البيانات وحتى نشر النموذج .ويشمل ذلك مراكز بيانات الحوسبة عالية الأداء، والخدمات السحابية، وحلول الحوسبة الطرفية. (الحوسبة الطرفية: هي معالجة البيانات بالقرب من مصدرها لتقليل التأخير وتحسين الكفاءة)
- **البحث والتطوير التعاوني** :تعزيز نظام بيئي نابض بالحياة للبحث والتطوير من خلال توفير الدعم المالي لمشاريع أبحاث الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والصناعة، والاستثمار في برامج التعليم والتدريب.
- **المشاركة المجتمعية مفتوحة المصدر** :تعزيز تطوير المصادر المفتوحة من خلال دعم إنشاء وصيانة مشاريع الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر، وتنظيم الهاكاثونات وورش العمل، وإنشاء منصات لتبادل نتائج البحوث وأفضل الممارسات.

خاتمة

تهدف مبادرة المؤسسة الإقليمية للذكاء الاصطناعي إلى بناء نماذج أساسية لغوية وثقافية تُسرّع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية. من خلال التركيز على تبادل البيانات، والبنية التحتية، والبحث والتطوير، والمجتمع مفتوح المصدر، ستخلق المبادرة نظاماً بيئياً تعاونياً يدفع عجلة الابتكار ويضمن أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي شاملة وتمثل السياق المحلي. لن تعزز هذه المبادرة فقط قدرات المنطقة في مجال الذكاء الاصطناعي، بل ستساهم أيضاً في المشهد العالمي من خلال توفير رؤى ونماذج تعكس التنوع اللغوي والثقافي.

ملاحظة تكميلية حول النماذج الأساسية للذكاء الاصطناعي في العالم العربي

هناك عدة جهود جارية لتطوير نماذج أساسية تلبي احتياجات كل من اللغتين العربية والإنجليزية في العالم العربي. تهدف هذه المبادرات إلى تحسين تمثيل وأداء نماذج الذكاء الاصطناعي بهذه اللغات، مع ضمان أنها ذات صلة ثقافية ولغوية. من بين الجهود الملحوظة:

- **نماذج جيس وجيس-شات:** يُعد نموذج اللغةJAIS ، الذي سُمي نسبةً إلى أعلى قمة في الإمارات (جبل جيس)، نموذجاً مفتوح المصدر تم تطويره في الإمارات وأُطلق في أغسطس 2023. تم إنشاؤه من خلال تعاون بين Inception تابعة لشركة G42 ، وجامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي(MBZUAI) ، وشركة Cerebras .Systemsتتضمن نماذج JAIS نوعين من النماذج؛ نماذج تم تدريبها من الصفر ونماذج تم تدريبها بشكل تكيفي باستخدام .Llama-2 يتفوق JAIS في مهام اللغة العربية والإنجليزية، مما يُظهر تقدمات كبيرة في الذكاء الاصطناعي التوليدي للعالم الناطق بالعربية.
- **سلسلة نماذج ALLaM:** تمثل سلسلة ALLaM (النموذج العربي الكبير للغة) تقدماً مهماً في تقنيات اللغة العربية. تم تطويرها بواسطة فريق من الباحثين من المركز الوطني للذكاء الاصطناعي (NCAI) تحت إشراف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي .(SDAIA) صُممت هذه النماذج لدعم منظومة تقنيات اللغة العربية(ALT) ، وتعتمد على بنية مشفرة ذاتية الانحدار وتُدرّب على مزيج من النصوص العربية والإنجليزية. من خلال الاستفادة من البيانات الموازية والمترجمة، يحقق ALLaM توافقاً فعالاً للمعرفة بين اللغات، مما يعزز قدراته، وقد أظهرت النماذج أداءً متقدماً على عدة معايير عربية مثل MMLU Arabic و ACVAوالامتحانات العربية.
- **نماذج فَنار :**أطلقت قطر مؤخراً نموذج فَنار، وهو نموذج لغة كبير ثنائي اللغة رائد صُمم لجسر الفجوة بين النماذج العالمية باللغة الإنجليزية والذكاء الاصطناعي المركز على اللغة العربية. تم تطويره بواسطة معهد قطر لأبحاث الحوسبة (QCRI) في جامعة حمد بن خليفة (HBKU) وبرعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .(MCIT) يوفر فَنار دقة لغوية لا مثيل لها، وفهماً سياقياً وعمقاً ثقافياً، ويحتوي على وحدات توليد معززة بالاسترجاع (RAG) لاسترجاع المعلومات في الزمن الحقيقي، خاصة للاستفسارات الإسلامية والثقافية. من بين ميزاته الرئيسية فَنار شات، وتعليم، وأخبار AI ، وأعلامة، وتحدث مع كتابك، ورؤى الأخبار.

استغلال الذكاء الاصطناعي للعالم العربي: خارطة طريق للنمو المستدام

Harnessing AI for the Arab World: A Roadmap for Sustainable Growth

المقدمة

إذا كان العالم العربي سيلعب دوراً محورياً في عصر الذكاء الاصطناعي، فإنه يجب أن يستغل قوة شعبه. مع وجود نسبة كبيرة من الشباب، تمتلك المنطقة ميزة مقارنة بجغرافيات أخرى مثل أوروبا ذات السكان المتقدمين في العمر. ومع ذلك، فإن استغلال هذا الإمكان يتطلب استراتيجيات مبتكرة ومستدامة اقتصادياً. تماماً كما بنت تايوان سمعة عالمية من خلال ريادتها في تصنيع الرقائق، يمكن للعالم العربي أن يرسم مساره الفريد في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال التركيز على نقاط القوة المحلية. يتضمن بناء مشروع ضخم قوي في الذكاء الاصطناعي عدة مكونات رئيسية: تنمية المواهب المحلية وإتاحة الذكاء الاصطناعي، وتعريب العلوم، وتبسيط ونشر معرفة الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي.

1. تنمية المواهب المحلية وإتاحة الذكاء الاصطناعي

تمكين المواهب المحلية:

- **الاستثمار في التعليم وبرامج التدريب المتخصصة** التي تعزز الخبرة المحلية في الذكاء الاصطناعي.
- **إنشاء حاضنات ومراكز ابتكار** تدعم الشركات الناشئة والمبادرات البحثية في مجال الذكاء الاصطناعي.

تحسين إمكانية الوصول:

- **تطوير ونشر حلول ذكاء اصطناعي ميسورة التكلفة وقابلة للتوسع** يمكن استخدامها عبر مختلف القطاعات from—الرعاية الصحية إلى التعليم.
- **ضمان توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي لجميع فئات المجتمع**، مما يسد الفجوة الرقمية ويعزز النمو الشامل.

2. تعريب العلوم

اللغة كمحفز للتعلم:

- **الاعتراف بأن الأطفال والمتعلمين يستوعبون المعرفة بشكل أفضل بلغتهم الأم.**
- **تحويل الخطاب العلمي** من خلال تعزيز اللغة العربية كلغة للعلم بدلاً من حصرها في الاستخدام المنزلي أو الشعر أو الخطب الدينية.

بناء مجتمع علمي محلي:

- **تشجيع البحث والنشر باللغة العربية** لتعزيز ثقافة الابتكار المحلي والقيادة الفكرية.
- **تطوير موارد ومناهج شاملة باللغة العربية** في مجالات العلوم والتكنولوجيا لتمكين الأجيال القادمة من إنشاء المعرفة محلياً.

3. تبسيط مفهوم الذكاء الاصطناعي

التعليم والتوعية:

- **إطلاق مبادرات عامة وحملات تعليمية** لتبسيط مفاهيم الذكاء الاصطناعي وجعلها متاحة لجميع المواطنين.
- **إدخال الثقافة الرقمية للذكاء الاصطناعي على جميع المستويات التعليمية**، من المدارس الابتدائية إلى الجامعات، لضمان تجهيز الشباب لمستقبل رقمي.

المشاركة العملية:

- **تنظيم ورش عمل وندوات وبرامج إعلامية** تبرز الفوائد والتطبيقات الواقعية للذكاء الاصطناعي.
- **تشجيع الخبرات العملية** من خلال مشاريع مجتمعية وتحديات للابتكار المحلي.

4. دور الإعلام

التقارير الإعلامية المفيدة والمسؤولة:

- **الاستفادة من المنصات الإعلامية** لتبسيط مفهوم الذكاء الاصطناعي، وشرح فوائده، ومعالجة المخاوف الأخلاقية.
- **تعزيز الحوار بين الخبراء وصناع السياسات والجمهور** لضمان نشر معلومات متوازنة ودقيقة.
- **التأكيد على الجدوى الاقتصادية** للعلوم بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص.

عرض قصص النجاح:

- **تسليط الضوء على قصص النجاح والابتكارات المحلية** في مجال الذكاء الاصطناعي لإلهام الثقة وإظهار الإمكانات التحويلية.
- **عرض نماذج يحتذى بها** في وسائل الإعلام العامة للتأكيد على أن العلم ليس مخصصاً لقلة من الناس بل يجب تعميمه.

5. التعهيد واستهلاك المواهب المحلية

بناء نظام بيئي محلي:

- **تشجيع التعاون بين الشركات الدولية والمواهب التقنية المحلية** لجسر الفجوة بين الخبرة العالمية والابتكار الإقليمي.
- **تطوير سياسات تعطي الأولوية للمواهب المحلية** في مشاريع الذكاء الاصطناعي لضمان بقاء الفوائد الاقتصادية داخل المنطقة.

تحقيق التوازن بين الاحتياجات العالمية والمحلية:

- **تعهيد المهام التي تتطلب خبرة متخصصة بشكل استراتيجي**، مع بناء القدرات المحلية من خلال نقل المعرفة وبرامج التدريب المستمرة.

مشروع الذكاء الاصطناعي الإقليمي الضخم

AI Regional Mega Project

مبادرة استراتيجية:

- **تطوير نماذج لغوية فعّالة وصغيرة الحجم** يمكنها العمل على الأجهزة الطرفية، ومصممة خصيصاً للغة العربية لضمان كفاءتها من حيث الموارد وسهولة الوصول إليها.
- **إقامة مسابقات وطنية** تُبرز أهمية مثل هذه الجهود العلمية.

الفوائد العملية:

- **تمكين معالجة اللغة في الزمن الحقيقي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي** في المناطق ذات الاتصال المحدود، مما يعزز الخدمات في المناطق النائية أو غير المتطورة.
- **تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في الأجهزة اليومية**، من الهواتف الذكية إلى أنظمة الإنترنت للأشياء، مما يجعل التكنولوجيا المتطورة جزءاً من الحياة اليومية للملايين.

الأثر الاقتصادي والثقافي:

- **تعزيز الابتكار المتأصل في السياق اللغوي والثقافي للمنطقة**، مما يمهد الطريق لثورة يقودها العرب في مجال الذكاء الاصطناعي.
- **خلق فرص اقتصادية جديدة** من خلال وضع المنطقة كرائدة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي المتخصصة.

الخاتمة

يقف العالم العربي على أعتاب عصر تحولي في مجال الذكاء الاصطناعي. من خلال التركيز على تنمية المواهب المحلية، وتعريب العلوم، وتبسيط مفهوم الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي، يمكن للمنطقة بناء مستقبل مستدام وقابل اقتصادياً. إن تمكين الشباب، والاستفادة من الإعلام المحلي، ودمج الخبرات العالمية مع الابتكار المحلي هي مفاتيح تحقيق هذه الرؤية. في النهاية، ستعمل مبادرات مثل تطوير نماذج لغوية صغيرة فعّالة تعمل على الأجهزة الطرفية على تعزيز الاستقلالية التكنولوجية للمنطقة، وستكون نموذجاً للتطوير المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم.

ملحق ب

مجلس أمناء دائرة الحوار واللجنة التنظيمية العليا

ملحق ب

مجلس أمناء دائرة الحوار واللجنة التنظيمية العليا

اولاً: مجلس أمناء دائرة الحوار العربي حول الذكاء الاصطناعي في الوطن العربي

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية
رئيساً

سعادة السفير
حسام زكى
الامين العام المساعد رئيس مكتب الامين العام

سعادة السفير الدكتور
على المالكي
الامين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاقتصادية

سعادة الأستاذ الدكتور
إسماعيل عبد الغفار
رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

سعادة الدكتور
عبد المجيد البنيان
رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الامنية

ثانياً: اللجنة التنظيمية العليا لدائرة الحوار العربية حول الذكاء الاصطناعي في العالم العربي

وقد تشكّلت اللجنة التنظيمية العليا برئاسة سعادة السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، وعضوية كل من:

الأستاذ الدكتور علي فهمي
عميد كلية الذكاء الاصطناعي بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ورئيس اللجنة العلمية لدائرة الحوار

وزير مفوض دكتور رائد الجبوري
مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية، مقرر الأمانة الفنية للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

الدكتور مصطفى رشيد
مساعد رئيس الأكاديمية للشؤون العربية، المقرر العام لدائرة الحوار العربية

الدكتور خالد الحرفش
وكيل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للعلاقات الخارجية

وزير مفوض دكتور خالد والي
مدير إدارة تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات بجامعة الدول العربية

المهندسة سها عثمان
رئيس قسم الذكاء الاصطناعي بإدارة تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات

الدكتور إسلام وجيد
رئيس قسم تطبيقات الإنسان الآلي بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والممثل للأولمبياد الدولي للذكاء الاصطناعي بمصر

ملحق ج

السير الذاتية للمشاركين في الدراسة

ملحق ج
السير الذاتية للمشاركين في الدراسة

أولاً: قائمة المساهمين في وثيقة دائرة الحوار العربي حسب الترتيب الأبجدي:

1	م. أحمد عطية	مستشار أول لإدارة البرامج والتكنولوجيا | خبير استراتيجي للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والثورة الصناعية 4.0
2	د. هدى بركة	مستشارة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنمية المواهب التكنولوجية | رائدة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي | أستاذة هندسة الحاسبات، جامعة القاهرة.
3	د. خوان مانويل كورشادوا	رئيس جامعة سالامانكا، إسبانيا.
4	د. منى طه دياب	مديرة معهد تقنيات اللغة (LTI)، جامعة كارنيجي ميلون، الولايات المتحدة الأمريكية عضو مجلس إدارة جمعية بحوث الحوسبة (CRA).
5	د. طارق العبادي	مستشار وعضو مجلس إدارة | الرئيس التنفيذي السابق للتكنولوجيا، مايكروسوفت.
6	د. علي فهمي	عميد كلية الذكاء الاصطناعي بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
7	د. باسكال فونغ	أستاذة كرسي في قسم الهندسة الإلكترونية والحاسوب في جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا (HKUST) | أستاذة زائرة في الأكاديمية المركزية للفنون الجميلة في بكين.
8	د. وجيه إسحاق	أستاذ الهندسة الكهربائية، جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
9	د. مؤنس إسكاروس	الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي المدمج، إنفينيون تكنولوجيز، سان خوسيه، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
10	د. كوسار أكرم جاف	رائد عالمي في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا.
11	د. رامزي جزماتي	نائب رئيس معهد شوازول، إسبانيا | أستاذ جامعة نافارا، إسبانيا.
12	د. فيليكس أورتيغا	أستاذ مشارك، جامعة سالامانكا، إسبانيا.
13	د. حسان صواف	مؤسس مشارك لـ aiXplain.
14	د. منى سليمان	شريكة بيانات وعالمة تطبيقية، مايكروسوفت، كولورادو سبرينغز، الولايات المتحدة الأمريكية.
15	د. إسلام وجيد	عضو اللجنة العليا للأولمبياد الدولي للمعلوماتية (IOI) | ممثل الأولمبياد الدولي للذكاء الاصطناعي (IOAI) بمصر.

ثانياً: السير الذاتية للمشاركين في الدراسة

(حسب الترتيب الأبجدي)

Mr. Ahmed A. Attia

Senior Program Management & Technology Consultant | AI & Digital Transformation and Industry 4.0 Strategist

المهندس / أحمد عطية – استشاري أول في إدارة البرامج والتكنولوجيا | خبير في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والثورة الصناعية 4.0

يتمتع **المهندس** أحمد عطية بخبرة تزيد عن 30 عامًا في إدارة البرامج، وتطوير الأعمال، والاستراتيجيات الرقمية القائمة على الذكاء الاصطناعي، مع تركيزه على قطاعات الدفاع والطيران والحكومة والقطاع المالي. لديه خبرة عميقة في وضع وتنفيذ الخرائط الاستراتيجية، وتحسين العمليات التجارية، وتوظيف التقنيات الناشئة لدفع الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي.

حاليًا، يقود المهندس عطية مبادرات استشارية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، ويشارك في تطوير معايير الكفاءة العالمية للذكاء الاصطناعي، كما يقدم استشارات للمؤسسات حول التحول الرقمي والصناعة 4.0. شغل سابقًا منصبًا قياديًا في شركة "ديلويت الامريكية للاستشارات"، حيث ساهم في تنفيذ مشاريع تحولية كبرى في مجالات الأعمال والتكنولوجيا لصالح وكالات حكومية أمريكية وعملاء في منطقة الشرق الأوسط. كما يمتلك خبرة واسعة في البحث والتطوير، وتطبيق منهجية **Lean Six Sigma**، وتنفيذ الأنظمة الحساسة والمعقدة.

يُعد المهندس عطية من الشخصيات البارزة في تطوير سياسات الذكاء الاصطناعي وتنمية الكوادر البشرية، حيث يعمل على تطوير أطر تتماشى مع الأولويات الاقتصادية الإقليمية. وتسهم جهوده بشكل مباشر في تحقيق أهداف جامعة الدول العربية في تعزيز التعاون الإقليمي، ودعم الريادة التكنولوجية، وضمان استغلال الذكاء الاصطناعي لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء.

Prof. Hoda Baraka
Advisor to Minister of ICT for Technology Talents Development & National AI Strategy Lead Professor of Computer Engineering, Cairo University

الأستاذة الدكتورة هدى بركة – مستشارة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنمية المواهب التكنولوجية | رائدة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي | أستاذ هندسة الحاسبات، جامعة القاهرة

الدكتورة هدى بركة هي مستشارة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنمية المواهب التكنولوجية، وأستاذة هندسة الحاسبات بجامعة القاهرة. تقود العديد من المبادرات الوطنية في إطار مبادرة "أجيال مصر الرقمية"، بما في ذلك برامج "بُناة ورُوّاد مصر الرقمية "لطلبة الجامعات، و"أشبال ونوابغ مصر الرقمية" لطلبة المدارس من الصف الرابع إلى الحادي عشر.

كما تترأس الدكتورة هدى الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات، حيث تركز على تطوير وتنفيذ إطار عمل للذكاء الاصطناعي يضمن تطبيقه بشكل آمن وأخلاقي في مصر.

شغلت الدكتورة هدى منصب النائب الأول لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين عامي 2006 و2013، كما كانت المديرة الوطنية للصندوق الاستئماني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، والذي يهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في التنمية. تمتلك أكثر من 40 عامًا من الخبرة كمستشارة في التحول الرقمي للقطاعين العام والخاص.

حصلت الدكتورة هدى على جائزة اليونسكو/حمد بن عيسى آل خليفة لإسهاماتها في تعزيز التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما كانت عضوًا في المجموعة الاستشارية الفنية المشتركة بين المنتدى الاقتصادي العالمي واليونسكو، بالإضافة إلى المجلس العالمي لأجندة المنتدى الاقتصادي العالمي حول التقنيات في التعليم.

Prof. Juan Manuel Corchado
President of the University of Salamanca, Spain

الأستاذ الدكتور خوان مانويل كورشادوا

يشغل الأستاذ الدكتور خوان مانويل كورشادوا منصب رئيس جامعة سالامانكا وأستاذًا بها، حيث شغل سابقًا منصب نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي ومدير حديقة العلوم. وهو المؤسس والمدير لمجموعة أبحاث BISITE، وقد تم انتخابه مرتين عميدًا لكلية العلوم. كما يدير مركز الابتكار الرقمي لإنترنت الأشياء (IoT Digital Innovation Hub)وشغل منصب رئيس معهد AIR.

يعمل الدكتو كورشادوا كأستاذ زائر في معهد أوساكا للتكنولوجيا، كما شغل مناصب مماثلة في جامعة ماليزيا كلانتان، وكان عضوًا في المجموعة الاستشارية للإنتربول بشأن الدعاية الإرهابية عبر الإنترنت.

كما يُعد الدكتو كورشادوا خبيرًا في الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوكشين - Blockchain)نظام رقمي لتخزين المعاملات المالية والبيانات بشكل آمن ولا مركزي(، وإنترنت الأشياء - IoT)شبكة من الأجهزة المتصلة بالإنترنت التي تتواصل فيما بينها(، والمدن الذكية - Smart Cities) المدن التي تعتمد على التكنولوجيا لتعزيز الاستدامة وتحسين جودة الحياة.

قاد الدكتو كورشادوا العديد من المشروعات البحثية وطور برامج ماجستير في جامعة سالامانكا في مجالات مثل الأمن السيبراني، والتحول الرقمي، والتكنولوجيا المالية - Fintech)استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية(، والثورة الصناعية الرابعة - Industry 4.0)التكامل بين التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأتمتة في الصناعة.(

كما ساهم الدكتو كورشادوا بشكل واسع في الأوساط الأكاديمية والابتكار التكنولوجي من خلال قيادته ومبادراته البحثية.

الأستاذة الدكتورة منى طه دياب

تشغل الأستاذة الدكتورة منى طه دياب منصب أستاذة ومديرة معهد تقنيات اللغة في كلية علوم الحاسوب بجامعة كارنيجي ميلون. وهي قائدة عالمية معترف بها في معالجة اللغات الطبيعية Natural Language Processing - NLP)، وهو مجال في الذكاء الاصطناعي يركز على تمكين الحواسيب من فهم وتحليل وتوليد اللغة البشرية(، الذكاء الاصطناعي المسؤول - Responsible AI)تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تراعي الجوانب الأخلاقية والعدالة والشفافية(، والحوسبة متعددة اللغات - Multilingual Computing)تطوير أنظمة قادرة على معالجة وتحليل نصوص بلغات متعددة.

قدمت الدكتورة منى مساهمات بارزة في تطوير الأساليب الحاسوبية لمعالجة التبديل اللغوي - Code-Switching)الظاهرة التي يستخدم فيها المتحدث لغتين أو أكثر في نفس الجملة أو المحادثة (والتشابه النصي الدلالي Semantic Textual) - Similarityقياس مدى التشابه في المعنى بين الجمل والنصوص المختلفة.

الدكتورة مني زميلة في الرابطة الدولية لعلم اللغة الحاسوبي (ACL)وحاصلة على جائزة الملك سلمان لتقنيات اللغة العربية .تم تصنيفها ضمن أفضل 30 باحثًا في الذكاء الاصطناعي من أصول عربية عالميًا من قبل MIT Tech Reviewلعامي 2022 و2023، كما كانت من بين 150خبيرًا في الذكاء الاصطناعي الذين قدموا المشورة للبيت الأبيض بشأن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة عام 2019. حصلت على درجة الدكتوراه في اللغويات الحاسوبية - Computational Linguistics)استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمعالجة وتحليل اللغات الطبيعية (من جامعة ماريلاند، كوليدج بارك.

كما شغلت الدكتورة دياب مناصب قيادية في الأوساط الأكاديمية والصناعية، بما في ذلك أدوار في أمازون ويب سيرفيسز (AWS)وميتا (Meta)، كما تعمل في لجان عالمية متخصصة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وسلامته .ومن خلال عضويتها في مجلس أبحاث الحوسبة (CRA Board)، تسعى إلى تعزيز التعليم المسؤول للذكاء الاصطناعي، ودعم الممارسات الأخلاقية في الحوسبة، وتوسيع نطاق الوصول إلى البحث والموارد الخاصة بالذكاء الاصطناعي.

Dr. Mona T. Diab
Director of the Language Technologies Institute (LTI), Carnegie Mellon University, USA
Board Member of the Computing Research Association (CRA)

Dr. Tarek El Abbady

Consultant and Board advisor

Former Chief Technology Officer, Microsoft

الدكتور طارق العبادي هو مسؤول تنفيذي مخضرم يتمتع بخبرة تزيد عن 25 عامًا في صناعة التقنية المتقدمة، متخصصًا في مجال الذكاء الاصطناعي. حصل على درجة الماجستير والدكتوراه في هندسة الحاسبات من جامعة بوردو، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة واشنطن. بدأت مسيرته المهنية في شركة ميدترونيك، حيث ساهم في تطوير أول جهاز مزيل الرجفان الخارجي الآلي (AED) (جهاز يستخدم صدمات كهربائية لإعادة انتظام ضربات القلب)، وحصل على العديد من براءات الاختراع والمنشورات. ثم انضم إلى شركة مايكروسوفت، وقاد فرق الهندسة في قسم ويندوز، ولاحقًا ترأس مختبرات التقنيات المتقدمة في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية. تشمل خبرته معالجة اللغات الطبيعية، وإنترنت الأشياء، والرؤية الحاسوبية، والذكاء الاصطناعي.

في عام 2023، أصبح الدكتور العبادي مديرًا عامًا في البنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية، حيث ركز على التنمية متعددة الأطراف وتأثيرها على الفئات السكانية المحرومة. ثم عاد إلى سياتل بسبب التزامات عائلية، ويعمل الآن مستشارًا وعضوًا في مجالس الإدارة. تتميز مسيرة الدكتور العبادي بتفانيه في تسخير التكنولوجيا لإحداث تغيير هادف وابتكار في مجال الأعمال والمجتمع.

Dr. Aly Fahmy
Dean, College of Artificial Intelligence, Arab Academy for Science and Technology and Maritime Transportation (AASTMT)

الأستاذ الدكتور علي فهمي هو أستاذ متميز في الذكاء الاصطناعي بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وكلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي بجامعة القاهرة. تمتد خبرته لتشمل مجالات متنوعة، بما في ذلك التنقيب عن البيانات والنصوص، والتعلم الآلي، والبرمجة المنطقية، والمنطق الضبابي، واللغويات الحاسوبية، وتكامل الشبكات العصبية مع المنطق الرمزي. يركز بحثه الحالي على نماذج اللغة الكبيرة (LLMs) وتطبيقاتها في التعليم وأنظمة المحادثة، إلى جانب مشاريع تستكشف الذكاء الاصطناعي الوكيلي(Agentic AI) ، واكتشاف آفات الثدي باستخدام الشبكات العصبية الالتفافية، والتطورات في اكتشاف الأخطاء في النطق وأنظمة توليد الأسئلة.

حصل الدكتور فهمي على درجة الدكتوراه في الذكاء الاصطناعي من مركز الأبحاث والدراسات في تولوز، فرنسا، حيث تخصص في التحكم في الاستنتاجات الآلية للأنظمة القائمة على المنطق. حصل على درجة الماجستير من نفس المؤسسة، ودرجة البكالوريوس من الكلية الفنية العسكرية في القاهرة، مصر. تشمل خبرته المهنية تطوير أنظمة برمجيات واسعة النطاق تعمل في الوقت الفعلي في شركة ليتون داتا سيستم في لوس أنجلوس، والمساهمة في أنظمة الخبراء في شركة إنتيليكورب في ميونيخ، ألمانيا. بالإضافة إلى المجال الأكاديمي، قاد العديد من مبادرات البحث التطبيقي، بما في ذلك مشروع التنقيب عن الرسائل العلمية في جامعة القاهرة وإنشاء مركز تكنولوجيا اللغة العربية.(ALTEC)

Prof. Pascale Fung
Department of Electronic and Computer Engineering at HKUST

الأستاذة الدكتورة باسكال فونغ هي أستاذة كرسي في جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا (HKUST) وأستاذة زائرة في الأكاديمية المركزية للفنون الجميلة في بكين. بصفتها باحثة رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، تم انتخابها زميلة في جمعية تطوير الذكاء الاصطناعي(AAAI) ، ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات(IEEE) ، وجمعية اللغويات الحاسوبية(ACL) ، والجمعية الدولية لاتصالات الكلام—(ISCA) شهادة على مساهماتها الكبيرة في الذكاء الاصطناعي، ومعالجة اللغات الطبيعية، والتعلم الآلي.

تعمل الأستاذة الدكتورة فونغ كخبيرة في مجلس المستقبل العالمي التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهي عضو رئيسي في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة المعني بالذكاء الاصطناعي، حيث تساهم في تشكيل السياسات العالمية المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وحوكمته، وتطوير الذكاء الاصطناعي المسؤول. حصل فريقها البحثي على العديد من جوائز أفضل وأبرز الأوراق البحثية في مؤتمرات الذكاء الاصطناعي المرموقة، بما في ذلك ورش عمل ACL و NeurIPS. بصفتها متحدثة مطلوبة للغاية، تقدم بشكل متكرر كلمات رئيسية في المنتديات الأكاديمية والعامة الدولية، تغطي أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي.

Prof. Waguih Ishak
Professor of Electrical Engineering, Stanford University, California, USA

دكتور وجيه إسحاق هو مبتكر بارز في أنظمة البصريات والإلكترونيات، وله أكثر من أربعة عقود من الإسهامات الرائدة في مجالات الاتصالات، وتكنولوجيا المستهلك، والحوسبة.

لقد قاد فرق البحث والتطوير العالمية في الولايات المتحدة واليابان والصين، مساهماً في تقدم مجالات الفوتونيات والإلكترونيات.

حصل الدكتور إسحاق على درجة الدكتوراه والماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة ماكماستر في كندا، ويحمل شهادات في الرياضيات والهندسة من جامعتي عين شمس والقاهرة.

لقد تولى الدكتور إسحاق مناصب تنفيذية في شركات تكنولوجيا كبرى، بما في ذلك نائب الرئيس التنفيذي للقسم ورئيس التكنولوجيا في كورننغ، ونائب الرئيس والمدير التقني في أفاجو تكنولوجيز (برودكوم)، ومدير المختبر في هوليت-باكارد وأجيلينت تكنولوجيز.

وكونه زميل مدى الحياة في IEEE وعضو في الأكاديمية الوطنية للهندسة، حصل الدكتور إسحاق على العديد من الجوائز، بما في ذلك جائزة الإنجاز الصناعي في الفوتونيات من IEEEودرجة الدكتوراه الفخرية من جامعة ماكماستر. يمتد تأثيره عبر الأوساط الأكاديمية والصناعية، مما يرسخ إرثه كرائد في مجال الابتكار التكنولوجي.

Dr. Moenes Iskarous
Chief Technology Officer, Embedded AI, Infineon Technologies, San Jose, California, USA

الدكتور مؤنس إسكاروس هو قائد مبتكر يتمتع بخبرة تقنية تزيد عن 35 عامًا في مجال الذكاء الاصطناعي وصناعة أشباه الموصلات. لقد قام بتطوير استراتيجيات وقاد فرق البحث والتطوير لتقديم منتجات الأجهزة والبرمجيات المتطورة، ولديه سجل حافل في خلق فرص تجارية مهمة.

حصل دكتور إسكاروس على درجة الماجستير والدكتوراه في الهندسة الكهربائية والحاسوب من جامعة فاندربيلت في ناشفيل، تينيسي، الولايات المتحدة الأمريكية. ركزت أبحاثه على معماريات الشبكات العصبية المُطبقة في مجال الروبوتات الذكية والنماذج القابلة للتفسير.

يحمل بكالوريوس مع مرتبة الشرف في الهندسة الكهربائية، مع تخصص في الحاسوب والتحكم، من كلية الهندسة بجامعة عين شمس في القاهرة، مصر.

على مدار مسيرته المهنية، عمل الدكتور إسكاروس في شركات تكنولوجيا رائدة، بما في ذلك إنتل و SKهاينيكس، وحاليًا في شركة إنفينيون تكنولوجيز، حيث يشغل منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا للذكاء الاصطناعي المدمج. يقود استراتيجيات وابتكارات الذكاء الحدّي المُطبقة في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي متعدد الأنماط، والروبوتات الشبيهة بالبشر، والذكاء المعزز.

ويشغل دكتور إسكاروس عضوية عدة مجالس استشارية لشركات تطوير حلول الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى البرامج الأكاديمية في مؤسسات الذكاء الاصطناعي. ويحمل الدكتور إسكاروس 8 براءات اختراع ونشر أكثر من 25 ورقة بحثية تقنية، كما أنه عضو سنيور في IEEE ويعمل كمحكم لمختلف المنشورات والمؤتمرات التقنية.

Prof. Kosar Akram Jaff

Global AI & Technology Leader

كوسار جاف هو رائد عالمي في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عاماً في صناعات البرمجيات والأجهزة. تشمل مسيرته المهنية أدواراً قيادية رفيعة المستوى في شركات أمازون، جوجل، مايكروسوفت، شوبيفاي، وإنتل. كرئيس نائب لقسم الهندسة، قاد مبادرات مدفوعة بالذكاء الاصطناعي نجحت في التصدي للاحتيال. ساهم عمل السيد جاف في تطوير تقنيات أساسية، مثلUSB ،

ويحمل ثماني براءات اختراع صادرة وسبعة قيد الانتظار. يتقن خمس لغات ولديه خبرة كبيرة في إدارة فرق دولية ودفع عجلة الابتكار التكنولوجي.

سابقاً، قاد السيد جاف فرق البيانات والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في شركةAccolade ، مشرفاً على دورة حياة البيانات المؤسسية بأكملها. كما قاد تطبيقات Amazon Spark وتطبيقات التسوق عبر الهواتف المحمولة، وأدار قسم الهندسة في مجال السيارات لدى مايكروسوفت لأنظمة الترفيه في سيارات فورد. في وقت سابق من مسيرته المهنية، ساهم في تطوير منصات إنتل بدءاً من جيل 386 وحتى .Pentium III كما كان مهندساً مؤسساً في مواصفة USB ولعب دوراً رئيسياً في اعتمادها عالمياً. تشمل خبراته أنظمة التشغيل، الأجهزة، البيانات الضخمة، تطبيقات الهواتف المحمولة، تعلم الآلة، النماذج اللغوية الكبيرة(LLM) ، وخدمات الويب.

يحمل السيد جاف درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا وبكالوريوس في الهندسة الكهربائية والحاسوب من جامعة ولاية نورث كارولينا. قضى سنوات طفولته في مصر، الصومال، لبنان، العراق، وإيطاليا قبل متابعة تعليمه ومسيرته المهنية في الولايات المتحدة. يشارك بنشاط في المبادرات المجتمعية الداعمة للقضايا الاجتماعية في سياتل (واشنطن) ومدينة نيويورك.

Dr. Ramsi Jazmati
Vice President, Choiseul Institute, Spain
Professor University of Navarra, Spain

دكتور رامسي جزماتي هو نائب رئيس معهد شوازول في إسبانيا، وهو مركز أبحاث متخصص في الجيو-اقتصاد وتأثير العلاقات الدولية على الاقتصاد الإسباني. كما أنه أستاذ في جامعة نافارا وعضو في مرصد تمكين المرأة في مؤسسة الترويج الاجتماعي في مدريد. سابقاً، شغل منصب مدير وكالة تنافسية الأعمال لحكومة إقليم كتالونيا في منطقة الخليج. بالإضافة إلى ذلك، يعد الدكتور جزماتي زميلاً غير مقيم في مدرسة محمد بن راشد للحكومة في دبي وباحثاً في معهد الثقافة والمجتمع.

حاصل على درجة الدكتوراه في الحوكمة التنظيمية والثقافة من جامعة نافارا، كما حصل الدكتور جزماتي على درجة الماجستير في الأخلاقيات الحيوية، ودرجة MBDU من مدرسة ESADE للأعمال، وأكمل برامج الإدارة العليا في مدرسة IESE للأعمال. وهو خبير في القيادة النسائية، والدبلوماسية الثقافية، والجيو-اقتصاد. ومتحدث بارز في المنتديات الدولية، وهو مؤلف كتاب "قيادة المرأة الإماراتية: الثقافة، والتقاليد، والحوكمة، والجيو-اقتصاد" ويساهم بانتظام كعمود في العلاقات الإسبانية-العربية. يتقن اللغات الإسبانية والعربية والإنجليزية، ويواصل المشاركة في المساعي الأكاديمية والدبلوماسية.

Dr. Felix Ortega
Associate Professor,
University of Salamanca,
Spain

الدكتور فيليكس أورتيغا يحمل درجة الدكتوراه في الاتصال والثقافة والتعليم، بالإضافة إلى بكالوريوس-ماجستير في الاقتصاد. يعمل كأستاذ مشارك في أبحاث الجمهور بقسم علم الاجتماع والاتصال بجامعة سلامنكا، حيث يقوم بتدريس برنامج الاتصالات السمعية والبصرية وبرنامج الماجستير في الاتصالات السمعية والبصرية: البحث والابتكار (MUCAII)، ويشغل منصب مديره منذ عام 2017. كما يقود كرسي البحث المشترك بين RTVEوجامعة سلامنكا حول الأطفال والشباب والإعلام. وبصفته مشرفاً للدكتوراه، يساهم في برنامج الدكتوراه في التدريب في مجتمع المعرفة وبرنامج الدكتوراه في الذكاء الاصطناعي المطبق على الاتصال والعلوم الاجتماعية. يُعد فيليكس عضواً نشطاً في مرصد المحتوى السمعي البصري (OCA) وفي عدة مجموعات بحثية معترف بها في جامعة سلامنكا وكاستيلا إي ليون.

يركز بحثه على دراسات الجمهور، وإعلام الأطفال والشباب، والبرمجة السمعية البصرية والثقافية، وسلوك المستهلك، واقتصاديات صناعات الاتصال. لقد نشر على نطاق واسع، حيث نشر 45 مقالة في مجلات مفهرسة، و45 فصلاً في كتب، بالإضافة إلى كتاب "التلفزيون في كاستيلا إي ليون" (2008). شارك في أكثر من 18 مشروعاً بحثياً تنافسياً، بما في ذلك القيادة المشتركة لمشروع البحث الوطني CEMIYA والمساهمة في مبادرات ممولة من الاتحاد الأوروبي مثل COST Action WEBDATANET. ومع حصوله على براءة اختراع للبرمجيات (Autocop) وتعاونه البحثي مع شبكات التلفزيون الوطنية،

أشرف أيضاً على ثمانية رسائل دكتوراه ويشرف حالياً على أربعة مرشحين للدكتوراه. وقد قادته أعماله إلى إقامة بحثية في بلجيكا وألمانيا وتشيلي، بما في ذلك جامعة فري بروكسل. وبفضل اعتراف التميز البحثي، حصل على جائزتي "Sexenios" CNEAI (ANECA) للفترتين 2007-2012 و2013-2018، مع انتظار الثالثة للفترة 2019-2024.

Dr. Hassan Sawaf

Co-founder of aiXplain

يملك حسان سواف أكثر من 30 عامًا من الخبرة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث قام بتأسيس وقيادة منظمات التعلم الآلي التي أصبحت الآن رائدة في مجالاتها الخاصة. تولى منصب مدير المشروع لأول نظام رسائل SITA آلي بالكامل في شركة Daimler Benz InterServices GmbHفي عام 1996.

بعد عمله كباحث أول في جامعة آخن، شارك حسان في تأسيس شركةAIXPLAIN AG ، التي طورت نظام ترجمة كلام إلى كلام تجاري في عام 2002. لاحقًا،

وبصفته الرئيس التنفيذي للعمليات وكبير العلماء فيAppTek ، قدم أول نظام ترجمة آلية هجينة وطور عدة محركات للتعرف على الصوت، مما ساهم في استحواذ SAIC على AppTekفي عام 2010.

واصل حسان مسيرته ليصبح كبير العلماء في) SAIC لاحقًا(Leidos ، حيث حصل على لقب "زميل تقني في "SAIC في عام 2011. انضم لاحقًا إلى eBay كمدير أول، حيث كان رائدًا في استخدام الترجمة الآلية للتجارة عبر الحدود وقاد مبادرات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في Amazon و .Facebook

في عام 2020، أسسaiXplain ، وهي منصة تهدف إلى جعل الذكاء الاصطناعي في متناول الجميع وسهل الاستخدام. كما يُعد حسان مستثمرًا وعضو مجلس إدارة ومستشارًا للعديد من الشركات الناشئة والشركات العالمية، بما في ذلك Tarjama و AppTekو Embodied و .Pi School

Dr. Mona Soliman
Partner Data and Applied Scientist, Microsoft, Colorado Springs, USA

الدكتورة منى سليمان هي رائدة معترف بها في هندسة البيانات والذكاء الاصطناعي الفنية، البيانات والعلوم التطبيقية، والبحث، مع خبرة واسعة متعددة التخصصات في الصناعة والأوساط الأكاديمية في الولايات المتحدة وكندا وعلى الصعيد الدولي. تحمل دكتوراه في الهندسة مع تركيز في علوم الحاسوب من جامعة كولورادو في كولورادو سبرينغز، وماجستير في علوم الحاسوب من جامعة كولورادو التقنية، وبكالوريوس في علوم الحاسوب والتحكم الآلي من جامعة عين شمس. تتقن الدكتورة سليمان اللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، وهي خبيرة في استرجاع المعلومات، وتقنيات اللغات، والذكاء الاصطناعي التوليدي، وحلول البيانات والذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، والعلوم التطبيقية، وهندسة الحلول.

تشمل الخبرة المهنية للدكتورة سليمان أدواراً قيادية في شركة مايكروسوفت، حيث قامت بدفع مبادرات البيانات والذكاء الاصطناعي ذات التأثير العالي وإرشاد العلماء والمهندسين الشباب. شغلت مناصب مثل شريكة بيانات وعالمة تطبيقية، وعالمة بيانات وتطبيقات رئيسية، وعالمة رئيسية في مختلف أقسام مايكروسوفت مثل هندسة حلول الصناعة، وذكاء، وبحوث مايكروسوفت، وتعلم الآلة في أزور، وبحث بينج. كما شغلت مناصب البحث والتطوير والأكاديمية في جامعة كولورادو، وهيوليت-باكارد، وغيرها من المؤسسات. لقد ساهمت الدكتورة سليمان في عدة براءات اختراع ومنشورات، بما في ذلك أعمال حول توليد إيماءات الروبوت والمساعدين الشخصيين المدركين للسياق.

Dr. Eslam Wageed

Board Member of the International Olympiad in Informatics (IOI) and Country representative at the International Olympiad in Artificial Intelligence (IOAI)

دكتور إسلام وجيد هو معلم مكرس وقائد في مجال التكنولوجيا يتمتع بشغف قوي لتطوير تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات .(STEM) تخرج من قسم الإلكترونيات والاتصالات في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ولاحقًا حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال. ركزت دراسته للدكتوراه على تأثير التعليم غير النظامي على الأداء الأكاديمي وقابلية توظيف طلاب الهندسة.

لعب إسلام دورًا مهمًا في تشكيل تعليم المعلوماتية والروبوتات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. منذ عام 2014، تم انتخابه كعضو مجلس إدارة لأولمبياد المعلوماتية الدولية .(IOI) أسس روبوكوب جونيور مصر والتحدي الدولي في المعلوماتية والتفكير الحاسوبي (Bebras) في المنطقة، مما مكن الطلاب من خلال تجارب التعلم العملي. من عام 2007 حتى 2009، شغل منصب مدير المسابقة الإقليمية ICPC] ثم أصبح المدير التنفيذي لأولمبياد المعلوماتية المصرية(EOI) ، مما ساهم بشكل أكبر في نمو البرمجة التنافسية في المنطقة.

حاليًا، يشغل إسلام منصب الممثل الإقليمي لأولمبياد الذكاء الاصطناعي الدولية (IOAI)، مما يعزز التزامه بتعزيز تعليم الذكاء الاصطناعي وإعداد الجيل القادم لمستقبل التكنولوجيا.

ملحق د

المراجع

ملحق د
المراجع

1. PwC (2017), "Sizing the Prize: What's the real value of AI for your business and how can you capitalize?"
2. GlobalData (2024), "Future of Technology: The AI Market's $1 Trillion Opportunity"
3. Precedence Research (2022), "Artificial Intelligence Market Size to Surpass Around US$1,597.1 Bn By 2030"
4. IDC (2024), "The Global Impact of Artificial Intelligence on the Economy and Jobs"
5. Grand View Research, "Physical AI and Humanoids"
6. Precedence Research (2022), "Artificial Intelligence Market Size to Surpass Around US$1,597.1 Bn By 2030"
7. UNESCO (2019), "Ethics of Artificial Intelligence" – Offers ethical guidelines underpinning the approach to AI deployment.
8. OECD (2021), "Principles on Artificial Intelligence" – Provides a framework for responsible AI governance and policy-making.
9. Paris AI summit: https://www.elysee.fr/en/sommet-pour-l-action-sur-l-ia
10. EU Artificial Intelligence Act: https://artificialintelligenceact.eu/
11. OHCHR – Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights: https://www.ohchr.org/EN/
12. ITU – International Telecommunication Union: https://www.itu.int/en/Pages/default.aspx
13. OECD – Organisation for Economic Co-operation and Development: https://www.oecd.org/
14. World Economic Forum (Davos): https://www.weforum.org/
15. UNESCO: https://en.unesco.org/
16. African Union: https://au.int
17. Arab League: http://www.lasportal.org
18. Naif Arab University for Security Sciences (NAUSS): https://nauss.edu.sa/
19. Arab Academy for Science, Technology & Maritime Transport (AASTMT): https://www.aast.edu
20. Unleashing the potential of ChatGPT in education, Revolutionizing learning and collaboration, IEEE Potentials, March 2025.
21. The Stargate Project: Trump Touts $500 Billion Bid For AI, Jan 2025. https://www.forbes.com/
22. China's "New Generation Artificial Intelligence Development Plan", https://digichina.stanford.edu/work/full-translation-chinas-new-generation-artificial-intelligence-development-plan-2017
23. United Nations General Assembly – Resolution 78/189: https://docs.un.org/en/a/res/78/189
24. United Nations General Assembly – Resolution 78/211: https://docs.un.org/en/a/res/78/211

خاتمة

يمر العالم العربي بلحظة محورية يمكن لدمج الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة أن يعيد تشكيل مستقبل الوطن العربي مع الحفاظ على هويته الثقافية.

نقدم في هذه الدراسة استراتيجية موحدة تمزج بين الابتكار والحوكمة الأخلاقية والبنية التحتية القوية وبناء القدرات الاستراتيجية، مع توصية بمرحلية التنفيذ.

نشيد بصانعي السياسات وقادة الصناعة والمعلمين وجميع المؤسسات على استغلال قدرات الذكاء الاصطناعي لدفع التقدم، وتحقيق الريادة العالمية، والتمسك بالشمولية والإنصاف والقيم العربية الأصيلة.

وأخيرا أود أن أعرب عن امتناني لكل من ساهم بأفكاره ووقته وجهوده لتطوير هذه الدراسة الشاملة لمستقبل الذكاء الاصطناعي في العالم العربي.

نتمنى للجميع مستقبلا أكثر إشراقا وازدهارا .

نيابة عن زملائي المشاركين في الدراسة،

ا.د. علي فهمي

عميد كلية الذكاء الاصطناعي بالأكاديمية
العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

قـــرار

بشأن

عهد الإصلاح الاقتصادي العربي للعقد القادم

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم (1183) بتاريخ 2025/5/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وإذ يؤكد على أهمية الإصلاح الاقتصادي، وفقاً لمقتضيات كل دولة، لبناء فضاء اقتصادي عربي متكامل يتميز بالديناميكية والقدرة التنافسية ويُعزّز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية،**
- **وإذ يؤكد كذلك على أهمية تحقيق النمو الاقتصادي العربي الشامل والمستدام الذي يراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية ويضمن توزيعاً عادلاً للفرص والثروات،**
- **وإذ يؤكد على أهمية تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد جمهورية العراق،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإشادة بمبادرة جمهورية العراق بشأن "عهد الإصلاح الاقتصادي العربي للعقد القادم"، كإطار استرشادي؛ دون تحميل الدول الأعضاء أية أعباء مالية.
2. الطلب من الدول العربية الراغبة دعوة القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف هذه المبادرة.

(ق.ق 75 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

إنشاء مجلس وزراء التجارة العرب

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتي المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم (843) بتاريخ 2025/4/6، ورقم (954) بتاريخ 2025/4/16، والمرفق بهما تصور حول مقترح جمهورية العراق بإنشاء مجلس وزراء التجارة العرب يعمل تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد جمهورية العراق،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. تقديم الشكر إلى جمهورية العراق على مقترحها الخاص بإنشاء "مجلس وزراء التجارة العرب".
2. تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع جمهورية العراق، بالتأكد من عدم وجود تداخل أو ازدواجية في الاختصاصات بين المجلس الوزاري المقترح مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المجالس الوزارية العربية القائمة، وتقديم ما يلزم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة.

(ق.ق 76 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي 2025 – 2035

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (797) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - مشروع "الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي 2025–2035"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى ايضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. اعتماد "الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي 2025 – 2035"، بالصيغة المرفقة، وتكليف الأمانة العامة بالإشراف على تنفيذها، بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية الراغبة والمنظمات العربية والإقليمية ذات العلاقة.
2. الطلب من صناديق التنمية والتمويل العربية والإقليمية والدولية تقديم الدعم المالي اللازم للدول الأعضاء والأمانة العامة، لتنفيذ مكونات الاستراتيجية ومشروعاتها.

(ق.ق 77 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي
2035 - 2025

المصطلحات والاختصارات

Agricultural technologies	التقانات الزراعية
Agricultural value chain	سلسلة القيمة الزراعية
Arab Organization for Agricultural Development	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
Climate-smart agriculture	الزراعة الذكية مناخيا
Dependence on imports	الاعتماد على الواردات
Developed Countries	الدول المتقدمة
Developing Countries	الدول النامية
Economies of scale	وفورات الحجم
Food Accessibility	إمكانية الحصول على الغذاء
Food and Agriculture Organization (FAO)	منظمة الأغذية والزراعة
Food Availability	توفر (إتاحة) الغذاء
Food Insecurity	انعدام الأمن الغذائي
Food intake	المتناول الغذائي
Food systems	نظم الغذاء
Food safety	سلامة الغذاء
Food Security	الأمن الغذائي
Food use	الاستفادة من الغذاء
Food value chain	سلسلة القيمة الغذائية
Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
Less-Developed Countries	الدول الأقل نموا
Micronutrients	المغذيات الدقيقة
Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Precision agriculture	الزراعة الدقيقة
Self-sufficiency	الاكتفاء الذاتي
World Bank	البنك الدولي
World Food Program (WFP)	برنامج الغذاء العالمي

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي: .....

1- **مقدمة:** .....

2- المبررات الرئيسية التي دعت إلى إعداد الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي: .....

2/1: التفاقم المستمر في درجة الانكشاف الغذائي: .....

2/2: استخدام إمدادات الغذاء كسلاح لتحقيق المكاسب السياسية على المستوى العالمي: .....

2/3: اتساع مجالات التأثير السلبية للمتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية للعديد من سلع الغذاء الرئيسية: .....

2/4: الجمود النسبي في معدلات الإنتاجية الزراعية: .....

2/5: تعرض سلاسل الإمداد الغذائي لمستويات عالية من الارتباك: .....

2/6: ضعف البنية الأساسية لتسهيلات التخزين الغذائي في العديد من الدول العربية: .....

3- الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي والتحديات المستقبلية: .....

3/1: محور إتاحة الغذاء: .....

3/1/1: إنتاج الغذاء: .....

3/1/1/1: شح الموارد المائية: .....

3/1/1/2: تدني إنتاجية المحاصيل في الزراعة المطرية وعدم الاستدامة البيئية في الزراعة المروية: .....

3/1/1/3: ضعف استغلال الأراضي الزراعية: .....

3/1/1/4: الثروة الحيوانية: .....

3/1/2: واردات الغذاء والتجارة البينية: .....

3/1/3: الفاقد والهدر في الغذاء: .....

3/2: محور إمكانية الحصول على الغذاء: .....

3/2/1: استهلاك الغذاء: .....

3/2/2: الأسواق الزراعية وسلاسل القيمة للغذاء والبنى التحتية: .....

3/2/2/1: ضعف سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية Food value chains: .....

3/2/2/2: ضعف الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لسلسلة القيمة للمنتجات الزراعية والغذائية: .....

3/3: محور استخدام الغذاء (حالة التغذية): .....

3/5: محور استقرار واستدامة الغذاء في ضوء التحديات المستقبلية: .....

3/5/1: المتغيرات العالمية وعدم اليقين والمخاطر في أسواق الغذاء العالمية: .....

3/5/1/1: أزمة الغذاء العالمية 2007_2008: .....

3/5/1/2: جائحة كورونا - 19: .....

3/5/1/3: الحرب الروسية الأوكرانية: .....

3/5/2: التغيرات المناخية: .....
3/5/3: النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض دول المنطقة العربية: .....
4. العناصر والمكونات الرئيسية للإستراتيجية العربية للأمن الغذائي: .....
4/1: الرؤية Vision: .....
4/2: الرسالة:Mission .....
4/3: الأهداف العامة والأهداف الإستراتيجية: .....
4/3/1: الأهداف العامة: .....
4/3/2: الأهداف الإستراتيجية :Strategic Objectives .....
I.الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني. .....
II.الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة: .....
III.الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز سبل كسب العيش العادل والرفاه الريفي .....
IV.الهدف الاستراتيجي الرابع: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر .....
V.الهدف الاستراتيجي الخامس: تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي .....
I.البرامج الهادفة الى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني. .....
1.برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته .....
2.برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي .....
II.برامج تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة .....
3-برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء .....
4.برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية .....
5.برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن .....
6.برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية .....
7.برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية .....
8.برنامج لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها .....
9.برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي .....
10.برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي .....
III.برامج تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي .....
11.برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي .....
12.برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب .....
IV.برامج بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر .....
13.برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية .....

14.برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي . إنشاء لوح تحكم أنظمة الغذاء (Food Security Dashboard) .....
15.برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم لفئات الضعيفة واللاجئين والنازحين.....
.Vبرامج تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي .....
16.برنامج الاستثمار الزراعي المشترك وإيجاد فرص اقتصادية مستدامة .....
17.برنامج تطوير الصناعات الغذائية.....
5. **مقومات نجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي (الرؤية والآلية العربية)**.....
1/6: الدروس المستفادة: .....
2/6: اعتماد آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي: .....
3/6: حوكمة وإدارة الإستراتيجية والإطار التنفيذي: .....
4/6: المتابعة والتقييم :Monitoring and Evaluation.....
1/4/6: تحديد آلية المتابعة والتقييم: .....
2/4/6: وضع وثيقة مؤشرات الأداء للإستراتيجية: .....
5/6 ملخص مقومات نجاح الاستراتيجية: .....
الملاحـــــــق والمراجع.....
ملحق (1). قرار التكليف من قبل جامعة الدول العربية والمستندات المرافقة .....
ملحق (2): الوثائق والقرارات والتدخلات والبرامج والإستراتيجيات ذات الصلة التي تم الاطلاع عليها: .....
ملحق (3): ملخص لمشروعات البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي المجاز في قمة الجزائر 31 والمشروعات والمبادرات القومية والوطنية المكملة والداعمة للبرنامج: .....
ملحق (4). قائمة المؤشرات العامة الأكثر أهمية لمتابعة وتقييم الأداء للإستراتيجية طبقا للمحاور الأربعة: .....
ملحق (5). ارتباط الأهداف الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030 .....
ملحق (6). ارتباط برامج الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030.....
ملحق (7). دليل أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة .....
ملحق (8). المسارات الخمسة لقمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية 2021 .....
ملحق (9) عناصر نظم الغذاء العربي.....
المراجع.....

فهرس الجداول

الموضوع
جدول (1): الإنتاج والاستهلاك والفجوة للحبوب والزيوت والسكر وإجمالي المجموعات الغذائية في الوطن العربي بالمليون طن في متوسط الفترات 1996 – 1998 و2006-2008 و2016 – 2018
جدول (2): متوسط الإنتاجية الزراعية العربية من بعض سلع الغذاء مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي
جدول (3): فجوة الإنتاجية المحصولية (طن/هكتار) بين المنطقة العربية والعالم بالنسبة لمحاصيل الغذاء الأساسية في متوسط الفترة 2016-2018
جدول رقم 4: تطور الناتج المحلي الزراعي والتجارة الخارجية الغذائية والزراعية في الوطن العربي
جدول (5): الإنتاج والاستهلاك والفجوة لإجمالي السلع الغذائية والحبوب والزيوت والسكر واللحوم) في الوطن العربي بالمليون طن خلال الفترات (1996-1998/ 2006-2008/ 2016-2018) والمتوقع للسنوات 2030 و2035 و2050
جدول (6): قائمة البرامج والمشاريع المقترحة ضمن الاستراتيجية

فهرس الأشكال

شكل
شكل رقم 1: ربط الأهداف الاستراتيجية بعناصر نظم الغذاء الرئيسية
شكل رقم 2: عناصر مقومات نجاح التنفيذ
شكل رقم 3: أقسام الاستراتيجية الرئيسية
شكل رقم 4: مصفوفة تحليل أولويات التنفيذ
شكل رقم 5: الفجوة الغذائية للحبوب والسكر والزيت
شكل رقم 6: متوسط الإنتاجية العربية مقارنة بالإنتاجية العالمية للحبوب الزيتية والشعير والقمح
شكل رقم 7: انتشار نقص التغذية للبلدان العربية
شكل رقم 8: أكبر خمسة منتجين للحبوب في المنطقة العربية (ألف طن)
شكل رقم 9: أكبر خمسة مستوردين للحبوب في الدول العربية (ألف طن)
شكل رقم 10: أكبر خمسة مصدرين للحوم في الدول العربية (ألف طن)
شكل رقم 11: أكبر خمسة مستوردين للحوم في الدول العربية (ألف طن)
شكل رقم 12: تأثير أزمة أوكرانيا على أسعار القمح والزيوت
شكل رقم 13: أعداد اللاجئين في أبرز الدول العربية المستقبلة لهم UNHCR
شكل رقم 14: المقومات الرئيسية لنجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

ملخــص تنفيــذي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

ملخص تنفيذي:

منذ أزمة الغذاء الأولى التي لحقت بالعالم في منتصف السبعينات من القرن الماضي، حيث تضررت العديد من الدول العربية، بدأت دوائر اتخاذ القرار تولي اهتماما واسعا لمشكلة الأمن الغذائي. وقد تمثل ذلك في إعداد العديد من الخطط قصيرة وطويلة المدى مستهدفة تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية في محاولة للحد من مشكلة العجز الغذائي. وعلى الرغم من أن هذه الجهود قد أثمرت في بعض الدول العربية محققة زيادة في الإنتاج الزراعي إلا أن النمو السكاني المتسارع في هذه الدول قد التهم الزيادة الإنتاجية التي تحققت بل تجاوز هذه الزيادات مخلفاً فجوة غذائية تزداد اتساعاً وعبئاً سنة بعد أخرى.

وفي السنوات الأخيرة أسفرت التغيرات العالمية عن ثلاث مؤشرات هامة ضخمت من سلبيات مشكلة العجز الغذائي، وقد تصاعدت هذه التأثيرات الى درجة تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي في العديد من الدول خاصة التي لا يتوافر لديها القدرات اللازمة للتكيف أو المواجهة. وتتمثل هذه التقلبات في تعرض العالم لجائحة مرضية شديدة التأثير والمتمثلة في الانتشار السريع لفيروس كرونا وما سببه من تأثيرات سلبية على قواعد الإنتاج، هذا إلى جانب نشوب حرب مازالت قائمة حتى الآن بين دولتين تعدان من أكبر دول العالم إنتاجاً وتصديراً للسلع الغذائية الرئيسية وبصفة خاصة الحبوب والزيوت. هذا إلى جانب اتساع روافد التأثيرات السلبية لتغيرات المناخ والتي أثرت سلباً على الإنتاجية الزراعية، بل وعرضت مساحات واسعة من الزراعات العربية لموجات من التقلبات المناخية المتطرفة والتي أثرت سلباً على معدلات الإنتاجية والإنتاج الزراعي على وجه العموم، مما زاد من تعقيدات مشكلة العجز الغذائي. وكنتيجة لهذه التطورات المتسارعة، اتجهت الدول العربية إلى تنفيذ برامج سريعة للتكيف مع هذه التغيرات تمثلت في إحداث تعديلات جوهرية على شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة، هذا إلى جانب إعداد العديد من الوثائق والدراسات والإستراتيجيات الهادفة إلى وضع خرائط طريق للعمل المستقبلي في مجال تطوير القدرات الإنتاجية على المستويات الوطنية، كما سارع العديد من القادة العرب إلى طرح وتبنى مبادرات وطنية، كما سارع العديدون من القادة العرب الى طرح وتبنى مبادرات وطنية تهدف إلى تطوير الإنتاج الغذائي في محاولة لإحداث اختراق لحل مشكلة العجز الغذائي.

هذا وقد نوقشت مشكلة الأمن الغذائي العربي على نطاق جامعة الدول العربية من واقع العديد من التقارير والوثائق التي أعدتها الدول والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، وفي إطار هذه المناقشات تولدت قناعة عربية بضرورة التنسيق بين الجهود المبذولة في إطار إستراتيجية متكاملة لتنسيق فعاليات المواجهة، وقد كلفت الامانة العامة للجامعة العربية بإعداد هذه الإستراتيجية آخذة بعين الاعتبار الآراء والأفكار التي تضمنتها الدراسات والوثائق والتقارير التي تم إعدادها في هذا الشأن من قبل الجهات المذكورة أعلاه. وذلك طبقا للقرار الصادر من جامعة الدول العربية على مستوي القمة رقم (797) د.ع بتاريخ 2022/11/2 وسائر الوثائق والأدبيات ذات الصلة بالأمن الغذائي لدى الدول والمنظمات العربية المتخصصة. وبدورها قامت الامانة العامة للجامعة بتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية باعدادها بصفتها احدى منظمات العمل العربي المشترك المعنية بالامن الغذائي.

وعموما فإن تكثيف الجهود والإمكانيات لمحاصرة مشكلة العجز الغذائي العربي يبررها ما يلي:

- التفاقم المستمر في معدل الانكشاف الغذائي، حيث تصاعد العجز كميا عن نحو 49.0 مليون طن في متوسط الفترة 1996- 1998 ليصل الى نحو 102 مليون طن في متوسط الفترة 2016-2018. مخلفا بذلك فاتورة متضخمة للاستيراد من خارج المنطقة العربية قدرت بنحو 42 مليار دولار في متوسط الفترة 2018-2019.
- التمادي في استخدام إمدادات الغذاء والعقوبات الاقتصادية كسلاح لتحقيق مكاسب سياسية على المستوى العالمي، وقد ساعد على ذلك تركز إنتاج أهم سلع الغذاء مثل الحبوب والزيوت والسكر في عدد محدود من الدول لا يتجاوز ستة دول لكل سلعة غذائية من هذه السلع. وقد أدت هذه الأوضاع الى زيادة التأثيرات السلبية فيما يتعلق بظاهرة الاحتكار وذلك على شروط التجارة من ناحية، وعلى حرية القرارات السياسية للدول المستوردة إزاء بعض القضايا العالمية من ناحية أخرى.
- اتساع مجالات التأثير السلبية للمتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية للعديد من سلع الغذاء الرئيسية، إذ أدت هذه التغيرات إلى انخفاض في إنتاجية بعض المحاصيل الغذائية، كما عرضت مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة إلى ظواهر التطرف المناخي مثل العواصف، والسيول الأمر الذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي وزاد من تعقيدات مشكلات العجز الغذائي.
- الجمود النسبي في معدلات الإنتاجية الزراعية؛ إذ تشير المعلومات الى محدودية التطور المحرز في إنتاجية العديد من محاصيل الغذاء. هذا في الوقت الذي يلاحظ فيه أن هناك فوارق كبيرة في الإنتاجية الزراعية للعديد من محاصيل الغذاء على المستوى العربي، ونظيرتها على المستوى العالمي الأمر الذي يعنى أن هناك إمكانية كبيره لتحقيق زيادة ملحوظة في الإنتاجية الزراعية، وذلك فيما لو استخدمت الفعاليات والآليات التنفيذية المناسبة من ناحية، وتم حشد وتنسيق الجهود والإمكانات لتحقيق الأهداف من ناحية أخرى.
- تعرض سلاسل التوريد الغذائي لمستويات عالية من الارتباك وذلك بتأثير سياسات الإغلاق التي اتبعها العديد من دول العالم، وذلك في محاولة منها للحد من مخاطر انتشار جائحة كورونا بين السكان، وقد ترتب على ذلك توقف العمل في العديد من مراكز الإنتاج بصورة كلية أو جزئية، وقد انعكست هذه الأوضاع في حدوث ارتباك حاد في سلاسل التوريد من جانبي الإنتاج والترحيل إلى مراكز الاستهلاك في الدول المستوردة، وأثر ذلك بشدة على كميات المعروض من سلع الغذاء وضخم في أسعار تداولها.
- ضعف البنية الأساسية لتسهيلات التخزين في العديد من الدول العربية، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية، مما عرض المعروض منها إلى تقلبات حادة، هذا فضلا عن ارتفاع معدلات الفاقد والهدر في سلع الغذاء. وقد اهتمت الوثيقة بدراسة الوضع الراهن لعناصر ومرتكزات الأمن الغذائي العربي من إتاحة سلع الغذاء في الأسواق، وقدرات السكان في الحصول على احتياجاتهم الغذائية، هذا إلى جانب مدى استقرار واستدامة إمدادات الغذاء، وكذا مدى سلامة المواد الغذائية المتداولة في الأسواق والعادات الغذائية.
- ضعف مؤشر مرونة المصادر الغذائية في الدول العربية حيث تراوح هذا المؤشر لأقل ثماني دول عربية من 0.40 الى 0.55 بالمقارنة مع هولندا كدولة نموذجية بلغت 0.84. وهذا

المؤشر الهام والذي صممته منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً يقيس قدرة أنظمة الأغذية الزراعية الوطنية على امتصاص الصدمات، ويُستخدم لقياس تنوع الإمدادات الغذائية من حيث قنوات التوريد والسلع الغذائية لإبراز دور التجارة في تعزيز القدرة الاستيعابية في وقت الاضطرابات المحلية والخارجية، ويلتقط مؤشر مرونة المصادر الغذائية مصادر الإمداد المتعددة لوحدة من الغذاء، بناءً على الإنتاج المحلي للبلد وواردات من الغذاء والمخزونات العامة والخاصة. ويقيس هذا المؤشر مستوى المرونة في مصادر إمداد وحدة غذائية معينة ويشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى وجود عدة مصادر إمداد محتملة لوحدة من الغذاء، أي وفرة في المصادر.. وتعد نظم الأغذية الزراعية الوطنية التي تستورد الغذاء من مصادر مختلفة أكثر مرونة وقدرة على امتصاص صدمات الإمداد من تلك التي تعتمد على مصدر واحد،

- تناولت الوثيقة بالفحص عددا من الموضوعات الهامة ذات العلاقة والأثر على تفاقم وتعقيد مشكلة العجز الغذائي والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز فيما يلي:
  - شح الموارد المائية، وآثارها السلبية على إنتاجية وإنتاج الغذاء.
  - انخفاض كفاءة استخدام مياه الري رغم محدوديتها.
  - تدني إنتاجية المحاصيل المزروعة مطريا، وضعف الاستدامة البيئة في الزراعة المروية.
  - ضعف استغلال الأراضي الزراعية.
  - ضعف إنتاج وإنتاجية وحدات الثروة الحيوانية.
  - تركز استيراد مواد الغذاء الرئيسية كالحبوب والزيوت والسكر في عدد محدود من الدول المصدرة.
  - ضعف سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية
  - زيادة معدلات الفاقد والهدر في المواد الغذائية.
  - ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة لامتصاص اثر التغير المناخي (التخفيف والتكيف) المطرد.
  - انعدام الأمن والنزوح: أدى الصراع المستمر في عدد من البلدان إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى دول مجاورة والنازحين داخل البلد نفسه، مما زاد من الضغط على النظام الغذائي في البلدان المضيفة والاحتياج إلى مساعدات غذائية وتدهور النظم الغذائية في بلدان النزاع.
  - إخفاقات السوق: يواجه النظام الغذائي بعض إخفاقات السوق، مثل نقص إشارات الأسعار لتشجيع المزارعين على زراعة محاصيل معينة، ونقص البنية التحتية والخدمات لدعم المزارعين، وعدم وصول المزارعين إلى معلومات السوق.

هذا وقد حددت الوثيقة الرؤية الإستراتيجية لقضية الأمن الغذائي ورسالتها وأهدافها على النحو التالي:

- **<u>الرؤية الإستراتيجية</u>**: وتتمثل في (وطن عربي متكامل اقتصاديا وآمن غذائياً)

- **الرسالة:** تتمثل في (الاستخدام الراشد والتكاملي لموارد المنطقة العربية الطبيعية والبشرية والمالية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك في إطار منظومة من القيم تشمل الشفافية، والموضوعية، والتناصر، والفاعلية والكفاءة، والإخلاص، والعمل الجماعي).

كما تحددت الأهداف الإستراتيجية في ستة أهداف وفق المسارات الخمسة لقمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية 2021 (ملحق رقم 8) لأنها توفر إطارًا لمواجهة التحديات المترابطة التي تواجه النظم الغذائية عربيا والتي ستمهد الطريق لتحول النظم الغذائية العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. حيث تركز هذه المسارات على إنشاء أنظمة غذائية أكثر استدامة وإنصافًا ومرونة (ملحق رقم 9) وشكل رقم (1) يمكنها دعم صحة الإنسان ورفاهيته بشكل أفضل، والحد من التدهور البيئي، وتعزيز الفرص الاقتصادية للمزارعين والجهات الفاعلة الأخرى في النظام الغذائي.

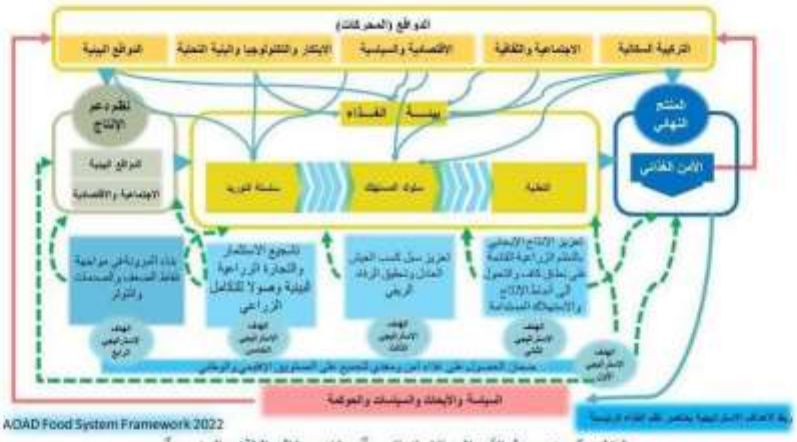

شكل رقم 1: ربط الأهداف الإستراتيجية بعناصر نظم الغذاء الرئيسية

الأهداف الاستراتيجية

I. **الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.**
II. **الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة الهدف**
III. **الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي**
IV. **الهدف الاستراتيجي الرابع: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر.**
V. **الهدف الاستراتيجي الخامس: تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي العربي.**

وقد تناولت الوثيقة عرضا موجزا للبرامج المقترح تنفيذها للوفاء بالأهداف الإستراتيجية، وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

- الأهداف الخاصة بالبرنامج
- آليات وفعاليات تنفيذ البرنامج.

وفيما يلي عرض لمسميات البرامج التي تضمنتها الإستراتيجية:

I. **البرامج الهادفة الى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني:**
1. برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته.
2. برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي.

II. **برامج تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة:**
3. برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء:
4. برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.
5. برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن
6. برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية:
7. برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية:
8. برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها
9. برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي
10. برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي

III. **برامج تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي**
11. برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي:
12. برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب

IV. **برامج بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر**
13. برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية
14. برنامج تطوير قاعدة معلومات غذاء عربية وتشاركية المعرفة ونظام إقليمي للإنذار المبكر (برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي - إنشاء لوح تحكم أنظمة الغذاء).
15. برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة واللاجئين.

V. **برامج تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي**
16. برنامج تشجيع التجارة والاستثمار الزراعي المشترك وإيجاد فرص اقتصادية مستدامة .
17. برنامج تطوير الصناعات الغذائية.

وفي نهاية وثيقة الإستراتيجية تم عرض أهم مقومات نجاح تنفيذها والمتمثلة في::

- اعتماد آلية مناسبة لتمويل الاستراتيجية.
- حوكمة وإدارة الإستراتيجية.
- وضع إطار تنفيذي للإستراتيجية.
- المتابعة والتقييم

شكل رقم 2: عناصر مقومات نجاح التنفيذ

تعتمد مسارات نجاح تحقيق الأمن الغذائي العربي على العمل الجماعي الذي تحدثه هذه الإستراتيجية والتي تجمع أطراف موضوع الأمن الغذائي في رؤية عربية شاملة تتكامل فيها المستويات والاهتمامات الوطنية المشمولة في الوثائق ذات الصلة وكذلك الاهتمامات الثنائية القائمة بين الدول ووثائقها وحتى يتم ذلك لابد من التأكيد على:

1) شمولية الطرح في القضايا المؤدية للأمن الغذائي الواردة في هذه الإستراتيجية كالشمولية والحوكمة والتقييم والمتابعة وإيجاد واستقرار الأطر الحاكمة والإرادة السياسية والعزيمة علاوة على أحكام التنسيق مع الوثائق المكملة.

2) عزيمة الإنفاذ لما هو مطروح من تدخلات محدثة للتغيير المنشود عبر خارطة طريق أو آلية واضحة المعالم ومعتمدة ومدعومة سياسيا من القادة العرب.

3) الحفاظ على الحراك والتعاطي الذي تحدثه هذه الإستراتيجية والآلية المعتمدة لضمان الإنفاذ والمتابعة والمراجعة.

4) ديمومة التشاركية بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمحلي وخاصة في القضايا ذات الأثر على الامن الغذائي.

5) الاستيعاب والاستفادة من التدخلات الماثلة، والبناء عليها كأساس لشمولية الإستراتيجية وإحداث التآزر المطلوب وتشمل:

أ- الإستراتيجيات والمبادرات والبرامج الوطنية المعتمدة لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية.

ب- برامج ومشروعات التعاون الثنائي بين الدول العربية المؤدية لحفز جانب الإنتاج ومن ثم جانب عرض السلع خاصة سلع العجز لتأمين زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وحفز التبادل التجاري في السلع الزراعية.

ت- برامج ومشروعات ومبادرات التعاون المتعددة الأطراف بين المنظمات العربية المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول العربية الموجهة لحفز الإنتاج السلعي والتبادل التجاري لتحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة المعتمدة على مستوى القمة كالبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي ومشروعات الميكنة الزراعية وتأهيل المراعي.

ث- مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية والبيان والمشروعات الصادرة عنها والمعتمدة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والعديد من المنظمات العربية والدولية والأهلية العاملة بالمنطقة العربية وخاصة مشروع طريق الشجر العربي.

6) تحقيق التآزر والتكامل بين التدخلات الوطنية والثنائية والجماعية فنياً ومالياً. أما فنياً فالتركيز يكون على تعظيم أو إعطاء أولوية للميزات النسبية، حفز الميزات التنافسية بإعطاء أولوية لتدخلات البنى التحتية والخدمات المساندة، حفز التدخلات في النظم المائلة ذات السعات الكبيرة لإيجاد منصات إقليمية ذات وفورات تساهم بصورة فاعلة في حفز جانب العرض للسلع الأساسية - livestock Hub, Grain Hub, Feeds Hub، Oil seeds أما مالياً فلابد من حراك مالي كبير يوفي باحتياجات التدخلات المشار إليها وهي:

أ- ذات طابع تنموي لدعم البرامج القائمة والمخطط لها وطنيا أو عبر التعاون الثنائي في النظم القائمة والتي تحتاج لتدخلات لرفع كفاءتها وفعاليتها الإنتاجية.

ب- ذات طابع استثماري والمعني هنا المشروعات الاستثمارية المقدمة من الدول والمشمولة في الأدبيات الداعمة لهذه الإستراتيجية من إستراتيجيات وتدخلات ومبادرات وطنية وثنائياً.

7) الترتيبات المالية أو تمويل الإستراتيجية يحتاج إلى التوافق على آلية عربية لتمويل التدخلات المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي في كل أبعادها، الوطنية (تدخلات الدول)، الثنائية (التدخلات المتوافق عليها بين الدول)، والجماعية (المشمولة في هذه الإستراتيجية). إن تعبئة الموارد لابد أن يكون متعدد الجوانب ويشمل تعبئة الموارد الوطنية لدى الدول بالسياسات والإجراءات المطلوبة على مستوى البنوك المركزية والتجارية والمتخصصة والصناديق السيادية؛ تعبئة الموارد على مستوى مؤسسات التمويل العربية والإقليمية كبنك التنمية الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كمؤسسة مالية رائدة تقود الحراك المطلوب. الآلية المالية العربية يمكن أن ترتكز على إنشاء منصة تقترحها البنوك والمؤسسات المالية حسب أنظمتها توفر المدخرات المالية بآليات وإجراءات تسهل انسياب التمويلات التنموية والاستثمارية

ويمكن النظر إلى "مقترح آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي المرفق".

8) آلية الإنفاذ (الآلية) هي الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تقرها وتعتمدها القمة العربية وتعتبر خارطة الطريق بآجال ومخرجات لإنفاذ الرؤية العربية لتحقيق الأمن الغذائي استنادا على هذه الإستراتيجية وهناك حاجة لتكليف قيادة عربية ربما بصورة دورية لرعاية الآلية وتوفير مطلوبات عملها وتتابع أداءها (Lead country) وهذه الآلية يمكن تفصيلها لاحقا من الأمانة العامة للجامعة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إقرار ملامحها من قبل القمة العربية المعنية بإجازة الإستراتيجية وعلى الأمانة العامة تقديم المقترح الأولي.

مقدمـــــة الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

1. مقدمة:

منذ أزمة الغذاء الأولى التي لحقت بالعالم في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وكان العالم العربي من أشد المتضررين منها، وقد توالت الجهود العربية مستهدفة تحسين عناصر ومقومات الأمن الغذائي العربي على المستويين الإقليمي والوطني. وقد تمثلت هذه الجهود في إعداد العديد من الخطط قصيرة المدى وطويلة المدى لتطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية لأهم محاصيل الغذاء الإستراتيجية. وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق تحسن نسبي في بعض الدول العربية إلا أن النمو المتسارع للطلب على الغذاء مدفوعاً بالزيادة الكبيرة في معدلات نمو السكان العرب، إلى جانب التحسن النسبي في الدخول الفردية الذي تحقق في عدد من الدول العربية. كل ذلك جعل ظاهرة الانكشاف الغذائي أو العجز الغذائي تزداد تفاقماً، حيث ارتفعت فاتورة الغذاء العربية من نحو 20 مليار دولار في أوائل الثمانينات لتصل إلى نحو 42 مليار دولار في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مخلفاً بذلك ضغوطاً كبيرة على موازين المدفوعات العربية، خلفت بدورها معوقات وصعوبات في سبيل إحراز تقدم أسرع في التنمية الاقتصادية على وجه العموم. هذا وقد استمرت الجهود العربية في محاولة للحاق بهذه المشكلة ومحاصرتها، فشهدت الساحة العربية العديد من الخطط والبرامج والإستراتيجيات والمبادرات على المستويين القومي والوطني. وقد زادت كثافة هذه الجهود بتأثير التطورات العالمية المعاصرة التي لحقت بالعالم متمثلة في ثلاثة متغيرات رئيسية تتمثل في أزمة انتشار جائحة كورونا وما ترتب عليها من حدوث ارتباك في المعروض من سلع الغذاء وتضخم في مصروفات النقل البحري، مما زاد من حدة الآثار السلبية لارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، وثاني هذه المتغيرات تتمثل في أزمة التغير المناخي وآثارها السلبية على الإنتاجية الزراعية في العديد من دول العالم وفي مقدمتها الدول العربية، وثالث هذه الأزمات يتمثل في الصراع العسكري الذي بدأ ومازال قائماً في شرق أوروبا بين دولتين تعتبران من أهم منتجي ومصدري الغذاء على المستوى العالمي.

في المحصلة أصبحت البيئة الدولية تعاني بشدة من وطأة محدودية المعروض من سلع الغذاء الرئيسية وبصفة خاصة الحبوب والزيوت، والتضخم المتسارع في أسعارها، وقد انعكس هذا بقوة على الدول العربية التي حاولت ومازالت تحاول تنفيذ برامج سريعة للتكيف مع هذه المتغيرات السلبية والتي أثرت بوضوح على أوضاع الأمن الغذائي للعديد من الدول العربية. فأحدث البعض منها تغيرات كبيرة في شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة، وتبنت العديد من الدول خطط وبرامج عاجلة لتنمية الإنتاج بوتيرة أسرع في محاولة منها للحاق بالمشكلة والحد من آثارها. وظهر على الساحة العربية العديد من المبادرات التي طرحها القادة العرب، وكذا المؤسسات أو الهيئات العربية المتخصصة العاملة في إطار جامعة الدول العربية [1].

وقد تعددت الجهود والمبادرات بالدرجة التي وجد فيها مجلس جامعة الدول العربية ضرورة للتنسيق بين هذه الجهود في إطار إستراتيجية متكاملة للأمن الغذائي العربي كُلفت بإعدادها المنظمة العربية للتنمية الزراعية [2] ، باعتبارها بيت الخبرة العربي في المجال الزراعي على أن

---

[1] تضم ملاحق هذه الوثيقة قائمة بمسميات الدراسات والتقارير والمبادرات التي طرحت في هذا الشأن

[2] لإقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (797) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2

تعكس هذه الإستراتيجية مجمل الجهود العربية والمبادرات العربية التي طرحت وتولي اهتماما خاصا بالتنسيق فيما بينها وذلك لحشد وتنسيق الجهد العربي في مجالات الأمن الغذائي العربي.

ولقد تجلت التشاركية في إعداد هذه الوثيقة من خلال اعتمادها على مراجعة معظم الوثائق الخاصة بالأمن الغذائي العربي والتي هي نتيجة الجهد العربي من الدول ومؤسسات العمل العربي المشترك والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والعاملين الأخرين في مجال الأمن الغذائي في المنطقة العربية وكذلك مشاركة مسودة الاتفاقية في مراحلها الأولية مع كل المعنيين بهذا الشأن الذين تفضلوا بوضع ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة والتي تمت مراجعة الاستراتيجية على ضوئها. كما أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار السياسات والابتكارات الزراعية المتعلقة بالتغير المناخي والتي اعتمدتها البلدان العربية مؤخراً لدعم جهود المنطقة في التخفيف من تأثيرات التغير المناخي والتكيف معها، وزيادة الإنتاج الزراعي في الظروف الزراعية القاسية، وتحسين الأمن الغذائي، وفي الوقت ذاته تحويل النظم الغذائية بحيث تصبح صامدة أمام الصدمات الناجمة عن التغير المناخي، وذلك عن طريق، استخدام التقانات التي تدعم الزراعة في بيئات يتم التحكم بها، ورفع كفاءة استخدام المياه، وزراعة أنواع النباتات والأشجار المقاومة للجفاف، وإعادة التحريج، واستعادة المراعي، ومراقبة الجفاف، ورقمنه الخدمات الزراعية

وتجدر الإشارة الى أن إعداد هذه الوثيقة اعتمد نهجا واضحا بدءا من تحليل المبررات الاستراتيجية والدوافع المحفزة لأعداد الاستراتيجية ودراسة وتحليل المراحل التي مر بها الأمن الغذائي العربي وربطها بالمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية وأجندة التنمية المستدامة 2030 والتحديات والتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على المنطقة العربية، مما ساعد في الوصول الى برامج عملية كفيلة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتغلب على المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرة المنطقة العربية على تحقيق الأمن الغذائي.

وتنقسم هذه الوثيقة إلى أربعة أقسام رئيسية، أولها يتناول أهم مبررات المضي قدماً في إعداد هذه الإستراتيجية، وثانيها يبحث في تطورات مشكلة الأمن الغذائي بأبعادها والقسم الثالث، يعالج الرؤية الإستراتيجية ورسالتها وأهدافها. أما القسم الرابع، فقد خُصص لعرض البرامج التنفيذية المقترحة لحشد الجهود العربية الإقليمية والوطنية لإحداث اختراق لحل هذه المشكلة المزمنة، والتي يعاني منها العرب لعدة عقود متوالية. وفي نهاية الوثيقة، تم عرض مقومات النجاح المنشود ومعالجة الإطار التنفيذي لها.

بعد إقرار الاستراتيجية من القمة، سيصار الى وضع خطة عمل تنفيذية تفصيلية تشتمل على وصف تفصيلي لكل برنامج وتحديد الموارد المالية اللازمة لكل مرحلة وتحديد مسؤوليات ومهام جهات التنفيذ - من دول ومنظمات عربية واقليمية ودولية- وسيصار الى ربطها بمؤشرات أداء واضحة وفق جدول زمني تفصيلي لضمان المتابعة تحقيقا للأهداف الاستراتيجية المقرة.

وتجدر الاشارة الى انه تم اعتماد تحليل مصفوفة ترتيب أولويات تنفيذ البرامج بهدف وضع خارطة مقترحات البرامج المستنبطة من الأهداف الاستراتيجية بحيث تم تصنيف مجموعة كبيرة من المقترحات وفقا لأثرها ومستوى القدرة على تنفيذها كما هو موضح في شكل رقم 3. حيث تم تحديد درجة الأثر المباشر للبرنامج على الأمن الغذائي العربي مقارنة بدرجة إمكانية تمويلية وقدرة مختلف الأطراف على سرعة المباشرة بالتنفيذ وهذا ما أنتج سلم أولويات للبرامج من أربع مجموعات تساعد في تخصيص ما يتوفر من تمويل وتكامل التنسيق من البرامج

شكل رقم 3: أقسام الاستراتيجية الرئيسية

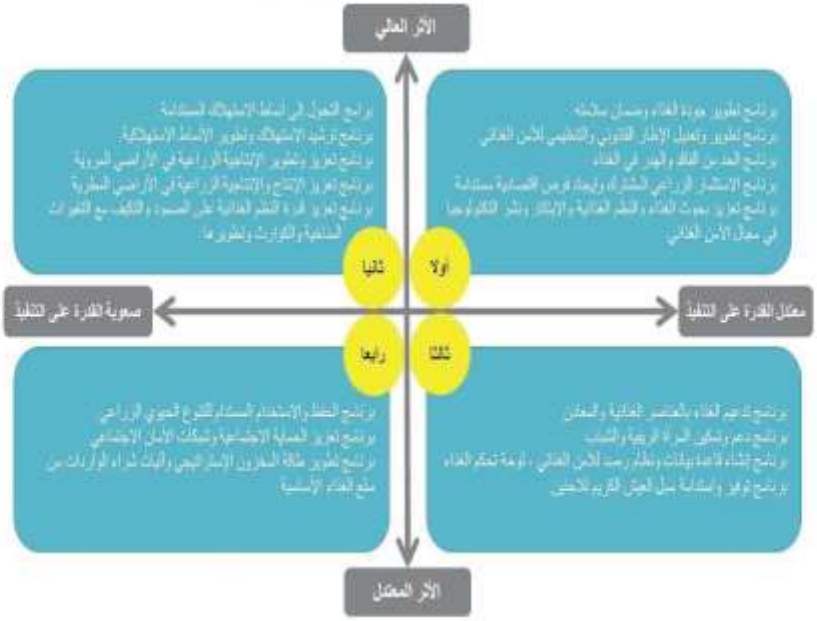

شكل رقم 4: مصفوفة أولويات التنفيذ في المشاريع

المبررات الرئيسية لإعداد الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

2. المبررات الرئيسية التي دعت إلى إعداد الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي:

ظلت مشكلة الانكشاف الغذائي أحد المشاكل الرئيسية التي تضعها معظم الدول العربية على رأس أولوياتها وذلك باعتبارها أحد العناصر الرئيسية للأمن القومي من ناحية، وباعتبارها تعد في الواقع الوجه الآخر لقضية التنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية من ناحية أخرى. إلا أن السنوات القليلة الماضية قد حملت معها متغيرات دولية هامة شديدة التأثير على قدرة الدول على توفير احتياجات السكان من المواد الغذائية الرئيسية، وقد أدت هذه المتغيرات الدولية إلى ضرورة تطوير آليات المواجهة مع مشكلة الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والوطني، كما أستدعى ذلك ضرورة الحشد والتنسيق بدرجة مناسبة لمواجهة هذه المشكلة على أمل التخفيف من حدتها ومن آثارها السلبية. ويضم هذا الجزء فيما يلي عرضاً موجزاً لأهم المبررات التي دعت إلى ضرورة تبنى تصور إستراتيجي متكامل للحد من سلبيات المشكلة ووضع حلول فعالة لمواجهتها.

1/2 : التفاقم المستمر في درجة الانكشاف الغذائي:

شهدت العقود الخمس الماضية تطوراً واضحاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول العربية، فمن ناحية بذلت الحكومات في أغلب الدول العربية توجيه اهتمام خاص بالقطاعات الزراعية العربية بزيادة المساحات المزروعة واتخاذ الإجراءات والتدابير الدافعة للإنتاجية الزراعية، وتبني سياسات هامة في سبيل تحسين أوضاع المزارعين ودعم أنشطتهم الإنتاجية. وقد استجابت القطاعات الزراعية في عدد من الدول لهذه السياسات والإجراءات، وأتضح ذلك من تحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية، إلا أن النمو المتسارع في عدد السكان في هذه الدول بالإضافة إلى التحسن والتطور الذي تم إحرازه في متوسطات الدخول، قد دفع بالاستهلاك الغذائي إلى مستويات التهمت معظم عوائد التنمية المحدودة بطبيعتها. وجاءت المحصلة زيادة معدلات الانكشاف الغذائي وتضخم فاتورة استيراد الغذاء بالقدر الذي زاد من خطورة مشكلة الانكشاف الغذائي، وحوّل هذه المشكلة إلى معوق رئيسي للتنمية الاقتصادية في هذه الدول بفعل تأثيراتها السلبية على الموازنات المالية للدول وعلى موازين دفوعاتها.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) إلى ذلك حيث يتضح ما يلي:

* رغم زيادة الطاقة الإنتاجية العربية من مجموعة الحبوب من نحو46 مليون طن في متوسط الفترة (1996- 1998) إلى نحو 66 مليون طن في متوسط الفترة (2016 – 2018)، وذلك بتأثير برامج وخطط التنمية التي تبنتها عدد من الدول العربية، إلا أن معدلات الطلب على هذه المجموعة السلعية الهامة تزايدت بوتيرة أسرع التهمت الزيادات الإنتاجية وخلقت زيادة كبيرة في معدلات العجز الذي اضطرت الدول لتغطيته بالاستيراد من الخارج. إذ قدرت فاتورة استيراد منتجات هذه المجموعة الغذائية بنحو 20.8 مليار دولار في متوسط الفترة 2018-2019، الأمر الذي أفقد جهود التنمية الاقتصادية جزءاً هاما من الموارد المالية الضرورية لاستخدامها. وقد تفاقمت حدة العجز الغذائي من الزيوت إلى أن وصلت قيمة الفجوة من هذه المجموعة نحو 3.6 مليار دولار في الفترة المشار إليها. كما تزايدت فجوة السكر حتى بلغت نحو 3.2 مليار دولار. ويتضح من تطور مجمل مشكلة العجز الغذائي خلال الفترة (1996-2018) أن مجمل حجم فجوة الغذاء قدر بنحو 101 مليون طن من سلع الغذاء الإستراتيجية، قدرت قيمتها بنحو 42 مليار دولار، الأمر الذي

يشير بوضوح إلى مدى العبء المالي الذي تسببه هذه الظاهرة، ومدى ما تعكسه من آثار على القدرات الوطنية للدول في تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية على وجه العموم. وبطبيعة الحال أدى تفاقم أزمة العجز الغذائي على النحو السالف بيانه إلى تعقد أبعاد المشكلة وتعدد جوانب حلها، وضرورة اتباع نهج أكثر شمولية وفعالية للمواجهة يتفادى أخطاء الماضي إن وجدت، مع ضرورة استحداث آليات أكثر فعالية لمواجهتها في السنوات القادمة.

جدول (1): الإنتاج والاستهلاك والفجوة للحبوب والزيوت والسكر وإجمالي المجموعات الغذائية في الوطن العربي بالمليون طن في متوسط الفترات 1996 – 1998 و2006-2008 و2016 – 2018

الفترة*	الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة
الحبوب			
متوسط الفترة 1	45.86	78.30	32.44
متوسط الفترة 2	52.02	105.68	53.66
متوسط الفترة 3	65.51	129.36	74.30
الزيوت			
متوسط الفترة 1	1.63	3.29	1.97
متوسط الفترة 2	1.66	5.03	3.37
متوسط الفترة 3	2.62	6.07	3.45
السكر			
متوسط الفترة 1	2.18	7.02	4.74
متوسط الفترة 2	2.90	10.21	7.31
متوسط الفترة 3	5.87	14.43	8.56
إجمالي المجموعات الغذائية بما فيها الحبوب والزيوت والسكر			
متوسط الفترة 1	144.91	194.25	49.34
متوسط الفترة 2	184.11	260.86	76.75
متوسط الفترة 3	210.38	316.26	101.18

* الفترات 1 و2 و3 تشير إلى الفترات 1996-1998 و2006-2008 و2016-2018

المصدر: المنظمة العربية الزراعية، دراسة آليات وأطر تمويل التنمية الزراعية، والأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الجسام الماثلة، 2022.

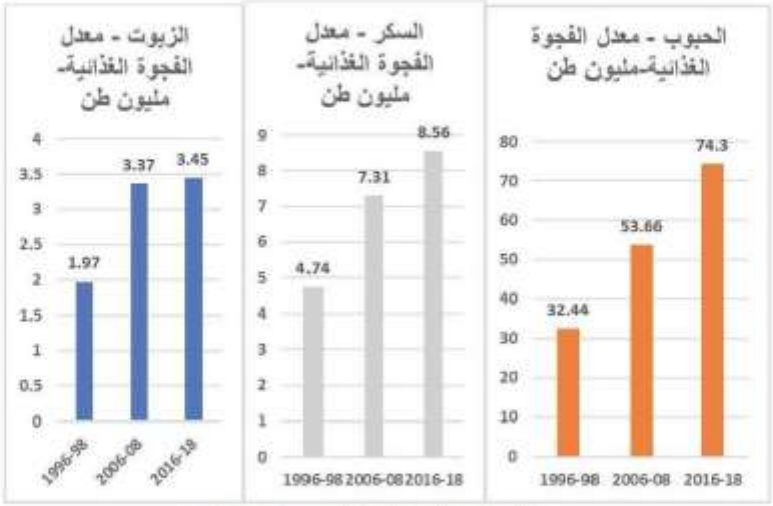

شكل رقم 5: الفجوة الغذائية للحبوب والسكر والزيت

2/2: استخدام إمدادات الغذاء كسلاح لتحقيق المكاسب السياسية على المستوى العالمي:

تشير خرائط التوزيع الإنتاجي لسلع الغذاء الرئيسية إلى أن أهم سلع الغذاء التي تعاني من العجز فيها معظم الدول العربية والمتمثلة في الحبوب (القمح، الذرة)، الزيوت والسكر، وأن إنتاج هذه السلع يتصف بالتركز الإنتاجي في عدد محدود من الدول التي تعد في معظمها دولاً صناعية كبرى تسعى دائما لاستخدام ما تملكه من موارد ومنتجات للتأثير على القرارات السياسية للدول المستوردة، وذلك تحت ضغط الحاجة الملحة لهذه المنتجات وصعوبة الاستغناء عنها، وعلاقة المعروض منها بتحقيق الاستقرار في الدول المستوردة.

ولتوضيح هذه الظاهرة تكفي الإشارة إلى أن واردات القمح والذي يأتي على رأس السلع الغذائية الإستراتيجية تأتي من عدد محدود من الدول لا يتجاوز ستة دول على المستوى العالمي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وفرنسا، وروسيا، وأوكرانيا، الهند إذ تم تصدير ما يزيد عن 90% من الصادرات العالمية من القمح من هذه الدول الستة. وبذلك تزداد حدة التأثير النسبي لهذه السلعة الهامة على التوجهات والقرارات السياسية للدول المستوردة. ومما يوضح خطورة هذا الأمر، أن مجرد تعطل عمليات تصدير القمح من أوكرانيا بتأثير الحرب الروسية الأوكرانية، سبب قلقاً شديداً في الدول المستوردة ومن بينها الدول العربية، كما تسبب في حدوث تضخم كبير في أسعارها وكذا تضخم مصروفات النقل والترحيل البحري. ونفس الظاهرة يمكن ملاحظتها بالنسبة للواردات من الزيوت والسكر. وعادة يؤدى هذا التركز إلى الإضرار بشروط التجارة من ناحية وإلى حدوث ضغوط على القرارات السياسية للدول المستوردة في بعض الأحيان، الأمر الذي يحد من حرية الحكومات في الدول المستوردة في اتخاذ قرارات قد تكون هامة لمصالحها وذلك تفادياً لخلق عراقيل في مجال توريد سلع الغذاء الرئيسية.

3/2: اتساع مجالات التأثير السلبية للمتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية للعديد من سلع الغذاء الرئيسية:

أصبح من المؤكد أن التدخلات البشرية غير المتوافقة مع متطلبات الحفاظ على سلامة البيئة تمثل عبئا بيئياً تعاني منه معظم دول العالم وخاصة الدول النامية والبعيدة كل البعد عن المشاركة في هذه الممارسات الضارة. وفي الواقع تعد التغيرات المناخية الحادة التي اجتاحت العديد من مناطق العالم إحدى نتائج التدخلات البشرية الضارة بيئياً. وبصفة خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى. ولهذه المشكلة عدة جوانب يلزم الإشارة إليها بوضوح.

- **الجانب الأول:** يتمثل في الآثار الضارة للتغيرات المناخية، إذ أدت هذه المتغيرات إلى تدهور الإنتاجية الزراعية في العديد من دول العالم مما سبب أضراراً بالغة لقدراتها الإنتاجية وقد ضاعف ذلك من مشكلة العجز الغذائي وفاقم من آثارها على دخول المزارعين من ناحية وعلى موازين مدفوعات هذه الدول من ناحية أخرى. وقد خلق هذا الوضع للعديد من الدول النامية محدودة الدخل، أعباء اقتصادية كبيرة لمحاولة التكيف مع هذه المتغيرات بالإضافة إلى أعباء أخرى أكثر خطورة وهي زيادة فاتورة الواردات الغذائية بسبب تدهور الإنتاج، هذا إلى جانب تدهور دخول عدد كبير من المزارعين الذين تأثرت زراعتهم بتغيرات المناخ.
- **أما الجانب الثاني** لهذه المشكلة فيتمثل في محاولة الدول الصناعية الكبرى التي تسببت في إحداث هذه المتغيرات الهروب من المسئولية، وضعف الالتزام بتوفير دعم للدول المتضررة لتتمكن من التكيف مع هذه المتغيرات، ولعل اختلاف الآراء والتوجهات للدول التي شاركت في مؤتمر باريس، ومؤتمر شرم الشيخ للمناخ، يوضح أن البيئة الدولية ما زالت بعيدة كثيراً عن حتمية الوقوف بصرامة للحد من الآثار البيئية للتغيرات المناخية، مع أهمية أن ترتقى هذه الدول بالأهداف الدولية في هذا المجال إلى مرتبة أهم من الأهداف الوطنية في العديد من المجالات الاقتصادية الأخرى وضرورة العمل عبر الاطر السياسية المختلفة لتحميل دول الشمال المسئولية الأكبر في التخفيف من أثار تغير المناخ وتمويل التكيف معه وتعويض البلاد الأكثر تعرضا له وخاصة في المنطقة العربية.

4/2: الجمود النسبي في معدلات الإنتاجية الزراعية:

بذلت العديد من الدول العربية جهوداً كبيرة في سبيل تطوير الإنتاجية الزراعية خاصة من سلع الغذاء الرئيسية، إلا أن حدة الآثار السلبية لمحددات التنمية المتمثلة في محدودية موارد المياه، وتقلب معدلات الأمطار وشحها على مساحات واسعة من الزراعات المطرية العربية، كل ذلك أضعف الحوافز الدافعة لتطوير تقانات الزراعة وحد بالتالي من إمكانية إحداث تطور كبير في الإنتاجية الزراعية. ومما يدلل على ذلك المعلومات الواردة في الجدول رقم (2) حيث يتضح أن هناك فوارق كبيرة بين متوسط الإنتاجية الزراعية للعديد من محاصيل الغذاء في المنطقة العربية (خاصة المزروعة على الأمطار) ونظيرتها على المستوى العالمي، إذ تمثل الإنتاجية العربية من القمح ما يعادل فقط نحو 71% من نظيرتها العالمية، ونفس الظاهرة يمكن ملاحظتها في العديد من المحاصيل. ويمكن من خلال هذه المقارنة الرقمية واعتماداً على بعض الدراسات التي أعدتها المؤسسات العربية المتخصصة في مجال الاستثمار، إبراز النقاط التالية:

- أنه من الممكن تحقيق زيادة ملحوظة في قدرة المنطقة العربية على إنتاج الغذاء، وذلك إذا ما تمكنت الدول العربية من حشد مواردها الاستثمارية وتوجيهها إلى مجالات الإنتاج الزراعي مدعومة بحزمة متطورة من التقانات الزراعية، والمعاملات الزراعية المناسبة للبيئات الزراعية المختلفة، هذا إلى جانب زيادة قدرة المزارعين على الوصول إلى الأسواق وزيادة كفاءة النظم السوقية على توجيه الإنتاج بصورة أفضل وتخطيط وتنفيذ السياسات التي تحفز الاستثمار، وتحد من المخاطر الإنتاجية خاصة الناجمة عن تقلبات المناخ، وانتشار الأوبئة والآفات الزراعية.

- إن إحراز تقدم ملموس في مجال الحد من تفاقم فجوة الغذاء يقتضي وضع خطط وبرامج لتحسين أوضاع الطلب على الغذاء وذلك إلى جانب تحسين أوضاع المعروض منه، بمعنى محاصرة المشكلة من جانبي العرض والطلب خاصة وأن متوسط نصيب الفرد العربي من أهم سلع الغذاء وهو الحبوب، يتجاوز كثيراً المتوسطات العالمية مما يشير إلى أن هناك إمكانية واسعة لترشيد هذا الاستهلاك بالقدر الذي يساعد على الحد من أبعاد مشكلة العجز الغذائي من ناحية ويزيد من سلامة الأنماط الغذائية من ناحية أخرى.

جدول (2): متوسط الإنتاجية الزراعية العربية من بعض سلع الغذاء مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي

سلع الغذاء	متوسط الإنتاجية العربية	متوسط الإنتاجية العالمية	نسبة الإنتاجية العربية إلى الإنتاجية العالمية
	طن / هكتار	طن / هكتار	%
القمح	2.7	3.8	71.1
الشعير	1.5	3.1	48.4
الذرة الرفيعة	0.6	8.47	40.8
الشمندر السكري	52.8		44.0
الحبوب الزيتية	1.0	1.5	66.7

المصدر: جمعت وحسبت من مبادرة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، يونيو 2022.

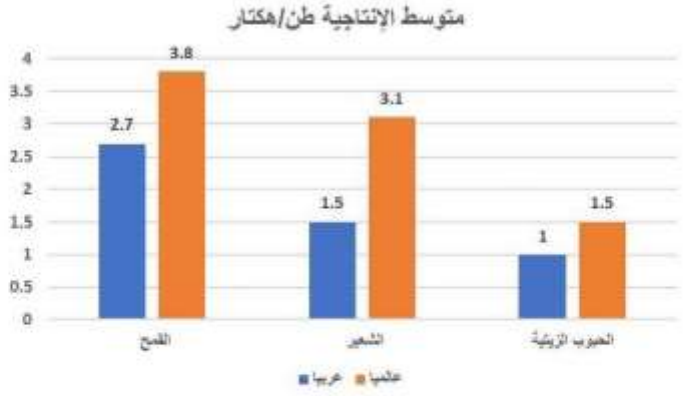

شكل رقم 6: متوسط الإنتاجية العربية مقارنة بالإنتاجية العالمية للحبوب الزيتية والشعير والقمح

5/2: تعرض سلاسل الإمداد الغذائي لمستويات عالية من الارتباك:

لقد أدى الانتشار السريع لجائحة فيروس كورونا إلى اضطرار العديد من دول العالم إلى إتباع سياسات للإغلاق وذلك في محاولة منها للحد من انتشار المرض بين السكان. وقد ترتب على ذلك توقف العمل في العديد من مراكز الإنتاج بصورة كلية أو جزئية. وقد انعكست هذه الأوضاع في حدوث ارتباك حاد في سلاسل التوريد من جانبي الإنتاج والترحيل إلى مراكز الاستهلاك في الدول المستوردة. وكان من نتيجة ذلك ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

- أدى التعطيل المتعمد لطاقات الإنتاج في العديد من الدول المنتجة والمصدرة إلى ضعف قدرة الدول المستوردة على توفير حاجتها من بعض السلع الغذائية لمحدودية المعروض منها في الأسواق العالمية.
- ارتبط الارتباك الذي حدث بالنسبة للمعروض من الإنتاج في انخفاض كميات السلع المنقولة بحراً، الأمر الذي أدى إلى زيادة المدى الزمني لرحلات الشحن البحري والتضخم الكبير في تكلفة الشحن إلى أن بلغت معدلات التكلفة في خلال هذه الأزمة ما يعادل ثلاثة أضعاف معدلات كلفة الشحن قبل الجائحة. وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع قيمة فواتير الاستيراد وزاد بالتالي من أعباء العجز الغذائي حيث ارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق بتأثير ارتفاع أسعار التصدير في دول المنشأ من ناحية، وتضخم تكلفة الشحن والتأمين البحري لسلع الغذاء من ناحية أخرى.

وقد ترتب على هذه الأوضاع أن معظم الدول المستوردة وجدت نفسها مضطرة لتوجيه جزء كبير من مواردها المالية لتتمكن من توفير احتياجات السكان من سلع الغذاء. مما أثر ولا شك على قدرة هذه الدول على الإنفاق في مجالات أخرى هامة، كما أن هذه الأوضاع خلفت ضغوطاً سلبية على العملات المحلية مما عرض بعضها إلى حالة عدم الاستقرار.

6/2: ضعف البنية الأساسية لتسهيلات التخزين الغذائي في العديد من الدول العربية:

من المعروف أن تحقيق الاستقرار في المتاح من سلع الغذاء الإستراتيجية يقتضي بالدرجة الأولى أن يتوافر لكل دولة بنية مناسبة لتسهيلات التخزين تضمن لها تكوين مخزون مناسب من سلع الغذاء الرئيسية ويساعدها على استقرار في المعروض منها في الأسواق المحلية من جانب، وفي نفس الوقت أن تكون هذه البنية التخزينية بالمستوى الذي يضمن الحفاظ على سلامة المخزون ويحد من الفاقد والتالف الذي يحدث بسبب القصور في هذه البيئة التخزينية.

وفي هذا المجال تشير المعلومات المتاحة إلى أن بعض الدول العربية ما زالت تعاني من نقص في المتاح من تسهيلات التخزين المناسبة، مما يحد من قدرتها على تكوين مخازن كافية لتأمين احتياجات السكان لفترة طويلة تحقق لها البعد عن التأثيرات السلبية لتقلبات السوق العالمية في الكميات المعروضة من سلع الغذاء ومستويات أسعارها. وبطبيعة الحال يؤدي هذا الوضع إلى زيادة معدلات مخاطر الاستيراد من ناحية، ويزيد بالتالي من الأعباء المالية لتوفير كميات كافية من سلع الغذاء من ناحية أخرى. هذا إلى جانب زيادة نسبة الفاقد وتالف التخزين من ناحية ثالثة. وفي هذا المجال تكفي الإشارة إلى أن معدلات الفاقد في الحبوب المستوردة قد تتجاوز نسبته حاجز 10% من مجمل الكميات المستوردة، الأمر الذي يعني أن كميات الفاقد

تتجاوز وحدها نحو 7 مليون طن على المستوى العربي، وذلك كله بسبب ضعف الاستثمارات الموجهة لدعم البنية الأساسية التخزينية في العديد من الدول العربية.

2 – 7 الحاجة لتوحيد الجهود العربية في مجال تحقيق الأمن الغذائي:

ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من المشروعات والمبادرات العربية القطرية والقومية الرامية لتحقيق الأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي وجميعها مبادرات متميزة وذات اثر إيجابي في تحقيق الأمن الغذائي العربي إلا أنها تفتقر للتنسيق والتشاركية في التنفيذ مما اضعف اثرها في تحقيق الأمن الغذائي العربي مما حدى بمجلس الجامعة الى الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى وضع استراتيجية عربية شاملة للأمن الغذائي العربي تأخذ بالاعتبار كل المبادرات والمشاريع السابقة وتبني عليها مما سيسهم في توحيد الجهود وشحذ الهمم لتحقيق الأمن الغذائي العربي بالاستفادة من الميزات الطبيعية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية.

الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي والتحديات المستقبلية

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

3. الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي والتحديات المستقبلية:

يتناول هذا الجزء تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي من حيث محاوره الأربعة، إتاحة الغذاء، إمكانية الحصول على الغذاء، استخدام الغذاء (الاستفادة التغذوية)، والاستقرار والاستدامة. ويتناول كذلك تطور المؤشرات المتعلقة بهذه المحاور والعوامل المحددة لها، وما سوف تؤول إليه مستقبلا خاصة في نهاية الأفق الزمني للإستراتيجية (2035) مرورا بالتحديات الرئيسية التي قد تواجه الوضع الغذائي العربي على كل من المستويات الثلاثة، العالمي، الإقليمي، والوطني. وفي الجزء التالي يتم استعراض أهم المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

1/3: محور اتاحة الغذاء:

تتم إتاحة الغذاء وتوفيره في الأسواق المحلية من أربعة مصادر، اثنان أساسيان هما الإنتاج المحلي والواردات، واثنان ثانويان وهما مخزونات الغذاء، والحد من الفاقد الغذائي. والواقع أن المصدرين الأخيرين يعتمدان على المصدرين الأولين. وفي هذا الجزء يتم تحليل المصادر الأربعة، من حيث التطور والعوامل المؤثرة.

1/1/3: انتاج الغذاء:

على الرغم من وجود العديد من الجيوب الزراعية ذات القيمة العالية في المنطقة العربية، ولا سيما في المناطق المروّيّة، يمارس نحو ثلثي المزارعين الزراعة المنخفضة الغَلّة نسبياً، والمطرية، والرعوية، معتمدين على قاعدة هزيلة من الموارد الطبيعية. ويواجه أصحاب الزراعة المطرية تقَلّبات غير متوقعة في هطول الأمطار وبالتالي تتعَرّض النباتات للإجهاد بسبب رطوبة التربة غير المناسبة. وتزداد هذه التحديات مع ازدياد التقلبات والجفاف بسبب التغيرات المناخية.

1/1/1/3: شح الموارد المائية:

يعتبر شح الموارد المائية أشد المحددات تأثيراً على إنتاج الغذاء في الوطن العربي، ومن ثم يأتي في صدارة القضايا الهامة والبالغة الأثر على أوضاع الأمن الغذائي العربي. تلك الأوضاع التي تسير من سيئ إلى أسوأ عاماً بعد آخر. فوفقاً للتقرير الصادر عن المجلس العربي للمياه (2019) فقد تراجع متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه العذبة إلى نحو 575 م^3 في السنوات الأخيرة. وهو ما يقل عن حد الفقر المائي (1000 م^3) بنحو 43%. ويقع أغلب الدول العربية (17 دولةً) تحت خط الفقر المائي.

وتتعدد أبعاد المشكلة المائية في الوطن العربي، فمن جهة ترتفع نسبة الاعتماد على موارد مائية قادمة من خارج الحدود لتصل إلى نحو 64%، كما أن هذه الموارد أصبحت محلاً لمشاكل ونزاعات تهدد بتراجعها مما يوجب اتخاذ مواقف حازمة تجاه الحفاظ عليها واستعادة الموارد المائية المعتدى عليها. ومن جهة ثانية يتزايد الضغط على الموارد المائية (Water Stress) عاماً بعد آخر، حيث تتزايد نسبة السحب من المياه العذبة إلى المتاح منها حتى بلغت هذه النسبة نحو 136% على المستوى العام للوطن العربي. الأمر الذي يعني كثافة السحب من الموارد المائية الجوفية غير المتجددة.

وأما بالنسبة للموارد المائية المطرية (المياه الخضراء) فهي تعد في جملتها محدودة نسبياً حيث يقدر الهطول المطري على المنطقة العربية بحوالي 2.1% من جملة الهطول العالمي على اليابسة. ومن ثم فإن حوالي 90% من الأراضي العربية تندرج ضمن الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة. وتكمن المشكلات الخاصة بالموارد المائية المطرية في أن غالبيتها العظمى لا يتم الاستفادة منها في الزراعة بشكل مباشر. كما يتسم الهطول المطري بتقلبات واسعة نسبياً في معدلاته من عام إلى آخر، ومن ثم تتقلب معها مساحة الزراعات التي تعتمد على الري المطري. ومن جهة أخرى يتسم هذا الهطول داخل الموسم الواحد بنمط زمني لا يتناسب بالقدر الكافي مع احتياجات المحاصيل خلال مراحل النمو المختلفة، الأمر الذي ينعكس سلباً، وبدرجة كبيرة على مستوى الإنتاجية من جهة، وعلى نسبة المساحات المحصودة من جهة ثانية. ويضاف إلى مشكلات الموارد المائية المطرية أيضاً أن التقديرات تشير إلى أن التغيرات المناخية ستؤدي إلى انخفاض معدلات الهطول المطري بنحو 20% خلال العقود القليلة القادمة.

3/1/1/2: تدني انتاجية المحاصيل في الزراعة المطرية وعدم الاستدامة البيئية في الزراعة المروية:

تشير الإحصاءات إلى أن الشق الأكبر من الأراضي الزراعية العربية تعتمد اعتماداً كلياً على الأمطار كمصدر لمياه الري. وفي الحقيقة فإن الاعتماد الكبير على الأراضي المطرية يعد هو المصدر الرئيسي لضعف وتدني الإنتاجية الزراعية. إذ تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ثلثي الزراعات العربية هي في الواقع أراضي تزرع مطرياً وتعاني هذه الزراعات من العديد من المعوقات يمكن الإشارة إليها في التالي:

- محدودية الهطول المطري وعدم انتظامه بالقدر الذي يزيد من المخاطر الإنتاجية للزراعات المطرية. وفي هذا المجال تشير الإحصاءات إلى أن نسبة تتراوح بين 50 – 70% من الأراضي البعلية في المنطقة العربية مهددة بظاهرة شح الأمطار وعدم انتظام هطولها.
- تضعف بل تكاد تختفي أية حوافز للمزارعين في استخدام تقانات زراعية متطورة نظراً لارتفاع معدلات المخاطرة والضعف النسبي لسياسات وبرامج دعم المزارعين، وغياب سياسة التأمين الزراعي التي تطبقها العديد من الدول غير العربية.
- تؤدي حالات الجفاف المتكرر إلى انتشار ظواهر التصحر، وفقدان خصوبة التربة مما يزيد من تعقيد مشاكل استثمار الأراضي المطرية.

وفضلا عن محدودية الأمطار وعدم انتظامها مع محدودية مشروعات حصاد المياه، تعاني الزراعات المطرية من محدودية المستخدم من بذور الأصناف المقاومة للجفاف، فهي زراعات لا تزال في غالبيتها زراعات فقيرة أو هامشية لم تنل الاهتمام المناسب أو الكافي ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية الزراعية على مدى سنوات طويلة. مما ترتب عليه فجوه واسعة في إنتاجية هذه المحاصيل في الوطن العربي بصفة عامة،

وفيما يتعلق بالإنتاجية في الأراضي المروية، فكما تمت الإشارة مسبقا، فإنها نمت، خلال العقدين الماضيين، بمعدلات متواضعة ،نظرا لتخلف الحزم التكنولوجية المستخدمة، كما تعتبر الزراعة المروية في الوطن العربي محدودة الكفاءة في استخدام المياه إلى حد كبير، حيث تقدر كفاءة نظم الري الحقلي السائدة في الغالبية العظمى من المساحات (حوالي 70%) بنحو 50%، وهي المساحات التي لا تزال تتبع نظم الري السطحي بالغمر، وهي ما تقدر بنحو 10.5

مليون هكتار(بنسبة 72% من جملة المساحة).وهذه كلها أمور تعكس عدم الاستدامة في استغلال الأراضي المروية على مستوي المنطقة العربية بوجه عام.

ويظهر انخفاض إنتاجيات محاصيل الغذاء الأساسية في المنطقة العربية جليا عند مقارنتها بالمستويات العالمية. يدل على ذلك البيانات الواردة بجدول (3) حيث يلاحظ أنه هنالك فجوة كبيرة بين المستويين بالنسبة لكافة المحاصيل باستثناء الأرز وقصب السكر. وتتسع الفجوة بصفة خاصة بالنسبة لإنتاجية المحاصيل والبذور الزيتية، مع ملاحظة أن نسبة الزراعات المطرية لهذه المحاصيل لا تختلف كثيراً فيما بين المنطقة العربية والعالم.

جدول (3): فجوة الإنتاجية المحصولية (طن/هكتار) بين المنطقة العربية والعالم بالنسبة لمحاصيل الغذاء الأساسية في متوسط الفترة 2016-2018

البيان	قمح	شعير	ذره شامية	ذره رفيعة	أرز	زهرة الشمس	فول سوداني	سمسم	زيتون	بنجر السكر	قصب السكر
المنطقة العربية	2.6	0.9	5.7	0.4	8.2	0.8	1.2	0.3	1.0	51.5	96.1
العالم	3.5	3.0	5.9	1.4	4.6	1.8	1.6	0.5	2.0	60.2	71.3
مقدار الفجوة	0.9	2.1	0.2	0.9	(3.6))	1.1	0.4	0.2	1.0	8.7	(24.8))
% للفجوة	23.8	69.2	2.9	68.8	(43.5)	57.9	25.1	50.5	47.5	14.4	(25.8)

الفجوة محسوبة كنسبة مئوية بين إنتاجية العالم وإنتاجية الوطن العربي، وكلها موجبة ماعدا بالنسبة لمحصولي الأرز وقصب السكر (النسب بين قوسين سالبة)

المصدر: جمعت وحسبت من: FAOSTAT

3/1/1/3: ضعف استغلال الأراضي الزراعية:

بالنسبة للأراضي المطرية، تبلغ مساحتها في الوطن العربي، نحو 42 مليون هكتار تمثل نحو 64.1% من جملة المساحة المزروعة في الوطن العربي البالغة نحو 65.6 مليون هكتار في 2020، وتتعرض معظم الزراعات المطرية في الوطن العربي، بوجه عام، لتقلبات واسعة من عام إلى آخر، أو من فترة إلى أخرى وفق تذبذب معدلات الهطول المطري الأمر الذي يعرض إنتاجها لدرجات عالية من المخاطر. وتعتبر الزراعة المطرية في الوطن العربي- بصورة عامة- زراعة تقليدية، إن لم تكن بدائية. في الواقع، تنتمي معظم الزراعات المطرية في الوطن العربي إلى الزراعات الهامشية (.Marginalized Agric)، بأكثر من كونها تمثل نظاماً زراعياً تنطبق عليه اعتبارات ومعايير الجدوى المالية والكفاءة الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، هناك مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي، ولكنها غير مستغلة، وتقدر بنحو 155 مليون هكتار. وهذه المساحات تمثل رصيداً متاحاً وممكناً للاستغلال بالاعتماد على مياه الأمطار كمصدر رئيسي للري. كما تشير البيانات إلى أن معدلات الهطول المطري في عددٍ من الدول العربية لا تزال تسمح بإمكانيات غير قليلة للتوسع في الزراعات المطرية. وفي الواقع، لم تنل الزراعة المطرية في معظم الدول العربية بوجه عام، الاهتمام المطلوب لاستغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل وفق الأساليب الحديثة والمتطورة

لنظم الزراعة المطرية على النحو الذي تحقق في العديد من الدول الأخرى ذات الظروف المماثلة.

أما فيما يتعلق بالأراضي المروية، فتبلغ مساحتها في الوطن العربي نحو 14.5 مليون هكتار تمثل نحو 25% من جملة المساحات المزروعة في الوطن العربي. ولم تشهد هذه المساحة أية زيادة ذات شأن، بسبب تفاقم ندرة الموارد المائية التي أصبحت قيدا حاكماً يحول دون تحقيق المزيد من التوسع في الزراعات المروية.

3/1/1/4: **الثروة الحيوانية:**

تكتسب الثروة الحيوانية أهمية خاصة بالنسبة للأمن الغذائي باعتبارها مصدرا للبروتين الحيواني والذي يعد وجوده في النمط الغذائي شرطاً للغذاء الصحي المتوازن. ويقدر العدد الكلي للثروة الحيوانية في الوطن العربي بنحو 350 مليون رأس في 2020 وهو أقل مما كان عليه قبل عشر سنواتٍ بنسبة تبلغ حوالي 8%. والغالبية من أعداد الماشية تتمثل في الأغنام والماعز (حوالي 78.4%)، بينما تبلغ أعداد الماشية الكبيرة حوالي 55 مليون رأسٍ من الأبقار، وحوالي 18.3 مليون رأسٍ من الجمال، 3.7 مليون رأسٍ من الجاموس.

وفيما يتعلق بإنتاج المنتجات الحيوانية في المنطقة العربية، تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن إنتاج اللحوم (الحمراء والبيضاء) يبلغ نحو 9.3 مليون طن سنويا كمتوسط للفترة 2016 -2018، بزيادة قدرها 27.8% عمّا كانت عليه في الفترة 2006-2008. منها نحو 4.4 مليون طن لحوم حمراء و4.9 لحوم بيضاء. ويبلغ إنتاج الألبان نحو 28 مليون طن سنويا كمتوسط للفترة 2016 -2018 بزيادة قدرها 12% مقارنة بمتوسط الفترة 2016 – 2018م. أما إنتاج البيض فيبلغ نحو 1.4 و1.5 مليون طن خلال الفترتين أعلاه على التوالي بزيادة ضئيلة نسبيا لا تتجاوز نحو 7%.

وتشير الإحصائيات المتاحة اعتبارًا من (سبتمبر 2021) حسب منظمة الأغذية والزراعة الى أن نصيب الفرد في الدول العربية يبلغ حوالي 32.2 كجم سنويًا من البروتين الحيواني المتاح وهذا أقل من المتوسط العالمي البالغ 34.6 كجم في السنة. أما فيما يتعلق بإمدادات البروتين السمكي، يبلغ نصيب الفرد من البروتين في منطقة العالم العربي حوالي 8.3 كجم سنويًا، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 7.7 كجم سنويًا. ويرجع هذا إلى أن العديد من البلدان العربية لديها خطوط ساحلية طويلة.

تجدر الإشارة بأن توافر البروتين الحيواني والسمكي لا يعني بالضرورة الاستهلاك، حيث تلعب العوامل الثقافية والاقتصادية دورًا في تحديد العادات الغذائية للمواطن في الدول العربية.

2/1/3: **واردات الغذاء والتجارة البينية:**

في ضوء تزايد استهلاك السلع الزراعية الأساسية في المنطقة العربية بوتيرة أسرع بكثير من إنتاج هذه السلع، فقد لجأت الدول العربية إلى الأسواق العالمية ي سَدّ الفجوة الإنتاجية الآخذة في الاتساع.، ومن ثم زياد ة واردات الغذاء بوتيرة متسارعة. ورغم أن المنطقة العربية تضم فقط 5% من سكان العالم، فإنها تستورد أكثر من ثلث لحوم الأغنام وأكثر من ربع كمية القمح والألبان في الأسواق العالمية. وينطوي الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية في مجال الأمن الغذائي على مخاطر كامنة، خاصة مع عدم إمكانية التنبؤ بالإمدادات الغذائية العالمية وتقلُّب الأسعار، وهو ما ظهر بصورة جلية خلال الأزمات الغذائية العالمية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ واردات الدول العربية من الغذاء كنسبة من إجمالي قيمة صادراتها هي الأعلى بالمقارنة مع المتوسطات العالمية، مما يشير إلى تزايد اختلال الميزان التجاري والاعتماد على الاستيراد. ومع عدم كفاية عائدات التصدير في تحمل عبء الواردات الغذائية، تصبح هذه الدول شديدة التأثر بالنقص في الإمدادات الغذائية العالمية والصدمات السعرية، ومن ثم تكون معرّضة لانعدام الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى الاعتماد على الاستيراد، يزداد تعرّض عدد من دول المنطقة لصدمات الأسواق العالمية بسبب التركيز على عدد قليل من مصادر استيراد السلع الأساسية. إذ أن نحو 80% من السعرات الحرارية المستوردة إلى المنطقة تأتي من خمسة موّردين فقط. مع ملاحظة أن العلاقات التجارية التاريخية في معظم الدول هي التي تحدّد القسم الأكبر من وارداتها وصادراتها. ونتيجةً لذلك، يحصر بعض البلدان نشاطه التجاري في عدد محدود من الموّردين، مما يجعلها منكشفة على مخاطر الإمدادات. (FAO and ESCWA).

وفيما يتعلق بالتجارة العربية البينية، تشير البيانات المتاحة إلى أن معظم التجارة الزراعية العربية تحدث خارج المنطقة العربية، وتشكل التجارة الزراعية البينية جزءاً يسيراً من التجارة الكلية (صادرات وواردات)؛ إذ بلغت نحو 24% في عام 2017، ووصلت ذات النسبة فيما يتصل بالتجارة البينية للسلع الغذائية (25%)، ووفقاً لتلك الإحصاءات فإن الصادرات والواردات الزراعية تشكلان 46% و19% على التوالي من إجمالي التجارة، مما يعكس حقيقة أن السوق العربي يستحوذ على ما يقرب من نصف الصادرات، في حين تستأثر فيه الواردات الزراعية بالنصيب الأكبر بما يتجاوز 80%.(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030).

جدول رقم 4: تطور الناتج المحلي الزراعي والتجارة الخارجية الغذائية والزراعية في الوطن العربي

البيان	وحدة القياس	المتوسط السنوي للفترة 1996-1998	المتوسط السنوي للفترة 2006-2008	المتوسط السنوي للفترة 2016-2018
الناتج المحلي الزراعي	مليار دولار	77.81	91.27	132.82
% من الناتج المحلي الإجمالي	%	13.33	5.76	5.25
الواردات الغذائية	مليار دولار	20.66	43.73	91.81
% من الواردات الزراعية	%	79.29	82.22	84.73
الصادرات الغذائية	مليار دولار	4.71	11.59	23.91
% من الصادرات الغذائية	%	69.31	76.27	88.01
الميزان التجاري الغذائي	مليار دولار	-15.95	-32.14	-67.90

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

3/1/3: الفاقد والهدر في الغذاء:

يقصد بفقد الأغذية تناقص الكتلة الغذائية أثناء الإنتاج، والحصاد، ومعاملات ما بعد الحصاد بما فيها التداول والتخزين، والتجهيز، والبيع بالتجزئة، وكلها ما قبل الاستهلاك، وذلك لعدم كفاءة الممارسات والتكنولوجيات المستخدمة. أما الهدر الغذائي فيقصد به تناقُص الكتلة الغذائية في نهاية سلسلة الإمدادات الغذائية، أي في مرحلة الاستهلاك، بسبب السلوك غير الملائم من قبل المستهلكين. ويؤدي الفقد والهدر معا، إلى نقص كميات الأغذية المتاحة، وذلك بسبب عدم كفاية المناولة والتخزين والتجهيز، والسلوكيات التي تسفر عن نقص كميات الأغذية، أو تلوثها، أو تلفها، أو هدرها. وهما يؤثران سلباً على دخول وإيرادات منتجي الأغذية وتجار التجزئة، ويتسببان في ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين، ويهدران الموارد المستخدمة في المياه والطاقة ومغذيات التربة المستخدمة في أنظمة الإنتاج والتداول والتجهيز والتوصيل، ومن ثم فهما يؤثران سلبا على كل من محاور الإتاحة، وإمكانية الحصول، والاستفادة، ومن ثم على استدامة النظم الغذائية والأمن الغذائي.

إن الحد من فقد الأغذية وهدرها، وزيادة القيمة الاقتصادية لتجارة الأغذية، وزيادة فرص الدخل، وتقليل المخاطر الصحية للفئات السكانية الضعيفة كلها نتيجة طبيعية لأي سياسات ولوائح مصممة في الأساس للحيلولة دون فقد أو هدر الأغذية والحفاظ على جودة الأغذية المتداولة من المزرعة إلى السوق. وبالإضافة إلى التأثير البيئي الإيجابي، يساعد أيضاً في الحد من الفقر والجوع.

وعلى مستوي الوطن العربي، هناك كميات هائلة من المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية تتعرض للفقد والهدر على امتداد سلسلة الإمدادات الغذائية، وتشير الإحصاءات إلى أن كمية الهدر والفاقد بلغت 84 مليون طن وهي تمثل 29% من جميع أنواع الأغذية المتاحة للاستهلاك. ومن أبرز العوامل المسببة لفاقد الأغذية، عدم كفاءة النظم الزراعية ومعاملات ما بعد الحصاد، بما في ذلك الممارسات التي تسفر عن أضرار أثناء النقل والتجهيز والإصابة بالآفات أثناء التخزين. كما يُعزى فَقْدُ الأغذية على مستوى البيع بالتجزئة إلى ضعف البنية التحتية المتعلقة بالأسواق الزراعية وأسواق الأغذية، بما في ذلك عدم كفاية التبريد وسوء النقل والاعتماد على الأكشاك المكشوفة حيث تتعرض المنتجات الغذائية للتلوث والحرارة والرطوبة وأشعة الشمس التي تُسَرِّع وتيرة تدهورها. ويعود هدر الأغذية، على مستوى الاستهلاك، إلى الإفراط في التخزين والإمدادات. وتشمل العوامل الأخرى لَفْقد الأغذية وهدرها ارتفاع تكاليف المعاملات وعدم كفاية التمويل وأوجه القصور في المرافق الصحية وإمدادات الطاقة.

2/3: محور امكانية الحصول على الغذاء:

كما سبق الإشارة، تتوقف إمكانية الحصول على الغذاء على عدة عوامل، أهمها على الإطلاق القدرة الشرائية للوحدة الاستهلاكية سواء كانت أسرة أو فردا، وهذه بدورها تتوقف على الدخل الأسري من ناحية وأسعار السلع الغذائية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل مدي قرب متاجر ومنافذ الأغذية وتكاليف الوصول إليها وهو أمر يعتمد بدوره على البنية التحتية للأسواق فضلا عن مدى إتاحة المعلومات عن أسواق الغذاء والوعي. وبديهي أنه تتداخل مع هذه العوامل ظواهر اجتماعية مثل ظاهرتي الفقر والبطالة، وظواهر اقتصادية مثل التضخم. وكل هذه العوامل هي محصلة لنوعية السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة على المستوى الوطني.

1/2/3: استهلاك الغذاء:

خلال العشرين سنة الماضية – ما بين متوسطي الفترتين 2006-2008 و2016 -2018- تزايد عدد السكان في الوطن العربي بنسبة بلغت نحو 61%، فإذا ما جرى مقارنة الزيادة في إنتاج الغذاء مع نسبة زيادة السكان خلال الفترة ذاتها، يلاحظ أن هناك مجموعات غذائية حقق إنتاجها معدلات زيادة أعلى من نسبة الزيادة السكانية، ولكن لم يكن من بينها مجموعات السلع الأساسية ولاسيما الحبوب والزيوت. فلم تتجاوز نسبة زيادة إنتاج الحبوب 11% فقط. وإنتاج البقوليات بنسبة 5%. ومن اللحوم الحمراء بنسبة 46%. ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للحبوب ولاسيما القمح والذرة الشامية، أن الاستهلاك العربي من كل منهما اتجه إلى الزيادة بنسبة تفوق نسبة الزيادة السكانية، حيث زاد استهلاك القمح بنحو 74%، واستهلاك الذرة بنسبة نحو 109%.

ويشكل الفقر في المناطق الريفية واقعاً ملموساً حيث إن نصيب الفرد من الدخل الزراعي يمثل ربع متوسط الدخول في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن نحو 50% من سكان الريف يحصلون على مياه صحية نظيفة، و30% منهم يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، و60% يتمتعون بالخدمات الصحية. وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر، مما ساهم في ارتفاع أجور العمالة الزراعية، وزيادة تكاليف الإنتاج، والتراجع في معدلات الاستثمار.

2/2/3: الأسواق الزراعية وسلاسل القيمة للغذاء والبنى التحتية:

تتسم الأسواق الزراعية في الدول العربية بوجه عام، بسيادة الاحتكارات من قبل التجار وانتشار ظاهرة الإخفاق السوقي Market failure، وما ينطوي عليه ذلك من التشوهات السعرية Price distortions أو التقلب الشديد وعدم الاستقرار مما يضر بمصالح كل من المنتجين والمستهلكين. فبينما يتقاضى المنتجون الزراعيون أسعارا ضئيلة تمثل نسبة تتراوح بين 30-40% من سعر المستهلك، يدفع المستهلكون أسعارا مبالغا فيها، في حين يحصل التجار والوسطاء المتعددون على هوامش ربحية تزيد كثيرا عما يقدموه من خدمات تسويقية.

1/2/2/3: ضعف سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية Food value chains:

يعكس الوضع المشار إليه، ضعف اتباع منهج سلاسل القيمة بحلقاتها Nodeالمختلفة بدءا بحلقة ما قبل الإنتاج، ثم حلقة الإنتاج ثم حلقات ما بعد الحصاد بما فيها من حلقات الجملة والتصدير والتصنيع ثم حلقة نهاية السلسلة وهي حلقة التجزئة أو المستهلك. ومن مظاهر ضعف وتفكك سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية، أن الفاعلين Actors في السلسلة لا يحصلون على عوائد تتناسب مع مساهماتهم في إضافة القيمة إلى المنتج، وأن القيمة النهائية التي يتم تحديدها لدي المستهلك أقل من تلك القيمة التي كان يمكن تحقيقها في حالة سلسلة متماسكة الحلقات يتحقق بها الشروط المعروفة من التنسيق الأفقي Horizontal coordination على مستوي الفاعلين في كل حلقة، والتنسيق الرأسي Vertical coordination بين كل حلقة والحلقة التي تليها باستخدام آليات التنسيق مثل الزراعة التعاقدية.، يضاف إلى هذين الشرطين، ما يسمي البيئة الممكنة Enabling environment التي تشمل القوانين والتشريعات وخدمات التمويل والبحوث والتطوير والإرشاد الزراعي والتسويقي والتدريب وبناء القدرات والمعلومات والتأمين وبيئة تطوير الأعمال.

2/2/2/3: ضعف الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لسلسلة القيمة للمنتجات الزراعية والغذائية:

تشمل البنية التحتية المتعلقة بالأسواق الزراعية وأسواق الأغذية شبكات الطرق البرية والموانئ والربط الإقليمي وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وأسواق الجملة في المناطق الحضرية والأسواق الريفية، ومراكز تجهيز الأغذية وتغليفها والمستودعات ومرافق التخزين المحلية ووحدات التخزين الجماعية لصغار المزارعين لتخزين المنتجات بالقرب من أسواق الجملة. وتعاني البنية التحتية في معظم دول المنطقة العربية من الضعف بوجه عام.

3/3: محور استخدام الغذاء (حالة التغذية):

تعكس حالة التغذية المحور الثالث ضمن محاور الأمن الغذائي الذي يهتم بوجوب حصول كل فرد من السكان على الغذاء الصحي الكافي المتوازن من حيث السعرات الحرارية والبروتين والدهون، الأمر الذي يتحقق في إطار نظام غذائي جيد. ويؤدي عدم حصول الفرد على هذا النوع من الغذاء إلى الجوع وأمراض سوء التغذية. ويتشكل معظم النظام الغذائي اليومي المعتاد للمواطن العربي من الحبوب والسكر والزيت، ويترافق ذلك مع تدني مستويات النشاط البدني بين سكان المدن، الأمر الذي يزيد من خطر زيادة الوزن أو البدانة وما ينتج عنهما من أمراض غير معدية (FAO and ESCWA,2017).

وفي المنطقة العربية، هناك أكثر من 51 مليون شخص يعانون من الجوع *(منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، آذار 2023)*. وينشأ عن النظم الغذائية السيئة مشكلة سوء التغذية بأبعادها الثلاثة المتمثلة في نقص التغذية Malnutrition (شكل رقم 7) وزيادة الوزن والسمنة ونقص المغذيات الدقيقة. وترتفع معدلات سوء التغذية في المنطقة العربية بسرعة تنذر بالخطر، خاصة بين الأطفال في سن المدرسة والبالغين. وهناك نحو 22.5% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، في حين يعاني 9.2 %من الهزال، و9.9 % من زيادة الوزن. كما احتلت المنطقة العربية المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث مستوى انتشار السمنة لدى البالغين في عام 2019، حيث يعاني 27 % من السكان البالغين من السمنة المفرطة. (تقرير الفاو: نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، آذار 2023.

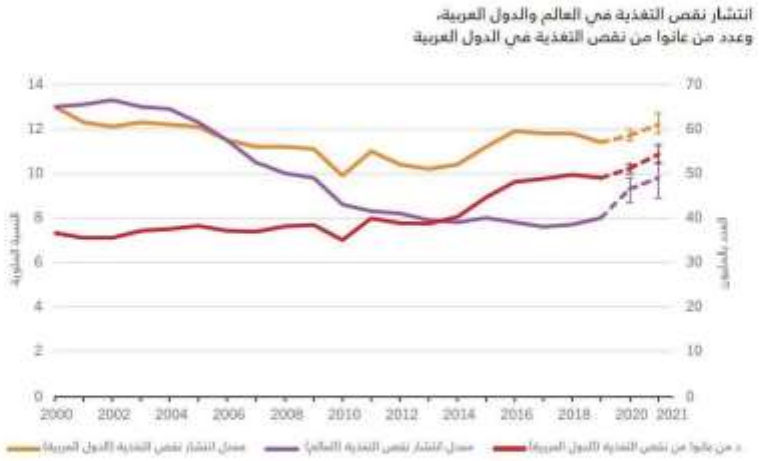

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة. 2022. قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (فاوستات): مجموعة مؤشرات الامن الغذائي. منظمة الاغذية والزراعة. يوما نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS

شكل رقم 7: انتشار نقص التغذية للبلدان العربية

المصدر: المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2022. مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة.

4/3: الفجوة الغذائية:

يكشف تحليل التطور الزمني للفجوة الغذائية أنها اتجهت دائما إلى التزايد، كما يتوقع أن تظل، في تزايد مستمر. ومنذ تسعينات القرن الماضي وحتى السنوات الأخيرة تضاعف حجم الفجوة الغذائية العربية الإجمالية من حوالي 49 إلى حوالي 101 مليون طن من مختلف السلع والمجموعات الغذائية، وبإسقاط هذه المعدلات الراهنة على المدى الطويل، فإنه يتوقع أن تتصاعد هذه الفجوة الغذائية الكلية إلى 155 و182 و290 مليون طن في السنوات 2030 و2035 و2050 على التوالي. وذلك على أساس معدلات نمو في العشرين سنة الماضية تبلغ في الإنتاج 1.9% سنويا، وفي الاستهلاك 2.4% سنويا. وبالنسبة للحبوب، نما الإنتاج بمعدل 0.5% سنويا بينما تسارع الاستهلاك بمعدل 2.6%، مما تصاعد بالفجوة في الحبوب من 79 مليون طن في الوضع الراهن (متوسط الفترة 2016-2018) إلى 127 مليون طن في 2030 وإلى 151 مليون طن في 2035.

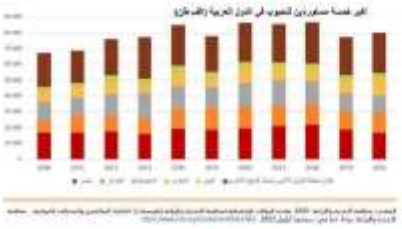

شكل رقم 8: أكبر خمسة منتجين للحبوب في المنطقة العربية (ألف طن)

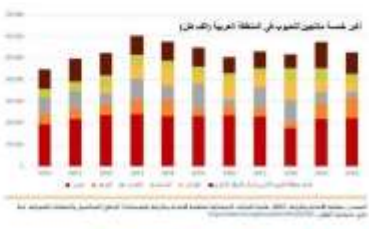

شكل رقم 9: أكبر خمسة ومستوردين للحبوب في المنطقة العربية (ألف طن)

وبالنسبة للزيوت تقارب معدلا النمو في الإنتاج والاستهلاك بنحو 2.4 و2.7% سنويا على الترتيب. فزادت فجوة الزيوت من 3.45 مليون طن إلى 5 و5.7 مليون طن في عامي 2030 و2035 على الترتيب. وبالنسبة للسكر يتفوق معدل النمو في الإنتاج (4.8% سنويا) على نظيره للاستهلاك (3.7% سنويا)، فزادت فجوته من 8.6 مليون طن إلى 12.3 و14 مليون طن في عامي 2030 و2035 على الترتيب. ويلاحظ أن فجوة السكر يتوقع أن تنمو مستقبلا بمعدل نمو أقل من نظيره في العقدين الماضيين. وبالنسب للحوم (شكل رقم 10&11) فكان معدل النمو في الاستهلاك نحو 5.6% سنويا بينما نما الإنتاج بنحو 3.3% سنويا، مما يتوقع معه أن تتضاعف الفجوة نحو 5 مرات بحلول عام 2035.

شكل رقم 10: أكبر خمسة مصدرين للحوم في الدول العربية (ألف طن)

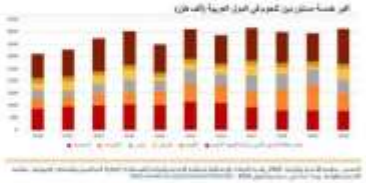

شكل رقم 11: أكبر خمسة مستوردين للحوم في الدول العربية (ألف طن)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة. 2022. مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. منظمة الأغذية والزراعة

جدول (5): الإنتاج والاستهلاك والفجوة لإجمالي السلع الغذائية والحبوب والزيوت والسكر واللحوم) في الوطن العربي بالمليون طن خلال الفترات (1996-1998/ 2006-2008/ 2016-2018) والمتوقع للسنوات 2030 و2035 و2050

الفترة* / السنة	الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة
إجمالي المجموعات الغذائية			
متوسط الفترة (1)	144.91	194.25	49.34
متوسط الفترة (2)	184.11	260.86	76.75
متوسط الفترة (3)	210.38	311.56	101.18
سنوات متوقعة			
2030	269	424	155
2035	295	477	182
2050	391	681	290
الحبوب			
متوسط الفترة (1)	45.86	78.30	32.44
متوسط الفترة (2)	52.02	105.68	53.66
متوسط الفترة (3)	50.66	129.96	79.30
سنوات متوقعة			
2030	54	181	127
2035	55	206	151
2050	59	303	243
الزيوت			
متوسط الفترة (1)	1.63	3.59	1.97
متوسط الفترة (2)	1.66	5.03	3.37
متوسط الفترة (3)	2.62	6.07	3.45
سنوات متوقعة			
2030	3.6	8.6	5.0
2035	4.1	9.8	5.7
2050	5.6	14.6	9.0
السكر			
متوسط الفترة (1)	2.28	7.02	4.74
متوسط الفترة (2)	2.90	10.21	7.31
متوسط الفترة (3)	5.87	14.43	8.56
سنوات متوقعة			
2030	10.8	23.1	12.3
2035	13.7	27.7	14.0
2050	27.7	47.8	20.1
اللحوم			
المتوسط للفترة (1)	4.99	5.93	0.94
المتوسط للفترة (2)	7.20	8.97	1.77
المتوسط للفترة (3)	9.48	12.66	3.18
سنوات متوقعة			
2030	14.5	25.7	11.2
2035	17.1	33.7	16.6
2050	27.8	76.3	48.5

متوسطات الفترات (1) و(2) و(3) تشير إلى الفترات (1996-1998) و(2006-2008) و(2016-2018) على الترتيب

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية- أعداد مختلفة.

5/3: محور استقرار واستدامة الغذاء في ضوء التحديات المستقبلية:

1/5/3: المتغيرات العالمية وعدم اليقين والمخاطر في أسواق الغذاء العالمية:

خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة، تعرضت أسواق الغذاء العالمية لثلاث أزمات كبري، هي أزمة الغذاء العالمية 2007-2008، أزمة جائحة كوفيد-19 (2020-2022)، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية منذ مارس 2022، يضاف إليها تأثيرات التغيرات المناخية. ورغم أنها تختلف من حيث العوامل التي أدت إليها، إلا أنها تتفق من حيث المحصلة التي تتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات عالية مصحوبة بصدمات عرض للمنتجات الغذائية. كما تتفق كذلك من حيث الضحايا، وهم الدول المستوردة الصافية للغذاء وأوضاع الأمن الغذائي بها، ومنهم دول المنطقة العربية. وفيما يلي يتم تناول هذه الأزمات من حيث طبيعتها وانعكاساتها على الأمن الغذائي في المنطقة العربية:

1/1/5/3: أزمة الغذاء العالمية 2007ـ2008:

تضافرت عوامل عديدة في ظهور أزمة الغذاء العالمية في 2007-2008، كان من أهمها ارتفاع أسعار النفط إلى نحو 140 دولار للبرميل، وتحول بعض الدول ومنها البرازيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين إلى إنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول والميثانول والديزل الحيوي) من المنتجات الغذائية مثل الذرة الصفراء وزيت النخيل وقصب السكر، وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب، ولجوء بعض الدول المصدرة إلى فرض رسوم جمركية ورسوم تصدير على صادراتها من المنتجات الغذائية، وفرضت روسيا حظرا على تصدير القمح بسبب الجفاف الذي ضرب أراضيها، فضلا عن زيادة الطلب على الغذاء في كل الصين والهند والدول الناشئة. وكمحصلة لهذه العوامل، ارتفعت أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات غير مسبوقة أثرت بشكل كبير على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، فارتفعت فاتورة واردات الغذاء، وارتفع معدل التضخم الغذائي وزاد العجز في الميزان التجاري الغذائي، وانخفض الدخل الحقيقي للأفراد، وزادت نسبة السكان الذين يعانون من أمراض نقص التغذية. وذلك من أهم الأسباب التي دعت إلى وضع وإصدار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في ذلك الحين.

2/1/5/3: جائحة كوفيد ـ 19:

ضربت جائحة-19 العالم في أواخر2019، ومنذ ذلك الحين شهد العالم تداعيات اقتصادية عميقة نتيجة لإغلاقات جزئية أو كلية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها سلاسل إمداد الغذاء العالمية، خاصة على صعيد المنتجات الغذائية والتصنيع الغذائي وإغلاق الأسواق. وقد أوهنت الجائحة قدرة المنطقة العربية، الضعيفة أصلا، على مواجهة تحديات الأمن الغذائي، بل وعملت على تكريس وتعميق المؤشرات السلبية للأمن الغذائي للمنطقة. قبل الجائحة، كان نحو 27% من سكان المنطقة (116 مليون نسمة) يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ونحو 10% من السكان يعانون من نقص الأغذية، ونحو 26% من السكان مصابون بسمنة البالغين. ونشأ عن الجائحة تعميق الاختلالات فيما يتعلق عجز إتاحة الغذاء، وعدم المساواة في الوصول إليه، واستخدامه بشكل غير كاف، والتغيرات في سلوك المستهلكين. وارتفاع المخاطر من حيث ندرة الموارد الطبيعيّة، والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على استيراد الغذاء، والآثار المتزايدة للنزاعات على المستوى الوطني. (الأمن الغذائي: مخاطر ومسارات، سبتمبر 2022).

3/1/5/3: الحرب الروسية الأوكرانية:

الاتحاد الروسي وأوكرانيا لاعبان رئيسيان في الاقتصاد الزراعي العالمي، لأنهما مُنتِجان رئيسيان للقمح، والأسمدة، وزيوت الطعام. لذلك كان لاندلاع الحرب بينهما في فبراير 2022 ثم تصاعدها واستمرارها حتى تجاوزت عامها الأول، تداعيات واسعة النطاق سواء على صعيد الأزمة العالمية للغذاء أو صعيد الأمن الغذائي العربي نتيجة لتخفيض جوهري في الكميات المصدرة من هذه السلع من الدولتين، سواء بسبب العقوبات المشددة المفروضة على روسيا من قبل الغرب أو بسبب تراجع الإنتاج الأوكراني نتيجة للعمليات العسكرية بأراضيها، الأمر الذي نشأ عنه ظهور أزمة عرض في الغذاء والأسمدة حول العالم مع ارتفاع كبير في الأسعار العالمية وضع الدول المستوردة في مأزق شديد يتمثل في قفزة في فاتورة الواردات من جانب والبحث الحثيث عن مصادر بديلة من جانب آخر. وقد تعرضت الدول العربية، وما زالت، لهذا المأزق نظرا للاعتماد الكبير لمعظم الدول العربية على واردات القمح والذرة وزيوت الطعام من الدولتين، مما يمثل تحدياً جدياً للأمن الغذائي العربي طالما الحرب مستمرة. وتستورد الدول العربية إجمالا نحو 20.8 مليون طن من القمح من الدولتين، منها 13.2 مليون طن من روسيا و7.6 مليون طن من أوكرانيا، وتمثل هذه الكمية نحو 42.1% من إجمالي صادرات القمح من الدولتين. وقد ساهم ارتفاع أسعار الأسمدة في أزمة المعروض من المنتجات الغذائية التي تعتمد بشكل أساسي على الأسمدة لرفع الإنتاجية. ويعتبر الاتحاد الروسي موردًا رئيسيًا للأسمدة والمغذيات.

شكل رقم 12: تأثير أزمة أوكرانيا على أسعار القمح والزيوت

المصدر: مصادر متعددة مذكورة في المراجع

2/5/3: التغيرات المناخية:

تظل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية أمرًا في غاية الأهمية على المستويين الإقليمي والوطني لما تشكله من تحديات ومخاطر على الموارد الطبيعية والآثار الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية. وتنطوي على مجموعة من المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. تمتد هذه المخاطر إلى تهديد إنتاجية المحاصيل الزراعية بالانخفاض، وزيادة واتساع نطاق الجفاف، وزيادة المقننات أو الاحتياجات المائية للمحاصيل، وتدهور خصوبة الأراضي نتيجة ارتفاع منسوب الماء الأرضي، وإلى بروز الظروف الملائمة لنمو وانتشار الحشائش والحشرات والأمراض النباتية، والتأثير السلبي على الإنتاج الحيواني والسمكي، فضلا عن اختلال التراكيب المحصولية والخريطة الزراعية ومناطق توزيع الحاصلات المختلفة. وكل ذلك إنما ينعكس في محصلته سلباً على أوضاع الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

وتعد المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم عرضة لآثار التغيرات المناخية. ويتوقع أن يكون قطاع الزراعة والغذاء أكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات المناخية. ومن المتوقع تزايد تواتر موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة مما يزيد من ضغوط التحديات القائمة المتعلقة بندرة المياه وانخفاض إنتاجية التربة .وثمة توافق واسع على أن معدلات درجات الحرارة ستزداد بشكل مَطرد، لكن التغيرات في هطول الأمطار يجعله أقل قابلية للتنبؤ، مما يزيد من إمكانية التخطيط للمستقبل خاصة إذا ما اقترن تغير الهطول مع زيادة في تواتر الظواهر الجوية القصوى أو المتطرفة، وهو ما يمكن أن تكون له آثار كبيرة على جريان الأنهار وتدفق المياه الجوفية. كما أن الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر قد تكون له آثار سلبية شديدة على المناطق الساحلية المنخفضة المكتظة بالسكان في الإمارات العربية المتحدة وتونس وقطر ومصر، فضلا عن تفاقم مشاكل الملوحة القائمة في دلتا النيل في مصر.

وفي ضوء هذه التأثيرات المحتملة، تمثل التغيرات المناخية تهديداً خطيراً للأمن الغذائي العربي والتنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر. وذلك من خلال تأثيرها على محاوره الأربعة، فهي تؤثر على إتاحة الغذاء والقدرة الكلية للأنظمة الزراعية على تلبية الطلب على الغذاء وتوليد الدخول للمزارعين، وتبين بعض الدراسات أن إنتاجية بعض المحاصيل يمكن أن تنخفض نتيجة ارتفاع درجات الحرارة بنسبة تصل إلى 30 في المائة في بعض المناطق. وسوف تتأثر كذلك إنتاجية الثروة الحيوانية، فمع ارتفاع درجات الحرارة يزداد الإجهاد على الماشية، وتتعرض إنتاجيتها من اللبن للانخفاض، مع زيادة احتمالات إصابتها بالأمراض، وتعرضها لنقص الأعلاف نتيجة تزايد المنافسة بين الإنسان والحيوان على الموارد الزراعية الأرضية والمائية. ويمتد التأثير السلبي للتغيرات المناخية إلى قدرة الأفراد على الحصول على الموارد الكافية للحصول على الغذاء المناسب، كما تؤثر على استهلاك الغذاء من خلال تأثير الإجهاد الحراري على سلامة الأغذية وجودتها عبر السلسلة الغذائية بأكملها، كما يؤثر على استقرار الأفراد وتعرضهم لفقدان حصولهم (على الغذاء) بشكل مؤقت أو دائم إلى الموارد اللازمة للحصول على غذاء كافٍ، وانخفاض إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي. وفي هذا الصدد فإن أكثر الفئات تعرضاً لهذه الآثار السلبية هم هؤلاء الأكثر اعتماداً في معيشتهم ودخولهم على الزراعة، وبخاصة صغار المنتجين.

ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تؤثر التغيرات المناخية على الاقتصاد الكلي ويتسبب بشكل غير مباشر في النزاعات، كما يتضح من تجارب الجفاف السابقة في سوريا والمغرب. فقد أسفر استمرار الجفاف في المغرب خلال ثمانينات القرن الماضي عن أعمال شغب بسبب أزمة الغذاء، أما الجفاف في سوريا بين عامي 2006و2010 فتسبب بالهجرة من المناطق الريفية، ما زاد من تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية. أن الآثار السلبية للتغيرات المناخية ستتزايد حدتها وفداحتها بمرور السنوات وأنها بعد عام 2030 ستصبح عامة على مختلف الدول والأقاليم، وإن كانت بدرجات متفاوتة.

3/5/3: النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض دول المنطقة العربية:

تزايدت خلال العقد الأخير حدة النزاعات الأمنية والسياسية، سواء داخل الدول أو فيما بين الدول وبعضها البعض، وكانت المنطقة العربية محلاً لعددٍ من أشكال تلك النزاعات التي بلغت ذروتها فيما يعرف بالربيع العربي عام 2011. الأمر الذي كانت له آثاره وانعكاساته بالغة السوء على أوضاع التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. فقد أدت هذه النزاعات إلى تعطيل وإعاقة جانب من الطاقات والقدرات الإنتاجية الزراعية والغذائية، ومن ثم تعثرت جهود واهتمامات التنمية الزراعية ومشروعاتها مع ضعف المخصصات الاستثمارية الموجهة إليها من ناحية، كما أدت إلى انتشار واتساع المناطق وأعداد السكان الذين يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية من ناحية أخرى. حيث تشير تقارير برنامج الغذاء العالمي في عام 2020 إلى أن عدد من يعانون حالة انعدام الأمن الغذائي في دول النزاعات والاختلالات الأمنية في الوطن العربي قدر بحوالي 46 مليون نسمة، أكثر من نصفهم يعاني من حالة انعدام شديد للأمن الغذائي Severe food insecurity (البرنامج العربي للأمن الغذائي وتقارير متفرقة من موقع برنامج الغذاء العالمي على الشبكة الدولية (الإنترنت) خلال النصف الأول من عام 2020).

كما أشار التقرير الصادر في 29 آذار 2023 تحت عنوان "الشرق الأدنى وشمال إفريقيا - نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2022"،عن كل من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والإسكوا، أن مستويات الجوع وسوء التغذية قد وصلت إلى مستويات حرجة في المنطقة العربية، لا سيما بعد أن أعاقت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إمكانية الحصول على الأغذية الأساسية.

ويكشف التقرير أن ما يقدر بنحو 53.9 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية في عام 2021، أي بزيادة قدرها 55 في المائة منذ 2010، وزيادة قدرها 5 ملايين عن العام السابق. كما حذر التقرير من أن انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد قد واصل منحاه التصاعدي، ليؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 154.3 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 11.6 مليون شخص عن العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي 162.7 مليون شخص، لم يستطيعوا تحمل كلفة تبني نمط غذائي صحي في عام 2020. وتتزايد تكلفة اتباع نمط غذائي صحي في المنطقة العربية كل عام منذ عام 2017، حيث وصلت التكلفة في عام 2020 إلى 3.47 دولار أمريكي للفرد الواحد في اليوم.

4/5/3 تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030:

خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 20145م تم عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بمشاركة 193 دولة. وقد اعتمدت هذه القمة أهداف 2030 تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030" هذه الخطة التي أصبحت تشكل التزاما ودليلا لخطط وإستراتيجيات التنمية لدول العالم المشاركة في هذه القمة ومنها الدول العربية والتي التزمت بتحقيق تلك الأهداف بحلول العام 2030م وفيما يخص التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فقد حظيت باهتمام مجموعة من الأهداف والغايات التي تضمنتها مجموعة الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030، لعل من أهمها ما يلي (ملحق رقم 7):

1. الهدف الأول: القضاء على الفقر
2. الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع
3. الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
4. الهدف الثاني عشر "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".
5. الهدف الثالث عشر "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره".
6. الهدف الخامس عشر: الحياة في البر "حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع الحيوي

العناصر والمكونات الرئيسية للإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

4. العناصر والمكونات الرئيسية للإستراتيجية العربية للأمن الغذائي:

1/4: الرؤية Vision:

وطن عربي متكامل اقتصاديا وآمن غذائياً وتغذوياً.

2/4: الرسالة:Mission

استخدام راشد وتكاملي للموارد الطبيعية والبشرية والمالية في الوطن العربي مستهدفا تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام، في إطار منظومة قيم تشتمل على الشفافية، الموضوعية، التناصر، الفعالية، الكفاءة، الإخلاص والعمل الجماعي.

3/4: الأهداف العامة والأهداف الإستراتيجية:

1/3/4: الأهداف العامة:

تشتمل الأهداف العامة للإستراتيجية على:

* تعزيز العمل العربي المشترك وتحقيق التنسيق الزراعي العربي وصولاً الى التكامل الزراعي المؤدي الى التكامل الاقتصادي.
* تعزيز الأمن الغذائي العربي باستثمار الموارد المتاحة وتطوير الإنتاج والإنتاجية وصولاً الى الاكتفاء الذاتي من محاصيل العجز الأساسية، لتجنب مخاطر عدم الاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال "نظام غذائي يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بحيث لا يتم المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة"..
* تهيئة البيئة الاقتصادية والاستثمارية لتحقيق الميزات التنافسية للمنتجات واستغلال الميزات النسبية المتاحة
* تحقيق التنمية الريفية المتوازنة والمستدامة في الاقتصادات المعتمدة على القطاع الزراعي والريفي.
* تحسين البنى التحتية والخدمات المساندة لتطوير واستدامة الإنتاج الزراعي.

2/3/4: الأهداف الإستراتيجية: Strategic Objectives

على الرغم من التحديات التي تواجه النظام الغذائي، هناك أيضًا عدد من الفرص التي يمكن أن تساعد في تحسين الأمن الغذائي والاستدامة في وطننا. بعض هذه الفرص تشمل:

1. تحسين الإنتاجية الزراعية: لدينا قوة عاملة جيدة التعليم والماهرة، والتي، إذا تم تدريبها ودعمها، يمكن أن تساعد في تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي. هناك أيضًا فرص لتحسين كفاءة استخدام المياه، من خلال ممارسات الري الأفضل واستخدام التقنيات الجديدة.
2. تطوير الزراعة المستدامة: الاهتمام متزايد بالزراعة المستدامة، والتي يمكن أن تساعد في تقليل الأثر البيئي لإنتاج الغذاء، مع تحسين دخل المزارعين والأمن الغذائي. هناك

فرص لتعزيز الزراعة العضوية والحراجة الزراعية وغيرها من الممارسات الزراعية المستدامة التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على موارد المياه، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين صحة التربة.

3. دعم صغار المزارعين: يواجه صغار المزارعين في عددًا من التحديات، مثل عدم الوصول إلى الأسواق والائتمان والخدمات الأخرى. هناك فرص لدعم هؤلاء المزارعين من خلال التدريب والخدمات الإرشادية وأشكال أخرى من المساعدة الفنية، والتي يمكن أن تساعد في تحسين سبل عيشهم والمساهمة في الأمن الغذائي.

4. زيادة تجهيز وتصنيع الأغذية: يمتلك قطاعًا قويًا لتجهيز وتصنيع الأغذية، والذي يمكن أن يساعد في خلق فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي. هناك فرص لتعزيز معالجة الأغذية ذات القيمة المضافة، مثل إنتاج الأغذية العضوية والحلال، والتي يمكن أن تساعد في زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري.

5. تطوير معايير سلامة الأغذية وجودتها: لدى صناعة غذائية متنامية، ولكن هناك مخاوف بشأن سلامة وجودة المنتجات الغذائية. هناك فرص لتحسين معايير سلامة الأغذية وجودتها، والتي يمكن أن تساعد في حماية المستهلكين وتعزيز الثقة في نظام الغذاء.

6. تحسين حوكمة الغذاء: نظام حوكمة جيد للأغذية، مع أدوار ومسؤوليات واضحة لمختلف الجهات الفاعلة. هناك فرص لتحسين التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام الغذائي، لجعل النظام الغذائي أكثر فعالية وكفاءة واستدامة. إن تقييم السياسات الرامية إلى إحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية وتحسين الحالة التغذوية والصحية لسكان المنطقة بشكل شامل، مع مراعاة المفاضلات وأوجه التآزر المحتملة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوخاة، يضمن تحسين آليات الحوكمة إمكانية تحديد المفاضلات وتقييمها بشكل مشترك من منظور شامل يشمل عدة قطاعات لتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً في النظام بأكمله من خلال تعزيز الجهود على المستويين الوطني والإقليمي لتحسين جمع البيانات حول مختلف أبعاد الاستدامة وكذلك النهوض بإمكانات تحليل ودراسة المفاضلات في مختلف مخرجات أنظمة الأغذية الزراعية. ويمكن تفويض هيئات محددة على المستوى القطري والإقليمي ودعمها لقيادة مثل هذا التحليل لضمان الوصول إلى أنظمة غذائية صحية للجميع وفي الوقت نفسه التقليل من المفاضلات.

I. الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.

للقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية ولضمان حصول جميع المواطنين العرب في جميع الأوقات على كميات كافية من المنتجات الغذائية الميسورة التكلفة والآمنة. مما يعني زيادة توافر الأغذية المغذية، وجعل الغذاء ميسور التكلفة والحد من عدم المساواة في الحصول على الغذاء

II. الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة:

لتغيير سلوك المستهلك، وخلق الطلب على المنتجات الغذائية الزراعية المنتجة على نحو مستدام والمساعدة في تقليل النفايات وتعزيز سلاسل القيمة المحلية، وتحسين التغذية، وتشجيع إعادة استخدام الموارد الغذائية وإعادة تدويرها، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفاً. للقضاء على أنماط

الإسراف في استهلاك الغذاء؛ لتسهيل الانتقال في النظم الغذائية نحو أغذية مغذية ومستدامة تتطلب موارد أقل لإنتاجها ونقلها. اضافة الى تطوير حلول شاملة على طول سلسلة القيمة الغذائية بهدف الوصول إلى كامل الطاقات وذلك بواسطة تحسين استخدام الموارد البيئية في إنتاج الأغذية ومعالجتها وتوزيعها، وبالتالي تقليل فقدان التنوع البيولوجي والتلوث واستخدام المياه وتدهور التربة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة احتجاز الكربون من خلال تعميق فهم القيود والفرص التي تواجه المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة على طول سلسلة القيمة الغذائية. ودعم حوكمة النظام الغذائي التي تعيد تنظيم الحوافز لتقليل فقد الأغذية والتأثيرات البيئية السلبية الأخرى. إن تشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة يمكن أن يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل وتنمية المداخيل والاستفادة من التقنيات والأساليب المبتكرة لإحداث تحول في أنظمة الأغذية الزراعية، وإشراك الشباب في هذا التحول. فالتكنولوجيا تؤدي دوراً أساسياً في تحويل أنظمة الأغذية الزراعية. ففي ظل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه العذبة. يعد التوسع السريع في تبني التكنولوجيا والابتكار أمراً حيوياً بالنسبة للمنطقة العربية لتعزيز أنظمة الأغذية الزراعية من حيث الإنتاجية والجودة والتنوع والكفاءة والاستدامة البيئية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تبني نهج شامل لتحديد أنسب أشكال الابتكار والتي ستختلف اعتماداً على السياق وضمان التوزيع العادل للمنافع المتأتية منه على مختلف أصحاب المصلحة خاصة الأكثر حرماناً. ويؤدي الشباب والشابات، بصفتهم ميسرين رئيسيين يقودون الابتكار وريادة الأعمال، دوراً أساسياً في تعزيز الاستدامة الغذائية والعدالة في التوزيع والكفاءة في الأداء. ويجب على كل دولة أن تأخذ زمام المبادرة لتشجيع الشباب على الابتكار وفي الوقت نفسه السعي لإيجاد فرص عمل لائقة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية والتقنيات الزراعية.

III. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز سبل كسب العيش العادل والرفاه الريفي

توسيع تطورات النظم الغذائية للمساهمة في القضاء على الفقر والجوع من خلال تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة الغذائية، والحد من المخاطر التي يتعرض لها سكان المناطق الريفية، وتمكين ريادة الأعمال ومعالجة الوصول غير العادل إلى الموارد وتوزيع القيمة. وتحسين المرونة من خلال الحماية الاجتماعية. كما يجبأن تشمل الزراعة الجميع. ويجب توزيع الفوائد المتأتية من التجارة الزراعية بالتساوي بين البلدان بما يساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين. كما يجب رفد الفرص التجارية الجديدة بتدابير تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان حصولهن على أجور ملائمة. وتشمل هذه التدابير ضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وتمكين النساء من استخدام الأراضي المنتجة والاستفادة من الموارد الطبيعية والحصول على مدخلات الإنتاج. كما يجب تمكين النساء من الاستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية والمالية والتعليم والتدريب والأسواق والمعلومات.

IV. الهدف الاستراتيجي الرابع: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر

ضمان استمرار عمل النظم الغذائية المستدامة في المناطق المعرضة للنزاعات أو الكوارث الطبيعية تعزيز العمل العربي لحماية الإمدادات الغذائية من آثار الأوبئة. لتمكين جميع الأشخاص داخل النظام الغذائي من الاستعداد والتحمل والتعافي من عدم الاستقرار وأيضًا مساعدة الناس في كل مكان على المشاركة في النظم الغذائية التي، على الرغم من الصدمات والضغوط، توفر الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش العادلة للجميع. ونظرا للحاجة الماسة

الى الحفاظ على الطبيعة وزيادة القدرة على الصمود أمام تغيرات المناخ. نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية، يجب العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام وزيادة قدرتها على الصمود أمام التبعات المترتبة على تغير المناخ. ويجب على المنطقة أن تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على أي سياسة على تغير المناخ والاستدامة البيئية كجزء من أهداف التنمية المستدامة.

٧. الهدف الاستراتيجي الخامس: تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي

ان تحقيق التكامل الزراعي العربي يعتبر ضرورة ملحة لتحقيق الامن الغذائي العربي وتقليل الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية وهذا ممكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات زراعية وتجارية عربية تشجع على التجارة البينية والاستثمار المشترك العام والخاص بالاعتماد على المزايا الطبيعية لكل بلد والمصالح المشتركة.

ترمي الأهداف الاستراتيجية المضمنة في هذه الوثيقة إلى تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس في مجالات متنوعة، مثل التنمية الاقتصادية، والحفاظ على البيئة، وتعزيز المساواة، والعدالة الاجتماعية، وغيرها من القضايا الهامة. ولذا، فإن ربط الأهداف الاستراتيجية لهذه الوثيقة بأهداف التنمية المستدامة يعزز التزامنا بالتحول نحو عالم أفضل امن غذائيا وأكثر استدامة.
بالإضافة إلى ذلك، تم تحقيق ربط قوي بين البرامج المدرجة في هذه الوثيقة وأهداف التنمية المستدامة. فعندما تنفذ هذه البرامج بنجاح، تكون لها القدرة على تحقيق تأثيرات إيجابية في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومن أهمها القضاء على الفقر، الهدف رقم 1 وأنهاء الجوع، الهدف رقم 2 والاستخدام الكفؤ للمياه، الهدف رقم 6 وكذلك الإنتاج والاستهلاك المستدام، الهدف رقم 12 والهدف رقم 15 الخاص في الحياة في البر ناهيك عن الأهداف الأخرى المساعدة كبرامج تعزيز المساواة وحقوق المرأة، مثلاً، الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالمثل، يمكن أن تسهم البرامج التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية المستدامة في تحقيق الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق ببنية تحتية قوية ومرنة. وذلك كما هو موضح في الملاحق 5، 6 والتي توضح الترابط والتشابك ما بين أهداف وبرامج الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة 2030

برامج وآليات الوفاء بالأهداف الإستراتيجية

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

برامج وآليات الوفاء بالأهداف الإستراتيجية:

يتناول هذا الجزء من الوثيقة البرامج والمكونات التنفيذية المناسبة الهادفة إلى الوفاء بالأهداف الاستراتيجية الخمسة وهي:

I. الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.
II. الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة
III. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي
IV. الهدف الاستراتيجي الرابع: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر.
V. الهدف الاستراتيجي الخامس: تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي

وتجدر الإشارة هنا إلى أن آليات العمل تستند بالضرورة إلى ثلاث مكونات كما يلي:

- **مكون استثماري:** يقوم على تدبير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الأنشطة التنموية، حيث يتم تدبيرها على مستويين الأول إقليمي (عربي) من مشاركات صناديق التنمية العربية والثاني مساهمات وطنية يتم تدبيرها من الدول التي سوف تستضيف إنفاذ هذه الآليات وبنسب تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة، علما بأن مبدأ المشاركة هو مبدأ اختياري للدول حسبما تراه في هذا الشأن.
- **مكون سياساتي:** يقوم على تطوير السياسات الاقتصادية والزراعية في الدول المشاركة على أن يتم بلورة مقترحات التطوير بناء على دراسات ذات طبيعة اقتصادية متخصصة تركز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من منظور الأمن الغذائي، ويقوم بهذه الدراسات خبراء من الدول المضيفة وبدعم فني من المنظمات والمؤسسات العربية الإقليمية.
- **مكون مؤسسي:** ويقصد به تعزيز قدرات المؤسسات الإقليمية والوطنية التي سيعهد إليها بإدارة البرنامج.

وبطبيعة الحال فإن الحرص على التكامل والتنسيق على مستوي هذه المكونات الثلاث يعد شرطاً هاماً لنجاح تنفيذ أي من هذه البرامج.

تتناول الوثيقة فيما يلي عرضا موجزا لكل برنامج تركيزا على العناصر التالية:

- الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية.
- الفعاليات التنفيذية.
- نظام الإدارة.

تتضمن البرامج المقترحة عدة مواضيع أساسية عابرة للبرامج التي تحتاج إلى تخطيط وتنفيذ شامل واشتمالها فيما اقترح من برامج في هذه الوثيقة وكذلك ما تضمنته استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030، وذلك لضمان نجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة. وستشمل خطة التنفيذ لكل مشروع على جزء مهم من أنشطة المشروع تختص بالعديد منها، والتي تشمل تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وإعادة النظر

في القوانين العربية المتعلقة بنظام التقييس الغذائي وتحديث القوانين الحالية لضمان جودة الموارد الغذائية التي يتناولها المواطن العربي. ووضع آليات رقابة خاصة ودقيقة على المواد الغذائية المستوردة إلى البلدان العربية، وإجراءات رقابة صارمة لضمان جودة الموارد الغذائية المتاحة للمواطن العرب، ناهيك عن إعادة النظر في قوانين وأنظمة المخططات التنظيمية الشمولية للمدن والقرى: سنتم مراجعة القوانين والتأكيد على عنصر المساواة بين الجنسين

البرامج والمكونات التنفيذية للاستراتيجية

I. البرامج الهادفة الى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.	
1	برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته.
2	برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي.
II برامج تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة	
3	برنامج الحد من الفقد والهدر في الغذاء:
4	برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.
5	برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن
6	برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية:
7	برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية:
8	برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها
9	برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي
10	برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي
III برامج تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي	
11	برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي
12	برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب
IV برامج بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر	
13	برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية
14	برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي - إنشاء لوح تحكم أنظمة الغذاء
15	برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة واللاجئين والنازحين
V. تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي	
16	برنامج تشجيع التجارة والاستثمار الزراعي المشترك وإيجاد فرص اقتصادية مستدامة
17	برنامج تشجيع الصناعات الغذائية

جدول (6): قائمة البرامج والمشاريع المقترحة ضمن الاستراتيجية

ا. البرامج الهادفة الى ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.

1. برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته

يعد تتبع العلاقة بين سلامة الأغذية، ومستويات الأمن الغذائي في أي مجتمع مفيدا من عدة جوانب لعل من أهمها:

- أن هناك ارتباط وثيق بين السلامة الغذائية والأمن الغذائي، وتولد الأغذية غير المأمونة حلقة مفرغة من الأمراض التغذوية وتؤثر بشكل خاص على الرضع وصغار الأطفال والمسنين والمرضى.
- تشير التقديرات إلى إصابة نحو 600 مليون شخص بالمرض بسبب تناول أغذية ملوثة سنوياً.
- أن الإمدادات الغذائية المأمونة تدعم الاقتصادات الوطنية والتجارة والسياحة، وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتعد سندا للتنمية المستدامة. وانطلاقاً من الحقائق السابق الإشارة إليها فإنه من المقترح أن تتضمن هذه الوثيقة لإستراتيجية الأمن الغذائي العربي برنامجا السلامة الغذائية يستهدف الآتي:

أهداف البرنامج:

- تعزيز القدرة على الاكتشاف المبكر للأمراض المرتبطة بتلوث الأغذية، وزيادة الوعي الغذائي لدى طبقات المجتمع بأهمية السلامة الغذائية وأساليب الحفاظ عليها.
- إقامة نظام وبُنى تحتية غذائية ملائمة (مثل المختبرات) تمكن من التصدي للمخاطرة المهددة للسلامة الغذائية.
- تعزيز التعاون المتعدد القطاعات بين قطاعات الصحة العمومية، وصحة الحيوان والزراعة وغيرها من القطاعات من أجل تحسين التواصل والعمل المشترك.
- تعزيز الرقابة على الأغذية بتدعيم الأجهزة الرقابية فنياً ومالياً ووضع السياسات الكفيلة لزيادة فعالية هذه الأجهزة في أداء أدوارها الرقابية.

2. برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي

تفتقر الكثير من الدول العربية الى وجود إطار قانوني تنظيمي يعني بقضية الأمن الغذائي وفي الكثير من الأحيان تسند مهام تحقيق الأمن الغذائي الى جهة واحدة على الرغم من أن تحقيق الأمن الغذائي يقع تحت مسئولية العديد من الجهات والوزارات والتي تعمل بشكل مستقل مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي وعليه لا بد من خلق إطار قانوني تنظيمي ينسق الجهود بين مختلف الجهات ذاتي العلاقة بالأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي:

أهداف البرنامج:

- تحديد أو إنشاء جهة يعهد إليها بالمسؤوليات الشاملة في مجال التخطيط والمتابعة والتنفيذ والإشراف والتنسيق في لكل ما يتعلق بالأمن الغذائي على المستويين القطري والقومي.

- تعزيز التنسيق والتناغم بين مختلف الجهات ذات العلاقة بشأن البرامج والتدخلات والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي. وتحديد مسؤوليات ومهام كل جهة بشكل واضح
- الاتفاق على مؤشرات للأمن الغذائي العربي اعتمادا على خصوصية الدول الأعضاء والمؤشرات العالمية والدولية المتبعة.
- تطوير القدرات البشرية والمؤسسية للجهات العاملة في الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والقومي.
- استقطاب التمويل والاستثمارات في الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تقديم الدعم الفني واللوجستي والاستشاري للجهة التي ستتولى ملف إدارة الأمن الغذائي في كل بلد.

II. برامج تعزيز الانتاج الايجابي بالنظم الزراعية القائمة على نطاق كاف والتحول الى انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة

3- برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء

سبق الإشارة، في مجال تناول الفاقد والهدر في الوضع الراهن، إلى أهمية هذا الموضوع فيما يتعلق بأثره العميق على الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة، وذلك على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وبالنسبة للمنطقة العربية يتضح أن أبرز العوامل المسببة لفاقد الأغذية يتمثل في:

1) انخفاض كفاءة الأنشطة الزراعية، ومعاملات ما بعد الحصاد والممارسات الضارة أثناء النقل والتجهيز، أو الفاقد خلال مراحل التخزين، 2) انخفاض أو نقص البنى التحتية في السوق بما في ذلك عدم كفاية التبريد، وسوء النقل والاعتماد على الأكشاك المكشوفة، حيث تتعرض المنتجات الغذائية للتلوث والحرارة والرطوبة والتعرض لأشعة الشمس التي تسرع وتيرة تدهورها[2]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يتم تنفيذه في الأساس على المستويات الوطنية، كما تتم إدارته في إطار مسئوليات العديد من المؤسسات الوطنية المختصة في كل دولة من الدول العربية. وعموماً يمكن الإشارة إلى أهم أهداف هذا البرنامج وآليات تنفيذه على النحو التالي:

أ- **أهداف البرنامج:**

- ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في الحد من الفاقد والتالف في سلع الغذاء إلى النصف (في عام 2030) ليتوافق ذلك مع أهداف التنمية المستدامة.
- من خلال تحسين الوعي لدى المنتجين والموزعين والباعين والمستهلكين والتجار بما يترتب على فقدان الأغذية وهدرها من آثار، وكيفية الحد منها.
- إعادة توجيه الدعم المباشر وغير المباشر ليكون أكثر كفاءة وفعالية والحد من التشوهات المرتبطة به.
- إدخال التقنيات والممارسات المناسبة لزيادة العمر الافتراضي للسلع الغذائية وتقصير سلاسل التوريد.

ب- **آليات وفعاليات العمل:**

تتمثل آليات وفعاليات العمل المقترحة في التالي:

- اعتماد وتطبيق نهج **سلسلة القيمة الغذائية**: فنظرا لأن الفاقد والهدر من الأغذية يتراكم تدريجياً على طول مراحل السلسلة الغذائية، من الإنتاج وحتى الاستهلاك، فيوصى باعتماد هذا النهج في تقدير أثر التدخلات على طول السلسلة. إذ تكثر أسباب الفاقد والمهدر من الأغذية بسبب غياب التنسيق وسوء إدارة السلاسل الغذائية. إذ يساعد هذا النهج في تقصي أسباب الفاقد والمهدر من الأغذية بالرجوع إلى مراحل محددة وبالتالي ضمان أن إدخال أية تحسينات في الأداء لهذه المراحل سوف يتبعه بالضرورة تحسينات في كفاءة الأداء في المراحل التالية وهكذا وصولاً إلى مرحلة الاستهلاك.
- توجيه اهتمام أكبر لتطبيق **التقنيات المناسبة**: حيث يستلزم الأمر الاهتمام بتطبيق الحديث والمبتكر من التقنيات اللازمة لتحسين الأداء في المراحل المختلفة للسلسلة التسويقية، ويمكن الاستفادة من تجارب التطبيق الناجح لهذه التقانات في دول عربية أخرى وكذلك الاستفادة بالتجارب العالمية في هذا المجال. ويعطى التطوير التقني مراحل تسويقية هامة مثل مراحل التخزين والتعبئة والتغليف والنقل، إذ تعد هذه المراحل هي الأخطر والأكبر أثراً على معدلات الفاقد والتالف الغذائي في المنطقة العربية.
- **الاستثمار في البنية التحتية**: إذ أن تحسين البنية التحتية والمرافق التجارية يعد من الأمور الحيوية وذات الأثر في الحد من الفاقد في الأغذية. وفى هذا المجال فإن تحسين شبكة الطرق، والبنية الأساسية الخاصة بالأسواق وغيرها من عناصر البنية الأساسية يؤثر بصورة فعالة على معدلات الفاقد خلال مراحل سلاسل التوريد الغذائي.

تحسين القدرة على **تجهيز وتصنيع الأغذية**: تشير المعلومات إلى أن نسبة المجهز والمصنع من الأغذية في المنطقة العربية يعد منخفضاً بصورة واضحة عند مقارنتها بالمستويات العالمية خاصة في الدول المتقدمة. وفى الواقع فإن الفعالية في تجهيز الأغذية تعد وسيلة هامة لحفظ المنتجات القابلة للتلف، كما أن ذلك يضيف قيمة إضافية للسلع الزراعية الأساسية، ويحد من فاقد الغذاء في سلسلة الإمداد. وتزداد أهمية عمليات التجهيز والتصنيع الغذائي خلال فترات الحصاد حيث يكون المعروض أكبر من الطلب على هذه السلع، ويكون نهج التصنيع هو النهج الأوفق للحفاظ على السلع المنتجة وإكسابها قيمة اقتصادية إضافية هذا بالإضافة إلى إطالة الأفق الزمنى لتسويقها.

4. برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.

تشير المعلومات المتاحة عن الكميات المستهلكة من سلع الغذاء الرئيسية في المنطقة العربية إلى عدة مؤشرات يمكن الإشارة إلى أهمها في التالي:

- يتسم متوسط نصيب الفرد العربي من المتاح للاستهلاك بالجمود النسبي، إذ قدر بنحو 727 كجم سنويا وذلك كمتوسط للفترة (2016- 2018)، وهو لا يختلف كثيراً عما كان عليه في السنوات (1996- 1998) والذي بلغ نحو 728 كجم. غير أن تركيز المكونات الغذائية قد شهدت خلال هذه الفترة بعض التغيرات على النحو التالي:
  - انخفاض متوسط المتاح للاستهلاك للفرد من بعض المجموعات الغذائية كما هو الحال بالنسبة لكل من الأرز والشعير والبقوليات والخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها، وفي المقابل ارتفع متوسط المتاح للفرد من سلع غذائية أخرى مثل القمح ودقيقه والذرة الشامية والدرنات والجذور، والزيوت والشحوم واللحوم البيضاء والبيض والأسماك. ويلاحظ من هذا التطور أن نصيب الفرد قد تزايد بالنسبة للقمح والذي يأتي في مقدمة الواردات الغذائية العربية، إذ تزايد نصيب الفرد من نحو 148

كجم إلى نحو 160 كجم خلال الفترة المشار إليها. كما يلاحظ تراجع نصيب الفرد من سلع تعد هامة في الأنماط الغذائية الصحية كالخضروات والفاكهة، هذا على الرغم من أن هذه السلع تنتج عادة في البيئات الزراعية العربية وتعد الواردات منها محدودة. الأمر الذي يعني أن التطورات في أنماط الغذاء تتجه عكس ما تتيحه قاعدة الإنتاج الزراعي العربي، الأمر الذي يزيد من تفاقم مشكلة الأمن الغذائي.

- أنه في الوقت الذي يمثل فيه نصيب الفرد من الحبوب ما يعادل ضعف النصيب العالمي، فإن نصيب الفرد من الخضر والفاكهة يتسم بالمحدودية إذ يبلغ نصيب الفرد على مستوى العالم نحو 142 كجم سنويا بينما لا يتعدى هذا المتوسط حاجز 40 كجم في عدد كبير من الدول العربية مثل مصر وتونس والكويت.

- يلاحظ أن هناك خلل في التوازن بين المكونات التغذوية في النمط الغذائي العربي وذلك من المنظور الصحي. إذ تنخفض نسبة المصادر الحيوانية مقارنة بالمتوسط العالمي، وبدرجة أكبر بالمقارنة مع متوسطات الدول المتقدمة، هذا في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة المكونات الغذائية من المصادر النباتية مثل القمح ودقيقه.

- على الرغم من أن الوطن العربي يعد مصدراً لعدد كبير من سلع الفاكهة، إلا أن نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من هذه المجموعة يبلغ فقط نحو 83 كيلو جرام/ سنوياً، وهو يقل عن الكمية الموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمية، والتي تبلغ نحو 110 كيلو جرام للفرد سنوياً.

- يحصل الفرد العربي على ما يتراوح بين 50، 75 ملجرام من الأحماض الدهنية المستمدة من المأكولات البحرية، وهو ما يقل كثيراً عما توصى به منظمة الصحة العالمية والمقدر بنحو 250 ملجرام يومياً.

- تشير المعلومات إلى أن سياسات تسعير مواد الغذاء التي تتبعها بعض الدول العربية تؤثر تأثيراً كبيراً على معدل نصيب الفرد من هذه السلع إلى درجة أن إتاحة هذه السلع بأسعار منخفضة قد أدت إلى زيادة كبيرة في المستهلك منها متجاوزة بذلك المعدلات والمتوسطات العالمية. وتبدو هذه الظاهرة واضحة بالنسبة للقمح الذي يزيد متوسط نصيب الفرد منه عن المعدلات العالمية بنسبة لا تقل عن 40% وذلك لعدة عوامل يأتي في مقدمتها إتاحة هذه السلعة الهامة بأسعار منخفضة. إلى درجة أصبح القمح ومنتجاته يعد أحد مصادر الأعلاف في عدد من الدول العربية. وقد أدت هذه الأوضاع إلى ارتفاع فواتير المستوردات منه مخلفة بذلك المزيد من التعقيدات على مشكلة العجز الغذائي العربي.

ونظراً لأهمية تطوير أنماط الغذاء العربي في اتجاه تحسين انعكاساته الصحية والتغذوية، ومحاولة توجيهه ليتوافق قدر الإمكان مع طبيعة قاعدة الموارد الإنتاجية الزراعية. فيقترح تنفيذ برنامج يسعى إلى تحقيق عدة أهداف يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

أ- **أهداف البرنامج:**

- زيادة الوعي التغذوي – في الدول العربية ليلعب دوراً في توجيه الطلب على سلع الغذاء.
- تبني نظم لتسعير مواد الغذاء تتسم بالفعالية والتأثير الإيجابي على أنماط الغذاء، والحد من الفاقد منه، بتوجيهه إلى استخدامات أخرى، وذلك دون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية لشبكات الأمان الاجتماعي التي تطبقها العديد من الدول العربية.

ب- آليات وفعاليات العمل:

- تعديل نظم وسياسات الدعم المطبقة، بالدرجة التي تضمن توجيهها وزيادتها للفئات الاقل دخلا وتزيد من كفائتها، وترشد من استهلاك السلع المدعومة من ناحية أخرى.
- التوسع في تطبيق الملصقات والبيانات على المنتجات الغذائية الطازجة والمجهزة والمصنعة، واشتمال هذه البيانات على المؤشرات الصحية والبيئية الخاصة بالمنتج.

تطوير الإحصاءات الخاصة بالموازين السلعية الغذائية لتكون أداة أكثر دقة في مجال رصد ومتابعة الأنماط الغذائية والأوضاع التغذوية.

5- برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن

أهداف البرنامج:

- تقييم فعالية التدخلات الحالية في مجال التغذية والصحة (برامج التدعيم، والتدخلات والخدمات الصحية للأم والطفل).
- توفير الأغذية المدعمة وبشكل خاص للفئات الفقيرة والضعيفة.

6- برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية

تشير المعلومات إلى أنه على الرغم من أن الدول العربية قد حققت تطوراً مهماً في الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية، إلا أن الخبرات الدولية بالإضافة إلى نتائج البحوث والمشروعات الإرشادية التي نفذتها بعض الدول العربية تشير إلى عدة حقائق يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

- أن هناك فوارق كبيرة نسبياً بين الإنتاجية الزراعية المحققة وتلك التي يمكن تحقيقها فيما لو تم الالتزام بالنظم والتقانات الزراعية المتطورة، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أنه من الممكن زيادة الإنتاجية الزراعية للأراضي المروية بنسبة تتراوح بين 30- 50% من مستوياتها الحالية وذلك بتبني المكونات التنفيذية التالية:
  - تطوير مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومواد مكافحة للأمراض وإتاحتها للمزارعين بأسعار مناسبة في إطار نظام إرشادي فعال.
  - تعزيز القدرات العربية على إنتاج المناسب من البذور للبيئات الزراعية العربية، أخذاً في الاعتبار طبيعة ما تفرضه تغيرات المناخ وضرورة التكيف معها.
  - تخطيط وتنفيذ أعلى مستوى ممكن من مكونات الزراعة النكية والتي تشمل بالضرورة تطوير منظومات الري، والمعاملات الزراعية، ونظم الحصاد والحفظ الملائمة لطبيعة المحاصيل.
  - اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على خصوبة التربة من جانب، وترشيد استخدامات مياه الري من جانب آخر.
  - استخدام وفورات المياه التي يمكن تحقيقها عن طريق تطوير نظم الري الحقلي إلى نظم أكثر كفاءة وذلك بالتوسع الأفقي في المساحات المروية الأمر الذي يمكن أن يحقق طفرة في الإنتاجية الزراعية للعديد من محاصيل الغذاء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد أعدت دراسة موسعة في هذا المجال يمكن الاستفادة بنتائجها عند تنفيذ هذا البرنامج الفرعي [1].

7- برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية

في ضوء ما تقدم عرضه في الوثيقة في جزء الوضع الراهن فيما يتعلق بتدني إنتاجية المحاصيل الغذائية في مناطق الزراعات المطرية والمشكلات التي تكمن وراء ذلك، فإن هذا البرنامج يرتكز في المقام الأول إلى عدة أنشطة، أهمها ما يلي:

- التوسع في إعطاء المدرجات والزراعة الكنتورية والزراعة الحافظة للموارد.
- إعطاء السدود السطحية والخزانات تحت السطحية، وبرك المزارع.
- زيادة قدرة المزروعات على استيعاب المياه من خلال الزراعة الحافظة للموارد والزراعة الجافة (المبكرة) وتحسين أنواع المحاصيل واستغلال أمثل للمساحات، وإدارة خصوبة التربة.
- التوسع في تنفيذ مشروعات حصاد المياه وذلك اعتماداً على خبرات بعض المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال.
- دعم التوجه إلى إنتاج بذور الأصناف والأنواع النباتية المقاومة للجفاف، وفي هذا المجال فإن الخبرات المتراكمة لإيكاردا وكذلك المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة(أكساد). تعد رصيدا مهماً يمكن استثماره من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات ووزارات الزراعة المعنية بصدد إحراز تقدم ملموس في تطوير إنتاجية الزراعات المطرية في العديد من الدول العربية.
- قيام حكومات الدول المشاركة في هذا البرنامج الفرعي بتخصيص توليفة من الحوافز الإنتاجية للمزارعين، وذلك لتحفيزهم على توجيه المزيد من الاستثمارات إلى هذا النمط من الزراعات، وكذلك للحد من مخاطر الاستثمار بتطبيق سياسات ملائمة مثل سياسات التأمين الزراعي، والنظم المناسبة من الزراعات التعاقدية.

وفي هذا المجال تلزم الإشارة إلى أن البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي والذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قد تضمن تصوراً تفصيلياً لبرنامج تطوير القدرات الإنتاجية للزراعات المطرية في الدول العربية ويمكن الرجوع إليه حال اعتماد هذه الوثيقة والبدء في وضعها في موضع التنفيذ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا تمكنت المؤسسات الإقليمية بالتعاون مع الأجهزة المختصة على المستوى الوطني من إحراز تقدم مناسب في هذا المجال فإن ذلك سوف ينعكس بشكل واضح في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، كما سوف يحد من مشاكل الفقر وغير ذلك من المشاكل التي تعاني منها البيئات الزراعية المطرية.

ويعرض الجزء التالي موجزاً لأهداف البرنامج وفعالياته التنفيذية والنظم المقترح لإدارته ومصادر التمويل المحتملة:

أ- أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج بشقيه إلى تحقيق الآتي:

- تحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية للأراضي المروية بنسبة 25-40%.
- تطوير منظومة الري الحقلي للحفاظ على موارد المياه واستخداماتها في التوسع في مساحات الأراضي المروية والتي يمكن زيادتها بنسب تتراوح بين 10 – 15% من مساحتها الراهنة.
- الحد من المخاطر الإنتاجية في الزراعات العربية وذلك بتطبيق سياسات ملائمة في مجالات التأمين الزراعي. والتعاقد التسويقي والاستثمار في مجالات توفير مستلزمات الإنتاج المتطورة.

ب- فعاليات التنفيذ:

- تخطيط وتنفيذ مكون بحثي وإرشادي في مجال توفير البذور غزيرة الإنتاج، وكذا توليفة المعاملات الزراعية الملائمة لكل بيئة من البيئات الزراعية العربية.
- تخطيط وتنفيذ عدد من المشروعات التنفيذية في مجالات حصاد المياه والحفاظ على خصوبة التربة.
- تخطيط وتنفيذ عدد من السياسات الاقتصادية والزراعية المطلوبة وذلك في إطار التعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية ذات الخبرة والمؤسسات المختصة على النطاق الوطني. ومن المقترح إعطاء أولوية لسياسات التأمين الزراعي، والتعاقد التسويقي، وسياسات الإسناد الحكومي للمزارعين.

ج- إدارة البرنامج:

تتم إدارة هذا البرنامج في إطار منسق من علاقات التعاون فيما بين المنظمات والمؤسسات العربية المختصة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات الأراضي الجافة والمناطق القاحلة (أكساد) وكذلك المركز الدولي لدراسات الأراضي الجافة والمناطق القاحلة (إيكاردا) بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزارات الزراعة العربية. وفي هذا المجال تتم إدارة البرنامج من خلال مجلس تنفيذي يضم خبراء من هذه المنظمات بقيادة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وفريق عمل متخصص من كل دولة من الدول المشاركة في البرنامج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن إعداد تصور تنفيذي تفصيلي لكل برنامج من البرامج المقترحة وذلك بعد اعتماد مسميات هذه البرامج وآليات تنفيذها حسيما ورد في هذه الوثيقة.

8. برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها

تعد النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث أمرا أساسيا لتحسين حالة الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة لضمان قدرة النظم على مقاومة التغيرات المناخية والكوارث وغيرها من الصدمات والضغوط والتعافي منها واستدامة تناول الناس في المنطقة والأجيال القادمة غذاءً صحياً. وينطوي ذلك على اتخاذ إجراءات تحدث تحولا في النظم الغذائية للدول لزيادة قدرتها على تقديم أغذية صحية للجميع، وضمان مساهمة إنتاج واستهلاك الغذاء في الاستدامة البيئية.

أ- **الهدف من البرنامج:**

- تعزيز قدرة المنطقة العربية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث لضمان الأمن الغذائي على المدى البعيد.

ب- الفعاليات والآليات:

- بناء أنظمة غذائية مستدامة ومرنة لأنماط غذائية صحية
- تطوير ريادة الأعمال البيئية واقتصادات الكربون.
- تبني مبادرات مكافحة التصحر والاستزراع الغابي والاقتصاد الأخضر.
- بناء قدرات المجتمعات الهشة وتحسين سبل كسب العيش.
- تعزيز الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الدائري
- مبادرات دولية مشتركة مع شركاء التنمية في قطاعات المياه والغذاء والطاقة
- إطلاق حزم تحفيزية للاستثمار في مجالات الزراعة الذكية مناخيا

9. برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي

أ) أهداف البرنامج:

- وقف أو عكس اتجاه تدهور وإساءة استخدام الموارد الطبيعية، أي الأرض والمياه والنباتات والحيوانات.
- تشجيع وتطبيق مناهج وطرق وأساليب شاملة ومتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية مثل تبني طرق الزراعة الدائمة.
- حفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية الأصلية.
- الحفاظ على المراعي وتطويرها وصيانتها.

ب) الفعاليات والآليات:

- تشجيع إنشاء بنوك عربية للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية.
- تقديم الدعم الفني للبنوك القائمة ومساعدتها على التوسع وتطوير أعمالها.
- تقديم الدعم الفني وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

10. برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي

قد تسهم المفاهيم المبتكرة، ومنها الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، في سد الفجوة لتلبية الطلب على الغذاء في المنطقة العربية في المستقبل. ويمكن تعزيز الإنتاج المحلي بتحسين الكفاءة في استخدام الموارد. وقد تتيح التقنيات المبتكرة للمنطقة استخدام الطاقة الشمسية لتحلية المياه؛ لزراعة ما يلزمها من منتجات الغذاء في المناطق الصحراوية. ولهذه الغاية، ينبغي **إعطاء صندوق للابتكار** في إنتاج الغذاء بمشاركة جميع الدول العربية للتعاون في التقنيات الجديدة.

أ- الهدف من البرنامج:

- الارتقاء بكفاءة النظم الغذائية في المنطقة العربية.

ب- **الفعاليات والآليات**

- تحفيز إجراء البحوث في مجال الغذاء (الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة) على مختلف المستويات الأكاديمية.
- تشجيع القطاع الخاص على نقل التكنولوجيا العلمية في مجال الأمن الغذائي من خلال الشراكات مع أصحاب المصلحة.
- إعداد مسح شامل ورسم خريطة لجميع البرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي والنظم الغذائية وتقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن هذه التدخلات.
- إعداد دراسة عن الاحتياجات التدريبية للمؤسسات المختلفة
- إنشاء وحدة للبحث والتطوير للأمن الغذائي في الإقليم.
- توفير الدعم المالي لأنشطة البحث والتطوير ذات العلاقة بالأمن الغذائي.
- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالأمن الغذائي بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- إعداد دراسة أولية عن إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي بحيث تتضمن الأهداف والأنشطة الرئيسية ونطاق العمل الإقليمي والمتطلبات والفوائد والعوائد الاقتصادية والاستثمارات المحلية والدولية المحتملة والشراكات بين القطاع العام والمستثمرين الآخرين.
- إعداد بحث/دراسة عن فقدان وهدر السلع الزراعية والغذائية إلى جانب سلاسل الإنتاج والتوريد والاستهلاك، وتحديد الوسائل والأدوات والجدوى من الإجراءات الرامية إلى الحد منها.
- إعداد دراسة حول المعوقات والتشوهات التي تؤثر على تحسين وتطوير النظم الغذائية واستراتيجيات التحول نحو نظم غذائية آمنة ومستدامة.

III. برامج تعزيز سبل كسب العيش العادل وتحقيق الرفاه الريفي

11. برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

الفقراء وغيرهم من الفئات المهمشة هم أكثر الفئات السكانية تضررا ومعاناة عندما تزداد حدة تقلبات أسعار سلع الغذاء الرئيسية، إذ تحد محدودية دخولهم من قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الغذائية الرئيسية، وقد يؤدى اتساع حدود هذه الظاهرة إلى خلق العديد من الظواهر والمشاكل الاجتماعية الحادة ذات الأثر السلبي على السلم الاجتماعي، كما أنها تشكل تهديداً مستمراً لأمن ومعدلات الاستقرار. لذلك تحرص العديد من دول المنطقة العربية إلى اتخاذ تدابير معينة للحد من معدلات الفقر، ولزيادة قدرة الفقراء على تحمل وطأة ارتفاع الأسعار، والتقلب الذي قد يحدث في المناخ أو المعروض من بعض سلع الغذاء الإستراتيجي. وبطبيعة الحال فإن هذه التدابير تخفف كثيراً من معاناة هذه الفئة من السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر سواء كانوا في الريف أو في الحضر.

ولإحداث التحول المطلوب في القطاعات الريفية ولمحاربة الفقر فإن من الأهمية التركيز على السياسات الاقتصادية والزراعية للنهوض بالقطاعات الزراعية، والتي بالتالي ستساهم في الارتقاء بالدخول وفتح فرص التشغيل خاصة للمرأة الريفية وإمكانية حصولها على حيازة الأرض، وإتاحة التقانات الملائمة، وخدمات التمويل، والإرشاد وفرص التعليم. وذات السياسات يمكن توجيهها لقطاع الشباب مما يعزز معدلات التشغيل بحسبانها المفتاح الرئيسي لازدهار الريف وإزالة الفقر الريفي. ويعتبر هدف زيادة قدرة الفقراء تأمين احتياجاتهم الغذائية الرئيسية، أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي. لذلك يقترح تنفيذ برنامج لزيادة قدرة الفقراء على الوصول إلى الغذاء. ويستهدف التالي:

أ- **أهداف البرنامج:**

- تعزيز قدرة الفقراء ومحدودي الدخل على تأمين احتياجاتهم من سلع الغذاء الأساسية.
- تأمين دعم غذائي متكامل تغذوياً وسليم صحياً للقطاعات الأكثر حساسية من السكان مثل أطفال المدارس، وعمال المصانع.

ب- **فعاليات البرنامج:**

- تتم أنشطة وفعاليات هذا البرنامج على المستويات الوطنية في الأساس حيث يقترح أن تضع حكومات الدول وفي حدود مواردها الاقتصادية الدعم المناسب لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي للسكان خاصة الفقراء منهم، ويقترح في هذا المجال تطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه هذه الشبكات للفقراء دون غيرهم وذلك لزيادة فعالية الموارد المالية المخصصة في تحسين مستويات الأمن الغذائي، وتحقيق درجات أعلى من الاستقرار الاجتماعي.

12. برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مشاركة المجموعات الفاعلة في الريف العربي (المرأة والشباب)، مما يساعد على عملية تحول نظم الأغذية الزراعية، وإتاحة فرص عمل واسعة، من خلال تطوير ريادة الأعمال للشباب من الجنسين.

أ- **هدف البرنامج:**

- زيادة قدرة قطاعات المرأة الريفية والشباب على الحصول على احتياجاتهم الغذائية وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الريف العربي.

ب- **فعاليات وآليات العمل:**

- تطوير النظم المزرعية الريفية.
- تطوير التنظيمات الإنتاجية للمرأة والشباب وربطهم بمؤسسات التمويل والتسويق.
- توطين ريادة الأعمال الريفية والتحول من الزراعة المعاشية إلى التجارية.
- تنفيذ مشروعات خاصة بتحسين سبل العيش لصغار المزارعين من قبل المنظمات العربية والإقليمية العاملة بالمنطقة

IV. برامج بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر

13. برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي وآليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية

التجارة ضرورية لضمان تحقيق جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية. فقد ساهمت التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر في جميع أنحاء العالم. وتؤثر التجارة بشكل مباشر على جوانب رئيسية في أي اقتصاد، مثل إنتاج الغذاء المحلي وأسعار الغذاء والعمالة والإيرادات الحكومية. وعلى المدى الطويل، تؤثر التجارة أيضاً على المنافسة وتطوير البنية التحتية وتطوير قنوات التسويق وشبكات التوزيع من خلال التأثير على الحوافز المقدمة للاستثمارات العامة والخاصة ودخول لاعبين جدد إلى الأسواق. وتترجم الآثار المباشرة للتجارة على المتغيرات الرئيسية إلى تغييرات في مؤشرات الأمن الغذائي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية متداخلة: إجمالي الإمدادات الغذائية، ودخل الأسرة، والخدمات الحكومية. ويحدد الإنتاج وصافي التجارة الإمدادات الغذائية المحلية وتوفر الغذاء. وتحدد أسعار المواد الغذائية ودخل الأسرة القوة الشرائية للمستهلكين وإمكانية حصولهم على الغذاء. ويؤدي القطاع العام دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الزراعية والتصدي للفقر من خلال إعادة توزيع الدخل، مما يؤثر بالتالي على توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. وتعتبر الخدمات الحكومية التي تضمن مأمونية الأغذية وحقوق المستهلك ضرورية أيضاً لبُعد الاستخدام في الأمن الغذائي. إذ يمكن أن تزيد التجارة من تنوع وجودة الإمدادات الغذائية) مثل الفاكهة والخضروات (من خلال الواردات وخفض أسعارها، وبالتالي إيجاد أنماط غذائية مغذية وأكثر توازناً. ويتطلب الاستقرار والأداء المستدام والمتسق لأبعاد توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه سياسات حكومية منسقة وواضحة. ومع ذلك، يعتمد بُعد الاستقرار أيضاً على عوامل خارجية قد لا تتمكن الحكومة من السيطرة عليها، مثل الاضطرابات الاقتصادية العالمية والسياسات التجارية التي يتبناها مختلف الشركاء التجاريين.

تشير المعلومات إلى أن طاقات التخزين للعديد من سلع الغذاء الرئيسية الممكن تخزينها مثل الحبوب والزيوت والسكر تتسم بالضعف في العديد من الدول العربية غير البترولية، حيث تتصف هذه الطاقات بالمحدودية من جانب وتقليدية نظم التخزين من جانب آخر، وذلك بالمقارنة بحجم الإنتاج من هذه السلع أو بالكميات اللازمة للوفاء باحتياجات الاستهلاك. وبطبيعة الحال يؤدى هذا القصور إلى إضعاف قدرة بعض الدول العربية على توفير احتياجاتها الغذائية بأسعار مناسبة من ناحية، كما يضعف قدرة هذه الدول على مواجهة الحالات الطارئة للنقص في المعروض من سلع الغذاء دولياً وكذا يحد من قدرتها على تحمل تقلبات الأسعار بدرجة تؤثر سلباً على موازين المدفوعات من ناحية أخرى.

ولذلك تسعى الدول العربية إلى تدعيم قدرتها التخزينية بالصورة التي تساعدها على زيادة قدرتها على التحكم في الكميات المعروضة من سلع الغذاء الرئيسية والمتمثلة في الحبوب والزيوت والسكر وذلك في الأسواق المحلية، وذلك لتحقيق الاستدامة في إتاحة سلع الغذاء من جانب والاستقرار في أسعار هذه السلع من جانب آخر.

وفى هذا المجال يقترح اتخاذ التدابير الفنية والاستثمارية اللازمة لتحقيق الآتي:

- دعم قدرات الدول لتطوير طاقاتها التخزينية على المستوى الوطني وذلك من خلال توجيه الحصص المالية المتاحة لهذه الدول في صناديق الإنماء العربية إلى هذه المشروعات.
- إعداد دراسات فنية واقتصادية تفصيلية لإقامة نظام للمخزونات الإستراتيجية في المنطقة العربية في إطار مشروع قومي عربي على أن تتوزع السعات التخزينية الخاصة بالمخزون الإستراتيجي المشار إليه على موانئ الدول المشاركة في المشروع، مع إعداد تصور لطبيعة العلاقات التجارية بين المخزون الإستراتيجي والمخزونات

العاملة في كل دولة من الدول المشاركة في المشروع الإقليمي. كما يمكن أن تقوم المؤسسة التي يتم تأسيسها لتكوين المخزون الإستراتيجي وإدارته بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المسئولة عن بناء وإدارة تسهيلات التخزين العاملة في الدول العربية وذلك لتحقيق الآتي:

- دراسة ووضع نظم للاستيراد ويتسم بالفعالية من جانب والمرشدة للنفقات من جانب آخر، مثل تبني نظم الشراء الموحد في السوق الدولية، أو الشراء بإتباع نظم أسواق المستقبل Future markets، الأمر الذي يمكن الدول العربية من تأمين احتياجاتها الغذائية بشروط أفضل اقتصاديا من ناحية، مع اتباع نظم توريد أكثر استدامة من ناحية أخرى.
- وضع نظام لتدوير المخزونات في إطار التعاون والتنسيق فيما بين وحدات المخزون الإستراتيجي ونظيراتها الخاصة بالمخزونات العاملة في الدول العربية.

واستناداً إلى ما تقدم فيمكن إيجاز معالم هذا البرنامج في التالي:

أ- **أهداف البرنامج:**

- تطوير نظم استيراد سلع الغذاء بالقدر المرشد لنفقات الاستيراد والذي يحقق الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء.
- الاستثمار في إقامة تسهيلات تخزينية بالطاقات المناسبة والتقانات الملائمة لتكوين مخزون إستراتيجي عربي يدعم جهود الحكومات العربية في تحقيق الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء الرئيسية ويجنبها مخاطر التعرض لتقلبات المعروض في الأسواق الدولية.
- بناء نظام من العلاقات التجارية المستقرة بين المخزون الإستراتيجي والمخزونات العاملة على النطاق الوطني في الدول المشاركة في المشروع.

ب- **آليات التنفيذ:**

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأسيس "هيئة عربية للمخزون الإستراتيجي" في إطار نتائج دراسة مستفيضة يتم إسنادها لإحدى الهيئات العربية المختصة على أن يشارك في إجرائها خبراء من الدول العربية التي ترغب في المشاركة في هذا المشروع القومي.
- تكوين صندوق بالمشاركة فيما بين الدول الراغبة في المشاركة في مشروع التخزين الإستراتيجي على أن يسند قواعد تكوين هذا الصندوق وكيفية إدارته إلى إحدى المؤسسات التمويلية العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ج- **ادارة المشروع:**

تتم إدارة المشروع عن طريق الهيئة المشار إليها والتي يتم إنشاؤها بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وتتاح العضوية بها اختياريا للدول التي ترغب في المشاركة في المشروع فنياً واستثمارياً. كما يقترح أن تتضمن الدراسات التفصيلية التي ستعد لإعطاء هذه الهيئة في حال الموافقة على هذه الوثيقة (وثيقة الإستراتيجية) واعتمادها، عدة جوانب أهمها:

- دراسة الجدوى الاقتصادية للهيئة.

- وضع شروط ونظام المشاركة للدول.
- وضع النظام الإداري لإدارة الهيئة والرقابة على أعمالها.

14. برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي - إنشاء لوح تحكم أنظمة الغذاء (Food Security Dashboard)

كشفت تقلبات الأسعار الأخيرة عن أوجه قصور في قدرة الحكومات على تقييم الأوضاع الآيلة إلى أزمة والتصدي لها بسرعة لمنع التأثر بصدمات الأسواق. كما تبيّن أن معلومات السوق عن السلع الغذائية الأساسية على المستوى الإقليمي غير كافية وبطيئة، مما يضع المستهلكين في حالة من عدم اليقين. ويساعد تحسين قاعدة المعلومات في المنطقة العربية على وضع نظام إقليمي للإنذار المبكر كوسيلة للحصول على تقديرات أكثر موثوقية للمخزونات الإقليمية ولحركة إمدادات الغذاء والإنتاج المحلي، فضلاً عن آلية لتنسيق الاستجابات على صعيد السياسات.

أ- <u>الهدف من البرنامج:</u>

- زيادة قدرة المنطقة العربية على التنبؤ بالصدمات في أسواق الغذاء العالمية
- إنشاء نظام منهجي لجمع بيانات الأمن الغذائي مع تفصيل عناصر الجنس والعمر لمكونات الأمن الغذائي.
- إنشاء نظام للمتابعة والتقييم والتعلم والإبلاغ لرصد التقدم المحرز وقياس الآثار والتطورات وإصدار تقرير سنوي عن حالة الأمن الغذائي.
- رقمنه العمليات والإجراءات والخدمات.
- -تحسين الوعي والمعرفة والقدرات لدى مختلف الجهات ذات العلاقة.

ب- <u>الفعاليات والآليات</u>

- وضع نظام إقليمي محدث للإنذار المبكر
- تحسين قاعدة المعلومات المتصلة بالغذاء بناء على مصادر أكثر موثوقية
- بناء القدرات – في الكيانات الإقليمية العاملة في مجال البيانات الزراعية وبيانات سلاسل الإمداد الغذائي- على التحليل الإحصائي والنماذج المتقدمة في مجال التنبؤ الاقتصادي.

15. برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة واللاجئين والنازحين.

الأهداف التي يرمي إليها هذا البرنامج هي:

- توفير الطعام المغذي والأمن للاجئين والنازحين في جميع الأوقات.
- تزويد اللاجئين، ولا سيما النساء والأطفال بخدمات الصحة والأمومة ورعاية الأطفال.
- تشجيع العودة الطوعية للنازحين الى مناطقهم الأصلية حال استقرارها وذلك من خلال تنفيذ مشروعات مدرة للدخل تشجع اللاجئين على العودة لمناطقهم.

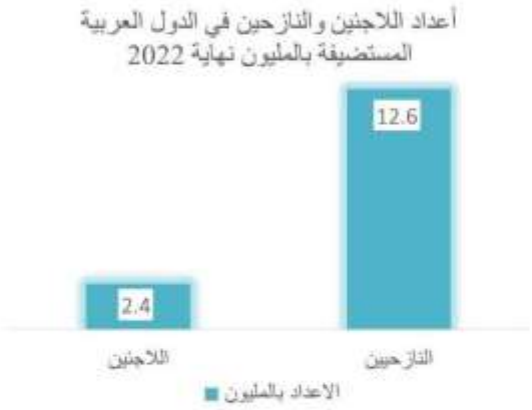

شكل رقم 13: أعداد اللاجئين في ابرز الدول العربية المستقبلة لهم المسجلين لدى UNHCR

ت- <u>الفعاليات والأليات</u>

- بناء قواعد بيانات للاجئين والنازحين.
- توفير فرص التوظيف الملائمة للفئات الضعيفة.
- تنفيذ برامج تحفز على العودة الطوعية في المناطق المتضررة حال استقرارها

سيتم تنفيذ هذا البرنامج من قبل الدول والمساعدات والهيات الاقليمية والدولية والمنظمات الاقليمية والدولية العاملة بالمجال.

V. برامج تشجيع الاستثمار والتجارة الزراعية البينية وصولا للتكامل الزراعي

16- برنامج الاستثمار الزراعي المشترك وايجاد فرص اقتصادية مستدامة

يتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون فيما بين الدول العربية من ناحية والدول الصديقة التي يتوافر لديها موارد زراعية غير مستغلة وبيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات وكفيلة بإتاحة فرص النجاح لهذه الاستثمارات من ناحية أخرى على ان يكون استثمار مسئول ومفيد لكل الاطراف. وتفيد التجارب الدولية بأن الاستثمار يعد من أهم محركات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، كما أن معدل تدفق الاستثمارات يعتمد بصورة أساسية على العديد من المحددات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى اعتماده على عوامل أخرى مثل الأطر القانونية السليمة والمستقرة التي تنظم الاستثمار على المستوى الوطني وتسهم في تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية المطبقة وغيرها من السياسات مثل السياسات الضريبية، والتحويلات النقدية للأصول الاستثمارية وأرباحها، وكذلك سياسات القوى العاملة وغير ذلك من السياسات ذات الصلة المباشرة بربحية المستثمرين وحرية حركة رؤوس الأموال المستثمرة.

تشير التجارب الدولية إلى أن اتجاه الدول العربية للاستثمار في أراضي دول أخرى عربية أو دول صديقة يتوافر لديها الموارد الزراعية المناسبة للاستثمار وكذا البيئات الاقتصادية الموائية لاستقبال الاستثمارات يعد مدخلاً هاماً في سبيل تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة قدرة الدول العربية على إنتاج الغذاء باستثمار موارد زراعية طبيعية لدى دول أخرى وبذلك يمكن زيادة إنتاج كميات كبيرة من سلع الغذاء دون التقيد بمحدودية الموارد الطبيعية اللازمة كما هو في العديد من الدول العربية.
- تحقق الاستثمارات المشتركة دعماً مباشراً يزيد من أواصر التعاون فيما بين الدول العربية، وفيما بين الدول العربية ودول صديقة أخرى بما يخدم القضايا السياسية العربية ويفتح فرصا كبيرة للتجارة فيما بين المنطقة العربية ومناطق اقتصادية أخرى مثل منطقة الاتحاد الإفريقي على سبيل المثال. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق طفرة في الاستثمارات المشتركة أو الاستثمارات البينية يقتضي اتخاذ العديد من الإجراءات من أهمها ما يلي:

- تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية على النحو الذي يساعد في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي.
- التوجه إلى حصر ودراسة الفرص الاستثمارية بالدول العربية التي يتوافر لديها البنى الأساسية المناسبة والبنية الاقتصادية الجاذبة للاستثمار.
- تطوير وتحسين تشريعات وإجراءات الاستثمار الجاذبة لرأس المال العربي.

أ- **أهداف البرنامج:**

يهدف البرنامج إلى تحقيق الآتي:

- دعم جهود الهيئة العربية للاستثمار والأنماء الزراعي الرامية الى زيادة الاستثمار العربي المشترك بمشروعات الأمن الغذائي ومبادرتها الرامية الى تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- زيادة فرص تدفق الاستثمارات العربية إلى الدول المالكة للموارد الزراعية غير المستغلة، والتي تملك بنية تحتية وبشرية وتنظيمية تساعد على نجاح الاستثمارات الوافدة.
- تقديم المساعدة والدعم الفني للدول وذلك لمراجعة وتحسين تشريعاتها الاستثمارية اعتمادا على خبرات دول عربية أخرى وبمشاركة فاعلة من المؤسسات المالية والاستثمارية العاملة في المنطقة العربية.

ب- **فعاليات التنفيذ:**

- قيام المؤسسات المالية في المنطقة العربية بإعداد دراسات مستفيضة للتشريعات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار في العديد من الدول المالكة للموارد الزراعية غير المستغلة. وذلك لتحديد اتجاهات التطوير في التشريعات الاستثمارية، وبالتعاون مع المؤسسات المختصة في الدول العربية ذات العلاقة.
- إتاحة نتائج هذه الدراسات للدول المرشحة لاستضافة الاستثمارات، وتقديم الدعم الفني لها لإجراء التعديلات التشريعية والإجرائية اللازمة لاستضافة الاستثمارات الوافدة.

17- برنامج تطوير الصناعات الغذائية.

أ- **الهدف من البرنامج:**

تحسين القيمة المضافة للزراعة وربحية المزارعين والصناعيين وزيادة الطلب على السلع الزراعية وتقليل الفاقد وتوفير فرص العمل ومصادر الدخل الإضافية، لا سيما للنساء والشباب في المناطق الريفية وتحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي وزيادة الصادرات.

أ- **الفعاليات والآليات**

يعتبر تصنيع الأغذية قطاعًا مهمًا، مع التركيز الشديد على التبادل التجاري البيني للأطعمة المصنعة، بما في ذلك الفواكه والخضروات المعلبة والعصائر والأطعمة المجمدة. ومع ذلك، هناك أيضًا عدد من الفجوات والفرص في هذا القطاع.

- الثغرات في التكنولوجيا: تواجه صناعة تجهيز الأغذية فجوة في التكنولوجيا، حيث يوجد العديد من صغار الصناعيون الذين يستخدمون معدات وأساليب قديمة، مما يحد من جودة منتجاتهم.
- الثغرات في معايير سلامة الأغذية وجودتها: تواجه صناعة تجهيز الأغذية فجوة في معايير سلامة الأغذية وجودتها، حيث لا توجد معايير وأنظمة متسقة لضمان سلامة وجودة المنتجات الغذائية.
- الفجوات في الوصول إلى الأسواق: تواجه صناعة تجهيز الأغذية فجوة في الوصول إلى الأسواق، حيث توجد أسواق محلية وأسواق تصدير محدودة للأغذية المصنعة، مما يحد من إمكانات النمو في هذا القطاع.
- الفجوات في المهارات والتدريب: تواجه صناعة تجهيز الأغذية فجوة في المهارات والتدريب، حيث يوجد نقص في التدريب والمساعدة الفنية لمساعدة المعالجات على تحسين عملياتهم وتطوير تقنيتهم.
- فرص زيادة الصادرات: هناك فرص لزيادة الصادرات من الأطعمة المصنعة إلى دول عربية أخرى، حيث أننا بسهولة من الممكن أن نصبح مركز للأغذية الحلال.
- الفرص في المنتجات العضوية والطبيعية: هناك فرص للأردن لتطوير صناعة تصنيع الأغذية العضوية والطبيعية
- توفير البيئة الكفيلة بتحفيز الصناعات الغذائية وتحسين كفاءة صناعة الأغذية والقيمة المضافة للبيئة من خلال تبني نظم أكثر كفاءة في استخدام الموارد / أكثر خضرة في تصنيع الأغذية.
- تطوير سلسلة القيمة المستدامة للأعمال الزراعية وتحويل النظم الغذائية إلى نظم أكثر إنتاجية ومرونة وكفاءة في التكلفة والموارد.
- رقمنه الأعمال الغذائية لتحسين إدارة أدائها المالي والتشغيلي وتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة.
- تعزيز إنتاج وتصنيع المواد الغذائية الأساسية وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الحد من ازدواجية الرسوم الجمركية وما ينجم عنها من تشوهات.

مقومات نجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي (الرؤية والآلية العربية)

الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

5. مقومات نجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي (الرؤية والآلية العربية):

يتناول هذا الجزء بإيجاز أهم المقومات التي من شأنها أن تضمن بشكل كبير نجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي والتي وردت ملامحها الأساسية في الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج الكلية المؤدية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من أهم هذه المقومات شمولية الطرح في هذه الإستراتيجية ويتمثل ذلك في أن تكون **الرؤية العربية للأمن الغذائي** شاملةً للإستراتيجية والوثائق المكملة لها والمشمولة في التدخلات والمبادرات الماثلة على المستوى الوطني والقومي ذات الصلة بالأمن الغذائي.

ومن المقومات المهمة أيضاً **تحديد آلية عربية** للإنفاذ فنياً ومالياً. أما فنياً فالمعني بها إجراءات وتراتيب إنفاذ الرؤية العربية للأمن الغذائي (الإستراتيجية والوثائق المكملة) خاصةً وثائق القمم العربية السابقة وتحديداً القمة (31) والتي أجازت وثائق وتدخلات مهمة للأمن الغذائي العربي كالبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي العربي والذي تُعتبر مشروعاته أساس لهذه الإستراتيجية، أما مالياً فلابد من إجراءات وسياسات مالية احترافية تقوم بها مؤسسات التمويل والمتضمنة البنوك المركزية، البنوك التجارية والصناديق السيادية والصناديق العربية.

ولضمان إنفاذ الرؤية العربية والآلية لابد من حوكمة أو حاكمية للإستراتيجية ومن مشمولاتها البناء على الدروس المستفادة من الإستراتيجية السابقة، إحكام آلية التنفيذ بحضور رفيع من القادة العرب لضمان إنجاز الخطة التنفيذية للإستراتيجية (Action Plan)، التقييم والمتابعة.

شكل رقم 14: المقومات الرئيسية لنجاح الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

1/6: الدروس المستفادة:

أسفرت فترة السنوات العشر التي انقضت منذ انطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي عن دروس هامة تم الاستفادة منها وأخذها بعين الاعتبار عند وضع وتصميم هذه الإستراتيجية، ومن أهم هذه الدروس ما يلي:

- كلما كانت برامج الإستراتيجية أكثر واقعية، كلما كانت أكثر قابلية للتنفيذ وتحقيق أهدافها وذلك وفق مؤشرات كمية ونوعية محددة لمتابعة وتقييم الأداء.

- ينبغي أن تكون الإستراتيجية على أكبر قدر من المواءمة مع التوجهات التنموية على المستوي الوطني. وتتسق وتتواكب كذلك مع التوجهات الدولية في مجالات التنمية المستدامة، للتأكيد على تفعيل مبادئ المشاركة والمسؤولية التضامنية فيما بين الدول، وأيضاً فيما بينها وبين مختلف الهيئات والمؤسسات الإنمائية والتمويلية ذات العلاقة.
- الاستثمار من قبل المؤسسات الحكومية يتسم في الغالب بانخفاض الكفاءة، في حين أن استثمار القطاع الخاص والذي يمكن له أن يعمل بكفاءة يواجه العديد من الصعوبات التي تتصل بتعقيدات إجراءات التصديق لطلبات الاستثمار، وضعف البنيات الأساسية، إضافة إلى الإفراط في الضرائب وإشكاليات التحويلات المصرفية.
- إن طرح نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن له تحقيق الأثر الإيجابي في استحداث متطلبات سلاسل القيمة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يحقق التنمية الزراعية العربية المستدامة ومن ثم الأمن الغذائي.

2/6: اعتماد آلية عربية لتمويل استراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي:

يعتمد نجاح الإستراتيجية إلى حد بعيد على اعتماد آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي. وتقوم الآلية المقترحة على حشد الموارد المالية من مصادرها المتعددة على المستويين الإقليمي (العربي) والوطني ثم تخصيصها وتوجيهها للبرامج ومكوناتها وأنشطتها طبقا لأولويات يتم تحديدها. ومن الدروس المستفادة من فيما يتعلق بالتمويل، تقع مسؤولية تأمين التمويل المطلوب من مختلف المصادر، وبأنماطه وأساليبه المتعددة على الدول في المقام الأول. وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد وثيقة خاصة لتمويل برامج الأمن الغذائي [1]، ويمكن إقرار هذه الآلية واستخدامها في تمويل برامج الإستراتيجية. وتشتمل الآلية على تركيز التدابير المالية على عدد من المحاور الرئيسية، تتمثل فيما يلي:

أولا: وضع تصوراً للآليات التنسيقية التمويلية للإستراتيجية يستهدف تنظيم تدفق الموارد المالية الممكن إتاحتها عبر المصادر المختلفة. كما يحدد السياسات والإجراءات النوعية التي تدعم القدرات الائتمانية والتمويلية الوطنية لتلبية احتياجات القطاع الزراعي في الدول المعنية بالتنفيذ،

ثانيا: زيادة نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات الوطنية بما يتناسب مع مساهمته في تأمين الاحتياجات الغذائية.

ثالثا: تحفيز وتشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي والمشترك على زيادة مساهماته في تنفيذ برامج الإستراتيجية والمشروعات الوطنية أو المشتركة المنبثقة عنها، وتسهيل فرص حصول هذا القطاع على التمويل الميسر من كافة المصادر المحتملة لتعظيم مساهماته.

رابعا: تهيئة المناخ الاستثماري التنموي على المستوى الكلي، وأيضاً على مستوى المزرعة والصناعات الغذائية، سواء من الجانب الحكومي العام، أو من جانب القطاع الخاص

(1)) المنظمة العربية الزراعية، 2022، دراسة آليات وأطر تمويل التنمية الزراعية، والأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الجسام الماثلة.

(2) نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، آذار 2023.

الذي يعول على مساهماته في تنفيذ المشروعات سواء الوطنية أو المشتركة، وذلك بهدف دعم القدرات الائتمانية والتمويلية الوطنية لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.

3/6: حوكمة وإدارة الإستراتيجية والإطار التنفيذي:

تعتبر حوكمة وإدارة الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي أحد المقومات المهمة لنجاح المنطقة في سد الفجوة الغذائية المتزايدة وتحقيق مؤشرات الأمن الغذائي بوجه عام. وتقوم حوكمة وإدارة الإستراتيجية بدعم عملية صنع القرار على المستويين الإقليمي والوطني للمساعدة في تحقيق أهدافها وغاياتها وأولوياتها. وفى هذا الصدد يقتضي الأمر التركيز على ما يلي:

- ضمان الدعم السياسي للإستراتيجية، ويستلزم أن يتأتى هذا الدعم على المستويين الإقليمي والوطني. وتعتبر مؤتمرات القمم العربية المصدر الرئيسي للدعم السياسي للإستراتيجية باعتبار أن الأمن الغذائي العربي ركيزة أساسية من ركائز الأمن العربي فضلا عن أنه عنصر رئيسي من عناصر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي. والدعم السياسي هو المفتاح الأهم لانطلاق الإستراتيجية
- حوكمة آليات التخطيط والتنفيذ وتكامل سياسات العمل العربي المشترك لضمان مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتحسين مؤشراته.
- تقديم التقارير بشكل دوري وقياس الأداء للتأكيد على الالتزام بمسار الخطة الإستراتيجية وذلك من خلال آليات تنظيم العلاقات المختلفة بين مستويات الإدارة العليا والمستويات التنفيذية والكيانات المساهمة وأصحاب المصالح.
- تحديد الأطر المؤسسية والتشريعية والسياساتية المتصلة بالإستراتيجية على المستويين الإقليمي والوطني.
- التنسيق بين المستويين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بتوزيع مهام مسئولية، بحيث يقوم المستوي الإقليمي بدعم المستويات الوطنية، وضمان تحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق بين المؤسسات. ويلزم تحديد الأطر المؤسسية المعنية بالتعاون والتنسيق والتكامل بين دول المنطقة في مجالات إنتاج وتصنيع وتجارة وتخزين واستهلاك الغذاء. ولتكوين أطر مؤسسية إقليمية ووطنية على مستوي عال من الكفاءة؟
- وضع الأولويات التنفيذية.
- التقييم المستمر للأداء على امتداد مراحل التنفيذ.
- الالتزام بقواعد الشفافية في تحليل النتائج ونشر المعلومات.
- وضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض الحفاظ على حقوق الأطراف الضالعة في الإستراتيجية وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في أسواق الغذاء العربية وبيئة الأعمال .
- التأكد من وجود المؤسسات الفاعلة على المستوي الإقليمي للتصدي لمهام تنفيذ الإستراتيجية وذلك من خلال:

1) زيادة فعالية المؤسسات القائمة التي سوف يسند إليها التنفيذ.

2) إعطاء المؤسسات الجديدة المطلوبة مثل "المؤسسة الإقليمية للتخزين الإستراتيجي، وإعطاء وإدارة البنية اللازمة للتخزين.

3) التأكد من وجود التمويل اللازم لتنفيذ البرامج، سواء من إمكانيات التمويل الإقليمية أو الوطنية، مع ملاحظة أن العبء الأكبر يقع على التمويل الوطني مدعوما بالتمويل الإقليمي.

- إطلاق مبادرة لبناء القدرات Capacity building تستهدف المؤسسات والهيئات والمنظمات والكيانات المعنية بالإستراتيجية وبرامجها الرئيسية ومكوناتها التفصيلية.

- إقامة الشركات تعد عنصرا مهما أيضا فيما يتعلق بإشراك منظمات المجتمع المدني في جهود الأمن الغذائي في إطار الإستراتيجية العربية سواء بين الدول وبعضها البعض أو على المستوي الوطني. وهناك أيضا الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستويين الإقليمي والوطني، وكذلك الشراكات بين المستويات الإقليمية والوطنية من جانب، والمستوي الدولي من جانب آخر.

4/6: المتابعة والتقييم: Monitoring and Evaluation

1/4/6: تحديد آلية المتابعة والتقييم:

تعتبر المتابعة والتقييم أحد عناصر الإدارة السليمة للإستراتيجيات والبرامج والسياسات والمشروعات التنموية، حيث يتمكن من خلالها صانعو السياسات والمنفذون من متابعة أعمال تعبئة وحشد المدخلات Inputs منذ بداية التدخل موضع الاعتبار وحتى نهاية فترته والوقوف على المخرجات Outputs ومن النواتج الفعلية Outcomes أولا بأول منذ بداية ظهورها وكذا الآثار الناجمة عن التدخل على المدي الطويل Impacts. وفي هذا لإطار ينبغي أن يتضمن الهيكل التنفيذي للإستراتيجية العربية للأمن الغذائي آلية فعالة للمتابعة والتقييم، تعمل وفق مؤشرات كمية و/أو نوعية محددة لقياس المخرجات والنواتج في ضوء الأهداف الموضوعة والنواتج المتوقعة.

ومن الضروري وجود آلية عملية فعالة للمتابعة والتقييم تعتمد في إطار الإستراتيجية، ويتفق عليها سواء بمجرد اعتماده، أو في مرحلة لاحقه في إطار منظومة العمل العربي المشترك حتى تصبح ملزمة. هذا الدرس يقضي بأن يتضمن الإستراتيجية مؤشرات للمتابعة والتقييم، ومقترح محدد للآلية. وعند بدء التنفيذ، قد ترى بعض الدول إجراء تنقيح أو تعديل جوهري ويتم الاتفاق عليه من قبل الجميع، في هذه الحالة، تقوم الجهة المنوطة بالإشراف على عملية المتابعة بالتنسيق باتخاذ الإجراءات النظامية للاعتماد من المجالس التشريعية المعنية، والجمعية العمومية والمجلس التنفيذي لهيئات العمل العربي المشترك خاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

2/4/6: وضع وثيقة مؤشرات الأداء للإستراتيجية:

يتم تحديد مؤشرات الأداء للإستراتيجية في ضوء الأهداف المحورية الأربعة للإستراتيجية والتي تدور حول الهدف النهائي (الأعلى) كما تصيغه "رؤية" الإستراتيجية "وطن عربي متكامل اقتصاديا وآمن غذائيا". ورسالة الإستراتيجية المتمثلة في "استخدام راشد وتكاملي لموارد المنطقة العربية الطبيعية والبشرية والمالية لتحقيق الأمن الغذائي العربي". وبعبارة أخرى تسعى الإستراتيجية إلى تحسين أوضاع الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والوطني، عن

طريق التوظيف الراشد المتكامل للموارد العربية. ومع ملاحظة أنه بالنسبة للإتاحة (التوفر) تركز الإستراتيجية على الإتاحة من الإنتاج المحلي بهدف بتحسين وتعظيم نسبة الاعتماد على الذات من السلع الغذائية الرئيسية على النحو الذي يعمل تدنية درجة الانكشاف للمخاطر الخارجية الناشئة عن الصدمات في أسواق الغذاء العالمية (أنظر ملحق 3).

وفي ضوء أهداف الإستراتيجية والبرامج وأهدافها الفرعية ومكوناتها وأنشطتها وفعالياتها يتم وضع وثيقة مؤشرات الأداء وتحتوي على جميع مؤشرات الأداء المطلوبة فيما يتعلق بمختلف الأهداف لجميع مستويات الإقليمية والوطنية. وتفيد الوثيقة في وضع الخطط المساندة للخطة الإستراتيجية ورصد وتحديد فجوة الأداء بين الوضع المستهدف والوضع الفعلي وإعداد التقارير حول مستوى أداء مختلف الأطراف والإستراتيجية ككل وتحدى نسبة التحقيق للأهداف الإستراتيجية والتنفيذية والتشغيلية.

5/6 ملخص مقومات نجاح الاستراتيجية:

- الرؤية أو الإرادة العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي بناءً على هذه الاستراتيجية وآلية إنفاذ ذلك (الآلية).
- مسارات تحقيق الأمن الغذائي العربي استنادا على حراك العمل الجماعي الذي تحدثه هذه الاستراتيجية والتي تجمع أطراف موضوع الأمن الغذائي في رؤية عربية شاملة تتكامل فيها المستويات والاهتمامات الوطنية المشمولة في الوثائق ذات الصلة وكذلك الاهتمامات الثنائية القائمة بين الدول ووثائقها وحتى يتم ذلك لابد من التأكيد على:

1) شمولية الطرح في القضايا المؤدية للأمن الغذائي الواردة في هذه الاستراتيجية كالشمولية والحوكمة والتقييم والمتابعة وإيجاد الأطر الحاكمة والإرادة السياسية والعذيمة علاوة على أحكام التنسيق مع الوثائق المكملة.

2) عزيمة الإنفاذ لما هو مطروح من تدخلات محدثة للتغيير المنشود عبر خارطة طريق أو آلية واضحة المعالم ومعتمدة من القادة العرب.

3) الحفاظ على الحراك والتعاطي الذي تحدثه هذه الاستراتيجية والآلية المعتمدة لضمان الإنفاذ والمتابعة والمراجعة.

4) استيعاب والاستفادة من التدخلات الماثلة بل والبناء عليها كأساس لشمولية الاستراتيجية وإحداث التآزر المطلوب وتشمل:

أ- الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج الوطنية المعتمدة لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية

ب- برامج ومشروعات التعاون الثنائي بين الدول العربية المؤدية لحفز جانب الإنتاج ومن ثم جانب عرض السلع خاصة سلع العجز لتأمين زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وحفز التبادل التجاري في السلع الزراعية.

ت- برامج ومشروعات ومبادرات التعاون المتعددة الأطراف بين المنظمات العربية المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول العربية الموجهة لحفز الإنتاج السلعي والتبادل التجاري لتحقيق الأمن الغذائي العربي خاصة المعتمدة على مستوى القمة كالبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي

5) تحقيق التآزر والتكامل بين التدخلات الوطنية والثنائية والجماعية فنياً ومالياً. أما فنياً فالتركيز يكون على تعظيم أو إعطاء أولوية للميزات النسبية، حفز الميزان التنافسية بإعطاء أولوية لتدخلات البنى التحتية والخدمات المساندة، حفز التدخلات في النظم المائلة ذات السعات الكبيرة لإيجاد منصات إقليمية ذات وفورات تساهم بصورة فاعلة في حفز جانب العرض للسلع الأساسية (Oil seeds Hub @ ، livestock Hub,Grain Hub, Feeds Hub Sugar Hub، أما مالياً فلابد من حراك مالي كبير يوفي باحتياجات التدخلات المشار إليها وهي:

أ- ذات طابع تنموي لدعم البرامج القائمة والمخطط لها وطنيا أو عبر التعاون الثنائي في النظم القائمة والتي تحتاج لتدخلات لرفع كفاءتها وفعاليتها الإنتاجية

ب- ذات طابع استثماري والمعني هنا المشروعات الاستثمارية المقدمة من الدول والمشمولة في الأدبيات الداعمة لهذه الاستراتيجية من استراتيجيات وتدخلات ومبادرات وطنية وثنائياً.

6) الترتيبات المالية أو تمويل الاستراتيجية يحتاج إلى التوافق على آلية عربية لتمويل التدخلات المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي في كل أبعادها، الوطنية (تدخلات الدول)، الثنائية (التدخلات المتوافق عليها بين الدول)، والجماعية (المشمولة في هذه الاستراتيجية). إن تعبئة الموارد لابد أن يكون متعدد الجوانب ويشمل تعبئة الموارد الوطنية لدى الدول بالسياسات والإجراءات المطلوبة على مستوى البنوك المركزية والتجارية والمتخصصة والصناديق السيادية؛ تعبئة الموارد على مستوى مؤسسات التمويل العربية والإقليمية كبنك التنمية الإسلامي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كمؤسسة مالية رائدة تقود الحراك المطلوب. الآلية المالية العربية يمكن أن ترتكز على إنشاء منصة تقترحها البنوك والمؤسسات المالية حسب أنظمتها توفر المدخرات المالية بآليات وإجراءات تسهل انسياب التمويلات التنموية والاستثمارية ويمكن النظر إلى مقترح **(آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي المرفق)**.

7) آلية الإنفاذ (الآلية) هي الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تقرها وتعتمدها القمة العربية وتعتبر خارطة الطريق بآجال ومخرجات لإنفاذ الرؤية العربية لتحقيق الأمن الغذائي استنادا على هذه الاستراتيجية وهناك حاجة لتكليف قيادة عربية ربما بصورة دورية لرعاية الآلية وتوفير مطلوبات عملها وتتابع أداءها (Lead country).

ملاحـــــق ومراجع الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي

الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي - 2023-2035

الملاحـــــــق والمراجع

اعتمدت هذه الإستراتيجية على عدد من المراجع والملاحق لاستكمال الرؤية فيها كالآتي:

ملحق (1). قرار التكليف من قبل جامعة الدول العربية والمستندات المرافقة

ملحق (2): الوثائق والقرارات والتدخلات والبرامج والإستراتيجيات ذات الصلة التي تم الاطلاع عليها:

- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوي القمة رقم (797) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوي الوزاري رقم (8823) د.ع (158) بتاريخ 2022 /9/6
- مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة وآخرها القراران رقم (2341) د.ع بتاريخ 2022/7/21 ورقم (2343) د.ع (110) بتاريخ 2022 /9/1
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2374) د.ع (111) بتاريخ 2023؟2؟9 بشأن تحديات الأمن الغذائي جراء الأزمة الروسية-الأوكرانية
- مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية رقم (565) بتاريخ 2021/8/15
- مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم (3283) بتاريخ 2022 /6/28
- مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (2659) بتاريخ 2022/7/20
- مذكرات المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (1969) بتاريخ 2022/7/18، رقم (284) بتاريخ 2023 /1/28، ورقم (320) بتاريخ 2023/2/1
- مذكرة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) رقم (1344) بتاريخ 2022/9/26، المرفق بها المشروع الذي أعده المركز حول " تحسين التكنولوجية للقمح المنتج محليا"
- إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية 2008
- الوثيقة الصادرة عن البرلمان العربي بعنوان " رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي " عن المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات والمجالس العربية المنعقد في 2023 /2/11

- رؤية اتحاد المهندسين الزراعيين العرب لتحقيق الأمن الغذائي في ظل تحديات التغيرات المناخية

ملحق (3): ملخص لمشروعات البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي المجاز في قمة الجزائر 31 والمشروعات والمبادرات القومية والوطنية المكملة والداعمة للبرنامج:

تهدف هذه الوثيقة الى تقديم عرض مختصر لمشروعات مبادرة الأمن الغذائي العربي المضمنة في وثيقة البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، إضافة لعرض أمثلة للمبادرات العربية والمشروعات الوطنية المضمنة في خطط وبرامج وإستراتيجيات التنمية الزراعية في الدول العربية والتي تعتبر مشروعاتها مشاريع مكملة وداعمه للمبادرة والبرنامج والتي من المتوقع أن تسهم مجتمعة في تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية وبما يضمن تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام.

وجدير بالذكر أن المعلومات التفصيلية لمشروعات البرنامج والبالغ كلفتها الإجمالية التقديرية نحو 117 مليار دولار، بمعدل استثمار سنوي يبلغ نحو 11.7 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج العشر، قد تم تناولها بشكل مفصل في الجزء الخاص بحزمة البطاقات التعريفية بالمشروعات المنبثقة عن البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي (أدناه) ومتطلباتها التمويلية والمضمن في "دراسة آليات وأطر تمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الجسام الماثلة". هذه الدراسة تم تعديلها لتصبح "آلية عربية لتمويل إستراتيجية ورؤية الأمن الغذائي العربي" وهي مرفقة طي هذه الإستراتيجية.

غير أن الموارد المالية المطلوبة للإبقاء بمتطلبات الإستراتيجية هي ضعف الموارد المطلوبة للبرنامج المستدام على أقل تقدير.

أولا: مشروعات البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي

أ) مشروعات التوسع في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق المطرية:

- ✓ مشروع التوسع في زراعة القمح المستخدم كغذاء.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الشعير المستخدم كغذاء.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الشعير المستخدم كعلف حيواني.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الذرة الشامية للاستخدام العلفي.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الذرة الشامية للاستخدام الغذائي.
- ✓ مشروع إحلال الذرة الرفيعة والدخن محل الذرة الشامية كعلف.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الذرة الرفيعة والدخن كعلف لتحسين إنتاجية 50% من قطيع أبقار الرعي قبل الذبح.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة زهرة الشمس لإنتاج الزيت.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة زهرة الشمس لإحلاله محل واردات زيت الذرة.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة فول الصويا لإنتاج الزيت.
- ✓ مشروع التوسع في زراعة الزيتون لزيادة الطاقة التصديرية من زيت الزيتون.

ب) مشروعات الارتقاء بمعدلات نمو الإنتاجية في الزراعات القائمة:

- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول القمح.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول الشعير.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول الذرة الشامية.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول الذرة الرفيعة.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محاصيل البذور الزيتية.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول السمسم.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول زهرة الشمس.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصول فول الصويا.

ج) مشروعات التوسع في الزراعات المروية من خلال تطوير نظم الري الحقلي:

- ✓ مشروع تطوير نظم الري الحقلي في الزراعات المروية.
- ✓ مشروع استثمار المياه التي يوفرها تطوير نظم الري الحقلي في التوسع في زراعات مروية إضافية.

د) مجموعة المشروعات الاستثمارية المرتبطة والداعمة:

- ✓ مشروعات إنتاج و/أو تصنيع مدخلات الإنتاج والأدوات والمعدات الزراعية ومعدات الري.
- ✓ مشروعات تمويل وتصنيع مخرجات الإنتاج الزراعي الغذائي.

هـ) مجموعة المشروعات الهادفة لتعزيز أوضاع الأمن الغذائي، والوفاء بالتزامات الدول العربية تجاه الأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

- ✓ مشروع تقليل الفاقد والهدر من الغذاء.
- ✓ مشروع التوجه نحو أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام.
- ✓ مشروع الحد من مخاطر الجوائح والكوارث ذات الطبيعة الدولية أو الإقليمية على الأمن الغذائي.
- ✓ مشروع التخفيف والتكيف مع أخطار التغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي.

ثانيا: مشروعات وتدخلات الدول المدمجة في خططها الإستراتيجية وميزانياتها السنوية

وتمثل هذه المشروعات والتدخلات بعدي التوسع والتكثيف والتحديث الزراعي وقد واءمت كثيراً من الدول العربية إستراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة وحدثت برامجها وتدخلاتها وبدأت في إنفاذ هذه التدخلات من ميزانياتها وفي انتظار الدعم المالي في شكل منح وقروض لتسريع خطى التنفيذ .ومعلوم أنه في حال إنفاذ هذه التدخلات فإن العالم العربي سيحقق مستويات عالية في سد احتياجاته الغذائية، بل ومن المتوقع أن تتمكن بعض الدول من تصدير بعض المنتجات الغذائية. ومن الأمثلة على هذه المشروعات والتي نوردها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ مشروع زراعة 1.5 مليون فدان في مصر بمبادرة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

- ✓ مشاريع التوسع في الاستزراع السمكي في سلطنة عمان، والسودان، ومصر، والأردن.
- ✓ مشاريع حصاد المياه في الأردن والعراق وتونس.
- ✓ مشروع الارتقاء بإنتاجية محصولي الفول السوداني والسمسم.
- ✓ مشاريع التوسع في إنتاج القمح في السودان، موريتانيا مصر، ليبيا، العراق والجزائر.
- ✓ مشاريع التوسع في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في سوريا والسعودية وتونس.
- ✓ مشروع تكثيف المناطق المروية ومشروع تدعيم الموارد المائية ومشروع تشبيب أشجار الزيتون، تونس.
- ✓ مشاريع تمكين الشباب والنساء.
- ✓ مشروع التضامن والتكامل الفلاحي، المغرب.
- ✓ برنامج تكثيف أنظمة الإنتاج الزراعي، الجزائر.
- ✓ برنامج استصلاح الأراضي في جنوب الجزائر.
- ✓ مشروع زراعة مليون فدان بمحصول القمح، السودان.

ثالثا: المبادرات والإعلانات والتدخلات الاختراقية التي سادت المنطقة العربية خلال الفترة السابقة وكاستجابة لضغوطات وصعوبات تحديات الأمن الغذائي والتدهور البيئي.

- ✓ مبادرات وتدخلات منظمات وهيئات العمل العربي المشترك والمنظمات والصناديق العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة والمعنية بزيادة وترقية الإنتاج والإنتاجية في محاصيل العجز الأساسية والحفاظ على الموارد الزراعية.
- ✓ مبادرتي سمو الأمير محمد بن سلمان (السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر - مارس 2021) لزراعة 10 مليار شجرة داخل السعودية، و40 مليار شجرة إضافية في الشرق الأوسط.
- ✓ مبادرة السودان حول تعزيز الأمن الغذائي العربي والمساهمة في تقليص الفجوة الغذائية العربية (2013).
- ✓ مبادرات الإمارات العربية المتحدة الريادية في مجال البيئة والتغير المناخي والطاقة النظيفة والتي استثمرت من خلالها ما يزيد عن 50 مليار دولار في أكثر من 40 دولة حول العالم، وتخطط لاستثمار 50 مليار دولار مستقبلا وذلك في إطار سعي دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الأخوة الإنسانية واستدامة مبادراتها البيئية من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة.
- ✓ مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج وتهدف إلى التصدي لمشكلة الأزمة الغذائية، وتأمين العيش الرغيد للمواطن السعودي، وتحقيق الأمن الغذائي. وتقوم على إيجاد مخزون إستراتيجي آمن من السلع الأساسية مثل: الأرز والقمح والشعير والذرة وفول الصويا والثروة الحيوانية.
- ✓ إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي في مجابهة أزمة الغذاء العالمية (2008)، والبرنامج العربي للغذاء المرتبط بذلك الإعلان.

- ✓ مبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي (2020) والمواكبة لجائحة كورونا.
- ✓ إعلان نواكشوط للأمن الغذائي العربي المستدام في 2022/4/14 في إطار اجتماع وزراء الزراعة العرب في الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ✓ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030.
- ✓ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية.
- ✓ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (الجزائر).
- ✓ مخطط المغرب الأخضر.
- ✓ الإستراتيجية الوطنية للنهوض بنخيل التمر، سلطنة عمان.
- ✓ مبادرات تطوير مصادر وبدائل الطاقة في الدول العربية.
- ✓ بيان مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية حول ضرورة التعامل السريع مع تحديات الأمن الغذائي المستجدة في المنطقة العربية – إدارة التنمية المستدامة - الجامعة العربية.
- ✓ مبادرات وتدخلات إحداث التكامل العربي خاص تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال إعطاء الاتحاد الجمركي العربي.

ملحق (4). قائمة المؤشرات العامة الأكثر أهمية لمتابعة وتقييم الأداء للإستراتيجية طبقا للمحاور الأربعة:

توفر الغذاء (على المستوي الإقليمي ومستوي الدول)

كمية الإنتاج من سلع الغذاء الأساسية

الإنتاجية: (طن/هكتار) مقارنة بالدول النامية والدول المتقدمة والعالم

نسبة الاعتماد على الواردات

العجز التجاري في الغذاء

نسبة جملة واردات الغذاء إلى إجمالي الصادرات السلعية

الإمدادات الغذائية للفرد (كالوري/فرد/يوم)

نسبة الغذاء المفقود والمهدر (كالوري/فرد/يوم)

مكونات الطعام (% كالوري من: نشويات -دهون-حيواني-نباتي)

أنصبة القطاعات الاقتصادية من الموارد المائية (% زراعة، صناعة، خدمات)

نصيب الفرد من المياه المتجددة (م مكعب/سنة)

نسبة استعمال الفرد من المياه من جملة الموارد المتجددة

الحصول على الغذاء (على المستوى الإقليمي ومستوى الدول)

العمالة (البطالة)

الفقر: نسبة سكان الريف تحت خط الفقر الوطني

نسبة سكان الحضر تحت خط الفقر الوطني

التوزيع السكاني بين ريف وحضر

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (1 – 5)

مساهمة القطاعات المختلفة في ناتج الدخل القومي (زراعة – صناعة – خدمات)

استخدام الأراضي: الأراضي الصالحة للزراعة

الاستفادة من الغذاء (على المستوى الإقليمي ومستوى الدول):

المشاكل المرتبطة بالتغذية

معدل البدانة للأطفال أقل من 5 سنوات

معدل الهزال

معدل التقزم

معدل نقص الوزن

معدل البدانة لدى البالغين (إناث – ذكور)

معدل انتشار نقص التغذية لأقل من 5 سنوات

معدل نقص المغذيات الدقيقة لدى الأطفال دون سن الخامسة (الحديد – الايودين – فيتامين أ).

معدلات الوصول إلى الخدمات

% المياه ريف وحضر

% الصرف الصحي ريف وحضر

% الكهرباء ريف وحضر

استقرار الغذاء (على المستوى الإقليمي ومستوى الدول)

الإنفاق: الإنفاق الحكومي حسب القطاع

قابلية التأثر بالتغيرات المناخية

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (1 – 5)

مساهمة القطاعات المختلفة في الدخل القومي (زراعة – صناعة – خدمات)

استخدام الأراضي: الأراضي الصالحة للزراعة

ملحق (5). ارتباط الأهداف الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030

الأهداف الإستراتيجية :	أهداف التنمية المستدامة	المؤشر
الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي للجميع على المستويين الإقليمي والوطني.	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.
الهدف الاستراتيجي الثاني: التحول إلى انماط الاستهلاك المستدامة.	الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام	رفع كفاءة سلاسل إنتاج وتوريد الغذاء إذا ما خفض المستهلكون ومتاجر التجزئة ناتج المخلفات الغذائية لكل فرد بمقدار النصف على المستوى العالمي، وهو ما يمكن أن يساعد بدوره في تحقيق الأمن الغذائي، وتحويل الاقتصاد نحو انماط أكثر كفاءة في استخدام الموارد.
	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الإنتاج الإيجابي للطبيعة على نطاق كافٍ.	الهدف الأول: القضاء على الفقر	إنهاء الفقر بجميع أشكاله وابعاده بحلول عام 2030. ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفاً، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ.
	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.
	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	حماية النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في الغابات والجبال والأراضي الرطبة والأنهار واستعادتها أمر ضروري والتخفيف من حدة ندرة المياه. وتشجيع كفاءة استخدام المياه ودعم تكنولوجيات المعالجة في البلدان النامية
	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	حفظ واستعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال بحلول عام 2020. كما أن وقف إزالة الغابات أمر حيوي للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من فقدان الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي التي تشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية كلها.
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز سبل العيش العادلة والهدف الاستراتيجي الخامس: بناء المرونة في مواجهة نقاط الضعف والصدمات والتوتر	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة. وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.

ملحق (6). ارتباط برامج الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030

البرنامج	أهداف التنمية المستدامة-Goals		مقاصد الهدف-Target	المؤشر
برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
برنامج تطوير وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي للأمن الغذائي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
برنامج الحد من الفاقد والهدر في الغذاء	الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام	12.3	فقد الأغذية عالميا	12.3.1
برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
برنامج تعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.3	الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية،	2.3.1
		2.3	دخل صغار منتجي الأغذية،	2.3.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
		2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1
برنامج تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي المطرية	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.3	الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية،	2.3.1
		2.3	دخل صغار المزارعين	2.3.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
برنامج الاستثمار الزراعي المشترك وإيجاد فرص اقتصادية مستدامة	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
		2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1
برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها	الهدف الأول: القضاء على الفقر	1.5	التعرض للظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ	1.5.2
	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1

	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	6.4	زيادة كفاءة استخدام المياه	6.4.1
برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.5	الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة	2.5.1.a
		2.5	الحفاظ على التنوع الجيني الحيوانات الأليفة	2.5.1.b
	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	15.6	استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إليها	15.6.1
برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم الغذائية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.3	الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية،	2.3.1
		2.5	الحفاظ على التنوع الجيني الحيوانات الأليفة	2.5.1.b
		2.5	الخطر على سلالات الثروة الحيوانية	2.5.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	15.6	استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إليها	15.6.1
برنامج تطوير الصناعات الغذائية	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.3	دخل صغار منتجي الأغذية،	2.3.2
		2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1
برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
برنامج تطوير طاقة المخزون الإستراتيجي واليات شراء الواردات من سلع الغذاء الأساسية	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.c	تقلب أسعار الغذاء	2.c.1
برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1
		2.1	سوء التغذية	2.1.2
		2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1
		2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1
		2.c	تقلب أسعار الغذاء	2.c.1
برنامج توفير واستدامة سبل العيش الكريم للفئات الضعيفة وا للاجئين	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1

ملحق (7). دليل أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة

أهداف التنمية المستدامة Goals	مقاصد الهدف Target		المؤشر Indicator	
الهدف الأول: القضاء على الفقر	1.5	التعرض للظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ	1.5.2	بحلول عام 2030 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	2.1	الجوع	2.1.1	بحلول عام 2030 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام
	2.1	سوء التغذية	2.1.2	بحلول عام 2030 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025
	2.3	الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية،	2.3.1	بحلول عام 2030 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية
	2.3	دخل صغار منتجي الأغذية،	2.3.2	بحلول عام 2030 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية
	2.4	إنتاج غذائي مستدام	2.4.1	بحلول عام 2030 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة،
	2.5	الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة	2.5.1.a	بحلول عام 2020 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول

				إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا
	2.5	الحفاظ على التنوع الجيني الحيوانات الأليفة	2.5.1.b	بحلول عام 2020 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا
	2.5	الخطر على سلالات الثروة الحيوانية	2.5.2	بحلول عام 2020 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا
	2.a	زيادة الاستثمار العام	2.a.1	زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا
	2.c	تقلب أسعار الغذاء	2.c.1	منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	6.4	زيادة كفاءة استخدام المياه	6.4.1	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030
الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام	12.3	فقد الأغذية عالميا	12.3.1	بحلول عام 2030، خفض نصيب الفرد من نفايات الغذاء العالمية إلى النصف على مستوى البيع بالتجزئة والمستهلكين والحد من خسائر الأغذية على طول سلاسل الإنتاج والإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد
الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	15.6	استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إليها	15.6.1	تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا

ملحق (8). المسارات الخمسة لقمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية 2021

ملحق (9) عناصر نظم الغذاء العربي.

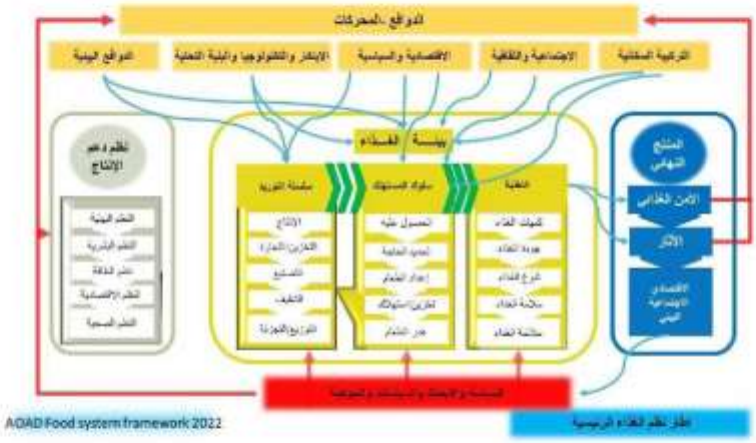

المراجع

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية.2022. البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.

-مبادرات وتوجهات المنظمات العربية المتخصصة في دعم الأمن الغذائي العربي

-المنظمة **الزراعية** العربية للتنمية. البرنامج الطارئ للأمن الغذائي 2011-2031.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية. إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030.

-المنظمة العربية الزراعية،.2022، دراسة آليات وأطر تمويل التنمية الزراعية، والأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الجسام الماثلة.

-المنظمة **الزراعية** العربية للتنمية، 2022، مشروعات مبادرة الأمن الغذائي العربي.

-الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2022، مبادرة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي لتغطية العجز في السلع الغذائية الأساسية بالوطن العربي.

-الرؤية المتكاملة لجمهورية السودان حول تأمين وتعزيز الأمن الغذائي العربي.

مبادرة المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

كيولبرتز، مارتن، المهتار، ربيع. 2019. الحوكمة والتعاون حول الغذاء والهدف الثاني للتنمية المستدامة في المنطقة العربية: نظرة تحليلية، سلسلة الحوكمة الجديدة لقضايا البيئة، أكتوبر.

نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية 2023 منظمة الأغذية والزراعة للام المتحدة.

حالة الأغذية والزراعة 2021، منظمة الأغذية والزراعة للام المتحدة.

أهداف التنمية المستدامة 2030 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
/https://www.undp.org/ar/arab-states

FAO and ESCWA. 2017.Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region

ESCWA.2019. Policy Briefs on Food Security Issues in the Arab Region

Food Systems Dashboard (FAO, John Hopkins University, Global Alliance for Improved Nutrition(

Sustainable Food Systems Transformative Framework, UN Environment

The Scientific Group for the UN Food Systems Summit 2021

International Food Policy Research Institute - IFPRI-

OECD Report Making Better Policies for Food Systems, Jan 2021, https://doi.org/10.1787/ddfba4de-en

FAO 2022. Implications of the war in Ukraine for agrifood trade and food security in the southern and eastern Mediterranean Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, and Tunisia. Https://www.fao.org/3/cc0955en/cc0955en.pdf

FAOSTAT (2022). FAO statistical database. Rome. https://www.fao.org/faostat/en/

International Labour Organization (n.d.) ILO modelled estimates database, ILOSTAT. Accessed April 2023. www.ilostat.ilo.org/data.

United Nations High Commission for Refugees, Global Focus, https://reporting.unhcr.org/operational/regions/middle-east-and-north-africa#:~:text=By%20the%20end%20of%202022,uncertain%20funding%20situation%20in%202022.

قـــرار

بشأن

المبادرة العربية لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم (1183) بتاريخ 2025/5/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وإذ يؤكد على أهمية القطاع الزراعي في المنطقة العربية في توفير احتياجات السكان من المنتجات الغذائية،**
- **وإذ يشير إلى أن ضعف التنسيق والتخطيط المشترك بين الدول العربية يُعد أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في المنطقة العربية،**
- **وإذ يشير إلى أن أغلب البلدان العربية تقع تحت خط الفقر المائي، وأن نصيب الفرد السنوي من استهلاك المياه أقل بكثير من المستوى المطلوب للأمن الغذائي،**
- **وإذ يؤكد على أهمية المبادرات العربية في تعزيز الأمن الغذائي العربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب،**
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد جمهورية العراق،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإشادة بمقترح جمهورية العراق بشأن المبادرة العربية لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب، كمساهمة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، دون تحميل الدول الأعضاء أية أعباء مالية.
2. الطلب من الدول العربية الراغبة والمنظمات العربية المتخصصة النظر في المشاركة الفعالة لتحقيق أهداف هذه المبادرة.

(ق.ق 78 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتَي المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية رقم (2583) بتاريخ 2024/12/30 ورقم (977) بتاريخ 2025/4/27،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2460) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13، ورقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية المُلحّة للجمهورية اليمنية،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية اليمنية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية إلى تنسيق وتكثيف الجهود العربية لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى في الجمهورية اليمنية، وفق خطة الاحتياجات المُلحّة للجمهورية اليمنية، بالصيغة المرفقة.
2. اتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لمساعدة الحكومة اليمنية من أجل مجابهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة.
3. حث المجتمع الدولي والصناديق والجهات المانحة على تقديم المساعدات العاجلة للجمهورية اليمنية، وإعطاء اهتمام أكبر لخطط إنقاذ وتحسين الخدمات الصحية والمعيشية وخدمات الكهرباء والمياه.
4. دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة اليمنية الرامية إلى رفع المعاناة عن كاهل الشعب اليمني والتخفيف من الآثار والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للحرب التي تشنُّها جماعة الحوثي الإرهابية.
5. تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار من خلال تنظيم الفعاليات والمؤتمرات التي تسهم في تقديم الدعم المطلوب.

(ق.ق 79 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

MINISTRY OF PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATOPN

خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة للجمهورية اليمنية

المقدمة

- يواجه اليمن تحديات هيكلية مزمنة وازمات متعاقبة تفاقمت على نحو غير مسبوق منذ انقلاب الحوثي في عام 2014 على الشرعية وعلى مخرجات الحوار الوطني والشرعية الدولية وعلى مؤسسات الدولة وادخل البلد في دائرة الصراع والحرب، حيث تراجعت كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية وانقسمت المؤسسات وزادت أوضاع الهشاشة وتراجعت الموارد العامة للدولة كل ذلك بجانب تدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية نتيجة الحرب والصراع. فضلا عن استهلاك جزء كبير من المكاسب التنموية التي تحققت خلال السنوات الماضية قبل الحرب على صعيد التعليم والصحة والحد من الفقر والبطالة والخدمات وتشجيع القطاع الخاص وتمكين المراة والشباب.
- ففي الجانب الاقتصادي شهد النشاط الاقتصادي تدهورا مريعا وانكماشا غير مسبوق وصل الى اكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات 2015-2022 وخسر الاقتصاد حوالي 126 مليار دولار، وتصاعد معدلات التضخم (ارتفاع الاسعار) إلى مستويات قياسية، كما تدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية بأكثر من 500% مقارنة بقيمتها في عام 2014 وبالتالي تدهورت مستوى المعيشة وظهرت أزمة انسانية مستفحلة أضرت بحياة ومعيشة 80% من السكان .
- كما تدهور وضع المالية العامة حيث تراجعت الإيرادات الضريبية والجمركية بصورة حادة وانخفض انتاج وتصدير النفط بحولي 80%، كما ارتفعت الديون العامة وخاصة المحلية نتيجة الاقتراض من البنك المركزي (طباعة العملة) لتمويل عجز الموازنة وبالتالي وصلت الديون العامة المحلية والخارجية إلى حوالي 25 مليار دولار كما أرتفع عجز الموازنة إلى مستويات غير امنة فضلاً عن عجز المالية العامة عن دفع المرتبات بصورة منتظمة وخاصة بعد ضرب موانئ تصدير النفط من قبل الطيران المسير لمليشا الحوثي والتي على اثرها توقف انتاج وتصدير النفط والذي يمثل 65% من الايرادات العامة
- وفي الجانب الانساني يواجه اليمن ازمة انسانية متفاقمة وصلت نسبة انعدام الامن الغذائي الى 60% من السكان. وهناك 80% من السكان يحتاجون الى مساعدات انسانية ، فضلا عن نزوح حوالي 4.3 مليون انسان يفتقرون الى الخدمات الاساسية . وفي المقابل شهد الدعم الانساني الاقليمي والدولي تراجعا ملحوظا في السنوات الاخيرة حيث يتقصر على الاغاثة والتدخلات الانسانية المنقذة للحياة.
- وفي الجانب الخدمي والبنى التحتية فقد تدهورت منظومة الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى التحتية ، فهناك حوالي 45% من المنشئات الصحية تعمل بطاقتها الكاملة فقط فيما 55% من المنشئات الصحية لا تعمل جزئياً او كلياً نتيجة التدمير الذي تعرضت له البنية التحتية، وهناك أكثر من 1800 مدرسة خارج الجاهزية نتيجة التدمير الجزئي والكلي الذي لحق بها،بالاضافة الى ارتفاع حجم الاضرار الناتجة عن تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية في قطاع الطرق والنقل والمنشئات الصحية والتعليمية والمساكن الخاصة ومحطات الكهرباء وخطوط النقل وابراج الكهرباء والاتصالات والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات

- وفي الجانب الاجتماعي ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 35% وارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 78 % من السكان نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وفقدان مئات الآلاف من الوظائف نتيجة تراجع نشاط القطاع الخاص.

الاحتياجات التنموية والاولويات الملحة من مشاريع البنية التحتية

- تتعدد الاحتياجات والاولويات التنموية من مشاريع البنى التحتية والمنشئات الخدمية التي تتطلب توفير التمويل لها والمضي في تنفيذها بوتيرة متسارعة لاستعادة عافية الاقتصاد ومساره التنموي والخدمي لاسيما بعد قرابة تسع سنوات من الصراع والحرب التي خلفت – كما رأينا انفا- وضعاً اقتصادياً متردياً وخدمات عامة متدهورة ووضعا انسانيا واجتماعيا صعبا ومقلقا
- لقد عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على اعداد مصفوفة بالمشاريع والاحتياجات ذات الاولوية الملحة على المدى القصير والمتوسط تشمل اسم المشروع ومكوناته والعائد الاقتصادي والتكلفة وكذلك توفرالدراسات الاولية .وقد حرصت الوزارة في اعداد المصفوفة واختيار المشروعات التي يكون لها اثر اقتصادي في التعافي و خلق فرص عمل و زيادة انتاج بعض القطاعات و الحد من تفاقم الأمن الغذائي فضلا عن تعزيز القدرات المؤسسية و استعادة منظومة الخدمات العامة و غيرها من المعايير (مرفق المصفوفة).
- حددت مصفوفة المشاريع تسعة قطاعات رئيسية وبلغت التكلفة الاجمالية حوالي 2502.1مليون دولار على النحو الموضح في الجدول ادناه استحوذ قطاع الطاقة والاشغال والطرق والتربية والتعليم على حوالي 70.2% (قطاع الطاقة 46.1% وقطاع الاشغال والطرق على 15.1% وقطاع التربية والتعليم 9.4)

التكلفة الاجمالية للمشاريع والاحتياجات التنموية ذات الأولويات الملحة بحسب القطاع

م	القطاع	تكاليف المشاريع مليون دولار)	الملاحظات
1	قطاع المياه	88	
2	قطاع الكهرباء	1153.7	
3	قطاع الصحة	56.2	
4	قطاع الاشغال والطرق	378.7	
5	قطاع التربية والتعليم	234.5	
6	قطاع الزراعة	64	
7	قطاع الاسماك	35.1	
8	قطاع التعليم الفني	70.9	
9	اولويات وحماية اجتماعية	421	
	الإجمـــــالي العـــــام	2502.1	

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة المياه والبيئة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع المياه والصرف الصحي (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	التكلفة التقديرية مليون دولار	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع الطارئة والتنموية							
1	وفقًا لمحددات الاستراتيجية العربية للمياه 2010-2030م (تحلية مياه البحر ضرورة لا تستدعي التأخير)			اليمن من أفقر دول العالم بالمياه حيث يصل نصيب الفرد 75 متر مكعب في السنة حيث لم تعد المصادر التقليدية قادرة على تغطية نقص المياه من الناحية النوعية والكمية حيث يتوقع عدن خلال الثمان السنوات القادمه ستواجه أزمه حادة في المياه ولا توجد لديها مصادر سوى البحر	15.00	التركيز على المناطق الساحلية (عدن، المهرة، المكلا)	لا	يتم عمل الدراسات التفصيلية واختيار المواقع وبالتالي اختيار النظام المناسب بحسب توفر المساحات (مركزية، مجزأه) عبر نظام (RO) أو انظمة قائمة أخرى فترة الدراسات (تستغرق 3 أشهر) بنظام تنفيذ (EPC)
2	الكهرباء للتشغيل (MW) من الطاقة النظيفة (شمس رياح أو الطاقة الهجينة) لتشغيل حقول المياه على مدار الساعة			سيتم تشغيل محطات التحلية بالطاقة النظيفة وسيحقق ذلك التخفيف من الانبعاثات للغازات الدفئة تخفيف استخدام الديزل والكهرباء من الشبكة العامة وبالتالي انتاج مياه مقدور على دفعها	6.00		لا	يتم عمل المسح والدراسات والتقييم عبر شركات) استشارية مختصة (فترة الدراسة قد تستغرق شهران) وبنظام تنفيذ (EPC) للاعمال
3	تجهيز حقول المياه بالمضخات وقطع الغيار والمحركات من خلال توفير 50% من التجهيزات لعدد من الابار في المناطق المحررة وبالذات في المناطق الحضرية			تشغيل الحقول الحالية بنسبة 100 % وبصورة مستمرة. سيعظم الاستفادة من خلال توفير كميات مياه كافية وبالذات في المدن الحضرية لاستيعاب النزوح والمجتمع المضيف.	2.00		لا	المواصفات متوفرة في المؤسسات ويمكن إعادة تقييمها وضبطها ومراجعة أنظمة التشغيل فيها رصد ما يقارب 500 الف $ سنوياً بواقع 2 مليون $/ 4 سنوات
4	تحسين خدمات الصرف الصحي	تحسين خدمات الصرف الصحي من خلال اعداد الدراسات للمناطق التي تحتاج الى الدراسات، والمناطق التي تحتاج الى توسيع أو إعادة تأهيل / مثل التوسع في عدن، وتحديث الدراسات في المدن الكبرى عدن، لحج، الضالع، ابين، الغيضة، عتق، حضرموت، المهرة بحسب الدراسات المتوفرة أو تحديثها..	عمل محطة الوادي الكبير في مدينة عدن بحسب المخطط وتحديث الدراسات للمدن الثانوية إعادة توزيع مياه الصرف الصحي في محافظة عدن وإعادة التوزيع على المحطات الموجودة الان	ـ أثر بيئي واجتماعي ثم تحسين ادارة المحطات القائمة ـ إعادة استخدام المياه العادمة بما يلبي توجهات الدولة نحو استخدام المياه غير التقليدية باعتبارها مصدر مياه ـ تحقيق أهداف الاستراتيجية والوطنية والعربية واهداف التنميه المستدامة ـ أثار بيئية واقتصادية والاستفادة من إعادة تدوير المياه العادمة للاستخدامات المختلفة وبما يحق تجاوز ندرة المياه في البلاد	5.00		من الدراسات ما يحتاج الى تحديث وأخرى إعادة تقييم وبين المستحدثة والتي بحاجة الى عمل دراسات لها	
5	تطوير وتفعيل أداء الصرف الصحي في مدينة عدن والمدن الحضرية في المناطق المحررة وتوفير قطع غيار محطات الصرف الصحي والمضخات وبحسب الاحتياج ..				60.00		بناء على الدراسات المتوفرة والدراسات التي سيتم تحديثها	
	التكلفة التقديرية الاجمالية				88.00			
	الاجمالي الكلي				**88.00**			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة الكهرباء والطاقة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الكهرباء والطاقة (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	التكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
			المشاريع القصيرة المدى					
1	رفع كفاءة وجاهزية محطات التوليد القائمة من خلال توفير قطع الغيار واجراء الصيانات اللازمة	اجمالي القدرة المتاحة للمحطات الحكومية حالياً 450 ميجاوات وفي حال تم اجراء الصيانات اللازمة ستتبلغ القدرة المتاحة 700 ميجاوات (بدون مأرب الغازية)؛ في حين تبلغ قدرة محطات شراء الطاقة حاليا 330 ميجاوات	توفير قطع غيار وتنفيذ اعمال الصيانة الوقائية والدورية لمحطات التوليد	يفرض ا ان الميجاوات ستفيد منها بالسنة 500 منزل ومتوسط عدد أفراد الأسرة 7 ؛ محافظات ابين والضالع ولحج ستستفيد أيضا من محطات عدن , يبلغ اجمالي عدد مشتركين الكهرباء (المؤسسة فقط) في المناطق المحررة 761 الف مشترك في نهاية 2021	100.00	جميع المناطق المحررة	هناك عروض اسعار واوليات وتقارير مرفوعة منذ العام 2018	
2	إنشاء محطات توليد إسعافيه تعمل بوقود المازوت في المناطق المحررة بقدرة 250 ميجاوات على النحو التالي: •100 ميجاوات في عدن •60 ميجاوات في ساحل حضرموت •30 ميجاوات في أبين •30 ميجاوات في تعز •30 ميجاوات في لحج		إقامة محطة بقدرة 100 ميجاوات تعمل بالمازوت	التحول الى الوقود الرخيص بدلا من الديزل؛ حيث أن تشغيل 250 ميجاوات بالمازوت بدلا من الديزل سيوفر تقريبا 73.5 مليون دولار سنويا	70.00	عدن	توجد وثائق مناقصة سابقة بقدرة 150 ميجاوات	يفرض أن سعر الطن الديزل ب 1200 دولار؛ وسعر طن المازوت ب 1000 دولار
			إقامة محطة بقدرة 60 ميجاوات تعمل بالمازوت		42.00	ساحل حضرموت	بحسب دراسة فتاشر 2019	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	زنجبار - أبين	تم انزال المناقصة	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	تعز	تم إعداد وثائق المناقصة	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	لحج	بالإمكان اعداد وثيقة المناقصة بالاستفادة من الوثائق السابقة	
3	تنفيذ مشروع شبكات الجهد المتوسط الكهربائية في المحافظات المحررة	تحسين وضع الشبكات القائمة اقامة شبكات جديدة حديثة اعادة تأهيل الشبكات القائمة	تطوير شبكة 33 ك.ف باستبدال محولات بقدرات اكبر وإنشاء محطات التحويل 33/11 ك.ف جديدة (محولات طاقة مع المفاتيح وملحقاتها). تمديد كبلات أرضية لربط محطات التحويل بخطوط مزدوجة	خفض الفاقد بنسبة 15% - 10 والذي تتراوح نسبته حاليا ما بين 50% - 35 حاليا	60.00	جميع المحافظات المحررة	موجودة	جاري التنسيق مع الأشقاء في البرنامج السعودي
4	تنفيذ مشروع شبكات التوزيع الكهربائية للجهد المنخفض في المحافظات المحررة	تحسين وضع الشبكات القائمة اقامة شبكات جديدة حديثة اعادة تأهيل الشبكات القائمة	مشاريع ا لتحسين وإعادة تأهيل وتقليل الفاقد في شبكة 0.4/11 ك.ف .	خفض الفاقد بنسبة 15% - 10	60.00	جميع المحافظات المحررة	موجودة	جاري التنسيق مع الأشقاء في البرنامج السعودي
5	مشروع اضافة قدرة توليدية في محطة خرير قطاع 10 (بالغاز ، الوقود الثقيل) 100 ميجاوات بوادي حضرموت	رفع كفاءة المحطة وزيادة قدرتها التوليدية	إضافة توربين بقدرة 100 ميجاوات	تعزيز القدرة التوليدية في المحافظة تغطية العجز في الطلب على الطاقة الكهربائية الاستغناء عن الطاقة المشتراة	70.00	حضرموت- الوادي		
6	تنفيذ مشروع اعادة تأهيل منظومة النقل 132KV الخاصة بمحافظات عدن، أبين، لحج، الضالع		توريد انظمة شواحن وبطاريات تحديث منظومة الحماية وأجهزة القياس وتوريد أجهزة فحوصات لمحطات التحويل 132/33 KV توريد محول خفض 33/11 KV 10 MVA توريد قواطع 33 & 11 KV لمحطة الحبيلين التحويلية	ضمان نقل الطاقة الى المحافظات المجاورة للعاصمة عدن والتخلص من محطات شراء الطاقة هناك إعادة تأهيل هذه الخطوط سيعمل على ضمان امداد هذه المناطق بالطاقة وبالتالي التخلص من عقود شراء الطاقة هناك (26 ميجاوات) بمجرد دخول محطة الرئيس الى الخدمة يفرض سعر شراء الكيلووات ساعة 0.035 $ واستئجار الطاقة لفترة 7 اشهر بقدرة 100% و5 أشهر بقدرة 50 % سيتم توفير قرابة 8 مليون دولار سنويا كلفة شراء الطاقة هناك	40.00	عدن , أبين , لحج , الضالع, تعز	تم اعداد وثيقة المناقصة	
			الإجمالي		505.00			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الكهرباء والطاقة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الكهرباء والطاقة (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	التكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع المتوسطة المدى							
1	تنفيذ مشروع إنشاء محطة توليد بقدرة 30 MW في تودر بمحافظة أبين تعمل بوقود المازوت		مناقصة الأعمال المدنية مناقصة محطات التحويل وتصريف الطاقة توريد وتركيب محطة توليد (30) ميجاوات (تسليم مفتاح)	تعزيز القدرة التوليدية؛ تغطية عجز الطاقة الكهربائية	21.00	تودر - أبين	توجد دراسة اولية	
2	تنفيذ مشروع إنشاء محطة غازية بقدرة 50 MW في الطلة مع تصريف الطاقة منها بجهد KV 132		محطة توليد بالغاز بقدرة 50 ميجاوات مع خط النقل 132 ومحطات التحويل	تعزيز القدرة التوليدية في المحافظة الاستغناء عن الطاقة المشتراة تغطية العجز في الطلب على الطاقة الكهربائية الاستفادة من الغاز المصاحب	45.00	الطلة - شبوة	بحاجة الى دراسة	
3	تنفيذ مشروع محطة توليد غازية بقدرة 500 ميجاوات قابلة للتوسعة الى 1000 لتغطية مناطق وادي حضرموت -خريز			الاستفادة من وجود الغاز المصاحب في المنطقة وبالتالي تخفيض فاتورة الوقود وسد عجز التوليد	400.00	حضرموت- الوادي	موجودة	
4	تنفيذ مشروع انشاء محطة توليد بقدرة 40 MW في الغيضة تعمل بوقود المازوت مع التصريف		محطة بقدرة 40 م و تعمل بالمازوت تسليم مفتاح في مدينة الغيضة مع التصريف	تعزيز القدرة التوليدية في المحافظة تغطية العجز في الطلب على الطاقة الكهربائية مواكبة التوسع العمراني والصناعي في المحافظة	38.00	الغيضة - المهرة	تم إعداد وثائق المناقصة	
5	تنفيذ مشروع خط النقل ومحطات التحويل 132 ك ف خريز - الغرف بطول 50 كم بوادي حضرموت		خط النقل و محطات التحويل 132 ك ف خريز - الغرف بطول 50 كم	نقل الطاقة من المحطة الغازية الى منطقة الغرف وايقاف محطة الديزل بطول 50 كم	21.00	حضرموت - الوادي	موجودة	يتزامن مع مشروع انشاء محطة بلحاف الغازية
6	تنفيذ مشروع خط النقل 132 KV – بلحاف - المكلا ومحطات التحويل بطول 150 كم		الخط الشرقي بلحاف - المكلا بطول تقريبي 150 كم دائرتين مزدوج مع محطات التحويل	نقل الطاقة من محطة بلحاف المقترحة بطول 150 كم	60.00	شبوة؛ حضرموت - الساحل		يتزامن مع مشروع انشاء محطة بلحاف الغازية
7	تنفيذ مشروع خط النقل 132 KV جعار - تودر ومحطات التحويل.		خط نقل 132ك.ف بطول110 كم محطة تحويل رئيسية ثلاث محطات تحويل 33/11ك.ف بقدرة 10.5 ميجاوات	ربط شبكة منطقة تودر بالشبكة الوطنية وإيصال التيار الكهربائي الى مشتركين جدد؛ تعزيز الشبكة وتقليل الفاقد ومواجهة الاحتياجات القائمة ناتجة للتوسع العمراني في المنطقة؛ تعزيز محطة جعار في عاصمة المحافظة وتوسيعها ؛ خط نقل 132ك.ف بطول110 كم محطة تحويل رئيسية ثلاث محطات تحويل 33/11ك.ف	44.70	أبين	موجودة	
8	مشروع خط النقل 132 KV ومحطات التحويل - المكلا الشحر ومحطات التحويل		نقل الطاقة بطول 30 كم	نقل الطاقة بطول 30 كم	19.80	حضرموت - الساحل	موجودة	
	الإجمالي				648.70			
	الإجمالي الكلي				1,153.70			

الإحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الصحة العامة والسكان

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الصحة العامة والسكان (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع القصيرة المدى								
1	إستكمال تأثيث وتجهيز مستشفى الوحدة الضالع	تقديم خدمات علاجية للمرضى وتقديم خدات الرعاية الصحية الاولية على مستوى المحافظة تحسين مستوى الخدمة و الاسهام في خلق فرص عمل مستدامة وبناء القدرات للكوادر الصحية	عدد الاسرة 75 سرير عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى وتقديم خدات الرعاية الصحية الاولية على مستوى المحافظة تحسين مستوى الخدمة و الاسهام في خلق فرص عمل مستدامة و بناء القدرات للكوادر الصحية	7.00	الضالع	توجد القوائم والمواصفات	مبنى قائم يحتاج الى تأثيث وتجهيز
2	مشروع مركز الأورام -هيئة مستشفى مأرب	انشاء مركز متخصص لامراض ومعالجة الامراض السرطانية توفير وتامين خدمةالمعالجات الطبية والجراحية	مركز اورام في حوش هيئة مستشفى مأرب توجد دراسة اولية	نتيجة لزيادة عدد السكان في إقليم سبأ وزيادة عدد حالات السرطان سيؤدي انشاء المركز الى تقديم خدمات طبية تحتاج اليها المنطقة والى خلق فرص عمل والى توفير عملة صعبة للحد من السفر للخارج	3.20	مأرب	توجد دراسة	هيئة مستشفى مأرب
3	مشروع بناء مركز الأورام - وحدة العلاج بالاشعاع (BUNKER) بذكر مركز الأورام (الصداقة)	مشروع بناء مركز الأورام في حوش مبنى مستشفى الوحدة (الصداقة) وحدة العلج بالاشعاع (BUNKER) بذكر مركز الأورام (الصداقة)	توجد تصاميم ودراسة	تقديم الخدمات والرعاية الطبية والعلاجية لمرضى السرطان وتقديم الاستشارات الطبية تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية	14.00	عدن الشيخ عثمان	توجد الدراسات والتصاميم	ارض في حوش مبنى الصداقة
4	مشاريع حفر الابار وبناء الخزانات وانشاء خطوط النقل وشبكات المياه في المنطقق النائية المحرومة من المياه ، بالاضافة الى تركيب المضخات والطاقة الشمسية للتشغيل	تأهيل وترميم المستشفى ليكون مستشفى مرجعي للحميات	ترميم وتاثيث قسم العمليات - ترميم وتاثيث قسم الاشعة- ترميم وتاثيث الأقسام الداخلية- إعادة تاهيل شبكة الكهرباء الرئيسية - استكمال نواقص مصنع الاكسجين	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المديرية	2.00	حضرموت	توجد دراسة أولية	المبنى قائم يحتاج الى صيانة وترميم وتاهيل وتاثيث
5	انشاء مركز للطوارئ والحوادث والحروق محافظة تعز	قسم للطوارئ والحوادث ووحدة لمعالجة الحروق	بناء ثلاثة طوابق مع الملحقات مع التجهيز والتاثيث	تلبية حاجة المجتمع لمستشفى طوارئ عامة وحروق	2.50	تعز	لا توجد دراسة	
			الإجمالي		28.70			
المشاريع المتوسطة المدى								
1	تأهيل وتاثيث مستشفى 22 مايو سقطرى	مستشفى عام يقدم كافة الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الصحية الأولية	عدد الاسرة 75 سرير عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	7.50	سقطرى	لا توجد	
2	بناء وتجهيز مركز الامراض وجراحة الكلى والمسالك البولية والغشل الكلوي سعة 150 سرير مستشفى الجمهورية	تقديم الخدمات والرعاية الطبية والعلاجية لمرضى الكلى والمسالك البولية وتقديم الخدمات لزارعي الكلى ومرضى الغشل الكلوي تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية	عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة الحد من السفر الى الخارج ومنع تسرب العملة الصعبة	10.00	عدن خور مكسر	دراسة أولية	
3	مركز جراحة العظام مستشفى الثورة تعز	مركز متخصص لجراحة العظام	لا توجد دراسة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	3.00	تعز مستشفى الثورة	لا توجد دراسة	
4	مركز امراض الكلى مستشفى مأرب التعليمي	انشاء وتجهيز مؤاز متخصص للغسيل الكلوي واجراء عمليات استئصال الحصى بالمناظير وفتيت الحصوات وعمليات جراحية	توجد دراسة أولية تحتوب على مكونات المشروع	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	2.00	مأرب	دراسة أولية	
5	تأثيث وتجهيز مركز زراعة الكلى هيئة مستشفى سيئون	تقديم الخدمات والرعاية الطبية والعلاجية لمرضى الكلى والمسالك البولية وتقديم الخدمات لزارعي الكلى ومرضى الغشل الكلوي تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية	المبنى قائم	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة الحد من السفر الى الخارج ومنع تسرب العملة الصعبة	5.00	حضرموت سيئون	دراسة أولية	
			الاجمالي		27.50			
				الإجمالي الكلي	**56,20**			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الاشغال العامة والطرق

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الاشغال العامة والطرق (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي و الخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع قصيرة المدى							
1	إعادة تأهيل المنازل المتضررة من الحرب المرحلة الأولى	إعادة تأهيل	اعمال انشائية	-	150.00	المحافظات المحررة	يوجد حصر	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	إعادة تأهيل المرافق الحكومية الخدماتية في المناطق المحررة	إعادة تأهيل	اعمال انشائية	-	50.00	المحافظات المحررة	الدراسة جاهزة وتحتاج الى تحديث	
3	ادخال خدمات البنية التحتية للمشروع الوطني لذوي الدخل المحدود (عدن - أبين - لحج - الضالع)	انشاء	اعمال انشائية	-	25.50	المحافظات المحررة	دراسة أولية	
4	سفلتة بعض الشوارع الداخلية في المحافظات المحررة	إعادة تأهيل وانشاء	اعمال انشائية وسفلتة	-	70.00	المحافظات المحررة	دراسة أولية	
5	سفلتة مجموعة من الشوارع الرئيسية و الشريانية في محافظة عدن	إعادة تأهيل وانشاء	اعمال انشائية وسفلتة	-	20.00	المحافظات المحررة	دراسة أولية	
	الإجمالي				315.50			
	المشاريع متوسطة المدى							
1	استكمال مشروع طريق لبعوس - المفلحي	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	9.00	لحج	دراسة أولية	
2	مشروع تأهيل و استكمال طريق الدائري الشرقي لمدينة الضالع (مزدوج)		اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	3.20	الضالع	دراسة أولية	
3	مشروع طريق المحفد - احور	انشاء الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	18.00	أبين	دراسة أولية	
4	تأهيل طريق مفرق الجوبة - عتق	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	13.50	شبوه	دراسة أولية	
5	استكمال شق وسفلتة وإعادة تأهيل طريق مركز المحافظة -مشرعة وحدنان (المرحلتين)		اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	4.50	تعز	دراسة أولية	
6	استكمال الطريق الدائري بالمكلا الرابط بين الريان- بروم والخطوط الدولية سيئون وعدن	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	-	15.00	حضرموت	دراسة أولية	
	الإجمالي				63.20			
	الإجمالي الكلي				378.70			

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة التربية والتعليم

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التربية والتعليم (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	البعد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع القصيرة							
1	طباعة الكتاب المدرسي	توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب	- توريد القرطاسية - توريد الاحبار - الاصماغ - اعمال الطباعة اليومية - التجميع والفرز - التخزين - التوزيع -المتابعة و التقييم	خدمي	87.00	جميع المحافظات المحررة لسنة واحدة	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	بناء المدارس عدد 65 مدرسة مع الملحقات في 13 محافظة محررة و بناء مكاتب التربية بالمحافظة	بناء مدارس لتخفيف الكثافة الطلابية	12 فصل لكل مدرسة + المرافق + السور +المرافق الصحية + مكاتب التربية بالمحافظات والمديريات	خدمي	50.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	
3	بناء ملحق الوزارة بمحافظة عدن (الإمتحانات و الطباعة السرية)	بناء مبنى خاص للوزارة من اجل التوسعة بديوان عام الوزارة بالاضافة الى مبنى المناهج	25 مكتب + 6 قاعات + 2 قاعات تصحيح + مرافقات الصحية + بوفية	خدمي	1.50	ديوان عام الوزارة عدن	نعم	
4	استكمال المشاريع المتعثرة	التدخل في المشاريع المتعثرة المنفذه من الصناديق سابقا و التي لا تحتاج أي إجراءات سوى التدخل المباشر	ل 30 مدرسة مع المرافقات الصحية	خدمي	11.00	جميع المحافظات	نعم	
			الإجمالي		149.50			
	المشاريع المتوسطة المدى							
1	اضافة فصول دراسيه في المدارس القائمه	إضافة فصول دراسية لمدارس قائمة بحسب الاحتياج لتخفيف الكثافة الطلابية وتحسين البيئة التعليمية	اضافة 1000 فصل دراسي	خدمي	5.00	جميع المحافظات	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	إعادة تاهيل المدارس القديمه والمكتبرات و المعامل + بناء مدارس جديدة وحيثما لزم	ترميم المدارس و المرافق الصحية ورفع كفاءتها لاستمرار العملية التعليمية وتوريد المختبرات والمعامل و تجهيزها بخدمات المياه والكهرباء	ترميم شامل ل500 مدرسة (المبنى والمرافق الصحية و الساحات و الاسوار) بالإضافة الى تجهيز المعامل والمختبرات (بيورت، الفيزياء، الكيمياء، الاحياء، الحاسوب)	خدمي	50.00	جميع المحافظات	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
3	تجهيز المدارس بمستلزمات الأساسية (الكراسي المزدوجة بمعدل 10000 كرسي في السنة و السبورات بمعدل 1000 سبورة في السنة) و رياض الأطفال بالاثاث المدرسي و الاثاث الإداري للمدارس	يتم رفد المدارس بالتجهيزات المدرسية والإدارية و رياض الأطفال	-كراسي مزدوجة للطلاب والمستلزمات - طاولات إدارية - كراسي دوار وساعدين - كراسي خاصة بالمعلمين -الكراسي والطاولات خاصة برياض الأطفال الألعاب و الدواليب	خدمي	20.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
4	توريد الطاقة الشمسية للمدارس بالمناطق الحارة لعدد 1000 مدرسة و 13 مكاتب تربية بالمحافظات و 50 مديرية	تحسين البيئة المدرسية بسبب القطاع التيار الكهربائي في المناطق الحارة مع تجهيز مكاتب التربية بالمديرية لرفع كافة خدمة التعليم لعدد 1000	البطارية ، الالواح ، اسلاك نحاس ، السرجات والمراوح ، الاعمال التمديد	خدمي	7.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
5	مشروع الخارطة المدرسية	يتم تحديث بيانات الخارطة المدرسية و إعطاء التراخيص البرمجية وتدريب الكوادر وتجهيزات النوعية	تصميم قاعدة البيانات و البرنامج مسح الميدان التربوي ومناطق الاستجلاب ترحيل قاعدة البيانات القديمة تدريب أعضاء الخارطة على المستوى الراسي والافقي تجهيزات على المستوين العمودي والافقي الربط مع قاعدة بيانات الايمدس	خدمي	3.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
			الإجمالي		85.00			
			الإجمالي الكلي		234.50			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الإقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
	المشاريع القصيرة المدى (القطاع السمكي)							
1	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال الخوبة	إعادة تأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	1.50	عدن	توجد دراسة	
2	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال بروم	إعادة تأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	1.50	بروم / حضرموت	توجد دراسة	
3	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال المصيلحية	إعادة التأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	1.50	المصيلحية /حضرموت	توجد دراسة	
4	إعادة تأهيل ساحة حراج حوف	تأهيل ساحة حراج مع ملحقاتها		يستفاد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.10	المهرة/ حوف	توجد دراسة	
5	إنشاء ساحة حراج في دمقوت	بناء ساحة حراج مع ملحقاتها		يستفاد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.10	المهرة/دمقوت	توجد دراسة	
6	إعادة تأهيل وتجهيز مركز التلوث البحري	تأهيل المركز من الجانب الانشائي		إجراء دراسات التلوث البحري والحفاظ على البيئة البحرية ورفع جاهزية المركز لمعالجة مظاهر التلوث البحري	1.00	البريقة/عدن	توجد دراسة	
7	إنشاء وتجهيز فرع هيئة الأبحاث في المكلا	إيجاد مقر للفرع يضم قاعة البحث والإداري حتى يتمكن من تلقية انشطته البحثية وتحليل العينات في مبنى خاص بالهيئة		تقديم خدمات لمراقبة الإصطياد في المنطقة الشرقية للسواحل اليمنية	0.30	المكلا	توجد دراسة	
8	إنشاء ميناء سمكي في المكلا	منطقة المكلا تعد من مناطق الإصطياد الكبيرة التي يوفد إليها الصيادون من معظم المناطق وحجم الانزال فيها كبيرلذلك فهي بحاجة الى ميناء سمكي يستوعب كميات الاسماك المنزلة		يقدم عوائد مالية للدولة من العملة الصعبة ويقدم خدمات رسو وتأمين القوارب وخدمات التمويل المتطلقة وتداول المنتجات البحرية وتشغيل عدد كبير من الايادي العاملة	5.00	المكلا	توجد دراسة	
9	بناء سوق نموذجي لتسويق الاسماك	بناء سوق نموذجي مطلي يساعد على القيام بعملية تسويق الأسماك بصورة صحيحة		يستفيذ منه عوائد مالية للدولة وخدمات الصيادين مكان لبيع منتجاتهم وخدمة للمواطنين بتوفير الاسماك اليومية لهم وتشغيل العديد من الايدي العاملة	2.00	م/عدن	توجد دراسة	
10	إنشاء مبنى دور ثاني للهيئة مع الملحقات	بناء مكاتب مع ملحقاتها		تنمية وإدارة الموارد السمكية	0.10	المهرة/الغيضة	توجد دراسة	
11	إعادة إعمار ساحة حراج في الشيخ عبدالله	يشمل المشروع ساحة حراج ومكاتب تحصيل وإدارة		يستفاد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.20	ابين/زنجبار	لا يوجد	
12	اعادة تأهيل وتوسيع ساحة حراج الأسماك الحوطة	تأهيل ساحة الحراج + مكاتب تحصيل +إدارة + مخازن حفظ		يستفاد منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.20	الحوطة/لحج	لا يوجد	
13	تطوير وتحديث مركز الخدمات السمكية في زنجبار	إنشاء مصنع ثلج سعة (5طن) و2مخزن لحفظ الأسماك بإجمالي 2طن وكذا رصف الساحل وتحديث مبنى الإدارة ونقل شبكة المجاري		الحفاظ على جودة المنتجات السمكية وتوفير فرص للعمل	0.10	ابين/زنجبار	لا يوجد	
14	إعادة تأهيل مركز الانزال في خور عميرة	اعادة تأهيل ساحة حراج + مكاتب تحصيل وإدارة		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	0.20	لحج/الصريجة	لا يوجد	
15	إعادة تأهيل مركز الانزال في السقيا	اعادة تأهيل ساحة حراج + مكاتب تحصيل وإدارة		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	0.20	لحج	لا يوجد	
16	مشروع إنشاء مراكز للصادرات السمكية	إنشاء مراكز للصادرات السمكية في المنافذ الخارجية مجهزة بمختبرات فحص الجودة		تقدم عوائد مالية للدولة وتسهم في تسهيل الصادرات السمكية وتقدم خدمة للمصدرين وشركات التصدير وتشغيل الايدي العاملة	2.00	عدن/حضرموت/ المهرة	لا يوجد	
17	مشروع انشاء ورشة فنية لصيانة القوارب والمحركات البحرية	لصيانة قوارب ومكائن الصيادين		الحفاظ على قوارب وادوات ومعدات الصيادين	0.10	حصوين /المهرة	لا يوجد	
18	مشروع إنشاء ورشتين فنية لصيانة القوارب والمحركات البحرية	لتسهيل عملية الصيانة لقوارب ومكائن الصيادين كونه لاتوجد ورش صيانة في محافظة شبوة		الحفاظ على قوارب وادوات ومعدات الصيادين	0.10	شبوة	لا يوجد	
			الإجمالي		16.20			
	المشاريع المتوسطة (القطاع السمكي)							
1	انشاء كاسر أمواج مع ساحة حراج للأسماك في لحور	يتضمن العمل إنشاء كاسر أمواج وكذلك ساحة حراج متكاملة للأسماك		- ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر. - تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية. - سهولة الانزال للمنتجات السمكية وتداولها.	2.00	أبين / لحور	لا يوجد	

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الإقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
2	انشاء كاسر أمواج في الشيخ عبد الله	يتضمن العمل إنشاء كاسر أمواج بحسب الدراسات المعدة للمشروع		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر .تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية .سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	2.00	أبين / شقرة	لا يوجد	
3	مشروع كاسر أمواج منطقة معقرهن, صلهل م / أرخبيل سقطرى	كيس نوى 60%حصى و40% تراب.عشوار من 20 الي 200كجم طريق ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر .تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية .سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	7.70	م/ سقطرى / محفرهن (صلهل)	لا يوجد	
4	مشروع كاسر أمواج منطقة حالة / صقره م/أرخبيل سقطرى	كيس نوى 60%حصى و40% تراب.عشوار من 20 الي 200كجم طريق ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر .تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية .سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	4.20	م/ سقطرى / حالة (صقرة)	لا يوجد	
5	مشروع كاسر أمواج قصيعر م/حضرموت	كيس نوى 60%حصى و40% تراب.عشوار من 20 الي 200كجم طريق ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر .تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية .سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	3.00	حضرموت/ قصيعر	لا يوجد	
			الإجمالي		18.90			

المشاريع المتوسطة (القطاع الزراعي)

1	مشروع البنية التحتية لمنظومة الري السيلي/ وادي أحور م/ أبين	تلتا وادي أحور من الوديان الرئيسية التي خضعت لدراسة من شركة استشارية دولية (هيدروسولت) مع مجموعة وديان رئيسية في محافظات الجمهورية وتأهلت وادي أحور في الأولوية لاعادة تأهيل وتحسين منظومة الري. تدخلات إلى الوادي بحجم استثمار متوسط التكاليف تغرض صيانة منشآت الري من قنوات ري وبوابات وادخال مفاهيم متقل عليها مع هيئة التنمية الدولية (IDA) في مكون تنظيمات مستخدمي المياه.	ـ مكون إعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية لمنظومة الري السيلي. ـ مكون إدارة الري والبنية المؤسسية وإدارة الري بالمشاركة. ـ مكون البرنامج المكثف للمشاعدات الزراعية.	ـ زيادة التوسع في زراعة المحاصيل التي تجود زراعتها في وادي أحور خاصة الحبحب والشمام والبصل. ـ تحسين استغلال مياه السيول الى حقول المزارعين. ـ سهولة إدارة المياه بعد تأهيل البوابات الرئيسية والفرعية من خلال تنظيمات مستخدمي المياه. ـ رفع كفاءة المزارعين في زراعة المحاصيل. ـ زيادة مساهمة الرقعة الزراعية والغطاء النباتي.	18.80	أبين/ أحور	متوفرة	
2	مشروع انشاء سد وادي بنى علي - جبل حبشي	حصاد مياه الامطار والسيول، تغذية مياه الآبار في منطقة حوض الضباب أعالي وادي رمبان. نقل مياه الشرب والاستخدام المنزلي لسكان المدينة. ري الأراضي الزراعية بتوفير محاصيل الحبوب والخضراوات	ـ عمل الحفريات والصبيات والحقن للسد. ـ عمل بناء جسم السد. ـ عمل صبيات لحوض السد وحوض تهيئة. ـ عمل التلابيس ومباج الحماية. ـ تغليف اشباك الجابيون. ـ عمل أنابيب المخارج.	ـ زيادة التوسع في زراعة المحاصيل التي تجود زراعتها في جبل حبشي. ـ تحسين استغلال مياه السيول الى حقول المزارعين. ـ رفع كفاءة المزارعين في زراعة المحاصيل.	4.00	جبل حبشي - تعز	متوفرة	
3	مشروع حمائية وصيانة الموارد الطبيعية (الأراضي) في الأودية الرئيسية	أعمال حماية وتهذيب ضفاف الاودية ومنع تدهور وانجراف الأراضي الزراعية	ـ بناء جدران حماية من الشباك الجابيونات. ـ بناء جدران حماية من الحجارة والخرسانة. ـ أعمال الشاتية وبنية تحتية وتصريفات.	الحفاظ على مساحة الرقعة الزراعية الحفاظ على مجاري الأودية بمسارها الطبيعي الحفاظ على سبل العيش بالمجتمعات الريفية الحد من الهجرة الداخلية	3.00	حضرموت - شبوة - أبين - لحج - تعز - المهرة - سقطرى - الضالع	متوفرة	
4	مشروع إدارة استخدام المياه على مستوى الحقل	تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة العائد من الوحدة المائية بتحديث طرق الري وتعزيز سبل العيش	ـ توفير شبكات ري حديث. ـ توفير بيوت محمية. ـ توفير منظومات طاقة شمسية. ـ توفير خدمات ارشاد الري ومراقبة المياه.	ـ الحفاظ على المياه. ـ استخدام الطاقة المتجددة. ـ رفع المستوى المالي. ـ رفع كفاءة الري. ـ رفع قدرات وتنشيط المعارف واكتساب المهارات في إدارة استخدام المياه.	2.00	حضرموت - شبوة - أبين - لحج - تعز - المهرة - سقطرى - الضالع	متوفرة	

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	التكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
5	مشروع حصاد المياه	تغذية المخزون الجوفي وحماية الأراضي الزراعية وحماية القرى والمنشآت العامة	ـ بناء حاجز مائي. ـ بناء سد أرضي. ـ إنشاء 3 عرقلات ترابية. ـ بناء مأخذ حجري وإعادة جدران القناة وتنظيفها.	ـ الاستفادة من مياه السيول في الري الزراعي. ـ حماية القرى والابار . ـ الحد من اضرار السيول.	26.00	حضرموت ـ شبوة ـ أبين ـ لحج ـ تعز ـ المهرة ـ سقطرى ـ الضالع	متوفرة	
6	مشروع التوسع بزراعة النخيل	استهداف 300 الف نخلة في أصناف عالية الإنتاج، الاحلال والتوسيع في زراعة أشجار النخيل بفسائل مكاثرة بالأنسجة المحلية ذات الانتاجية العالية، تقييم طرق زراعة النخيل والحد من الفقر ، تعزيز دعم البحوث والارشاد، تحسين العمل لتحقيق القيمة الاقتصادية لزراعة النخيل	توفير فسائل نخيل مكاثرة بالأنسجة اصناف محلية ذات إنتاجية عالية تحسن للممارسات الزراعية والري في مزارع النخيل، توفير الخدمات المتكاملة للمزارعين، تحسين تقنيات ما بعد الحصاد للنخيل	تحسين الأمن الغذائي من خلال غرس 300 الف نخلة من الأصناف عالية الإنتاج دعم الاقتصاد الوطني، زيادة الصادرات الزراعية من الدخل النقدي، تحسين دخل المزارعين، تشغيل العمالة	1.00	حضرموت ـ شبوة ـ الحديدة	متوفرة	
7	مشاريع البناء المؤسسي (بناء وإعادة تأهيل وصيانة وتجهيز البناء المؤسسي لدوائر الوزارة والمنشئات التابعة لها)	بناء وإعادة تأهيل وصيانة وتجهيز البناء المؤسسي لدوائر الوزارة والمنشئات التابعة لها	بناء مؤسسات ـ مختبرات ـ تأهيل المصانع	ـ دعم الاقتصاد الوطني. ـ تطوير البناء المؤسسي وخلق بيئة عمل مناسبة وزيادة الصادرات الزراعية من الدخل النقدي. ـ تحسين دخل المزارعين. ـ تشغيل العمالة.	9.20	عدن ـ لحج ـ أبين	متوفرة	
الاجمالي					64.00			
الاجمالي الكلي					99.10			

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الطاقة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع / المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:								
1	ماهر للتاهيل المهني للشباب	فكرة المشروع تأهيل برامج تدريبية مهنية نوعية لتأهيل الشباب والشابات في عدد من المجالات المختلفة ويتم استهداف هذه الفئات ببرامج تدريبية مهنية وإدارية لاكسابهم مهارات وقدرات العمل المهني كلاً في مجاله وبحسب ميوله واهتماماته	صيانة موبايل ؛ كهرباء الطاقة المتجددة ؛ خياطة وتطريز وحياكة ؛ نقش وكرافير وصناعة البخور ؛ حلويات ومأكولات ؛ تصميم وبرمجة المواقع والتطبيقات ؛ إدارة مكاتب ؛ محاسبة ؛ تسويق ؛ تقنية مكاتب ؛ إدارة المشاريع ؛ جرافيكس ؛ تصوير ومونتاج ؛ تلفزيوني ؛ تسويق وعلاقات ؛ الفيافة ؛ التمريض ؛ الإسعافات الأولية ؛ اللغة الإنجليزية ؛ الكمبيوتر ؛ محاسبة لغير المحاسبين ؛ الأمن	سوف يتم رفد سوق العمل بالطاقة الاستيعابية بعدد من المستفيدين بإجمالي عدد (١٠٠٠٠) شاب وشابة في عدد من المجالات المهنية والصناعية والتقنية بما يساهم في زيادة فرصهم في الحصول على عمل وإنشاء مشاريع خاصة بهم ليصبحوا قادرين على الانخراط في سوق العمل . وتأهيل عدد(٢٠٠٠) شاب وشابة وتعريفهم بمؤسسات التمويل والعمل على تسهيل الاجراءات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتميزة	4.40	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب إبين شبوة الضالع	نعم	
2	تاهيل المعهد التقني البحري	المعهد التقني البحري عدن مؤسسة تدريبية تخصصية في قطاع الأسماك في الجمهورية اليمنية ، ويقع المعهد التقني البحري في جزيرة العمال م / عدن على مساحة تقدر بطول كيلومتر واحد وعرض نصف كيلومتر ويحيط به البحر من ثلاثة اتجاهات . تأسس المعهد في عام 1970 م كمعهد إقليمي وتتلخص مهام المعهد في تدريب العنصر البشري وفقاً لاحتياجات سوق العمل من التخصصات البحرية المختلفة ، ويوجد في المعهد خمسة تخصصات بحرية : الملاحة والإصطياد؛ الصناعات الغذائية (تكنولوجيا منتجات بحرية ؛ ميكانيكا بحرية؛ كهرباء بحرية	إعادة وصيانة وترميم مباني وملحقات المعهد شراء التجهيزات والأجهزة اللازمة للعملية التعليمية والتدريبية والإدارية تأثيث المعهد بناء القدرات الفنية والإدارية لمنتسبي المعهد	تجهيز مباني المعهد التقني البحري حسب المواصفات . تزويد المعهد بأجهزة مطابقة للمواصفات . تأثيث المعهد التقني البحري . تدريب الطاقم الإداري والفني والمساعد في المجالات الإدارية والفنية المختلفة	4.30	عدن	نعم	
3	تأثيث وتجهيز وترميم وصيانة عدد (18) معهد	تلعب الثروة الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول وبخاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع والنظام السياب المحاصيل الزراعية والقطاع أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجارا سكانيا.. وإذا كانت الزراعة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها تعتبر بمثابة حجر الأساس بالنسبة لأغلب اقتصاديات الدول النامية، باستثناء الدول النفطية ورغم ذلك تبقى أهمية الزراعة قائمة، على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة للزوال إن آجلا أم عاجلا.. ولهذا فإن الزراعة بالنسبة لهذه الدول النامية هي التي تمد الإنسان بمعظم غذائه وكسائه، وغالبا ما تكون المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل، حيث أن حوالي ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الزراعة ؛ وتأتيها لذلك يأتي بعد الصناعة مباشرة من حيث الأهمية، ويجمع الاقتصاديون على أن التنمية الزراعية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية. ومن هنا تبرز أهمية المعاهد الزراعية بأنواعها وأقسامها وتخصصاتها... وهناك فقرة الصيانة وترميم للمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تعرضت للتدمير والنهب في الفترة التي مرت على البلاد بالحرب، مما أدى إلى فقدان ونهب وتحطيم التجهيزات والورش والمعامل في أغلب المؤسسات الحكومية .	تأثيث وتجهيز وترميم الأبنية العاملة من الفنيين والمختصين القادرين على الابتكار والمنافسة بالمجالات الصناعية والزراعية والطبية والتجارية ليتم رفد سوق العمل بالكفاءة الماهرة تأثيث وتجهيز وتوريد الأجهزة والمعدات بالمستلزمات الخاصة والتدريبية والتعليمية مثل :(المكاتب والورش والمعامل والقاعات الدراسية) .... اعداد دراسة ميدانية عن حالة المباني الحالية وحجم الاضرار الموجودة وطرق المعالجة وعمل دراسة متكاملة عن المباني حسب الطرق الفنية الحديثة..تنفيذ أعمال الصيانة والترميم للمباني التي دمرت بفترة الحرب بحسب الموصفات والدراسات المعتمدة... تجهيز مباني وأقسام المعاهد الصناعية والتجارية والزراعية حسب المواصفات	43.80	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب إبين شبوة الضالع	نعم	

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:								
4	التمكين المهني للمرأة	تتلخص فكرة المشروع في تخريج عدد (5000) امرأة مؤهلة في (9) مجالات مهنية ويهدف المشروع إلى حل مشكلة المرأة حيث يسعى الأبي رفع مستوى مشاركة المرأة اليمنية في تنمية أسرتها ومجتمعها حيث سيمكن المشروع النساء والفتيات من الحصول على مهارات حياتية عن طريق تدريبهن في مجالات يحتاجها المجتمع كالخياطة والطريز والحياكة والأشغال اليدوية والتصوير والمنتاج بالإضافة الى المهارات الاساسية للكمبيوتر ودورات متخصصة في التنمية البشرية ؛ كما سيقوم المشروع برفع مستوى وعيهن في قضايا تهمها كامرأة وتهم أسرتها ومجتمعها من ناحية أخرى يقوم المشروع بتعزيز وبناء قدرات العمل النسوي في المحافظات المستهدفة عن طريق توفير البنية التحتية للعمل التنموي للمرأة عن طريق تجهيز المراكز بالاجهزة والأدوات والأثاث اللازمة لتفيذ جميع الأنشطة الخاصة بالمرأة وتأهيل كوادرها الإدارية والتدريبية ودعم مزاليلها التشغيلية لمدة عام حتى يستطيع المراكز الاعتماد على ذاتة بعد ذلك	العمل على تجهيز مكان قاعات التدريب والمدربات بما يتلائم مع الدورات التدريبية .. تجهيز التدريبيات المختلفة من (مواد مدربات فرطاسية) متابعة الاختبارات والتقييمات حصر المستهدفات .. التوثيق والرقابة والتقييم وإعداد التقارير .. متابعة تمويل المشاريع المتميزة والمشاريع الصغيرة	تاهيل عدد (5000) امرأة في (6) مجالات بحيث يصبحن قادرات على العمل والانتاج والبيع وانشاء المشاريع .. تأهيل عدد (5000) امرأة في المهارات الإدارية واساسيات اللغة الانجليزية والكمبيوتر والمحاسبة مما يساهم في زيادة فرص الحصول على العمل أو انشاء المشاريع الخاصة بهن .. تمكين عدد (3000) امرأة من البدء بمشاريعهن الخاصة	4.90	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	
5	مشروع البوابة الكترونية (الخدمات الكترونية للوزارة)	برنامج الكتروني لربط الوزارة مع المؤسسات التعليمية	نظام البوابة الكترونيه ونظام الايتعاث	توفير الخدمات الكترونية للوزارة تسهيل جانب المعاملات والمتابعة للطلاب	1.50	للوزارة	نعم	
6	مشروع تحديث وتطوير المناهج المهنية والتقنية	تحديث المناهج واعدادها	مناهج جميع التخصصات الفنية والتقنية والزراعية	التدريب وفق متطلبات السوق المحلي والعربي المناهج وفق متطلبات سوق العمل	1.00	للوزارة	نعم	
7	رائد لتحسين سبل عيش الشباب والشابات	تحدد طبيعة مشروع رائد لتحسين سبل عيش الشباب والشابات في تعزيز دور الخريجين من ذوي التخصصات المهنية والعلمية في خدمة المجتمع عن طريق سد الفجوة في نقص وتسرب المدرسين والمدربين في المعاهد الفنية والتقنية بسبب حال النزاع والحرب التي يعاني منه اليمن . تعزز أهمية البرنامج لتحسين مستوى دخل الشباب والشابات وتحويلهم من عاطلين الى افراد منتجين وفاعلين في بيئاتهم المحلية من خلال توفير مصدر دخل يساهم في التخفيف من الأعباء التي تواجه الاسر اثناء فترة الحرب والنزاع .	تأهيل ٨٠٠ من الشباب - والشابات تأهيل ٨٠٠ من خريجي المعاهد التقنية وكليات - المجتمع في ليكونوا مدربين متخصصين في مجالاتهم تأهيل ٨٠٠ من خريجي المعاهد التقنية على مهارات - التعليم والتدريب الفني والمهني والمهارات الشخصية والحياتية زيادة فعالية مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني - من خلال توفير كادرها الفني والمتخصص تأمين مصدر دخل لأسر وأهالي الشباب والشابات - زيادة كفاءة ومهارة الشباب والشابات من خلال - تدريب وتأهيل الخريجين على الكثير م المهارات . الشخصية والفنية والمهنية ابعاد الشباب والشابات عن حالة البطالة وعدم امتلاك - العمل بحيث لا يقعوا ضحية لقوى الشر وجماعات . التطرف والإرهاب إعادة فتح التخصصات التي أغلقت في المعاهد المهنية - والفنية نتيجة انتهاء الكادر اما بسبب الإحالة للتقاعد او . الوفاة زيادة الطلقة الاستيعابية للمعاهد الفنية والمهنية من - مخرجات التعليم الأساسي والثانوي	4.40	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:								
8	مشروع انشاء اقسام للطاقة المتجددة في المعاهد الفنية والتقنية	تتجسد فكرة المشروع في انشاء قسم تدريب مهني للطاقات المتجددة من اجل تاهيل كوادر بشرية مهنية للحد من ظاهرة البطالة وبعث الامل في الشباب لمتابعة حياتهم، حيث يستهدف المشروع الشريحة الشبابية القادرة على التحلم وممارسة العمل والعمل على بيع المنتجات في السوق المحلي لتحقيق عائد بسيط يعود على القسم لكي يحقق استدامة العمل فيه .. حيث تعمل الطاقة البديلة على تطوير الكوادر البشرية ونشر ثقافة استخدامها بمختلف أنواعها مثل: (الرياح والشمس والطاقة الحيوية) من خلال إكسابهم المهارات والمعرفة التقنية	اختيار المكان . تاهيل مكان المشروع من الناحية المدنية والكهربائية والميكانيكية تزويد المعهد التدريبي بكافة المستلزمات والمعدات والأجهزة والفرطسية. التعاقد مع كادر التدريب والتدريس. اختبار المستفيدين وفق معايير الهلال الأحمر القطري. اجراء عمليات التدريب المستفيدين. تاخريج المتدربين مع توزيع الشهادات. تسويق المنتجات الناتجة عن عملية التصنيع وفق سياسة تسويق توضع من خلال مختصين المراقبة المستمرة لأنشطة المشروع والتقييم النهائي	فتح قسم تدريب وتاهيل وتركيب وصيانة للطاقات المتجددة مجهز بالمعدات اللازمة توفير فرص عمل للمدربين العاملين في القسم. توفير مادة علمية وعملية في مجال الطاقات المتجددة زيادة نسبة الشباب الفعال في المجتمع وفرص العمل فتح قسم تدريبي فعال خاص بالتدريب في مجال الطاقات المتجددة توفير المعدات التي يتم تزويد المعهد بها في بداية المشروع واستفادة عدد من المستفيدين من التدريبات (المتدربين)	1.00	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	
9	المشروع الوطني لإشراك الشباب في إعادة الاعمار	يستند اليمن عقب عملية التحرير الشامل من مليشيا الانقلاب إلى تنفيذ مشاريع الإعمار وإعادة بناء ماتسببت به الحرب من دمار أثرت على حياة اليمنيين ومعيشتهم..حيث تأتي عملية الاعمار .. التي بدأت فعلاً .. بجهود خيرة ودعم أخوي سخي من الأشقاء في المملكة العربية السعودية..وفي إطار الأدوار التي تقوم بها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني يأتي هذا المشروع الذي يهدف إلى إعداد الشباب وتمكينهم وتاهيلهم ليكونوا النواة الصلبة التي يعتمد عليها في تنفيذ مشاريع الإعمار..حيث تتلخص فكرة المشروع في تقديم التدريب النوعي المهني والتقني لـ 10000 شاب من 8 محافظات في أكثر من 20مجال من المجالات التي يقوم عليها الإعمار..حيث يعاني ضعف و غياب الكفاءات الشابة المؤهلة للقيام بعملية الإعمار المشكلة الرئيسية التي يسعى هذا المشروع إلى حلها، والتي يمكن أن تؤدي فيما لو لم تُحل إلى: 1- تأخر عملية الإعمار وبالتالي زيادة معاناة الناس الصحية والتعليمية والاقتصادي وفي مختلف مجالات الحياة. 2- احتمالية ضعف عملية الإعمار عند تنفيذها وذلك بسبب غياب الكفاءات المؤهلة. 3- ارتفاع نسبة التأثر لدى الشباب وارتفاع نسبة البطالة والفراغ لديهم مما سيؤدي إلى انحراف الشباب والتحاقهم بجماعات التطرف والعنف	التدريب المهني والحرفي التخصصي لـ 10000 شاب وشابة من 8 محافظات ضمن 20 مجال ومن خلال 400 دورة تدريبية.التدريب الإداري المساند لـ 10000 شاب وشابة من 8 محافظات من خلال 400 مجموعة تدريبية (25 في كل مجموعة).إعداد قاعدة بيانات الكترونية تفصيلية عن الخريجين لتسهل عملية التواصل عند بدء عملية الإعمار	تحسين فرص الشباب في الحصول على عمل وبالتالي تحسين دخلهم ومعيشتهم. تحسين جودة عمليات ومخرجات الإعمار وتسريعها بما ينعكس على تطبيع حياة الناس والتنمية كأقل تقاتل نسبة الفراغ والبطالة فالالتحاق بجماعة التطرف والعنف والإرهاب	5.60	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع		
الإجمالي					70.90			

الإجمالي الكلي	70.90

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

قائمة المشاريع ذات الأولوية - مختلفة القطاعات (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	التكلفة التقديرية مليون دولار	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:							
1	مشروع انشاء وتجهيز المستشفى التعليمي - جامعة عدن		انشاء وتجهيز	100.00	جامعة عدن عدن	نعم	تم انزال المشروع في منافسة وتعثر استكمال الإجراءات بسبب تعليق التمويل
2	استكمال مشروع الصرف الصحي بمدينتي سيئون وتريم		خطوط نقل، محطة معالجة، تجهيزات، شبكات التصريف ومناهل ، مضخات، غرف تفتيش.. الخ	50.00	سيئون وتريم حضرموت	نعم	تم التعاقد على التنفيذ وتعثر التنفيذ بسبب تعليق التمويل
3	مشروع إدارة الكوارث والتغييرات المناخية وحماية المدن من كوارث السيول والفيضانات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية واعمال ميكانيكية	150.00	عدن، مارب، ابين، المهرة، حضرموت، سقطرى	لا	المرحلة الأولى
4	إعادة تأهيل وتطوير /انشاء وتجهيز مراكز الاحداث ومراكز التوحد بعواصم المحافظات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	30.00	كافة عواصم المحافظات المحررة	قيد الاعداد	بعضها متوفرة لدى الجهات المعنية
4	مشاريع حفر الابار وبناء الخزانات وانشاء خطوط النقل وشبكات المياه في المديريات والمناطق النائية المحررة من المياه ، بالإضافة الى تركيب المضخات والطاقة الشمسية للتشغيل		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	50.00	كافة المحافظات المحررة		سيتم توفير التفاصيل بالتنسيق مع الوزارة المعنية والسلطات المحلية
4	تأهيل وانشاء مراكز مستشفيات الصحة النفسية في عواصم المحافظات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	20.00	كافة المحافظات المحررة	متوفرة	الدراسات تيبكال
4	مشاريع السدود (سد حطيب بافع، سد المخزن بابين)	بناء حواجز مائية وسدود في وادي حطيب، وفي المخزن بابين للاستفادة من المياه بالإضافة الى أعمال حماية الوادي من كوارث السيول	حجز مياه السيول والأمطار والاستفادة منها، تغذية الآبار والعيون ورفع منسوبها، تحسين انظمة الري، توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاجية، الحفاظ على شجرة التين بصفة خاصة والتوسع بزراعتها، الحد من الكوارث التي تسببها السيول العارمة في بعض مواسم الأمطار ، تأمين حاجة السكان من مياه الشرب..	15.00	بافع لحج، ابين	متوفرة	
4	إنشاء مختبر بيطري وتجهيزاته	إنشاء المختبر البيطري، توفير الأجهزة المختبرية، تدريب الطاقم الفني، تركيب وتشغيل الأجهزة والمعدات المختبرية، توفير حافلة للمختبر	فحص المنتجات الحيوانية المستوردة عبر ميناء عدن، الترصد المخبري للأمراض الحيوانية وتشخيصها، تأكيد سلامة المنتجات الحيوانية وخلوها من الأمراض، مراقبة الواردات والصادرات الحيوانية الحية.	2.00	ميناء عدن	متوفرة	
4	إنشاء مختبر الأثر المتبقي وفحص المبيدات	إنشاء مبنى المختبر وتوفير التجهيزات والأثاث ومواد الفحص	فحص المنتجات الزراعية والتأكد من خلوها من المبيدات	2.00	ميناء عدن	متوفرة	
4	تأهيل محلج القطن -)انكود(	صيانة وتجديد الأصول لاستيراد معدات جديدة متطورة	دعم الاقتصاد الوطني، زيادة الصادرات الزراعية من الدخل النقدي، تحسين دخل المزارعين، وتشغيل العمالة	2.00	الكود ابين	متوفرة	
			التكلفة التقديرية الاجمالية	421.00			
			الإجمالي الكلي	421.00			

اجماليات تكاليف المشاريع ذات الأولوية - مختلفة القطاعات (2024 - 2026)

م.	القطاع	التكلفة التقديرية
1	قطاع المياه	88.00
2	قطاع الكهرباء	1153.70
3	قطاع الصحة	56.20
4	قطاع الاشغال والطرق	378.70
5	قطاع التربية والتعليم	234.50
6	قطاع الزراعة	64.00
7	قطاع الأسماك	35.10
8	قطاع التعليم الفني	70.90
9	أولويات وحماية	421.00
	الاجمـــــالي	**2502.1**

قـــرار

بشأن

المشاريع المُقدّمة من جمهورية السودان

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتي المندوبية الدائمة لجمهورية السودان رقم (60) بتاريخ 2025/3/25، ورقم (71) بتاريخ 2025/4/13، والمرفق بهما بيان بالمشـروعات الزراعية والتنموية المُقدّمة من جمهورية السـودان في إطار إطلاق مرحلة إعادة الإعمار،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي على المسـتويين كبار المسـؤولين والوزاري التحضـيري للقمة،
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. التضـامن مـع جمهوريـة السـودان والشـعب السـوداني الشـقيق فـي سـعيه لتـأمين مقدراتـه وصـيانة أراضـيه وبنيته التحتية الحيوية.
2. دعـوة الـدول والمنظمـات والمؤسسـات العربيـة إلـى تقـديم الـدعم التنمـوي والإنسـاني العاجـل إلـى الشـعب السـوداني وإعـادة تأهيـل المرافـق المتضـررة لجمهوريـة السـودان، وإلـى زيـادة الاسـتجابة الإنسـانية والتنمويـة، بمـا يعـزز جهـود السـودان فـي مواجهـة أي تهديـدات لوحدتـه ووجـوده، وتجـاوز الآثـار الكارثيـة التـي يعيشـها الشعب السوداني.
3. تكليف الأمين العام باستكمال دراسات المشروعات التنموية والإنسانية ومتابعة تنفيذ هذا القرار.

(ق.ق 80 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

مشروع دعم وإيواء الأسر النازحة نتيجة الحرب داخل الأراضي الفلسطينية والتصدي لكافة محاولات تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتي المندوبية الدائمة لدولة فلسطين رقم (665) بتاريخ 2025/3/25، ورقم (781) بتاريخ 2025/4/15،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة فلسطين،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإدانة بأشد العبارات قيام الاحتلال الاسرائيلي بوقف تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، واختلاق الذرائع واستئناف جريمة الإبادة الجماعية التي يشنها ضد أبناء الشعب الفلسطيني في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة.
2. تأكيد التضامن التام مع أبناء الشعب الفلسطيني وتقديم كافة أوجه الدعم والمساندة له، والتأكيد كذلك على الموقف العربي الجماعي الثابت الرافض لمخططات تهجير الفلسطينيين من أرضهم أو تصفية القضية الفلسطينية.
3. التأكيد على ضرورة تحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية نحو حماية الشعب الفلسطيني من العدوان الإسرائيلي الوحشي المُرتكب بحقه، وممارسة الضغوط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لسرعة إدخال المساعدات الإنسانية إلى عموم الأرض الفلسطينية.
4. الإحاطة علماً بالمشروع المقدم من دولة فلسطين لدعم وايواء الأُسر النازحة نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني، وتوفير مأوى آمن ومستدام لهم يضمن الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة، ودعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع دولة فلسطين.

(ق.ق 81 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار
بشأن

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - التقرير المختصر الذي أعدته الأمانة العامة حول تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (883) د.ع (33) بتاريخ 2024/5/16،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. الإحاطة علماً بتطورات انضمام جمهورية الصومال الفيدرالية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تطبيق جمهورية الصومال لأحكام المنطقة، حتى يتسنى لها الاستفادة من المزايا الممنوحة من الانضمام للمنطقة.
2. الطلب من الدول العربية غير المنضمة لمنظمة التجارة العالمية سرعة موافاة الأمانة العامة بجداول التزاماتها لملحق تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حتى يتسنى دخول الملحق حيز النفاذ، وذلك ووفقاً للمنهجية المتفق عليها من قِبل اللجنة المعنية.

ثانياً: قواعد المنشأ العربية:

الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثاً: تحرير التجارة في الخدمات:

1. دعوة الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى سرعة استكمال إجراءات الانضمام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
2. دعوة الدول غير المنضمة إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، إلى تقديم جداول التزاماتها للانضمام إلى الاتفاقية.

3. الإحاطة علماً بجهود الأمانة العامة في الشروع بتنفيذ خطة عمل تفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، والتي تم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتكليف الأمانة العامة بالاستمرار في التنسيق مع المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، لاستكمال تنفيذ خطة العمل.

رابعاً: التعاون الجمركي:

1. الترحيب بانضمام دولة ليبيا إلى اتفاقية التعاون الجمركي العربي.
2. حث الدول العربية التي لم تنضم بعد لاتفاقية التعاون الجمركي العربي، على سرعة الانتهاء من إجراءات الانضمام للاتفاقية.
3. الترحيب بقيام المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين بإيداع وثائق التصديق على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية – المُعدّلة.
4. الترحيب بتوقيع دولة قطر ودولة ليبيا على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية – المُعدّلة.
5. حث الدول العربية الأعضاء على سرعة الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية – المُعدّلة، حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.

خامساً: الاتحاد الجمركي العربي:

الإحاطة علما بمستجدات إقامة الاتحاد الجمركي العربي، ودعوة الدول العربية إلى الإسراع في استكمال المتطلبات اللازمة لإقامته، وخاصة عملية التوافق على فئات التعرفة الجمركية العربية الموحدة، كأحد المتطلبات الأساسية لإقامة الاتحاد، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم العربية بهذا الخصوص.

سادساً: المنتديات التجارية العربية:

الإحاطة علماً بجهود الأمانة العامة للإعداد والتحضير لعقد المنتدى العربي الأول للتجارة العربية البينية، بالتعاون والتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمقرر عقده بدولة قطر خلال شهر أكتوبر/تشرين أول 2025، ودعوة الدول العربية للمشاركة الفعّالة في أعماله.

سابعاً: برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0):

1. الإحاطة علماً بالأنشطة المُنفّذة بمشروع دعم الارتقاء بمنظومة التكامل الاقتصادي العربي، والذي يأتي ضمن مشاريع المرحلة الثانية من برنامج المساعدة من أجل التجارة (الأفتياس 2.0).
2. تثمين جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة؛ لما تُقدّمه من دعم مادي من أجل تمويل حزمة من المشاريع والأنشطة العربية المشتركة، والتي من شأنها أن تسهم في تسهيل وتنمية التجارة في الدول العربية.
3. الطلب من الدول العربية مواصلة دعم برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0)، لتنفيذ مزيد من برامج الدعم للدول العربية، وذلك بهدف تعزيز التجارة العربية البينية.

(ق.ق 82 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

مشروع محطات الطاقة الشمسية لصالح المشتركين المنزليين في المخيمات الفلسطينية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتَي المندوبية الدائمة لدولة فلسطين رقم (1850) بتاريخ 2022/8/11، ورقم (599) بتاريخ 2025/3/16،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم (291) د.ع (38) بتاريخ 2023/6/15،
  - الدراسة الصادرة عن سُلطة الطاقة والموارد الطبيعية بدولة فلسطين حول مقترح "مشروع محطات الطاقة الشمسية لصالح المشتركين المنزليين في المخيمات الفلسطينية"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة فلسطين،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الترحيب بمقترح دولة فلسطين لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية في دولة فلسطين لصالح المناطق المُهمّشة اقتصادياً.
2. دعوة الدول العربية إلى دعم تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية في دولة فلسطين، لدعم صمود الشعب الفلسطيني الشقيق، وتمكين المناطق المُهمّشة اقتصادياً من الحصول على خدمات الكهرباء الأساسية؛ من خلال تنفيذ مشاريع محطات طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء بقدرة إجمالية 100 ميجاواط.
3. تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع دولة فلسطين، بالتواصل مع صناديق التمويل العربية للعمل على المساهمة في توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية بدولة فلسطين.

(ق.ق 83 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

رفع العقوبات عن قطاع الطاقة في الجمهورية العربية السورية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية العربية السـورية رقم (35) بتاريخ 2025/4/6، والمرفق بها مذكرة شـارحة توضـح أثر العقوبات الاقتصـادية على قطاع الطاقة وانعكاس ذلك على الجانب الإنسـاني في الجمهورية العربية السورية،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم (324) د.ع (15) بتاريخ 2024/12/2،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي على المسـتويين كبار المسـؤولين والوزاري التحضـيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. التأكيد على رفع العقوبات عن الجمهورية العربية السورية في قطاع الطاقة، لتمكينه من تقديم الخدمات الإنسانية للمواطنين السوريين، والمشاركة بفاعلية في عمل السوق العربية المشتركة للكهرباء.
2. دعوة الدول العربية إلى دعم الجمهورية العربية السورية في جهودها لرفع العقوبات عن قطاع الطاقة المفروضة عليها من جانب دول أخرى.
3. دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل العربية إلى تقديم منح وتمويل إلى الجمهورية العربية السورية؛ من أجل إعادة تأهيل بنى الطاقة التحتية المُدمّرة، وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة واستيراد المُعدات والأجهزة وقطع الغيار المحظورة بسبب العقوبات.
4. تفعيل برامج التدريب وتبادل الخبرات مع الجمهورية العربية السورية، في مجال الطاقة (النفط/ الغاز/ الكهرباء/ الثروة المائية).
5. تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا الموضوع، ورفع تقرير بشأنه ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة العربية العادية القادمة.

(ق.ق 84 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

تعزيز الريادة الفضائية العربية – مشروع القمر الصناعي البحريني (المنذر)

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لمملكة البحرين رقم (281) بتاريخ 2025/3/12، والمرفق بها مذكرة شـــارحة حول موضوع "تعزيز الريادة الفضائية العربية – مشروع القمر الصناعي البحريني (المنذر)"،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد مملكة البحرين،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإشادة بالجهود التي بذلتها مملكة البحرين في تطوير القطاع الفضائي العربي وتعزيز العمل العربي المشترك في هذا المجال الاستراتيجي، وذلك من خلال إطلاق القمر الصناعي "المنذر"، الذي يمثل إنجازاً نوعياً في توطين التكنولوجيا وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستشعار عن بعد وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني الفضائي.
2. دعوة الدول العربية إلى تعزيز التعاون مع وكالة البحرين للفضاء، وتبادل الخبرات في مجال تحليل البيانات الفضائية والتصوير الفضائي، وتسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات تحليل البيانات الضخمة.

(ق.ق 85 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) – المُحدّثة

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (562) د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29،
  - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2463) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13، ورقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرار المجلس الوزاري العربي للمياه رقم (312) د.ع (16) بتاريخ 2024/11/27،
  - النسخة المُحدّثة من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

اعتماد الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030)، بصيغتها المُحدّثة (مرفق)، بشكل استرشادي، وعدم تحميل الدول الأعضاء تكاليف مالية.

(ق.ق 86 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

الاستراتيجية العربية للأمن المائي
في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات
المستقبلية للتنمية المستدامة (2030)

الخطة التنفيذية

دمشق- تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

تقديم

انطلاقاً من واقع الموارد المائية العربية، التي تعاني من مصاعب متعددة على أكثر من صعيد، سواء من حيث ندرتها أولاً بسبب وقوع معظم الأراضي العربية في نطاقات مُناخية جافة أو شبه جافة، وبالتالي ضآلة الهطولات المطرية، وارتفاع معدلات التبخر، والحساسية العالية للتغيرات المُناخية الطارئة، وثانياً من حيث تزايد الطلب عليها لتلبية احتياجات الخطط التنموية الطموحة للحكومات العربية في قطاعات مختلفة، ولاسيما في القطاع الزراعي، الذي يحوز على نسبٍ عالية من إجمالي الموارد المائية المتاحة تزيد أحياناً على **90%**، وثالثاً من حيث ضعف تطبيق الحوكمة في قطاع المياه، حيث لم يجرِ حتى الآن معالجة الكثير من المشاكل المرتبطة بهذا القطاع، وبخاصةٍ ارتفاع نسبة الهدر، والتلوث، والجفاف، والتصحر، زد على ذلك اتساع الفجوة الغذائية وارتفاع قيمتها، ورابعاً من حيث أن أكثر من **60%** من المياه العربية يأتي من دول مجاورة، وأن جزءاً منها لا زال تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي.

وباعتبار أن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد يمثل واحداً من أهم مراكز العمل العربي المشترك، وهو يضطلع منذ تأسيسه وحتى الآن بإنجاز الكثير من الدراسات التنفيذية والعلمية والفنية والبحثية والتطويرية والتنموية ذات الطابع العربي المشترك، فإنه عمل ولازال على مساعدة الدول العربية في الجهود التي تبذلها لتحقيق الأمن المائي العربي، الذي يضمن لها أمنها الغذائي، ويحمي حقوقها من الموارد المائية المشتركة.

قام المركز العربي – أكساد بعد إصدار المجلس الوزاري العربي للمياه قراراً خلال الدورة التاسعة للمجلس، المنعقدة في القاهرة، يوم السادس من تموز/ يوليو2017، يقضي بالطلب من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة للتنسيق مع أعضاء اللجنة التي أعدت استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، للعمل على تحديث الاستراتيجية، بما يتواءم مع المستجدات الإقليمية والدولية، وكذلك المنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة بالتحديث". وبالتعاون مع هذه الجهات بتحديث الاستراتيجية تحت عنوان (الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2030)،

وقد تم اعتمادها من قبل المجلس الوزاري العربي خلال جلسته الرابعة عشرة المنعقدة في القاهرة يوم 2022/11/30، وبعد الاعتماد قام المجلس بتكليف المركز متابعة تنفيذ الاستراتيجية المحدثة، وإعداد الخطة التنفيذية لها.

وبالاستناد على التكليف دعا المركز العربي – أكساد شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه لاجتماع عمل عُقد في القاهرة يوم 2023/08/08، وحضره إلى جانب أكساد كلٌ من إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث، في جامعة الدول العربية، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – الفاو/ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، وذلك بهدف مناقشة إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030).

نجم عن الاجتماع، وما تلاه من اتصالاتٍ أجراها المركز مع المشاركين فيه الاتفاق على الهيكلية الأساسية لخطة تنفيذ الاستراتيجية، وتوزيع مهمات إعدادها على الشركاء، وقد تم إنجاز المسودة الأولى للخطة التنفيذية للاستراتيجية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

تمثل الخطة التنفيذية إطاراً عملياً لانجاز إستراتيجية الأمن المائي العربي هدفه العمل على خدمة رؤية عربية مشتركة لتطبيق الاستراتيجية في سبيل تذليل الضغوطات، التي تواجهها الموارد المائية في الدول العربية من جهة، ومن جهة ثانية من أجل خلق فرص لمواجهة التحديات المرتبطة بها، لتوفير القدرة على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في هذه الدول.

لقد أكد المركز العربي – أكساد من خلال مساهمته في وضع الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030)، ومن خلال المشاركة في إعداد خطتها التنفيذية، ومتابعة وتنسيق مجهودات مجموعة العمل المكلفة بانجازها على نجاحه في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه، كبيت خبرة عربي يتمتع بالكفاءة والمقدرة على تلمس المشكلة المائية في المنطقة العربية، وتوصيف أسبابها، وعلى تحديد الطرائق والوسائل الناجعة للتغلب عليها، وذلك من أجل

تطوير وتنمية المجتمعات العربية، للارتقاء بها إلى مواقع حضارية متقدمة تهيء لأبناءها سبل العيش الكريم، وشروط الحياة الآمنة المزدهرة.

وإذ يرجو المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد أن تلقى الخطة التنفيذية بما جاء فيها من نشاطاتٍ سواء كانت رئيسيةً أم فرعية الاهتمام بها، ودعم تطبيقها، لما في ذلك من نتائج إيجابية ستسهم بلا شك في توفير حوكمة رشيدة للموارد المائية، تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة في المنطقة العربية، فإنه يتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لفريق إعداد الخطة على الجهود المضنية التي بذلها في إنجاز هذه المهمة. راجياً من الله تعالى أن يمن على الأمة العربية بالخير والازدهار والرفعة.

والله ولي التوفيق

الدكتور نصر الدين العبيد

المدير العام

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ **أكساد**

لجنة إعداد الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030):

1. الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه **(AMWC)**.
2. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة **(ACSAD)**.
3. المجلس العربي للمياه **(AWC)**.
4. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا **(ESCWA)**.
5. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – الفاو/ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط **(FAO/RNE)**.
6. مكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية **(UNESCO)**.
7. مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا **(CEDARE)**.
8. الشبكة العربية للبيئة والتنمية **(RAED)**.

هذا وقد تولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد، إلى جانب الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، إضافة إلى مشاركته في إعداد العديد من فصول الخطة ومحاور العمل فيها مهمة الاشراف ومتابعة عمل اللجنة، كما سيتولى المركز مهمة متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية مع جميع شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه والجهات التمويلية، وسيقدم بذلك تقريراً دورياً للمجلس الوزاري العربي للمياه، بالتنسيق مع شركائه في لجنة إعداد الخطة التنفيذية.

فريق لجنة صياغة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030):

1. الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه (السفيرة شهيرة وهبي).
2. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد (الدكتور إيهاب جناد – الدكتور يوسف مرعي).
3. المجلس العربي للمياه (الدكتور حسين العطفي).
4. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا (الدكتور زياد خيّاط).
5. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة / الفاو – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط (الدكتور محمد الحمدي).
6. مكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية (الدكتور بشر إمام).
7. مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا/ سيداري (الدكتور خالد أبو زيد).
8. الشبكة العربية للبيئة والتنمية/ رائد (الدكتور عماد عدلي).

المحتويات

- تقديم.
- لجنة إعداد الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030).
- فريق صياغة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030).
- المحتويات.
- المقدمة.

1. الخلفية والمبررات.

1.1. الخلفية.

2.1. المبررات.

2. الأهداف.

1.2. هدف الاستراتيجية.

2.2. هدف الخطة التنفيذية.

3. آليات التنفيذ.

1.3. أسس بناء الخطة التنفيذية.

2.3. المبادئ الرئيسية لإنجاز الخطة التنفيذية .

3.3. توصيف الأنشطة.

4.3. المسؤوليات والأدوار .

4. محاور العمل (النشاطات الرئيسية والفرعية).

1.4. تحسين وتطوير وسائل الحصول على البيانات والمعلومات حول الموارد المائية، وإدارتها، وتبادلها.

2.4. ترسيخ مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها.

3.4. تعزيز الترابط بين الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والاستدامة البيئية.

4.4. رفع القدرة على تقييم تغير المُناخ، وزيادة قدرة المجتمعات على الصمود، والتخفيف من آثاره، والتكيف معها.

5.4. حماية الحقوق المائية العربية، وتعزيز دبلوماسية المياه.

6.4. تعزيز الاستدامة البيئية، والحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمياه.

7.4. زيادة التمويل، وتعزيز الاستثمار في قطاع المياه، على المستويين الوطني، والإقليمي.

5. الفرص والمعوقات.

6. المصفوفة.

المقدمة

تشغل المنطقة العربية موقعاً هاماً من جغرافية الكرة الأرضية. فأراضيها تمثل عقدة وصلٍ هامةٍ بين قارات آسيا وافريقيا وأوروبا، وتضم في باطنها أكبر احتياطات العالم من النفط والغاز . لكن لوقوع قرابة 90% من مساحة هذه المنطقة في أقاليم مُناخيةٍ جافةٍ وشبه جافة، فإن المعدل العام للهطولات المطرية فيها منخفض، حيث إن نحو 67% من المساحة يتلقى أقل من 100 ميلليمتر في العام، و 18% منها فقط يتلقى أكثر من 300 ميلليمتر في العام. أما معدل التبخر فيزيد على 2500 ميلليمتر في العام، وهذا يعني قلة الاستفادة من الأمطار المتساقطة، وقلة الجريانات السطحية، وانخفاض تغذية المياه الجوفية، وبالتالي محدودية الموارد المائية المتاحة، فنسبتها من إجمالي الموارد العالمية لا تتجاوز 1.0%.

وإلى جانب محدوديتها تتعرض الموارد المائية في المنطقة العربية لكثيرٍ من الضغوط المتشعبة والمتداخلة على أكثر من صعيد. فهناك تزايد الطلب عليها بسبب النمو المتسارع لعدد السكان الذي يتجاوز 2%، ونتيجة ذلك أضحى 19 بلداً عربياً من أصل 22 تحت حد الندرة المائية، أي 1000 متر مكعب للفرد في العام، ويحلّ 13 بلداً تحت حدّ الندرة المائية المطلقة، أي 500 متر مكعب في العام. وهو ما يعني أن قرابة 390 مليون نسمة من سكان المنطقة العربية باتوا يعيشون في بلدانٍ تعاني ندرة مائية، أو ندرة مائية مطلقة. يُضاف إلى ما سبق أنه من المتوقع أن تقفز قيمة الفجوة المائية إلى ما يقارب 130 مليار متر مكعب، خلال الفترة 2020–2030. ومع تزايد الندرة ستتوسع دائرة التهديد للأمن المائي، الذي يؤثر بدوره في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسبل العيش، إضافة لصحة الإنسان. ونتيجة تزايد الطلب على المياه، وعلى الأخص في المناطق التي تعاني من انعدام المياه السطحية، أو عدم كفايتها لتلبية الاحتياجات المائية الناتجة عن التزايد، ازداد استخراج المياه الجوفية بمعدلاتٍ تجاوزت حدود السحب الآمن، في الوقت الذي تراجعت فيه تغذيتها الطبيعية نتيجة موجات الجفاف المتكررة في أجزاء واسعة من المنطقة، فاستُنزف الكثير من هذه المياه، وتدهورت نوعيتها، وانخفضت مناسيبها متجاوزةً الحدود الاقتصادية لعملية الضخ، ولاسيما من الخزانات غير المتجددة.

وهناك عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بإدارة المياه وحوكمتها، فالمنطقة تستخدم مياهاً أكثر من المتاح المتجدد من جهة، ومن جهةٍ أخرى تتدنى كفاءة الاستخدام إلى درجة أن الضياعات المائية في قطاع الري الذي يستهلك الحصة الأكبر من المياه المتاحة تقارب 100 مليار متر مكعب سنوياً.

وهناك خطر التلوث الذي يُعد واحداً من المخاطر التي تهدد الموارد المائية في المنطقة العربية، وذلك بسبب غياب أو ضعف تقانات حماية البيئة من آثار التلوث الناجم عن التطور الصناعي، والاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات في القطاع الزراعي، وتشير التقارير إلى أن نصف المياه العادمة في المنطقة العربية يُصرف إلى البيئة المحيطة دون معالجة، وينجم عن ذلك هدر لهذه المياه التي يمكن أن تعالج ويُعاد استخدامها للتخفيف من العجز المائي القائم، كما يمكن أن يكون سبباً لخروج كمياتٍ كبيرةٍ من المياه السطحية والجوفية نتيجة تلوثها، والتسبب بمخاطر تلحق بالصحة العامة للمجتمع، وبالنظم البيئية السائدة.

ومن الضغوط الشديدة الأخرى التي تتعرض لها الموارد المائية في المنطقة العربية تغير المُناخ. الذي بات يؤثر بشكلٍ واضحٍ على الموارد المائية العذبة فيها، نتيجة تسببه بارتفاع درجات الحرارة، وازدياد معدلات التبخر، وتناقص حجوم المياه السطحية،

وتضاؤل معدلات تغذية المياه الجوفية. والجدير بالذكر هنا هو أن المنطقة العربية تُعد المنطقة الأكثر تعرضاً لآثار تغير المُناخ في العالم، فخمس دول عربية باتت ضمن الدول العشرة الأوائل، الأكثر تعرضاً للمخاطر جراء تغير المُناخ، وهي جيبوتي، ومصر، والعراق، والمغرب، والصومال. كما أن العديد من الدول الأخرى تُصنف ضمن المناطق، المتأثرة بمخاطر التغير المُناخي تأثيراً مرتفعاً.

ومع تراجع الآمال بأن تحقق الجهود العالمية المبذولة للتخفيف من الانبعاثات الغازية قفزة نوعية في هذا المجال، فإنه من المتوقع أن تشهد بعض أجزاء المنطقة ارتفاعاً يلامس 5 درجات مئوية في نهاية القرن، مع انخفاض سقوط الأمطار عموماً. وسيكون لذلك الكثير من التداعيات لجهة تهديد التنمية المستدامة، ولاسيما في الدول ذات الاقتصادات التي تعتمد بشكلٍ رئيس على الزراعة. ومن شأن ذلك أن يؤثر في الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، فتغير المُناخ سيؤدي إلى تراجع إنتاجية العديد من المحاصيل، وانخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية، وزيادة حدة تقلبات الإنتاج الزراعي، وعدم الاستقرار في الإنتاج الغذائي، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، وخروج مساحاتٍ من الأراضي الزراعية بسبب تصحرها. من ناحيةٍ ثانية سيستمر العبء المالي والبيئي الناتج عن توفير متطلبات الطاقة اللازمة لتحلية مياه البحر وضخها لمسافاتٍ طويلة، ومن خزاناتٍ جوفية عميقة لتلبية الطلب المتزايد على المياه. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي تغير المُناخ في المنطقة العربية إلى ازدياد عدد وتواتر الحوادث المُناخية المتطرفة من موجات جفاف وفيضانات تؤدي إلى تفاقم الضغوط على المياه فيها، وعلى الأمن الغذائي، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية التي تتعرض تعاني من ضعف قدرتها على الصمود في مواجهة مثل هذه الحوادث.

ولعل من الضغوط الأخرى الهامة التي تتعرض لها الموارد المائية في المنطقة العربية تدفق ما يزيد على **60%** من المياه المتاحة لديها من خارج حدودها، وهو ما يضيف كثيراً من عدم اليقين بالحصول عليها، وبالتالي الكثير من المخاطر التي من المحتمل أن تلحق بإدارة الموارد المائية في المنطقة وحوكمتها. وهنا يجب عدم اغفال وجود جزءٍ من المياه العربية في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في كلٍ من فلسطين، والجولان، وجنوب لبنان. حيث تقوم سلطاته في هذه المناطق بمنع حصول السكان المحليين على حقهم المشروع بمياههم، وبالحد من قدرة الدول العربية المحتلة أراضيها من إدارة مواردها المائية بطريقةٍ سليمة توفر خدمات المياه لمواطنيها.

وإزاء كل هذه الضغوط التي تتعرض لها الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية يبرز الكثير من التحديات التي لا بد من التغلب عليها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويقف على رأس هذه التحديات الربط بين الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وتعزيز إجراءات التكيف مع آثار تغير المُناخ، والمحافظة على النظم البيئية، مع توفير وسائل التنفيذ المناسبة من حوكمة، وأساليب بحث متطورة، وفرص استثمار وتمويل واعدة، وتعاون إقليمي فعّال، وبناء قدرات علمية وبحثية وفنية.

وإدراكاً من المجلس الوزاري العربي للمياه لخطورة ما تتعرض له الموارد المائية في المنطقة العربية من ضغوط، وما ينجم عن ذلك من تحدياتٍ جسيمة، ولا سيما بعد جائحة كورونا (Covid 19)، وتصاعد الصراعات الدولية، مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية.

ومتابعةً من المجلس في إنجاز ما جاء الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2010– 2030)، فقد بادر بعد انقضاء المرحلة الأولى من التنفيذ، والدخول في المرحلة الثانية

إلى اتخاذ قرارٍ خلال الدورة التاسعة للمجلس، المنعقدة في القاهرة بجمهورية مصر العربية، يوم السادس من تموز/ يوليو 2017، بخصوص "الطلب من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة للتنسيق مع أعضاء اللجنة التي أعدت استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، للعمل على تحديث الاستراتيجية، بما يتواءم مع المستجدات الإقليمية والدولية، وكذلك المنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة بالتحديث".

وبناءً عليه قام المركز العربي – أكساد بتنظيم عددٍ من اجتماعات العمل لهذه المنظمات، والمؤسسات نجم عنها إعداد مسودة الاستراتيجية المحدثة، وعرضها في اجتماع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه في القاهرة يوم 2019/06/26، حيث تمت الموافقة عليها، ثم أُرسلت للدول العربية، لوضع الملاحظات حولها. بعد ذلك اعتمد المجلس الوزاري العربي للمياه في جلسته الرابعة عشرة المنعقدة في القاهرة يوم 2022/11/30 النسخة المحدثة من الإستراتيجية باسم (الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2030). وتكليف المركز العربي – أكساد متابعة تنفيذها، وإعداد الخطة التنفيذية لها.

وبالاستناد على التكليف دعا المركز العربي – أكساد شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه لاجتماع عمل عُقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية، وخُصص لمناقشة إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030). وحضره إلى جانب أكساد كلٌ من إدارة الإسكان، والموارد المائية، والحد من مخاطر الكوارث، في جامعة الدول العربية، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – الفاو/ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والشبكة العربية للبيئة والتنمية

نجم عن الاجتماع، وما تلاه من اتصالاتٍ أجراها المركز مع المشاركين فيه، ومع إدارة الإسكان، والموارد المائية، والحد من مخاطر الكوارث، في جامعة الدول العربية الاتفاق على الهيكلية الأساسية لخطة تنفيذ الاستراتيجية، وتوزيع مهمات إعدادها على الشركاء، وقد تم إنجاز المسودة الأولى للخطة التنفيذية للاستراتيجية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

تمثل الاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) وثيقة إرشادية ذات رؤية مستقبلية، وُضعت لتحقيق جملة من الأهداف المتعلقة باستدامة وحماية الموارد المائية، وبالقطاعات المرتبطة بها على المستويين المحلي والإقليمي حتى عام 2030، وتتواءم هذه الاستراتيجية بصيغتها المعتمدة مع الاستراتيجيات المائية المعمول بها قطرياً وفق الظروف السائدة محلياً، بهدف تحقيق تكامل عربي، يرتكز على مبدأ التمايز النسبي بين الدول العربية لجهة توافر الموارد الطبيعية، والامكانات المالية والبشرية، لمواجهة تحديات ومتطلبات التنمية المستدامة المستقبلية في المنطقة العربية .

أما الخطة التنفيذية، فتمثل وثيقة عملية تركز على بلوغ أهداف الإستراتيجية من خلال مشاريع قابلة للتنفيذ، تُنجز وفق سلم أولويات محدد يضع بالحسبان خلق ظروف مناسبة لتنمية عربية اقتصادية واجتماعية مستدامة على المديين القريب والمتوسط.

إن نجاح الخطة التنفيذية في تحقيق ما تهدف إليه الاستراتيجية بعد تحديثها، يتطلب دون أدنى شك قناعةً كاملة من الدول العربية على مختلف المستويات، ومن المجلس الوزاري العربي للمياه، بأهمية وضرورة العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن

المائي في المنطقة العربية، لما في ذلك من مصلحة مؤكدة لهذه الدول وهو ما سيدفع بالتأكيد جميع الوزارات والجهات المعنية بقطاع المياه في الأقطار العربية على التعاون والتنسيق البنائين لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ جميع النشاطات الرئيسية والفرعية التي تنص عليها الخطة.

1. الخلفية والمبررات.

1.1. الخلفية:

تمثل الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) مقاربةً عربية مشتركة هدفها تحقيق تنمية شاملة مستدامة، باتباع منهجيات عملية، وبرامج تنفيذية مديدة، لمواجهة التحديات التي تواجه الموارد المائية في المنطقة العربية، من خلال التوسع في تنميتها، وتحسين إدارتها، وتعزيز حوكمتها.

وقد أُعدت بعد انقضاء المرحلة الأولى من تنفيذ الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2010-2030)، والدخول في المرحلة الثانية، وقيام المجلس الوزاري العربي للمياه، خلال الدورة التاسعة للمجلس، المنعقدة في القاهرة بجمهورية مصر العربية، يوم السادس من يوليو/تموز 2017، بإصدار قرار يقضي بالطلب من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد للتنسيق مع أعضاء اللجنة التي أعدت استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، للعمل على تحديث الاستراتيجية، بما يتواءم مع المستجدات الإقليمية والدولية، وكذلك المنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة بالتحديث. وبناءً عليه قام المركز العربي – أكساد بتنظيم عددٍ من اجتماعات العمل لهذه المنظمات، والمؤسسات نجم عنها إعداد مسودة الاستراتيجية المحدثة، وعرضها في اجتماع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه في القاهرة يوم 26/06/2019، حيث تمت الموافقة عليها، ثم أُرسلت للدول العربية، لوضع الملاحظات حولها. بعد ذلك اعتمد المجلس الوزاري العربي للمياه في جلسته الرابعة عشرة المنعقدة في القاهرة يوم 30/11/2022 النسخة المحدثة من الإستراتيجية باسم (الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2030). وكلف المركز العربي – أكساد متابعة تنفيذها، وإعداد الخطة التنفيذية لها.

تؤسس الاستراتيجية لتحقيق جملة من الأهداف التنموية الهامة في المجالات الأساسية الآتية:

- المجالات الاقتصادية المرتبطة بتوفير الإمداد بالمياه، بما في ذلك التمويل والاستثمار، ونقل وتطوير وتوطين التكنولوجيا الحديثة، ومتابعة تحسين تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها، إضافة لاستمرار التوسع في استخدام المياه غير التقليدية.
- مواصلة بناء القدرات المؤسسية والبشرية والفنية، وتنميتها بهدف الاستمرار في تحسين الوعي الفردي والمجتمعي بقضايا المياه عموماً، بما في ذلك تعزيز دور البحث العلمي، وتفعيل مشاركة المجتمع الأهلي والقطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتأثيرات البيئية الحاصلة، وبأي تدابير أخرى يمكن أن تُتخذ في هذا المجال.
- مجالات العمل العربي المشترك، ولاسيما ما يتعلق بحماية الحقوق العربية بالمياه في الأراضي المحتلة، أو بالمياه المشتركة مع دول الجوار، والعمل على تعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة الموارد المائية المشتركة فيما بينها، والوفاء بتعهداتها تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تمثل الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) وثيقة ذات رؤية تمكّن من حشد الجهد العربي المشترك حتى سنة 2030.

الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية:

بناءً على تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه للمركز العربي – أكساد متابعة تنفيذ الاستراتيجية، وإعداد الخطة التنفيذية لها. دعا المركز شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه لاجتماع عمل عُقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية، وخُصص لمناقشة إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030)، وحضره إلى جانب أكساد كلّ من إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث في جامعة الدول العربية، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – الفاو/ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية/ اليونيسكو، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والشبكة العربية للبيئة والتنمية. ونجم عن الاجتماع، وما تلاه من اتصالاتٍ أجراها المركز مع المشاركين فيه الاتفاق على الهيكلية الأساسية لخطة تنفيذ الاستراتيجية، وتوزيع مهمات إعدادها على الشركاء، وقد تم إنجاز المسودة الأولى للخطة التنفيذية للاستراتيجية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

تمثل الخطة التنفيذية وثيقةً عملية تركز على تنفيذ أهداف الإستراتيجية، وستكون خلال ذلك خاضعةً للمراجعة والتحديث، اعتماداً على تقييم تنفيذ نشاطاتها مرحلياً وفق مؤشرات أداءٍ محددة.

2.1. المبررات:

رغم المشاريع الكثيرة التي نُفذت منذ إطلاق "الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030-2010)"، فإن بلوغ هدفها الرئيس المتمثل بتوفير متطلبات الأمن المائي العربي الذي يضمن توفير متطلبات أمنٍ غذائي مستقر، وتنمية مستدامةٍ في المنطقة العربية لا زال بحاجةٍ لبذل الجهود على أكثر من صعيد. فالحاجة ماسة لتعزيز الإمكانات الفنية والبحثية، وتوظيف الكثير من الموارد المالية والبشرية، وتحسين العديد من البنى المؤسسية والتشريعية.

وما يزيد من صعوبة العمل في سبيل هذا الهدف هو أنه يجري على خلفية بيئة متغيرة ترتبط كثيراً بعوامل لا تمتلك المنطقة العربية أدوات التحكم بها كتغير المُناخ، والكوارث الطبيعية، والمياه الدولية المشتركة مع دول الجوار، وجائحة كورونا (Covid 19) التي أصابت العالم بأجمعه عام 2020، يُضاف إلى ذلك الأزمات السياسية في العالم.

فتغير المُناخ بات يحدث بمعدلاتٍ تنذر بمخاطر كبيرة على المياه كماً ونوعاً، سيما وأن المنطقة العربية هي المنطقة الأكثر تأثراً به. ويظهر ذلك واضحاً على شكل موجات جفاف وفيضانات أكثر حدة وتكراراً وتأثيراً. وسيضع هذا المياه في مقدمة الوسائل الناجعة لتعزيز استجابة المجتمعات المحلية للتكيف مع آثار تغير المُناخ .

من جهةٍ أخرى لا زالت دول منابع المياه الدولية المشتركة تتحكم بهذه المياه، وتتخذ منها أدوات ضغطٍ اقتصادي وسياسي على الدول العربية.

أما جائحة كورونا فشمل تأثيرها المستويات كافةً، الصحية، والاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والغذائية، والمائية، وحتى السياسية. فعلى صعيد المياه قُدر أن استهلاك سكان المنطقة العربية ازداد بسبب الجائحة بمعدل من 1.50 إلى 2.0 مليار متر مكعب سنوياً.

كما يمكن للحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا أن يكون لها تأثير سالبٌ أيضاً على المياه في المنطقة العربية، فالاضطراب الذي أصاب سلسلة تصدير القمح من هاتين الدولتين، اللتين تُعدان المُصدر الرئيس له باتجاه الدول

العربية أدى لارتفاعٍ كبير في أسعار هذه المادة، وهو ما يمكن أن يدفع الدول العربية المستوردة لها، أن تلجأ لسياسات الاكتفاء الذاتي، وزراعتها محلياً، بالاعتماد على الموارد المائية الشحيحة في معظمها أصلاً، وهو ما سيزيد من الضغوط التي تتعرض لها هذه الموارد.

2. الأهداف.

1.2. هدف الاستراتيجية:

تهدف الاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) إلى بلوغ هدفٍ رئيس، يتمثل بتحقيق الأمن المائي بالمنطقة العربية، في إطار توفير متطلبات التنمية المستدامة فيها، وذلك بالاعتماد على التعاون العربي المشترك.

2.2. هدف الخطة التنفيذية:

وُضعت الخطة لتسهيل تحقيق هدف الاستراتيجية الرئيس، والغايات المنبثقة عنه، من أجل بلوغ العدالة الاجتماعية، والكفاية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، في إطار تكاملٍ عربي فعّال، ومن خلال توفير بيئة تمكينية قوية مستقرة، وأدواتٍ إدارية ومؤسسية وتشريعية، تساعد في تطبيق الحوكمة الرشيدة للموارد المائية، على المستويين الوطني والإقليمي.

3. آليات التنفيذ:

1.3. أسس بناء الخطة التنفيذية: بُنيت الخطة التنفيذية بحيث تكون قابلة للتنفيذ في إطارٍ زمني محدد، وضمن الموارد المالية المتوافرة، وذلك بهدف:

- المساهمة في توجيه نشاطات الإستراتيجية توجيهاً سليماً.
- تغطية كامل محاور العمل المطلوب تنفيذها حسب الاستراتيجية.
- تحديد الأهداف، وتوزيع المسؤوليات بطريقةٍ واضحة.

2.3. المبادئ الرئيسية لإنجاز الخطة التنفيذية: اعتُمد أثناء إعداد الخطة على ثلاثة مبادئ رئيسية للتنفيذ، وهي:

- ضمان التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.
- التشاور والتشاركية.
- الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

3.3. توصيف الأنشطة: ستركز الخطة على تنفيذ ثمانٍ وعشرين نشاطاً رئيسياً، يتفرع عنها ثمانٍ وأربعون نشاطاً فرعياً. وقد وُصِف كل نشاطٍ من النشاطات فيها وفق المكونات الأساسية الآتية:

- الخلفية والمبررات (وصف النشاط).
- الأهداف.
- العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة.

- الأعمال المشمولة بالنشاط.
- الجهات المنفذة.
- مبادئ التنفيذ، وأسلوبه.
- المخرجات الرئيسية المتوقعة.
- مؤشرات المتابعة والتقييم.
- الميزانية.

4.3. المسؤوليات والأدوار: في سبيل أن تُعد الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030) بنجاح. فقد اتفق كلّ من المجلس الوزاري العربي للمياه ممثلاً بإدارة الإسكان والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – الفاو/ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والشبكة العربية للبيئة والتنمية على تحديد دور كلٍ منهم في إعداد الخطة التنفيذية. وبناءً عليه توزعت مسؤولية الإعداد بين هذه الجهات وفق ما تضمنه مصفوفة الخطة الواردة في الملحق (1).

4. محاور العمل (النشاطات الرئيسية والفرعية).

1.4. تحسين وتطوير وسائل الحصول على البيانات والمعلومات حول الموارد المائية، وإدارتها، وتبادلها.

النشاط الرئيسي 1.1.4. بناء وتطوير قواعد البيانات الرقمية، وآليات الرصد، حول الموارد المائية، بما فيها المياه المشتركة، والمياه الواقعة تحت الاحتلال. وتعزيز الوصول إليها، وتحفيز تبادلها.

النشاط الفرعي 1.1.1.4. تطوير شبكات الرصد، حول الموارد المائية.

- **الخلفية والمبررات:** بسبب وجود تحديات في ندرة المياه في المنطقة العربية، تم تفويض المجلس العربي للمياه باعتباره "المنسق الإقليمي"، في مجال المياه على المستوى العربي، بالتعاون مع العديد من الشركات الدولية والوطنية والإقليمية، وذلك عن طريق:
  - تطوير الإطار الهيكلي والمؤسسي والبشري لغرفة المعلومات الجغرافية العربية AGIR لدعم أنشطتها وبرامجها ووضع برنامج لتطوير الغرفة، وتمكينها من جمع وتحليل وإدارة البيانات على المدى القريب والبعيد لدعم متخذي القرار وواضعي السياسات والمختصين نحو تحقيق تطوير شبكات الرصد، ومتطلبات نظم الانذار المبكر.

- المساعدة في تحديد التكنولوجيا المناسبة لمواجهة تحديات المياه ومخاطر التغيرات المناخية.
- تعزيز دور البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة.
- بناء القدرات وتنمية المهارات لاستخدامها في تطبيق التكنولوجيا الحديثة لإدارة الموارد المائية.

- **الأهداف:**

- تطوير البحث العلمي، وأدواته ودعم غرفة نظم المعلومات الجغرافية العربية في تنفيذ أنشطتها وبرامجها.
- التوسع في استخدام التقانات والتكنولوجيات الحديثة لإدارة المائية في المنطقة العربية.
- دعم آليات التنسيق بين الجهات العلمية، ومراكز البحث العلمي المعنية بمختلف قضايا المياه.
- تعزيز مواجهة تحديات ندرة المياه في المنطقة العربية.
- تحسين الإدارة المائية، ورفع كفاءة استخدام المياه، وتعظيم العائد منها، وزيادة الإنتاجية المائية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

- بناء الهيكل الفني والتنظيمي لغرفة المعلومات الجغرافية العربية، والتوسع في الأنشطة التي تقدمها لخدمة البحث العلمي على المستوى الإقليمي.
- بناء شراكات جديدة لدعم البحث العلمي وإدراج التكنولوجيا الحديثة في مجال إدارة الموارد المائية.
- بناء القدرات المؤسسية والبشرية في قطاع المياه على المستويين الوطني والإقليمي.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المجلس العربي للمياه، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية، والمعهد الدولي لإدارة المياه، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز الشراكة مع الجهات المختصة بهدف تطوير شبكات رصد الموارد المائية، وتسهيل تبادل المعلومات حولها. ويجري التنفيذ عن طريق إعداد الكوادر الفنية والمنصات الالكترونية اللازمة لتجميع وتحليل البيانات، ومشاركتها، إلى جانب

التقارير والدراسات العلمية المفصلة الصادرة بناءً على المعلومات التي تقدمها غرفة المعلومات الجغرافية العربية، بالإضافة إلى القيام بزيارات ميدانية للمناطق المعنية، وذلك بالتعاون مع الشركاء بشكل مباشر ثم نشر هذه التقارير، وتعميم مخرجاتها خلال ورش عمل وندوات تُنظم لهذه الغاية.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - دعم التوسع باستخدام التقانات الحديثة من قبيل نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، ونظم الإنذار المبكر، لتقديم خدمات بحثية ودراسات وحلول مبتكرة على المستوى الوطني والإقليمي بهدف معالجة المشكلات المتعلقة بأمن المُناخ، وندرة المياه، وموجات الجفاف والفيضانات، والحد من مخاطر الكوارث البيعية.
  - توثيق بيانات ومعلومات محدثة عن الوضع المائي في المنطقة العربية، مع تبنى استراتيجيات وسياسات مائية مناسبة، ووضع مؤشرات خدمية للمساهمة في تحسين إدارة الموارد المائية.
  - متابعة التقدم المحرز في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الخاص بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، والإدارة المستدامة لها.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - عدد المستفيدين المباشرين، وغير المباشرين من تنفيذ النشاط.
  - نسبة ما يتحقق من كل نتيجة متوقعة.
  - عدد المستفيدين من هذا النشاط، الذين ظهرت لديهم النتائج المرجوة.

- **الميزانية:** تُقدر القيمة الإجمالية للميزانية اللازمة خلال 5 سنوات بنحو 2.50 مليون دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.1.1.4. إنشاء قاعدة بيانات موحدة، أو قواعد بيانات مختصة للموارد المائية العربية.

- **الخلفية والمبررات:** يلعب وجود قواعد بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة دوراً مهماً في توفير المعلومات الصحيحة حول الموارد المائية المتاحة، التي تساعد بدورها صاحب القرار على اتخاذ قرارات سليمة لجهة توجيه أولويات استخدامات هذه الموارد، وتنميتها، وتحسين إدارتها في إطار استراتيجيات، وسياسات وخطط عمل مائية فعالة، تضمن النجاح في تحقيق تنمية مستقرة ومستدامة.

وبناءً عليه، فإن الحاجة كبيرة وملحة، لتوفير مرجعية علمية إحصائية شاملة حول حجوم المياه التقليدية وغير التقليدية المتوافرة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وكذلك حول تطور استخداماتها، وبرامج تنميتها، وحالة جودتها، والقوانين والتشريعات المعتمدة لحمايتها، والمحافظة عليها.

- **الأهداف:**

  - تحسين آليات الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموارد المائية لدعم صناع القرار على المستوى العربي.

- تطوير مرجع موثوق لجهة إعداد تقارير الإحصاءات المعرفية، وتنفيذ المشاريع التنموية ذات الصلة.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - اختيار مستضيف لقاعدة البيانات، ويمكن للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد استضافة القاعدة.
  - بناء القاعدة.
  - تسمية الدول العربية نقاط اتصال لها للقيام بتزويد المستضيف بالبيانات المائية المطلوبة بشكلٍ منتظم، بحيث تكون قاعدة البيانات قابلة للتحديث دورياً.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا/ سيداري، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون مع الدول العربية لتوفير البيانات والمعلومات المائية المطلوبة. ويجري التنفيذ بالتواصل مع نقاط الاتصال في الدول العربية، لجمع البيانات اللازمة. إضافةً لذلك تقوم الجهات المنفذة للنشاط بمتابعة التقدم المحرز في النشاطات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بجمع وتصنيف البيانات وتقانة المعلومات للاستفادة منه في تطوير قاعدة البيانات المطلوبة.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - وجود نظم متطورة للمعلومات المائية العربية، تكون متاحة للاستخدام بسهولة، وتشكل قاعدة واسعة النطاق لتحقيق الأمن المائي في سبيل توفير متطلبات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - ضمان التمويل اللازم.
  - البدء بتشغيل قاعدة البيانات.
  - الوصول السهل والمباشر إلى المعلومات والبيانات المطلوبة باستخدام القاعدة المُنشأة.
  - إصدار تقارير تحليلية وإحصائية حول الموارد المائية في الدول العربية بالاعتماد على قاعدة البيانات المُنشأة.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 600 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 2.1.4. متابعة إعداد تقارير دورية عن الموارد المائية في الدول العربية.

النشاط الفرعي 1.2.1.4. إعداد تقارير دورية عن الموارد المائية في الدول العربية.

- **الخلفية والمبررات:** تواجه معظم بلدان المنطقة العربية تحديات تتعلق إما بإدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة، أو بكفاءة تقديم خدمات إمدادات مياه آمنة لتلبية الاحتياجات كافة (للمزارعين، والاستخدامات المنزلية، والأغراض الصناعية، و...الخ. فإدارة المياه في المنطقة تعاني مثلاً من عدم قلة البيانات والمعلومات، ومن قصور التمويل. لذا فالحاجة ملحة لمزيد من المؤشرات والمعلومات الدقيقة والاستثمارات لإنشاء بنية تحتية جديدة أو لتطوير عمليات التشغيل والصيانة للبنية التحتية الموجودة بالفعل في قطاع المياه، بما يحقق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.

  وبما أن المجلس العربي للمياه يعمل كمنسق إقليمي في مجال المياه، فقد قام وبالتعاون مع مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا، وتحت مظلة المجلس الوزاري العربي للمياه التابع لجامعة الدول العربية بإعداد ونشر 4 تقارير حول الوضع المائي في المنطقة العربية، وتضم هذه التقارير تقييماً للموارد المائية في الدول العربية، إلى جانب إلقاءها الضوء على المنهجية المطبقة في الحصول على المعلومات اللازمة للتقارير ، وكذا المؤشرات، والاحتياجات المائية، واستخدامات المياه في كل دولة.
- **الأهداف:**
  - بناء قاعدة بيانات موحدة لإدارة الموارد المائية على المستوى العربي.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - جمع وتوثيق البيانات المرتبطة بالمؤشرات (15 مجموعة – 220 مؤشر) ذات الصلة بالوضع المائي، ومؤشرات التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لظروف الدول العربية. ويتم في هذا المجال التعاون مع نقاط اتصال مختارة من خبراء الدول العربية.
  - التواصل والسعي لدى الشركاء من الجهات المانحة والمنظمات العربية والدولية، لإمكان المساهمة في توفير الدعم المالي اللازم، لإعداد وإصدار التقرير الرابع من سلسلة التقارير حول الوضع المائي العربي.
  - تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وطنياً وإقليمياً في مجال المؤشرات الخاصة بالوضع المائي، وتحليلها، وإدارتها.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المجلس العربي للمياه، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية، والمعهد الدولي لإدارة المياه، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على توفير مرجعية موثوقة للبيانات والمعلومات تساعد في تحسين إدارة الموارد المائية في الدول العربية. ويجري التنفيذ من خلال تنظيم ورش عمل خاصة يُعرض خلالها البيانات والمعلومات المحدثة عن الوضع المائي في المنطقة العربية، مع اقتراح استراتيجيات وسياسات مائية مناسبة، ووضع مؤشرات خدمية للمساهمة في حُسن إدارة الموارد المائية، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم يتم العمل على إعداد التقرير المطلوب بالاعتماد على مخرجات هذه الورش، والبيانات والمعلومات التي تُرسل من نقاط الاتصال في الدول العربية.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - توثيق بيانات ومعلومات محدثة عن الوضع المائي في المنطقة العربية، مع تبني استراتيجيات وسياسات مائية مناسبة، إلى جانب وضع مؤشرات خدمية للمساهمة في حُسن إدارة الموارد المائية.
  - متابعة التقدم المحرز في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - عدد المستفيدين من التقرير بشكلٍ مباشر، أو غير مباشر.
  - النسبة المحققة من كل نتيجة متوقعة.
  - عدد المستفيدين من تنفيذ هذا النشاط، الذين ظهرت لديهم النتائج المرجوة.
- **الميزانية:** تُقدر القيمة الإجمالية للميزانية اللازمة خلال 5 سنوات بنحو 1.50 مليون دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 3.1.4. تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وطنياً وإقليمياً في مجال جمع البيانات المائية، وتحليلها، وإدارتها.

النشاط الفرعي 1.3.1.4. تنمية القدرات البشرية من خلال التدريب على استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد للاستفادة من بيانات إنتاجية المياه والأراضي، من أجل تنمية مستدامة للأراضي وللموارد المائية.

- **الخلفية والمبررات:** تمثل المياه والزراعة قطاعين حيويين ضروريين لضمان الأمن الغذائي، وسبل العيش، والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية. وتواجه المنطقة تحديات كبيرة في هذين القطاعين، ولاسيما فيما يتعلق بندرة المياه الناتجة عن نقص الموارد المائية المستدامة، وتتفاقم هذه الندرة بسبب

تأثيرات التغير المُناخي، وتزايد الطلب على المياه من قِبل القطاعات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد نقص البيانات الشاملة والموثوقة عائقاً رئيسياً في هذين القطاعين، لما له من تأثير في عمليات اتخاذ القرار وصياغة السياسات الفعّالة المستندة إلى الأدلة.

وإدراكا لأهمية ذلك أعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو مقترحاً لتنفيذ هذا النشاط بهدف تعزيز وتنمية المعرفة والمهارات لدى المسؤولين الحكوميين المعنيين، حول إمكانات الحوسبة السحابية، والاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، للوصول إلى معلوماتٍ أفضل، تساعد في دعم عملية اتخاذ القرار في قطاعي المياه والزراعة في المنطقة العربية.

- **الأهداف:**

  - تعزيز المعرفة والقدرات لدى المسؤولين الحكوميين العاملين في قطاعي المياه والزراعة من أجل العمل على تطوير عملية جمع وتحليل البيانات متضمنةً بيانات رصد الأرض، وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية. مع التركيز بشكلٍ خاص على تحليلات وتطبيقات الاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، بغية الحصول على معلومات مفيدة تسهم في إدارة موارد المياه والزراعة بشكلٍ أفضل.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - التعريف بمفاهيم وأطر المحاسبة المائية والمراقبة باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد.
  - التعريف بطرائق مراقبة الغطاء النباتي والمحاصيل، وتقدير الإنتاج باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد.
  - تقييم تأثيرات تغير المُناخ، ورصد الجفاف باستخدام البيانات ذات الصلة.
  - تزويد المشاركين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتدريب الآخرين بفعالية.
  - توفير الفرص لتواصل المشاركين مع الخبراء في هذا المجال، والتعاون وتبادل الخبرات والتجارب مع المشاركين من بلدان أخرى.

- **الجهات المنفذة:** منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، بالتعاون مع الشركاء من المؤسسات الفنية الإقليمية والدولية الرائدة في مجال هذا النشاط.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على قيام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو بتكليف مؤسسة/هيئة فنية رائدة لتطوير برنامج التدريب والمواد التدريبية. وسيتألف برنامج التدريب من عدة دورات تدريبية، يتم في كل دورة التركيز على مجموعة من البلدان العربية بناءً على أسبقية الطلبات التي تأتي من الدول. ويجري التنفيذ بحيث تستوعب الدورات التدريبية للوحدة

التأسيسية خمس دولٍ في كل دورة تدريبية، مع ترشيح مشاركين اثنين من كل قطاع في كل من هذه الدول الخمس (عشرون متدرب لكل دورة تدريبية). وبعد الانتهاء من وحدة التدريب التأسيسية واجتياز المشاركين لها بنجاح يتم تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة في مسارين أثنين للتدريب. وستركز هذه الدورات حصرياً على قطاع المياه والزراعة مع ترشيح اثنين من المشاركين من كل قطاع في كل بلد (عشرة متدربين لكل مسار).

وسيتم تنفيذ الدورات التدريبية بعدة طرائق، منها المحاضرات عبر الإنترنت، ودورات التعلم الذاتي، والجلسات العملية وجهاً لوجه مع الخبراء.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تعزيز القدرات القيادية الفنية لدى المسؤولين الحكوميين من الدول المشاركة في الدورات التدريبية العاملين في قطاعي المياه والزراعة حول استخدام البيانات الجغرافية المكانية، وتقنيات رصد الأرض، في محاولة لسد الفجوات القائمة في البيانات المتاحة ضمن هذين القطاعين.
  - تعزيز معرفة المشاركين في الدورات التدريبية بتطبيق المعرفة والمهارات المكتسبة حديثاً في أعمالهم اليومية، إضافةً لاستخراج المعلومات الجغرافية المكانية، ودعم عملية اتخاذ القرار، باستخدام تقانات رصد الأرض.
  - تحسين جمع البيانات وإدارتها وتحليلها في قطاعي المياه والزراعة.
  - إثراء الأنظمة المعلوماتية الوطنية ببيانات ذات صلة بموارد المياه والزراعة، ويجري استنتاجها بالاعتماد على تكنولوجيا الاستشعار عن بعد.
  - تحسين عملية صنع القرار، وصياغة السياسات القائمة على الأدلة في قطاعي المياه والزراعة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - تنفيذ 5 ورش تدريب وطنية وإقليمية، لرفع مستوى المعرفة والمهارات في مجال المياه والزراعة، باستخدام الاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، وذلك خلال الفترة 2024-2027.
  - عدد المشاركين في ورشات العمل والتدريب من الفنيين وصانعي القرار العاملين في مجال المياه (20 متدرب/ الدورة التدريبية)، وذلك خلال الفترة 2024-2027.
  - عدد الفجوات الفنية التي يتم سدها في البيانات المتعلقة بقطاعي المياه والزراعة، بالاستناد على النتائج الصادرة عن التدريب على المستوى المحلي والوطني، وذلك خلال الفترة 2024-2027.

- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 200 ألف دولار أمريكي/ 3 سنوات.

النشاط الرئيسي 4.1.4. دعم الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.

النشاط الفرعي 1.4.1.4. تعزيز قدرات التقييم والابلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.

- **الخلفية والمبررات:** يمثل برنامج التنمية المستدامة (2016-2030) موضوعاً هاماً من المواضيع التي يُعتمد عليها كثيراً في تنمية وتطوير اقتصادات الدول. وتشكل المياه واحداً من أهم الموارد الطبيعية التي ركز عليها هذا البرنامج، لذا كانت واحداً من أهدافه المميزة (الهدف السادس). فتوفير مياه الشرب النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، والنظافة الصحية هي عناصر أساسية لصحة الإنسان. وإلى جانب استخدام المياه لأغراض المنزلية فهي تُستخدم في الصناعة، وإنتاج الغذاء والطاقة. وهي استخدامات مترابطة لكنها متضاربة أحياناً، فبعضها يسبب التلوث وتدهور النظم البيئية. ومن جهةٍ أخرى يؤثر تغير المُناخ في وفرة المياه، فيؤدي إلى شحها في بعض المناطق، وإلى تسببها بالفيضانات في مناطق أخرى. من هنا فإن الماء يشكل عاملاً أساسياً في إدارة المخاطر ذات الصلة والأمراض الوبائية والاستقرار الاجتماعي والكوارث الطبيعية. لذا تتعلق استدامة الموارد المائية بالانتقال من التطوير والإدارة القطاعية للمياه إلى مقاربةٍ تضمن التكامل بين توفير الاحتياجات المائية بطريقةٍ عادلة.

ولتقييم التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف كما الأهداف الستة عشر الباقية لا بد من رصد هذا التقدم وفق مؤشراتٍ محددة. وليكون الرصد دقيقاً وقيم المؤشرات صحيحة لا بد من توافر إحصاءاتٍ محدثة وقابلة للمقارنة من أجل فهم الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي يمكن من خلالها أيضاً مساعدة صانعي القرار في وضع السياسات المناسبة، وتخصيص الموارد اللازمة، وتحديد أولويات التدخل.

إن الإسراع في الاستثمار لتحسين نظم البيانات الوطنية، بما يوفر المزيد من المعلومات في الموعد المناسب له تأثيرٌ إيجابي لتمكين الدول العربية من رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً، والهدف السادس خصوصاً، بحلول عام 2030.

- **الأهداف:**
  - تطوير عملية رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.
  - تحسين نوعية التقارير الوطنية لتعظيم الاستفادة منها في عملية صنع القرار، ورسم السياسات ذات الصلة.
  - تنمية القدرات الفنية والمؤسسية على رصد التقدم المحرز.
  - تعزيز مبادئ التعاون والتشاركية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تقريباً جميع باقي أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف

السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تنظيم ورش عمل تدريبية، ولقاءات تشاورية.
  - تطوير منهجيات لقياس المؤشرات (الكمية وغير الكمية)، وتحديد البيانات الإحصائية المناسبة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون مع الدول العربية لتوفير الإحصاءات المطلوبة. ويجري التنفيذ بالتواصل مع نقاط الاتصال في الدول العربية، لجمع البيانات اللازمة. إضافةً لذلك تقوم الجهات المنفذة للنشاط بمتابعة التقدم المحرز في النشاطات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بجمع وتصنيف البيانات وتقانة المعلومات للاستفادة منه في تطوير قاعدة البيانات المطلوبة.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التقييم والإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.
  - تحسين قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - عدد ورش العمل التدريبية، واللقاءات التشاورية المنفذة.
  - عدد المنهجيات المطورة لقياس المؤشرات.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 800 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.4.1.4. مساعدة الدول العربية في تطوير خططها الوطنية لتحقيق أهداف المياه المتفق عليها.

- **الخلفية والمبررات:** المنطقة العربية هي المنطقة الأكثر ندرةً بالمياه في العالم، فنحو 400 مليون شخصٍ من سكانها يعاني من ندرةٍ أو ندرةٍ مطلقةٍ بالمياه. ويزداد تأثير هذه الندرة بفعل عوامل كثيرة، أهمها زيادة الطلب على المياه، وتدني كفاءة استخدامها، وتعرضها للتلوث وتغير المُناخ، وضعف الاستثمار في بناها الأساسية، واعتماد جزءٍ منها على المياه الدولية المشتركة. وإزاء هذا الواقع تقوم

الدول العربية وفق خططها المائية الموضوعة لديها على تنفيذ العديد من المشاريع، لكن نتائج ذلك لم ترق حتى الآن إلى المستوى الذي يمكّنها من تجاوز التحديات القائمة، ولاسيما لجهة تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة، إضافةً لتحقيق التقدم المطلوب في سياق بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

- **الأهداف:**

  - تطوير طرائق وآليات إعداد الاستراتيجيات والخطط ذات الصلة، وتحديد الخطط المائية المعمول بها، وادماج كل ذلك في استراتيجيات التنمية الوطنية المعتمدة حالياً.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - التواصل مع الدول العربية لتسمية نقاط تواصل لهذا في النشاط.
  - تشكيل الجهات المنفذة لفريق عمل مختار.
  - قيام نقاط التواصل بتزويد الفريق المختار بتقارير وطنية حول الخطط المعمول بها في بلدانهم.
  - قيام الفريق المختار بدراسة وتحليل الخطط المرسل، ووضع المقترحات بشأن تطويرها.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون مع الدول العربية بهدف إقامة شراكات قوية بين قطاع المياه، والقطاعات ذات الصلة، لإضفاء الطابع المؤسسي على التغيرات الحاصلة (في حوكمة المياه، أي في نطاق النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية القائمة من أجل تنمية وإدارة الموارد المائية، وتوزيع خدمات المياه على مختلف مستويات المجتمع)، التي من شأنها أن تعزز أكثر تواصل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكلٍ سليم، إضافة إلى مشاركة قطاعات إنتاجية ومجتمعية متعددة، واعتماد الدينامية بدل الإطار الثابت غير المتغير، ومشاركة أصحاب المصلحة في وضع الخطط الوطنية المطلوبة لتحقيق أهداف المياه.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تبني الدول العربية لخطط مطورة تضمن تحقيق أهداف المياه المتفق عليها حتى عام 2030.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - الخطط المطورة في الدول العربية لتحقيق أهداف المياه المتفق عليها.
- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 500 ألف دولار أمريكي.

2.4. ترسيخ مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها.

النشاط الرئيسي 1.2.4. مساعدة الدول العربية في تطوير خططها الوطنية لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

النشاط الفرعي 1.1.2.4. تقييم الوضع الراهن لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

- **الخلفية والمبررات:** رغم ما اتخذته معظم الدول العربية من إجراءات لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فإنها في ظل تزايد الضغوط على هذه الموارد، وتعاظم التحديات التي تواجهها، ولاسيما لجهة تحقيق الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، فهي لا زالت بحاجة لبذل الكثير من الجهود لتطوير طرائق وأدوات إدارة المياه لديها، وذلك من أجل استدامة العملية التنموية، من خلال خلق التوازن بين المتاح من المياه، والطلب المتزايد عليها، والحاجة الماسة لتعزيز القدرة على مواجهة تغير المُناخ، والتكيف مع آثاره.
- **الأهداف:**
  - تطوير خطط وأدوات تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية، بما يعزز حوكمتها، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها كافةً.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - التواصل مع الدول العربية لتسمية نقاط تواصل لهذا في النشاط.
  - تشكيل الجهات المنفذة لفريق عمل مختار.
  - قيام نقاط التواصل بتزويد الفريق المختار بتقارير وطنية حول الحالة الراهنة لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدانهم.
  - قيام الفريق المختار بدراسة وتحليل التقارير المرسلة، ووضع المقترحات بشأن تطويرها.
- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في

الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون مع الدول العربية بهدف تطوير خططها في تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لديها، وتضمينها في خططها الاقتصادية والاجتماعية بما يسهم في تسريع بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وحماية النظم البيئية السائدة فيها. مع وجوب الإشارة هنا الى أن تطوير تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني يجب أن يضع بالاعتبار القوانين والقواعد والمبادئ الوطنية المعمول بها، وكذلك ما تراه كل دولة مناسباً لظروفها وإمكاناتها، مع إمكانية تقديم الدعم الفني لأي دولة لا يوجد لديها حتى الآن قانون ينظم إدارة الموارد المائية لديها.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - إعداد تقرير شامل حول الحالة الراهنة لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - إصدار التقرير الشامل حول الحالة الراهنة لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية.
  - تطوير الدول العربية لخططها في تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لديها.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 700 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.1.2.4. تطوير قدرات التقييم والإبلاغ عن مؤشر التنمية المستدامة 1.5.6 المتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية.

- **الخلفية والمبررات:** تُعدّ الإدارة المتكاملة للموارد المائية عنصراً حيوياً لبناء الركائز الثلاث الأساسية لبرنامج التنمية المستدامة (2016–2030)، وهي العدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية، وذلك من حيث إنها تساعد في موازنة الطلب على المياه في جميع القطاعات المستخدمة لها. وتتضمن الغاية 5.6 من غايات الهدف السادس من أهداف البرنامج تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على الصعد كافةً. ويتم رصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الغاية من خلال المؤشر 1.5.6 الذي يعبر عن ذلك بالدرجة من صفر وحتى مئة. وذلك عبر تقييم الأبعاد الأربعة الرئيسية ذات الصلة، وهي البيئة المؤاتية، والمؤسسات والمشاركة، والأدوات الإدارية، والتمويل.

ولأن مستوى تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في معظم الدول العربية لا يزال يراوح بين متوسط الارتفاع ومتوسط الانخفاض، رغم الكثير من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، فإنه لا زال أمام هذه

الدول الكثير من العمل لتجاوز العقبات التي تحول دون التقدم سريعاً نحو مواصلة تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

تتمثل هذه العقبات في: 1) عدم وضع الإدارة المتكاملة للموارد المائية كأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و2) الافتقار إلى مواءمة السياسات والتعاون المؤسسي بين القطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين، وبين الصعد الوطنية ودون الوطنية والأحواض المائية، و3) عدم كفاية التمويل، و4) الضعف في إنفاذ القوانين والتشريعات المعتمدة، و5) عدم كفاية الرصد، وتبادل البيانات والمعلومات. وتؤثر العقبة الأخيرة في تقدير قيم مؤشرات التنفيذ، ومنها المؤشر 1.5.6.

- **الأهداف:**

  - تطوير قدرات التقييم والإبلاغ عن مؤشر التنمية المستدامة 1.5.6.
  - تحسين عملية صنع القرار، ورسم السياسات ذات الصلة.
  - تنمية القدرات الفنية والمؤسسية على رصد التقدم المحرز في تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
  - تعزيز نُهج التعاون والتشاركية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تنظيم ورش عمل تدريبية، ولقاءات تشاورية.
  - تطوير منهجيات لقياس المؤشر 1.5.6، وتحديد البيانات الإحصائية المناسبة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون مع الدول العربية لتوفير الإحصاءات المطلوبة. ويجري التنفيذ بالتواصل مع نقاط الاتصال في الدول العربية، لجمع البيانات اللازمة. إضافةً لذلك تقوم الجهات المنفذة للنشاط بمتابعة التقدم المحرز في النشاطات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بجمع وتصنيف البيانات وتقانة المعلومات للاستفادة منه في تطوير قاعدة البيانات المطلوبة.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التقييم والإبلاغ عن المؤشر 1.5.6.
  - تحسين قياس التقدم المحرز في تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - عدد ورش العمل التدريبية، واللقاءات التشاورية المنفذة.
  - عدد المنهجيات المطورة لتقدير قيمة المؤشر 1.5.6.
- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 800 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 3.1.2.4. تطوير طرائق اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

- **الخلفية والمبررات:** تُعد الإدارة المتكاملة للموارد المائية عملية منهجية تساعد في وضع سياساتٍ متسقة ومنسقة وشاملة لقطاعاتٍ مختلفة، يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتجاوز كل التحديات التي تحول دون ذلك، من قبيل إنتاج الغذاء، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتكيف مع آثار تغير المُناخ.

  وفي الوقت التي يسارع الكثير من دول العالم إلى تبني الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والإسراع في تطبيقها يُلاحظ أن الدول العربية رغم ما تبذله من جهودٍ لا زالت بطيئة نسبياً في تبنيها وتطبيقها، رغم ما تواجهه من ضغوطٍ وتحدياتٍ تتصل بمصادر المياه لديها.
- **الأهداف:**
  - تطوير طرائق تبني وتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث (الصحة والرفاه)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - التواصل مع الدول العربية لتسمية نقاط تواصل لهذا في النشاط.
  - تشكيل الجهات المنفذة لفريق عمل مختار.
  - قيام نقاط التواصل بتزويد الفريق المختار بمعلومات حول طرائق اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدانهم.

- قيام الفريق المختار بدراسة وتحليل الطرائق المعتمدة المرسلة، وإعداد تقريرٍ حولها، يتضمن المقترحات بشأن تطويرها.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون مع الدول العربية بهدف تطوير طرائق اعتمادها للإدارة المتكاملة للموارد المائية لديها، وتضمينها في خططها الاقتصادية والاجتماعية بما يسهم في تسريع بلوغ أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. مع وجوب الإشارة هنا الى أن تطوير طرائق اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني يجب أن يضع بالاعتبار القوانين والقواعد والمبادئ الوطنية المعمول بها، وكذلك ما تراه كل دولة مناسباً لظروفها وإمكاناتها، مع إمكانية تقديم الدعم الفني لأي دولة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية فيها.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - إعداد تقرير شامل حول طرائق اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية.
  - تبني الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتحسين طرائق اعتمادها.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - إصدار التقرير الشامل حول طرائق اعتماد الدول العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية.
  - تطوير الدول العربية لطرائق اعتمادها للإدارة المتكاملة للموارد المائية لديها.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 700 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 2.2.4. تعزيز تطبيق المحاسبة المائية في إدارة الأحواض المائية السطحية، والخزانات الجوفية.

النشاط الفرعي 1.2.2.4. تقييم الوضع الراهن لتطبيق المحاسبة المائية في إدارة المياه في الدول العربية.

- **الخلفية والمبررات:** تُعد المحاسبة المائية عنصراً أساسياً من برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فضلاً عن اعتبارها مكوناً حيوياً من مكونات السياسات والخطط، وبرامج العمل الرامية إلى معالجة ندرة المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة. وهي تهدف إلى مساعدة المجتمعات على معرفة رصيدها المائي، من حيث مصادر المياه المتوافرة فيها، وكمياتها المتاحة، وأساليب استخداماتها، وما إذا كانت هذه الأساليب ستبقى مستدامة في المستقبل أم لا؟ مع الوضع بالحسبان التأثير المحتمل للعوامل الخارجة عن نطاق سيطرة أنظمة حوكمة المياه، مثل تغير المناخ، وارتفاع أسعار الطاقة، وذلك من

خلال قاعدة بيانات مشتركة تكون مقبولة من جميع المعنيين بعملية صنع القرار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام المحاسبة المائية في إدارة المياه في الدول العربية لا يزال مقتصراً على بعض الجهات في عددٍ محدودٍ من هذه الدول.

- **الأهداف:**

  - تقييم الحالة الراهنة لتطبيق المحاسبة المائية في إدارة المياه السطحية والجوفية المتاحة في الدول العربية، بما يؤسس لحالة جيدة من المعرفة حول واقع التطبيق، والتحديات القائمة، والفرص الممكنة للتغلب عليها.
  - تحسين إدارة الموارد المائية، وحوكمتها.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - مراجعة معمقة لأهم التقارير والدراسات الصادرة على المستويين الوطني والإقليمي حول استخدام المحاسبة المائية في إدارة المياه العربية.
  - قيام الجهات المعنية بقطاع المياه في الدول العربية بتسمية خبراء محليين لإعداد دراساتٍ مرجعية حول واقع تطبيق المحاسبة المائية لإدارة المياه في دولهم.
  - تحليل الدراسات المرجعية المعدة، وإعداد تقرير شامل عن تطبيق المحاسبة المائية في قطاع المياه بالدول العربية يتضمن تقييماً متكاملاً لظروف تطبيق هذه المقاربة، والفرص والإمكانات المتاحة لتحسين هذه الظروف، والأدوات المناسبة لذلك.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا/ سيداري مهمة تنفيذ هذا النشاط.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ التنفيذ على تضمين المحاسبة المائية في السياسات المائية للدول العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث إنها تمثل مقاربةً فاعلة لتحسين إدارة الموارد المائية وحوكمتها. ويجري التنفيذ بالاعتماد على نقاط تواصل، وفريق عمل متعدد الاختصاصات، ولجنة توجيهية يمكنها الاستعانة بأي جهةٍ أخرى قادرةٍ على تقديم المشورة والمساعدة في تنفيذ النشاط.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - إصدار تقرير شامل حول تطبيق المحاسبة المائية في الدول العربية بعد سنتين من اعتماد المجلس العربي لوزراء المياه للخطة التنفيذية.
  - تبني الدول العربية للمحاسبة المائية في إدارة مواردها المائية، وحوكمتها.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - توفير التمويل اللازم لتنفيذ النشاط خلال نصف عام بعد اعتماد المجلس العربي لوزراء المياه للخطة التنفيذية، ويمكن للمجلس المساعدة في ذلك.
  - إعداد الدراسات المرجعية بعد انقضاء عام ونصف على اعتماد المجلس العربي لوزراء المياه للخطة التنفيذية.
  - إعداد التقرير الشامل ونشره بعد انقضاء عامين على اعتماد المجلس العربي لوزراء المياه للخطة التنفيذية.

- **الميزانية:** يُقدر إجمالي الميزانية المتوقعة لتنفيذ هذا النشاط بنحو 300 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.2.2.4. مساعدة الدول العربية في التطبيق السليم للمحاسبة المائية.

- **الخلفية والمبررات:** لا زال قطاع المياه في الدول العربية عموماً يعاني من ضعف في تطبيق نظام المحاسبة المائية، ويُعزى ذلك لأسبابٍ كثيرة، يأتي في مقدمتها ضعف نظم القياس والرصد والمراقبة والتقييم في منظومات الموارد المائية، سواء كانت سطحية أم جوفية. كما يفتقر كثيرٌ من المؤسسات والجهات المعنية بهذا القطاع لوجود قواعد بيانات شاملة، وذات تغذية مستمرة، ويمكن الوصول إليها دوماً بسهولة، لإمداد الجميع بالبيانات المطلوبة، من أجل اتخاذ القرار المناسب، حسب الظروف المؤثرة، ووفق المستويات التي يعملون عليها.
- **الأهداف:**

  - تعميم استخدام التقانات الحديثة من نظم معلومات، واستشعار عن بُعد، وصور أقمار اصطناعية في حساب الموازنات المائية الدقيقة (موارد المياه، والطلب عليها).
  - تطوير عمليات جمع المعلومات والبيانات، وتخزينها من أجل توفيرها بسرعة ودقة لمتخذي القرار، بما يسهم في تحسين إدارة الموارد المائية المتاحة، وتعزيز حوكمتها، وضمان استدامتها، وتسهيل ربطها بصورة صحيحة بالمؤشرات المالية والاقتصادية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تطوير منهجية خاصة لجمع البيانات والمعلومات حول الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، إضافةً لأساليب تحليلها وإدارتها. بحيث تشمل مواد تدريبية للتطبيق.
  - إقامة ورش عمل لتعزيز قدرات فرق الرصد الوطنية في مجال جمع وتحليل وإدارة البيانات والمعلومات المائية اللازمة لتطبيق نظام المحاسبة المائية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا/ سيدارى مهمة تنفيذ هذا النشاط.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز القدرات العربية من أجل تعميم استخدام نظام المحاسبة المائية في إدارة المياه، وحوكمتها. ويجري التنفيذ بالاعتماد على فريق عمل مختص، وعلى فرق الرصد الوطنية، ولجنة توجيهية يمكنها دعوة جهاتٍ أخرى مختصة للتعاون في تنفيذ النشاط.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تبني الجهات العربية ذات الصلة نظام المحاسبة المائية في إدارة الموارد المائية المتاحة.
  - تطوير أساليب جمع البيانات والمعلومات المائية.
  - تأسيس قواعد بيانات صحيحة تسهّل تطبيق نظام المحاسبة المائية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - إعداد مواد تدريبية لتطبيق منهجية خاصة بجمع البيانات والمعلومات المائية.
  - ورش العمل المنفذة في إطار النشاط.

  هذا ويقوم المجلس، بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد بعملية المتابعة والتقييم.

- **الميزانية:** يُقدر إجمالي الميزانية المتوقعة لتنفيذ هذا النشاط بنحو 400 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 3.2.2.4. الدعم الفني لوضع وتعميم منهجية سليمة حول نظام المحاسبة المائية في الدول العربية، وترسيخ القواعد المعيارية بالاستناد على ممارسات ميدانية صحيحة.

- **الخلفية والمبررات:** يُعد تقييم الموارد المائية المتاحة من جهة، والاحتياجات إليها من جهةٍ أخرى أمراً ضرورياً لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، من أجل إدارةٍ جيدة لهذه الموارد، تحسن كفاءة استخدامها، وتزيد إنتاجيتها، وتضمن استدامتها. وفي هذا الإطار يشكل وضع نظم محاسبة مائية دقيقة مقاربةً فاعلة لتوجيه التخطيط الاستراتيجي للمياه، وتحصيصها، ولاسيما للقطاع الزراعي. إضافةً لتوفيره إمكانية مراجعة قرارات التحصيص المتعلقة بسياسات إنتاج الغذاء والأمن الغذائي والطاقة واستدامة البيئة، والمحاسبة الخاصة بمتطلبات المياه السطحية والجوفية الدولية المشتركة، زد على ذلك تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والتكيف مع آثاره.

- **الأهداف:**

  - دعم الدول العربية فنياً في مجال تطبيق نظام المحاسبة المائية.

- تعزيز الجانب العملي لوضع قواعد معيارية في استخدام المحاسبة المائية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق كذلك بالهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

- تنظيم برامج وورش عمل تدريبية على مستوياتٍ مختلفة من المحاسبة (محاسبة سريعة، ومحاسبة متقدمة)، لمستفيدين من شرائح مختلفة (خبراء ومهندسون وفنيون ومزارعون).
- إقامة مدارس حقلية للمزارعين.
- توثيق التجارب الناجحة في تطبيق نظام المحاسبة المائية، ونشرها، لتعميم الاستفادة منها.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – الفاو، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا/ سيداري مهمة تنفيذ هذا النشاط. ويمكن للجهات المنفذة للنشاط الطلب من جهاتٍ أخرى مختصة التعاون في تنفيذ مكونات النشاط .

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز القدرات العربية على مستوياتٍ متعددة في مجال استخدام نظام المحاسبة المائية في إدارة المياه، وحوكمتها. ويجري التنفيذ وفق الآتي:
- اقتراح إنشاء عددٍ من المدرس الحقلية للمزارعين في بعض الدول العربية التي تعلن عن رغبتها ودعمها لإقامة هذه المدارس. وتطبيق نظام المحاسبة المائية فيها لتكون مثالاً يمكن استخدامه في مناطق أخرى من المنطقة العربية.
- تنظيم وتنفيذ ورش عمل تدريبية للمهتمين والمستفيدين في مجال المحاسبة المائية.
- حصر التجارب الناجحة ونشرها لتعميم الفائدة منها.
- يمكن للجهات المنفذة للنشاط دعوة جهاتٍ أخرى مختصة للتعاون في تنفيذ مكونات النشاط.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- إتاحة الفرصة لصناع القرار لفهم حالة المياه من أجل تحسين السياسات ذات الصلة.
- تحسين البيانات حول الموارد المائية، بما يرفع كفاءة استخدامها، ويعزز وسائل حوكمتها.
- تأهيل القدرات في مجال جمع البيانات الميدانية، واستخدام التقانات الحديثة لتقدير الاحتياجات المائية، ولاسيما في القطاع الزراعي، مثل الاستشعار عن بعد (RS).
- رفع كفاءة الري، مع الوضع بالحسبان ندرة المياه، وتغير المُناخ، من خلال التوسع باستخدام تقاناتٍ حديثة من قبيل النموذج الرياضي (AquaCrop)، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة/ الفاو (WAPOR).

- رفع الوعي بين المزارعين، وتعزيز دور المرأة الريفية في مجالي الزراعة والري، بما يخدم بناء مجتمعاتٍ منتجة وقادرة على التكيف مع آثار المُناخ.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - عدد برامج وورش العمل التدريبية المنفذة.
  - عدد مدارس المزارعين الحقلية المقامة.
  - مجموع التجارب الناجحة المسجلة حول تطبيق نظام المحاسبة المائية.

  هذا ويقوم المجلس، بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد بعملية المتابعة والتقييم.
- **الميزانية:** يُقدر إجمالي الميزانية المتوقعة لتنفيذ هذا النشاط بنحو 600 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 4.2.2.4. إعداد أدلة علمية استرشادية لنشر تطبيقات المحاسبة المائية بغرض تبادل المعلومات والدروس المستفادة.

- **الخلفية والمبررات:** تتكون المحاسبة المائية من جملة خطوات ذات تعقيدٍ متزايد، يتعلق بالسياق والحاجة، والأفق الزمني للقضية المعنية، إضافةً للمقياس الجغرافي. ففي حين يكون التركيز على حوض النهر أكثر ملائمةً في مكانٍ ما، يكون التركيز على الموازنة المائية للدولة ككل في أمكنة أخرى. من جهةٍ ثانية يجب التفريق بين إجراءات المحاسبة، التي توضع لدعم مشروعٍ أو برنامج محدد، وإجراءات المحاسبة، التي توضع كجزءٍ من برنامجٍ طويل الأمد، لإدارة الموارد المائية، بهدف تحقيق مستوياتٍ مقبولة من استدامة هذه الموارد.

  من هنا أهمية وجود أدلة علمية تقدم شروحاتٍ مفصلة حول قواعد وأدوات تطبيق نظام المحاسبة المائية في المنطقة العربية حسب الظروف السائدة، والأهداف المطلوبة من التطبيق. وذلك من أجل مساعدة ذوي الاختصاص، وأصحاب القرار في وضع خطط عمل ناجحة تعزز إدارة الموارد المائية، وحوكمتها، بما يضمن استدامتها.
- **الأهداف:**
  - المساعدة في تطبيق نظام المحاسبة المائية، وتعميم استخدامه لإدارة المياه في المنطقة العربية.
  - بناء القدرات العربية في مجال تطبيق نظام المحاسبة المائية.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة.

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - قيام الجهات المنفذة للنشاط بتحديد عدد الأدلة المطلوبة، ووضع الخطوط العرضية لكل دليل.
  - إعداد الأدلة ونشرها.
  - تنظيم ورش عمل لشرح قواعد استخدام الأدلة المعدة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا/ سيداري مهمة تنفيذ هذا النشاط.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعميم تطبيق نظام المحاسبة المائية في إدارة المياه، وحوكمتها في المنطقة العربية. ويجري التنفيذ عبر لجنة علمية من الجهات المنفذة للنشاط، تقوم بتشكيل فرق عمل مختصة، مهمتها إعداد الأدلة المطلوبة. ويمكن لهذه الفرق الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجاز النشاط.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تحسين مستوى إدارة الموارد المائية، وحوكمتها.
  - تعزيز استخدام التقانات الحديثة في إدارة قطاع المياه.
  - رفع كفاءة استخدام المياه.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - عدد الأدلة الصادرة.
  - عدد ورش العمل المقامة.

- **الميزانية:** من المتوقع أن تبلغ الميزانية لإنجاز هذا النشاط قرابة 500 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 3.2.4. رفع كفاءة وإنتاجية المياه، وتعزيز اقتصادياتها.

النشاط الفرعي 1.3.2.4. تقييم مؤشرات كفاءة استخدام المياه، وتطوير أساليب تحسينها.

- **الخلفية والمبررات:** يمثل تحسين كفاءة استخدام المياه التقليدية وغير التقليدية جزأً لا يتجزأ من نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحوكمتها، ووسيلةً هامة من وسائل تعظيم العائدية الاقتصادية والاجتماعية من هذه الموارد.

  وتزداد أهمية التحسين في المنطقة العربية التي تعاني عموماً من ندرة المياه فيها، ومن تدني كفاءة استخدام هذه المياه، ولاسيما في قطاع الري، الذي يستحوذ على الحصة الأكبر منها، في ظل تعرضها للتلوث، وتغير المُناخ.

ومن المسلم به أن تكون الخطوة الأولى في هذا المجال هي البحث عن فرص لتحسين كفاءة استخدام المياه، ورفع عائدية استثمارها. ويبرز هنا جانبان مختلفان من جوانب الكفاءة، الأول يتناول الكفاءة الفنية في استخدام المياه، والثاني يتناول كفاءة المحاصصة، أي الكفاءة التي من خلالها تقوم القطاعات المستخدمة للمياه، بتقاسم المياه، والموارد ذات الصلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الوضع بالحسبان أن الجانب الأول يستدعي تطبيق إدارة الطلب على المياه، أما الثاني فينطوي على المحاصصة طويلة الأجل للمياه. ومن جهة نظر الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فإن كلاً من الكفاءتين يتطلب إدراك القيمة الاجتماعية والبيئية للمياه، فضلاً عن قيمتها الاقتصادية.

- **الأهداف:**

  - تطوير الخطط والاستراتيجيات المعتمدة، لرفع كفاءة استخدام المياه في الدول العربية خلال المرحلة الثانية من تطبيق الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030).
  - قيام الدول العربية، خلال المرحلة الثانية من تطبيق الخطة التنفيذية للاستراتيجية، بتقدير كفاءة استخدام المياه لديها.
  - تحسين الدول العربية الكفاءة الفنية لاستخدام المياه، وكفاءة تخاصص المياه لديها، مع توفير التدريب اللازم حول أساليب رفع كفاءة استخدام المياه.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق كذلك بالهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تطوير منهجية ومؤشرات قياس الكفاءة الإجمالية لاستخدام المياه.
  - تحديد إجراءات تحسين كفاءة استخدام المياه، والموارد ذات الصلة، واعتبار عملية رفع كفاءة استخدام المياه جزأً لا يتجزأ من نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأدوات حوكمتها، وذلك بهدف تعظيم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والمحافظة على البيئة..

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط.

- **مبادئ التنفيذ، وإسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تقييم مؤشرات كفاءة استخدام المياه، من أجل تطوير أساليب تحسينها. ويجري التنفيذ عبر قيام المجلس العربي للمياه، بالتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة /أكساد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا بتحديد طرائق جديدة لقياس الكفاءة الإجمالية لاستخدام المياه على

المستوى الوطني بتحديد المؤشرات المناسبة، واختيار المعايير الملائمة، ووضع آليات تضمن مراقبة وتقييم متواصلين لخطط رفع كفاءة استخدام المياه. وهو ما سيضع كامل العملية على الطريق الصحيح، من خلال قياس الآثار الناجمة عنها، ونسبة تحسن الكفاءة. من جهةٍ أخرى يمكن أن يكون رفع كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي عبر تطوير قدرات الباحثين والكوادر الفنية والمزارعين، من خلال نقل وتوطين وتطوير تقانات حديثة ترتبط بإدارة الموارد المائية، والنظم المحصولية. ويمكن للجهات المنفذة للنشاط دعوة جهاتٍ أخرى مختصة للتعاون في تنفيذ مكونات النشاط.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - تقييم وقياس الكفاءة الإجمالية لاستخدام المياه على المستوى الوطني في الدول العربية.
  - تحسين الكفاءة الفنية لاستخدام المياه، من خلال اللجوء إلى تطبيق إدارة الطلب على المياه.
  - تطوير الاستراتيجيات والخطط المعمول بها لرفع كفاءة استخدام المياه.
  - تعزيز إجراءات التكيف مع آثار تغير المُناخ.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - جمع البيانات الوطنية حول كفاءة استخدام المياه.
  - رفع كفاءة استخدام المياه.
  - الزيادة في عدد المتدربين في مجال رفع كفاءة الري.
- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 300 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.3.2.4. التدريب الحقلي حول مؤشرات رفع كفاءة استخدام المياه.

الخلفية والمبررات: يلعب التدريب الميداني في قطاع المياه عموماً، وقطاع الري خصوصاً دوراً هاماً في تقليص الفجوة بين مهارات وقدرات العاملين فيه، ومتطلبات المهمات التي يتولونها، من أجل تحسين كفاءة استخدام المياه، وتطوير المؤشرات حولها، وكذا في تعزيز القدرة لديهم على حل المشاكل الطارئة والمتوقعة. فهو من جهةٍ يرفع من قدرات الفنيين على تقييم أداء طرائق الري بمختلف أنواعها، والعمل على تحسينه، وكذلك مساعدتهم في نقل نتائج البحوث العلمية ذات الصلة إلى المزارعين. أما بالنسبة للمزارعين أنفسهم فإن التدريب يرفع من مستوى وعيهم في كيفية التعامل مع مكونات نظم الري، ولاسيما نظامي الري بالرش والري بالتنقيط، كما يسهم التدريب في مساعدتهم بتطبيق جدولة الري الصحيحة، بما ينعكس إيجاباً على تجويد إدارة مياه الري، ورفع كفاءة استخدامها، إضافةً لتحديد المؤشرات المتعلقة بذلك.

- **الأهداف:**
  - قيام الدول العربية بتوفير التدريب اللازم حول كفاءة استخدام المياه خلال المرحلة الثانية من تطبيق الخطة التنفيذية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق كذلك بالهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تنظيم وتنفيذ برامج تدريب فنية وإرشادية، للفنيين، وجمعيات مستخدمي المياه، والمزارعين في الدول العربية الراغبة، لتعزيز القدرات في مجال كفاءة استخدام المياه، وأساليب تحسينها.
  - تنفيذ ورش عمل للتدريب الحقلي حول استعمال مؤشرات كفاءة استخدام المياه.
- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز قدرات ومهارات الكوادر العربية حول مؤشرات رفع كفاءة استخدام المياه. ويجري التنفيذ عبر القيام بالآتي:
  - تنفيذ ورش عمل حول كفاءة استخدام المياه، وحساب الموازنة المائية، وتدريبات عملية حول نظم دعم القرار، مع توثيق وتقييم الحزم الفنية الناجحة في رفع كفاءة استخدام المياه، والعمل على نشرها واستخدامها في مجالات التنمية ذات الصلة.
  - دعم المؤسسات المتخصصة، والسلطات المحلية، وجمعيات مستخدمي المياه، والمنظمات غير الحكومية، والبرامج والمشاريع الأخرى.
  - يمكن للجهات المنفذة للنشاط الطلب من جهاتٍ أخرى مختصة التعاون في تنفيذ مكونات النشاط.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - توفير التدريب المناسب حول مؤشرات رفع كفاءة استخدام المياه.
  - توفير تقانات متطورة في مجال استخدام الموارد المائية، وتحقيق استدامتها.
  - تعزيز معارف الكوادر العربية، ومهاراتها الفنية بخصوص رفع كفاءة استخدام المياه.
  - تعزيز قدرات المجتمع المحلي والمزارعين وجمعيات مستخدمي المياه، من خلال إقامة فعاليات على مستوى الحقل، والتدريب من أجل المشاركة الفعالة، واستدامة النشاطات مستقبلاً.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - متابعة البيانات الوطنية حول كفاءة استخدام المياه.
  - رفع كفاءة استخدام المياه عموماً، وفي قطاع الري خصوصاً.
  - الزيادة في عدد المتدربين.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 500 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 3.3.2.4. بناء القدرات العربية لتعزيز الابتكار في اقتصاديات المياه.

- **الخلفية والمبررات:** رغم أن الموارد المائية في المنطقة العربية تعاني من ضغوط كبيرة وتحديات جسيمة، فهي لا زالت تتعرض للتلوث، وضعف الإدارة، وعدم استغلالها على أسس اقتصادية سليمة ترفع من مساهمتها في اقتصاديات الدول العربية، ولاسيما التي تواجه ندرة مائية تتفاقم عاماً بعد عام في ظل استمرار نقص رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار في تنمية الموارد المائية، وتغير المناخ، وموجات الجفاف المرافقة له، والتي باتت تهدد مناطق عربية واسعة، حيث إن شدتها تتعاظم، وتكرارها يزداد، وفترات تأثيرها تطول.
- **الأهداف:**

  - زيادة الوعي التكنولوجي حول الأدوات الاقتصادية المناسبة لرفع كفاءة استخدام المياه، ولاسيما في قطاع الري خلال الخمس السنوات الأولى من تطبيق الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030)، فتحسين كفاءة استخدام المياه في الري بالدول العربية، سيسمح لها بالتخفيف من معاناتها الناتجة عن ندرة المياه، وسيساعدها على تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تجنيها حتى بالاعتماد على البنية التحتية القائمة فيها لمشاريع المياه. كما سيسهم تحسين الكفاءة في توفير المياه من أجل استخدامات أخرى، وفي التخفيف من التدهور البيئي الحاصل. وبالتالي المساهمة المباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
  - تشجيع السياسات العامة، ومبادرات القطاع الخاص التي تعزز الاستثمار في أساليب إنتاج فاعلة ونظيفة وآمنة.
  - توجيه خيارات المستهلك نحو منتجات وخدمات صديقة للبيئة، وأكثر كفاءة في استخدام الموارد ولاسيما المياه والأراضي.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق كذلك بالهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي). كما يسهم في تحقيق الهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - إعداد مبادئ إرشادية باللغة العربية حول الابتكار في اقتصاديات المياه.
  - تنفيذ ورشة عمل لشرح المبادئ الإرشادية المعدة.
  - يمكن للجهات المنفذة الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجاز النشاط.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على الاستمرار في تعزيز القدرات العربية في مجال الابتكار في اقتصاديات المياه. ويجري التنفيذ عبر الآتي:

  - إعداد المبادئ الإرشادية باللغة العربية.
  - تنفيذ ورشة عمل لشرح المبادئ الإرشادية المعدة.
  - يمكن للجهات المنفذة الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجاز النشاط.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - إعداد مبادئ توجيهية للابتكار في رفع كفاءة استخدام المياه، بعد ثلاث سنوات من إقرار الخطة التنفيذية.
  - تنظيم ورشة عمل بعد ثلاث سنوات من إقرار الخطة التنفيذية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - إعداد المبادئ التوجيهية، بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
  - تنظيم ورشة العمل، بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 250 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 4.3.2.4. بناء منصة علمية لنشر تجارب الدول على المستويين الحكومي والمدني في مجال رفع كفاءة إنتاجية المياه، وتعزيز اقتصادياتها.

- **الخلفية والمبررات:** تلعب المنصات الالكترونية المعلوماتية التفاعلية دوراً مهماً في نشر التجارب الناجحة للدول العربية على المستويين الحكومي والمدني في أكثر من مجال، فهي تعمل على تعميم الفائدة من هذه التجارب، من خلال تسهيل الوصول إليها، وتبادل المعلومات بشأنها، واستنساخها في الحالات المشابهة. من هنا فإن بناء منصة علمية تُودع فيها تجارب الدول العربية الناجحة في مجال رفع كفاءة استخدام المياه، وتحسين إنتاجيتها، وتعزيز اقتصادياتها يمكن أن يعمل على تعزيز تبادل التجارب والخبرات الرائدة في هذا المجال، ودعم الإجراءات المتخذة لمواجهة التحديات التنموية الراهنة في المنطقة العربية والحد من الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها مواردها الطبيعية، في ظل تفاقم آثار تغير المُناخ، وتصاعد حالة عدم الاستقرار العالمية، ولاسيما لجهة إنتاج الغذاء.
- **الأهداف:**

  - دعم جهود التعاون العربي المشترك، بما يدعم توفير متطلبات كل من الأمن المائي، والأمن

الغذائي.

- تعزيز تبادل التجارب والخبرات الرائدة في مجال رفع كفاءة إنتاجية المياه، وتعزيز اقتصادياتها المياه، بما يعزز مواجهة التحديات التنموية الراهنة في المنطقة العربية.
- عرض تجارب، وقصص نجاح الدول العربية في رفع كفاءة إنتاجية مواردها المائية، وتعزيز اقتصادياتها، للإفادة منها في متابعة تطوير قطاع المياه، ولاسيما لجهة رفع كفاءة الري.
- توفير العديد من البيانات والمعلومات حول السياسات الوطنية العربية لإدارة المياه.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق كذلك بالهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي). كما يسهم في تحقيق الهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

- اختيار مستضيف للمنصة الالكترونية.
- بناء المنصة.
- تسمية الدول العربية نقاط اتصال لتزويد المستضيف بتجارب دولها الناجحة في مجال رفع إنتاجية المياه، وتعزيز إنتاجيتها.
- تضمين التجارب الناجحة في المنصة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على الاستمرار في تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالمياه عموماً، وبرفع كفاءة إنتاجية المياه، وتعزيز اقتصادياتها خصوصاً. ويجري التنفيذ أولاً بتحديد مستضيف للمنصة، ويمكن للمركز العربي – أكساد أن يستضيف المنصة كونه يستضيف منصة الكترونية تحت عنوان "منصة التجارب الرائدة للدول العربية في مجال المياه". بعد ذلك يعمل المستضيف مع الدول العربية على تسمية نقاط اتصالها لتزويده بتجاربها الناجحة في مجال زيادة إنتاجية المياه، وتعزيز اقتصادياتها. ويمكن للجهات المنفذة الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجاز النشاط.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- تسهيل تبادل المعلومات حول التجارب الناجحة لرفع كفاءة المياه وتعزيز إنتاجيتها في الدول العربية.
- إفادة الدول العربية من التجارب الناجحة في الحالات المشابهة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - بناء المنصة العلمية الالكترونية.
  - عدد التجارب الناجحة المودعة في المنصة.
- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية اللازمة لإنجاز هذا النشاط بنحو 150 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 4.2.4. تطوير وتفعيل التشريعات والقوانين ذات الصلة.

النشاط الفرعي 1.4.2.4. تقييم التشريعات والقوانين ذات الصلة.

- **الخلفية والمبررات:** يتطلب تنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى جانب الإعداد الجيد توافر إطار قانوني قوي يدعم هذا التنفيذ، من هنا فإن القوانين المعمول بها حالياً في معظم الدول العربية يحتاج إلى تطوير يضع بالحسبان معالجة قضايا الاستراتيجية المستقبلية، في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية الحاصلة، مثل تغير المُناخ، والمياه الدولية المشتركة، والموارد المائية غير التقليدية. من جهة أخرى يُعد إنفاذ القوانين المعمول بها مسألة مهمة في كثيرٍ من الدول العربية.
- **الأهداف:**
  - أن يكون لدى جميع الدول العربية قوانين وتشريعات متطورة تعالج القضايا الاستراتيجية الحالية والمستقبلية مثل التوسع باستخدام الموارد المائية غير التقليدية، وتعزيز الإجراءات المتخذة للتكيف مع آثار تغير المُناخ، يُضاف إلى ذلك توفير الآليات والأدوات الفاعلة لإنفاذ هذه القوانين والتشريعات.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث (الصحة والرفاه)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - مراجعة الإطار القانوني والتشريعي المعمول به في قطاع المياه بالدول العربية، وتقييمه وفق الآليات المناسبة، لجهة فاعليته في تطبيق الإدارة المتكاملة للموار المائية وحوكمتها.
  - وضع المقترحات الملائمة لتطوير القوانين والتشريعات المائية في الدول العربية، مع الوضع بالاعتبار التغيرات المستجدة على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي.
- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو

الإقليمي للعلوم في الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا/ سيداري مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على القيام بتطوير الاصلاحات القانونية التشريعية بطريقة تكاملية مترابطة تترافق مع الخطط الاجتماعية الأكثر شمولية في الدولة، مع الوضع بالحسبان أن رفع الوعي، وتبادل المعلومات، والنقاشات التشاركية الهادفة هي عناصر أساسية لعملية الإصلاح التشريعي المطلوب. يُضاف الى ما سبق أن تطوير الإصلاحات المرتبطة بحوكمة المياه يجب ألا تقتصر على قطاع المياه فقط، بل عليها أن تشمل القطاعات الأخرى المؤثرة، والمتأثرة بعملية صناعة القرار المتعلق بالمياه.

ويجري التنفيذ من خلال تنظيم دورات وورش عمل تدريبية، ولقاءات تشاورية لتقييم التشريعات والقوانين ذات الصلة المعمول بها، والبحث في إمكانية إدخال تعديلات على الأطر والقوانين الوطنية المعتمدة، ومناقشة طرائق وتقانات إنفاذ القوانين الحديثة، مع التأكيد على تبادل الخبرات المكتسبة بين الدول العربية.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تطوير خطة للإدارة المتكاملة للموارد المائية مع الإطار القانوني والمؤسسي الملائم لها، ودعم الدول العربية لتطوير قوانينها وتشريعاتها الوطنية، وذلك من خلال توفير بيئة تمكينية لاعتماد قواعد قانونية أكثر تطوراً واستدامة.
  - تطوير اللوائح والتشريعات والسياسات المحددة لإنفاذ القوانين الصادرة، في سبيل التمكن من إدارة الموارد المائية وحوكمتها بفعاليةٍ أكبر.
  - القيام بإصلاحات مؤسسية تترافق مع مقاربات تشاركية وتشاورية، وتشمل القطاعات كافة في سبيل تطوير فهم وعائدية إنجاز عملية التغيير.
  - دراسة إمكانية إعداد دراسة تشريعية حول وضع قانونٍ موحد يُسمى "**قانون الموارد المائية العربية**" من شأنه أن يشكل خلاصة مفيدة من الوثائق التشريعية المتاحة، وأن يقدم معرفة عامة أفضل بالقوانين العربية المتعلقة بالمياه العذبة، إضافة إلى توفير مرجعية قانونية جاهزة يستفيد منها صناع القرار، والقانونيون، والمفاوضون، والمستشارون القانونيون للحكومات العربية. ويمكن لهذه الدراسة أن تتناول التداعيات القانونية المعقدة لتنمية وإدارة المياه الدولية المشتركة، والبحث عن القواعد ذات الصلة القابلة للتطبيق.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - الدورات وورش العمل التدريبية، واللقاءات التشاورية.
  - سن قوانين وتشريعات جديدة.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 700 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.4.2.4. تطوير القدرات لتعزيز التشريعات والأطر القانونية الوطنية.

- **الخلفية والمبررات:** رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول العربية في سن وتطوير القوانين والتشريعات الناظمة لاستخدامات الموارد المائية المتاحة لديها، فإنها لا زالت تواجه جملة عقباتٍ في هذا المجال، أهمها 1) ندرة التشريعات والقوانين الناظمة لإدارة مياه الري في بعض الأحيان، وعدم التقيد بمضمونها في كثيرٍ من حالات وجودها، و2) قلة الأجهزة الإدارية والقدرات البشرية القادرة على مراقبة تطبيق القوانين النافذة، و3) قلة اهتمام معظم التشريعات والقوانين المائية الموضوعة بفض التداخل بين مؤسسات إدارة الموارد المائية فيها، و4) عدم تضمين التشريعات والقوانين المائية – في حال وجودها– مواد تشير إلى مبدأ الدعم والتحفيز، وتؤكد على ضرورة المواءمة بين المصلحة العامة للمجتمع، والمصلحة الخاصة للمستفيدين، و5) خلو التشريعات المائية العربية تقريباً من مواد قانونية تحدد المعايير الناظمة لنوعية المياه المستخدمة، ولا سيما ما يتعلق باستخدام الموارد المائية غير التقليدية لأغراض الري، و6) تدني مستوى الوعي القانوني بين مستخدمي المياه في القطاع الزراعي، و7) ندرة برامج التوعية حول القوانين والتشريعات الناظمة لاستخدامات مياه الري، وحقوق الانتفاع منها، وحل النزاعات حولها.

  من هنا أهمية بناء القدرات البشرية لتسهم في وضع أو تحديث القوانين والتشريعات المائية في الدول العربية، بحيث تعكس النُهج المتطورة الموجهة لإدارة الموارد المائية وحوكمتها، وتكفل مواءمة السياسات بين التشريعات القديمة أو الجديدة المتعلقة باستخدامات المياه من الناحية الكمية والنوعية.
- **الأهداف:**
  - تطوير قدرات الدول العربية على المستويين الوطني والإقليمي، في مجال القوانين والتشريعات المائية، مع الوضع بالاعتبار المياه الدولية المشتركة.
  - توفير القدرات اللازمة لدعم التجديد والتحسين المتواصلين لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - تنظيم دورات وورش عمل تدريبية.
  - عقد لقاءات تشاورية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحوكمتها في الدول العربية، ويجري التنفيذ عبر تنظيم دورات وورش عمل تدريبية، ولقاءات تشاورية لتأهيل قدرات بشرية في مجال وضع وتطوير التشريعات والقوانين المائية.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - تحسين تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها.
  - تعزيز عملية صناعة القرارات المتعلقة بالمياه.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - تنظيم الدورات وورش العمل التدريبية، واللقاءات التشاورية المقررة.
  - التغيير في حالة القوانين والتشريعات (وضع أو تحديث).
- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 900 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 3.4.2.4. تعزيز آليات الحوكمة الرشيدة من خلال دعم جهود البلدان في استعراض/ إصلاح الإطار المؤسساتي الذي يعزز التنسيق بين إدارة الموارد المائية والزراعية داخل المؤسسات والقطاعات ذات الصلة من أجل تحديد الأولويات المشتركة، وجسر الفجوات المعرفية اللازمة لتفعيل التخطيط المشترك.

- **الخلفية والمبررات:** يقع معظم دول المنطقة العربية تحت خط الإجهاد المائي، وهو ما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود من أجل تحسين إدارة الموارد المائية المتاحة، وضبط المنافسة المتزايدة بين القطاعات من جهة، وبين المستخدمين في كل قطاع من جهة أخرى. ويمكن لحوكمة المياه الرشيدة هنا أن تلعب دوراً هاماً عن طريق تحسين تحصيص موارد المياه السطحية والجوفية بين مستخدمي هذه الموارد، حيث إن التحصيص السليم والعادل يساعد على رفع كفاءة استخدام المياه، وتقليل النزاعات بين المستخدمين، ودعم التنسيق بين إدارة الموارد المائية والزراعية. وفي إطار تنسيق السياسيات حول المواضيع المشتركة بين قطاعي المياه والزراعة، تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو بتوفير الدعم المادي والفني لتنفيذ توصية لجنتها الفنية العليا رفيعة المستوى للمياه والزراعة المتعلقة بتحسين تحصيص المياه للزراعة في كلٍ من الأردن ومصر وتونس وفلسطين، وذلك من خلال تنفيذ مخطط تجريبي للمبادئ التوجيهية حول تحسين تحصيص المياه للزراعة. وستقوم الفاو بتنفيذ هذا النشاط باعتباره توسعاً للمخطط التجريبي، على أن يُضاف إليه استهداف 6 دولٍ جديدة.

- **الأهداف:**

  - تعميم الاستفادة من التطبيق التجريبي للمبادئ التوجيهية حول تحسين تحصيص المياه للزراعة من خلال زيادة عدد الدول المستفيدة من 4 دول إلى 10 دول، لمساعدتها في رفع كفاءتها في التنسيق المؤسساتي المتعلق بإدارة المياه في الزراعة.
  - تعزيز تبادل المعلومات والخبرات حول الحوكمة الرشيدة للمياه في القطاع الزراعي في ظل تزايد ندرة المياه.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تكوين فريق وطني في كل دولة من الدول المستهدفة، واختيار منطقة التطبيق التجريبي للمبادئ التوجيهية.
  - إعداد مخطط عمل للتطبيق التجريبي للمبادئ التوجيهية.
  - تحديد وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية، والتكلفة المنخفضة من خطة العمل.
  - وضع برنامج لرفع قدرات المتداخلين حول مواضيع ذات صلة، مثل المحاسبة المائية، وإنتاجية المياه، و...الخ.
  - عقد ورشات عمل تشاورية لتبادل الخبرات بين الدول حول نظم تحصيص المياه المعتمدة على المستوى الوطني.

- **الجهات المنفذة:** منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا/ سيداري، ومعهد ستوكهولم الدولي للمياه، والدول المشاركة في تنفيذ النشاط، ومنظمات دولية ومؤسسات حكومية وغير حكومية متخصصة.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:**
- تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تطبيق المبادئ التوجيهية لتحسين تحصيص المياه للزراعة، ويجري التنفيذ عبر القيام بالآتي:

  - إعداد مخطط عمل من قبل الفرق الوطنية التي تكونها وزارة الزراعة، ووزارة المياه في الدولة الراغبة في التطبيق الطوعي للمبادئ التوجيهية على المستوى التجريبي.
  - انتداب استشاري وطني لدعم الفرق الوطنية في إعداد وتنفيذ مخطط العمل.
  - تحديد الأنشطة الأولية التي يمكن تنفيذها من قبل الفرق الوطنية.

- توفير الموارد اللازمة من قبل الجهات المنفذة والمانحين والدول لتغطية نفقات تنفيذ نشاطات مخطط العمل.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- تقييم ومراجعة نظام تحصيص المياه على مستوى منطقة التجريب والمستوى الوطني وفق المبادئ التوجيهية لتحسين تحصيص المياه للزراعة، من أجل تعزيز آليات الحوكمة الرشيدة مع الوضع بالحسبان مختلف الجوانب مثل التنسيق بين المؤسسات والقطاعات.
- تصميم آليات محسنة استناداً لمخرجات النشاط، وتبادل المعلومات والخبرات مع بقية الدول.
- رفع قدرات المتداخلين في الإدارة المستدامة والحوكمة الرشيدة للمياه.
- دعم عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالحوكمة الرشيدة للمياه.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

- التسمية الرسمية لفرق العمل الوطنية في الدول الست الجديدة.
- تحديد مناطق التطبيق التجريبي للمبادئ التوجيهية بهدف تحسين تحصيص المياه للزراعة.
- إعداد مخطط العمل للتطبيق التجريبي للمبادئ التوجيهية، واعتماده من قبل المتداخلين في الدول الست الجديدة.
- إعداد قائمة النشاطات الأولية من مخطط العمل، واعتمادها من قبل المتداخلين في الدول الست الجديدة.
- المشاركة في مجهودات حشد الموارد لتنفيذ بقية نشاطات مخطط العمل في الدول العشر.
- الاجتماعات المنظمة، والتقارير الدورية المعدة حول تنفيذ أعمال النشاط.

- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 600 ألف دولار أمريكي في العام.

النشاط الرئيسي 5.2.4. التوسع باستخدام الموارد المائية غير التقليدية.

النشاط الفرعي 1.5.2.4. تعزيز آليات وضع المعايير الخاصة للاستخدام الأمثل والآمن للمياه غير التقليدية، والمواضيع المرتبطة بها في الدول العربية، بما يشمل المياه شبه المالحة، المياه المحلاة، ومياه الصرف الصحي المعالجة، والتخطيط اللازم لسلامة الصرف الصحي وغيرها من المواضيع من أجل تعزيز جانب العرض في موازنة المياه بالدول العربية.

- **الخلفية والمبررات:** تعاني المنطقة العربية من تزايد شح المياه فيها بسبب استمرار التراجع في معدلات الهطولات المطرية المرافق لتغير المناخ، وزيادة الطلب على الموارد المائية، مما دفع الكثير من الدول إلى الإفراط في استخدام المياه الجوفية لتغطية احتياجاتها من المياه. وهكذا شهدت المنطقة تراجعاً

ملحوظاً في مستوى توافر الموارد المائية الجوفية والسطحية على السواء. ولمجابهة المخاطر الناجمة عن ذلك أصبح من الضروري التوجه نحو الاستفادة من موارد المياه غير التقليدية.

واستجابةً لما جرى تحديده خلال الاجتماع الأول للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى المتعلق بموضوع استخدام موارد المياه غير التقليدية للزراعة كموضوع مشترك بين قطاعي المياه والزراعة بهدف استكشافه والتعامل معه بشكلٍ موحد، وتنفيذاً لتوصيات اللجنة خلال اجتماعها الرابع، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو بإعداد جملة من التقارير وأوراق العمل، لمساعدة أعضاء اللجنة في وضع التوصيات المتعلقة بالمواضيع الآتية:

- تحلية المياه (استعذاب المياه): أُعد تقرير حول تحلية المياه باللغتين العربية والإنجليزية يتضمن معلومات حول التقانات المتاحة، والواقع الراهن لتحلية المياه في المنطقة العربية وأبعادها القانونية والسياسية والاقتصادية والبيئية والمعرفية، بالإضافة إلى الفرص المتاحة للتوسع في استخدام هذه التقانة. وقد استُكمل التقرير على ضوء ملاحظات أعضاء اللجنة وتعميمه على الدول.
- إعادة استخدام المياه المعالجة: تُرجم التقرير المتعلق بإعادة استخدام المياه المعالجة في المنطقة العربية من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية، بالتعاون مع المعهد الدولي لإدارة المياه، وهو حالياً قيد المراجعة لتعميمه على الدول للاستفادة منه.
- التخطيط اللازم لسلامة الصرف الصحي: قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو بدعم الأمانة الفنية المشتركة في تنفيذ توصيات هذا البند من خلال تقديم الدعم الفني للدول الراغبة في إعداد خطط سلامة الصرف الصحي، وتنفيذها على مستوٍ تجريبي، وذلك في إطار إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة حسب ما جاء في دليل منظمة الصحة العالمية. وفي هذا السياق قامت المنظمة أيضاً بدعم الأمانة الفنية المشتركة في تحديد الشروط المرجعية لتسمية أعضاء الفريق الوطني الذي يتكون من ممثلين عن وزارات الزراعة والمياه والبيئة. وورد إلى الأمانة الفنية المشتركة طلبات من فلسطين والأردن وليبيا وتونس لإعداد وتنفيذ خطط سلامة الصرف الصحي على المستوى التجريبي، حيث جرى وضع إطار عمل لإعداد وتنفيذ الخطط، وتحديد معايير اختيار مناطق التجريب في كل دولة بالتنسيق مع الفرق الوطنية.
- المياه قليلة الملوحة: قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو بإعداد ورقة عمل حول الحالة الراهنة للمياه قليلة الملوحة في المنطقة العربية، وطرائق معالجتها، واستخداماتها، وذلك لمساعدة أعضاء اللجنة في تحديد التوجهات في هذا المجال.
- الاستعمال الآمن للحمأة الناتجة عن معالجة المياه في الزراعة: قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو بإعداد ورقة عمل حول الحمأة الناتجة عن معالجة المياه، واستكشاف السبل لإعادة استخدامها بشكلٍ آمن.

- **الأهداف:**

  - تخفيف الضغط على المياه الجوفية، والاسهام من خلال ذلك في تحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي في المنطقة العربية. هذا ويمكن للتقارير المذكورة سابقاً أن تساعد دول المنطقة وبقية المتداخلين ذوي الصلة في تحديد الأنشطة المتعلقة بكل مورد من موارد المياه غير التقليدية، وتنفيذها.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

أولاً- الأنشطة المقترحة بشأن استخدام المياه قليلة الملوحة:

- إعداد دليل فني استرشادي مبسط لفائدة المزارعين حول أفضل الممارسات في استخدام المياه قليلة الملوحة حسب المحاصيل المزروعة، ووفق المبادئ التوجيهية المتعلقة باستعمال المياه قليلة الملوحة للزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي أعد من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، والمجلس العربي للمياه.
- إعداد وتنفيذ برنامج لرفع قدرات مختلف المتداخلين حول استعمال المياه قليلة الملوحة للزراعة.
- إعداد مبادئ توجيهية حول استعمال المياه قليلة الملوحة للزراعة تضع بالحسبان مختلف الأبعاد التي لم تتطرق لها المبادئ التوجيهية حول استعمال المياه قليلة الملوحة للزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- تنظيم ورش عمل للتشاور، وتبادل الخبرات بين الدول حول استعمال المياه قليلة الملوحة في الزراعة على المستوى الوطني.

ثانياً- الأنشطة المقترحة بشأن تحلية المياه:

- إعداد وتنفيذ برنامج لرفع قدرات مختلف المتداخلين حول تكنولوجيا تحلية المياه.
- تنظيم زيارات ميدانية بين دول المنطقة، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، للاطلاع على تجاربها في مجال التحلية، والاستفادة منها.

ثالثاً- الأنشطة المقترحة بشأن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، والتخطيط اللازم لسلامة الصرف الصحي:

- إعداد وتنفيذ برنامج لرفع قدرات مختلف المتداخلين حول تعريف العوامل المحددة لتأطير إمكانات إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، والتغلب عليها، ولاسيما المتعلقة بالجانب الثقافي والمؤسسي والتنظيمي والاقتصادي التي تحول دون تنفيذ مشاريع مستدامة.
- دعم الدول الراغبة في إعداد وتنفيذ خطط سلامة الصرف الصحي على المستوى التجريبي من خلال زيادة عدد الدول المستفيدة من 4 دول إلى 10 دول .

رابعاً- الأنشطة المقترحة بشأن الاستخدام الآمن للحمأة الناتجة عن معالجة المياه في الزراعة:

- إعداد واعتماد مبادئ توجيهية حول الاستخدام الآمن للحمأة الناتجة عن معالجة المياه في الزراعة وتنفيذها على مستوٍ تجريبي في الدول الراغبة بذلك.
- إعداد وتنفيذ برنامج لرفع قدرات مختلف المتداخلين حول الاستخدام الآمن للحمأة الناتجة عن معالجة المياه في الزراعة.

- **الجهات المنفذة:** منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والمركز الدولي للزراعة الملحية/ إكبا، والدول المشاركة في تنفيذ النشاط، ومنظمات دولية ومؤسسات حكومية وغير حكومية متخصصة.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على مساعدة الدول العربية في الاستفادة من مواردها المائية غير التقليدية، لمواجهة التحديات التي تواجه الموارد المائية فيها. ويجري التنفيذ عبر القيام بالآتي:
  - دعوة خبراء دوليين ومحليين لإعداد وتنفيذ مختلف المبادئ التوجيهية، وبرامج التأهيل.
  - تشكيل فرق وطنية لإعداد وتنفيذ مخططات العمل المتعلقة بالأنشطة المطلوبة.
  - حشد الموارد اللازمة للإنجاز من قبل المانحين والجهات المنفذة والدول، لتغطية نفقات تنفيذ نشاطات مخططات العمل.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - اعتماد وتنفيذ مختلف المبادئ التوجيهية، وبرامج التأهيل.
  - تطوير قدرات المتداخلين بتنفيذ برامج تأهيل.
  - تصميم آليات محسنة بالاعتماد على مخرجات تنفيذ مختلف المبادئ التوجيهية، وتبادل المعلومات والخبرات مع بقية الدول.
  - دعم عملية اتخاذ القرار بخصوص استخدام الموارد المائية غير التقليدية في الزراعة، وإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإدارة المياه.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

أولاً- فيما يتعلق باستخدام المياه قليلة الملوحة:

- الدليل الاسترشادي حول أفضل الممارسات في استخدام المياه قليلة الملوحة حسب المحاصيل.
- برنامج رفع القدرات لمختلف المتداخلين حول استعمال المياه قليلة الملوحة للزراعة.
- المبادئ التوجيهية حول استعمال المياه قليلة الملوحة للزراعة .

ثانياً- فيما يتعلق بتحلية المياه:

- برنامج رفع قدرات مختلف المتداخلين حول تكنولوجيا تحلية المياه.

ثالثاً- فيما يتعلق باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، والتخطيط اللازم لسلامة الصرف الصحي:

- برنامج رفع قدرات مختلف المتداخلين حول تعريف العوامل المحددة لتأطير إمكانات إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، والتغلب عليها.
- خطط سلامة الصرف الصحي.

رابعاً- فيما يتعلق بالاستخدام الامن للحمأة الناتجة عن معالجة المياه في الزراعة:

- المبادئ التوجيهية حول الاستخدام الآمن للحمأة الناتجة عن معالجة المياه في الزراعة.
- برنامج رفع قدرات مختلف المتداخلين حول الاستخدام الآمن للحمأة الناتجة عن معالجة المياه في الزراعة.
- الاجتماعات والتقارير الدورية الصادرة حول تنفيذ أعمال النشاط.

- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 580 ألف دولار أمريكي في العام.

النشاط الرئيسي 6.2.4. الإدارة المستدامة للموارد المائية الجوفية، بما فيها مياه الأحواض الساحلية.

النشاط الفرعي 1.6.2.4. اقتراح استراتيجية عربية للمياه الجوفية.

- **الخلفية والمبررات:** مع الزيادة السكانية المتسارعة، وضرورة التقدم في توفير متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، تتعاظم التحديات التي تواجه إدارة المياه العربية التي تعاني أصلاً من الندرة. كما تزداد الاستثمارات المالية المطلوبة لزيادة كفاءة استخدامها وتنميتها.

ومع تفاقم آثار تغير المناخ في المنطقة العربية، وتراجع معدلات الهطولات المطرية، وتناقص الجريانات السطحية تتعاظم الفجوة المائية. وقد جرى جسر هذه الفجوة في معظم دول المنطقة على حساب مخزونها من المياه الجوفية، فبدأ هذا المخزون في ظل الاستخدام غير الرشيد، وضعف القدرات البشرية والمؤسسية، وعدم أو قلة وجود التشريعات والقوانين الناظمة يعاني من الاستنزاف، وتدهور نوعية المياه فيه.

من هنا أهمية وجود استراتيجية عربية موحدة لخزانات المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة فيها، تقوم على النهج المتكامل في الإدارة، وتسهم في تعزيز حوكمتها، وتعظيم المنافع منها، والمحافظة عليها، وتوجيه استخداماتها بما يضمن استدامتها على المستويين الوطني والإقليمية.

- **الأهداف:**

  - مساعدة الدول العربية على تعزيز حوكمة المياه الجوفية لديها، بما يضمن استدامتها.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف

الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تشكيل فرق عمل من الجهات المنفذة وشركاء مختارين، لإنجاز الاستراتيجية المطلوبة، تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للمياه.
  - قيام فرق العمل بالاطلاع على الدراسات والتقارير الوطنية والإقليمية المنجزة حول موارد المياه الجوفية في المنطقة العربية.
  - عقد لقاءات وورش عمل تشاورية يُدعى إليها خبراء وطنيون وإقليميون ودوليون مختصون، لبلورة المحاور الأساسية للاستراتيجية.
  - إعداد الاستراتيجية المطلوبة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، وإسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على مساعدة الدول العربية في حوكمة مواردها من المياه الجوفية على المستويين الوطني والإقليمي. ويجري التنفيذ من خلال التواصل والتنسيق والتعاون بين الجهات المنفذة للنشاط والجهات الوطنية والإقليمية والدولية عند الضرورة لوضع أسس علمية تطبيقية لإدارة المياه الجوفية تتوافق مع ظروف كل دولة، ولا تتعارض مع استراتيجياتها وسياساتها الوطنية المعمول بها.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - توفير مرجعية علمية موحدة حول الموارد المائية الجوفية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة العربية.
  - تحسين أدوات تطبيق حوكمة المياه الجوفية لخدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم صمود المجتمعات في مواجهة تغير المناخ، والتكيف مع آثاره.
  - تعزيز التعاون على إدارة طبقات المياه الجوفية المشتركة تحقيقاً لاستدامة هذه الموارد، وتعزيز الأمن المائي والأمن الغذائي في المنطقة العربية.
  - تطوير القدرات الفنية والبشرية والمؤسسية حول إدارة المياه الجوفية عموماً، وحول إعادة تغذية طبقاتها، ومعالجة مسألة تداخل مياه البحر المالحة مع المياه العذبة في أحواض المياه الجوفية بالمناطق الساحلية خصوصاً.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - تشكيل فرق العمل.
  - عقد اللقاءات وورش العمل التشاورية.
  - إصدار الاستراتيجية.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط قرابة 500 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.6.2.4. تعزيز استخدام التقانات الحديثة في إدارة المياه الجوفية.

- **الخلفية والمبررات:** تعتمد حياة ونشاطات ملايين السكان في الدول العربية على المياه الجوفية بدرجةٍ كبيرة، ولاسيما في المناطق الجافة حيث تكون المياه السطحية نادرةً أو موسمية، وكذا في المناطق الريفية ذات الانتشار السكاني المبعثر. ومن المتوقع أن ترتفع درجة الاعتماد هذه في ظل تغير المُناخ، باعتبار أن المياه الجوفية وسيلةً فاعلة لمواجهة موجات الجفاف المتكررة، وعدم اليقين في توافر المياه السطحية بسبب هذا التغير.

  إن تزايد الطلب على المياه الجوفية من جهة، وتدني مستوى إدارتها من جهةٍ أخرى يُحتم على المؤسسات المعنية وأصحاب القرار فيها البحث عن أدواتٍ لتحسين كفاءة استخدامها، وزيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية منها، في سبيل تحقيق تنمية متطورة مستدامة. ولعل استخدام التقانات الحديثة في الإدارة يمثل واحداً من الخيارات الممكنة لرفع كفاءة استخدامها وحمايتها، وتعظيم عوائدها، من خلال توفيرها للبيانات، وتسهيل الوصول إليها، وتبادلها بين المؤسسات المعنية، وأصحاب القرار، وأصحاب المصلحة.

  تشمل التقانات الحديثة المستخدمة في إدارة المياه الجوفية تقانات متعددة، مثل تقانات القياس الموضعي، ونظم الرصد والمراقبة، والاستشعار عن بُعد، ونظم المعلومات الجغرافية، ونمذجة المياه الجوفية، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي.

- **الأهداف:**

  - توسيع استخدام الدول العربية للتقانات الحديثة في إدارة الموارد المائية الجوفية، بهدف رفع كفاءة استخدامها، وحمايتها من التلوث، وتحقيق استدامتها، ومواجهة التحديات المرتبطة بتغير المُناخ وندرة المياه، بما يساعد في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف

الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - قيام الجهات المنفذة للنشاط بتكوين فريق عمل لإعداد مبادئ إرشادية حول التقانات الحديثة لإدارة المياه الجوفية، وأساليب استخدامها.
  - تنظيم ورش ولقاءات عمل حول تطبيق المبادئ الإرشادية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على مساعدة الدول العربية في تطوير إدارتها للمياه الجوفية المتاحة لديها، من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات الوطنية فيها للتوسع في استخدام التقانات الحديثة المستخدمة في هذه الإدارة. ويجري التنفيذ من خلال التواصل والتنسيق والتعاون بين الجهات المنفذة للنشاط وجهاتٍ إقليمية وخبراء مختارين بالشراكة مع أصحاب المصلحة، لتطوير القدرات الوطنية من خلال إعداد مبادئ إرشادية حول استخدام التقانات الحديثة في إدارة المياه الجوفية، وتنظيم ورش ولقاءات عمل حول تطبيق هذه المبادئ. مع الوضع بالاعتبار ظروف كل دولة، والاستراتيجيات والسياسات المائية المعتمدة فيها.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - توطين وتطوير الدول العربية للتقانات المستخدمة في إدارة مياهها الجوفية.
  - رفع كفاءة استخدام المياه الجوفية.
  - تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال إدارة المياه الجوفية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - إعداد المبادئ الإرشادية.
  - ورش العمل واللقاءات المنظمة.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط قرابة 800 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 3.6.2.4. مساعدة الدول العربية على حماية الموارد المائية في المناطق الساحلية.

- **الخلفية والمبررات:** لقد أدى تزايد الطلب على المياه في ظل محدودية مواردها، وتفاقم آثار تغير المناخ في المنطقة العربية إلى استخراج المياه الجوفية، ولاسيما لأغراض الري بمعدلاتٍ فاقت معدلات تغذيتها، فهبطت مناسيبها إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، وتدهورت نوعيتها في المناطق الساحلية التي تعرضت بسبب ذلك لتداخل مياه البحر المالحة مع أحواض المياه الجوفية العذبة فيها. وقد أدى ذلك إلى خسارة العديد من هذه الأحواض، وخروجها من دائرة الاستثمار المباشر في العديد من الدول، الأمر الذي يزيد من ندرة المياه، ويرفع من تكاليف توفيرها.

من هنا، فإن هناك حاجة ماسة لتحسين نظم مراقبة المياه الجوفية في سواحل المنطقة العربية للمحافظة على مكونات النظام البيئي القائم، وفي مقدمتها المياه.

- **الأهداف:**

  - تطوير القدرات العربية في إدارة البيئة الساحلية والبحرية.
  - بناء شراكات إقليمية ودولية لإقامة وتشغيل مركز معرفة إقليمي يعنى بقضايا الموارد المائية العربية في المناطق الساحلية.
  - مساعدة الدول العربية على القيام بإجراء الإصلاحات المؤسسية والتشريعية اللازمة لتوفير نظام مراقبة المناطق الساحلية لديها بالاعتماد على النظام البيئي.
  - بناء نظام لتوفير البيانات والمعلومات حول المناطق الساحلية، وتسهيل تبادلها.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تنظيم ورش عمل ولقاءات تشاورية حول المراقبة القائمة على النظام البيئي السائد.
  - إعداد دراسات تجريبية حول المراقبة القائمة على النظام البيئي السائد.
  - وضع مبادئ توجيهية إرشادية حول تطبيق المراقبة القائمة على النظام البيئي في رصد المياه الساحلية.
  - تنظيم ورش عمل ولقاءات تشاورية حول تطبيق المراقبة القائمة على النظام البيئي في رصد المياه الساحلية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والأمم المتحدة للبيئة مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على مساعدة الدول العربية في إجراء الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بمراقبة المياه الساحلية على أساس مفاهيم الإدارة القائمة على النظام البيئي. ويجري التنفيذ من خلال التواصل والتنسيق والتعاون بين الجهات المنفذة للنشاط وخطة العمل المتوسطية للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية حماية البيئة البحرية في الخليج العربي، والمنظمة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، من أجل تأسيس واستضافة وتشغيل مركز إقليمي للمعلومات حول المياه في المناطق الساحلية العربية، وتسهيل الوصول إلى هذه المعلومات وتبادلها. إضافةً لضرورة قيام الحكومات العربية، بتحديد أشكال دعمها على أعلى المستويات للقرارات والبروتوكولات المتعلقة بتقاسم البيانات، وتبادل المعلومات، والحث على إدخال المساهمات الوطنية إلى مركز المعرفة الإقليمي.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - تأسيس مركز إقليمي يعنى بقضايا الموارد المائية العربية في المناطق الساحلية.
  - توفير معلومات حول المياه في المناطق الساحلية، وتسهيل تبادلها.
  - مساعدة الدول العربية في تطوير الإصلاحات المؤسسية في رصد المياه الساحلية.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - ورش العمل واللقاءات التشاورية المنظمة حول المراقبة القائمة على النظام البيئي السائد.
  - الدراسات التجريبية المعدة حول المراقبة القائمة على النظام البيئي السائد.
  - المبادئ التوجيهية المعدة حول تطبيق المراقبة القائمة على النظام البيئي في رصد المياه الساحلية.
  - ورش العمل واللقاءات التشاورية المعدة حول تطبيق المراقبة القائمة على النظام البيئي في رصد المياه الساحلية.
- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط قرابة 1.50 مليون دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 4.6.2.4. اقتراح مبادئ ارشادية لإدارة استخراج المياه الجوفية في المنطقة العربية.

- **الخلفية والمبررات:** لقد تطلب التوسع في مساحات الأراضي المروية في كثيرٍ من الدول العربية بهدف بلوغ الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية توفير كمياتٍ كبيرة من المياه لم تكن الموارد السطحية كافيةً لتلبيتها في الكثير من المناطق، لذلك تم التوجه إلى الضخ من الأحواض الجوفية في هذه المناطق لدعم الأنشطة الزراعية، بمعدلاتٍ فاقت في كثيرٍ من الأحيان معدلات تغذيتها السنوية، بل تعدتها،

وتجاوزت حتى السحب الآمن للاستخراج، في ظل غياب، أو عدم تفعيل القوانين والتشريعات الناظمة لعملية الضخ، وسهولة الوصول إلى المياه الجوفية دون ضابط، وتوافر التقانات المتطورة لحفر الآبار، وضخ المياه منها، ولاسيما بعد التوسع باستخدام الطاقة الشمسية، وقد أدى ذلك إلى:

- استنزاف المياه الجوفية المتجددة في العديد من الأحواض، وهبوط مناسيبها بمقادير كبيرة، إضافةً لحدوث تداخل مياه البحر المالحة مع المياه الجوفية العذبة في كثيرٍ من المناطق الساحلية، مما كان له كبير الأثر في اختلال النظم البيئية السائدة، وفي تراجع الإنتاج الزراعي، وتقلص النشاطات الاقتصادية المرتبطة به.
- تقلص مساحات المناطق الزراعية المروية بالمياه الجوفية، والتسبب بهجرة المزارعين المتضررين من ذلك إلى المناطق الحضرية، نتيجة نضوب مياه الآبار، بسبب الضخ الجائر، وتلوث المياه في عددٍ منها.
- جفاف العديد من الينابيع الطبيعية في بعض الدول العربية.
- ارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأحواض، وفقدان صلاحيتها للاستخدام.
- تآكل رأس المال الطبيعي باستخراج المياه الجوفية غير المتجددة أيضاً، رغم ارتفاع تكلفة الاستخراج إلى حد تشكيل نسبة من إجمالي الناتج المحلي.

من هنا تأتي أهمية اقتراح مبادئ إرشادية لإدارة استخراج المياه الجوفية في المنطقة العربية من أجل توفير الشروط المناسبة لحوكمتها، وتحقيق استدامتها، في ظل تزايد الطلب على المياه، وتفاقم آثار تغير المناخ.

- **الأهداف:**

  - اقتراح مبادئ إرشادية تتضمن اختيار أفضل الممارسات والأساليب والتقانات لتطوير إدارة استخراج المياه الجوفية في المنطقة العربية لتعزيز حوكمتها، وتحقيق استدامتها.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - الإطلاع على تجارب وطنية وإقليمية ودولية حول إدارة استخراج المياه الجوفية، وإعداد تقريرٍ حول حالة المعرفة.

- عقد ورش عمل ولقاءاتٍ تشاورية بين الجهات المنفذة للنشاط، وجهاتٍ وطنية، وخبراء مختارين، وأصحاب المصلحة، لاقتراح المبادئ الفاعلة المناسبة لتنظيم استخراج المياه الجوفية.
- إعداد المبادئ الإرشادية المقترحة ونشرها.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والأمم المتحدة للبيئة مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على مساعدة الدول العربية في تطوير إدارتها لاستخراج المياه الجوفية المتاحة لديها، وذلك من خلال التعاون مع الجهات الوطنية فيها لتحسين الأساليب المتبعة في استخراج المياه الجوفية. ويجري التنفيذ من خلال التواصل والتنسيق والتعاون بين الجهات المنفذة للنشاط وجهاتٍ إقليمية وخبراء مختارين بالشراكة مع أصحاب المصلحة، لتطوير القدرات الوطنية من خلال اقتراح مبادئ إرشادية حول استخراج المياه الجوفية، وتنظيم ورش عمل ولقاءات تشاورية حول تطبيق هذه المبادئ. مع وضع ظروف كل دولة، والاستراتيجيات والسياسات المائية المعتمدة فيها بالاعتبار.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- تطوير عملية استخراج المياه الجوفية.
- رفع كفاءة استخدام المياه الجوفية، وتحقيق استدامتها.
- المحافظة على جودة المياه الجوفية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

- إعداد تقرير حالة المعرفة.
- عقد ورش العمل واللقاءات التشاورية.
- إصدار المبادئ الإرشادية.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط قرابة 800 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 7.2.4. دعم تطبيق النهج التشاركي، وزيادة مشاركة المرأة، والشباب، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في إدارة المياه، وتنميتها، والمحافظة عليها.

النشاط الفرعي 1.7.2.4. تعزيز قدرات ومهارات أصحاب المصلحة.

- **الخلفية والمبررات:** لا زال تطبيق النهج التشاركي في إدارة الموارد المائية ضعيفاً في عموم الدول العربية. فشرائح مجتمعية عريضة من أصحاب المصلحة تُستبعد من المشاركة في هذه الإدارة واتخاذ

القرارات المتعلقة بها، رغم أن لهذه الشرائح دوراً هاماً في تحمل أعباء ثقيلة لجهة توفير المياه واستخدامها في قطاعاتٍ مختلفة كما هو حال النساء والشباب، أو لجهة جسر الهوة القائمة بين توافر المياه من جهة، وتسهيل خدماتها بتوظيف استثماراتٍ ماليةٍ ضخمة، كما هو حال القطاع الخاص.
لقد عملت بعض الجهات على تعزيز المشاركة وبناء القدرات في مجال القضايا المتعلقة بالمياه والبيئة مثل المجلس العربي للمياه الذي أسس شبكةً للشباب، وشبكة المرأة العربية لتعزيز دور هذين القطاعين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي. لكن الحاجة لا زالت ماسة لخطواتٍ أسرع، وجهودٍ أكبر في هذا الاتجاه.

- **الأهداف:**

  - تطوير قدرات ومهارات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأمن المائي، والتنمية المستدامة.
  - تعزيز تطبيق النهج التشاركي في إدارة المياه، وحوكمتها.
  - تحويل أصحاب المصلحة من مجرد مجموعة مستفيدة إلى شريك كامل في صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات الصلة بالمياه.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف الرابع (التعليم الجيد)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعارٍ معقولة)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تنظيم دورات وورش عمل تدريبية.
  - إعداد دليل لأصحاب المصلحة في الدول العربية الأكثر حاجةً حول المسائل المائية الهامة، مثل الرصد وجمع البيانات، وترشيد استخدام المياه، وإدارة مياه الري، ومهارات التفاوض في مجال المياه الدولية المشتركة.
  - مساعدة أصحاب المصلحة على المشاركة في الفعاليات والمنتديات والمبادرات الوطنية والإقليمية ذات الصلة بقضايا المياه.
  - بناء قاعدة بياناتٍ متكاملة تضم جميع أصحاب المصلحة والمعنيين المهتمين بدعم معالجة قضايا المياه.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية/ UNDP، وبرنامج الغذاء العالمي/

WFP، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة / UNwomen، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط/ CIHEAM Bari، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز تطبيق النهج التشاركي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحوكمتها بالدول العربية، ويجري التنفيذ عبر تنظيم دورات وورش عمل تدريبية، وإعداد دليل حول لتطوير قدرات أصحاب المصلحة حول قضايا المياه والتنمية المستدامة، بالإضافة لبناء قاعدة بيانات متكاملة بخصوص أصحاب المصلحة المهتمين.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - تطوير البيئة التمكينية لتحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها.
  - تعظيم حجوم الاستثمارات في قطاع المياه.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - إقامة الدورات وورش العمل التدريبية.
  - إعداد الدليل.
  - بناء قاعدة البيانات.
- **الميزانية: يبلغ إجمالي** قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 700 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.7.2.4. دعم الحوار التفاعلي بين أصحاب المصلحة.

- **الخلفية والمبررات:** رغم ما تتعرض له الموارد المائية العربية من ضغوطٍ وتحديات كبيرة تحول دون الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الكثير من أصحاب المصلحة لا زال بعيداً عن المشاركة في إدارة هذه الموارد، واتخاذ القرارات المتصلة بها. ويعزى ذلك لأسبابٍ عديدة منها افتقار هذه الأطراف للانسجام والثقة فيما بينها نتيجة غياب أو ضعف الحوار بينها.

  إن تطوير الحوار بين أصحاب المصلحة لتعزيز الثقة فيما بينها، والاتفاق على رؤى موحدة، وآليات عمل مشتركة هو أمر بالغ الأهمية لتعزيز مساهمتهم في حل الكثير من المسائل المائية والقضايا التنموية المرتبطة بها.
- **الأهداف:**
  - تسهيل الدول العربية للحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين في قطاع المياه.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف الرابع (التعليم الجيد)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعارٍ

معقولة)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تنظيم ورش عمل تدريبية متعددة الاختصاصات تضم إليها جميع أصحاب المصلحة لزيادة الانسجام والثقة فيما بينها.
  - عقد منتديات حوارية على شبكة الانترنيت لإجراء الحوار المطلوب بين أصحاب المصلحة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على توسيع مساحة الحوار بين أصحاب المصلحة من مختلف الشرائح المجتمعية. ويجري التنفيذ عبر دورات وورش عمل تدريبية ميدانية، وندوات حوارية افتراضية لتطوير الأرضية المناسبة لتفعيل الحوار بين هذه الشرائح، بما يخدم تنسيق جهودها وإمكاناتها في زيادة مساهمتها في حل المسألة المائية، ومواجهة التحديات المرتبطة بها.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تطوير حوار تفاعلي بين أصحاب المصلحة، ووضع التوصيات الناتجة عنه للاستفادة منها في مواصلة تحسين البيئة التمكينية لإدارة المياه، وحوكمتها.
  - جذب أصحاب المصلحة للمساهمة في معالجة قضايا المياه، ولاسيما القطاع الخاص للاستثمار في قطاعي المياه والزراعة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - ورش العمل التدريبية المنفذة.
  - المنتديات الحوارية المنظمة، وعدد المشاركين فيها من أصحاب المصلحة.

- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 300 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 3.7.2.4. تعزيز دور منابر التعاون الإقليمية والأقاليمية والشبكات المعلوماتية والفنية في تبادل المعرفة والتواصل وبناء القدرات من داخل وخارج الإقليم بناءً على خبرات «تبادل الحلول» و«التعلم من بعضنا البعض»، بما يشمل «عروض ميدانية مجتمعية»، و«المدارس الحقلية للمزارعين».

- **الخلفية والمبررات:** إلى جانب ضرورة التحول التكنولوجي في إدارة المياه، هناك حاجة إلى زيادة الوعي، وتوفير التدريب بخصوص الممارسات الناجحة فيها، وذلك من خلال تثقيف أصحاب المصلحة والمزارعين والمجتمعات المحلية حول فوائد التقانات الحديثة والممارسات الفضلى. ويؤدي توفير منصات إقليمية وأقاليمية تفاعلية للتبادل والتعلم والتوعية إلى ربط مجتمعات الممارسة الإقليمية والدولية، وتعزيز دورها في مجالاتٍ مختلفة، منها المحاسبة المائية، واستخدامات المياه غير التقليدية، والترابط بين المياه والغذاء والطاقة. كما تسهم هذه المنابر في خلق فرص للتعاون الإقليمي والدولي، وفي نقل تجارب المزارعين، من خلال مدارس المزارعين الحقلية وغيرها.

تمثل المنصة الأقاليمية لندرة المياه – (IRTP-WS)، التي أوجدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو مثالاً عملياً على منصات التبادل الناجحة التي تعزز توثيق الخبرات، ودعم جهود تبادل المعرفة بين الدول العربية، وبين هذه الدول ودول العالم الأخرى.

إن الهدف العام للمنصة الفنية الأقاليمية هو دعم البلدان والمناطق في تنفيذ الإجراءات، والبرامج، والسياسات ذات الصلة بالمياه من أجل مواجهة ندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وسط التحديات غير المسبوقة لتغير المُناخ، ونقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية، بسبب الكوارث وعدم الاستقرار. كما تهدف المنصة باعتبارها مركزاً للمعرفة والمعلومات حول المياه، إلى المساهمة في إعداد ونشر الأساليب والأدوات المناسبة التي تعالج ندرة المياه، والأهداف المتعلقة بها الواردة في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

تحتوي المنصة على معلومات ومواد تتعلق بأربعة محاور رئيسية تشمل القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المُناخ، وأدوات إنتاجية المياه ودراساتها التحليلية، وموارد المياه غير التقليدية، وحوكمة المياه.

وفي هذا السياق يأتي هذا النشاط لتعزيز دور المنصات الإقليمية والشبكات المعلوماتية والفنية في تبادل المعرفة والتواصل وبناء القدرات من داخل وخارج الإقليم بناءً على خبرات عملية من خلال تحفيز بدء حوار تفاعلي حول المياه من أجل تضييق الفجوة بين العلوم والسياسات، ودعم استخدام البحوث في وضع السياسات القائمة على الأدلة وممارسات التنمية، والنهوض بجدول أعمال بناء القدرات في المنطقة العربية حول المواضيع المتعلقة بالمياه.

- **الأهداف:**

  - تعزيز المعرفة والمشاركة ودعم تطوير أساليب وأدوات مبتكرة، من أجل مواجهة تحديات التنمية المعقدة المتعلقة بندرة المياه، وتسريع وتيرة إنجازات أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكلٍ خاص على تحقيق الهدف السادس من هذه الأهداف، والعلاقة القائمة بينه

وبين الأهداف الأخرى ذات الصلة مثل الأهداف الأول، والثاني، والخامس، والثالث عشر، والسابع عشر.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

- إجراء دراسة استقصائية لتحديد الفجوات الأساسية الحالية في الممارسة والابتكار، لاختيار الإجراءات التي يمكن أن تسهل التغيير التحويلي الحقيقي في إدارة المياه والأراضي، في ظل التأثيرات غير المسبوقة لتغير المُناخ، وذلك من خلال تحديد مقايضات واضحة الرؤية.
- تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة حول السياسات من أجل **1)** دعم التقارب بين السياسات الإقليمية والوطنية والمحلية، و**2)** تعزيز الاتساق بين الحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دعم استخدام نهج "الحكومة بأكملها" نحو حوكمة فعالة وراسخة.
- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لبناء القدرات، مع التركيز بشكلٍ خاص على تعزيز التدريبات أثناء العمل والحلقات الدراسية، والشبكات الفنية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي لزيادة فهم المخاطر المتعلقة بالمياه، ودعم استخدام نُهُج متعددة الأبعاد (نُهُج ترابطية).
- الاستفادة من التنسيق الأقاليمي في تعزيز تبادل البيانات والمعلومات، وحشد الشراكات، ولاسيما مع القطاع الخاص للمساعدة في تطوير آليات متعددة الإجراءات والقطاعات.

- **الجهات المنفذة:** منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاء، بالتعاون مع شركاء إقليميين من المؤسسات الفنية الإقليمية والدولية الرائدة في مجال النشاط.

مبادئ التنفيذ، واسلوبه: تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز دور المنصات الإقليمية والشبكات المعلوماتية والفنية في تبادل المعرفة والتواصل وبناء القدرات. ويجري التنفيذ عبر القيام بالآتي:

- دعم تشكيل فرق متعددة التخصصات لتحديد الفجوات الفنية والمعلوماتية، وتعزيز الروابط بين القطاعات، ودعم الشراكات، والعمل كمحفز بين شركائها على وضع جدول أعمال مشترك طويل المدى، لبناء القدرات المحلية والإقليمية.
- دعم جداول (أجندات) الأعمال الدولية من خلال قيادة، وتنظيم المناقشات حول التواصل بين العلوم والسياسات، والأطر الترابطية الفاعلة، والمواءمة بين السياسات الإقليمية والوطنية والمحلية، وتوسيع نطاق الاستثمارات في قطاع المياه.

- إدارة المعارف ونقل التكنولوجيا عبر نشر المعرفة والأدوات، وتحليلها، والمشاركة في تنفيذ ورش التدريب، ومنتديات التبادل والتعلم الإقليمية والدولية.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- بناء الشراكات، وتوسيع نطاق المشاريع التجريبية، من أجل تعزيز العمل المتعلق بالمياه.
- تعزيز التآزر بين المبادرات والشبكات المتخصصة على جميع المستويات والنطاقات.
- ترويج اتخاذ القرار القائم على الأدلة، وتعظيم الفوائد من المعارف والخبرات الأصلية للشعوب.
- تحفيز زيادة الاستثمارات، وحشد الموارد للتوسع في تنفيذ المشروعات التجريبية، وتعزيز الاستعداد، والابتكار نحو تحقيق تغيير تحويلي على أرض الواقع.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

- إعداد دراسة إقليمية استقصائية مفصلة لمعرفة نقاط الضعف الفنية في القدرات المحلية (العلمية والفنية) وتحديد الفجوات المعلوماتية والفنية طبقاً للمحاور المقترحة في خطة العمل الفنية للاستراتيجية العربية للأمن المائي، وذلك خلال الفترة (2024–2025).
- تطوير برنامج إقليمي شامل يستند على لنتائج الدراسة لتطوير القدرات من أجل سد الفجوات المعرفية، مع التركيز على تحديات التنمية متعددة الأخطار، والفهم المتعمق للمخاطر المتعلقة بالمياه، بهدف تعزيز جاهزية الدول، وذلك عبر تنظيم 5 ورش عمل تدريبية على المستوى الإقليمي خلال الفترة (2024–2027).
- تنظيم حوار سياسات ودورات تدريبية متخصصة لتعزيز جاهزية الدول لمواجهة التحديات المتعلقة بالمياه والغذاء والمُناخ، بالاعتماد على الحوكمة الفاعلة، وبناء القدرات، والتعلم الإلكتروني، وذلك عبر تنظيم 3 ورش عمل تدريبية على المستوى الإقليمي خلال الفترة (2024–2027).

- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 400 ألف دولار أمريكي.

3.4. تعزيز الترابط بين الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والاستدامة البيئية.

النشاط الرئيسي 1.3.4. تعزيز مفاهيم ارتباط المياه والغذاء والطاقة، ودعم تطبيقها.

النشاط الفرعي 1.1.3.4. التعريف بالعلاقة بين المياه، والطاقة، والأمن الغذائي، كحلٍ واعد لبناء اقتصاد أخضر في المنطقة العربية.

- **الخلفية والمبررات:** يوجد بين المياه الغذاء والطاقة والنظم البيئية علاقة وثيقة. فلإنتاج الغذاء الكافي لأعداد السكان المتزايدة يجب توفير مزيدٍ من المياه والطاقة، ولتوفير المياه الصالحة للاستخدام البشري لا بد من طاقة. كما أن إنتاج الطاقة يحتاج إلى مياه. من هنا فالحاجة ماسة لفهم العلاقة بين هذه

القطاعات الحيوية عند إدارتها كموارد، أو كخدمات، وذلك من أجل المحافظة عليها، واستدامة الخدمات التي تقدمها في سبيل ضمان توفير متطلبات التنمية المستدامة، التي تساعد في تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية دون إلحاق الضر بالنظم البيئية المائدة. وهنا لا يجب إغفال أن يوضع بالحسبان التكامل في الإدارة وتقديم الخدمات، والتأثير المتبادل بين كل قطاع والقطاعين الآخرين.

والجدير بالذكر هنا هو أن المنطقة العربية تشهد علاقة قوية بين هذه القطاعات، وتزداد العلاقة شدةً بازدياد الطلب على المياه، ولاسيما لجهة تغطية الاحتياجات المتزايدة للغذاء مقابل النمو السكاني المتسارع، يُضاف إلى ذلك انخفاض الكفاءة الإدارية لجهة العرض والطلب في القطاعات الثلاثة، وتفاقم آثار تغير المُناخ في المنطقة. من هنا فإن أي محاولةٍ لتحقيق الأمن في القطاعات منفصلةً عن بعضها سيعرض أمن كلٍ منها لكثير من المخاطر.

بُدء بتعزيز مفهوم نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية من خلال الحوار الإقليمي العربي المنعقد عام 2014 برعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبمشاركة الجهات المعنية من ممثلي الحكومات العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، وما تلاه من اجتماعات ولقاءات تشاورية في هذا المجال على المستوى الوطني والإقليمي، مما ساهم وبشكلٍ كبير في زيادة الوعي وفهم أفضل لتطبيق هذا النهج، من أجل حُسن إدارة الموارد واستخدامها بشكلٍ أكثر كفاءة من أجل مواجهة التحديات الناجمة عن ندرة الموارد، وتحقيق أمن المياه والطاقة والغذاء. الأمر الذي يتطلب بالضرورة إدراج هذه المنظومة المترابطة في السياسات القطاعية، والخطط القومية، والبرامج التنموية.

- **الأهداف:**

  - مواصلة رفع مستوى وعي السلطات المسؤولة، والجمهور ، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام حول فوائد تطبيق مقاربة العلاقة التي تدمج كلاً من الإدارة والحوكمة في قطاعات المياه والغذاء والطاقة والنظم البيئية، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
  - الاستمرار في تحسين كفاءة استخدام الطاقة، في قطاع المياه.
  - متابعة تطوير نموذج التعاقد حول الطاقة في قطاع المياه.
  - التوسع في مزارع الطاقات المتجددة على المستوى الوطني.
  - مواصلة تطوير أسواق جديدة للقطاع الخاص حول إدارة الطاقة.
  - الاستمرار في الحد من انبعاث غازات الدفيئة.
  - تبني نهج شامل لمواجهة تحديات تغير المُناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقييم الترابط بين المياه والغذاء والطاقة والنظم البيئية، وقياس الأثر، والعمل على التكيف ضد هذه التحديات بشكل يضمن هذا الترابط.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة

والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعارٍ معقولة)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - إعداد مسودة نموذج لاستراتيجية عربية لدعم تطبيق منظومة الترابط بين المياه والغذاء والطاقة في الدول العربية، والعمل على وضع خارطة طريق لتنفيذ هذه المنظومة طبقاً لمتطلبات وظروف كل دولة.
  - القيام تحت مظلة الأكاديمية العربية للمياه بإعداد برنامج تدريبي، لدعم القيادات العاملة في مجال المياه والطاقة والغذاء وبناء القدرات في الدول العربية في مجال الترابط بين الماء والغذاء والطاقة.
  - إعداد مقترح مشروع يُنفذ على المستوى الإقليمي في بعض الدول العربية في مجال إعادة استخدام المياه وربطه بالطاقة والغذاء تمهيداً لعرضه على الجهات والمؤسسات المانحة لتنفيذه.
  - إعداد مبادرة للترابط بين المياه والغذاء والطاقة والنظم البيئية WEFE-Nexus: مسار الإدارة المستدامة والقدرة على الصمود في المنطقة العربية، لإطلاقها ضمن فعاليات إقليمية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والمعهد الدولي لإدارة المياه، وبرنامج الغذاء العالمي، ومعهد قبرص CYI مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، وإسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على المشاركة الإقليمية والتعاون، ويجري التنفيذ عبر إعداد دراسات فنية، وتقديم مقترحات لمشاريع ومبادرات تدعم تطبيق منظومة المياه والغذاء والطاقة والنظم البيئية في المنطقة العربية.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تعزيز التحول من تطبيق الإدارة القطاعية للمياه والغذاء والطاقة والنظم البيئية إلى نهج استخدام الموارد المتكامل في المنطقة العربية، وذلك من خلال نقل الخبرات والدروس المستفادة الإقليمية والدولية إلى المنطقة، والعمل على تطويرها وفق الظروف السائدة فيها، عبر مقاربة العلاقة التي تدمج كلاً من الإدارة والحوكمة في مختلف القطاعات، وعلى جميع المستويات، بحيث يمكن متابعة دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، الذي يضمن رفع كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق ترابط أكثر بين السياسات، وتجاوز الحلول القطاعية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - عدد المستفيدين بشكلٍ مباشر، أو غير مباشر من المشروعات المنفذة في إطار النشاط.
  - النسبة المحققة من كل نتيجة متوقعة.
  - عدد المستفيدين من تنفيذ هذا النشاط، الذين ظهرت لديهم النتائج المرجوة.

- التقارير الدورية الصادرة عن تقدم العمل.
- التوصيات المعتمدة في الدول العربية.
- ورش العمل، واللقاءات العلمية المنظمة.
- التقارير والمنشورات الصادرة.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 1.50 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

النشاط الفرعي 2.1.3.4. وضع إرشادات موجهة لاستخدام الطاقات المتجددة في استخراج المياه الجوفية.

- **الخلفية والمبررات:** بسبب تفاقم آثار تغير المناخ، من انحباس الهطولات المطرية، وتراجع إمدادات المياه السطحية، إلى جانب غياب أو غلاء أسعار الطاقة التقليدية من كهرباء ووقود لجأ المزارعون في أرجاء واسعة من المنطقة العربية إلى استخدام أنظمة الطاقة الشمسية في استخراج المياه الجوفية لأغراض مختلفة، أهمها الري رغم التكلفة العالية لهذه الأنظمة، وفترة الضخ المحدودة بساعات النهار. ورغم الإيجابيات المرافقة لاستخدام هذه الأنظمة في تقليل تكاليف الضخ، وحماية البيئة، وتغطية متطلبات الري من المياه، وتحقيق كثيرٍ من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الريفية، فإنها يمكن في حال غياب الإدارة الجيدة أن يتسبب في الاستغلال المفرط للخزانات الجوفية، وزيادة ملوحة مياهها في المناطق الساحلية بسبب تسرب مياه البحر إليها.
- **الأهداف:**

  - تأطير استخدام الري بالطاقة الشمسية لتعزيز إدارة الموارد المائية، والحد من استنزاف المياه الجوفية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق كذلك بالهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي). كما يسهم في تحقيق الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - إعداد مبادئ إرشادية توجه استخراج المياه الجوفية.
  - تنظيم ورشة توعوية تُخصص لشرح المبادئ الإرشادية المعدة.

- **الجهات المنفذة:** يقوم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بتنفيذ أعمال هذا النشاط.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تحقيق استدامة المياه الجوفية، ودعم تحسين الوعي العام بأهمية هذه المياه، ومشاركة الشباب والنساء في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويجري التنفيذ عبر الآتي:
  - إعداد مبادئ إرشادية توجه استخراج المياه الجوفية.
  - تنفيذ ورشة عمل لشرح المبادئ الإرشادية المعدة.
  - يمكن للجهات المنفذة الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجاز النشاط.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - إصدار مبادئ إرشادية توجه استخراج المياه الجوفية.
  - تنفيذ ورشة عمل لشرح المبادئ الإرشادية المعدة.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - إصدار ونشر المبادئ الإرشادية المعدة.
  - تنفيذ ورشة العمل المقررة.
- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 300 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 2.3.4. تعزيز التكامل بين إدارة الموارد المائية، وإدارة الأراضي، والنظم البيئية.

- **الخلفية والمبررات:** تسهم محدودية النتائج الإيجابية لإدارة الأراضي والمياه في المنطقة العربية في تسارع تأثير الضغوط التي تتعرض لها الأراضي الصالحة للزراعة، مما يهدد استدامتها وسلامة الظروف البيئية السائدة. لذا لا بد من اتباع التخطيط السليم، والإدارة المتكاملة لموردي المياه والأرض، بحيث يمكن توفير منافع اقتصادية واجتماعية، وخلق فرص مبتكرة للتنمية الإقليمية الشاملة، وذلك عبر المساهمة في استقرار النظم البيئية، وتعزيز إنتاجيتها، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير سبل العيش المستدامة، ودعم الاقتصاد الوطني.
- **الأهداف:**
  - متابعة تطوير الممارسات القابلة للتطبيق في الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي.
  - مواصلة توفير الأسس العلمية والمالية والتشريعية، لتشجيع الدول العربية على تبني إدارة التخطيط المتكامل للمياه والأراضي في خططها التنموية.
  - اقتران استخدام الطاقات المتجددة مع عملية التخطيط العمراني في المناطق الحضرية والريفية.
  - تحديد الخطوات المناسبة، والإطار المؤسسي الملائم لتعزيز اسلوب الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي في المناطق الحضرية والريفية.
  - تحسين مستوى السلطات المعنية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية في الدول العربية حول منافع النهج المتكامل في إدارة المياه والأراضي، وضرورة تبادل المعلومات حول ذلك.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالغاية 4.6 (كفاءة استخدام المياه)، والغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه) من غايات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق كذلك بالهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - عقد عدد من ورش العمل متعددة المستويات للمهندسين والفنيين والمرشدين، والمزارعين.
  - إعداد نشرات إرشادية مبسطة حول إدارة المياه والأراضي، وتوزيعها على مستوى المرشدين الزراعيين والمائيين والمزارعين.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وإسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على:

  - التوافق مع استراتيجيات المياه الوطنية المعمول بها في الدول العربية.
  - التشاور، والمشاركة العامة.
  - الشراكة بين المؤسسات الوطنية والإقليمية.

  ويجري التنفيذ عبر إقامة ورش ولقاءات عمل تُنظم لنشر المعرفة حول التكامل بين إدارة الموارد المائية، وإدارة الأراضي، والنظم البيئية.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - توفير منافع إضافية، وخلق فرص مبتكرة للتنمية الاقتصادية الإقليمية، من خلال المساهمة في استقرار النظم البيئية، وتوفير سبل عيش مستدامة، وتحقيق الأمن الغذائي.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - إعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
  - عدد ورش العمل، والمؤتمرات، ومشاركات الدول العربية فيها.
  - النشرات الإرشادية الصادرة.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 600 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 3.3.4. التوسع في استخدام الطاقات المتجددة في تنمية الموارد المائية غير التقليدية.

- **الخلفية والمبررات:** إن التأثيرات السالبة الراهنة والمتوقعة لتغير المناخ، إلى جانب استمرار النمو المتسارع للسكان، وضرورة الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية يتطلب مواصلة التوسع في توفير إمدادات المياه، وذلك من خلال طرائق بديلة لإنتاج المياه، مثل تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة. إلا أن نشر استخدام الموارد المائية غير التقليدية على نطاقٍ واسع يعتمد على تطوير القدرات المحلية لابتكار تقانات جديدة صديقة للبيئة، وبتكاليف معقولة، ولا سيما لجهة تخفيض تكلفة استهلاك الطاقة، التي تمثل 30-50% من التكلفة الاجمالية في حالة تحلية المياه.

والجدير بالذكر هنا، أن العديد من المشاكل المتعلقة بالتوسع في تحلية المياه يمكن التقليل منها عبر استبدال الوقود الاحفوري المستخدم حالياً بكمياتٍ كبيرة، بطاقاتٍ متجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، سيما وأن مصادر هذه الطاقات (الشمس والرياح) تتوافر بكثرة في المنطقة العربية. وعليه من الممكن أن دمج التوسع في استخدام هذه الطاقات في استراتيجيات الطاقة الوطنية تدريجياً. فالمغرب والسعودية مثلاً يعملان منذ سنوات على زيادة توليد الطاقة الشمسية والطاقة الريحية لديهما، كما تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تكون قادرة على توليد 1000 ميغا واط من هاتين الطاقتين مع نهاية عام 2030.

إن الامكانات الهائلة من الطاقات المتجددة في المنطقة العربية يجب أن تُسخر لتوفير عائدات مالية من تصدير الكهرباء، لتعزيز التنوع الصناعي، وخلق ابتكاراتٍ ومهاراتٍ جديدة في مجالاتٍ متعددة.

والجدير بالذكر هنا هو أن التوسع في استخدام الطاقات البديلة لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية يُعد خياراً استراتيجياً يمكّن الدول العربية من امتلاك قدرات جديدة تواجه من خلالها ندرة المياه الشديدة، والتكيف مع آثار تغير المناخ، مع الوضع بالحسبان كفاءة هذا الاستخدام من حيث الكلفة، والاستدامة البيئية، وأمن الطاقة.

- **الأهداف:**
  - تطوير حلول عملية لاستخدام الموارد المائية غير التقليدية، بما فيها المياه التي تجري تحليتها، ومياه الصرف الصحي المعالجة، باستخدام الطاقات المتجددة لإنتاج كميات إضافية من المياه.
  - بناء قدرات المؤسسات العربية ذات الصلة، على التوسع باستخدام الموارد المائية غير التقليدية.
  - مواصلة تطوير إستراتيجيات إعادة استخدام المياه في الدول العربية.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعارٍ معقولة)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - الاطلاع على الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة في الدول العربية.
  - تنظيم ورش عمل ولقاءات تشاورية.

- تحديد الأساليب المناسبة لتطوير الاستراتيجيات.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا(سيداري)، والمجلس العربي للمياه، والمعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) مهمة تنفيذ أصال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على قيام الجهات المنفذة بالشراكة من المؤسسات المعنية والقطاع الخاص في الدول العربية بالتخطيط لإنجاز فعاليات هذا النشاط. ويجري التنفيذ بإقامة ورش عمل ولقاءات تشاورية تُنظم لهذه الغاية.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - زيادة كميات المياه المتاحة للاستخدام.
  - تعزيز كلٍ من الأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة.
  - دعم الإجراءات المتخذة لبناء الاقتصاد الأخضر، وحماية النظم البيئية.
  - تطوير استراتيجيات الدول العربية للتوسع في استخدام الطاقات البديلة في تنمية المياه غير التقليدية.
  - رفع مستوى الوعي العام حول أهمية المياه غير التقليدية، وضرورة التوسع باستخدام الطاقات المتجددة لتنميتها.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - التقارير المقدمة حول تقدم العمل.
  - نسبة تقدم الدول العربية في استخدام الطاقات المتجددة في تنمية الموارد المائية غير التقليدية.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 500 ألف دولار أمريكي.

4.4. رفع القدرة على تقييم تغير المُناخ، وزيادة قدرة المجتمعات على الصمود، والتخفيف من آثاره، والتكيف معها.

النشاط الرئيسي 1.4.4. تقييم أثار تغير المُناخ في الموارد المائية المتاحة، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

النشاط الفرعي 1.1.4.4. متابعة توفير المعلومات عن تغير المُناخ، عبر مركز ريكار للمعرفة الإقليمي، وتطوير وسائل تبادلها.

- **الخلفية والمبررات:** يشكل تغير المُناخ تهديداً خطيراً ومباشراً على توافر المياه والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في المنطقة العربية، مع إمكانية تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيها بسبب ذلك.

وتعاني مناطق عربية واسعة من تراجع مقلق في معدلات الهطولات وتزايد تقلباتها، ومن اتساع رقعة الجفاف خلال السنوات الأخيرة، ومن المتوقع بموازاة ذلك أن تزداد الظواهر المُناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف والفيضانات وموجات الحر الشديد. ويمكن لذلك أن يؤدي إلى جانب استخدام ممارسات زراعية غير مستدامة إلى تقلّص الغطاء الأرضي والتصحر، وتراجع الإنتاج من المحاصيل، ولاسيما القمح، مما يهدد سبل العيش، وموارد التنمية، وسلامة النظم البيئية.

وفي ضوء ذلك لا بد أولاً من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم تغير المُناخ وتحديد آثاره من جهة وفق بارامترات محددة (درجة حرارة، وهطول، وجريان سطحي، و...الخ)، والعمل لاحقاً على اختيار الآليات الملائمة للتكيف مع هذه الآثار. وهنا تبرز الأهمية القصوى لتوفير البيانات والمعلومات ذات الصلة بتغير المُناخ. ومن المصادر الأساسية لتوفير مثل هذه المعلومات المركز الإقليمي للمعرفة الذي كان أحد مخرجات المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المُناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار – RICCAR).

يساعد الموقع الالكتروني الخاص بالمركز الاقليمي للمعرفة في وصول المستخدمين إلى بوابة البيانات للاستعلام عنها وتحليلها، كما يسهم في رفع مستوى الفهم والوعي حول الظواهر المتعلقة بتغير المُناخ والمياه في المنطقة العربية من خلال إتاحة وصول المستخدمين إلى بوابة البيانات للاستعلام عنها وتحليلها، يُضاف إلى ذلك الحصول على المواد المعرفية حول تقييم تُغير المُناخ، والتخطيط للتكيف مع آثاره، والسياسات ذات الصلة لاتخاذ القرارات في المنطقة العربية.

- **الأهداف:**

  - تسهيل وصول الجهات الوطنية والإقليمية للبيانات والمعلومات والمعارف اللازمة لدراسة تغير المُناخ، وتقييم الآثار الناجمة عنه، ووضع سياسات التكيف معها.
  - تطوير قدرات وزارات المياه ومؤسسات الأرصاد الجوية العربية على التنبؤ بالمُناخ، ووضع التوقعات المحتملة، إضافة لتحليل الأثر، وتقييم قابلية التأثر.
  - مساعدة الجهات الوطنية والإقليمية في توليد إسقاطات لوضع نماذج مُناخية خاصة بها.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تطوير آليات متابعة تسهيل الوصول إلى مركز ريكار للمعرفة الإقليمي.
  - تنظيم ورش عمل حول كيفية الاستفادة من البيانات والمعلومات في ريكار للمعرفة الإقليمي.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وإسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تسهيل الوصول إلى مركز ريكار للمعرفة الإقليمي، للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بتغير المُناخ، لتقدير التوقعات المحتملة. ويجري التنفيذ عبر حزمة من الفعاليات لمساعدة الجهات الوطنية والإقليمية في توليد إسقاطات لوضع نماذج مُناخية خاصة بها، وتعزيز تبادل المعلومات حولها.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - زيادة قدرات الجهات الوطنية والإقليمية لجهة دراسة المُناخ، ودعم صناع القرار في وضع سياسات التكيف المناسبة.
  - تحسين مستوى الوعي بتغير المُناخ، والقضايا المرتبطة به.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - المستفيدون من البيانات والمعلومات عبر مركز ريكار للمعرفة الإقليمي.
  - التقارير الصادرة في الدول العربية حول تغير المُناخ، بالاعتماد على بيانات مركز ريكار للمعرفة الإقليمي.
  - ورش العمل المنظمة.
- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط قرابة 300 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.1.4.4. متابعة تقدير آثار التغيرات المُناخية في المنطقة العربية عبر مجموعة متكاملة من التوقعات حول آثارها المحتملة.

- **الخلفية والمبررات:** تُعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثراً بتغير المُناخ. فخمس دولٍ فيها باتت تُصنف ضمن الدول العشرة الأوائل الأكثر تعرضاً للمخاطر جراء تغير المُناخ. كما أن العديد من باقي الدول يقع ضمن المناطق المتأثرة تأثراً مرتفعاً بمخاطر هذا التغير.

لقد كان تقدير آثار تغير المُناخ في المنطقة العربية موضوع المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المُناخ على الموارد المائية وقابلية تأثُّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار – RICCAR) التي تم فيها للمرة الأولى دراسة تغير المُناخ ضمن ما سُمي بالنطاق العربي الذي شمل مساحاتٍ تقع خارج حدود المنطقة العربية، وذلك لضم أحواض الأنهار الدولية الرئيسية (النيل والفرات ودجلة). لكن من المفيد الإشارة هنا إلى أن المبادرة أُنجزت بناءً على تباعدٍ مكاني يساوي 50 كيلو متراً، وهم ما لم يسمح بالتقدير التفصيلي لآثار تغير المُناخ من أجل بعض الدول مثل الجمهورية

اللبنانية ومملكة البحرين. من هنا بادر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد بالتعاون مع بعض الجهات الإقليمية والدولية إلى المباشرة بتنفيذ مشروعٍ لدراسة التغيرات المُناخية في نطاق المشرق العربي، حيث ضم النطاق كلاً من بلاد الشام، والعراق، وشبه الجزيرة العربية. بالإضافة إلى جيبوتي وأجزاء من جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفيدرالية.

إن خفض التباعد المكاني عند تطبيق مجموعة النماذج المُناخية والهيدرولوجية من 50 كيلومتراً إلى 10 كيلو مترات يزيد من دقة التوقعات المحتملة حول آثار تغير المُناخ، ويساعد على استخدام النماذج لمناطق صغيرة، بما يخدم وضع الاستراتيجيات المائية والزراعية على مدى طويل نسبياً.

- **الأهداف:**

  - متابعة تقدير آثار تغير المُناخ، ولاسيما في قطاعي المياه والزراعة، ضمن نطاقاتٍ مختلفة من المنطقة العربية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - التواصل مع الشركاء الوطنيين، فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات المعرفية من بيانات ومعلومات لزوم تطبيق النمذجة المُناخية الإقليمية، والنمذجة الهيدرولوجية. ويمكن هنا للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد أن يساعد بما لديه من قواعد بيانات تتعلق بالموضوع.
  - التشاور مع خبراء إقليميين ودوليين حول الطرائق والأساليب ومخرجات النمذجة المطبقة.
  - إعداد تقرير فني حول نتائج النشاط.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والمعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون والتنسيق والشراكة مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية لتقدير آثار تغير المُناخ ضمن نطاقات جديدة مختلفة في المنطقة العربية.

ويجري التنفيذ عبر قيام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد بتقديم الدعم اللازم في عملية إعداد وتحليل مخرجات النماذج المُناخية الإقليمية، أما المعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا فسيعمل على استنتاج مخرجات النمذجة المُناخية الإقليمية المتعددة، وتقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا بالفعاليات المرتبطة بتقدير آثار التغير المُناخي في الموارد المائية.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - توقع لتغير المُناخ في نطاقات جديدة من المنطقة العربية ضمن فترات زمنية يُتفق عليها مع الجهات الوطنية والإقليمية ذات الصلة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - موافقة المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، والمؤسسات المختصة على المشاركة بتوحيد التوقعات المُناخية الناتجة للنطاق المدروس بناءً على مجموعة مشتركة من البروتوكولات.
  - تغير المُناخ المتوقع وفق البارامترات الأساسية حتى نهاية الفترة الزمنية التي تتفق عليها الجهات المنفذة للنشاط مع الجهات الوطنية ذات الصلة.
  - عدد الحالات المرجعية للتقارير والمخرجات في الاستراتيجيات ضمن النطاق المدروس.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 1.50 مليون دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 3.1.4.4. تحديد آثار تغير المُناخ المتوقعة في مشاريع الري بالمنطقة العربية، بمحاكاة استخدام مياه الري، وأساليب إدارة المحاصيل.

- **الخلفية والمبررات:** تتميز المنطقة العربية بفروقات سنوية مُناخية ومائية كبيرة، وبأن نحو 90% من المياه العذبة المتاحة يُستخدم للري في القطاع الزراعي، كما أن معظم المياه المستخدمة للري يُستخرج بإفراط من خزانات مياه جوفية غير متجددة، أو شبه متجددة. من هنا، فإن الهبوط الكبير في مناسيب المياه الجوفية المصاحب لنضخ الجائر بالمنطقة العربية يزيد من الحاجة إلى توفير أدوات تحليلٍ، يمكن استخدامها لتقييم حالة المياه المستخدمة للري، على المستوى الإقليمي، للبحث في رفع كفاءة استخدامها.

يمكن بمساعدة مخرجات النشاط 2.1.4.4 الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء تقييمات مباشرة لآثار تغير المُناخ في كمية المياه المطلوبة للري من أجل تحديد الاحتمالات المتوقعة حولها مستقبلاً. واتخاذ التدابير والسياسات والإجراءات اللازمة للتصدي للمخاطر، وتعميق الوعي، وبناء القدرات، وزيادة قدرة المجتمعات العربية على الصمود.

- **الأهداف:**
  - توفير إطارٍ شامل، ومتكامل لبناء نموذج يجمع بين الظروف الطبوغرافية، وأدوات الاستشعار عن بعد، وإدارة العمليات الزراعية، من أجل الخروج بتقييمات متسقة فيزيائياً، لاستخدام المياه في الري، على المستوى الوطني لكل الدول العربية، وتقدير التأثير المباشر لتغير المُناخ في مثل هذه الموارد.
  - الأخذ بتدابير التكيف مع آثار تغير المُناخ، وبناء القدرات والمرونة للتصدي لتحديات التطرف المُناخي.
  - تبني وتطوير السياسات ذات الصلة، والحث على توجيه الاستثمارات المائية والبنية التحتية وإدارة الموارد بكفاءة لتكون فرصاً إنمائية حقيقية.
  - اعتماد نهجٍ شامل لمواجهة تحديات تغير المُناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
  - تعزيز قدرة الدول العربية عن طريق البحث العلمي والعمل على إيجاد الحلول الميدانية لمواجهة آثار التغيرات المُناخية على الموارد المائية والأمن الغذائي والنظم البيئية والعمل على تنفيذ بعض حلول التكيف لهذه الآثار كأولوية رئيسية في عدد من الدول المتضررة من ندرة المياه، وكوارث التغيرات المُناخية، لتكون نماذج يمكن تطبيقها في الظروف المشابهة.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - مراجعة الدراسات الإقليمية والوطنية المنجزة حول تأثير تغير المُناخ في قطاع الري في الدول العربية، وإعداد تقريرٍ عنها.
  - عقد لقاءات تشاورية بين الجهات المنفذة وخبراء من جهات وطنية وإقليمية ودولية مختصة لمناقشة التقرير المعد، وتحديد الطرائق والأساليب المناسبة لتنفيذ الخطوات التالية من المشروع.
  - جمع بيانات مُناخية ومائية وزراعية من المؤسسات العربية ذات الصلة.
  - بناء النموذج المطلوب.
  - إنتاج خرائط الري واستخدامات الأراضي في المنطقة العربية تحت تأثير تغير المُناخ.
  - التوسع في دراسات الخسائر والأضرار الناجمة عن تأثيرات تغير المُناخ والجفاف في الدول العربية، والعمل على تحديث وتطوير السياسات والإستراتيجيات الوطنية والإقليمية، للحد من

مخاطر الكوارث والإعداد لبدء سلسلة من الحوارات الإقليمية لتوضيح العلاقة القائمة بين الهجرة والبيئة والنوع الاجتماعي وتغير المُناخ، والعمل على إيجاد سياسات تدعم حلول مستدامة لهذه التأثيرات المترابطة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على مساعدة الدول العربية في تطوير استراتيجياتها المتعلقة بتأثير تغير المُناخ في قطاعي المياه والزراعة. ويجري التنفيذ عن طريق إعداد تقارير ودراسات علمية مفصلة استناداً إلى المعلومات الجغرافية والتحاليل الدقيقة لبيانات الاستشعار عن بعد المدروسة من قبل غرفة نظم المعلومات الجغرافية، بالإضافة إلى القيام بزيارات ميدانية للمناطق المعنية، والتعاون مع الفئات المستهدفة بشكلٍ مباشر ثم نشر هذه التقارير عبر ورش عمل وندوات، والعمل على نشر مخرجاتها بأشكال مختلفة تلائم حاجة المستخدمين لهذه المخرجات.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - تحسين إدارة مياه الري، والمحاصيل بما يضمن زيادة الإنتاج الزراعي، والإنتاجية المائية.
  - توفير أدوات مناسبة لأصحاب القرار فيما يخص الإدارة المتكاملة لكلٍ من المياه والتربة والمحاصيل في ظل تغير المُناخ حاضراً ومستقبلاً.
  - رفع الوعي وتنمية القدرات بين صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمستفيدين على المستوى الوطني والإقليمي فيما يتعلق بنهج الترابط بين مخاطر تغير المُناخ، وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.
  - اقتراح الأدوات والوسائل وتقنيات التحليل، من أجل إرساء وتطوير السياسات والاستراتيجيات، لدعم نهج الترابط بين مخاطر تغير المُناخ والتنمية المستدامة.
  - دعم برامج التدريب لتنمية المهارات والقدرات الوطنية واستعادة الأوضاع بعد الأزمات، وزيادة فرص تمويل المشروعات المُناخية.
  - تعزيز التعاون على المستوى الوطني والإقليمي للتصدي لتحديات المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
  - بدء حوار إقليمي لوضع سياق الترابط بين الهجرة والبيئة وتغير المُناخ، ووضع «أجندة البحوث الإقليمية»، التي تهدف إلى تعزيز فهم أسباب الهجرة البيئية في المنطقة العربية.
  - تنظيم الحوارت الإقليمية عن الهجرة الناجمة عن تغير المُناخ من أجل الدعوة إلى التدابير اللازمة بشأن آليات التخفيف والتكيف.

- إعداد دراسة استقصائية إقليمية عن اتجاهات الهجرة الحالية – طوعية وغير طوعية – في المنطقة العربية، لتحديد حساسيتها إزاء التقلبات المُناخية المستقبلية.
- وضع منهجية مفصلة لقياس مدى الهشاشة الاجتماعية في المجتمعات العربية.
- تعزيز القدرة البحثية في البلدان الرائدة بشأن كيفية بناء قاعدة المعارف المتعلقة بتأثيرات التغيرات المُناخية الخاصة بكل دولة، وتأثيرها على النوع الاجتماعي، وتعظيم الاستفادة منها.
- تطوير خرائط مخاطر الجفاف والفيضانات في الدول العربية، وتحديد المناطق المتضررة والمعرضة للخطر، ووصف العوامل المهمة التي تلعب الدور الذي سيؤدي إلى تحديد هذه المناطق.
- تحديد مناطق التعرض لمخاطر الجفاف الزراعي، ومخاطر الفيضانات في الدول العربية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - إعداد التقرير حول تأثير تغير المُناخ في قطاع الري بالدول العربية، بعد مراجعة الدراسات المنجزة.
  - الخرائط المعدة حول الري واستخدامات الأراضي في المنطقة العربية تحت تأثير تغير المُناخ.
  - عدد المستفيدين المباشرين، وغير المباشرين من إنجاز النشاط.
  - الالتزام بالجدول الزمني للمشروعات التي سيتم تنفيذها (تاريخ البدء – تاريخ الانتهاء).
  - تقييم إنجاز مراحل المشروع بالجودة المطلوبة، بناءً على المخرجات.
  - مستوى الرضا والقبول بأداء العاملين والمتطوعين ومدى كفاءتهم أثناء تنفيذ المشروع.
  - الالتزام بالميزانية الموضوعة لمراحل تنفيذ المشروعات.
  - نسبة تحقق كل نتيجة متوقعة.
  - مخرجات النشاط وفعالياته المختلفة.
  - عدد المستفيدين من المشروع، الذين تظهر لديهم النتائج المرجوة.
- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 5.0 ملايين دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

النشاط الفرعي 4.1.4.4. متابعة تحديد الآثار المتوقعة، وقابلية التأثر بالتغير المُناخي في الموارد المائية على مستوى الأحواض المائية السطحية والجوفية.

- **الخلفية والمبررات:** يُتوقع أن يكون تأثير تغير المُناخ في الموارد المائية مختلفاً بين أنحاء المنطقة العربية، لذا فإن دمج نتائج النماذج المُناخية الإقليمية من النشاط **2.1.4.4** مع النماذج الهيدرولوجية يمكن أن يوفر إمكانية تقييم آثار تغير المُناخ في الموارد المائية ضمن أحواض سطحية وجوفية محددة في المنطقة العربية، وذلك لمجموعة من البارامترات التي لم تُفصل بشكل كامل في توقعات التغير المُناخي.

إن ذلك يتطلب تحديد البيانات المناسبة وجمعها، إضافة إلى تحديد المؤشرات، والنماذج الهيدرولوجية المناسبة، والمواقع التجريبية الملائمة.

ولتحقيق هذه الغاية يتم أولاً معايرة واختبار النماذج الهيدرولوجية المتاحة لأحواض أنهار مختارة، ثم تُشغل هذه النماذج استناداً على المعلومات المستخلصة من مخرجات النمذجة المُناخية الإقليمية بعد الوضع بالحسبان نفس السيناريوهات والافتراضات التي تُستخدم في هذه النمذجة. وبعد ذلك يُختار عددٌ من الأحواض المائية السطحية والجوفية التجريبية لتطبيق النمذجة الهيدرولوجية عليها، وتقييم تأثير سيناريوهات تغير المُناخ في الموارد المائية المتاحة فيها، والعمل في النهاية على نشر النتائج التي يتم التوصل إليها.

- **الأهداف:**
  - إعداد دراسات حالة لتقييم آثار التغيرات المُناخية على الظروف الهيدرولوجية والموارد المائية ضمن أحواض مائية محددة.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - تحديد البيانات المطلوبة، والنماذج المناسبة لدراسة الأحواض المائية المختارة.
  - معايرة النماذج للأحواض المختارة.
  - ربط النماذج الهيدرولوجية مع النماذج المُناخية الإقليمية، وتوليد المخرجات.
  - تقييم آثار التغيرات المُناخية في الظروف الهيدرولوجية والموارد المائية ضمن الأحواض المختارة.
  - نشر تقارير فنية حول نتائج التقييم.
- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والمعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون والتنسيق والشراكة مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية لتقدير آثار تغير المُناخ ضمن أحواض مائية مختارة في المنطقة العربية. ويجري التنفيذ عبر قيام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد بتقديم الدعم

اللازم في عملية إعداد وتحليل مخرجات النماذج المُناخية الإقليمية، أما المعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا فسيعمل على استنتاج مخرجات النمذجة المُناخية الإقليمية المتعددة، وتقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا بالفعاليات المرتبطة بتقدير آثار التغير المُناخي في الموارد المائية ضمن الأحواض المختارة.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - إعداد تقارير حول تقدير تأثير سيناريوهات التغيرات المُناخية في الهيدرولوجيا والموارد المائية ضمن الأحواض المائية السطحية والجوفية المستهدفة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - الانتهاء من إعداد مخرجات النماذج المُناخية الإقليمية المتكاملة مع النماذج الهيدرولوجية.
  - نشر التقديرات الهيدرولوجية، ودراسات الحالة لتأثير التغير المُناخي في الموارد المائية.
  - عدد الحالات المرجعية للتقارير والمخرجات في الاستراتيجيات والسياسات المائية العربية.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 1.50 مليون دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 2.4.4. تحديد الإجراءات الفاعلة للتكيف مع آثار تغير المُناخ.

النشاط الفرعي 1.2.4.4. تطبيق إجراءات مختارة للتكيف مع آثار تغير المُناخ في مشاريع الري.

- **الخلفية والمبررات:** يقع نحو 90% من مساحة المنطقة العربية في نطاقات مُناخية جافة، وشبه جافة، تتصف بمعدلات هطولات مطرية منخفضة، فنحو 67% من مساحة المنطقة يتلقى أقل من 100 ميليمتر في العام، ويصل معدل التبخر إلى أكثر من 2500 ميليمتر في العام، وهذا يعني قلة الاستفادة من الأمطار المتساقطة، وضآلة الجريانات السطحية، وانخفاض تغذية المياه الجوفية.

من ناحيةٍ ثانية تشير الدراسات إلى أن المنطقة العربية هي المنطقة الأكثر تأثراً بتغير المُناخ في العالم وأن خمس دول عربية باتت ضمن الدول العشرة الأوائل، الأكثر تعرضاً للمخاطر جراء هذا التغير، وهي جيبوتي، ومصر، والعراق، والمغرب، والصومال. كما أن العديد من الدول الأخرى تُصنف ضمن المناطق، المتأثرة بمخاطر التغير المُناخي تأثيراً مرتفعاً.

لقد أدى تغير المُناخ في المنطقة العربية إلى حدوث خلل في الأنظمة المائية، وتهديد للأمن المائي والغذائي والاجتماعي، إضافة لتدهور الغطاء النباتي، وتوسع رقعة الجفاف والتصحر، وفقدان التنوع الحيوي.

لقد شهدت السنوات الأخيرة وعياً لدى الجهات العربية المعنية بالتفاعل القائم بين التكيف مع تغير المُناخ من جهة، وإدارة المياه، والإنتاج الزراعي، والتنمية المستدامة من جهةٍ أخرى، لذا بادرت إلى إعداد الاستجابات المناسبة، إلا أن هذه الاستجابات لا زالت بحاجةٍ لبذل جهودٍ إضافية من أجل تحقيق أهدافها.

إن الهدف من إجراءاتِ التكيُّف مع تغير المُناخ في مشاريع الري هو تحسين مستوى إدارة المياه، لتحقيق التوازن بين استخدامات المياه، من جهة، والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الاستخدامات من جهةٍ أخرى. لكن نادراً ما يقر كثيرٌ من واضعي السياسات الاقتصادية بالقيمة الاجتماعية والبيئية للمياه، كما أنهم يتجاهلون أهميتها الكبيرة في الاقتصادات الوطنية، مع الإشارة هنا إلى العلاقة الوثيقة بين المياه والطاقة وإنتاج الغذاء، وأن جميع إجراءات التكيف يجب أن تكون متسقةً مع هذه العلاقة، لتعظيم كفاءة استخدام الموارد وحوكمتها على المستويات كافةً.

- **الأهداف:**
  - توحيد الجهود العربية تجاه المخاطر العابرة للحدود.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعارٍ معقولة)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - التواصل مع الجهات العربية المعنية.
  - تنظيم ورش عمل يتم فيها الاتفاق على الإجراءات الممكن اتخاذها للتكيف مع آثار تغير المُناخ.
  - إعداد تقارير فنية حول الإجراءات المتفق عليها.
  - إصدار منشورات لرفع مستوى الوعي بأهمية المشاركة في إجراءات التكيف مع آثار تغير المُناخ.
- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون التام بين الدول العربية لتعزيز إجراءات التكيف في المشاريع الزراعية المروية مع آثار تغير المُناخ. ويجري التنفيذ بالتنسيق بين الجهات العربية المنفذة للنشاط والجهات المعنية في الدول العربية لالاتفاق معها على تحديد حزمة من الإجراءات الفاعلة لتطوير الاستجابة المطلوبة للتكيف مع آثار تغير المُناخ (يمكن التركيز هنا على التوسع في تطبيق تقانات حصاد مياه الأمطار، ورفع كفاءة الري، وتعزيز استخدام الزراعة الحافظة)،

مع الوضع بالحسبان الظروف والإمكانات الفنية والمالية الخاصة بكل دولة. ولتحقيق هذا الغاية يجري تنظيم عددٍ من ورش عمل، وإعداد تقارير فنية، وإصدار منشورات توعوية حول الإجراءات المختارة للتكيف مع آثار تغير المُناخ، بالاعتماد على مقاربات متكاملة تعالج الأزمات المرتبطة بالعلاقة بين المياه من جهة، والصحة، والتعليم، والحد على الفقر، وحماية البيئة، وخلق فرص عمل جديدة، وأمن الغذاء، والطاقة، من جهةٍ أخرى في ظل تغير المُناخ.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - تعزيز استجابة الدول العربية للتكيف مع آثار تغير المُناخ.
  - دعم الوعي العام بقضايا تغير المُناخ، والتكيف مع آثاره.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - ورش العمل المنظمة.
  - التقارير الفنية المعدة.
  - المنشورات التوعوية الصادرة.
- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط واحد مليون دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.2.4.4. تطوير أساليب مبتكرة لزيادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة.

- **الخلفية والمبررات:** تُعد الزراعة المستهلك الأكبر للموارد المائية في الدول العربية، فهي تستخدم نحو 90% من الموارد المائية المتاحة في هذه الدول. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة مستقبلاً في معظم الدول العربية بسبب الاختلال المتزايد بين الإمداد بالمياه، وتزايد الطلب عليها، في ظل تفاقم آثار تغير المُناخ، ما لم تُتخذ خطوات إيجابية كبيرة، لترشيد وإدارة الطلب على المياه، وزيادة إمدادات المياه، وفرض ضوابط واقعية على استخدام المياه. وفي هذا الإطار يُنظر إلى التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، على أنه يوفر إمكانية كبيرة للحد من ندرة المياه بشكلٍ مؤثر، ولاسيما عندما يُخطط له كجزءٍ من نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها. لكن النجاح في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، ولاسيما في الزراعة يتعلق بعددٍ من الاستراتيجيات، أهمها **1)** زيادة الوثوقية بالمياه المعالجة كمصدرٍ بديل لاستخدام المياه الجوفية في قطاع الري، و**2)** وضع خطط لاستخدام المياه المعالجة بشكلٍ فعال في زيادة قيمة المحاصيل المزروعة، والمحافظة على المياه الجوفية، و**3)** وضع معايير تتعلق بالصحة العامة، والسلامة البيئية لجهة إعادة استخدام المياه المعالجة على المستوى الوطني، و**4)** تحسين الوعي العام، والمواقف تجاه المياه المعالجة.

- **الأهداف:**

  - توفير الأسس العلمية والمالية والتشريعية لتشجيع الدول العربية على التوسع في اعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة.
  - رفع مستوى السكان المحليين حول إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة.
  - إيجاد منبر لنشر الدروس المستفادة من مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة القائمة في الدول العربية، وخارجها.
  - العمل على أن تكون مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة مقترنة باستخدام الطاقات المتجددة، من أجل التأسيس لمشاريع رابحة، تحقق أمن الطاقة، وتوفر موارد مائية مستدامة بكلفة معالجة منخفضة.
  - بناء شراكات فاعلة مع القطاع الخاص.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** : يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعارٍ معقولة)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - الاطلاع على الاستراتيجيات المائية الوطنية في الدول العربية.
  - التشاور مع خبراء وطنيين وإقليميين ودوليين حول المقاربات والتقانات المناسبة للتنفيذ، واختيار الملائم منها لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في القطاع الزراعي، مع وجوب أن تكون مستدامة بيئياً، وموافقة للظروف المحلية السائدة، ومقبولة لدى المستخدمين، ويمكن الحصول عليها بأسعارٍ معقولة بالنسبة لمن سيدفع تكاليف إتاحتها.
  - تنظيم ورش وندوات ولقاءات عمل لنشر المعرفة.
  - إعداد ونشر منشورات ومواد توعوية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والمركز الدولي للزراعة الملحية/ إكبا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون التام مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة. من أجل بناء آليات للتشارك والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بهدف تحديد الفرص الممكنة، والأولويات الأساسية على المستويين الوطني والإقليمي. ويجري التنفيذ بالاطلاع أولاً على الاستراتيجيات المائية الوطنية في الدول العربية، ثم تنظيم ورش وندوات ولقاءات عمل لنشر المعرفة.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - التوسع في الحد من ندرة المياه القائمة، ومعالجة جزء من المشاكل المرتبطة بها.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - التقارير المعدة عن تقدم العمل.
  - التوصيات المقدمة من الدول العربية.
  - ورش العمل، واللقاءات العلمية المنظمة.
  - المنشورات التوعوية الصادرة.
- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 800 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 3.4.4. مساعدة الدول العربية على تضمين آثار تغير المُناخ، وإجراءات التكيف معها في سياساتها المرتبطة بإدارة قطاع المياه، وتنميته.

النشاط الفرعي 1.3.4.4. تحديد إجراءات التكيف مع تغير المُناخ، وادماج التكيف في سياسات قطاع المياه والقطاعات المعتمدة عليه.

- **الخلفية والمبررات:** تُعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافاً. ومن المتوقع أن يفاقم استمرار تغير المُناخ مستقبلاً من الضغوط التي تخضع لها الموارد المائية الشحيحة أصلاً، ويعرّض الأمن المائي والقضايا المرتبطة به لكثيرٍ من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويكون حجم هذه المخاطر مختلفاً من منطقة لأخرى. وعليه ينبغي أولاً تحديد المناطق الأكثر تضرراً، ثم العمل على وضع الخطط المناسبة لمساعدتها في بناء قدراتها على التكيف مع الآثار المحتملة لتغير المُناخ، ولاسيما في قطاع المياه نظراً لكونه القطاع الأكثر تأثراً بتغير المُناخ من جهة، واعتماد قطاعاتٍ إنتاجية وخدمية وتنموية كثيرة عليه.

ورغم أن عدداً من الدول العربية عمل على دمج التكيف في استراتيجياته وسياساته المائية، فلا زال العدد الأكبر منها لم يُضمّن حتى الآن آثار تغير المُناخ والتكيف معها بصورةٍ مباشرة في سياساته واستراتيجياته المائية، وفي خططه الاستثمارية، مما يتطلب مراجعة تلك الاستراتيجيات والخطط. من جهةٍ أخرى هناك نقصٌ بالمنطقة العربية في الكوادر الفنية لإعداد الاستراتيجيات، وضعفٍ في استخدام النماذج المُناخية لتقييم أثر تغير المُناخ في الموارد المائية والتقييم التكاملي للتكيف.

إن تضمين التغيرات المُناخية والتكيف مع آثارها في السياسات والاستراتيجيات المائية للدول العربية يعود بالنفع على التنمية المستدامة والصحة العامة والنظم البيئية.

- **الأهداف:**

  - توفير الخبرة اللازمة لدعم إدماج التكيف في سياسات قطاع المياه والقطاعات المعتمدة عليه.
  - تحديد الإجراءات المناسبة للتكيف مع آثار تغير المُناخ في قطاع المياه، مع الوضع بالحسبان ظروف كل دولة.
  - قيام الدول العربية بإدماج التكيف في سياسات قطاع المياه والقطاعات المعتمدة عليه.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - إقامة فعاليات توعوية لنشر الوعي لدى متخذي القرار، وواضعي الاستراتيجيات ومنفذيها، وعلى المستوى الشعبي، ومستوى أصحاب المصلحة.
  - تنظيم دورات وورش عمل تدريبية لبناء القدرات الفنية في مجال تقييم مخاطر تغير المُناخ، وتحديد الإجراءات المناسبة للتكيف معها.
  - المساعدة في وضع خطط وسياسات مائية وطنية تتضمن التكيف مع آثار تغير المُناخ.
  - تطبيق إجراءات مختارة للتكيف مع آثار تغير المُناخ في مشاريع الري.
  - تنظيم تدريب إقليمي حول آثار تغير المُناخ وإجراءات التكيف معها في سياساتها المرتبطة بإدارة قطاع المياه وتنميته.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون والتنسيق والشراكة مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية لتقييم المخاطر الناجمة عن تغير المُناخ تمهيداً لتحديد إجراءات التكيف المناسبة في قطاع المياه، وإدماجها في السياسات المائية الوطنية. ويجري التنفيذ عبر قيام الجهات المنفذة للنشاط بالتواصل مع خبراء وجهاتٍ إقليمية لعقد لقاءاتٍ تشاورية، وورش عمل يتم فيها الاتفاق

على كيفية التقييم، وإجراءات التكيف الممكنة وفق الظروف المحلية، وأساليب إدماج التكيف في سياسات قطاع المياه والقطاعات المرتبطة به.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - تطوير القدرات العربية، وتوفير الخبرات اللازمة لدعم إدماج التكيف في سياسات قطاع المياه والقطاعات المرتبطة به.
  - إدماج الدول العربية للتكيف في سياسات قطاع المياه والقطاعات المرتبطة به.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - الفعاليات التوعوية المنظمة لنشر الوعي.
  - ورش العمل والدورات التدريبية.
  - مشاركة الخبراء والجهات الإقليمية في تنفيذ النشاط.
  - عدد الدول التي تعمل على دمج التكيف في سياسات قطاعها المائي والقطاعات المرتبطة به.
  - التقارير والمنشورات الصادرة.
- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط قرابة 900 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 4.4.4. تعزيز بناء القدرات في مجال تغير المناخ، وأساليب التكيف مع آثاره، والحصول على التمويل المناخي في قطاع المياه.

النشاط الفرعي 1.4.4.4. إعداد برامج تدريب وتأهيل في مجال تغير المناخ، والتكيف مع آثاره.

- **الخلفية والمبررات:** المياه هي أهم عناصر الحياة، والركن الأساس للتنمية بمختلف أبعادها، لكنها تعاني في المنطقة العربية من نقصٍ حاد، وتوزيعٍ غير منتظم، إلى جانب مخاطر متواصلة نتيجة التغيرات المناخية. لذا فإن دول المنطقة بحاجةٍ ماسةٍ لبناء قدراتها للتكيف مع هذه التغيرات، والتخفيف من آثارها على الموارد المائية، وذلك من خلال تطوير سياساتها وإستراتيجياتها وخططها وبرامجها ذات الصلة.
- **الأهداف:**
  - توفير برامج لبناء القدرات في مجال التغيرات المناخية، وتأثيرها في قطاع الموارد المائية، من أجل رفع مستوى الوعي، والمعرفة بأهمية هذه القضية، وتحسين المهارات والقدرات الفنية والإدارية للمؤسسات والأفراد للتخفيف من التغيرات المناخية، والتكيف مع آثارها.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار

معقولة)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

يتضمن برنامج بناء القدرات تنظيم ورش عمل، ودورات تدريبية، وزيارات ميدانية، في سبيل تبادل الخبرات والمعرفة والمهارات بين المشاركين في هذه الفعاليات من مختلف القطاعات والمستويات. وستتعرض الدورات التدريبية وورش العمل للمسائل الآتية:

- أسباب التغيرات المُناخية، وآثارها في قطاع الموارد المائية.
- طرائق تقييم الضعف والقابلية للتأثير.
- أساليب التخفيف والتكيف في قطاع المياه.
- آليات التمويل، ونقل التكنولوجيا.
- تدابير التكيف والمرونة لمواجهة تحديات تغير المُناخ، وحوادثه المتطرفة.
- قصص النجاح والدروس المستفادة من مشاريع التكيف مع مخاطر تغير المُناخ.
- الخسائر والأضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن تأثيرات تغير المُناخ والجفاف في الدول العربية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والأكاديمية العربية للمياه مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على مساعدة الدول العربية في تطوير قدراتها لمواجهة التحديات المرتبطة بتغير المُناخ، والتكيف مع الآثار الناجمة عنه. ويجري التنفيذ عن طريق تنظيم ورش عمل، ودورات تدريبية، وزيارات ميدانية لمختلف القطاعات والمستويات داخل الدولة، بالإضافة إلى زيارات ميدانية للمشاريع الناجحة في هذا المجال بالدول العربية، لتبادل الخبرات والمعرفة والمهارات بين المشاركين. ولنتعرف أيضاً على التحديات والبدائل والحلول المناسبة لمواجهتها.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- تنمية المهارات والقدرات القيادية الوطنية.
- تحسين مستوى الوعي والمعرفة بشأن أسباب التغيرات المُناخية وآثاره في الموارد المائية والقطاعات المرتبطة به، مثل الزراعة والصحة والطاقة والسياحة والصناعة والبيئة.
- تطوير المهارات والقدرات العربية اللازمة لإعداد وتطوير وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج والمشروعات المناسبة للتكيف مع التغيرات المُناخية والتخفيف من آثارها على الموارد المائية.

- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات العربية المهنية لتبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيا في مجال التغيرات المُناخية والموارد المائية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

- مؤشرات كمية مثل عدد المشاركين في الدورات، وعدد الساعات التدريبية، ودرجة الرضا عن الدورات.
- مؤشرات نوعية مثل مستوى التعلم والتغير في المعارف والمهارات والاتجاهات لدى المشاركين، ومدى تطبيقهم لما جاء في التدريب في أعمالهم.
- إعداد استبيان يتم استيفاءه من قبل المشاركين في الفعاليات المنفذة قبل وبعد المشاركة، واستبيان آخر لمتابعة مؤشرات أداء المشاركين في البرنامج كل عام عن طريق البريد الالكتروني، أو عبر إنشاء منبر platform لجميع أنشطة البرامج المنفذة في هذا المجال، من أجل استمرار التواصل، وتبادل الخبرات وقصص النجاح والدروس المستفادة.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 350 ألف دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

النشاط الفرعي 2.4.4.4. دعم الدول العربية في تعبئة التمويل المُناخي من أجل المياه.

- **الخلفية والمبررات:** تُعد المنطقة العربية من أكثر المناطق شحاً بالمياه في العالم، ويؤدي تغير المُناخ فيها إلى تفاقم الإجهاد المائي، حيث يؤثر ارتفاع درجات الحرارة، وازدياد معدلات التبخر والنتح على توافر المياه العذبة، ويزيد من مخاطر الأحداث المتطرفة المرتبطة بالمُناخ (جفاف وفيضانات). ومن المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة في المنطقة العربية بمقدار 4.80 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، وهو أعلى من المتوسط العالمي، مما يجعل قطاع المياه بشكلٍ خاص عرضةً لتغير المُناخ في المنطقة.

يؤدي تمويل التخفيف والتكيف في قطاع المياه إلى تحسين ظروف الأمن المائي، وتوفير فوائد مشتركة إضافية للتنمية المستدامة. لكن بالرغم من المبرر الاقتصادي للاستثمار في قطاع المياه، والضغوط المتزايدة على الدورة المائية، فإن تمويل هذا القطاع لا يفي بالاحتياجات المطلوبة.

إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات الحالية في قطاع المياه غالباً ما تكون مجزأة وصغيرة الحجم. كما أن تكاليف المعاملات مرتفعة، وهذا يحد إلى حدٍ كبير من الجدارة الائتمانية للقطاع. من هنا وجوب ملاحظة الخصائص الخاصة بقطاع المياه عند البحث عن تمويلٍ له.

بناءً على ما سبق هناك حاجة عامة لتقوية حوكمة قطاع المياه لجعله أكثر جاذبية للمستثمرين، وتحفيز عملياتٍ خاصةٍ فيه لتكون ذات كفاءةٍ وفاعلية، إضافةً لوضع نماذج أعمال أكثر استدامةً من الناحية المالية. ويمكن للتمويل المُناخي، ولاسيما التمويل الدولي العام القائم على المنح والتمويل

الميسر، والمدعوم بمشاركة القطاعين العام والخاص فيه، أن يكون محفزاً لمواجهة التحديات التي تعيق الاستثمار في قطاع المياه، والتغلب عليها.

- **الأهداف:**

  - توفير إمكانية وصول الدول العربية كافةً إلى التمويل المُناخي من أجل المياه، وزيادة تمويل قطاع المياه من هذا المصدر.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تشكيل فريق عمل يعنى بالتمويل المُناخي للمياه في المنطقة العربية.
  - التنسيق المستمر بين المجلس الوزاري العربي للمياه، وفريق العمل المختص، والمؤسسات المعنية بالتمويل المُناخي لبناء القدرات الوطنية والإقليمية.

- **الجهات المنفذة:** تتولى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، وهيئات التمويل المُناخي مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

مبادئ التنفيذ، واسلوبه: تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات ذات الصلة بتوفير التمويل المُناخي من أجل المياه. ويجري التنفيذ عبر القيام بالآتي:

- إعداد تقرير حول التمويل المُناخي من أجل المياه في المنطقة العربية.
- عقد ورشة عمل إقليمية حول التمويل المُناخي من أجل المياه.
- تنظيم تدريب خاص، وتقديم دعم فني للدول العربية بشأن إعداد مشاريع قائمة على الأدلة بشأن تمويل المُناخ من أجل المياه، بما في ذلك المشاريع الوطنية والإقليمية ومتعددة البلدان.
- تنظيم مؤتمرات إقليمية تُدعى إليها الجهات الدولية المانحة، وتُعرض فيها المشاريع الوطنية والإقليمية ومتعددة البلدان.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - زيادة التمويل المُناخي لقطاع المياه في المنطقة العربية.
  - تحسين قدرات الدول العربية في مجال إعداد مشاريع قائمة على الأدلة بخصوص تمويل المُناخ من أجل المياه.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - تأسيس فريق العمل، خلال سنة بعد اعتماد الخطة التنفيذية.
  - إصدار تقرير حول التمويل المُناخي من أجل المياه في المنطقة العربية، خلال سنة بعد اعتماد الخطة التنفيذية.
  - عقد ورشة عمل خلال سنة بعد اعتماد الخطة التنفيذية، حول التمويل المُناخي من أجل المياه.
  - عقد 3 ورش عمل تدريبية خلال السنوات الثلاث التالية لاعتماد الخطة التنفيذية، حول إعداد مشاريع قائمة على الأدلة بشأن تمويل المُناخ من أجل المياه.
  - تقديم دعم فني لخمس دول عربية على الأقل خلال السنوات الثلاث التالية لاعتماد الخطة التنفيذية، حول إعداد مشاريع قائمة على الأدلة بشأن تمويل المُناخ من أجل المياه.
  - تنظيم مؤتمرين إقليميين للجهات الدولية المانحة، خلال السنوات الثلاث التالية لاعتماد الخطة التنفيذية، لعرض المشاريع الوطنية والإقليمية ومتعددة البلدان.

الميزانية: يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 500 ألف دولار أمريكي.

5.4. حماية الحقوق المائية العربية، وتعزيز دبلوماسية المياه.

النشاط الرئيسي 1.5.4. تطوير التعاون بين الدول العربية، في مجال المياه المشتركة، لتعزيز قدراتها من أجل إدارة هذه الموارد بكفاءة واستدامة.

النشاط الفرعي 1.1.5.4. تعزيز تبادل البيانات والمعلومات المتوافرة حول الموارد المائية المشتركة بين الدول ذات الصلة.

- **الخلفية والمبررات:** تحتاج حماية الحقوق المائية العربية، وتطبيق دبلوماسية المياه إلى عملية تفاوض بين أطراف مختلفة لحل النزاعات من جهة، والتعاون في مجال الموارد المائية المشتركة من جهةٍ أخرى. ولهذه الموارد أهمية خاصة في المنطقة العربية، حيث إن ما يزيد على 60% من المياه العربية المتجددة يأتي من خارج حدودها.

وفي ظل التحديات التي تواجه قطاع المياه من ندرة حادة، ونموٍ سكاني متزايدٍ، وظواهر مُناخية متطرفة، وتهديدٍ للأمن الغذائي، لابد من تعزيز أطر التعاون على المستوى الإقليمي، والنظر إلى الموارد المائية المشتركة كوسيلة للتعاون، مع تطوير مهارات التفاوض والحوار، وتوسيع التعاون بين أصحاب المصلحة، وتشجيع تبادل البيانات والمعلومات، وإقامة الشراكات بين الدول العربية وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

- **الأهداف:**

  - تعزيز التعاون بين الدول العربية وتطويره، في مجال المياه المشتركة، لتعزيز قدراتها من أجل إدارة هذه الموارد بكفاءة واستدامة.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالهدف الثاني أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:** يتضمن تنفيذ هذا النشاط بشكلٍ رئيس تعزيز تبادل البيانات والمعلومات حول المياه المشتركة، وذلك من خلال إعداد وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية وزيارات ميدانية لتبادل الخبرات والمعرفة والمهارات بين المشاركين من مختلف القطاعات والمستويات. وسوف تتضمن هذه الفعاليات القضايا الآتية:
  - تعزيز تبادل البيانات والمعلومات المتوافرة حول الموارد المائية المشتركة.
  - تطوير التعاون بين الدول العربية، في مجال المياه المشتركة، لتعزيز قدراتها من أجل إدارة هذه الموارد بكفاءة واستدامة.
  - تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال القانون الدولي، ومهارات التفاوض، ودبلوماسية المياه.
  - تطوير مهارات التفاوض والوساطة والحل السلمي للنزاعات المتعلقة بالمياه.
  - تبادل الخبرات والتجارب والحالات الدراسية حول التعاون بشأن المياه المشتركة.
- **الجهات المنفذة:** يتولى المجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والأكاديمية العربية للمياه، ومعهد قبرص CYI، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط/ CIHEAM Bari مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز تبادل البيانات والمعلومات حول الموارد المائية المشتركة، وذلك من أجل تعزيز أواصر التعاون بين الدول ذات الصلة بهدف دعم جهودها في تحقيق أمنها المائي والغذائي. ويجري التنفيذ عبر جملة من الأعمال التي تتضمن:

  - إيجاد آليات لتبادل البيانات والمعلومات حول المياه المشتركة.
  - تنفيذ برامج دعم القدرات لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال القانون الدولي، ومهارات التفاوض، ودبلوماسية المياه
  - تطوير مهارات التفاوض والوساطة والحل السلمي للنزاعات المتعلقة بالمياه.
  - عقد ورش عمل وحوارات لتبادل الخبرات والتجارب والحالات الدراسية حول التعاون بشأن المياه المشتركة.

- المشاركة الفعالة في كافة المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
- إيجاد فرص لتمويل مشروعات بحثية إقليمية لإدارة الموارد المائية المشتركة من أجل نقل الخبرات إلى الدول.
- إعداد أوراق للسياسات تسهم في دعم قضايا المياه المشتركة.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- تأسيس آليات مناسبة لتبادل البيانات والمعلومات حول الموارد المائية المشتركة.
- تعميق الوعي بقضايا المياه المشتركة، وتعزيز بناء القدرات في مجال مهارات التفاوض حول المياه المشتركة، والدبلوماسية المائية لفض النزاعات على المياه المشتركة، وتعزيز التعاون الإقليمي.
- ترسيخ مبادئ التعاون والأطر القانونية للتعاون الدولي لإدارة المياه المشتركة.
- المساهمة الفعالة بالتعريف بمشكلات المياه المتفاقمة التي تواجه العديد من الدول العربية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

- الآليات المنفذة لتبادل البيانات والمعلومات حول الموارد المائية المشتركة.
- نسبة زيادة التعاون والتنسيق بين الدول العربية المعنية بالموارد المائية المشتركة.
- نسبة تحسن علاقات الدول العربية مع الدول المجاورة في مجالات ذات صلة بالموارد المائية، مثل تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا.
- نسبة تطبيق مبادئ وأطر قانونية ومؤسسية لحماية الحقوق المائية العربية، على المستوى الإقليمي والدولي.
- نسبة زيادة التمثيل والمشاركة للدول العربية في المنظمات والمؤتمرات والمبادرات الدولية المتعلقة بالموارد المائية.
- نسبة زيادة الوعي والتثقيف للمجتمعات المحلية في حماية، وإدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 400 ألف دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

النشاط الفرعي 2.1.5.4. دعم قيام أطر مؤسسية مشتركة لإدارة الأحواض المشتركة.

- **الخلفية والمبررات:** يشارك العديد من الدول العربية بأحواض مائية سطحية أو جوفية، لكن الكثير منها لا زال غير خاضع لأي اتفاقية تنظم حُسن إدارة المياه فيها، وتحقق شروط استدامتها، مما أدى إلى ازدياد الضغط عليها، ولاسيما الأحواض الجوفية غير المتجددة. من هنا فالحاجة ماسة لتأسيس آليات تعاون عربي –عربي، تُحسن إدارة مياه الأحواض المشتركة، فضلاً عن تعزيز تبادل البيانات والمعلومات والخبرات بشأنها، إلى جانب خلق حوافز لتنمية الموارد المائية في الأحواض الجوفية، التي يفتقر معظمها لتوافر البيانات حوله.

- **الأهداف:**

  - تعزيز التعاون بين الدول العربية في إدارة مياهها المشتركة.
  - إضفاء الطابع المؤسسي على مكون المياه المشتركة على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال خلق توجهات مؤسسية سليمة، وإطار مؤسسي مناسب، وتنمية فعالة للموارد الفنية والبشرية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، ولاسيما الغاية 5.6 (الإدارة المتكاملة للمياه).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - مأسسة إدارة المياه المشتركة على المستوى الوطني والإقليمي.
  - تنمية القدرات الفنية والإدارية والمؤسسية الوطنية لإدارة أحواض المياه المشتركة.
  - إنشاء لجان تنسيق وتعاون مشتركة.
  - تبادل البيانات والمعلومات المتوافرة حول المياه المشتركة، وتحديثها بشكلٍ مشترك.

- **الجهات المنفذة:** تتولى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لها الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وإسلوبه:**

تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية لإدارة مياهها المشتركة. ويجري التنفيذ عبر القيام بالآتي:

- دعم الدول الراغبة في إنشاء أطر وهياكل مؤسسية وطنية مناسبة لإدارة الأحواض المشتركة من خلال دورات تدريبية بهدف تنمية القدرات، وتقديم الدعم الفني اللازم.
- تحديد حاجة المؤسسات على المستوى الوطني فيما يخص مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والخطط المعتمدة لديها، بشأن الموارد المائية المشتركة.
- تنظيم ورش عمل حول مبادئ وقوانين المياه الدولية، وآليات التعاون، وتدابير الدبلوماسية والمفاوضات.
- دعم التعاون بين الدول العربية حول المياه المشتركة بينها، وذلك من خلال تشكيل لجان فنية مشتركة في البداية، يجري تحويلها لاحقاً إلى هياكل مؤسسية.
- تحديث البيانات والمعلومات حول الموارد المائية المشتركة من خلال لجان مشتركة، تُشكل لهذه الغاية.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - إنشاء هياكل مؤسسية وطنية متخصصة بإدارة الموارد المائية المشتركة.
  - تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية حول إدارة المياه المشتركة.
  - إنشاء هياكل إدارية مشتركة للأحواض المائية المشتركة.
  - مأسسة تحديث وتبادل البيانات حول الأحواض المائية المشتركة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - إنشاء هياكل مؤسسية متخصصة بإدارة الموارد المائية المشتركة مع تحديد مهامها فيما لا يقل عن 50% من الدول العربية الراغبة بذلك، وذلك خلال السنوات الخمس بعد اعتماد الخطة التنفيذية.
  - عقد 3 ورش عمل تدريبية، وذلك خلال السنوات الثلاث بعد اعتماد الخطة التنفيذية.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية اللازمة لإنجاز هذا النشاط بنحو 750 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 2.5.4. دعم حصول الدول العربية على حقوقها في المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار غير العربية.

- **الخلفية والمبررات:** لا زالت المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار تشكل واحداً من الضغوط الهائلة التي تخضع لها المياه المتاحة لدى الدول العربية المتشاطئة مع هذه الدول. فنسبتها البالغة أكثر من 60% من إجمالي المياه العربية تتسبب في تعاظم العجز عن تلبية تزايد الطلب عليها، وفي تراجع إمكانات مواجهة التحديات الناجمة عنها، ولاسيما إنتاج الغذاء، والتكيف مع آثار تغير المُناخ المتفاقمة عاماً بعد عام.

  ولهذا يجب مواصلة بذل الجهود المناسبة لدعم الدول العربية المعنية، في تعزيز قدراتها المؤسسية والبشرية، وفي توفير أي معلومات متاحة حول استخدام المياه في دول المنبع، وبناء قواعد بيانات، ونظم معلومات مناسبة.

- **الأهداف:**

  - تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية المعنية للحصول على حقوقها المائية مع دول الجوار.
  - توسيع دائرة دعم المجتمع الدولي.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف

الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - مواصلة تأسيس هياكل وطنية مسؤولة عن المياه المشتركة مع دول الجوار غير العربية.
  - بناء قاعدة بيانات حول المياه الدولية المشتركة مع الدول المجاورة.
  - تنظيم فعاليات تدريبية وتشاورية وتوعوية حول المياه الدولية المشتركة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهما الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وإسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون بين الدول العربية المعنية لإيجاد هياكل إدارية وطنية تكون مسؤولة عن كافة المسائل الفنية والتشريعية والمؤسسية المتعلقة بالموارد المائية المشتركة. ويجري التنفيذ عبر التنسيق بين هذه الهياكل لتطوير قاعدة بيانات حول المياه العربية المشتركة مع دول الجوار في إطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في النشاط 2.1.1.4 من نشاطات الخطة التنفيذية. ولتنظيم ورش عمل وندوات تدريبية وتشاورية وتوعوية يشارك فيها منظمات المجتمع الأهلي والمؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية ووسائل الإعلام.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تطوير قاعدة بيانات حول الموارد المائية المشتركة على مستوى الأنهار، وأحواض المياه الجوفية في إطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في النشاط 2.1.1.4 من نشاطات الخطة التنفيذية.
  - تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في إدارة الموارد المائية المشتركة.
  - المساهمة في ضمان حماية الحقوق المائية العربية، بما فيها الحقوق التاريخية بالموارد المائية المشتركة مع الدول غير العربية.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - متابعة تأسيس الهيئات الوطنية لخبرات التفاوض ودبلوماسية المياه.
  - تطوير قاعدة بيانات الموارد المائية المشتركة مع الدول المجاورة.
  - تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية المطلوبة.
  - تطوير البرامج الدراسية والبحثية في قانون المياه الدولية، ودبلوماسية المياه ضمن الجامعات الوطنية.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 500 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 3.5.4. دعم حصول الدول العربية على حقوقها في مياه الأراضي المحتلة.

- **الخلفية والمبررات:** تمثل المياه الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في كلٍ من فلسطين، والجولان السوري، وجنوب لبنان واحداً من الأخطار المهددة للتنمية في كلٍ من سورية ولبنان وفلسطين، فسلطات الاحتلال تسيطر على جميع الموارد المائية في المناطق التي تحتلها، وتحرم سكانها الأصليين – إلا في حدودٍ ضيقةٍ جداً – من استخدامها. وبذا تصادر حقهم في استثمار مواردهم الطبيعية، وتنمية مجتمعاتهم المحلية.

إن الاحتلال الإسرائيلي بممارسته هذه يخالف نصوص القوانين والاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، والأجهزة التابعة لها، التي تؤكد على عدم شرعية احتلال أراضي الغير، فضلاً عن عدم استغلال مواردها الطبيعية بما فيها التربة والمياه.

لقد بُذل الكثير من الجهود لمعالجة هذه القضية والتغلب على آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عنها. لكن النتائج المستخلصة من ذلك لا زالت حتى الآن دون المستوى المأمول، والمطلوب حشد المزيد من الإمكانات والقدرات اللازمة، للتحرك بفاعليةٍ أكبر على أكثر من صعيد.

- **الأهداف:**
  - حماية الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعارٍ معقولة)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - تنظيم دورات تدريبية وورش عمل حول مهارات التفاوض، ودبلوماسية المياه.
  - عقد لقاءات للمجتمع الأهلي، ووسائل الإعلام، للتعريف بالحقوق المائية في الأراضي المحتلة.
  - إعداد تقارير ومنشورات وأفلام حول الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
  - دعم مشاركة الموظفين الحكوميين، والمجتمع الأهلي، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام في الدول العربية بالمؤتمرات، والمحافل الدولية للدفاع عن الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
  - توفير الفرص المناسبة لتوفير الحصول على دعم المجتمع الدولي لحقوق سكان الأراضي المحتلة بمواردهم المائية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، والمجلس العربي للمياه مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهما الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون بين الدول العربية بهدف حشد الدعم الدولي لقضاياها المرتبطة بالمياه الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي. ويجري التنفيذ عبر التنسيق بين الجهات المعنية في هذه الدول لتنظيم فعاليات ونشاطات تدريبية وتوعوية على مستوياتٍ مختلفة لتطوير أساليب الدفاع لنيل الحقوق المائية المنهوبة في الأراضي العربية المحتلة. إضافةً للمشاركة الفعالة في المؤتمرات ذات الصلة.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - رفع مستوى التنسيق بين الدول العربية لتعزيز جهودها من أجل نيل الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.
  - تطوير أساليب توفير البيانات والخبرات حول المياه في الأراضي العربية المحتلة.
  - زيادة الدعم الدولي للحصول على الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - الدورات التدريبية وورش العمل المنفذة حول المهارات التفاوضية العربية، ودبلوماسية المياه.
  - اللقاءات المنظمة للمجتمع الأهلي، ووسائل الإعلام، للتعريف بالحقوق المائية في الأراضي المحتلة.
  - الوثائق والتقارير والكتب والأفلام المعدة حول الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
  - المؤتمرات الدولية المنظمة لشرح الحقوق المائية العربية، والدفاع عنها بمشاركة رفيعة المستوى من شخصيات عالمية ومنظمات دولية.
  - مشاركة الموظفين الحكوميين، والمجتمع الأهلي، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام في الدول العربية بالمؤتمرات، والمحافل الدولية للدفاع عن الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
  - الفرص المناسبة لتوفير الحصول على دعم المجتمع الدولي لحقوق سكان الأراضي المحتلة بمواردهم المائية.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 500 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 4.5.4. تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال القانون الدولي، ومهارات التفاوض، ودبلوماسية المياه.

النشاط الفرعي 1.4.5.4. إقامة دورات تدريبية، وورش عمل، لتعزيز القدرات حول القانون الدولي للمياه، ومهارات التفاوض، ودبلوماسية المياه.

- **الخلفية والمبررات:** نظراً لأن معظم الموارد المائية السطحية والجوفية المشتركة بين الدول العربية ودول الجوار لازال غير خاضعٍ لاتفاقياتٍ نهائية، بسبب مماطلة هذه الدول، واستخدامها لهذه الموارد كوسيلة ضغط سياسي واقتصادي على جاراتها العربية. فإن الحاجة ماسة لتعزيز التعاون بين الدول العربية عموماً وذات الصلة بموضوع المياه الدولية المشتركة خصوصاً، من أجل خلق الظروف المناسبة لتوحيد الموقف العربي تجاه هذه المسألة. ولعل أهم الخطوات الفاعلة في هذا المجال تعزيز القدرات بشأن القانون الدولي للمياه، ومهارات التفاوض والحوار ، ودبلوماسية المياه.
- **الأهداف:**

  - دعم الدول العربية ذات الصلة بالمياه الدولية المشتركة للحصول على حقوقها المائية وفق مبادئ القانون الدولي للمياه، من أجل توفير تنمية اقتصادية واجتماعية آمنة ومستقرة، وذلك عبر تعزيز مهارات وقدرة المهنيين الشباب في مجال الموارد المائية المشتركة، من حيث التفاوض والحوار حولها، والتعاون بشأنها.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:** يتضمن النشاط تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية وندوات وزيارات ميدانية، لتبادل الخبرات والمعرفة والمهارات بين المشاركين من مختلف القطاعات والمستويات. وسوف تتطرق ورش العمل التدريبية للمسائل الآتية:
  - التعريف بمبادئ وأعراف دبلوماسية وقوانين المياه الدولية.
  - تطوير مهارات التفاوض والوساطة والحل السلمي للنزاعات المتعلقة بالمياه
  - تبادل الخبرات والتجارب والحالات الدراسية، حول التعاون المتعلق بالمياه الدولية المشتركة.
  - التواصل والتعاون بين الباحثين والخبراء وصناع القرار في مجال المياه.
- **الجهات المنفذة:** يتولى المجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والأكاديمية العربية للمياه مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز القدرات العربية حول الموارد المائية المشتركة. ويجري التنفيذ عبر تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية، وندوات توعوية، يشارك فيها خبراء مختصون، وأصحاب قرار، وأصحاب مصلحة.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال القوانين والأعراف الدولية للمياه، ومهارات التفاوض، ودبلوماسية المياه.
  - نشر الوعي وتنمية القدرات العربية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، لتقييم الموارد المائية الدولية المشتركة.
  - ترسيخ مبادئ التعاون والأطر القانونية للتعاون الدولي بشأن إدارة المياه الدولية المشتركة.
  - تعزيز مفهوم تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الإقليمي.
  - بناء القدرات وتعزيز المرونة والقدرة على مواجهة التحديات المائية المشتركة، ولاسيما في ظل تفاقم آثار تغير المناخ.
  - مساندة الدول العربية بالمحافل الدولية في الحصول على حقوقها من المياه الدولية المشتركة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - عدد الفعاليات المنفذة من ورش عمل ودورات تدريبية وندوات.
  - عدد المستفيدين من هذه الفعاليات، والتغير في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 350 ألف دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

6.4. تعزيز الاستدامة البيئية، والحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمياه.

النشاط الرئيسي 1.6.4. تعزيز استخدام أفضل التقانات والممارسات للحد من تدهور المياه والتربة والأراضي، والمحافظة على الظروف البيئية السائدة.

- **الخلفية والمبررات:** نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية من مياه وتربة بسبب غياب الإدارة المتكاملة لهما تتعرض الأراضي الزراعية في المنطقة العربية للتدهور، فتتراجع طاقتها الإنتاجية، وتتسع الفجوة الغذائية، ويتعرض الأمن الغذائي، والاقتصاد الوطني، والاستقرار الاجتماعي، والنظم البيئية السائدة لكثير من المخاطر.

وبناءً عليه يصبح من الضروري العمل على تحديد أفضل التقانات والممارسات المناسبة للحد من تدهور المياه والتربة والأراضي من خلال وضع سياسة تضمن تطبيق إدارة متكاملة لهذه الموارد من أجل حماية النظم البيئية السائدة، وتعزيز إنتاجيتها، بالإضافة إلى تحسين سبل العيش والرفاهية، عبر توفير منافع اقتصادية واجتماعية إضافية، وخلق فرص مبتكرة للتنمية الإقليمية الشاملة، من خلال المساهمة في استقرار النظم البيئية السائدة، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير سبل عيش مستدامة.

- **الأهداف:**

  - تطوير ممارسات وتقانات قابلة للتطبيق في الإدارة المتكاملة للمياه والتربة والأراضي، وحماية البيئة.
  - توفير الأسس العلمية والمالية والتشريعية، لتشجيع الدول العربية على تبني إدارة التخطيط المتكامل للمياه والتربة والأراضي في خططها التنموية.
  - اقتران استخدام الطاقات المتجددة، وتقانات حصاد مياه الأمطار مع عملية التخطيط العمراني في المناطق الحضرية والريفية.
  - رفع مستوى الجهات المعنية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في الدول العربية حول منافع تطبيق النهج المتكامل في إدارة المياه والتربة والأراضي، وحول أهمية تبادل المعلومات بشأن ذلك.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - الاطلاع على استراتيجيات استخدامات الأراضي، والمياه المعمول بها في الدول العربية.
  - عقد ورش ولقاءات عمل للتشاور والتدريب وتبادل الخبرات ونشر المعرفة.
  - إعداد تقارير ومنشورات تضم التجارب الناجحة، والدروس المستفادة.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية، ومشاركة المجتمع المحلي، وأصحاب المصلحة. ويجري التنفيذ عبر التواصل مع جهاتٍ إقليمية ودولية للتشاور حول الطرائق والأساليب المناسبة لإنجاز النشاط، وتقديم تجاربهم الخاصة. إضافةً لتنظيم ورش عمل تدريبية، ولقاءات توعوية على مستوياتٍ مختلفة، وإصدار تقارير ومنشورات تضم التجارب الناجحة، والدروس المستفادة.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تحديد الخطوات المناسبة، والإطار المؤسسي الملائم لتعزيز اسلوب الإدارة المتكاملة للمياه والتربة الأراضي في المناطق الحضرية والريفية.
  - توفير منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة على المستوى الوطني.
  - خلق فرص مبتكرة للتنمية على المستوى الإقليمي.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - مشاركة المؤسسات العربية المعنية في إنجاز فعاليات النشاط.
  - ورش العمل والمؤتمرات المنظمة، ومشاركة الدول العربية فيها.
  - التقارير والمنشورات الصادرة.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 500 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 2.6.4. مساعدة الدول العربية في مجال التنبؤ بالحوادث المناخية المتطرفة ذات الصلة بالمياه، وأساليب مواجهتها.

النشاط الفرعي 1.2.6.4. إعداد برامج تدريب وتأهيل في مجال التنبؤ بالحوادث المتطرفة المتعلقة بالمياه.

- **الخلفية والمبررات:** لقد أظهر العديد من الدراسات الجارية في السنوات الأخيرة حول التأثيرات السالبة لتغير المناخ أن 74% من الكوارث الطبيعية التي اجتاحت العالم بسببه خلال الفترة 2001–2018 ارتبطت بالمياه سواء الفيضانات أو الجفاف، وأن هذه الكوارث أثّرت على حياة 3 مليارات شخص، ونتج عنها خسائر بلغت قيمتها قرابة 700 مليار دولار أمريكي.

من هنا فإن البحث عن وسائل للتنبؤ بحدوث مثل هذه الكوارث وتقييمها، والتعامل مع آثارها يُعد أمراً استراتيجياً يجب التركيز عليه، ووضعه في أعلى سلم أولويات الاهتمام سواء على المستوى الوطني، أو الإقليمي باعتبار أنها قضايا عابرة للحدود أولاً، وذات تأثيرٍ كبير في إعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ثانياً.

إن التدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسسية واحداً من الأساليب التي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية في رصد العوامل الجوية، والتنبؤ بحدوث موجات الجفاف والفيضانات، وتحديد الطرائق الملائمة لإدارة المخاطر الناجمة عنها، ولاسيما في المناطق التي تتعرض لها بكثرة كحال المنطقة العربية.

- **الأهداف:**

  - تطوير قدرات العاملين في مجال المُناخ والمياه والتنمية المستدامة للعب أدوارهم بمهارةٍ وكفاءة في رصد العوامل المُناخية، والتنبؤ بالحوادث المتطرفة المتعلقة بالمياه، وإدارة المخاطر الناجمة عنها.

- تعزيز القدرة المجتمعية على مواجهة الضغوط التي يشكلها تغير المُناخ على الأمن المائي وطنياً وإقليمياً.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

- إعداد مناهج تدريب وتأهيل حول رصد العوامل الجوية، والتنبؤ بالحوادث المتطرفة المتعلقة بالمياه، وكيفية التعامل مع مخاطرها. مع التركيز هنا على المناهج التطبيقية، والتعريف بالتطورات الفنية والتوجهات البحثية ذات الصلة.
- تنظيم برامج وورش عمل تدريبية على مستوياتٍ مختلفة. ويمكن هنا أن يُدعى إلى بعض هذه الفعاليات ممثلون عن الأجهزة الإعلامية المختلفة للمساعدة في رفع مستوى الوعي العام تجاه القضايا المطروحة في التدريب.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز امكانيات رصد العوامل الجوية من أجل زيادة إمكانية التنبؤ بالكوارث الطبيعية المتعلقة بالمياه من جفاف وفيضانات، وتحديد الأساليب الناجعة للتعامل معها للتخفيف من آثارها. ويجري التنفيذ عبر إعداد مناهج تدريبٍ وتأهيل بشرية ومؤسسية حول تغير المُناخ، وحوادثه المتطرفة، بالإضافة لدورات وورش عمل تُنظم للغاية ذاتها.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- التخفيف من تبعات الحوادث المتطرفة المتعلقة بالمياه، في قطاع المياه نفسه، والقضايا المرتبطة به، من اقتصاد واجتماع وبيئة.
- المساهمة في تحسين شؤون المياه والتنمية المستدامة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - مناهج التدريب والتأهيل المعدة.
  - برامج وورش العمل المنفذة.
- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 800 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 3.6.4. تعزيز القدرات العربية في مجال التنبؤ بالكوارث المتعلقة بالمياه، وطرائق التعامل معها، والتخفيف من آثارها.

- **الخلفية والمبررات:** تتعرض المنطقة العربية باستمرار لكوارث طبيعية مختلفة، وقد لوحظ أن عددها في المنطقة تضاعف منذ الثمانينيات وحتى الآن ثلاث مرات تقريباً، مما أدى إلى خسائر كبيرة تجاوزت مليار دولار سنوياً. من جهةٍ ثانية أدى التحضر السريع، وندرة المياه، وتغير المُناخ إلى تفاقم تأثير هذه الكوارث، وخلق تحديات تنمويةٍ جديدة في المنطقة، كما قيَّد مالياً إمكانية الوصول إلى الغذاء، والمياه، وخدمات الصرف الصحي.

وتمثل الكوارث المتعلقة بالمياه من موجات جفاف وفيضانات نسبةً كبيرةً من هذه الكوارث. فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، كان للجفاف في المنطقة العربية تأثير تراكمي كبير من حيث الخسائر البشرية والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية في عددٍ من الدول العربية، مثل سورية، والأردن، والمغرب، مما انعكس بشكلٍ كبير في القطاع الزراعي، فقد أدت موجات الجفاف غير المسبوق في هذه الدول إلى انخفاض خصوبة الأراضي، وتراجع الإنتاج الزراعي، وفقدان كثيرٍ من الثروة الحيوانية، والتنوع البيولوجي، وهو ما تسبب بتهديدٍ كبير للأمن الغذائي. من ناحيةٍ ثانية تسبب الجفاف باتساع المساحات المتصحرة، وازدياد عدد الحرائق في كلٍ من سورية ولبنان والجزائر. أما بالنسبة للفيضانات فقد تضاعفت ثلاث مراتٍ منذ عام 1970 وحتى الآن. وتفيد الكثير من الدراسات بأن أحد أسباب زيادة هذه الفيضانات، ولاسيما المفاجئة منها هو التوسع الحضري المتواصل. حيث إن إقامة الكثير من المباني السكنية، والمرافق الخدمية المرتبطة بها مثل النقل والاتصالات والصحة أدى لتغيراتٍ سريعةٍ في استخدامات الأراضي، بحيث تغطت مساحاتٌ واسعة منها بمواد لا تسمح لمياه الأمطار بالرشح عبرها إلى باطن الأرض، فازداد عدد الفيضانات المفاجئة في المناطق الحضرية، وتسببت بكثيرٍ من الخسائر المادية والبشرية والبيئية.

لقد عملت الدول العربية خلال السنوات الأخيرة على تطوير إحاطتها بمختلف المخاطر التي تشكلها الكوارث الطبيعية، والتدابير اللازمة لمواجهتها. وهناك بوادر واعدة تؤشر إلى توسيع قدرات هذه الدول الاستباقية لإدارة آثار الكوارث الطبيعية، إلا أن ذلك لم يرقَ حتى الآن إلى مستوى النهج العلمي الشامل والمتكامل المطلوب، لناحية التقييم المنهجي للمخاطر، والإنذار المبكر، وتمويل عمليات الطوارئ. سيما وأن الكوارث الطبيعية التي تشهدها الدول العربية حالياً، وإمكانية تفاقمها مستقبلاً في

ظل تعاظم آثار تغير المُناخ تؤثر بدرجةٍ كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما المرتبطة بالأمن المائي والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي.

- **الأهداف:**

  - توفير دليل مرجعي على المستوى الإقليمي لرصد وتقييم وإدارة الكوارث المتعلقة بالمياه (الجفاف والفيضانات).
  - تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية والفنية للتنبؤ بموجات الجفاف، والفيضانات والتعامل معها.
  - تأطير الطرائق المناسبة للتعامل مع الكوارث المتعلقة بالمياه، والتخفيف من آثارها.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - إعداد دراسات وأبحاث على المستوى الوطني تتعلق بتغير المُناخ، والآثار التي يمكن أن تنتج عنه. ويمكن للدول العربية في هذا المجال الاعتماد على مخرجات مشروع (ريكار– RICCAR)، والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى المركز العربي– أكساد، في هذا المجال.
  - إنشاء مراكز وطنية للإنذار المبكر تعنى بمسألة الجفاف والفيضانات والقضايا المرتبطة بهما، وتضمن تدفق البيانات والمعلومات المتعلقة بالتغيرات المُناخية، والتطورات العلمية والفنية ذات الصلة، وذلك من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر الناجمة عن هاتين الظاهرتين في إطارٍ إقليمي مناسب.
  - دعم أساليب التنبؤ بموجات الجفاف والفيضانات باعتماد نظم المراقبة الميدانية، وتقانات الاستشعار عن بعد، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على استخدام هذه المؤشرات في إطار منهجية متكاملة، لفهم طرائق التنبؤ بأحداث الجفاف والفيضانات.
  - إعداد دليل مرجعي إقليمي لرصد وتقييم وإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث المتعلقة بالمياه.
  - تنظيم دورات وورش عمل تدريبية وتوعوية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية والإقليمية لتعزيز امكانيات التنبؤ بالكوارث الطبيعية المتعلقة بالمياه، وتحديد الأساليب المناسبة للتعامل معها للتخفيف من آثارها. ويجري التنفيذ عبر إنجاز دراساتٍ حول تغير المُناخ، وإقامة مراكز للإنذار المبكر، وتنظيم دورات وورش عمل تدريبية، وإعداد دليلٍ مرجعي إقليمي لرصد وتقييم وإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث المتعلقة بالمياه.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية المتعلقة بالمياه.
  - تحسين الوعي العام حول الكوارث الطبيعية المتعلقة بالمياه.
  - تحديد المناطق الساخنة على المستويين الوطني والإقليمي لجهة التعرض والحساسية والاستجابة للكوارث الطبيعية المتعلقة بالمياه.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - الدراسات والأبحاث المتعلقة بتغير المُناخ، والآثار التي يمكن أن تنتج عنه.
  - إنشاء مراكز الإنذار المبكر.
  - تحديد المناطق الساخنة.
  - الدورات وورش العمل التدريبية والتوعوية.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 700 ألف دولار أمريكي.

7.4. زيادة التمويل، وتعزيز الاستثمار في قطاع المياه، على المستويين الوطني، والإقليمي.

النشاط الرئيسي 1.7.4. زيادة تمويل قطاع المياه، وتنويع مصادره، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النشاط الفرعي 1.1.7.4. تحديد أولويات الاستثمار الوطنية والإقليمية في قطاع المياه.

- **الخلفية والمبررات:** تعاني الدول في المنطقة العربية، من مصاعب زيادة حجم الأموال، التي تخصصها للاستثمار في قطاع المياه، لجهة تطوير بنيته التحتية اللازمة لمواجهة التزايد السريع في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها. ولعل الجزء الأكبر من هذه المصاعب، يكمن في انخفاض قيمة العوائد الاقتصادية المباشرة للاستثمار في هذا القطاع، ولاسيما ما يتعلق عموماً بتعديل ميزان الإنفاق الاقتصادي الخارجي.

  ومع محدودية الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الدول العربية ذات الدخل القومي المنخفض والمتوسط، فإن هذه الدول تحتاج إلى تحديد أولويات الاستثمار في قطاع المياه بعناية فائقة، كما أن الدول الغنية، ورغم وجود كتلة مالية ضخمة فيها، بحاجةٍ لتكون قادرة على تحديد أولويات الاستثمارات المائية، من أجل نموٍ اقتصادي مستدام على المدى البعيد.
- **الأهداف:**

- تحديد أولويات الاستثمار في قطاع المياه بالدول العربية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

- إنجاز الدراسات المطلوبة المعدة في الدول العربية المختارة، حول الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستثمار في قطاع المياه.
- وضع تقارير حول تقييم مشاريع المياه الوطنية الجاري تنفيذها، من حيث الحجم، وحالة التمويل، ومقدار التمويل.

- **الجهات المنفذة:** تتولى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لها الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

مبادئ التنفيذ، واسلوبه: تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات ذات الصلة لتحديد أولويات الاستثمار في قطاع المياه. ويجري التنفيذ عبر القيام بالآتي:

- تشكيل مجموعات عمل في إطار كل دراسة وطنية، تكون مهمتها التحري عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في أولويات الاستثمار، وترتيب هذه الأولويات ضمن الإطار الوطني أو الإقليمي.
- إعداد دراسات في عدة دول عربية ذات دخول منخفضة ومتوسطة، لتحديد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن تطوير البنية التحتية لقطاع المياه، وكذلك قطاعات وتكنولوجيات الاستثمارات المطلوبة في هذا القطاع.
- وضع الخطط المناسبة، واختيار أفضل السبل الملائمة لضمان تمويل مشاريع المياه الواردة حسب سلم الأولويات. وينبغي في هذا المجال توفير الآلية الملائمة لزيادة مبالغ التمويل المخصصة لهذه المشاريع.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- إنجاز دراسات حول الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستثمار في قطاع المياه ضمن الدول العربية المختارة.
- إعداد تقارير حول تقييم مشاريع المياه الوطنية والإقليمية المختارة من حيث الحجم، وحالة التمويل، والأولويات.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - إنجاز الدراسات المطلوبة في أربع دول عربية، خلال ثلاث سنوات بعد اعتماد الخطة التنفيذية.

- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 450 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.1.7.4. تحديد آليات التمويل المبتكر.

- **الخلفية والمبررات:** نظراً لانخفاض العوائد الاقتصادية المباشرة للاستثمار في قطاع المياه عموماً، والسعي دوماً لتجنب الإنفاق الخارجي، فإن الاستثمارات في قطاع المياه لا تستقطب مستثمرين من القطاع الخاص. لذلك تواجه الدول العربية ذات الدخل القومي المنخفض والمتوسط صعوبات كثيرة في توفير الاستثمارات اللازمة لإقامة المشاريع المائية الكبيرة، ويتوجب عليها دوماً البحث عن موارد تمويل إضافية خارج ميزانياتها المعتمدة.

إن آليات التمويل الإضافي يجب أن تحدد نوع الأدوات المناسبة لتوفير مصدر التمويل اللازم، من أجل تغطية الاحتياجات التي يصعب تمويلها وفق الآليات التقليدية. ويمكن استخدام هذا النهج أيضاً كاستراتيجية لتوليد المزيد من التمويل اللازم لتنفيذ نشاطات الخطة التنفيذية، ويمكن لإدارة مشاريع الموارد المائية في الدول ذات الدخول المنخفضة أن تكون ناجحة إذا ما وفرت الشروط الأساسية الآتية:

- التنسيق الدائم والصحيح بين القطاعات المستخدمة للمياه، بما في ذلك أصحاب المصلحة.
- إشراك مختلف الشرائح المجتمعية ذات الصلة.
- تحديد طريقة متكاملة للتمويل تضمن إدارة سليمة للمشاريع المائية خلال فترة تشغيلها، وتحقق استخداماً مستداماً للموارد المائية المتاحة، وتقوم على التقييم السليم للاحتياجات المائية على المستوى المحلي، وعلى اختيار التكنولوجيا المناسبة القابلة للتطبيق في الشروط المحلية السائدة.

وفي هذا الإطار يُشار الى أنه يمكن لآليات التمويل المبتكر أن تكون فاعلةً من خلال:

- المساعدة على سد العجز القائم في توفير الاحتياجات المالية.
- خلق خيارات إضافية لتأمين الأموال الضرورية، وتطوير تقانات إدارة الطلب على المياه، ودعم استراتيجيات الاستثمار في المشاريع طويلة الأمد.
- زيادة إمكانية المساءلة عبر التوزيع الشفاف للأموال المستثمرة، وزيادة المرونة في مستويات الخدمة المقدمة، من خلال شراكات محددة، أو من خلال إجراءات تعاقدية خاصة.
- يمكن لبعض أساليب التمويل المبتكر أن تضمن توزيع تكاليف تقديم خدمات المياه بشكلٍ أفضل على كافة المستفيدين من الخدمة المقدمة.

ولتوفير النجاح في تطبيق مقاربة التمويل المبتكر، يجب اقتراح الأساليب الملائمة من خلال تقديم وصفٍ متكامل لمكوناته، مع كيفية الحصول عليه، وأمثلة عن تطبيق الأساليب المقترحة، وإمكانية كل اسلوب في جذب التمويل المطلوب، ومحددات تطبيقه.

أما بالنسبة لتأمين الموارد المالية اللازمة لإنجاز مشاريع الخطة التنفيذية، فيُقترح تشكيل لجنة من الجهات المنفذة للنشاط، وبرأسها المجلس الوزاري العربي للمياه للبحث عن التمويل اللازم. ويُعد السعي لضمان التمويل نشاطاً يتطلب قدراً كبيراً من التخطيط، والاهتمام الواسع بالتفاصيل. وبناءً عليه تعمل اللجنة المقترحة على تحديد الاحتياجات المالية المطلوبة، والمجالات التي ستوظف فيها، والمستهدفون بها، إضافة للحصول على موارد مالية كافية لإنجاز النشاطات المحددة في الخطة التنفيذية، وذلك من خلال برنامج يتضمن أفضل الحلول المتاحة لمعالجة قضايا التمويل، وتحديد أفضل الطرائق للحصول عليه. ومن المفيد الإشارة هنا إلى وجوب توفير التبادل والتحديث المتواصلين للمعلومات ذات الصلة، بين أعضاء اللجنة المقترحة للتمويل، والمجلس الوزاري العربي للمياه، والعمل على متابعة وتقييم التقدم المحرز.

إن الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ نشاطات تُغطى من قبل الجهات المانحة، إما نقداً، أو على شكل مساهمات عينية (مساعدات فنية).

- **الأهداف:**

  - تأسيس لجنة لتوفير التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع الخطة التنفيذية.
  - اعتماد استراتيجية للاستثمار في قطاع المياه في المنطقة العربية، وتحديد قنوات التمويل الأساسية.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعارٍ معقولة)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تشكيل لجنة يرأسها المجلس الوزاري العربي للمياه، وتضم ممثلين عن الجهات المنفذة للنشاط.، وتكون مهمتها البحث عن التمويل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
  - تطوير استراتيجية للاستثمار في قطاع المياه بالمنطقة العربية.
  - تطوير خطة وآليات وأدوات لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ نشاطات الخطة التنفيذية وفق الاستراتيجية المطورة.
  - وضع حلول بديلة، وخيارات جديدة لتوفير التمويل المطلوب.

- عقد ورش عمل إقليمية.
- تنظيم مؤتمرات للجهات الإقليمية والدولية المانحة بهدف توسيع دائرة المانحين.
- تأسيس صندوق دعم مالي خاص بتمويل مشاريع الخطة التنفيذية.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، ومكتب اليونيسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهة أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على:

- تقديم الدعم اللازم لفريق العمل في لجنة البحث عن التمويل على المستويين الوطني والإقليمي.
- التنسيق المستمر بين المجلس الوزاري العربي للمياه، ولجنة البحث عن التمويل، ومؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية والدولية.
- توفير الفرص الملائمة، للاستفادة من مجموعة واسعة من مصادر التمويل.
- توزيع التمويل حسب قائمة الأولويات التي يُتفق عليها.

ويجري التنفيذ عبر توفير أساليب الابتكار المناسبة، والممارسات الفضلى في عملية اتخاذ القرارات، وتأمين الخيارات والأدوات الملائمة في التخطيط للاستثمار بقطاع المياه، وذلك من أجل تطوير مصادر التمويل المبتكرة، التي تلبي احتياجات تنفيذ الخطة التنفيذية.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

- توفير موارد تمويل إضافية خارج الميزانيات المعتمدة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

- تأسيس لجنة البحث عن التمويل.
- تطوير استراتيجية الاستثمار، متضمنة خطط التمويل، وخطط التمويل المبتكر.
- تحديد أساليب وطرائق التمويل المبتكر.
- تعيين قائمة أولويات المشاريع، والاتصالات المطلوبة.
- تدفق التمويل الجاري لسنتين لاحقتين.
- الأخذ بالتوصيات المقدمة حول أشكال وآليات التمويل، من أجل مشاريع الخطة التنفيذية.
- التمييز بين مساهمات التمويل النقدية، ومساهمات التمويل العينية، والمواءمة بين المقترحات المقدمة بخصوص ذلك.
- تأسيس صندوق الدعم المالي الخاص بتمويل مشاريع الخطة التنفيذية.

- **الميزانية:** تُقدر قيمة الميزانية المقترحة لإنجاز هذا النشاط بنحو 200 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 2.7.4. تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

النشاط الفرعي 1.2.7.4. جذب المستثمرين في القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه.

- **الخلفية والمبررات:** نظراً لأن إنجاز العديد من المشاريع المائية، ولاسيما الكبيرة منها يتطلب ميزانيات ضخمة، في الوقت الذي يتعرض الاستثمار فيها لمخاطر كبيرة، ولاسيما الزراعية منها، ويتطلب جني عوائدها الاقتصادية وقتاً طويلاً بعد إنجازها، فإن القطاع الخاص في الدول العربية لا زال بعيداً إلى حدٍ ما عن الاستثمار في مثل هذه المشاريع.

  إن حاجة القطاع العام لاستثماراتٍ ضخمة يعجز عن توفيرها بمفرده في مجال البنية التحتية والخدمية للمياه تدفع باتجاه أن يحاول جذب المستثمرين المحتملين في القطاع الخاص إليه، حيث إن هذه الشراكة تُعد أحد المداخل المهمة المطروحة لتنفيذ المشاريع المائية، ولاسيما المتعلقة بالبنيات الأساسية، وهي ركيزةٌ من الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ خطط التنمية المستدامة، لأنها تعزز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وتحل مشكلة كبيرة تواجه الدول في هذا المجال، وبخاصةٍ النامية منها، وهي مشكلة التمويل.
- **الأهداف:**
  - تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية على توظيف جزءٍ من استثماراته في قطاع المياه.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).
- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**
  - إيجاد الآليات المناسبة للتواصل مع مستثمرين من القطاع الخاص العربي.
  - القيام بالشراكة مع أصحاب المصلحة بتحديد الفرص الممكنة أمام القطاع الخاص للاستثمار فيها.
- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي الفاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والمجلس العربي للمياه مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون التام مع القطاع الخاص في الدول العربية. ويجري التنفيذ بالتنسيق بين الجهات المنفذة للنشاط لتطوير التواصل مع القطاع الخاص العربي لتوجيه الدعوات المناسبة له من أجل الاستثمار في قطاع المياه، وطرح الفرص المتاحة لذلك،

مع التأكيد في هذا المجال على رفع مستوى أصحاب المصلحة حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحوكمتها باعتبار ذلك ركناً أساسياً من أركان التنفيذ.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**
  - زيادة استثمارات القطاع الخاص العربي في قطاع المياه.
- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**
  - تزايد اهتمام القطاع الخاص العربي بالمواضيع ذات الصلة بالمياه.
  - تزايد استثمار القطاع الخاص في المشاريع المائية، والمشاريع المرتبطة بها.
- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 200 ألف دولار أمريكي.

النشاط الفرعي 2.2.7.4. إيجاد منابر حوارية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي.

- **الخلفية والمبررات:** في ضوء تراجع إمكانية قيام الحكومات في معظم الدول العربية بإقامة مشاريع مائية كبيرة جديدة، بمفردها من جهة، وتدهور الحالة الفنية للمشاريع المائية القائمة بسبب ضعف الصيانة الناتج عن ضآلة التمويل اللازم لذلك من جهةٍ أخرى، فقد بات تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي من أجل إقامة مشاريع مائية جديدة، أو إعادة تأهيل المشاريع القديمة عملاً في غاية الأهمية، لأن إمكانات الجميع سيجري توظيفها في إطار اقتسام المسؤوليات والمخاطر والمناقع، وهو ما يسهم دون أدنى شك في الحد من الانفاق الحكومي من خلال إسناد المشروعات التي تحتاج لرؤوس أموالٍ ضخمة إلى القطاع الخاص، وستكون نتائج الشراكة أفضل مما يحققه كل فريق على حدة. من ناحيةٍ ثانية ستساعد الشراكة على التوصل لحلول مرنة تستجيب للسياسات التطويرية لمعالجة المشاكل القائمة في قطاع المياه. كما أن الشراكة ستشجع المنافسة والابتكار في مجال تصميم المشروعات المائية وتشغيلها وصيانتها، بما يحقق استدامة استخدامها.

  وبناءً عليه تأتي ضرورة أن يكون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي حوار تفاعلي بنّاء ينتج عنه استثمار الإمكانات المتاحة لدى القطاعين العام والخاص، ومشاركة المجتمع المحلي معهما في اتخاذ القرارات ذات الصلة بإعداد برامج العمل وخطط تنفيذها، من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- **الأهداف:**
  - توسيع مساحة الحوار في الدول العربية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي في مجال المياه، للتسريع ببلوغ أهداف التنمية المستدامة.
- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يخدم هذا النشاط تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه

النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، والهدف الثالث عشر (العمل المُناخي)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:**

  - تنظيم ورش عمل ومنتديات حوارية يشارك فيها ممثلون عن القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، مع توفير البيئة الملائمة، التي تمكن من إجراء حوار تفاعلي بنّاء.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي الفاحلة/ أكساد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة/ الفاو، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الاسكوا، والمجلس العربي للمياه مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهذه الجهات الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.
- **مبادئ التنفيذ، وأسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على التعاون التام بين القطاع العام القطاع الخاص والمجتمع المحلي في الدول العربية. ويجري التنفيذ بالتنسيق بين الجهات المنفذة للنشاط لتطوير التواصل مع جهاتٍ عربية معنية بالقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لتعميق مشاركتها في ورش عمل ومنتديات حوارية، للاتفاق على آليات للتعاون بينها في مجال المياه، شريطة أن يكون كل ذلك في نطاق الاستجابة لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحوكمتها.
- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - رفع مستوى التعاون القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - تزايد عدد المشاركين من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي في المنتديات الحوارية.

- **الميزانية:** يبلغ إجمالي قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 200 ألف دولار أمريكي.

النشاط الرئيسي 3.7.4. بناء القدرات العربية في مجال الحصول على تمويل لقطاع المياه.

النشاط الفرعي 1.3.7.4. إقامة دورات تدريبية، وورش عمل، لتعزيز القدرات حول اقتصاديات المياه، وإعداد المشاريع القابلة للتمويل.

- **الخلفية والمبررات:** يواجه القطاع المائي في المنطقة العربية العديد من التحديات في مجال توفير الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ وتشغيل وصيانة مشاريع المياه، وضمان استدامتها. لذا فإن تنفيذ أنشطة لزيادة التمويل، وتعزيز الاستثمار في قطاع المياه سوف تسهم في تحقيق الأمن المائي، والاستدامة

المالية للقطاع، في ظل ندرة الموارد المائية، وزيادة الطلب عليها من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافةً.

- **الأهداف:**

  - جذب القطاع الخاص والمؤسسات المالية والشركاء الدوليين، للمشاركة في الاستثمار بمشاريع المياه، مع تحقيق العائدية الاقتصادية، والاستدامة المالية لها.
  - توفير وتنويع مصادر التمويل والاستثمار في قطاع المياه، بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد المالية المتاحة في تطوير وتشغيل وصيانة مشاريع المياه.

- **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة:** يرتبط هذا النشاط بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع)، والهدف السادس (المياه النظيفة، والنظافة الصحية)، والهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف).

- **الأعمال المشمولة بالنشاط:** تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية، تتناول القضايا الآتية:

  - آليات الحصول على تمويل لقطاع المياه.
  - وسائل دعم التخطيط والتنفيذ والتقييم للمشاريع والبرامج المائية بالاعتماد على بيانات وإحصاءات موثوقة ومحدثة، وتطبيق معايير الحوكمة والرقابة والتدقيق.
  - أساليب زيادة التمويل والاستثمار في قطاع المياه، وتنويع مصادره.
  - آليات جذب القطاع الخاص والمؤسسات المالية والشركاء الدوليين، وتحفيزهم على المشاركة في تطوير وتشغيل وصيانة مشاريع المياه.

- **الجهات المنفذة:** يتولى المجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، مهمة تنفيذ أعمال هذا النشاط. ويمكن لهما الطلب من أي جهةٍ أخرى مختصة التعاون في إنجازه.

- **مبادئ التنفيذ، واسلوبه:** تقوم مبادئ تنفيذ هذا النشاط على تعزيز القدرات العربية حول اقتصاديات المياه، وإعداد المشاريع القابلة للتمويل. ويجري التنفيذ من خلال:

  - تأسيس شراكات لدعم البحث العلمي وإدراج التكنولوجيا الحديثة في مجال إدارة الموارد المائية، والتوسع في الأنشطة التي تقدمها غرفة المعلومات الجغرافية العربية، وذلك لدعم التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، ونظم الإنذار المبكر، لتوفير البيانات والمعلومات، وتقديم وخدمات بحثيه ودراسات وحلول مبتكرة على المستوى الوطني والإقليمي.
  - تنظيم برامج لبناء القدرات الفنية العربية في مجال تجهيز وتطوير المشاريع متعددة القطاعات القابلة للتمويل، وجذب الاستثمارات.
  - تنفيذ برامج لبناء القدرات العربية في مجال اقتصاديات المياه، والحصول على تمويل لقطاع المياه.

- **المخرجات الرئيسية المتوقعة:**

  - تنويع مصادر التمويل والاستثمار في قطاع المياه من خلال جذب القطاع الخاص والمؤسسات المالية والشركاء الدوليين، وتحفيزهم على الاستثمار في مشاريع المياه.
  - دعم التخطيط والتنفيذ والتقييم للمشاريع والبرامج المائية عبر توفير بيانات وإحصاءات موثوقة ومحدثة.
  - تعزيز القدرات الفنية العربية في مجال إعداد وتطوير المشاريع متعددة القطاعات.

- **مؤشرات المتابعة والتقييم:**

  - ورش العمل والدورات التدريبية المنظمة.
  - الزيادة في حجم التمويل والاستثمار في قطاع المياه من مختلف المصادر (الحكومية، والخاصة، والإقليمية، والدولية) مقارنة بالحجم السابق
  - التحسن في كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية بقطاع المياه، مقابل تقليل التكاليف، وزيادة الإيرادات، وتحقيق العائدات المرجوة.
  - الزيادة في الخدمات المائية والصحية المقدمة للسكان والقطاعات الإنتاجية، والتحسن بجودة هذه الخدمات، الناتجة عن تطوير وتشغيل وصيانة مشاريع المياه.

- **الميزانية:** تبلغ قيمة الميزانية المقدرة لإنجاز هذا النشاط 350 ألف دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

5. **الفرص والمعوقات:** بناءً على تحليل الحالة الراهنة للموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية، وكشف أهم الضغوط التي تتعرض لها، وأبرز التحديات التي تخلقها هذه الضغوط، ولاسيما فيما يتعلق بإعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد جرى تحديد نقاط القوة، ونقاط الضعف، وكذلك الفرص والتحديات التي يمكن أن ترافق إنجاز الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030).

نقاط القوة	نقاط الضعف
• دعم الدول العربية لتنفيذ نشاطات الخطة التنفيذية. • الميزات النسبية لعدد من الدول العربية لجهة الموارد المالية والمائية. • الخبرات العلمية والعملية المتوافرة. • وجود قطاع خاص نشط وذو خبرة. • وجود منظمات مجتمع أهلي نشطة.	• تدني مستوى إدارة المياه، وحوكمتها. • ضعف البنى التحتية البحثية والمؤسسية والتشريعية. • التداخل في أدوار ومسؤوليات المؤسسات ذات الصلة. • ضآلة استخدام التقانات الحديثة في قطاع المياه. • قلة الاستفادة من مصادر المياه غير التقليدية. • ضعف الاستثمار في المشاريع المائية. • ضعف الأدوات الاقتصادية لتوفير الاستثمارات المطلوبة لإدارة الموارد المائية. • تدني مستوى التكامل بين السياسات والاستراتيجيات المعتمدة للمياه والأراضي الزراعية والطاقة والبيئة. • اختلاف التحديات الفنية التي تواجهها كل دولة عربية عن التحديات التي تواجهها بقية الدول.
الفرص	**المعوقات**
• وجود إمكانات كبيرة لتنمية الموارد المائية، ورفع كفاءة استخدامها. • الشركاء الدوليون النشطون في المنطقة العربية.	• محدودية الموارد المائية، وتعرض جزء منها للاستنزاف والتلوث. • ارتفاع معدلات النمو السكاني. • تنافس القطاعات حول حصتها من المياه المتاحة. • تفاقم آثار تغير المناخ. • المياه الدولية المشتركة، والمياه تحت الاحتلال. • انخفاض مستوى الوعي المجتمعي، وضعف مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات. • محدودية فرص الحصول على التمويل. • حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية.

6. **المصفوفة:** هي قائمة بالنشاطات الرئيسية والفرعية، والمنظمات التي شاركت في إعداد كل نشاط من هذه النشاطات. ويضم الملحق (1) مصفوفة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030).

قـــرار

بشأن

تنمية وتطوير المجترّات الصغيرة في المنطقة العربية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (الأكساد) رقم (184) بتاريخ 2025/3/11،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرار الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (الأكساد) رقم (37) د.ع (36) بتاريخ 2022/6/23،
  - مشروع تنمية وتطوير المجترّات الصغيرة في المنطقة العربية،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. توجيه الشكر إلى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) على إعداد مشروع "تنمية وتطوير المجترّات الصغيرة في المنطقة العربية".
2. دعوة الدول العربية لدعم تنفيذ المشروع لدى الوزارات والمؤسسات والجهات الوطنية المعنية، ودعوة صناديق التمويل العربية والإقليمية إلى المساعدة في تنفيذ نشاطات هذا المشروع.

(ق.ق 87 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

الموضوعات المقترحة من جمهورية العراق
للعرض على الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم (1183) بتاريخ 2025/5/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد جمهورية العراق،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. تثمين مقترحات جمهورية العراق والتي تعكس حرصاً على دعم العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، والخاصة بالموضوعات التالية:
   - مبادرة بشأن دعم الدول العربية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ومجموعة وحدات الاستخبارات المالية (EGMONT).
   - تأسيس المركز العربي لحماية البيئة من مخلفات الحروب.
   - المبادرة العربية لتعزيز التعاون العربي في المجال البيئي والتغير المناخي.
   - إنشاء التحالف العربي لحماية الموارد المائية.
   - المبادرة العربية بشأن توفير ملاذ آمن للمتضررين من الكوارث والمخاطر وتعزيز أمن الإسكان العربي.
2. تكليف الأمانة العامة بمواصلة دراسة هذه المبادرات في ضوء المعايير المعتمدة، ومراجعة مدى انسجامها مع البرامج والمشروعات القائمة.
3. عرض نتائج هذه الدراسة والتقييمات المرتبطة بها على الدورات القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بما يضمن تكامل الجهود وتوحيد الرؤى المستقبلية.

(ق.ق 88 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

وضع رؤية مُجدّدة للتكامل العربي من أجل تحقيق الانتعاش المستدام والمرن وتعزيز قدرات المنطقة العربية على مجابهة الصدمات والأزمات الدولية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرتَي المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (134) بتاريخ 2025/4/6 ورقم (196) بتاريخ 2025/4/27،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية د.ع (1) الكويت: 2009/1/20، و د.ع (2) شرم الشيخ 2011/1/19، و د.ع (3) الرياض 2013/1/22، و د.ع (4) بيروت 2019/1/20،
  - تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 2019/1/20)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية التونسية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. تقديم الشكر إلى الجمهورية التونسية على مبادرتها المتعلقة بوضع رؤية مجددة للتكامل العربي من أجل تحقيق الانتعاش المستدام والمرن وتعزيز قدرات المنطقة العربية على مجابهة الصدمات والأزمات الدولية، وتتضمن:

   - وضع إطار جماعي عربي لتمويل تنفيذ المشاريع (محفظة تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي التي أقرتها القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية).
   - إنشاء أقطاب إقليمية عربية للإنتاج والتسويق مترابطاً أفقياً و/ أو عمودياً في المجالات التي تتوفر فيها ميزات تفاضلية عالية للدول العربية.

2. تكليف الأمانة العامة وبالتنسيق مع اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية إضافة إلى هياكل القطاع الخاص العربي، لوضع تصور لإطار عربي يُمكّن من تكاتف جهود منظمات ومؤسسات

العمل العربي المشترك في تمويل وتنفيذ المشاريع التي أقرتها القمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى التكليفات والقرارات والمبادرات الصادرة في هذا الشأن، وعرض ما يتم التوصل إليه على لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع هياكل القطاع الخاص العربي والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك ذات العلاقة (على غرار الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات) والمؤسسات الإقليمية، للعمل على إرساء أقطاب إقليمية عربية للإنتاج والتسويق مترابطة أفقياً و / أو عمودياً في القطاعات ذات الميزات التفاضلية العالية للدول العربية، لخلق سلاسل قيمة عربية تساهم في تعميق التكامل الإنتاجي والتجاري بين الدول العربية وتعزيز فرص اكتفائها الذاتي وتدعيم مقومات قطاعاتها الإنتاجية والتصديرية.

(ق.ق 89 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

الاستثمار في الموارد البشرية الصحية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين رقم (599) بتاريخ 2025/3/16،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (5) د.ع (58) بتاريخ 2023/3/14،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة فلسطين،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. تقديم الشكر إلى دولة فلسطين على تقديمها مقترح الاستثمار في الموارد البشرية الصحية، بالنظر إلى أن توفير هذه الموارد المتخصصة والمؤهلة يُعد متطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي والنهوض بالقطاع الصحي وتقديم خدمات صحية أفضل للمواطن العربي.
2. دعم وبناء الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية العربية المعنية بالمهن الطبية والتمريضية، وتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب الناجحة في مجال تنمية الموارد البشرية الصحية والبحث العلمي، مع التأكيد على الأنظمة واللوائح المعمول بها في الهيئات الوطنية للتخصصات الصحية في الدول العربية.
3. تكليف مجلس وزراء الصحة العرب، بالتنسيق مع الأمانة العامة والمؤسسات والأكاديميات الصحية العربية، بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية قصيرة ومتوسطة الأمد للكوادر الصحية في الدول العربية، بما يسهم في بناء قدراتهم المعرفية ومهاراتهم التطبيقية والعملية.
4. دعوة الدول العربية إلى توفير منح تدريبية للكادر البشري الصحي في الدول العربية الأقل نمواً، وخاصةً دولة فلسطين، بما في ذلك إقامة برامج التوأمة ما بين المستشفيات الفلسطينية ونظيراتها في الدول العربية، وبما يساهم في تبادل الخبرات وبناء الكوادر الطبية المتميزة في التخصصات المطلوبة، وخاصةً مجالات جراحة الأعصاب، وجراحة القلب، وتخصصات الأورام، وجراحة العيون، والأوعية الدموية، والتجميل والحروق، وجراحة الكلى، وأمراض الدم، والأمراض التنفسية.

(ق.ق 90 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

طريق مصر نحو القضاء على الالتهاب الكبدي الفيروسي "سي"

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - المذكرة الشارحة المُقدّمة من وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية حول هذا الموضوع،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد جمهورية مصر العربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإشادة بالجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية للقضاء على الالتهاب الكبدي الفيروسي "سي"، وحصولها على الشهادة الذهبية لخلوّها من فيروس "سي" كأول دولة على مستوى العالم.
2. دعوة الدول العربية إلى الاستفادة من التجربة المصرية الرائدة في هذا المجال، والاسترشاد بها للقضاء على فيروس "سي".

(ق.ق 91 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

إعداد استراتيجية عربية بشأن تطوير الصحة المدرسية والجامعية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرات المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (482) بتاريخ 2023/2/5، ورقم (1461) بتاريخ 2025/3/17، ورقم (1559) بتاريخ 2025/3/24، ورقم (1809) بتاريخ 2025/4/9،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قراريّ مجلس وزراء الصحة العرب رقم (5) د.ع (58) بتاريخ 2023/3/14، ورقم (1) د.غ.ع بتاريخ 2023/11/2،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. تقديم الشكر إلى المملكة المغربية على مبادرة إعداد "استراتيجية عربية بشأن تطوير الصحة المدرسية والجامعية".
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المملكة المغربية، بصفتها صاحبة المبادرة، لعقد اجتماع للدول العربية الأعضاء لإعداد مشروع "الاستراتيجية العربية لتطوير الصحة المدرسية والجامعية"، بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة خلال عام 2025.
3. الاستعانة بالدعم الفني لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لإعداد الاستراتيجية، والخطة التنفيذية لها.
4. تكليف الأمانة العامة بعرض مسودة "الاستراتيجية العربية بشأن تطوير الصحة المدرسية والجامعية" على مجلس وزراء الصحة العرب، ورفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها قبل نهاية عام 2026.

(ق.ق 92 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية: بوابة التنمية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة رقم (64) بتاريخ 2019/1/20،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - وثيقة "خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية: بوابة التنمية"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. اعتماد "خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية: بوابة التنمية"، بالصيغة المرفقة، بصفة استرشادية.
2. الطلب من الأمانة العامة تشكيل لجنة تنسيق عليا من الدول الأعضاء والمنظمات والاتحادات ذات الصلة، لمتابعة تنفيذ الخطة.

(ق.ق 93 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية
"بوابة التنمية"

مقدمة: –

في إطار تنفيذ قرار القادة العرب رقم (64) الصادر عن الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والتي عُقدت يوم 20 يناير 2019 ببيروت والذي نص على: –

1. **التأكيد على أهمية الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في الوطن العربي.**
2. **دعوة الأمانة العامة لعقد اجتماع للخبراء المعنيين بالتعليم الفني والمهني في الدول العربية بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومشاركة الجهات المعنية بهذا الشأن لوضع إطار خطة تطوير شاملة للتعليم الفني والمهني تتوافق مع احتياجات سوق العمل ووضع آليات تنفيذها ومتابعتها وعرضها على الدول العربية.**

ومع تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وتنوع مصادر عوائد التنمية بها واتساقا مع رغبة الشعوب العربية في الرخاء من خلال تنمية هذا الجانب الحيوي الذي يُعد بمثابة "بوابة التنمية"، التي ستسهم في الحد من نسب البطالة وتطوير مستوى الصناعة العربية وعودتها للتنافسية وزيادة معدلات التصدير وغيرها من الجوانب التي يُسهم التعليم الفني والمهني في تنميتها.

وانطلاقا من اجتماع مؤسسات العمل العربي الذي عقد بالأمانة العامة لوضع خطة تحرك مشتركة لتحقيق الهدف من قرار القادة العرب والاستفادة من قدرات وإمكانيات تلك المؤسسات كل في مجال تخصصه، والذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 24 و25 /2019/9.

وفي ضوء أهداف خطة التنمية المُستدامة 2030 ذات الصلة بمجال التعليم الفني والمهني والتي جاء على رأسها التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، عقد بالأمانة العامة اجتماع لفريق عمل الخبراء المعني بوضع إطار خطة التطوير الشاملة وفق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع مؤسسات العمل العربي المشترك وانتهى إلى تقديم مقترح إطار خطة التطوير الشاملة، وعرضت الخطة على اجتماع الخبراء من الدول والمنظمات العربية المتخصصة، وذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس يوم 2020/10/26.

عقدت الأمانة العامة عدة اجتماعات لفريق الخبراء وتم إدراج ملاحظات الدول والمنظمات العربية المتخصصة، كما تم إعداد مخطط آليات تنفيذ الخطة وتم تعميمه على الوزارات المعنية بالدول العربية.

كما قامت الأمانة العامة بدعوة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك للمشاركة في اجتماع خبراء التعليم الفني والمهني في الدول العربية يوم 2021/8/10 عبر تقنية الفيديو كونفرانس، لمناقشة مسودة خطة تطوير التعليم الفني والمهني وآليات تنفيذها بعد ادخال ملاحظات ممثلي الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك ومخطط تنفيذ الخطة الذي ادرج فيه بعض المبادرات والجهة المنفذة كنموذج مبدئي مقترح، علي ان تقوم كل دولة ومنظمة بملء هذا المخطط حسب رؤيتها ومؤامتها مع احتياجاتها الفعلية، وتم تأجيل الاجتماع في ضوء حرص الأمانة العامة على مشاركة أغلب الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك في الاجتماع ومناقشة الخطة وآليات تنفيذها قبل عرضها على الاجتماع الوزاري.

كما نظمت الأمانة العامة اجتماع خبراء التعليم الفني والمهني في الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك يومي 24-2022/1/25 حضورياً بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لاستعراض مسودة الخطة النهائية وآليات تنفيذها لعرضها على الوزراء المعنيين بالتعليم الفني والمهني لاعتمادها في صيغتها النهائية ومن ثم رفعها الي القمة العربية.

الرؤية:

تكوين منظومة تعليم فني ومهني عربية، تُلبي احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وتسهم بشكل فاعل في رخاء وازدهار شعوبنا العربية وتحقق طموحاتهم، بمشاركة أطراف المنظومة كافة.

أهداف الخطة

1. ربط منظومة التعليم الفني والمهني باحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبليّة أخذًا في الاعتبار مهن المستقبل واستشراف المهارات المطلوبة لها.
2. بناء جسور تعاون إقليمية ودولية على أساس المصالح المشتركة.
3. إعداد مشروعات قوانين منظّمة لسوق العمل لا تكتفى بضمان حقوق أطراف المنظومة كافة بل تمتد إلى الإسهام في تحفيز الشباب على الالتحاق بالتعليم الفني والمهني.
4. وضع آلية لتحديث المناهج والمقررات بشكل دوري لربطها بمستجدات سوق العمل.
5. رفع قدرات المعلمين والمدربين والإدارات في منظومة التعليم المهني والفني الأساسي والمستمر
6. إنشاء منظومات الكترونية خاصة بإدارة التعلّيم والتعلّم عن بعد.
7. دمج ذوي الإعاقة في منظومة التعليم الفني والمهني (تطبيق كود الإتاحة بمدارس ومعاهد تدريب التعليم الفني).
8. تبني آليات "غير تقليديّة" لتدبير الموارد تسهم في زيادة المخصصات المالية الموجهة للنهوض بالتعليم الفني والمهني لضمان استدامة التطوير .

9. تحسين نظرة المجتمع فيما يتعلق بالتقليل من شأن التعليم الفني والمهني وحاملي شهاداته.
10. إشراك كل أطراف المنظومة في عمليات تطوير وتقييم الخطة المقترحة.

أبعاد عمل الخطة (مقترح لآليات تحقيق الأهداف)

- **البعد التخطيطي (الأهداف 1 و2):**

❖ ربط منظومة التعليم الفني والمهني باحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية أخذًا في الاعتبار مهن المستقبل واستشراف المهارات المطلوبة لها.
❖ بناء جسور تعاون إقليمية ودولية على أساس المصالح المشتركة.

- تنفيذ دراسات ميدانية لتحديد الاحتياجات الحالية لسوق العمل كمًّا وكيفًا في كل دولة عربية وفقًا للخطط الاستثمارية لكل دولة على حدةٍ.
- استشراف المهن المستقبلية المطلوبة لسوق العمل من خلال الدراسات الدولية الحديثة والمعتمدة.
- تنفيذ الدراسات الخاصة بحصر أعداد الشباب في سن الدراسة ورصد توزيعاتهم من حيث الأعمار والنوع والظروف المعيشية والتوزيع الجغرافي.
- العمل على إنشاء انظمة 'معلومات سوق العمل' وتفعيل ما وجد منها للوقوف على الحاجات الحالية والمستقبلية من اليد العاملة وبالتالي إعداد التخصصات الملائمة وذلك بشكل مستمر.
- تنفيذ دراسة يتم من خلالها تحديد معاملات رقمية لتكلفة تجهيزات البنية التحتية الخاصة بما يأتي على أن تتضمن المعاملات نوع المدرسة الفنية وعدد الطلاب بالفصل، واستحداث أو تطوير فصل دراسي بمدرسة فنية (صناعي – زراعي – فندقي – تمريض – تجارى .... الخ)
- التعاون وفتح الشراكات مع مؤسسات التدريب المتخصص العالمية ومع جهات الاعتماد وهيئات المؤهلات التي تقوم بتقييم البرامج التعليمية الفنيّة الدولية وتطويرها.

- **البعد التشريعي والقانوني (الهدف 3):**

❖ إعداد مشاريع قوانين منظّمة لسوق العمل تضمن حقوق أطراف المنظومة كافة، وتسهم في تحفيز الشباب على الالتحاق بالتعليم الفني والمهني.

- تنظيم منتدى لطرح ومناقشة قضية تطوير تشريعات العمل بما يحقق ضمانات تشجيعية للعمل في المجالات المهنية والفنية وتشمل التأمينات والعقود الممتدة والرواتب المناسبة للعاملين في هذا المجال.
- تحفيز وإشراك قطاع الأعمال العام والخاص على القيام بدوره في دعم منظومة التعليم الفني وتدريب الفنيين وضمان توظيفهم مقابل منحها مزايا كالإعفاءات الضريبية مما يخفف عبء تدبير الخامات ونفقات التدريب عن كاهل الدول.

- تبادل الخبرات والممارسات بين الدول العربية في هذا الجانب.
- سن القوانين التي تأخذ بعين الاعتبار المكتسبات السابقة وتعترف بها.
- وضع ضوابط لمنح تراخيص مزاولة المهنة.

- **البعد التعليمي/ التطبيقي (الأهداف 4 و5 و6 و7):**

❖ وضع آلية لتحديث المناهج والمقررات بشكل دوري لربطها بمستجدات سوق العمل وتعزيز المناهج المدرسية بمفاهيم تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والمدن الذكية، وربطها بالشهادات المهنية في المجالات المختلفة
❖ رفع قدرات المعلمين في التعليم المهني والفني الأساسي والمستمر.
❖ إنشاء منظومات الكترونية خاصة بإدارة التعلّيم والتعلّم عن بعد.
❖ دمج ذوي الإعاقة في منظومة التعليم الفني والمهني (تطبيق كود الإتاحة).
❖ تبني آليات تدبير موارد "غير تقليدية" تسهم في زيادة المخصصات المالية الموجهة للنهوض بالتعليم الفني والمهني ***لضمان استدامة التطوير***.

- استحداث إطار مرجعي يتم من خلاله بشكل دوري الموائمة بين المناهج الدراسية واحتياجات سوق العمل.
- تطوير قدرات الكوادر الادارية والتعليميّة في مدارس ومعاهد التعليم المهني والفني لا سيما لجهة إدارة التعلّم عن بعد.
- تبني إحدى التجارب الناجحة في مجال التعليم الفني والبدء تدريجيا في تعميمها حال مناسبتها لظروف الدولة.
- العمل على إنشاء منظومات تدريب مستمر (حضوريّ أو عن بعد) بالتعاون مع الصناعة المستهدفة لرفع كفاءة المعلمين والمدربين وربط التدريب بالترقي الوظيفي.
- التوسع في فكر "التعلّم في سوق العمل".
- اعتماد نظام "المدارس الفنية الاستثمارية المنتجة المتكاملة" (مثل مصنع داخل مدرسة – مزرعة داخل مدرسة – فندق داخل مدرسة الخ) بحيث تدار بشكل استثماري بموازنات مستقلة مما يعود بالفائدة على كل أطراف المنظومة ويسهم في زيادة المخصصات المالية الموجهة للنهوض بالتعليم الفني والمهني.
- التحوّل تدريجيًا نحو التعليم عن بعد لا سيما الالكتروني منه بحسب متطلبات كل مهنة، وذلك في الجوانب الممكن تطبيق هذا النمط من التدريب فيه.
- العمل على إعداد بوابة عربية لمصادر التعليم عن بعد لا سيما تلك المتعلّقة بالتدريب على تنفيذ الأعمال التطبيقيّة
- وضع إطار عربي موحد للمؤهلات.

- اعتماد برامج للتدريب التحويلي لتغيير مجال الخريجين العاطلين عن العمل لتأهيلهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- دمج التكنولوجيا وريادة الأعمال ومفاهيم مهارات الحياة والعمل في مناهج التعليم المهني والفني.
- استحداث إدارات تعنى بدمج ذوي الإعاقة في منظومة التعليم الفني والمهني من خلال تطبيق كود الإتاحة وتدبير الموازنات اللازمة للاستفادة من قدراتهم ودمجهم بمجتمعاتهم.
- تصميم البرامج الدراسية بما يسمح بتنقل الطلاب بحرية بين التعليم العام والتعليم المهني.

- **البعد الاجتماعي والإعلامي (الأهداف 8 و9):**

❖ تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب الفني والمهني.
❖ إشراك كل أطراف المنظومة في عمليات تطوير وتقييم الخطة المقترحة.

- فتح المجال لطلاب التعليم الفني لمواصلة الدراسة للحصول على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة المهنية.
- دعم تنظيم الفعاليات المخصصة للمهارات المهنية على مستوى الدول العربية وتبني فكرة عقد مسابقات المهارات لمختلف المهن بكل دولة عربية وتنظيم مسابقة سنوية على المستوى العربي وحث الدول العربية على المشاركة في المسابقة العالمية للمهارات.
- وضع خطة إعلامية تهدف إلى رفع الوعي بأهمية التعليم الفني والمهني من أجل التأثير بشكل غير مباشر على رفع الوعي المجتمعي وتوجيهه إلى التعليم الفني والترويج له.
- العمل على تفعيل دور التوجيه المهني.
- توفير المناخ الملائم لالتحاق النساء بمجالات العمل الفنية والمهنية المختلفة.
- التركيز على ترسيخ أخلاقيات المهنة ومهارات التوظيف لدى الدارسين في البرامج المهنية والتقنية.
- تشجيع الشركات على ربط الترقي بالتوصيف الوظيفي والجدارة في تنفيذ متطلبات شغل الوظيفة وعدم الاعتماد فقط على المؤهل الدراسي.
- التوسع في دعم برامج ريادة الأعمال وتشجيع الشباب على الالتحاق بها.
- تنفيذ استقصاءات وعقد ورش عمل أو ندوات أو منتديات يتم بها إشراك كل الأطراف المعنية (الطلاب– المعلمون – المدربون – أولياء الأمور – المسؤولون الرسميون – ممثلي الوزارات المعنية بالدول – القطاع الخاص – رجال الأعمال – الإعلام – جهات المنح الدولية – المرجعيات الدولية – ..... الخ) في مناقشة تطوير وتقييم الخطة المقترحة لمنظومة التعليم الفني.

المدى الزمني:

من المفترض أن تقوم كل دولة باختيار المشاريع المناسبة لها، ووضع خطط تنفيذية لها تنهي تطبيق الخطة خلال خمسة سنوات على الأكثر.

المطلوب من الدول العربية:

مراجعة خطة التطوير المقترحة ومواءمتها مع احتياجاتها الفعلية والتشريعات القائمة والوضع الحالي وتطلعاتها المستقبلية والإسهام بالرأي والتعاون مع لجان المتابعة والمشاركة في اللجان وورش العمل والمنتديات وتنفيذ الدراسات المتعلقة بهذا الشأن.

المطلوب من المؤسسات العربية:

كل منظمه متخصصة تتولى ملف من ملفات آليات تحقيق الأهداف أو أكثر طبقًا لما تراه متوافقًا مع خبراتها.

آليات تقييم ومتابعة الخطة:

الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي) بشكل دوري، بكافة الجهود الخاصة بتنفيذ ما ورد بخطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية.

قـــرار

بشأن

إعداد دراسة حول اقتصاد الرعاية
ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأُسر في الوطن العربي

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (2179) بتاريخ 2025/4/30،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1040) د.ع (44) بتاريخ 2024/12/24،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. تقديم الشكر إلى المملكة المغربية على مبادرة إعداد دراسة حول "اقتصاد الرعاية ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأُسر في الوطن العربي".
2. تكليف الأمانة العامة بعرض مسودة الدراسة حول "اقتصاد الرعاية ودوره في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأُسر في الوطن العربي"، على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ورفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها قبل نهاية 2026.

(ق.ق 94 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

دور دولة الإمارات العربية المتحدة
في صنع الأمل والمستقبل الأفضل للإنسان العربي

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (40–37) بتاريخ 2025/3/11،
  - المذكرة الشـــارحة التي أعدتها الجهات الإماراتية حول "دور دولة الإمارات العربية المتحدة في صـــنع الأمل والمستقبل الأفضل للإنسان العربي"،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصـادي والاجتماعي على المسـتويين كبار المسـؤولين والوزاري التحضـيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر(*)

1. الإشادة بالدور الذي تقوم به دولة الامارات العربية المتحدة في تعزيز مفهوم العطاء وبثّ روح الأمل والسعي إلى إحداث فارق إيجابي في بناء مستقبل أفضل للإنسان في المنطقة العربية.
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن عقد ورش ودورات تدريبية للدول العربية للتعرف على المبادرات والاستفادة منها.

(ق.ق 95 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

(*) **تحفظ جمهورية السودان:**

"تتحفظ جمهورية السودان على إدراج بند "دور دولة الإمارات العربية المتحدة في صنع الأمل والمستقبل الأفضل للإنسان العربي" لتجاوزه لجان وأجهزة الجامعة العربية، وتُشدّد في هذا الخصوص على ضرورة عرض كافة المبادرات والمقترحات الاجتماعية على اللجنة الاجتماعية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أولاً باعتبارها اللجنة المعنية بدراسة الموضوعات وتحديد مدى استيفاءها للشروط والمعايير لرفعها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ اللازم بشأنها، علماً بأن البند المعروض لم يتضمن الإشارة لكافة الدول العربية وإنما حالة لدولة واحدة. كما يرى السودان عدم مقبولية الحديث عن إمكانية الإسهام في صنع الأمل والمستقبل الأفضل للإنسان العربي، في ظل استمرار الإمارات وتماديها في تدمير البنية التحتية والأعيان المدنية في السودان، وتزويدها لميليشيا الدعم السريع بالمُسيّرات الانتحارية والاستراتيجية وأسلحة متطورة أخرى لا تمتلكها ميلشيات وإنما دول".

قـــرار

بشأن

الإطار الاستراتيجي وخطة العمل التنفيذية
للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرارات لجنة المرأة العربية رقم (5) د.ع (42) بتاريخ 2023/2/7، ورقم (1) د.غ.ع بتاريخ 2023/8/9، ورقم (3) د.ع (43) بتاريخ 2024/2/29، ورقم (15) د.ع (44) بتاريخ 2025/2/18،
  - وثيقة "الإطار الاستراتيجي للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية (2024–2030)"،
  - خطة العمل التنفيذية للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية (2025–2028)،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. اعتماد الإطار الاستراتيجي للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية (2024–2030)"، وخطة العمل التنفيذية للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية (2025–2028)"، بالصيغة المرفقة، دون تحمل الدول العربية أية تكاليف مالية.
2. دعوة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى دعم وتبني تنفيذ محاور البرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية.

(ق.ق 96 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

الإطار الاستراتيجي

للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية

(2030-2024)

مقدمة:

وفقاً لتقرير البنك الدولي " المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"[1]، الصادر في مارس 2023، فإن الوتيرة العالمية للإصلاحات الرامية إلى المساواة بين الجنسين بموجب القانون تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عاماً، الأمر الذي يشكل عقبة محتملة أمام النمو الاقتصادي العالمي، فعلى مستوى العالم، لا يزال هناك نحو 2.4 مليار امرأة في سن العمل لا يتمتعن بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال. وفي ظل الأزمات الاقتصادية والتحديات الجديدة التي أدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد فإن عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق يشكل عائقاً كبيراً أمام قدرة المجتمعات على تعزيز التنمية المستدامة خاصة في ضوء ما أشار إليه البنك الدولي من أن في حال تم دعم دخول النساء سوق العمل كونهن مورداً بشرياً فعال في الإنتاج فقد تتراوح المكاسب الاقتصادية العالمية جراء ذلك بين 5 و6 تريليونات دولار.

وبالنظر إلى المنطقة العربية سنجد أن من التكلفة الاقتصادية المترتبة على عدم تحقيق مشاركة المرأة بشكل مناسب وعادل في سوق العملي خسارة ما يقدر بنحو 575 مليار دولار سنوياً في المنطقة[2]. وأن المنطقة العربية تتسم بوجود فجوة ملحوظة بين الرجل والمرأة من حيث المشاركة الاقتصادية، وبالرغم من أن الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية خلال العقد الأخير قد أدت إلى التحسن في مستويات التعليم بالنسبة للمرأة وكذلك الجهود المبذولة في مجال إصلاح القوانين والتشريعات، إلا أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي ضعيفة نسبياً.

هذا وقد واجهت المنطقة العربية عدة تحديات في السنوات القليلة الماضية من نزاعاتٍ مسلحة، وكوارث طبيعية، وصدمات اقتصادية أدت الي انخفاض ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي لبعض الدول العربية، وارتفاع في معدلات البطالة، وخضع الاحتياطي لضغط هائل، وتضخم العجز. وأثرت هذه التحديات تأثيرا

---

[1] Reports, Key Findings - Women, Business and the Law - World Bank Group

[2] OECD (2017): " Legal and social barriers holding back women's empowerment in Middle East and North Africa." Retrieved from: https://www.oecd.org/mena/legal-and-social-barriers-holding-back-women-s-empowerment-in-middle-east-and-north-africa.htm

اقتصاديا واجتماعيا واضحا على كل شرائح المجتمع وبالأخص على النساء والفتيات. حيث تُعتبر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات في المنطقة العربية الاكثر هشاشة لعدة أسباب اجتماعية وثقافية ترتبط بالصورة النمطية حول دور المرأة، وتضعف تلك العقبات من نسبة مشاركة النساء في سوق العمل مقارنة بالرجال.

ورغم ذلك أثبتت المرأة العربية جدارتها في نسبة التحصيل العلمي في المنطقة العربية والذي يقدر بـ (96.2%) وهي نسبة تُعد الأعلى في العالم، ونجد أن النساء في المنطقة العربية حققن تقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات "STEM". ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول الغربية جاهدة لزيادة نسبة تمثيل المرأة في "STEM" , تحقق المرأة العربية اليوم تفوقاً في هذا المجال في عدد من الدول العربية. وعلى عكس الأفكار النمطية الشائعة، أثبتت المرأة وجودها في مجال "STEM" بنسبٍ أعلى من الرجال في عدد من الدول العربية. فبحسب منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو)، تشكل المرأة في الدول العربية نسبة 34 إلى 57 % من خريجي مجال STEM". وهي نسبة تفوق بكثير نظيراتها في الأقاليم الأخرى. وهذا ينعكس بالفعل على الاقتصاد المحلي للدولة، حيث مشاركة المرأة الحاصلة على شهادات عليا في الاقتصاد المحلي تقدر بـ (46.0 %). مما أدى الي سيطرة الدول العربية على نحو نصف قائمة اقتصادات العالم الأسرع نمواً خلال عام 2022 وفقا لما ورد في بيان لاتحاد الغرف العربية[3].

إلا أن ارتفاع نسبة النمو لم يحد من نسب البطالة، بل انها ارتفعت بشكل غير مسبوق بين الشباب حيث يتوقع أن يصل إلى 24.8 % في عام 2022. والوضع أسوأ بالنسبة للشابات في المنطقة العربية، حيث بلغ معدل البطالة بينهن 42.5 % في عام 2022، وهو أعلى بنحو ثلاثة أضعاف من المتوسط العالمي لبطالة الشابات (14.5 %)[4]. هذا وقد كان لتفشي جائحة كوفيد – 19 تأثيرا واضحا على سوق العمل حيث أدى الى خسارة حوالي 25 مليون وظيفة على مستوى العالم وفقاً لتصريحات منظمة العمل الدولية لعام 2021، منهم حوالي 1.7 مليون وظيفة في المنطقة العربية و700 ألف وظيفة تشغلهم النساء وفقا لتصريحات الإسكوا. ونظراً لأن النساء العاملات في المنطقة العربية معظمهن يعملن في القطاع الغير نظامي بنسبة تصل إلى 61.8 %، وهو من أول القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر بانتشار وباء كورونا، أصبح من الضروري النظر في جميع المستجدات التي تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة في سوق العمل والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني.

---

[3] http://uac-org.org/
[4] https://news.un.org/ar/story/2022/08/1108842

الرؤية الإقليمية:

1- الهدف الاستراتيجي العام:

المساهمة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية:

تعمل جامعة الدول العربية على الارتقاء بمستوى المرأة الاقتصادي والاجتماعي من خلال عدد من التدابير والمؤشرات التي سعت جامعة الدول العربية لرصدها خلال إعداد المراجعة الإقليمية الأولى لأجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030 في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي ، ومنها تطبيق حقوق المرأة والعمل، الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة، وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في السياسات الاقتصادية، وتمكين المرأة من تفعيل دورها في وضع ورصد استراتيجيات الحد من الفقر ، وتعزيز فرص المرأة في مجالات الائتمان والتدريب المهني وربطه بسوق العمل وتنمية المهارات، وضمان أن تمتع المرأة بسياسات الحماية الاجتماعية وبالخدمات والمنافع الاجتماعية والصحية والتعليمية والقانونية بما يؤمن العيش الكريم ويكفل المساواة بين الجنسين.

ومن هذا المنطلق سعت جامعة الدول العربية لإعداد إطار استراتيجي للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية يتم تنفيذه خلال الفترة (2024-2030) تمهيداً لوضع خطة عمل تنفيذية لبنود "الإعلان الوزاري حول الإنصاف والتكافؤ بين الجنسين من أجل استدامة تنموية وبيئية " أجندة تنمية المرأة العربية (2023-2028) المعتمدة على مستوى القمة العربية في نوفمبر 2022 في "المسار الاقتصادي" و"المسار الاجتماعي والثقافي" أخذاً في الاعتبار الأبعاد البيئية والسياسية ذات الصلة ووفقاً للأولويات المتفق عليها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتي تشكل الأهداف الفرعية للإطار الاستراتيجي كالتالي:

المسار الاقتصادي:

1. استمرار تمكين النساء للمشاركة في الاقتصاد الوطني وتسهيل وصولهن إلى خدمات الشمول المالي التي توفرها الدولة لخلق فرص اقتصادية لهن ودعم برامج محو الأمية المالية، وتعديل التشريعات والقوانين الوطنية للحد من التمييز ضد المرأة وضمان استقلاليتها التامة عند التقدم لطلب الحصول على هذه الخدمات والاستفادة منها.

2. تطوير قوانين عمل تضمن حقوق النساء في العمل بأجر متساوي مع الرجال وضمان توفير بيئة عمل عادلة تتوفر بها معايير السلامة والأمن، وتخلو من العنف والتمييز المبني على نوع الجنس أو العمر أو الحالة الاجتماعية أو الوضع الاقتصادي أو الإعاقة إن وُجدت.
3. دعم الاستثمار في برامج تعليم ريادة الأعمال للنساء لتشجيعهن على تنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة تحسن من دخلهن والاستثمار في المؤسسات النسائية وتوجيه عدد من البرامج لدعم الغارمات والمعنفات والنساء ضحايا النزاعات المسلحة والنساء في وضع اللجوء في بعض الدول العربية لتشجيعهم على الاندماج في المجتمع والحصول على استقلالهن المادي مما يدعم رفاهية أسرهن بالتشارك لتحقيق الاستقرار الأسري.
4. اتخاذ تدابير من شأنها تشجيع النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، والعاملات من المنزل، والعاملات في مجال تقديم الرعاية وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الانتقال إلى سوق العمل الرسمية من خلال برامج تحفيزية مع اتخاذ ضمانات تحمي النساء العاملات في الاقتصاد غير المنظم أثناء الأزمات.
5. توفير الموارد والخدمات العامة الداعمة لأعمال الرعاية والعمل على دمج اقتصاد الرعاية ضمن الأطر الرسمية للاقتصاد الوطني من أجل تخفيف عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر عن النساء وتشجيعهن على المشاركة في سوق العمل.
6. تنفيذ برامج وطنية لبناء قدرات النساء والفتيات للحصول على عمل لائق في قطاعات التكنولوجيا والرقمنة، والاقتصاد الأخضر، والأزرق والطاقة المستدامة، والزراعة الذكية، ومصائد الأسماك، والعمل على محو الأمية الرقمية للنساء لتمكينهن من الوصول إلى المعلومة ومواكبة احتياجات سوق العمل الحديثة والحصول على وظائف لائقة ودخل مستدام.
7. دمج احتياجات النساء الاقتصادية في خطط التعافي بعد كوفيد-19 على المستوى الوطني.

المسار الاجتماعي والثقافي:

8. التأكيد على التوازن والمساواة بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً للميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن لجنة حقوق الإنسان العربية (2004) من خلال تقديم أطر سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية وإعلاميه تقوم على التوازن والمساواة بين الجنسين والممارسة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من خلال استراتيجيات وأنشطة دائمة التطور في كل من تلك الأطر.
9. وضع و تطوير السياسات وأنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي في القطاعين الرسمي -العام والخاص- وغير الرسمي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة والتعويضات النقدية في حالة المرض واستحقاقات الأمومة من إجازات مدفوعة الأجر والمعاشات التقاعدية ، والمعاش والتعويضات

عن إصابات العمل وإعانات البطالة والمخصصات العائلية، وضمان توفير وتطوير نظم التغطية الصحية الشاملة وبصفة خاصة للعمالة الغير منظمة و للعاملات الوافدات والمهاجرات لضمان وصول المرأة والفتاة للخدمات القانونية المجانية وللقضاء العادل وخدمات الشرطة دون تمييز .

10. تبني خطاب إعلامي توعوي هادف ومستجيب للتغيير الإيجابي في أنماط السلوك الاجتماعية عند النساء والرجال من أجل التصدي للقوالب النمطية والممارسات القائمة على سلوك التمييز ضد النساء. واستثمار منصات وسائل التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة حقوق المرأة والفتاة من كافة أشكال العنف والتمييز.

11. التوعية وتطوير وسائل الإعلام والبرامج الموجهة للأطفال (أفلام الكرتون) ومراجعة المناهج الدراسية وتطويرها بما يتماشى مع نموه العقلي والنفسي بشكل يرسخ قيم العدل والمساواة بين الجنسين باعتماد مقاربة التربية على حقوق الطفل.

12. إبراز دور المرأة في الحفاظ على التراث والموروث الثقافي للشعوب.

المحاور الرئيسية للإطار الاستراتيجي:

المحور الأول: بناء قدرات النساء والفتيات من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني وربطه بمتطلبات الوظائف المستقبلية بسوق العمل

يتوفر التعليم التقني والمهني في العديد من الدول العربية بموجب نظامين رئيسيين، أولهما النظام المدرسي حيث يتم تنفيذ معظم التطبيقات العملية في الورش المدرسية و النظام الثاني حيث يتم تنفيذ المكون العملي في المدرسة بالتعاون مع أصحاب الاعمال بموجب برنامج التلمذة المهنية في مواقع العمل ، و يعاني هذا القطاع من عدة مشكلات أبرزها أنه لا يواكب سوق العمل، ولا يفي باحتياجات سوق العمل العربي، فضلا عن النظرة السلبية لدى العديد من فئات المجتمع وأولياء الأمور، للتعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى أنه لا يحظى باهتمام واضعي السياسات التعليمية فيه، حيث لا تقدم المدارس الفنية تدريبات عملية ملموسة، ولا يتم اتاحة عقد ورش عمل صيفية بمكافآت للطلاب والشباب في غالبية الأحيان، كما زادت الفجوة بين مخرجات التعليم الفني، واحتياجات سوق العمل، بسبب عدم ارتباط منظومة المنهج ببعضها البعض، وضعف التنسيق والتكامل بين قطاع التعليم الفني بالوزارات المعنية بالتعليم التقني و المهني بالدول العربية والوزارات المعنية ذات الصلة بالتعليم الفني في مجال التدريب، كما أدت النظرة المجتمعية لطلاب ومنظومة التعليم الفني الى تدنى القبول المجتمعي للطلبة خريجي مدارس التعليم الفني (يونسكو ، 2016).

ويعد التعليم والتدريب الفني والمهني مجالًا يساعد في زيادة قدرة النساء والفتيات على الخوض في مجالات سوق العمل وبقوة في مختلف التخصصات المهنية والفنية التي شرّعتها لها قوانين العمل في الدول العربية.

الا أن التقاليد المجتمعية في بعض الأحيان تفرض قيودها على الفتيات الملتحقات بالتعليم التقني والمهني وترجمت تلك القيود برفض الكثير من الأسر التحاق بناتهن في تخصصات تنحصر فقط على الشباب كما يعتقدون.

المحور الثاني: العمل على اتاحة فرص عمل للمرأة في القطاعات الخضراء (صديقة البيئة) من أجل العمل على التغلب على مخاطر التغير المناخي.

تعد مشكلة التغير المناخي القضية الأهم والأخطر على قائمة الإشكاليات الدولية التي تفرض تعاوناً وتنسيقاً بين الدول العربية للحد من تداعياتها، لاسيما بعدما ازدادت وتيرتها في الآونة الأخيرة وتضاعفت موجات الحر والجفاف، وأصبحت تؤثر سلبا على أمن واستقرار الدول العربية ، ويرى خبراء علم الاجتماع والبيئة أن تداعيات التغير المناخي تُؤثر بشكل أشد وطأة على المجتمعات الفقيرة والهشة أكثر من غيرها، وعلى الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا وفى مقدمتها النساء، وذلك في ظل إغفال التمويلات المُوجه للحد من تداعيات التغيرات المناخية لمنظور النوع الاجتماعي.

وقد أوضحت عدة تقارير دولية أن الأسباب الرئيسية لتعرض النساء لأضرار التغيرات المناخية بشكل يتجاوز الرجال يعود إلى العديد من الأسباب وأبرزها عدم المساواة بين الجنسين خاصة فيما يتعلق بإمكانية الوصول للممتلكات والحصول على القروض والملكية المحدودة للأراضي حيث إن 10 – 20٪ من الأراضي فقط تعود ملكيتها للنساء في البدان العربية، بينما أكثر من 50٪ من العمل الزراعي تقوم به النساء.

المحور الثالث: تغيير الصور النمطية للمرأة ودورها في المجتمع والعمل على تعزيز مشاركة الرجال والشباب في المسئولية الاسرية وخلق وتعزيز مفاهيم الأدوار المجتمعية والأسرية في ضوء المساواة ما بين الجنسين.

تعاني المرأة العربية في العديد من الدول العربية من تقليص دورها إلى الدور الإنجابي فقط وعدم الاعتراف بشكل واضح بالدور الإنتاجي لها، الأمر الذي يؤدى في غالبية الأحيان الى تحمل المرأة العاملة في الدول العربية للعبء الأكبر من المسئوليات الاسرية ورعاية الأطفال والكبار، كما تتأثر بعض التقاليد المجتمعية بالنظرة الذكورية التي تحد من مشاركة الرجال والشباب في المسؤوليات المجتمعية والاسرية.

المحور الرابع: دعم شبكات التواصل للمرأة في القطاع الخاص وذلك من خلال دعم شبكة خديجة واتاحة فرص التأهيل وبناء القدرات لرائدات الاعمال وسيدات الاعمال واتاحة المعلومات الخاصة بالفرص المتاحة لنمو الاعمال والدخول في أسواق جديدة.

إيماناً بأن سيدات الأعمال ورائدات الاعمال العربيات من الممكن أن يشكلن قوة اقتصادية عربية في حال تم اتاحة إمكانية الحصول على المعلومات والفرص المتاحة لتنمية اعمالهن خاصة فيما يتعلق بالاطلاع على فرص الاستثمارات المتاحة والأسواق الواعدة والفرص التصديرية ، وتعزيز إلمامهن بالقوانين و التشريعات الخاصة بالأعمال أطلقت الأمانة العامة الشبكة العربية للتمكين الاقتصادي "خديجة" عام 2015 وهي أول منبر إقليمي للتمكين الاقتصادي للمرأة تعمل شبكة "خديجة" كمنصة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير بيئة عمل أكثر أماناً للنساء، وضمان تكافؤ الفرص فيما يتعلق بوصولهن إلى المناصب القيادية ومواقع صنع القرار، بناء القدرات، وقوانين والتشريعات الخاصة بالعمل. وهي ايضاً تعمل كمنبر لتبادل المعرفة ومناصرة الآليات المراعية للنوع الاجتماعي الخاصة بتمكين المرأة في الحياة الاقتصادية في المنطقة العربية وإتاحة الفرصة للشراكة والحوار بين القطاعات المختلفة العاملة في مجال تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الإقليمي (جهات حكومية – قطاع خاص – قطاع عام —مجتمع مدني – جهات مانحة وجهات تمويل ....)، وتعتبر شبكة خديجة للتمكين الاقتصادي أحد الآليات الإقليمية التي ستعمل في تنفيذ أهداف البرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي للمرأة.

المحور الخامس: محو أمية النساء (بما فيها الأمية الأبجدية والرقمية والثقافية)

وكانت إحصائيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "ألكسو" أشارت إلى أن عدد الأميات من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق: 42.9 مليون (61.7 % من مجموع الأميين)، كذلك أن الأوضاع التعليمية التي تعانيها بعض الدول العربية بسبب الأزمات والتوتُّرات نتج عنها عدم التحاق قرابة 13.5 مليون طفل عربي بالتعليم النظامي بين متسربين وغير ملتحقي معظمهم من الفتيات. وتتفاوت نسبة النساء الأميات في الدول العربية وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فقد تتراوح نسبة الإناث الأميات في عدد من دول المنطقة بين 60 و80.% من إجمالي العدد.

هذا وعلى الرغم من الإنجازات الرقمية التي حققتها عدد من دول المنطقة العربية ، حيث تخطت النسبة المئوية العالمية للأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت بمتوسط معدل انتشار يبلغ58.9 %إلا أن التفاوت الكبير بين الدول العربية في توفر البنى التحتية اللازمة لخدمة الانترنت خاصة في الدول التي تعاني من أزمات ونزاعات مسلحة حيث انخفضت النسبة في عدد من الدول الأعضاء بحوالي 10 %عن المتوسط العالمي مع ملاحظة الفجوة الرقمية القائمة بين الجنسين في نسبة استخدام الإنترنت في بعض

دول المنطقة العربية والتي تصل إلى ، 56% للنساء و 68 % للرجال، حيث أنها تشكل عائقاً أمام النساء للتمكين الاقتصادي والاجتماعي خلال الانتقال الرقمي.

المحور السادس: تعزيز بناء القدرات للحكوميين بالدول الأعضاء لأهمية العلاقة بين التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة والعمل على إرساء مفهوم دعم قدرات النساء في كافة الاتفاقيات التجارية.

يمكن أن تكون التجارة نافذة للنساء في الدول العربية لتنمية اعمالهن لأنها توسع الأسواق وتسمح بدخول المرأة في أسواق العمل الرسمية في مختلف القطاعات، الا ان غالبية النساء بالمنطقة يعملن بأنشطة اقتصادية منخفضة القيمة، مثل الزراعة والمعالجة الصناعية والمنسوجات والملابس.

و قد اشارت الدراسة الاقليمية التي قام بها مركز كوثر بتونس عام 2018 حول العلاقة بين التجارة والنوع الاجتماعي الى غياب المواد الخاصة بدعم سيدات الاعمال و رائدات الاعمال بغالبية الاتفاقات التجارية التي صدقت عليها الدول العربية ما عدا اتفاقية الكوميسا و اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية والتي تضمنت بعض المواد الخاصة بإتاحة التدريبات و الفرص التصديرية لصاحبات الاعمال بدون وضع اطار يضمن تنفيذ اتاحة هذه التدريبات و الفرص، كما تبين من ورشة العمل الإقليمية التي قام بعقدها مركز كوثر بتونس عام 2018 و التي حضرها ممثلي الحكومات من عدد من الدول العربية الى عدم وجود وعى كاف بالعلاقة بين النوع الاجتماعي و التجارة.

المحور السابع: العمل على تحسين اقتصادات الرعاية وخلق خدمات مساندة لدعم عمل المرأة

ما زالت أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تتحمل النساء القسط الأكبر منها من أبرز العوامل التي تعيق المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية. وعلى الرغم من وجود تفاوتات بين الدول العربية بالقضايا الخاصة بتطوير اقتصاد الرعاية والاستجابة اليها، فبشكل عام، تبرز هذه الإشكالية في ظل الفجوات التي تعاني منها الأطر القانونية وبالسياسات العامة المتعلقة باقتصاد الرعاية في المنطقة العربية، إضافة إلى ضعف خدمات الرعاية المقدمة وعدم توافرها على صعيد واسع للجميع. ويؤدي انتشار بعض الأفكار والصور النمطية عن المرأة وعن أعمال الرعاية إلى عدم الاستفادة من الخدمات إذا ما توفرت. ولا يساعد ذلك على تخفيف عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر عن النساء مما يدفعهن في كثير من الأحيان الى العزوف عن المشاركة الاقتصادية. ويسهم الاهتمام بتطوير هذا المجال في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وبشكل أساسي المقصد 5.4 الذي يحثّ الدول الأعضاء على "الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني".

المحور الثامن: العمل على تعزيز ودعم آليات الحماية الاجتماعية

إن الحماية الاجتماعية' هي حق من حقوق الإنسان ويتم تعريفها على أنها مجموعة من السياسات والبرامج المصممة لتخفيض ومنع الفقر والضعف طوال دورة الحياة. تشمل الحماية الاجتماعية استحقاقات الأطفال والأسر والأمومة والبطالة وإصابات العمل والمرض والشيخوخة والإعاقة والناجين وكذلك الحماية الصحية. وعندما يتعلق الأمر بالنساء يلاحظ أنهن الفئة الأكثر حرماناً في أنظمة الحماية الاجتماعية حيث يتعرضن لمعدلات تغطية اجتماعية منخفضة ومستويات منافع أقل بكثير من الرجال .لذلك يجب العمل على تعزيز آليات الحماية الاجتماعية للمرأة كونها أداة لتحقيق العدالة والمساواة وللتخفيف من حدة الفقر وللنهوض الاقتصادي للمرأة لاسيما أن النساء في الدول العربية يعملن غالبيتهن في القطاع غير الرسمي، وفي وظائف متدنّية الأجر وغير مستقرّة. ما يعيق وصولهن إلى مزايا الضمان الاجتماعيّ.

خطة العمل التنفيذية

للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية

(2028-2025)

انطلاقاً من رؤية جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة المرأة) الهادفة نحو الارتقاء بوضع المرأة العربية الاقتصادي والاجتماعي، واستناداً إلى نتائج المراجعة الإقليمية الأولى لأجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030 في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

أعدت إدارة المرأة بقطاع الشؤون الاجتماعية وثيقتي "الإطار الاستراتيجي"[1] و" خطة العمل التنفيذية للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية" تنفيذاً لبنود المسار " الاقتصادي" و" المسار الاجتماعي والثقافي" المنصوص عليهما في" الإعلان الوزاري حول الإنصاف والتكافؤ بين الجنسين من أجل استدامة تنموية وبيئية " أجندة تنمية المرأة العربية (2023-2028) المعتمد على مستوى القمة العربية في نوفمبر 2022".

[1] ملحق بالوثيقة

خطة العمل التنفيذية

للبرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية

(2028-2025)

المسار الأول: التمكين الاقتصادي

المحور الأول: بناء القدرات وإتاحة المعلومات لرائدات الأعمال لتمكينهن من الدخول إلى أسواق جديدة																			
الهدف (1): تطوير الأدوات التدريبية اللازمة وتوفير منصات تعليمية تتيح الفرصة للنساء للتعرف على المفاهيم والقوانين ذات الصلة بريادة الأعمال.																			
الجهات الشريكة	الجهة المنفذة	الموازنة التقديرية				2027		2026				2025				2024		الأنشطة	
		Item	Budget Description	NO.of Units/ persons	Total USD$														
البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO	LAS (Social affairs and	Int. consultancy/ web developer	Establishment of interactive digital platform and it's maintenance	1 person X 6 months (2moths/year)	25,000	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	إعداد وتصميم برنامج تدريبي حول ريادة الأعمال مخصص للنساء متاح عبر	

منصة إليكترونية تفاعلية للتعلم الذاتي متضمنا الميادئ والمفاهيم الأساسية لريادة الأعمال (ستمر)																				ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	Economic sectors)
																		Int. consultancy	Prepare training material (Toolkit) for the digital platform & update it on annual basis	1 person X 6 months (2 months/year)	15,000$
																		TOTAL 40,000$			

الهدف (2): تسهيل وصول النساء إلى خدمات الشمول المالي، ودعم برامج محو الأمية المالية والرقمية.

الأنشطة	2024		2025				2026				2027		الموازنة التقديرية				الجهة المنفذة	الجهات الشريكة
	Q4	Q3	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q2	Q1	Item	Budget Description	NO.of Units/ persons	Total USD$		
اجتماع إقليمي حول أفضل الممارسات والخطط متعددة القطاعات في مجال الشمول المالي المراعي لاحتياجات النساء في الدول العربية		■											Travel for MS	15 Member states X 900	15 Member states (excluding GCC+ Participants residing in the meeting venue)	13,500	LAS (Social affairs and Economic sectors)	البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية
													Accommodation for MS	250 $ X3 nights X 15 Member states	3 nights	11,250		

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA		Travel for LAS staff & facilitators	4 persons X 900 $	4 persons	3.600													
		Accommodation for LAS Staff	250$ X 4 nights X 4 persons	4 nights	4000													
		DSA for LAS Staff &facilitators	200 X 4 nights X 4 persons	4 persons	3200													
		Fees of consultancy	Fees for Consultancy	4 days	3000													
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch)	40 persons X $60 per person X 2 days		4800													
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			5000$													
		(misc.)			1000$													
		TOTAL 49.350																

		Item	Budget Description	NO.of Units/ persons	Total USD$	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	
البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	LAS (Social affairs and Economic sectors)	Content creation and production	costs for materials, equipment and staff time	2 months	5000$								■					إطلاق حملة توعوية إقليمية حول الخدمات والحقوق المالية للنساء على مواقع السوشيال ميديا بالشراكة مع الجهات المعنية ووسائل الإعلام الوطني لكل دولة.
		misc			1000$													
		TOTAL 6000 $																

المحور الثاني: السياسات المالية والتشريعات وقوانين العمل التي تدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد																					
الهدف (1): مراجعة وتطوير القوانين واللوائح التنظيمية للعمل والابتكار وريادة الأعمال، والتجارة																					
الأنشطة	2024		2025				2026				2027		الموازنة التقديرية				الجهة المنفذة	الجهات الشريكة
													Total USD$	NO.of Units/ persons	Budget Description	Item		
ورشة عمل إقليمية لصانعي السياسات حول أفضل نماذج قوانين العمل وسياسات التمويل المراعية لاحتياجات المرأة في ضوء الاتفاقيات والأطر والتجارب الدولية ذات الصلة.	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	13.500	15 Member states (excluding GCC- Participants residing in the meeting venue)	15 Member states X 900	Travel for MS	LAS (Social affairs and Economic sectors)	البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA
													11.250	3 nights	250 $ X3 nights X 15 Member states	Accommodation for MS		
													3600	4 persons	4 persons X 900 $	Travel for LAS staff & facilitators		
													4000	4 nights	250$ X 4 nights X 4 persons	Accommodation for LAS Staff		

		OSA for LAS Staff &facilitators	200$ X 4 nights X 4 persons	4 persons	3200													
		Fees of consultancy	Fees for Consultancy	4 days	3000													
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch)	40 persons X $60 per person X 2 days		4,800													
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			5000													
		(misc.)			1000													
		TOTAL 49,350 $																

البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP	LAS (Social affairs and Economic sectors)	Item	Budget Description	No of Units/ persons	Total USD$	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	
		Travel for MS	15Member states X 900	15 Member states (excluding GCC-Participants residing in	13.500													ورشة تدريبية لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين حول تصميم السياسات والتشريعات ومراجعة

القوانين المتعلقة بمنظومة الابتكار والابداع التكنولوجي وريادة الأعمال النسائية.		الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والتعاون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA		Travel for Experts /Trainers	2 trainers X900	2 persons	1800												
				Accommodation for Experts/ Trainers	250$X 3 nights X 2 persons	3 nights	1500												
				DSA for LAS Staff &facilitators	200$ X 4 nights X 4 persons	4 persons	3.200												
				DSA for Experts/ trainers	500$X 2 persons X 2 days	3 persons/ 2 days	2000												
						the meeting venue													
				Accommodation for MS	250$ X3 nights X 15 Member states	3 nights	11.250												
				Travel for LAS staff & facilitators	4 persons X 900 $	4 persons	3.600												
				Accommodation for LAS Staff	250$ X 4 nights X 4 persons	4 nights	4000												

		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch)	40 persons 60 X 2 days		4,800													
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			5000													
		(misc.)			1000													
		TOTAL 51,650																

البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO	**LAS** **(Social affairs and Economic sectors)**	Item	Budget Description	No of Units/ persons	Total USD$	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	ورشة تدريبية لتعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين في الوزارات المعنية بالتجارة حول إدماج منظور المساواة بين الجنسين في آليات وخطط عملها.
		Travel for MS	15 Member states X 900	15 Member states (excluding GCC+ Participants residing in the meeting venue	**13,500**													
		Accommodation for MS	250$ X3 nights X 15 Member states	3 nights	**11250**													

WFP UNHCR UNRWA		Travel for LAS staff & facilitators	200X4 nights X4 persons	4 persons	**3600**														
		Accommodation for LAS Staff	250X 4 nights X 4 persons	4 nights	**4000**														
		Travel for Experts /Trainers	2 trainers X900		**1800**														
		Accommodation for Experts/ Trainers	250$X 3 nights X 2 persons		**1500**														
		DSA for LAS Staff &facilitators	200$ X 4 nights X 4 persons		**3200**														
		DSA for Experts/ trainers	500$X 2 persons X 2 days		**2000**														
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch)	40 persons 60 X 2 days		**4.800**														
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			**5000**														
		(misc.)			**1000**														

		TOTAL 51,650															

الهدف (2): مأسسة الموازنات الصديقة للمرأة																		
الجهات الشريكة	الجهة المنفذة	الموازنة التقديرية				2027		2026				2025				2024		الأنشطة
البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	LAS (Social affairs and Economic sectors)	Item	Budget Description	No of Units/ persons	Total USD$	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	إعداد نموذج إقليمي استرشادي حول إعداد نماذج الموازنات الصديقة للمرأة على المستوى الوطني.
		Int. consultancy		1 consultant / 3 months	5000$													
		Printing			2000$													
		(misc.)			1000$													
		TOTAL 8000$																

البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	LAS (Social affairs and Economic sectors)	Item	Budget description	No of Units/ persons	Total USD$	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	TOT للمسؤولين الحكوميين ونقاط الاتصال في وزارات الاقتصاد والهيئات الاقتصادية المعنية حول إعداد الموازنة الصديقة للمرأة متعددة القطاعات.
		Travel for MS	15 Member states X 900	15 persons excluding GCC+ Participants residing in the meeting venue)	13 500											■		
		Accommodation for MS	15 Member states X 250 X 3 nights	3 nights	11.250													
		Travel for LAS staff & facilitators	3 X 900	3 persons	2700													
		Accommodation for LAS Staff	3 persons X 250 $ X 4 nights	4 nights	3000													
		Travel for Experts /Trainers	3 trainers X 900	3 trainers	2700													

		Accommodation for Experts/ Trainers	3 trainers X 3 nights X 250$	3 nights	2250														
		DSA for LAS Staff &facilitators	3 persons X 200 $ X 4 nights	2 persons	2400														
		DSA for Experts/ trainers	500$ X 2 days X 3 trainers	3 trainers	3000														
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch)	40 persons X 60 $ X 2 days		4800														
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			4000														
		(misc.)			500														
		TOTAL 50.100																	

الهدف (3): إدماج المساواة بين الجنسين في سياسات الحد من الفقر وسياسات الحماية الاجتماعية																			
الأنشطة	2024		2025				2026				2027		الموازنة التقديرية				الجهة المنفذة	الجهات الشريكة
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Item	Budget Description	No of Units/ persons	Total USD$		
تنظيم حلقة نقاشية حول أفضل التجارب الدولية والإقليمية في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في سياسات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر.													Travel for MS	15 Member states X 900		13500	LAS (Social affairs and Economic sectors)	البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA
													Accommodation for MS	15 X 2 nights X 250		7500		
													Travel for LAS staff & facilitators	2 persons X 900		1800		
													Accommodation for LAS Staff	2 persons X 2 nights X 250		1000		
													DSA for LAS Staff &facilitators	2 persons		800		

			X 200X 2 nights																
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch)	40 persons X 60 $ X 1 days		2400														
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			4000														
		(misc.)			1000														
		TOTAL 32.000																	

الهدف (4): إدماج ودعم تحقيق المساواة بين الجنسين في الاقتصاد الرقمي																	
الجهات الشريكة	الجهة المنفذة	الموازنة التقديرية				2027		2026				2025				2024		الأنشطة
البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO	LAS	Item	Budget Description	No of Units/ persons	Total USD$	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	اجتماع إقليمي لصانعي السياسات في

ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	**(Social affairs and Economic sectors)**	Travel for MS	15 Member states X 900	15 Member states (excluding GCC-Participants residing in the meeting venue)	13500													الوزارات المعنية حول إدماج احتياجات المرأة في استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الرقمي.
		Accommodation for MS	250X 3 nights X 15 persons	3 nights	11250													
		Travel for LAS staff & facilitators	4 persons X 900	4 persons	3600													
		Accommodation for LAS staff &facilitators	250$ X 4 persons X 4 nights	4 nights	4000													
		DSA for LAS staff	200$ X 4 personsX 4 nights	4 nights	3200													

		Fees of consultancy		4 days	3000														
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch)	40 persons X 60$ X 2 days		4800														
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			5000														
		(misc.)			1000														
		TOTAL 49,350																	

المحور الثالث: تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في قطاعات الاقتصاد الأخضر والدائري									
الهدف (I): دعم تمويل ريادة الأعمال الخضراء وتوفير فرص عمل للنساء في القطاعات الخضراء									
الأنشطة	2024	2025	2026	2027	الموازنة التقديرية				الجهة المنفذة	الجهات الشريكة
					Item	Budget Description	No of Units/ persons	Total USD$		

البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	**LAS** **(Social affairs and Economic sectors)**	Travel for MS	15 persons X 900 $	15 persons	13500	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	اجتماع إقليمي حول تعزيز وصول النساء إلى فرص التمويل الموجه لقطاع ريادة الأعمال الخضراء.
		Accommodation for MS	15 persons X 250$ X 2 nights	2 nights	7500													
		Travel for LAS Staff & facilitators	4 persons X 900	4 persons	3600													
		Accommodation for LAS staff	4 persons X 250$ X 2 nights	2 nights	2000													
		DSA for Las Staff	4 persons X 200X 2 nights	4 persons	1600													
		Int. Consultancy		2 days	1500													
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch) X 1 day	40 persons X 60$ X 1 day		2400													
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			5000													
		(misc.)			1000													
		TOTAL																

		38100															

البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	**LAS** **(Social affairs and Economic sectors)**	**Item**	**Budget Description**	**No of Units/**	**Total USD$**	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	إنشاء منصة إلكترونية تهدف إلى دعم النساء من خريجات العلوم والهندسة والتكنولوجيا والرياضيات للحصول على فرص عمل في القطاعات الخضراء
		Int. consultancy/ web developer	Establishment of website & its maintenance	1 person X 6 months (2moths/year)	6000													
		Technical support	Update the data	2 persons X 500 $ X 36 months	36000													
		TOTAL **42,000**																

البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية	**LAS** **(Social affairs and Economic sectors)**	**Item**	**Budget Description**	**No of Units/ persons**	**Total USD$**	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	إطلاق حملة توعوية حول أهم مفاهيم الاقتصاد الأخضر والدائري لصالح النساء على مواقع السوشيال ميديا
		Content creation and production	costs for materials, equipment, and staff time	2 months	5000													

Social Media campaign																		misc	المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية جول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA
																1000			
																TOTAL 6000$			

المسار الاجتماعي والثقافي لدعم تمكين المرأة اقتصادياً

المحور الأول: تعزيز ثقافة الابتكار والريادة بين الشابات وخريجات الجامعات																			
الهدف (1): تطوير ودعم حاضنات الأعمال الجامعية للتشجيع على الابتكار ونشر الثقافة الريادية بين الشابات																			
الأنشطة	2024		2025				2026				2027		الموازنة التقديرية				الجهة المنفذة	الجهات الشريكة
													Total USD$	Unit	Expenditure category	Item		
اجتماع إقليمي حول حاضنات الأعمال الجامعية لدعم المشاريع الناشئة ومبادرات الابتكار المجتمعي للشابات.	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	13500	15 Member states (excluding GCC+ Participants residing in the	15 member states X 900$	Travel of MS	LAS (Social affairs and	البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN

UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	**Economic sectors)**			meeting venue)														
		Accommodation for MS	250$ X 3 nights X 15 persons	3 nights	11250													
		Travel for LAS staff & facilitators	4 persons X 900$	4 persons	3600													
		Accommodation for LAS Staff & facilitators	250$ X 4 nights X 4 persons	4 nights	4000													
		DSA for LAS staff &facilitators	200$ X 4 nights X 4 persons	4 nights	3200													
		Fees of consultancy		4 days	3000													
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch) X 2 days	40 persons X 60 $ X 2 days		**4800**													
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			**5000**													
		(misc)			**1000**													

		TOTAL 49,350															

المحور الثاني: تطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني TVET والحرف اليدوية للنساء وربطه بمتطلبات الوظائف المستقبلية بسوق العمل والأسواق الجديدة																	
الهدف (1): بناء قدرات الحرفيات لدعم الدور الثقافي للمرأة في إحياء الحرف التراثية والحفاظ على الهوية																	
الأنشطة	2024		2025				2026				2027		الموازنة التقديرية				الجهة المنفذة	الجهات الشريكة
													Item	Budget Description	Unit	Total USD$		
برنامج تأهيل وتدريب إقليمي للحرفيات للتصدير والتسويق الإلكتروني في مجال الحرف اليدوية والتراثية بالتعاون مع وزارات التجارة والجهات المعنية	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Financial Support for LDC	منح مبلغ 10,000 لدول (أقل نمواً التي تتقدم بطلب حول حاجتها لتنظيم البرنامج تأهيل الحرفيات في مجال التصدير من خلال مركز تدريب على المستوى الوطني لتدريب (50 سيدة) بمجموع (400 سيدة)	10,000 X 8 Least Development Countries	80,000	Q2	Q1	LAS (Social affairs and Economic sectors)	البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي
													Social Media Campaign	تغطية أنشطة البرنامج والإعلان عن نتائجه		2000		
													(misc)			1000		

في الدول العربية.(مستمر)																	FAO WFP UNHCR UNRWA

برنامج تدريبي متخصص لبناء قدرات النساء في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2		TOTAL USD$	UNIT	Budget Description	Item	LAS (Social affairs and Economic sectors)	البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA
																		13500	15 Member states (excluding GCC+ Participants residing in the meeting venue)	15 member states X 900$	Travel for MS		
																		22500		15 X 250X 6 nights	Accommodation for MS		
																		800		2 X 400$	Travel for LAS staff & facilitators		
																		3000		2 X 250$ X 6 nights	Accommodation for LAS Staff & facilitators		

		DSA for LAS staff &facilitators	2 X 200 X 6 nights		2400
		Fees of consultancy	Training toolkit		2000
		Travel for trainers	3 X 900	3 trainers	2700
		Accommodation for trainers	3 X 250 X 6 nights	6 nights	4500
		DSA for trainers	500 X 3 X 5 days	5 days	7500
		Meeting Package (2 Coffee Breaks +1 Lunch) X 5 days	30 X 60 X 5 days		9000
		Interpretation Fees and Equipment and Conference Org. Fees			5000
		(Misc.)			1000
		TOTAL 73, 900			

2- دعم النساء في وضع اللجوء لتوفير سبل كسب العيش في الدول المستضيفة للاجئين																				
البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	LAS (Social affairs and Economic sectors)	Item	Budget Description	UNIT	TOTAL USD $														برنامج تدريب مهني وتقني للنساء للاجئات لتوفير سبل كسب العيش.
		Financial Support	منح مبلغ 20,000 لدول المستضيفة للاجئات التي تتقدم بطلب حول حاجتها لتنظيم برنامج تدريب مهني وتقني للنساء الوافدات واللاجئات (50 سيدة في كل برنامج على المستوى الوطني	20.000 3X 3 من الدول المستضيفة للاجئين (مصر- الأردن- لبنان)	60.000														
		Int.consultancy	Preparation of collective report for the 3 countries		3000														
		(Misc.)	Printing of the report of the activity etc..		2000														
		TOTAL 65.000																	

المحور الثالث: تغيير الصور والأدوار النمطية للمرأة والرجل المتعلقة بمسؤوليات الرعاية																			
الهدف (1): تعزيز المعرفة حول الصور والأدوار النمطية للمرأة والرجل حول مسؤوليات الرعاية المقدمة إلى مختلف فئات متلقي/ات الرعاية من أطفال وكبار سن وأشخاص ذوي/ات إعاقة																			
الأنشطة	2024		2025				2026				2027		الموازنة التقديرية				الجهة المنفذة	الجهات الشريكة
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Item	Budget Description	Unit	Total USD$		
إعداد دراسة إقليمية حول التصورات المجتمعية المتعلقة بانخراط النساء والرجال بمسؤوليات الرعاية وحيثياتها ورصد التحولات المستجدة في الدول العربية تشمل إعداد مسح زمني.													Int. consultancy	Preparation of the study		5000	LAS (Social affairs and Economic sectors)	البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA
													Printing of the study			2000		
													(Misc)			1000		
													TOTAl			8000		

إطلاق حملة إعلامية إقليمية حول ضرورة تغيير الصور والأدوار النمطية للمرأة والرجل المتعلقة بمسؤوليات الرعاية (رسائل رئيسية مشتركة للمنطقة العربية) Social Media campaign																		
البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA	**LAS** **(Social affairs and Economic sectors)**	**Item**	**Budget Description**	**UNIT**	**Total USD $**													
		Content creation and production	costs for materials, equipment, and staff time		5000$													
		Misc			1000													
		TOTAL 6000																

إنتاج أفلام رسوم المتحركة التعليمية تستهدف تغيير الأدوار النمطية للمرأة والرجل المتعلقة بمسؤوليات الرعاية (تصلح لجميع الفئات العمرية).																		
البنك الإسلامي للتنمية AGFUND CAWTAR ILO ALO UNIDO ESCWA UNWOMEN UNDP الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اتحاد الغرف العربية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	**LAS** **(Social affairs and Economic sectors)**	**Item**	**Budget Description**	**UNIT**	**Total $ USD**	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	
		Int.consultancy	Technical preparation (content) X 3 films	1 consultant	5000													
		Int. consultancy /Animation company	Production of 3 animated films		30,000													
		misc			1000													

البنك العربي الأفريقي FAO WFP UNHCR UNRWA		TOTAL 36,000														

Technical Assistance and Staffing				
Description	Unit	Quantity	Cost/month	54.00*3
Program Coordinator	Month	36	1500	
Research Assistant	Month	36	1500	
Administrative Assistant	Month	36	1500	
				Total : 162,000

TOTAL BUDGET

956,800

قـــرار

بشأن

خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023-2028)

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (887) د.ع (33) بتاريخ 2024/5/16،
  - قرار مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم (1176) د.ع (48) بتاريخ 2025/1/31،
  - وثيقة "خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023-2028)"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. اعتماد خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023-2028)، بالصيغة المرفقة، دون تبعات مالية على الدول الأعضاء.
2. تقديم الشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية والترحيب باستضافتها لفعالية إطلاق الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، خلال هذا العام 2025.

(ق.ق 97 د.ع (5) - ج3 - 2025/5/17)

خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية
للشباب والسلام والأمن
2028-2023

شكر وتقدير

جاءت خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن 2023-2028 نتيجة تعاون مثمر بين جامعة الدول العربية وشركائها، حيث استفادت خطة العمل من رؤى وتوجيهات لعديد من الشركاء والأفراد الذين نعرب لهم عن تقديرنا العميق.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير للمكتب التنفيذي ومجلس وزراء الشباب والرياضة العرب ولجانه، والشكر والتقدير للسيدة/ سوزانا دكاش، الخبيرة التي أعدت خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن بصيغتها النهائية.

والتقدير لجهود فريق عمل جامعة الدول العربية الذي قام بالإشراف على إعداد خطة العمل التنفيذية بتوجيه من معالي الأمين العام السيد/ أحمد أبو الغيط،

- معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية ورئيس لجنة إعداد خطة العمل التنفيذية
- وزير مفوض/ فيصل غسال، مدير إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة
- وزير مفوض/ شعاع الدسوقي، مدير إدارة السياسات السكانية بالأمانة العامة
- سكرتير أول/ لينا عزيز شنيب، عضو إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة
- السيدة/ ياسمين إبراهيم، عضو إدارة السياسات السكانية بالأمانة العامة

ولم يكن تطوير خطة العمل التنفيذية ممكناً لولا دعم مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، وأكاديمية فولك برنادوت، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى الممثلين عن الشباب، والذين وفروا الخبرة الفنية والمعرفة المتعمقة لهذا المسعى من خلال مجموعة الدعم الفني.

كما استفادت خطة العمل التنفيذية من استشارة وتوجيه ممثلي وزارات الشباب والرياضة من الشباب عبر مختلف الدول العربية والذين نعرب لهم عن امتناننا العميق.

تمهيد

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من نزاعات مسلحة وصراعات وأزمات إنسانية، تؤكد جامعة الدول العربية على إيمانها الراسخ بدور الشباب كعنصر محوري في تعزيز واستدامة السلام والأمن في المنطقة العربية. فالشباب هم قادة المستقبل، وهم المحرك الأساسي لكافة القضايا الساعية إلى بناء عالم يسوده السلام ويتجه إلى إحلال التنمية عوضا عن النزاعات التي تعصف به وتهدر مقدراته وإمكانياته، ومن هنا، تأتي أهمية إشراكهم في صنع القرار وفي عمليات بناء السلام، لما لذلك من تأثير مباشر على استقرار المجتمعات ورفاهيتها.

واعترافاً بأهمية العمل العربي المشترك من أجل دعم السلام والأمن في دول المنطقة وتعزيز أدوار الشباب ومساهماتهم في مجتمعاتهم، جاء تطوير خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن 2023-2028، في إطار اعتماد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن بموجب القرار رقم 887 بتاريخ 2024/5/16 على مستوى القمة العربية الثالثة والثلاثون بمملكة البحرين، والقاضي بتكليف الأمانة العامة بإعداد خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، وبناء على القرار (1152) الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب المتضمن مراجعة المسودة الخاصة بالخطة التنفيذية المنعقد على هامش المنتدى الدولي رفيع المستوى حول الشباب والسلام والأمن المنعقد بالمملكة الأردنية الهاشمية تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني خلال الفترة 28-2024/08/29 والذي شهد إطلاق الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن.

تم اعتماد خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والامن والسلم بموجب القرار (1176) الصادر عن الدورة العادية ل لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم (48).

تسعى هذه الخطة الى تطبيق الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن 2023-2028 بمحاورها الخمسة (المشاركة، الحماية، الوقاية وتعزيز ثقافة السلام، فك الارتباط وإعادة الإدماج) من خلال مجموعة من الانشطة والبرامج التي تهدف إلى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم الفعّالة، وذلك عبر ثلاث مسارات للعمل.

يرتكز المسار الأول على تعزيز الإرادة السياسية وإذكاء وعي المؤسسات وأصحاب المصلحة وإضفاء الطابع المؤسسي من خلال إيجاد آليات لمشاركة الجهات الفاعلة للشباب والمجتمع المدني في العمل الرسمي المشترك.

ويعمل المسار الثاني على تزويد أصحاب المصلحة بالمعرفة والقدرات والحلول المعرفية لتعزيز الوعي بأجندة الشباب والسلام والأمن والتنفيذ الفعال للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن.

ويتناول المسار الثالث أهمية التعاون والاتصال مع مختلف أصحاب المصلحة وبناء شراكات مستدامة مع الشباب.

خطة العمل التنفيذية
للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن 2023-2028

1. **مقدمة**.....
2. **ركائز تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن**.....
   اعتماد نهج تشاركي يشمل الشباب
3. **مسارات العمل على المستوى الإقليمي**.....
   الإرادة السياسية والطابع المؤسسي
   المعرفة والقدرات والحلول المعرفية
   التعاون والاتصال والشراكات المستدامة
4. **إطار عمل الخطة التنفيذية**.....
5. **الافتراضات والمخاطر**.....
6. **الإدارة والرقابة على المستوى الإقليمي** .....
7. **إطار الرصد والتقييم**.....
8. **إطار تفصيلي للرصد والتقييم**.....

1. مقدمة

تم تطوير الاستراتيجية ومحاورها الخمسة عقب دراسة كاملة ومشاورات شاملة مع الدول الأعضاء والشباب، وبهدف أن تكون أداة وخارطة طريق لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2250، 2419، 2535) في المنطقة العربية.

يعتمد تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن على ما تتخذه الحكومات في المنطقة العربية من إجراءات نحو تطبيق ودمج أجندة الشباب والسلام والأمن في سياساتها الوطنية ووضع استراتيجيات وأطر عمل وطنية حول الشباب والسلام والأمن. فضلاً عن ذلك فإن نجاح الاستراتيجية يستلزم تنسيقًا وتعاونًا مكثفًا على المستوى الإقليمي. ولجامعة الدول العربية كمنظمة عربية إقليمية دورا هاما في دعم تنسيق جهود الدول الأعضاء بشأن الشباب والسلام والأمن، وتعزيز التعاون مع الشباب ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية في المنطقة العربية على نطاق واسع، وتعزيز المعرفة حول أجندة الشباب والسلام والأمن ورصد التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في هذا الشأن، وذلك من خلال مشاركة الدول الأعضاء تجاربهم الوطنية عبر المنصات الإقليمية والدولية، واتاحة الفرص لمشاركة الشباب وإفساح المجال لهم لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن ومتابعة وتقييم التقدم المحرز فيها.

ومن هذا المنطلق، فإن الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن تعمل على تحديد نتائج ومخرجات ومؤشرات عبر ثلاث مسارات للعمل، وهي 1) الإرادة السياسية والطابع المؤسسي، 2) المعرفة والقدرات والحلول المعرفية، 3) والتعاون والاتصال والشراكات المستدامة.

وجاءت هذه الخطة التنفيذية نتيجة تعاون مثمر بين جامعة الدول العربية وشركائها، حيث استفادت من استشارة وتوجيه الشباب والشابات من مختلف الدول العربية وممثلي وزارات الشباب والرياضة، عبر مشاورتين في مارس 2024 شارك فيها ممثلين من 17 دولة عربية، وحوارين الكترونيين عقدا في فبراير ومارس 2024 مع 85 شاب وشابة من 17 دولة عربية، وتم صياغة أقسام وأهداف ونتائج هذه الخطة التنفيذية بناءً على هذه الإجراءات ووفقًا للاقتراحات الواردة خلال المشاورات.

كما استفادت الخطة التنفيذية من الرؤى والتوجيهات من مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بأجهزته وأعضاءه، بالإضافة إلى دعم مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، وأكاديمية فولك برنادوت، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذين وفروا الخبرة الفنية لهذا المسعى من خلال مجموعة الدعم الفني.

2. ركائز تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن

تماشيا مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250، فإن أولويات الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن تستند على خمسة محاور رئيسية: 1) المشاركة، 2) والحماية، 3) والوقاية بما في ذلك نشر ثقافة السلام، 4) والشراكات، 5) وفك الارتباط وإعادة الإدماج. وبالتالي، تساهم جامعة الدول العربية عبر تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الإقليمي في هذه الأولويات، وتطبيق مبادئ المحاور الخمسة في جميع خطوات التنفيذ، وبهذه الطريقة، يتم دمج المحاور الخمسة عبر مسارات العمل الثلاثة المذكورة أعلاه (الإرادة السياسية والطابع المؤسسي، المعرفة والقدرات والحلول المعرفية، والتعاون والاتصال والشراكات).

بالإضافة إلى المحاور الخمسة، يرتكز تنفيذ خطة العمل على ثلاثة مبادئ توجيهية المنصوص عليها في الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، وهي: 1) عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، 2) ومراعاة المساواة بين الجنسين، 3) وعدم الإضرار بالشباب ومراعاة ظروف النزاع. مما يعني تبني نهج شامل يأخذ في الاعتبار تعدد خلفيات الشباب والشابات والعمل على تسهيل مشاركة فئات مختلفة من الشباب في تنفيذ ومتابعة وتقييم

الأنشطة، ومراعاة المساواة بين الجنسين والتوعية بشأنه وتطبيقه عبر المخرجات والأنشطة بدءاً من تصميم الأنشطة وتحديد المواضيع والمشاركين فيها ووصولاً إلى جمع البيانات وتحليلها وتقييم نجاح التنفيذ.

إلى جانب تحديد أوجه التعاون بين أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن. كما تعمل جامعة الدول العربية على حث الدول على ضمان السلامة الجسدية والنفسية للشباب والشابات المشاركين في أنشطة خطة العمل التنفيذية، والحد من أوجه عدم المساواة، وإيجاد بيئة موائية وآمنة للمشاركة والقيادة الشبابية، فضلا عن مراعاة تطبيق المعايير الأخلاقية الرفيعة عند العمل مع الشباب، والامتناع الكامل عن رفع سقف التوقعات أو إعطاء آمال وهمية للشباب، وتجنب وتخفيف أي مخاطر محتملة قد تنتج عن مشاركة الشباب. وكذلك مراعاة ظروف النزاع ومراعاة مرونة خطة العمل مع السياقات المختلفة، وذلك للتخفيف من حدة الآثار السلبية غير المقصودة الناجمة عن العمل مع الشباب الذين يعيشون في ظل ظروف النزاع أو في السياقات التي تكثر فيها الانقسامات.

اعتماد نهج تشاركي يشمل الشباب

تتبنى جامعة الدول العربية نهج تشاركي في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن تشمل وزارات الشباب والرياضة والوزارات والمنظمات الحكومية الداعمة، والمجتمع المدني والشباب والمنظمات والحركات التي يقودها الشباب، والمؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والسلطات المحلية، والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المعنية.

فإن التعاون مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية وبالذات مع الشباب أمر بالغ الأهمية:

- لتوعية جميع أصحاب المصلحة الذين يعملون مع الشباب عن آراء الشباب وأولوياتهم ودمجها في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن
- لإتاحة فرص للشباب والمجتمع المدني وغيرهم من من الجهات المعنية للمشاركة في الجهود الإقليمية ولإحداث تأثير على السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة
- لتعزيز معرفة الشباب والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة بمعايير جامعة الدول العربية وهيئاتها وممارساتها

لأغراض الخطة التنفيذية، يستخدم تعريف قرار مجلس الأمن رقم 2250 للشباب على أنهم الفئة العمرية 18-29 عاماً مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة على المستويين الوطني والدولي. ويمكن تحقيق مشاركة الشباب والشابات من خلال أشكال عديدة، فيمكنهم المشاركة كممثلين عن الدول الأعضاء، كأعضاء في مجالس الشباب الوطنية أو البلدية، أو كأعضاء في ائتلافات وطنية للشباب والسلام والأمن، كمستشارين مستقلين أو باحثين في مؤسسات أكاديمية أو خبراء في منظمات حكومية أو القطاع الخاص، كممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمجموعات التي يقودها الشباب، والجمعيات الشبابية والاتحادات الطلابية الجامعية.

3. مسارات العمل على المستوى الإقليمي

تعمل جامعة الدول العربية على التنسيق بين الدول الأعضاء وتداول ومناقشة المسائل التي تثير الاهتمام المشترك وتنسيق مواقف وسياسات مشتركة لأعضائها. ومن ثم تمثل الأمانة العامة منصةً لتعزيز الالتزام بأجندة الشباب والسلام والأمن وتبادل الخبرات حولها ومشاركة أفضل الممارسات الخاصة بتبني السياسات والبرامج وخطط العمل ذات الصلة في جميع أنحاء المنطقة العربية، وكذلك تحديد مخرجات ومؤشرات لدعم تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن ومتابعتها وتقييمها على المستوى الإقليمي وقياس التقدم المحرز في هذا الصدد.

سيتم تنفيذ خطة الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن الدول العربية عبر ثلاثة مسارات متكاملة:

1) الإرادة السياسية والطابع المؤسسي

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن تعزيز الإرادة السياسية والالتزام بقرارات مجلس الأمن 2250 و2419 و2535، بما في ذلك تعزيز الجهود الرائدة فيما يخص الأجندة من قبل ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والشباب الذين هم في طليعة الجهود، وإذكاء وعي المؤسسات وأصحاب المصلحة عبر القطاعات السياسية على المستويين الوطني والإقليمي، فموضوع الشباب هو موضوع أفقي، ومن الضروري تعزيز أولوية اتباع نهج الشباب في جميع القطاعات. والأهم من ذلك، أن إضفاء الطابع المؤسسي يعتمد أيضا على إيجاد آليات لمشاركة الجهات الفاعلة للشباب والمجتمع المدني في العمل الرسمي المشترك، مع الاعتراف بأن الحكومات وحدها لا تستطيع تحقيق أهداف أجندة الشباب والسلام والأمن، ومع الإدراك بأهمية دور الجهات الفاعلة للشباب والمجتمع المدني فيها.

ستعمل جامعة الدول العربية ضمن هذا المسار على:

- تحفيز الدول الأعضاء ودعمهم في تشكيل ائتلافات وطنية وصياغة خطط وطنية خاصة بالشباب والسلام والأمن
- حث الدول على ادماج منظور الشباب والسلام والأمن في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية القطاعية ذات الصلة
- العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز إشراك الشباب والمجتمع المدني في صنع القرار والتنفيذ ومتابعة التقدم وتقييمه بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وعمليات المصالحة

2) المعرفة والقدرات والحلول المعرفية

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن زيادة معرفة وبناء قدرات الشباب والمؤسسات وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، وذلك من خلال توفير الموارد والإجراءات المخصصة للتدريب لتعزيز الوعي بأجندة الشباب والسلام والأمن، وتشكيل فهم مشترك حول الموضوع، وتوحيد مفاهيم أجندة الشباب والسلام والأمن والاستراتيجية العربية. كما سيتطلب المتابعة الدورية مع الدول الأعضاء حول التقدم المحرز في الأجندة، جمع البيانات عن الجهود المبذولة والإنجازات في الدول العربية ومشاركتها، وإنشاء مجموعة من المؤشرات لعرض التقدم المحرز على المستوى الإقليمي، وإيلاء اهتمام خاص لحضور ومشاركة الشباب والمجتمع المدني في عملية التقييم والمراقبة.

سيستند تصميم إجراءات التدريب وحلول المعرفة على تحليل الفجوات والقدرات والسياق، حتى تستجيب لاحتياجات المجموعات المستهدفة، مع التركيز على المواضيع المحددة التي تمثل أولوية، وفقا للتحليل. لأغراض خطة العمل هذه، واستنادا إلى تعريف الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، يتم النظر إلى السلام والأمن بطريقة شاملة تجمع الجانب السياسي والأمني والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

ستعمل جامعة الدول العربية ضمن هذا المسار على:

- زيادة الوعي بأجندة الشباب والسلام والأمن والاستراتيجية العربية من خلال ندوات، تدريب، وأدلة وانشطة مختلفة
- إدارة المعرفة واستخراج الدروس المستفادة و إجراء البحث بمواضيع الشباب والسلام والأمن وجمع المعلومات والبيانات من الدول الأعضاء والمجتمع المدني والشباب
- تعزيز القدرات في رصد وتقييم الإنجازات في تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى الإقليمي

3) التعاون والاتصال والشراكات المستدامة

سيتطلب التقدم في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن جهوداً جماعية متضافرة لإحداث تأثير واسع النطاق، كما يتوقف على إنشاء شراكات مستدامة مع الشباب حيث يتم تثمين مساهمات الشباب ودمج أفكارهم وآرائهم ومهاراتهم في عملية التصميم وتنفيذ ومراقبة البرامج والاستراتيجيات والسياسات.

وفي هذا السياق ستعمل جامعة الدول العربية على تنسيق جهود الدول الأعضاء والمجتمع المدني والشباب والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة، وتقييم الدروس المستفادة، والتطوير المستمر للاستراتيجية العربية لضمان استمراريتها في السنوات المقبلة. وستعمل على إقامة شراكات وبذل جهود متضافرة لجذب موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ الاستراتيجية وتوفير الدعم المستدام الذي سيمكن القيادات المشتركة للشباب من تحقيق جميع أولويات الاستراتيجية وأهدافها. كما ستعمل على تعزيز الحوار بين الأجيال والتفاعلات بين مجموعات الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين حول أجندة الشباب والسلام والأمن، وضمن الإمكانيات على ضمان لامركزية المشاورات والإجراءات وصنع القرار فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية العربية.

كما تتضمن خطة العمل خطوات لاستخدام وسائل الإعلام التقليدي والتكنولوجية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لطرح أولويات الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن وأهدافها وإبلاغها لأصحاب المصلحة وللجمهور العام، وعرض مساهمات الشباب في السلام والأمن في المنطقة العربية، وإدراك الشباب لدورهم المحوري في بناء السلام، مع الوعي بأهمية توفير المساحات الرقمية الآمنة للشباب وبأن الكثير من الشباب لا يصلون إلى المجال الرقمي.

ستعمل جامعة الدول العربية ضمن هذا المسار على:

- تنسيق الحوار وتبادل الخبرات بين الدول والشباب ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الجهات ذات الصلة
- تعزيز دور الشباب والشابات كشركاء أساسيين في العمل من أجل السلام وتمكين الحوار والتبادل بين الأجيال
- تعزيز الاتصال والدعوة بشأن أجندة الشباب والسلام والأمن ورفع الوعي بالدور المحوري والإيجابي للشباب

4. اطار عمل الخطة التنفيذية

يوضح الرسم البياني التالي مسارات العمل الثلاثة، وكيفية ارتباطها بالهدف العام للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، والنتائج المتوقعة للخطة التنفيذية على المستوى الإقليمي والمخرجات التي تساهم في تحقيق هذه النتائج.
أما بالنسبة للأنشطة المراد تحقيقها تحت كل مخرج، سيتم تحديدها وتصميمها بناءً على البيانات والتحليلات والتشاور، وبطريقة تشاركية، لضمان استجابة الأنشطة لاحتياجات أصحاب المصلحة والمجموعات المستفيدة، وفقا للسياق والموارد المتوفرة.
بالإضافة إلى ذلك، ستعكس مخرجات وأنشطة الخطة التنفيذية المحاور الخمسة لأجندة الشباب والسلام والأمن والمبادئ الثلاثة التوجيهية للاستراتيجية العربية.

لمراجعة إطار الرصد والتقييم بما في ذلك مؤشرات الأداء لكل من المخرجات، يرجى الاطلاع على القسم 7: إطار الرصد والتقييم.

مصطلحات الخطة التنفيذية
الهدف العام: الحالة المستقبلية التي تسعى الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن في تحقيقها إلى جانب برامج ومشاريع أخرى على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. **النتائج:** النتائج المتوقعة من خطة العمل هذه تساهم في تحقيق الهدف العام وهي تمثل التحول أو التغيير الذي من المفترض أن يقع من خلال مخرجات وأنشطة الخطة التنفيذية. **المخرجات:** الخطوات التي يجب تحقيقها من أجل الوصول الى النتائج الخاصة للخطة التنفيذية. **الأنشطة:** مجموعة من الإجراءات لتحقيق المخرجات سيتم تصميمها بناء على البيانات والتحليلات والتشاور، وبطريقة تشاركية.

الهدف العام
مجتمع عربي آمن قادر على تحقيق مشاركة فاعلة للشباب والشابات في بناء السلام واستدامته
النتائج
تعزيز الإرادة السياسية واضفاء الطابع المؤسسي لأجندة الشباب والسلام والأمن
اكتساب أصحاب المصلحة المعرفة والقدرات لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن
وجود تعاون وشراكات مستدامة لتكثيف العمل على أجندة الشباب والسلام والأمن
المخرجات
دعم الدول الأعضاء في تشكيل ائتلافات وطنية وصياغة خطط وطنية خاصة بالشباب والسلام والأمن، وإدماج منظور الشباب والسلام والأمن في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية القطاعية ذات الصلة
زيادة الوعي بأجندة الشباب والسلام والأمن والاستراتيجية العربية من خلال ندوات، ورش العمل والتدريبات، وأدلة وانشطة مختلفة
تنسيق الحوار وتبادل الخبرات بين الدول والشباب ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الجهات ذات الصلة
العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز إشراك الشباب والمجتمع المدني في صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وعمليات المصالحة ومتابعة التقدم وتقييمه
إدارة المعرفة وإجراء دراسات وتقارير حول الشباب والسلام والأمن
تعزيز دور الشباب والشابات كشركاء أساسيين في العمل من أجل السلام وتمكين الحوار والتبادل بين الأجيال
تعزيز القدرات في الرصد والتقييم ومتابعة الإنجازات في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن على المستوى الإقليمي
تعزيز التواصل والوعي بشأن أجندة الشباب والسلام والأمن والدور المحوري والإيجابي للشباب
المحاور الخمسة
المشاركة
الحماية
الوقاية ونشر ثقافة السلام
الشراكات
فك الارتباط وإعادة الإدماج
المبادئ الثلاثة
عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب
مراعاة المساواة بين الجنسين
عدم الإضرار ومراعاة ظروف النزاع

5. الافتراضات والمخاطر

هناك عوامل خارجية يجب أخذها بعين الاعتبار لأنها قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن، ويجب تحديدها من أجل معرفتها وتتبع تطورها والتخفيف من آثارها السلبية إن أمكن.

الافتراضات	المخاطر	إجراءات تخفيف المخاطر
وجود الإرادة السياسية لتبني مشاركة الشباب السياسية كأولوية بالنسبة للحكومات الدول الأعضاء مستعدة وقادرة على التعاون في أجندة الشباب والسلام والأمن وأنشطة الخطة التنفيذية الإقليمية	لا تملك الدول الأعضاء الإرادة أو الفرص للمشاركة في الجهود الإقليمية، والقبول البطيء لنهج الشباب والسلام والأمن	التواصل مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة في مرحلة مبكرة من العملية لتأمين قبول نهج الشباب والسلام والأمن ومشاركة الشباب
تمثيل الشباب يشمل جميع الخلفيات ومجموعات الشباب ويستند إلى نهج تشاركي	يعتمد تمثيل الشباب على مجموعة صغيرة من الشباب النخبة والذين لا يمثلون مختلف الآراء للشباب والشابات يشارك الشباب بطريقة رمزية فقط	إنشاء مجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية لاختيار ممثلي الشباب وتوصيلها بوضوح إلى الدول الأعضاء بذل جهود إضافية لمنح فرص للشباب لإيصال أصواتهم ودمج آرائهم في اتخاذ القرار وأنشطة الخطة التنفيذية
التمويل متاح لأجندة الشباب والسلام والأمن وأنشطة الخطة التنفيذية الإقليمية	عدم توفر التمويل الكافي يجعل من الصعب تنفيذ الأنشطة المخططة، مما قد يؤدي إلى خيبة أمل الشباب وعدم ارتباطهم في المستقبل	الدعوة لتمويل أجندة الشباب والسلام والأمن واستخدام أدوات الاتصال لتسليط الضوء على أهميتها
الاستقرار والأمن الكافيين لضمان مشاركة الدول الأعضاء والشباب والمجتمعات المحلية في العمليات المختلفة	بالنظر إلى النزاعات الطويلة الأمد في المنطقة، فإن خطر الصدمات الخارجية مرتفع ويمكن أن يؤثر على تنفيذ الأنشطة على المستوى الإقليمي يتعرض الشباب للمخاطر من خلال المشاركة في الأنشطة	مراقبة المخاطر الأمنية والمخاطر السياسية وتكييف الخطط إن أمكن حث الدول على العمل على ضمان الحماية لجميع الشباب المشاركين في أنشطة الخطة التنفيذية

6. الإدارة والرقابة على المستوى الإقليمي

سيعمل المكتب التنفيذي واللجان الفنية المعاونة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب على الاشراف على الأنشطة ومتابعة تنفيذها، ويمكن الدعوة لعقد المجلس على أساس نصف سنوي لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة.

7. إطار الرصد والتقييم

ستعمل جامعة الدول العربية على إنشاء نظام رصد وتقييم لتوجيه الأنشطة والمبادرات بموجب الخطة التنفيذية الإقليمية. وستوفر إدارة الشباب والرياضة (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب) التوجيه والدعم الفنيين في المراقبة والتقييم، بما في ذلك متابعة التقدم المحرز في مؤشرات المخرجات والتي يتم تقديمها في إطار الرصد والتقييم أدناه، وضمان الجودة لتخطيط الأنشطة السنوية. وفي نهاية فترة التنفيذ للخطة التنفيذية الإقليمية ستقوم جامعة الدول العربية بتقييم الأداء مقابل النتائج المتوقعة لاستخلاص الدروس المستفادة والتوصيات لخطط العمل القادمة.

النتائج والمخرجات	مؤشرات أداء المخرجات، خطوط الأساس، الأهداف	الجدول الزمني ومصدر البيانات
النتيجة 1 **تعزيز الإرادة السياسية واضفاء الطابع المؤسسي لأجندة الشباب والسلام والأمن**		
المخرج 1.1 دعم الدول الأعضاء في تشكيل ائتلافات وطنية وصياغة خطط وطنية خاصة بالشباب والسلام والأمن، وحث الدول على إدماج منظور الشباب والسلام والأمن في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية القطاعية ذات الصلة	مؤشر الأداء: يتم رفع أجندة الشباب والسلام والأمن والاستراتيجية العربية إلى المجالس الوزارية والقمم والمنتديات والمنصات الإقليمية رفيعة المستوى خط الأساس: - الهدف: نعم مؤشر الأداء: عدد قرارات مجلس وزراء الشباب والرياضة التي تشير إلى أجندة الشباب والسلام والأمن أوتساهم في أهدافها أوتطبق مبادئها خط الأساس: 2 الهدف: 4	2028-2024 البيانات والتقارير من جامعة الدول العربية والمجالس الوزارية والدول الأعضاء تقرير التقييم النهائي والبيانات من الدول الأعضاء

النتائج والمخرجات	مؤشرات أداء المخرجات، خطوط الأساس، الأهداف	الجدول الزمني ومصدر البيانات
المخرج 1.2 العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز إشراك الشباب والمجتمع المدني في صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وعمليات المصالحة ومتابعة التقدم وتقييمه	مؤشر الأداء: إنشاء مجموعة عربية من الخبراء حول الشباب والسلام والأمن، تتضمن ممثلي الوزارات، والشباب والشابات، بحيث يتم ترشيح ممثلي الشباب من قبل الدول الأعضاء وفقا لمعايير محددة خط الأساس: - الهدف: نعم مؤشر الأداء: عدد الشباب المشارك في عمل مجموعة الخبراء ونسبة الشابات المشاركة فيها خط الأساس: - الهدف: 44 شاب وشابة، 50٪ شابات مؤشر الأداء: إنشاء قاعدة بيانات إقليمية تجمع منظمات المجتمع المدني الشبابية لتسهيل تنسيق التواصل والتعاون معها خط الأساس: - الهدف: نعم	2028-2025 تقرير التقييم النهائي
النتيجة 2 **اكتساب أصحاب المصلحة المعرفة والقدرات لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن**		
المخرج 2.1 زيادة الوعي بأجندة الشباب والسلام والأمن والاستراتيجية العربية من خلال ندوات، تدريب، وأدلة وانشطة مختلفة	مؤشر الأداء: عدد المشاركين في الدورات التدريبية والفاعليات التثقيفية خط الأساس: - الهدف: الشباب (بما في ذلك ممثلين عن المنظمات الشبابية) ؟ ممثلي الدول الأعضاء ؟ مسؤولي جامعة الدول العربية ؟ مؤشر الأداء: نسبة الشابات المشاركة فيها خط الأساس: - الهدف: 50٪	2027-2026 قوائم المشاركين وتقارير التدريب والندوات

النتائج والمخرجات	مؤشرات أداء المخرجات، خطوط الأساس، الأهداف	الجدول الزمني ومصدر البيانات
المخرج 2.2 إدارة المعرفة وإجراء دراسات وتقارير حول الشباب والسلام والأمن	مؤشر الأداء: عدد البحوث والتقارير والأدلة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن التي تم تطويرها بطريقة تشاركية مع الشباب واستجابة لأولوياتهم خط الأساس: - الهدف: 1	2027-2026 تقرير التقييم النهائي
المخرج 2.3 تعزيز القدرات في الرصد والتقييم ومتابعة الإنجازات في تنفيذ الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن على المستوى الإقليمي	مؤشر الأداء: بالتعاون مع الدول الأعضاء والشباب، إنشاء مجموعة من المؤشرات لعرض التقدم المحرز على المستوى الإقليمي، ونشر البيانات بشكل دوري في منصة رقمية (كلوحة معلومات "داشبورد" أو غيرها) خط الأساس: - الهدف: نعم	2028-2027 تقرير التقييم النهائي
النتيجة 3 **وجود تعاون وشراكات مستدامة لتكثيف العمل في أجندة الشباب والسلام والأمن**		
المخرج 3.1 تنسيق الحوار وتبادل الخبرات بين الدول والشباب ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات ذات الصلة	مؤشر الأداء: عدد الفعاليات والمشاورات بين الدول ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات الأقليمية والدولية حول أولويات الشباب وتطلعاتهم يكون فيها الشباب في موقع المبادرة وليس فقط مشاركين او مساهمين خط الأساس: - الهدف: 4 مؤشر الأداء: اعتماد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن من العام 2029 فصاعدًا، شاملة لاستراتيجية شراكات خط الأساس: - الهدف: نعم	2028-2025 تقرير التقييم النهائي

النتائج والمخرجات	مؤشرات أداء المخرجات، خطوط الأساس، الأهداف	الجدول الزمني ومصدر البيانات
المخرج 3.2 تعزيز دور الشباب والشابات كشركاء أساسيين في العمل من أجل السلام وتمكين الحوار والتبادل بين الأجيال	مؤشر الأداء: عدد المشاركين الشباب في الحوار بين الأجيال والتدريب والأنشطة الشبابية المعنية بالخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والامن ونسبة الشابات المشاركة فيها خط الأساس: - الهدف: ؟ شاب وشابة، 50٪ شابات مؤشر الأداء: نسبة الشباب المشاركين الذين يرون أنهم حصلوا على فرصة للمشاركة الهادفة واحداث تأثير ملموس خط الأساس: - الهدف: فوق ال75٪ مؤشر الأداء: نسبة الشباب المشاركين الذين يرون أنهم اكتسبوا معلومات ومهارات جديدة أثناء التدريب والفعاليات خط الأساس: - الهدف: فوق ال75٪	2025-2028 قوائم المشاركين وتقارير الأنشطة تقرير التقييم النهائي
المخرج 3.3 تعزيز التواصل والوعي بشأن أجندة الشباب والسلام والأمن وبشأن الدور المحوري والإيجابي للشباب	مؤشر الأداء: عدد الحملات الإعلامية حول الشباب والسلام والأمن بما في ذلك عبر التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي خط الأساس: - الهدف: 5	2025-2028 تقرير التقييم النهائي

8- إطار تفصيلي للرصد والتقييم

النتائج والمخرجات	مؤشرات أداء المخرجات، خطوط الأساس، الأهداف	مصدر البيانات	الأنشطة المحتملة	الجدول الزمني	المسؤوليات \ الشراكات
النتيجة 1 **تعزيز الإرادة السياسية واضفاء الطابع المؤسسي لأجندة الشباب والسلام والأمن**					
المخرج 1.1 دعم الدول الأعضاء في تشكيل لجان فرق العمل والهيئات الوطنية وصياغة خطط وطنية خاصة بالشباب والسلام والأمن، وحث الدول على إدماج منظور الشباب والسلام والأمن في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية القطاعية ذات الصلة	مؤشر الأداء: يتم رفع أجندة الشباب والسلام والأمن والاستراتيجية العربية إلى المجالس الوزارية والقمم والمنتديات والمنصات الإقليمية رفيعة المستوى خط الأساس: - الهدف: نعم مؤشر الأداء: عدد قرارات مجلس وزراء الشباب والرياضة التي تشير إلى أجندة الشباب والسلام والأمن أو تساهم في أهدافها أو تطبق مبادئها خط الأساس: 2 الهدف: 4	البيانات والتقارير من جامعة الدول العربية والمجالس الوزارية والدول الأعضاء تقرير التقييم النهائي والبيانات من الدول الأعضاء	• تنظيم عروض وندوات عامة وداخلية، وإقليمية للتوعية بأهمية تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، منتديات شبابية أخرى والحوار بين الشباب وصانعي القرار • تنسيق تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، والتعاون مع الدول والمجتمع المدني والشباب الذين هم في طليعة الجهود لمشاركة خبرتهم حول تكوين لجان فرق العمل والهيئات الوطنية ووضع الخطط الوطنية وتكييف الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن مع السياقات المحلية المختلفة • تنسيق تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن مع الإدارات المعنية داخل منظومة عمل جامعة الدول العربية في تنفيذ ودمج منظور الشباب فيها (مثلا تنظيم جلسات مع إدارة المرأة لتنسيق العمل في اجندة النساء والسلام والأمن واجندة الشباب والسلام والأمن وإدارة التربية والتعليم)	2024-2028	
المخرج 1.2 تعزيز إشراك الشباب والمجتمع المدني في صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن وعمليات المصالحة ومتابعة التقدم وتقييمه	مؤشر الأداء: إنشاء مجلس الخبراء العربي حول الشباب والسلام والأمن، يتضمن عدد الأعضاء، ممثلي الوزارات، والشباب والشابات، بحيث يتم	تقرير التقييم النهائي	• تحديد الخبراء والشركاء المعنيين في التنفيذ للاستراتيجية العربية وتحديد الفرص والآليات لمشاركة الشباب ومنظمات المجتمع المدني • إنشاء مجموعة عمل وشبكة لنقاط اتصال من الهيئات	2025-2028	

	ترشيح ممثلي الشباب من قبل الدول الأعضاء وفقا لمعايير محددة خط الأساس: - الهدف: نعم اعتماد عدد أعضاء مجلس الخبراء العربي حول الشباب والسلام والأمن، يتضمن عدد الأعضاء، ممثلي الوزارات، والشباب والشابات، مؤشر الأداء: عدد الشباب المشارك في عمل مجموعة الخبراء ونسبة الشابات المشاركة فيها خط الأساس: - الهدف: 44 شاب وشابة، 50٪ شابات مؤشر الأداء: نسبة العمل على انجاز قاعدة بيانات إقليمية تجمع مؤسسات المجتمع المدني الشبابية لتسهيل تنسيق التواصل والتعاون معها خط الأساس: - الهدف: نعم		• اتاحة الفرص لمشاركة الشباب ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة ومراقبتها وتحديد شروطها ومخطط عملها	ذات الصلة في جامعة الدول العربية والشباب ومؤسسات المجتمع المدني وتحديد شروطها ومخطط عملها	
النتيجة 2 **اكتساب أصحاب المصلحة المعرفة والقدرات لتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن**					
المخرج 2.1 زيادة الوعي بأجندة الشباب والسلام والأمن والاستراتيجية العربية من خلال ندوات، تدريب، وأدلة وانشطة مختلفة	مؤشر الأداء: الورش والدورات التدريبية والفاعليات الثقافية والبرامج	قوائم المشاركين وتقارير التدريب	• تحديد احتياجات الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والدول الأعضاء ومسؤولي جامعة الدول العربية فيما	2026-2027	

	عدد المشاركين في الدورات التدريبية والفاعليات التثقيفية خط الأساس: - الهدف: الشباب (بما في ذلك ممثلين عن المنظمات الشبابية)؟ ممثلي الدول الأعضاء؟ مسؤولي جامعة الدول العربية؟ مؤشر الأداء: نسبة الشابات المشاركة فيها خط الأساس: - الهدف: 50٪		يخص التدريب وبناء القدرات • تطوير مجموعات الأدوات، والمواد التدريبية، وإجراء ورش العمل وما إلى ذلك بناءً على تحديد احتياجات أصحاب المصلحة • بناءً على تحديد احتياجات الشباب، تنظيم فاعليات إقليمية تثقيفية تتطرق لموضوعات تعزز مشاركتهم السياسية والمدنية والاجتماعية، مثل القيادة والبحث العلمي والتكنولوجيا • توفير أنشطة ترويحية لضمان استثمار طاقات الشباب • انشاء برامج وقائية مستدامة للشاب في الوطن العربي تشمل تعزيز التعليم الثقافي وزيادة الوعي حول خطورة الاستخدام السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي، وتشمل الحماية الاجتماعية.		
المخرج 2.2 إدارة المعرفة وإجراء دراسات وتقارير حول الشباب والسلام والأمن	مؤشر الأداء: عدد البحوث والتقارير والأدلة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن التي تم تطويرها بطريقة تشاركية مع الشباب واستجابة لأولوياتهم خط الأساس: - الهدف: 1	تقرير التقييم النهائي	• التعاون مع إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات بجامعة الدول العربية لتعزيز جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب العمر والجنس والمؤشرات المعنية بالمحاور الخمسة لأجندة الشباب والسلام والأمن، وعقد استطلاعات الرأي لتحديد تحديات وتطلعات الشباب • جمع السياسات الحديثة المتعلقة بالسلام والأمن أو البحوث التي صدرت عن المراكز البحثية والوزارات وتعميمها على الدول العربية • جمع المعلومات حول الخبرات والممارسات الفضلى وقصص النجاح واستخلاص الدروس المستفادة • تحليل أهم فجوات في المعرفة وإجراء البحث عن	2026-2027	

			جوانب \ قطاعات سياسية مختلفة ذات الصلة بالشباب والسلام والأمن (مثل المساواة بين الجنسين، المناخ، التعليم والرقمنة، التعليم المرتبط بالتشغيل، الاقتصاد، الصحة، الهجرة...) • العمل على تبسيط المصطلحات وإنشاء سرد للمصطلحات الرئيسية لضمان الوصول لأكبر شريحة ممكنة من الجمهور • القيام بمسح شامل للمبادرات الشبابية التي تعمل في إطار الشباب والسلام والأمن		
المخرج 2.3 تعزيز القدرات في الرصد والتقييم ومتابعة الإنجازات في تنفيذأجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى الإقليمي	مؤشر الأداء: بالتعاون مع الدول الأعضاء والشباب، إنشاء مجموعة من المؤشرات لعرض التقدم المحرز على المستوى الإقليمي، ونشر البيانات بشكل دوري في منصة رقمية (كلوحة معلومات "داشبورد" أو غيرها) خط الأساس: - الهدف: نعم 1	تقرير التقييم النهائي	• عقد ورش العمل حول الأدوات والمؤشرات المناسبة لجمع البيانات عن الجهود المبذولة والإنجازات في تنفيذ أجندة الشباب والسلام وقياس التقدم الإقليمي، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشباب ومؤسسات المجتمع المدني • تصميم مقياس/"داشبورد" لجمع وعرض البيانات حول التقدم المحرز في المؤشرات الإقليمية المتفق عليها بشكل مشترك، وتحديد الثغرات التي قد تظهر أثناء التنفيذ • تحديد الفرص والآليات لمشاركة الشباب ومؤسسات المجتمع المدني بشكل مباشر في متابعة تنفيذ الخطط الوطنية للاستراتيجية العربية	2027-2028	
النتيجة 3 **وجود تعاون وشراكات مستدامة لتكثيف العمل على أجندة الشباب والسلام والأمن**					
المخرج 3.1 تنسيق الحوار وتبادل الخبرات بين الدول والشباب ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الجهات ذات الصلة	مؤشر الأداء: عدد الفعاليات والمشاورات بين الدول -ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية حول أولويات الشباب	تقرير التقييم النهائي	• تنظيم اجتماعات وحوارات منتظمة ودورية ومستمرة لضمان استدامة العمل ولتبادل التجارب والمعلومات، يكون فيها الشباب في موقع المبادرة وليس فقط مشاركين او مساهمين، و تشارك فيها	2025-2028	

	وتطلعاتهم يكون فيها الشباب في موقع المبادرة وليس فقط مشاركين او مساهمين خط الأساس: - الهدف: 4 مؤشر الأداء: اعتماد الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن من العام 2029 فصاعدًا، شاملة لاستراتيجية شراكات خط الأساس: - الهدف: نعم		الجهات المعنية في تنفيذ الاستراتيجية العربية (وزارات الشباب والوزارات الداعمة، ومؤسسات المجتمع المدني والشباب، والمنظمات والجمعيات الشبابية، الجمعيات النسائية، المؤسسات التعليمية والأكاديمية، المنظمات الدولية والإقليمية، السلطات المحلية، شيوخ العشائر ورجال الدين، المؤسسات السياسية والحزبية، القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، وسائل الإعلام) • عقد مشاورات لتوجيه أولويات الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن من العام 2029 فصاعدًا، صياغة واعتماد الاستراتيجية الجديدة • تكثيف التعاون بين المؤسسات الحكومية للدول الأعضاء والجهات الدولية المانحة والمنظمات الدولية وتعزيز الأنشطة المشتركة بينهم • ابرام اتفاقيات وشراكات بين المنظمات المحلية ونظيرتها الدولية التي تدعم مبادرات شبابية تسعى لتحقيق السلام والأمن. • دعم تقوية الشراكة بين القطاع العام والخاص لدعم مشاريع الشباب التنموية.		
المخرج 3.2 تعزيز دور الشباب والشابات كشركاء أساسيين في العمل من أجل السلام وتمكين الحوار والتبادل بين الأجيال	مؤشر الأداء: عدد المشاركين الشباب في الحوار بين الأجيال والتدريب والأنشطة الشبابية المعنية بالخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للشباب والسلام والامن ونسبة الشابات المشاركة فيها	قوائم المشاركين وتقارير الأنشطة تقرير التقييم النهائي	• تشكيل فريق عمل أو منتدى للشباب العربي لمناقشة القضايا حول السلام والأمن، وتبادل الخبرات والتجارب بين بعضهم البعض، مع الأخذ بعين الاعتبار إشراك الشباب من مختلف الخلفيات ومن المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشباب والشابات المهمشين والذين يعيشون في المناطق الريفية أو يعانون	2025-2028	

	خط الأساس: - الهدف: عدد شاب وشابة، 50٪ شابات مؤشر الأداء: نسبة الشباب المشاركين الذين يرون أنهم حصلوا على فرصة للمشاركة الهادفة واحداث تأثير ملموس خط الأساس: الهدف: فوق ال75٪ مؤشر الأداء: نسبة الشباب المشاركين الذين يرون أنهم اكتسبوا معلومات ومهارات جديدة أثناء التدريب والفعاليات خط الأساس: - الهدف: فوق ال75٪		من الفقر أو عدم الاستقرار أو النازحين، وتضمين برامج تستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة. • عقد دورات وورش خاصة لتعزيز دور الشابات والنساء في بناء واستدامة السلام والأمن، وإشراك الجمعيات النسائية في الحوار والمبادرات والأنشطة لتنفيذ الاستراتيجية العربية • رصد الموازنات وتوفير الموارد للشباب لنشر الاستراتيجية العربية وتطبيقها، وجذب الصناديق الاستثمارية والجهات المانحة وتوجيهها لرؤية الشباب العربي ومبادراتهم عبر الحوارات والمؤتمرات والتبادل بين الأجيال • وضع أرشيف يشمل نتائج الأحداث والإجراءات المختلفة التي تتعلق بتنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن، ونشرها للشباب من خلال موقع رسمي يسهل الوصول اليه		
المخرج 3.3 تعزيز التواصل والوعي بشأن أجندة الشباب والسلام والأمن وبشأن الدور المحوري والإيجابي للشباب	مؤشر الأداء: عدد الحملات الاعلامية حول الشباب والسلام والأمن بما في ذلك عبر التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي معدل نشر الوعي بأجندة الشباب والسلام والامن: عدد البرامج التوعوية المنفذة في مجال نشر الوعي، وبشأن الدور الإيجابي للشباب على عدد البرامج التوعوية المستهدفة.	تقرير التقييم النهائي	• وضع استراتيجية اتصال إقليمية للمساعدة في رفع وعي الدول الأعضاء والشركاء والجهات المانحة والجمهور العام حول أجندة الشباب والسلام والأمن • استغلال التكنولوجية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي والمطويات لعقد الحملات حول أجندة الشباب والسلام والأمن والاستراتيجية العربية وانجازات الشباب، مع ضمان انخراط الشباب والشابات.	2025-2028	

	أن يكون هناك صناعة محتوى واعلاميين لنشر المعرفة للاستراتيجية والخطة التنفيذية. خط الأساس: - الهدف: 5				

ملاحظات عامة:

- الإشارة الى أن مصطلح الشباب يمثل الجنسين (الذكر والأنثى).
- مراعاة واقع المنطقة العربية بشكل عام وصياغة مفهوم وواقع السلام ومراعاة الفرق بين المناطق: الشام، الخليج العربي، شمال افريقيا والمفهوم الغربي.
- إضافة ركائز لتنفيذ الاستراتيجية مثل التخطيط الاستراتيجي، تحديث تشريعات لإدماج قضايا الشباب والسلم والأمن في السياسات الوطنية.
- أن تراعي الخطة نظرية إدارة التغيير ومقاومة التغيير.
- وضع خطة متابعة، تقييم للخطة التنفيذية، جدول زمني للتنفيذ، رصد موازنة/ تمويل للتنفيذ.

قـــرار

بشأن

التحضير العربي لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (122) بتاريخ 2025/3/23،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (9136) د.ع (163) بتاريخ 2025/4/23،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرارَي مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1026) ورقم (1032) د.ع (44) بتاريخ 2024/12/25،
  - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/78/L.93) بتاريخ 2024/7/9،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. تهنئة دولة قطر على صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/78/L.93) بتاريخ 2024/7/9، باستضافتها لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، خلال الفترة 4-2025/11/6 في مدينة الدوحة، ودعم جهودها بما يسهم في نجاح أعمال هذا الحدث العالمي الهام.
2. تهنئة المملكة المغربية على تعيينها مُيسّراً، إلى جانب مملكة بلجيكا، للمفاوضات الأممية المتعلقة بصياغة الإعلان السياسي للقمة الاجتماعية العالمية، بعنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، ودعم جهود المملكة المغربية في هذا الشأن.
3. الترحيب بالمبادرة التونسية باستضافة الاجتماع العربي الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده يومي 6/30-2025/7/1 في مدينة تونس، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعّالة في الاجتماع.
4. دعم جهود الأمانة العامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع مندوبي المملكة المغربية ودولة قطر لدى الأمم المتحدة، والمجموعة العربية في نيويورك، لبلورة الموقف العربي لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.
5. الطلب من الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك إخطار السكرتير العام للأمم المتحدة بالموقف والأولويات العربية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، وبما يدعم مسيرة التنمية الاجتماعية العربية، وذلك في ضوء مخرجات الاجتماع العربي التنسيقي المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذا القرار.

(ق.ق 98 د.ع (5) - ج3 - 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرار مؤتمر العمل العربي رقم (1741) د.ع (50) بتاريخ 2024/5/4،
  - وثيقة "إعلان مبادئ بشأن مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. اعتماد "إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية"، بالصيغة المرفقة، على ألاّ تتحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية.
2. دعوة الدول الأعضاء للاسترشاد بالأهداف الواردة في هذا الإعلان، وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع منظمة العمل العربية لمتابعة تنفيذ ما ورد فيه.

(ق.ق 99 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

إعلان مبادئ بشأن

"مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية"

ان فكرة تبني اعلان مبادئ بين أطراف الإنتاج الثلاثة، الحكومات و أصحاب العمل والعمال، تستند الى مبادرات عالمية وعربية من جهة والى إصدارات وأدبيات منظمة العمل العربية من جهة أخرى. فقد تم تناول مسألة أنسنة التكنولوجيا والانتقال العادل للرقمنة في مبادرات عالمية ودولية عديدة منها إعلان (مانيفستو) فيينا للأنسنة الرقمية سنة 2019 والنقاشات الجارية بالأمم المتحدة في أفق تبني "الميثاق الرقمي العالمي الخاص بالقمة من أجل المستقبل في 2024"،هذا إضافة الى أن تطور مقاربات الموارد البشرية والاستفادة الأمثل من رأس المال البشري والمحافظة عليه بالاستثمار المستمر في تنميته مثلت تحديا لأطراف الإنتاج في السنوات الأخيرة.

أولا: المبررات

إن إعلان المبادئ هذا يجد مبرراته في الآتي:

- حشد الجهود المشتركة لأطراف الإنتاج حكومات وأصحاب أعمال وعمال ولكافة الجهات ذات الصلة لضمان انتقال رقمي عادل بإضفاء البعد الإنساني على التكنولوجيا لتكون في خدمة الانسان.
- أهمية دور الحوار الاجتماعي في مسار الانتقال الرقمي لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي بطريقة سليمة.
- الفجوات المسجّلة في مجال تنمية رأس المال البشري بالوطن العربي، حيث أضحى ذلك يشكّل تحدّيا حقيقيا لأطراف الإنتاج الثلاثة العربية، في سعيها لكسب رهان التنمية المستدامة وضمان فرص عمل لائقة
- مجابهة ما هو منتظر أن يطرح في السنوات القادمة من تحديات جديدة مع عصر **الثورة الصناعية الخامسة** التي بدأت عدد من معالمها في التبلور.

من هذا المنطلق ارتأينا أن نبادر ببلورة اعلان مبادئ عربي، ونضعه هنا بين أيدي أطراف الإنتاج الثلاثة وهي مدعوة للتوافق حول الآتي :

ثانيا: منطلقات اعلان المبادئ

ان الأطراف الاجتماعية الثلاثة :حكومات وأصحاب أعمال وعمال ،

وعيا منها بضرورة العمل معا لتعزيز وتحسين مستقبل الموارد البشرية واستثمارها في ظل التقدم التكنولوجي السريع وتأثيره بشكل كبير وغير مسبوق على سوق العمل والقوى العاملة والحياة العامة؛

وادراكا منها بضرورة التكيّف وتبنّي استراتيجيات جديدة للتعامل مع التحديات والفرص المتعلقة بالموارد البشرية، و بأهمية بذل جهود مضاعفة لسد الفجوات المتعددة في مجال تأهيل العنصر البشري، بما يستجيب لحاجيات التنمية وسوق العمل المتجددة؛

واقتناعا بأن النمو الاقتصادي والعمل اللائق، أضحى هدفا مشتركا لتحقيق مستقبل أكثر عدالة واستدامة، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب **ضمان انتقال رقمي عادل** يرتكز على **حوار اجتماعي فعّال ومنتج** بين أطراف الإنتاج الثلاثة؛

وتأكيدا على أن هذه الثورة التكنولوجية أخذت تبسط حضورها بقوة في كل مفاصل ومكونات الاقتصاد العالمي، وبسرعة فائقة بفعل ما تتيحه من حلول، وأصبحت تطرح علينا كأطراف إنتاج ثلاثة عدة تحديات ومسؤوليات في آن واحد.

وضمانا لحقوق الفئات العمالية التي يمكن أن تتأثر سلبا بمجمل التحولات الرقمية، وهو ما يتوقف على ما علينا اتخاذه من قرارات لضمان انتقال عادل، من خلال اتاحة فرص كافية لإعادة التدريب المستمر، والحدّ من أوجه اللامساواة بين الجنسين، وضمان شمول نظم الضمان الاجتماعي، مع سياسات حمائية ملائمة وفعّالة للفئات الضعيفة ببرامج لدعم قدراتها، حتى نضمن ألا يتخلف أي مواطن عربي عن الرّكب.

وايمانا من أن تظل محركات هذه الثورة التكنولوجية بما فيها الذكاء الاصطناعي، متحكم فيها وفي خدمة الإنسان أولا وأخيرا، والعمل في اتجاه تطويق عدد من السلبيات المتولّدة عنها، والتي تهدد القيم وحقوق الإنسان، بفعل الإساءة في استخدامها.

واستنادا الى ميثاق ودستور منظمة العمل العربية واتفاقيات العمل العربية و منها الاتفاقيات رقم (3) بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية لسنة1971 والاتفاقية رقم (5) بشأن المرأة العاملة لسنة1976 ، والاتفاقية رقم (6) بشأن مستويات العمل(معدلة) لسنة 1976، والاتفاقية رقم (8) بشأن الحريات والحقوق النقابية لسنة1977والاتفاقية رقم (9) بشأن التوجيه والتدريب المهني لسنة1977 والاتفاقية رقم (11) بشان المفاوضة الجماعية لسنة 1979.

واسترشادا بالاتفاقيات والتوصيات والمواثيق الدولية بشأن التشغيل وتنمية الموارد البشرية والاستراتيجيات الدولية والعربية ذات الصلة وبأهداف التنمية المستدامة 2030 مجتمعة ومن بينها الهدف الثامن الخاص ب"النمو الاقتصادي والعمل اللائق"

وادراكا لأهمية توفير الموارد البشرية الماهرة، لتحسين درجات التنافسية وجودة الإنتاج الذي يراعي المعايير القياسية الدولية وجلب الاستثمارات، وتطوير قدرات الأفراد وتلبية احتياجاتهم لإدماجهم السلس في الحياة العملية، وتطوير ريادة الأعمال والابتكار.

ووعيا بأن الدخول في مسارات جديدة لتحفيز النمو الاقتصادي بالوطن العربي في عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة وما له من أثر بيّن على توفير فرص عمل جديدة، سيتطلب الدخول في عديد الاصلاحات للانتقال نحو الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد البيئي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

واستشعارا بضرورة مجابهة الانعكاسات السلبية المحتملة لهذه التحولات على سوق العمل، وأن ضمان انتقال عادل يتطلب تعميق الحوار الاجتماعي البنّاء بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

واقتناعا بأن الحصول على تعليم وتدريب جيد النوعية وفرص عمل لائقة، أضحى من المشاغل الرئيسية للشباب والأسر العربية، باعتبار الحجم المتزايد للبطالة.

ثالثا: المبادئ والالتزامات

اعتبارا من المنطلقات السابقة التي استدعت المبادرة لبلورة هذا الإعلان وانطلاقا من الأهداف والتحديات المشتركة التي تربط أطراف الإنتاج الثلاثة فإنها مدعوة للتوافق على المبادئ التالية المكونة لهذا الإعلان وتلتزم بالعمل على تحقيق برامج تكريسها فعليا والمتمثلة في:

1. تطوير المهارات والتعلّم المستمر:

إن سرعة التطور التكنولوجي يتطلب التحسين المستمر للمهارات والمعارف، وهو ما يدعو للالتزام بتوفير فرص التعلّم المستمر والتدريب المناسب للعاملين في جميع المستويات، وبتعزيز قدراتهم ومساعدتهم على التكيّف مع التكنولوجيا الجديدة ومتطلّبات سوق العمل المتغيّرة.

2. تنسيق الجهود على المستوى الوطني

إن تحقيق التغيير والنجاح في مجال تأهيل الموارد البشرية، يتطلب تنسيقا للجهود بين مختلف أطراف الإنتاج و مؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية، وهو ما يدعونا للالتزام بتعزيز هذا التعاون الوطني وتنسيق الجهود نحو تحقيق أهدافنا المشتركة في تطوير الاستثمار في الموارد البشرية.

3. تعزيز القيادة والابتكار:

إذ ندرك أن التغيير التكنولوجي يتطلب قيادة قوية وقدرة على التكيف والابتكار. فإننا نحثّ ونلتزم بتعزيز القدرات القيادية في مجال الموارد البشرية بتشجيع الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق تحسينات في إدارة الموارد البشرية وعمليات التوظيف وتطوير المهارات.

4. التوازن بين التكنولوجيا والعمل الإنساني:

علينا الحفاظ على التوازن بين التكنولوجيا والعمل الإنساني، ذلك أنه بالرغم من أن التكنولوجيا تسهم في تحسين الكفاءة وتعزز الإبداع، إلا أننا نؤمن بأن العنصر الإنساني لا يزال حاسمًا في نجاح أي منظومة عمل، لذا نلتزم بتعزيز ثقافة العمل الإنساني، وتشجيع التواصل والتفاعل الإنساني بين العاملين وتعزيز القيم الأخلاقية في بيئة العمل.

5. الاستشراف والتخطيط للمستقبل:

يفرض علينا التطور التكنولوجي الحاجة إلى الاستشراف والتخطيط للمستقبل ما يدعو للالتزام بتطوير استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد البشرية واستثمارها على أحسن وجه في ظل التحوّلات التكنولوجية المتسارعة، وتحليل احتياجات المستقبل وتطوير خطط عمل ملائمة لتلبية تلك الاحتياجات وضمان استدامة الموارد البشرية المؤهّلة والقادرة على التأقلم مع المتغيرات الحاصلة.

6. تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

باعتبار المكانة التي تحتلّها منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في مجابهة التحديات التي يطرحها العصر الرقمي، نلتزم كل من موقعه وفي إطار من التشاور الدائم بالعمل على توفير تعليم وتدريب مهني وتقني جيد النوعية، متاح للجميع، يحدّ من التسرّب المدرسي، منفتح على محيطه، يرسّخ قواعد ومناهج تركّز على تنمية المهارات وصقل القدرات بما يستجيب لمتغيرات سوق العمل المتسارعة وحاجياته المتجددة.

7. تعزيز البحث العلمي والتطوير

أصبح البحث العلمي والتطوير في العصر الرقمي يحتل أهمية كبرى ، **ما يجعلنا** نؤكد التزامنا كل من موقعه بمضاعفة ما يرصد لمؤسساته من موارد مالية، مع التأكيد على ربط ما تجريه من أبحاث ببرامج وحاجيات التنمية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وبمضاعفة الجهود

لإحداث بيئة حاضنة وداعمة لتنمية ريادة الأعمال، والرفع من مستوى الاستفادة من الكفاءات العربية في دول المهجر.

8. تعزيز وترسيخ منظومة متكاملة وشاملة للحماية الاجتماعية

يحتل الضمان الاجتماعي مكانة في تثمين رأس المال البشري باعتباره يرسّخ السلم والأمن الاجتماعي، وهو ما يدعو للالتزام بالعمل على تطوير منظومة الضمان الاجتماعي لمواكبة التحولات الجارية في أسواق العمل، وذلك بتكييف شروط الاستفادة من منافعها وفق أنواع عقود العمل الجديدة، وبمد مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل كل الفئات ومنها العمالة منخفضة المهارات بالاقتصاد غير المنظم.

9. ترسيخ المساواة في تنمية الموارد البشرية

ندرك الأهمية الكبرى لرفع مستوى الوعي بمكانة المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية الشاملة وفي تحسين مؤشرات التنمية البشرية بالوطن العربي، ما يجعلنا نلتزم باعتماد التدقيق من منظور النوع الاجتماعي لتصحيح الإختلال في تأهيل الموارد البشرية وفي سوق العمل وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة.

10. أنسنة التكنولوجيا

إذ ندرك الأهمية الحاسمة التي أضحت للتكنولوجيا الحديثة في خلق مسارات جديدة للنمو، فينبغي علينا ان نلتزم بالعمل على ضمان أنسنتها، بجعل أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل على تحفيز النمو والتنمية المستدامة ورفاهية المجتمعات، وأن يراعى في تصميمها القوانين الضامنة لحقوق الإنسان وتنوع المجتمعات، وذلك بضمانات تسمح بتدخل العنصر البشري حال تطلّب الأمر ذلك لتعديل هذه الأنظمة، وجعلها تعمل بطريقة سليمة وآمنة، وبما يضمن التقييم الدوري للمخاطر التي قد تنشأ عنها وإدارتها.

11. تطوير تشريعات وقوانين العمل:

إن الأثر البيّن الذي أحدثه وسيحدثه الاستخدام المتنامي للتكنولوجيات من تحوّلات متسارعة على سوق العمل، يتطلب أن نلتزم بالعمل على مواكبة هذه التحولات بوضع آليات فعّالة للرصد والتوجيه وتطوير برامج المواكبة، بما يسمح بوضع قواعد عامة لتنظيم أنماط العمل الجديدة على أن تظل هذه المراجعات تجرى بصفة دورية، وبحماية وتحسين ظروف عمل العمالة بالاقتصاد غير المنظم ومواكبتها ببرامج ميسّرة وفعّالة للانتقال نحو الاقتصاد المنظم.

12. تعزيز التعاون العربي المشترك

ولأننا ندرك أهمية التخطيط لبرامج ومشاريع عربية مشتركة لتنمية الموارد البشرية في كل ما يتعلق بتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، فإننا نلتزم بالمساهمة الفعّالة كل من موقعه في الرفع من مستويات التعاون العربي الثنائي والمتعدد الأطراف لإتاحة الفرص لتبادل التجارب وفرص التدريب الكافية.

بتبني هذه المبادئ الاثني عشرة، فنحن على يقين بأنها ستسهم في خلق بيئة عمل مستدامة تعزز قدرات رأس المال البشري العربي، بما يسمح بالاستفادة الكاملة مما تتيحه محركات الثورة التكنولوجية

من إمكانيات وفرص هائلة للنمو الاقتصادي في عدد من القطاعات الواعدة وبما يحدث فرص عمل إضافية ، وفي آن واحد التأهب لمجابهة الجيل الجديد من تحديات **الثورة الصناعية الخامسة** التي بدأت معالمها في التشكّل.

والتزاما بتفعيل مبادئ هذا الإعلان، ندعو جميع المؤسسات والجهات المعنية للانضمام إلينا ودعم أهداف هذا الإعلان، والعمل معًا من أجل مستقبل أفضل للموارد البشرية. **كما يمكن الاسترشاد بهذا الاعلان وتنفيذه وفق خصوصية وإمكانيات كل دولة.**

قـــرار

بشأن

الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل – المُحدّثة

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - قرار مؤتمر العمل العربي رقم (1745) د.ع (50) بتاريخ 2024/5/4،
  - النسخة المُحدّثة من الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. اعتماد الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل – المُحدّثة، بالصيغة المرفقة، كوثيقة استرشادية.
2. تكليف منظمة العمل العربية بالتنسيق مع الأمانة العامة والدول الأعضاء، لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل – المُحدّثة.

(ق.ق 100 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

" الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل (المحدثة) "

تقديم:

إنطلاقا من المهام المنوطة بمنظمة العمل العربية وفق ما أقره دستورها المؤسس، ومن التزامها المتواتر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وبالمكانة التي يحتلها تأهيل رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والعمل اللائق. يأتي تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في ظرفية تتسم بأزمات صحية واقتصادية عالمية متتالية، مما دفع بمعدلات البطالة للارتفاع. ومع التحولات المتسارعة للثورة التكنولوجية التي أثرت بعمق على أسواق العمل إضافة لتداعيات أزمة التغير المناخي، يأتي اعتبار التطلع لتتويع الاقتصادات العربية بالتوجه نحو تطوير الاقتصاد الرقمي والبيئي كاستجابة لهذه التغيرات.

فبعد عشرين عاماً من إقرار استراتيجية عربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في عام 2003، وتنفيذا للقرار رقم (1650) الصادر عن مؤتمر العمل العربي في دورته (46) بالقاهرة، لعام 2019، والقاضي بتحديثها بناء على الأسس **التالية:**

أولا: ما راكمته منظمة العمل العربية من اجتهادات ورؤى متمثلة في توصيات مؤتمراتها، وما عقدته من ندوات قومية، وما أنجزته من دراسات في السنوات الأخيرة.

ثانيا: ما خلصت له التقارير العربية الدورية حول التشغيل والبطالة الصادرة خلال العقد الأخير .

ثالثا: ما أكدت عليه عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل العربية القطاعية التي وضعت من طرف مؤسسات العمل العربي المشترك، بما يحقق التكامل المطلوب.

رابعا: ما عبرت عنه أطراف الإنتاج الثلاثة من التزامات بالعمل المشترك لتنمية فرص التشغيل والعمل اللائق.

خامسا: التجاوب مع تطلعات الشباب العربي للحصول على تعليم جيد النوعية بما يمكنهم من فرص الاندماج السلس في الحياة العملية، والحد من كافة أشكال التمييز للتمتع بمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والعيش في بيئة سليمة.

يأتي تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، في إطار حقيقة مفادها أن الاقتصاد العربي في العشرين سنة الأخيرة، شهد ويشهد ارتفاعا في مؤشرات اندماجه في الاقتصاد العالمي. وهذا الاندماج جعله شديد التفاعل مع ما يجرى من التطورات المتسارعة في العالم والمدفوعة بمحركات الثورة الصناعية الرابعة.

ترتكز هذه الاستراتيجية المحدثة على (10) منطلقات أساسية و25 هدفاً، تفرع عن كل هدف عدد من البرامج. وقد أوصت الاستراتيجية كذلك بوضع آليات التنفيذ للاسترشاد بها على المستوى الوطني والعربي وعلى مستوى منظمة العمل العربية على مدى 10سنوات، كما قررت إمكانية مراجعة بعض عناصرها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

بهذا المحتوى الطموح، تشكل الاستراتيجية إطاراً استرشادياً لدعم الجهود في سبيل تنمية القوى العاملة وتشغيلها في الدول العربية بهدف خلق المزيد من فرص العمل المنتجة واللائقة، كأبرز تحدي يواجهه الوطن العربي.

وإذ نضع هذه الاستراتيجية أمام أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبين يدي مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة ولكافة المعنيين، يحدونا طموح قوي في أن نرى كل أشكال التعبئة لتحقيق الغرض من وضعها. ومن جانبنا سنعمل في المنظمة على وضع كل الآليات المناسبة للتتبع والتقييم، وتقديم كل أوجه الدعم والمواكبة للدول العربية لتحقيق غاياتها وأهدافها.

" والله ولي التوفيق "

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

تمهيد:

تتبنى أسس هذه الاستراتيجية على رؤية مفادها أن العالم شهد منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، نشأة وتطور مكونات اقتصاد جديد تقوده محركات ما أصبح يطلق عليه بالثورة التكنولوجية، تمتاز عن سابقاتها بالسرعة الفائقة في الانتشار، وبالقدرة على تطوير الحلول المبتكرة.

وستفرض هذه الثورة إعادة هيكلة اقتصادية شاملة، وبروز محركات اقتصادية جديدة بتداعيات متعددة على أسواق العمل. كما يتوقع أن تجعل هذه الثورة من الدور البشري في عدد من القطاعات الصناعية، مقتصرا على الابتكار والرقابة والتدقيق، يتضح ذلك في المصانع الذكية التي دخلت الخدمة أو الجاري تطويرها، لن تكون في حاجة لعمالة كثيفة في سلاسل الإنتاج لأنها تنجز أعمالا متكررة ويدوية، ومما سيقلص أو سيلغي عددا من فرص العمل التي أصبح العديد منها يوصف ب "الوظائف البسيطة". ومقابل ذلك يرشح أن تخلق هذه الثورة، فرصا جديدة للنمو الاقتصادي حيث ستستحدث مهنا ووظائف جديدة وبمواصفات ومسميات جديدة، وهو ما يفرض تطويرا للمهارات وتدريبا مستمرا للتكيف مع متغيرات واحتياجات سوق العمل المتجددة.

ومع هذه التحولات، نشـأت مخاوف عدة من بينها إمكانية اسـتبدال اليد العاملة بأدوات وتطبيقات الذكاء الاصـطناعي وهيمنة على الحياة الاقتصـادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وما يمكن أن ينتج عن هذه الهيمنة، من تعميق الهوة بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، وتقوية قدرة المؤسسات العالمية الرائدة في المجال على بسط هيمنتها، كما نشأت مخاوف تتعلق بتطور قدرات الذكاء الاصطناعي، إذا لم يتم التحكم فيه بما يخدم الإنسانية أولا وأخيرا.

وأكدت بعض الدراسات، بأن الوظائف الناشئة عن هذه الثورة ستكون ربما أقوى مما سيتم تقويضه، وتقـر دراسـات أخرى بأن هذه الثورة سـتعرّض الكثير من الوظائف لخطر الاندثار، مسـتشـهدة في ذلك بأن 60 % من العمال اليوم يعملون في مهن لم تكن موجودة في سـنة 1940. كما أن الآثار المسـتقبلية للتكنولوجيات الجديدة على سـوق العمل سـتعتمد بالأسـاس على الخيارات والإجراءات المتخذة من طرف الدول، ولن تقوّض التكنولوجيات كل المهن، بل سيكون مطلوب تطوير تلك المهن ومهارات من يمارسها، والإعداد الجيد لتكوين الأجيال الجديدة من القوى العاملة متوافقة مع الوظائف الجديدة.

لقد أتاح الاقتصاد الرقمي نمو العمل المستقل أو الحر، حيث عرف هذا الأخير نموا كبيرا وأصبح يستقطب 12 % من قوة العمل العالمية. حيث نما في السنوات الأخيرة مصطلح يطلق عليه "العمال المستقلون" freelancers.

ومن مميزات هذه الثورة كذلك، أن دور الإبداع والابتكار أصـبح يسـاهم وبنسـب كبيرة في عملية الإنتاج أكبر من مسـاهمة رأس المال والموارد الطبيعية. حيث أن أحد محركات الاقتصـاد الجديد، أصـبح يعتمد على عنصر جديد، وهو عنصر الابتكار مع جيل جديد من رواد الأعمال.

فعلى سبيل المثال، هناك عدد من المنصات والوسائط الرقمية المهيمنة اليوم، لم تؤسس في بدايتها برأسمال مالي أو موارد طبيعية، بل بعقل بشري معرفي مبتكر. ومع هذه الميزة نمت وتطورت ريادة الأعمال.

أن سوق العمل العربي دخل في زمن من التحولات بفعل التوجه المتزايد نحو استعمال مختلف التكنولوجيات الحديثة. وبالتالي نشأة وظائف جديدة تتطلب مهارات بدورها جديدة، وعدد منها بفرص عمل غير قياسية مما قد يهدد تنمية شروط العمل اللائق.

أما الصناعة الاستخراجية النشيطة في عدد من الدول العربية، فبعد أن تقلصت فرص العمل بها مع دخول الأتمتة بشكل واسع في مرحلة أولى، يرشح أن تتأثر في الأمد القريب والمتوسط، وأن يتراجع دورها التشغيلي، خاصة تلك التي تقوم على استخراج الوقود الأحفوري بفعل التراجع المتوقع في الطلب على هذا النوع من الطاقة، مع التوجه العالمي لاعتماد طاقات بديلة نظيفة متجددة للحد من الاحتباس الحراري. وهو أحد المجالات التي يمكن أن تتطور فيها الدول العربية، بفعل مناخها المساعد والذي يوفر إمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقات المتجددة إلى جانب الفرص التشغيلية الإضافية التي أصبحت متوفرة من خلال تطوير الاقتصاد الدائري والأزرق.

ومع هذه التحولات أخذت أنماط العمل الجديدة ونوعية الوظائف ومسمياتها ومؤهلاتها الجديدة وعلاقات العمل، تشكل أحد العناوين البارزة لأسواق العمل العربية، وقد سرّعت جائحة كوفيد-19، من هذه التحولات في عالم العمل وفي بيئة وشروط العمل، حيث انتشر العمل عن بعد، وتطور لدرجة أن العديد من المؤسسات اعتبرته منتجا لها واعتمدته حتى بعد جلاء الجائحة.

ومع النمو غير المسبوق للمنصات الرقمية خاصة في مجال التجارة الإلكترونية انتشر العمل الحر عبر الأنترنت. فالعمل بالمنصات الرقمية، أصبحت له اليوم قدرة على توفير فرص العمل مقارنة بباقي القطاعات. وفي هذا المجال تعتبر الوظائف فاقدة لشروط العمل اللائق ولا تخضع لمعايير وشروط العمل في اتفاقيات العمل الدولية والعربية وتشريعات العمل الوطنية. إذ تحدد المنصات شروط وظروف العمل للعمال المتعاقدين معها، ومنها الأجور ووقت العمل وفض المنازعات وتعتبرهم عمال مستقلين بذاتهم [1].

أصبح مؤكد اليوم، أن التحديات التي أضحى يواجهها الوطن العربي في تطلعه للحد من البطالة وفي الاستجابة لحاجيات شبابه في الحصول على فرص عمل لائقة، يتطلب بذل جهود مضاعفة لإرساء منوال جديد للتنمية قوامه تنويع الاقتصاد، بنظام حوكمة فعالة واستثمار جيد في تنمية رأس المال البشري، وتجنب عدم الاستفادة مما يتيحه هذا الاقتصاد الجديد من فرص جديدة للتنمية.

---

(1) بتصرف من تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2021: دور منصات العمل الرقمية في تحويل عالم العمل؛ منظمة العمل الدولية؛
https://www.ilo.org/digitalguides/ar-ae/story/world-employment-social-outlook-2021#introduction

كما وجب في الآن نفسه التنبيه للآثار المترتبة على سوق العمل ومنظومة التشغيل لنضمن التوازن المطلوب للحد من المضاعفات السلبية المحتملة، وهي الرسالة الأساسية التي تمحورت حولها أهداف ومضامين الاستراتيجية المحدثة.

أولا: تشخيص الواقع العام لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل:

ونحن نقوم بتحديث هذه الاستراتيجية، ارتأينا استعمال التحليل الرباعي (Swot analyses) لتشخيص الواقع العام المحيط والمؤثر في تنفيذها. حيث توقفنا على نقاط القوة التي يمكن البناء عليها لربح رهاناتها، وعلى الفرص التنموية المتاحة، استحضرنا نقاط الضعف والتهديدات التي يمكن أن تبطئ أو تعرقل تنفيذ ما تضمنته من التزامات وبرامج، والتي وجب الانتباه لها للحد من تأثيراتها.

1.1 نقاط القوة:

- **المعطى الديمغرافي**، حيث تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق شبابا في العالم، إذ تقل أعمار نصف سكانها عن 25 عاما، مما يتيح القدرة والانفتاح على استخدام التكنولوجيات الحديثة والتفاعل معها.
- الاهتمام بموضوع تنمية رأس المال البشري في خطط التنمية.
- شروع عدد من الدول العربية في مراجعة منوالها التنموي بتوجهها نحو تنويع اقتصاداتها.
- التوجه الملحوظ للاستثمار في البنية الرقمية المؤهلة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- توافر مؤهلات طبيعية مهمة، سمح لعدد من الدول العربية بوضع والشروع في تنفيذ استراتيجيات تتوخى النهوض بالاقتصاد الأزرق وتطوير الاقتصاد الأخضر بما فيه إنتاج الهيدروجين الأخضر، والذي يسمح لها بالمنافسة في سوق الطاقة العالمية الخضراء.
- **الإطار المؤسسي الداعم:** وجود مؤسسات حكومية ومنظمات إقليمية تعمل على دعم تنمية القوى العاملة مثل منظمة العمل العربية.

2.1 نقاط الضعف:

- عدم توازن الموارد المالية والحاجيات بالنسبة لعدد من الدول العربية ذات الدخل الضعيف والمتوسط مع حجم كثافتها السكانية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية المساعدة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي في عدد من دول المنطقة.
- ضعف قوانين وتشريعات العمل لتأطير ومواكبة أنماط العمل الجديدة.
- البيروقراطية وغياب تنفيذ السياسات ذات الصلة في بعض الدول العربية التي تواجه تحديات

في تطبيق برامج التدريب والتوظيف بسبب الروتين الإداري.

- حجم الفجوات الحادة المتراكمة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.
- الفجوة الكبيرة بين احتياجات سوق العمل الجديدة ومخرجات منظومة التعليم.
- ضعف أنظمة الحوكمة الجيدة.

3.1 الفرص:

- توافر جيل من الشـــباب أثبت قدرته للتعامل وبكفاءة مع مختلف التقنيات المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة.
- ما تتوفر عليه المنطقة العربية من موارد طبيعية تتيح تنمية الاقتصـــاد الأخضـــر والأزرق والدائري.
- التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات غير النفطية يمكن أن يخلق فرصاً جديدة مثل السياحة، والتكنولوجيا، والخدمات المالية.
- التعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لدعم برامج التوظيف والتدريب.
- تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية بما يساهم في احداث فرص عمل.
- تبلور قناعة مشـــتركة لدى أطراف الإنتاج الثلاثة بأهمية تفعيل مختلف آليات الحوار الاجتماعي من خلال تبنيها لعقد جديد للحوار الاجتماعي.

4.1 التهديدات:

- ثقل المديونية الخارجية لعدد من الدول العربية.
- زيادة معدلات التضخم والركود الاقتصادي، والتي تؤثر بشكل سلبي على الاستثمار في سوق العمل، والوظائف ومستوى الأجور ، وخطط التنمية.
- صعوبات تتعلق بإصلاح سوق العمل في الجوانب المتعلقة بقوانين العمل وفي شمول أنظمة الحماية الاجتماعية.
- أزمة المناخ وما ينتج عنها من تداعيات خاصـــة مع موجات الجفاف الحادة وندرة المياه... وكذا الكوارث الطبيعية وأثرها على التشغيل.
- تداعيات الأزمات المتعددة في بعض الدول يمكن أن تؤثر على قدرتها في تنفيذ الاستراتيجية.
- الهجرة واستنزاف الكفاءات التي تواجهها بعض الدول العربية بحثا عن فرص عمل أفضل.

وهنا وجب التأكيد، أن الوطن العربي لا تنقصه الإمكانيات والموارد إذا ما أحسن استثمارها. وإذا ما تم بذل الجهود الكافية من أطراف الإنتاج الثلاثة بتفعيل الحوار الاجتماعي، ستكون قادرة على ابداع ووضع الحلول لرفع التحديات لكسب الرهان في تحويل الصعوبات التي تواجهها أسواق العمل، إلى فرص ثمينة لفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي المستدام بما يسمح بخلق مناصب عمل منتجة وكافية، وتأخذ دول الوطن العربي المكانة التي تستحقها بين الأمم، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

ثانيا: المنطلقات:

1. إيمانا بأن العمل حق أساسي من حقوق الإنسان، نصت عليه كل الدساتير العربية والمواثيق العربية والدولية.
2. وانطلاقا من الدستور المؤسس لمنظمة العمل العربية، كمنظمة ثلاثية الأطراف متخصصة تعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية [2]، وهو ما جسدته وفيما أصدرته من اتفاقيات واستراتيجيات عربية.
3. والتزاما بأهداف التنمية المستدامة 2023 خاصة منها الهدف الثامن " النمو الاقتصادي والعمل اللائق " .
4. وانطلاقا من أن الإنجازات التكنولوجية وتوطينها والأخذ بها يعد اليوم جزءاً مهماً من الحلول التي تساهم في التنمية وتتيح فرص جديدة للتشغيل.
5. وتقديرا لواجب الإعداد المدروس لرأس المال البشري تعليما وتدريبا وتوجيها، وإتاحة ذلك مدى الحياة، وربطه بالمتغيرات المتسارعة التي يعرفها سوق العمل.
6. ولمواجهة استفحال البطالة بين الشباب والذي يمثل هدرا للموارد البشرية ومصادرة للمستقبل، والتحولات التي يعرفها سوق العمل.
7. وإدراكا لكون بناء اقتصاد متنوع، متماسك ودامج للجميع يحقق الانتعاش الاقتصادي المستدام ويوفر المزيد من فرص العمل اللائقة.
8. وانطلاقا من الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19 والأزمات الاقتصادية المتوالية التي أعقبتها وتداعيات أزمة المناخ، والتي أكدت في المجمل على ضرورة توافر حد أدنى من الحماية الاجتماعية للعمالة.
9. واستشعارا بتراجع فرص تنقل القوى العاملة العربية بين البلدان، وضعف فرص الهجرة إلى الخارج، ومستويات الهجرة الأجنبية للبلدان العربية، والهجرة غير النظامية المتنامية، وتنامي الهجرة الداخلية نحو الحواضر.

(2) اتفاقيات منظمة العمل العربية (1- 2 – 4 – 5 – 6 - 7 – 9 – 17).

10. وشعورا بالحاجة الملحة إلى تطوير تشريعات العمل لمواكبة التحولات الجارية في سوق العمل، بما يسمح بتحقيق التوازن بين زيادة فرص العمل والإنتاج معا.

تأسيسا على هذه المنطلقات، فإن الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في صيغتها المحدثة (2023) تطمح لتحقيق 25 هدفا يتفرع عن كل هدف عدد من البرامج والآليات على المستويين القومي والوطني ومنظمة العمل العربية.

ثالثا: الرؤية والرسالة:

الرؤية:

إرساء حوكمة جديدة لأسواق العمل قائمة على دعم وتأهيل رأس المال البشري ومتكيفة مع أنماط العمل الجديدة في إطار التنمية المستدامة.

الرسالة:

إن تنمية القوى العاملة واستدامتها وتعزيز منظومة التشغيل سيتحقق بتخطيط وتثقيف وتأهيل وتنمية الموارد البشرية العربية وجعلها مستجيبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات في أسواق العمل.

رابعاً: الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية:

** **الهدف الاستراتيجي:**

إرساء منوال جديد للتنمية من خلال تنمية القوى العاملة، يواكب متطلبات الانتقال العادل نحو الاقتصادات الجديدة بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة العربية.

** **الأهداف الفرعية:**

الهدف (1): التأكيد على أن العمل المنتج قيمة إنسانية وحضارية بأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية من خلال:

1. تعزيز ثقافة احترام العمل بكل أشكاله وأنواعه من خلال برامج التعليم والتدريب والتثقيف.
2. الحفاظ على المحيط البيئي وضمان استدامته كأساس لكل المخططات التنموية ضمانا لحق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة.
3. وضع حوافز مادية ومعنوية للإجادة في العمل وزيادة الإنتاجية من طرف المؤسسات وفق معايير تمكن من قياسها.
4. تقليص التفاوت في الدخل والاعتبار الاجتماعي بين العمل اليدوي والعمل الذهني.
5. الحق في التمتع بالضمان الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من الحق في العمل.

الهدف (2) توفير مناخ ملائم للنمو الاقتصادي بإرساء منوال جديد للتنمية من خلال:

1. تطوير اقتصاد تنافسي أكثر نجاعة برسم استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد.
2. إرساء منوال جديد للتنمية يكون محصلة مشاورات موسعة مع منظمات أصحاب العمل والعمال وكل الفاعلين، تكون من مرتكزاته (العنصر البشري – الحوكمة الرشيدة – الابتكار والإبداع – تنويع الاقتصادات – الحوار الاجتماعي)
3. تطوير العمل العربي المشترك بما يحقق التكامل الاقتصادي من **خلال:**

- الرفع من مستويات التجارة البينية والاستفادة مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من فرص.
- وضع آليات للتعاون المشترك لتطوير البنية التحتية اللازمة لتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- التخطيط لبرامج ومشاريع مشتركة لتنمية كل جوانب الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق بما يحقق الأمن الغذائي العربي.

الهدف (3): تنمية القوى العاملة العربية في إطار التنمية المستدامة والتكامل العربي وذلك من خلال:

1. ربط تنمية الموارد البشرية بأوجه التنمية الأخرى من دخل مجز وصحة مصانة ومتاحة ومشاركة مدعومة وبدائل معروضة "وتمكين" مخطط.
2. العناية بالتنمية البشرية في إطار تكامل عربي خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والنشر والبث الإعلامي.
3. تعزيز دور الدولة ومؤسساتها في مجال تقديم الخدمات العامة الأساسية.
4. توجيه حصة هامة من المعونات العربية والدولية للاستثمار في تنمية وتأهيل الموارد البشرية والمجالات الاجتماعية وتطوير البحث العلمي.
5. تعزيز الوعي والتثقيف بشأن حقوق العمال والقضايا الاجتماعية والبيئية المتعلقة بسوق العمل.

الهدف (4): زيادة الإنتاجية بصورة مستدامة لتحسين القدرة التنافسية من خلال:

1. التنسيق بين جميع عناصر الإنتاجية من عناصر تقنية وإنسانية والاهتمام بها جميعا.
2. إيلاء الاهتمام اللازم بطرق التدريب المستمر وتحقيق تعدد المهارات، ورفع الكفاءة، والتناوب بين مواقع الإنتاج والتدريب دون إهمال للتخصص الدقيق.

3. التعرف بصورة منظمة ومستمرة على أنماط الاستهلاك ونظم وإجراءات حماية المستهلك والبيئة وعناصر المنافسة في أسواق صادرات البلدان العربية.

4. تشجيع العمل الجماعي، تشجيع العمال على العمل بروح الفريق لتعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية.

5. زيادة رفع المكافآت لتحفيز العمال وفق الاستحقاق على تقديم الأفضل وبذل مجهودات إضافية لإنجاز المهام الموكلة إليهم.

6. تبني مفاهيم الجودة الشاملة والعمل على تحقيق مواصفات الجودة القياسية الدولية (ومنها سلسلة الأيزو).

7. تكثيف وضع أدلة للإنتاجية ونشرها من خلال التأليف أو التعريب.

8. تشجيع قيام معاهد ومراكز أهلية للتعليم التقني والتدريب لرفع الكفاءة وتطوير الإنتاجية.

9. إنشاء مجالس وهيئات وطنية للإنتاجية يكون أصحاب الأعمال ومراكز البحث العلمي والحكومات والاتحادات العمالية ممثلين فيها.

10. تبني مفهوم الإنتاج النظيف والاقتصاد الدائري.

11. إيلاء الاهتمام بدعم الوظائف الخضراء.

12. الاستثمار في التحول التكنولوجي الصناعي.

الهدف (5): توافق تنمية التشغيل مع متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي والأخضر والأزرق والدائري، وذلك من خلال :

1. متابعة مستويات المهارة الدولية ومستحدثات التدريب والتعليم من طرق ووسائل، وأنماط تغيرها بحيث يمكن اكتساب ميزة نسبية لفئة من القوى العاملة والاحتفاظ بها، وفي الوقت نفسه مقارنة مستويات المهارة المحلية مع المستويات الدولية.

2. مضاعفة الجهود للحد من هجرة الكفاءات العربية المتميزة بإضعاف دوافع هجرتها وإحداث جسور معها للاستفادة منها، بإحداث شبكات للكفاءات العربية المقيمة بالخارج.

3. اعتبار التجارة الإلكترونية أداة لاستحداث مناصب عمل إضافية بتشجيعها ومساعدتها على اعتماد التطبيقات الإلكترونية المناسبة في معاملاتها.

4. وضع برامج تعليم وتدريب مستمر تساعد على المساهمة في سوق المعلومات والاتصالات بفاعلية أكبر في إطار تكامل عربي.

5. تزويد المدارس بالبنية التحتية الرقمية التي تحتاجها لتدريس المهارات الرقمية، وينطبق ذلك على الموارد والموظفين وإعداد المعلمين والمدربين لهذه المهام الجديدة.

6. إحداث شبكات تتولى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في ضمان حصول العاملين بها على التدريب الملائم الذي يسمح بإدامة نجاح الشركة في الاقتصاد الرقمي.

7. تعزيز التعلم الرقمي، بما في ذلك التعلم الإلكتروني وأنواع أخرى من نقل المعارف. ويمكن أن يساعد ذلك على الوصول إلى فئات جديدة.

8. تنفيذ برامج موسعة لتأهيل ودعم مؤسسات الإنتاج العربي بغرض التصدير لإكسابها قدرة تنافسية.

9. إحداث مراصد وطنية لاستشراف تحولات أسواق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار في الأمد القريب والمتوسط، والمهن الجديدة التي بصدد الظهور والانتشار.

10. تأمين مصادر التمويل اللازمة لبرامج التأهيل نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

11. الاستفادة من التحول نحو الاقتصاد الرقمي لتدعيم إحداث فرص عمل إضافية خاصة من خلال وضع استراتيجيات محكمة لبناء نظم معلومات متكامل.

12. إنشاء منصات الكترونية موحدة واستحداث آلية للعمل الالكتروني في تلك المنصات.

13. تعزيز وتطوير الدراسات والبحوث العلمية في المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الدائري.

14. تشجيع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الهدف (6): دعم وتطوير ريادة الأعمال وذلك من خلال:

1. حفز وتشجيع الفكر الإبداعي والرائد لدى الطلاب خلال كل مراحل التحصيل الدراسي.

2. تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تمكين شبكة الانترنت بشكل فعال، وبنية آمنة للشبكة المستخدمة.

3. احتضان نماذج الأعمال الجديدة القائمة والمبتكرة والاستفادة من مصادر التمويل القائمة والجديدة.

4. حفز الشركات الوطنية الكبرى العامة والخاصة لاحتضان مشاريع الشركات الرائدة الناشئة ومواكبتها عند إطلاقها مشاريع رائدة في الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.

5. التعريف بابتكارات ومنتجات الشركات الناشئة العربية ذات القيمة المضافة على المستوى الوطني والعربي.

6. تعزيز تبادل الخبرات بشأن المبادرات الوطنية بهدف تيسير الروابط بين بلدان الوطن العربي، من خلال إحداث مركز بحوث ريادة الأعمال.

الهدف (7): تقليص سلبيات التحول نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقي وبرامج الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال:

1. صياغة خطط العمل الوطنية للتحول العادل نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقي وكل ما يرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي من خلال آليات الحوار الاجتماعي المعتمدة.
2. مراعاة البعد الاجتماعي في مرحلة التحول نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقي لتخفيف الآثار المحتمل أن يتعرض لها العمال محدودي المهارات.
3. تقنين أنماط العمل الجديدة غير القياسية أو المعيارية، بما يضمن حماية مناسبة للعاملين بهذه الأنماط الجديدة في العمل.
4. وضع برامج التعليم والتدريب المستمر التي تمكن المؤسسات من توفير العمالة المؤهلة للتأقلم مع حاجيات مؤسساتهم وضمان إنتاجيتها والحفاظ على وظائفهم.
5. توجيه اهتمام وافر للصناعات الصغرى من خلال برنامج شامل ومتكامل يتضمن مقومات التنفيذ الناجح والجدوى الاقتصادية.
6. الاهتمام بالقطاع الزراعي والتوفيق بين تحديث هذا القطاع وصيانة فرص العمل فيه، وزيادة فرص جذب المهارات العالية والحفاظ على البيئة.
7. تعزيز وتقوية أرضيات الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات الاجتماعية خاصة الهشة، من خلال برامج التدريب المناسب والقروض الصغرى والولوج للخدمات والتغطية الصحية.

الهدف (8): استحداث المزيد من فرص العمل اللائق، وذلك من خلال:

1. الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بحقوق العمال الأساسية كالحق في المفاوضة الجماعية وفي بيئة عمل تحترم شروط الصحة والسلامة المهنية.
2. منع كافة أشكال التمييز والقضاء على عمالة الأطفال وحماية وتحسين شروط العمل بالاقتصاد غير المنظم وفي القطاع الزراعي والأنشطة التقليدية.
3. ضمان حق التنظيم النقابي للعمال وأصحاب العمل وفق ما أكدت عليه اتفاقية العمل العربية رقم 8 لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية.
4. دعم وتطوير برامج التدريب المستمر للعمال بما يساهم في الرفع من الإنتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي والحفاظ على وظائفهم وبالترقي في المسار المهني.

5. تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي وتوسيع قاعدة العمال المؤمنين لديها لتحقيق الشمول.

6. مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لتكييف شروط الاستفادة من مزاياها وفق الأنماط الجديدة للعمل.

7. الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والأجور في الأعمال متساوية القيمة.

8. تنقية التشريعات الوطنية من جميع الثغرات التي تسمح باستغلال الأطفال في أعمال ملحقة للضرر بنموهم الجسدي والنفسي وتفعيل الرقابة الميدانية للقضاء على عمل الأطفال وتشديد العقوبات في حالات المخالفة.

9. إرساء وتفعيل أدوار مؤسسات الحوار الاجتماعي الثنائية والثلاثية.

10. القيام بمسوحات من طرف وزارات العمل ومؤسسات الإحصاء الوطنية للوقوف على مؤشرات العمل اللائق.

11. إصدار دلائل إرشادية للشركات والمقاولات والعمال لبلوغ العمل اللائق.

12. وضع إجراءات حمائية ضمن قوانين العمل أو وضع قوانين خاصة بالعاملات وعمال المنازل بما يحفظ حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها الوصول لمنافع الضمان الاجتماعي وتنظيم ساعات العمل والعطل.

13. إحداث الوحدات الوطنية تحت إشراف الوزارات ذات الصلة تعنى بقضايا الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل، تتولى إنجاز الدراسات والبحوث العلمية في المجال، وتنظيم التدريب لفائدة أطراف العمل، واقتراح السياسات الواجب اتخاذها لحماية العمال من حوادث العمل.

الهدف (9): إعطاء عناية أكبر بالتشغيل في الاقتصاد غير المنظم بوضع استراتيجيات وطنية مندمجة لمواكبته للاندماج السلس في الاقتصاد المنظم وذلك من خلال:

1. التعرف على خصائص التشغيل في القطاع غير المنظم من خلال المسوح الميدانية الدورية.

2. مواكبته للالتزام بالنظم الضريبية والتأمينية وما شابه وجعل هدف تنمية العمل اللائق محور كل تدخلات الاستراتيجيات الوطنية من خلال:

   - برامج الإعلام والتوعية.
   - وضع أنظمة ضريبية وتأمينية ملائمة لخصوصياته.
   - مرونة الأحكام القانونية التي تحكم هذا القطاع.

- استحداث حوافز بغية الانضمام إلى نظم الاقتصاد المنظم من خلال توفير القواعد والإجراءات المرنة وآليات التمويل المناسبة.
- تعزيز الرقابة والتفتيش لتحسين ظروف عمل العمال.
- التصدي لعمالة الأطفال.
- توفير فرص تسويق منتجاته في فضاءات منظمة ومجهزة لهذه الغاية.
- زيادة التعاقدات الثانوية مع الورش ومتعهدي خدمات البيع والتوزيع والنقل كل ما أصبحت تمتثل لشروط العمل بقدر لا يضر بالأنشطة المماثلة في القطاع المنظم.

3. التصدي للعمل غير المعلن والتهرب من دفع واجبات الضمان الاجتماعي والضرائب لضمان أن يحصل جميع العمال على مزايا الضمان الاجتماعي والإعانات الكافية.
4. حماية العمال بالقطاع المنظم في حالة البطالة الطارئة والخارجة عن إرادتهم، من خلال إقرار إعانة التعويض عن فقدان العمل وإعانات الأطفال، والرعاية الصحية وفرص التدريب لإعادة الإدماج في سوق العمل المنظم.
5. وضع آليات لتنظيم الأسواق في الاقتصاد غير المنظم لضمان المنافسة العادلة وحماية حقوق أطراف العلاقة الإنتاجية.
6. وضع سياسات لدمج العاملين في الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

الهدف (10): خفض معدلات البطالة في البلدان التي تعاني من ارتفاعها وذلك من خلال:

1. تنفيذ برامج تؤثر في عرض العمالة بمشاركة المؤسسات الإنتاجية من خلال تدريب قصير ورفع كفاءة بهدف التشغيل أو الاحتفاظ به، والتناوب بين مواقع العمل ومؤسسات التدريب، وتشجيع عقود رفع المهارة مع المؤسسات الإنتاجية.
2. الأخذ في الاعتبار عند التخطيط الاقتصادي الوطني، تنمية فرص التشغيل بصورة متوازنة مع هدف زيادة الدخل.
3. وضع خريطة وطنية للاستثمار والتشجيع لتخفيف مستويات البطالة في مختلف المناطق بصورة متوازنة وعادلة.
4. اعتماد برامج تؤثر في الطلب على العمل من خلال دعم أصحاب الأعمال، زيادة فرص التشغيل الذاتي والصناعات الصغيرة وتنفيذ برامج أشغال عامة وخدمات على المستوى المحلي.

5. دعم إدارات التشـــغيل والتدريب وتطوير مكاتب التشـــغيل وإيجاد أو تحســـين خدمات التوجيه والإرشاد المهني وإعداد مناهج للإرشاد المهني والتربية المهنية في برامج التعليم.

6. وضع قواعد معلومات يستفاد في بثها من شبكات الاتصال والمعلومات الوطنية والعربية تساعد على توافق العرض من العمالة مع الطلب عليها محليا ووطنيا وعربيا.

7. دعم صـناديق وبرامج التشـغيل الوطنية في البلدان التي تصـل فيها معدلات البطالة مستويات عالية.

8. تنظيم استقدام العمال الوافدين بإيجاد فرص عمل للعمالة العربية بالبلدان العربية وفق ما نصت عليه بنود الاتفاقية العربية رقم 4 لعام 1975 (معدلة) بشأن تنقل الأيدي العاملة.

9. تحســين فرص وشــروط العمل في الاقتصــاد غير المنظم، ووضــع برامج مواكبة ومحفزات تشريعية وضريبية ملائمة لإدماجه التدريجي في الاقتصاد المنظم.

10. دعم وتشـجيع المنظمات والجمعيات غير الحكومية للمسـاهمة في تنمية فرص التشـغيل وتقليل آثار البطالة على المتعطلين.

الهدف (11): معالجة مشكلات بطالة الشباب من ذوي المؤهلات الدراسية، وذلك خاصة من خلال:

1. تصميم برامج لتشغيل الشباب على المستوى الوطني تعتمد على المسوح الميدانية التي تغطي مســتويات المهارة واتجاه الطلب على العمالة وفرص التدريب وإمكانيات تمويل الصــناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومحددات تشغيل الشباب.

2. اعتماد برامج وطنية لتشــغيل الشــباب تنفذ بصــورة لا مركزية وتأخذ بعين الاعتبار الفئات الشـبابية المسـتهدفة: ذوي المؤهلات المدرسـية، شـباب الريف، الفتيات، والأشـخاص ذوي الإعاقة.

3. إنشاء صناديق أو تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والرياديين من الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة.

4. مواصلة جهود تطوير إدارات ومكاتب الوساطة في التشغيل الحكومية وتوسيع نفوذها إلى كل المدن والمراكز بالقرى لإتاحة منافذ موحدة يجد فيها ومن خلالها الشــباب بغيتهم من حيث فرص تشــغيلهم وتدريبهم وإنشــاء مشــاريعهم الخاصــة وما يرتبط بذلك من إقراض لتمويل المشاريع ورفع المهارة وغيرها.

5. توفير خدمات التوجيه المهني في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي واســتخدام مختلف وسائل الإعلام والمعلوماتية لتحقيق ذلك.

6. تخصيص حصص للشباب في مشاريع الإصلاح الزراعي والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات الحرفية المستحدثة.
7. تشجيع الإقراض الميسر بالقدر الذي يشجع الشباب على بدء مشاريعهم ووضع آليات المواكبة المناسبة دون أن يؤدي ذلك إلى سوء تخصيص للموارد.
8. تشجيع إقامة تعاونيات إنتاج شبابية ومتابعتها ومنحها كل التسهيلات الضرورية فيما يتيحه الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري من إمكانيات وفرص.

الهدف (12): التزام أكبر بفرص تشغيل المرأة وإدماجها في سوق العمل، وذلك خاصة من خلال:

1. تفعيل الاستراتيجيات والخطط الوطنية الهادفة للتمكين الاقتصادي للمرأة، والعمل على إزالة الحواجز في التشريعات الوطنية التي تحد من مشاركتها في سوق العمل، والاسترشاد في ذلك ب "الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030".
2. رفع مستوى الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وأثرها على النمو، وأهمية ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التعليم والتدريب المهني والتقني وسياسات التشغيل.
3. الاستفادة من نظم العمل المستحدثة مثل الوقت المرن وتقاسم الأعمال والعمل الجزئي والعمل عن بعد لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وفى الوقت نفسه الاستفادة من الاتجاه للاقتصاد الرقمي.
4. رصد مساهمة المرأة وتفضيلاتها المهنية من خلال مسوح ميدانية تعتمد على توزيع وقت عمل المرأة.
5. العمل عند تصميم وتنفيذ برامج التدريب والتشغيل، الحد من التمييز بين الجنسين بهدف إزالتها.
6. دعم وتنمية مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة تمويلا وتوجيها وتسويقا.
7. دعم وتطوير الحرف الريفية التي يمكن أن تساهم فيها المرأة في محيطها الاجتماعي ومنها الحرف التقليدية ومدخلات الأدوية من الأعشاب البرية.
8. تصميم برامج خاصة بمحو الأمية الوظيفية للمرأة وتنفيذها في الإطار الاجتماعي الملائم، وتخصيص برامج تدريب للمرأة تتوافق مع احتياجات سوق العمل وحاجتها للمعرفة بتكنولوجيا المعلومات.
9. تعزيز الإجراءات الحمائية للنساء المشتغلات من حيث ظروف وشروط العمل بما في ذلك سن العمل والأجور، وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية من دور حضانة الأطفال وغيرها.
10. سنّ تشريعات وطنية رادعة لحماية النساء من التحرش الجنسي في التنقل وفي أماكن العمل.

11. دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية رقم 5 لعام 1976بشأن المرأة العاملة والاتفاقية رقم 6 لعام 1976 بشأن مستويات العمل 'معدلة ' للمصادقة عليها.

12. الانتباه والعمل على سد الفجوة الرقمية المحتملة بين الجنسين لدعم المشاركة العادلة للمرأة في الاقتصاد الرقمي.

الهدف (13): توطين الوظائف في البلدان قليلة السكان وذات الموارد المناسبة، وذلك خاصة من خلال:

1. نهج سياسات سكانية بعيدة المدى تصون الهوية الثقافية والدينية واللغوية.

2. بناء قوى عاملة وطنية ذات تعليم وتدريب يحاكي متطلبات السوق ويجعل من هذه العمالة محل جذب لأصحاب العمل.

3. وضع ضوابط لأصحاب الأعمال تحد من تشغيل غير الوطنيين وتمنحهم حوافز تأمينية وضريبية وائتمانية عند تشغيل الوطنيين، وفي الوقت نفسه إقرار قواعد تأخذ بالإعتبار التكلفة الاجتماعية للوافدين.

4. إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب في ضوء الاختيارات الاقتصادية للمستقبل تأخذ بالإعتبار متطلبات الاقتصاد الجديد والاستثمار الأمثل للثروات الناضبة.

5. التوسع في برامج التشغيل الذاتي للمواطنين وحماية فرصهم في سوق العمل.

6. تصميم برامج تدريب ورفع كفاءة وتناوب بين الإنتاج والتدريب أو التعليم، وتقديم حوافز للمنشآت التي تنفذ تلك البرامج بنجاح.

7. تشجيع التدريب في مجالات الاقتصاد الرقمي وتطبيق الممكن من نظم العمل الجديدة لتوفير المزيد من فرص العمل.

الهدف (14): توجيه التعليم والتدريب المهني والتقني لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل المتجددة كميا ونوعيا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. توسيع فرص التدريب وطاقاته ووضع أدلة تفصيلية له وتحسين توزيع ذلك حسب فرص التشغيل المحتملة.

2. وضع مخططات لبرامج التدريب المستمر تكون ملزمة، وتمكن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة لمؤسساتهم والحفاظ على مناصب عملهم، استرشاداً بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة 2022.

3. التوسع في عقود التدريب بغرض التشغيل مع المؤسسات بوضع حوافز لذلك.

4. توسيع التشاور الثلاثي على مختلف المستويات حول الاحتياجات التدريبية، والمتابعة المنتظمة لمخرجات التدريب وتقويم برامج وسياسات التدريب بصفة دورية.

5. استحداث وسائل تدريب تستجيب للحاجات من خلال المراكز التدريبية المتحركة أو عبر منصات رقمية متخصصة لهذا الغرض.

6. وضع مناهج خاصة لفئة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير التدريب في الحرف الريفية وتدريب الرياديين على إدارة الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.

7. تطوير فرص التناوب بين العمل والتدريب لخلق المزيد من الروابط بين عالم العمل وجهود التعليم والتدريب ومنح الحوافز لتحمل المؤسسات الإنتاجية المزيد من مسؤوليات التدريب وتوسيع فرص التلمذة الصناعية وبرامج التمهين بوضع التشريعات المناسبة.

8. تطوير مناهج التدريب وتوسيعها لمزيد من التخصصات والمهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل، وفي الوقت نفسه، وضع مناهج تعتمد على التنوع في المهارات والقدرة على حل المشاكل الفنية والعمل ضمن فريق.

9. توفير فرص التدريب المتواصل مدى الحياة المهنية.

10. إعادة النظر في مصادر تمويل التدريب بحيث تساهم فيها مختلف القطاعات الاقتصادية من خاصة وعامة ومشتركة وتطوير الإطار التشريعي ليتلاءم مع ذلك.

11. تطوير التعاون العربي في مجالات توثيق التدريب وتبادل التجارب والمناهج والخبرات.

12. تعزيز برامج التعاون الثنائي بين الدول العربية لدعم جهود التدريب في البلدان قليلة الدخل مرتفعة البطالة.

13. توسيع خدمات الإرشاد المهني والوظيفي وتهيئة الشباب قبل دخول سوق العمل.

14. الاستخدام الأمثل لطاقات التدريب على المستوى العربي من خلال المتابعة المستمرة لفرص التدريب وتشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لاستغلال طاقات التدريب المتاحة.

15. استكشاف والاستفادة مما يمكن أن توفره برامج التعاون الفني التي تقدمها المنظمات العربية والدولية والمؤسسات التمويلية في مجال التدريب.

16. تطوير التشريعات والأبعاد المختلفة لعمليات التخطيط ذات العلاقة بمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لدعم متطلبات الاقتصاد الرقمي والأخضر والأزرق والدائري.

17. تطوير برامج ومناهج التعليم والتدريب التقني والمهني لخلق بيئة داعمة للابتكار.

18. تطبيق نظم الاعتماد الأكاديمي على معاهد التدريب المهني والتقني العامة والخاصة.

19. التنسيق بين الشركاء الاجتماعيين لحوكمة وتمويل وتطوير منظومة التدريب والمهارات والتعليم التقني والمهني للتعامل الرشيد مع نتائجها ومخرجاتها.

20. إنشاء جهة مرجعية (مجلس وطني)، أو هيئة للتدريب والتعليم التقني والمهني والمهارات تتولى رسم السياسات وتسهيل الخدمات وفق مصفوفة المهام والأدوار لأطراف الإنتاج الثلاثة.

21. تفعيل دور الإعلام لنشر ثقافة التدريب المهني ولتحفيز الفئات المستهدفة.

22. تعزيز دور المشروعات المتوسطة والصغيرة الداعمة للابتكار.

23. تطوير المهارات المهنية لدعم متطلبات التحول الرقمي وتنمية الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق من الموارد البشرية.

24. المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل للمساهمة في التأهيل والتدريب المهني لوظائف المستقبل واعتماد برامج التعليم المهني المدمج وبرامج التدريب السريع لتنمية المهارات.

25. إعداد الإطار العام لاعتماد المؤهلات التعليمية والشهادات المهنية بين الدول العربية لضمان الحصول على فرص العمل اللائق.

26. وضع برامج متكاملة لتنمية المهارات البشرية وزيادة إنتاجيتها بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات العربية في السوق العالمية وتكثيف جهود إعادة التدريب لأغراض التدريب الترفيعي ورفع كفاءة العاملين، ولتأهيل الباحثين عن فرص عمل في مسارات مهنية بهدف توفير فرص أفضل لتشغيلهم.

27. تنظيم ممارسة المهن من خلال اختبارات ومهارات وشهادات معتمدة لمختلف المهن ولمستويات المهارة فيها.

28. إنشاء مراكز التدريب المهني المتنقلة بالقرى والمناطق النائية وتطويرها لكي تتوائم مع البرامج والمناهج الحديثة.

الهدف (15): ضمان فرص عادلة للأشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل، وذلك من خلال:

1. تطوير البيئة التشريعية والسياسات القائمة، حتى تتوافق مع المعايير العربية والدولية الخاصة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، مع مراجعة ومتابعة مدى الالتزام بها وآليات تنفيذها على أساس تكافؤ الفرص.

2. ضمان تشغيل عدد محدد من الاشخاص ذوي الاعاقة في القطاع العام والخاص مع إعطائهم الأولوية لشغل وظائف معينة تتلاءم مع قدراتهم وإمكانياتهم.

3. تفعيل برامج وسياسات الحماية الاجتماعية الموجهة للأشخاص ذوي الاعاقة مع مراعاة تغطية التكاليف الإضافية المتعلقة بهذه الفئة.

4. إلزام أصحاب الأعمال بتوفير التسهيلات والتجهيزات اللازمة للأشخاص ذوي الاعاقة لأداء عملهم على أكمل وجه.

5. تعزيز قدرات ذوي الإعاقة للنفاذ إلى شبكة الإنترنت وتهيئة المواقع الإلكترونية للقطاعات الخدمية والمؤسسات كافة لتتوافق مع متطلباتهم.

6. منح الإعفاءات من الرسوم الجمركية، وخفض أسعار مستلزمات الإنتاج ووسائل النقل والسلع الطبية والتكنولوجية المساعدة لذوي الإعاقة.

7. تطوير قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التدريب والتأهيل على استخدام الوسائل التكنولوجية المساعدة لهم.

8. دعم التدريب المستمر، وتطوير وتحديث برامج التعليم والتدريب المهني للعاملين في إطار الأنماط الجديدة للعمل بهدف مواكبتها تطور أساليب ووسائل العمل وتحسين نفاذها إلى التكنولوجيا الحديثة في عمليات الانتاج.

9. الترويج لأفضل الممارسات لتطوير بيئة عمل مستدامة، وتعزيز الوعي بثقافة المنشآت المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

10. تعزيز التوظيف الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل حصولهم على القروض الصغيرة وإتاحة المعلومات والبيانات وتوفير شروط الائتمان ذات المواصفات الجيدة.

11. تطوير البنية التحتية لكافة المرافق العامة، بحيث تكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على تحوير البنية التحتية التكنولوجية للاستفادة من الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا المساندة.

12. وضع مناهج وبرامج تدريبية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تساعدهم على الاندماج في سوق العمل.

13. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لأصحاب العمل والموظفين لزيادة الوعي والفهم حول احتياجات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة.

14. دعم أصحاب العمل لتوظيف العاملين من ذوي الإعاقة وتسهيل (تخفيض الأعباء) رسوم التصاريح أو أية إجراءات أخرى مطلوبة.

15. تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية لتطوير مناهج دراسية وبرامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسوق العمل.

الهدف (16): تعزيز فرص العمل للعمالة المتنقلة بين البلدان العربية وذلك من خلال:

1. العمل على تحقيق التوازن الديمغرافي الآمن لبلدان الاستقبال بما يضمن الهوية الثقافية العربية لها.
2. تنظيم وضبط الوفادة للخدمات الشخصية وعاملات المنازل غير العربيات.
3. وضع المزيد من الرقابة على مكاتب الاستقدام ومكاتب إلحاق العمال بالخارج وحماية القوى العاملة الراغبة في الهجرة والتنقل من تعرضها لسوء الاستغلال.
4. تشجيع التعاقدات الشاملة مع الشركات العربية للعمل في بلدان الاستقبال ودعم بلدان الإرسال لها من حيث تسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية وتيسير انتقال عمالتها العربية.
5. تشجيع برامج التدريب المشتركة بين بلدان المنشأ والمقصد لضمان المهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل.
6. وضع نظم إحصائية وطنية لمتابعة أوضاع الوافدين من خلال المسوح الدورية والدراسات ونشر نتائج ذلك.
7. قيام بلدان المنشأ بوضع نظم وتقديم خدمات تحفز على جذب مدخرات المتنقلين من رعاياها وتحقيق الاستفادة المثلى منها.
8. توفير الحماية للوافدين العرب في إطار القوانين الجاري بها العمل والاتفاقيات العربية والثنائية.
9. حث أصحاب الأعمال في بلدان الاستقبال على التقليص التدريجي من استخدام العمالة غير العربية واعتماد إجراءات تحفز على ذلك.
10. العمل في إطار جهد مشترك على تنفيذ برامج تنقل للشباب العربي من أجل التدريب والعمل مدروسة وتلقى دعم ورعاية من بلدان الاستقبال والإرسال معاً.
11. العمل على إحداث مكتب تشغيل عربي يرتبط بجميع مكاتب التشغيل بأنواعها المختلفة في البلدان العربية، وذلك لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية وتوفير بيانات حول فرص العمل المتاحة وإحداث بوابة إلكترونية لهذا الغرض.
12. تعزيز دور وحدات ما قبل المغادرة بتثقيف العمال بواجباتهم وحقوقهم التي تنظمها القوانين واللوائح في دول المقصد والاتفاقيات الثنائية بين دول المقصد والمصدر ومعايير العمل العربية.

الهدف (17): الحفاظ على فرص العمل للمهاجرين العرب وصيانة حقوقهم وذلك من خلال:

1. وضع قواعد لإقامة نظام للهجرة منظم وآمن متفاوض عليه بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية عموما والدول الأفريقية والآسيوية.

2. تعميق الحوار بين البلدان العربية المصدّرة للعمالة وبشكل مشترك، والبلدان الأوروبية حول دوافع الهجرة، في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية وسياسات الجوار، لوضع رؤية شمولية تساعد في وضع إجراءات تنموية تفتح المجال لبناء شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار تبادل المنافع بين الطرفين.

3. التوجه لوسائل الإعلام، لنشر قيم التسامح باعتماد معالجة إعلامية رصينة للهجرة كمعطى إنساني والتركيز على جوانبها الإيجابية، ومحاربة الصور النمطية والخطابات السلبية الماسة بحقوق الإنسان.

4. وضع برامج لتشجيع المثقفين والباحثين والمؤثرين وجمعيات المهاجرين العرب للتأثير في الرأي العام الأوروبي والغربي عامة، لتغيير الصور النمطية حول المهاجر العربي.

5. ضمان تمتع المهاجرين العرب في الدول الغربية بالمساواة مع نظرائهم خاصة فيما يتعلق بالتنقل في السوق الداخلية الأوروبية وفرص التدريب والحفاظ على لغتهم وثقافتهم.

6. استفادة العمال العرب المهاجرين بقدر متساو مع نظرائهم من البرامج الاجتماعية والثقافية وبرامج التشغيل التي يتم إقرارها في إطار الصناديق الأوروبية المعنية.

7. وضع نظم وطنية لمتابعة أوضاع المهاجرين العرب في أوروبا من خلال الدراسات والمسوحات.

8. الإعداد للتعامل مع الأشكال الجديدة المرشّح تناميها مع أزمة المناخ ومنها " الهجرة لدوافع مناخية" بوضع سياسات طوارئ عربية ووطنية لمواجهة موجات النزوح الداخلي.

9. العمل على التقليص من دوافع هجرة الكفاءات العربية ووضع برامج لجذب مساهمتها في مشاريع التنمية ببلدانها.

10. إدماج مصالح العمال العرب المهاجرين في أوروبا ضمن المصالح المشتركة التي تعنى بها اتفاقيات الشراكة مع أوروبا.

11. وضع استراتيجيات وطنية متكاملة لإدارة حركة الهجرة أو إعادة النظر في استراتيجياتها، استرشاداً بمضامين وأهداف "الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" لتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة ذات بعد إنساني تضامني، من تيسير اندماج المهاجرين في وضع نظامي، وتأهيل الإطار القانوني، وتشجيع الهجرة المنظمة وإبراز فوائدها.

الهدف (18): تنمية وتنظيم معلومات سوق العمل، وذلك من خلال:

1. اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن كأحد المصادر الرئيسية لتصنيف المهن وتوصيفها في البلدان العربية بحسب احتياجات كل دولة.

2. إنشاء مراصد وطنية حول أسواق العمل في الدول العربية التي لم تحدث بها بعد.
3. إقرار بيانات أساسية (حاكمة) حول القوى العاملة والتشغيل تتم متابعتها بصورة منتظمة وذلك من خلال:
   - المسوح الميدانية الدورية حول أوضاع التشغيل والبطالة أو فرص العمل المتاحة.
   - نشر وتعميم الإحصاءات التي تتضمنها التقارير الدورية.
   - تحديد أدلة لتنسيق معلومات حول مؤشرات سوق العمل.
4. إعداد قواعد بيانات في المجالات التالية:
   - العرض من القوى العاملة بما في ذلك مخرجات منظومة التعليم والتدريب.
   - الطلب على القوى العاملة من خلال عروض المؤسسات الإنتاجية، وتوقعات التوسع في الطلب.
   - فرص التدريب في مختلف المؤسسات الخاصة والحكومية.
   - فرص إنشاء صناعات صغرى أو تشغيل ذاتي.
5. بث قواعد البيانات حول سوق العمل من خلال شبكة معلومات محلية أو عربية.
6. استخلاص مؤشرات دورية حول سوق العمل ونشرها بين المعنيين.

الهدف (19): تطوير نظم إدارة التشغيل وذلك من خلال:

1. توجيه عناية خاصة بتشغيل الشباب والمرأة.
2. اعتماد نظم لقياس مستويات المهارة وإصدار وتوثيق شهادات المهارة.
3. التنسيق مع أجهزة التعليم والتدريب على المستوى الوطني للعمل على تلافي جوانب العجز والفائض في القوى العاملة كما ونوعا.
4. التعاون مع أجهزة الإعلام المختلفة لحث راغبي العمل بفرص العمل وإمكانيات التدريب المتاحة.
5. إجراء المسوح الدورية لحصر القوى العاملة إلى جانب حصر الاحتياجات التدريبية.
6. المتابعة المستمرة لبرامج التشغيل من أجل تطويرها.
7. تعزيز إدارة التشغيل ومدها بالموارد البشرية وتوفير ما يلزم من إمكانيات لعملها.
8. إنشاء مراصد وطنية لسوق العمل في الدول العربية التي لم يحدث بها بعد.

الهدف (20): تطوير مكاتب التشغيل الحكومية وذلك خاصة من خلال:

1. مواصلة جهود نشر مكاتب التشغيل جغرافيا بما يتناسب مع توزيع القوى العاملة وتوزيع الباحثين عن فرص العمل.
2. تطوير مكاتب التشغيل من خلال توفير القوى الوظيفية اللازمة لها وتدريبها ودعمها بالإمكانيات المادية لاعتماد أدوات التواصل الحديثة في عملها لتمكينها من أداء مهامها.
3. الوصول إلى ترابط وظيفي مع مؤسسات الإنتاج ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال بهدف تنمية فرص التشغيل.
4. التنسيق مع مؤسسات التدريب المهني الحكومية والخاصة لتوجيه التدريب نحو احتياجات سوق العمل.
5. تقديم الخدمات في مجال الاستشارات المهنية والتوجيه المهني.
6. قياس مستويات المهارة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
7. العناية بالصناعات الصغيرة في مكاتب التشغيل وأوضاع التشغيل في القطاع غير المنظم.

الهدف (21): دعم نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك من خلال:

1. التشاور الوثيق بين أصحاب الأعمال العرب لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات بصورة متكاملة بغرض الاستفادة مما تتيحه من امتيازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. بذل جهود من قبل الاتحادات النقابية وتنظيمات أصحاب العمل للتقليل من السلع المستثناة وضبط الرزنامة الزراعية.
3. تحسين وسائل النقل بين البلدان العربية وتقليص كلفته وتخفيض أوقات انتظار السلع على الحدود بتقليل الإجراءات وتطوير كفاءة القائمين بها وتحسين المعلومات حولها.
4. تسريع الاعداد لإقامة سوق عربية مشتركة وذلك من خلال:
   - مواصلة جهود تنسيق السياسات الجمركية والضريبية العربية بهدف توحيدها.
   - توفير مرونة أكبر في تنقل فئات من القوى العاملة خاصة أصحاب العمل وذوي الكفاءات بين البلدان العربية.
   - بذل جهود مشتركة لرفع كفاءة العمال خاصة في الصناعات ذات الطابع التكاملي لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق تقسيم مجد للعمل ومنتج.
   - تبادل التجارب والاطلاع على مستجدات المنافسة الدولية للمنتجات العربية.
   - تشجيع الاتفاقيات الثنائية التجارية والاقتصادية على أن تكون قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حدا أدنى لها.

الهدف (22): الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات بالمعنى الشمولي وذلك من خلال:

1. وضع رؤية مشتركة للمسؤولية الاجتماعية بين الحكومات العربية والشركات الأجنبية والوطنية مع التأكيد على الالتزام بها.
2. تنظيم ورش عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية.
3. بذل جهود مضاعفة لإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات.
4. حث وسائل الإعلام للتوعية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.
5. قيام الحكومات العربية بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء المنشآت للمسؤولية الاجتماعية ووضع محفزات نظامية للمنشآت على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.
6. سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
7. منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لتشجيع التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.

الهدف (23): مراجعة وتحديث تشريعات العمل بما يتوافق مع التحولات التي عرفها سوق العمل من خلال حوار اجتماعي ثلاثي من خلال:

1. مراجعة قوانين العمل لمواكبة التحولات الجارية في سوق العمل بهدف:
   - تنظيم الأنماط الجديدة للعمل والعلاقات الناتجة عنها.
   - إدخال قدر من المرونة يمكن في آن واحد من خلق حراك داخل سوق العمل يشجع الشركات على استحداث وظائف عمل إضافية وحماية حقوق العمال الأساسية.
   - تضمين إجراءات حمائية خاصة بالعاملات وعمال المنازل أو وضع قوانين خاصة.
2. مصاحبة عملية تطوير قوانين العمل بمراجعة قوانين الضمان الاجتماعي وشروط منح مزاياه وفق عقود العمل الغير القياسية.
3. تشجيع أصحاب العمل واتحادات العمال على استغلال ما يتيحه الحوار الاجتماعي ومختلف آلياته لإبرام اتفاقيات العمل الجماعية.

4. إقامة حوار اجتماعي يجمع بين الحكومات واتحادات العمال والمنصـــات الرقمية لتكييف علاقات العمل في المنصـات بشـكل صـحيح ولكي يتمتع العاملون بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.

5. دعم جهاز مفتشي العمل بالموارد البشرية لتحسين آليات الرقابة لاحترام إنفاذ قانون العمل.

6. دعم كفاءة تفتيش العمل والعمال وأصـــحاب العمل بالاعتماد على الدلائل التي أعدتها منظمة العمل العربية التالية:

- الدليل حول تفتيش العمل والصـــحة والســـلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل لفائدة مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.
- الدليل التوجيهي للعمال حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
- الدليل التوجيهي لأصحاب العمل حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

7. توسيع نطاق تفتيش العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم.

الهدف (24): تطوير مزايا أنظمة الضـمان الاجتماعي وضـمان شـمول حق الاسـتفادة منها لكل فئات العمال من خلال:

1. العمل على توسـيع مظلة الضـمان الاجتماعي بما فيها التأمين الصـحي لتشـمل كافة فئات العمال والعاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسـميين والعمال العاملين لحسـابهم الخاص والعاملين في القطاع غير المنظم اسـترشـاداً بمعايير العمل العربية والدولية والتجارب العربية في هذا الشأن.

2. إرساء أرضية عربية مشتركة للحماية الاجتماعية تؤمن الحد الأدنى من التغطية الاجتماعية للفئات الهشة.

3. تعزيز الحوار الاجتماعي في مجالات تطوير تشـريعات الضـمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات التي يعرفها سوق العمل والمخاطر الاجتماعية المستجدة.

4. إحداث فرع جديد في مزايا الضـمان الاجتماعي يتعلق بالتأمين عن فقدان الشـغل يسـتفيد منه كل عامل فقد عمله لأسباب غير إرادية.

5. مراجعة قوانين ونظم الضـــمان الاجتماعي وتشـــريعات العمل لتغطي أنماط العمل الجديدة ومنها العمل الحر من خلال المنصات الرقمية.

6. اعتماد مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة بما يضمن ديمومة مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية.

7. القيام دوريا بالدراسات الإكتوارية الضرورية، للأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية والتغيرات الديموغرافية.

8. تنويع مصادر التمويل من خلال اعتماد شبكة أمان مضمونة من الدولة، وتنويع الاستثمارات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي، والتوجه للاستثمار من خلال أدوات مستقرة وآمنة.

9. استحداث أنظمة تكميلية الزامية وأنظمة تكميلية اختيارية والتشجيع على الانخراط بهذه الانظمة عبر التحفيز الضريبي.

10. إقرار الحق في تحويل الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي عند تنقل العمال وذويهم من دولة عربية الى أخرى.

11. اشراك العمال بالدول العربية في أنظمة التقاعد لكل دولة عربية (انشاء نظام ضمان اجتماعي خاص بالعاملين في الخارج).

12. مواصلة جهود رقمنة نظم الحماية الاجتماعية بما يسمح للوصول الى قاعدة بيانات تستهدف الفئات المستحقة مع التأكيد على أهمية تنسيق جهود الدول العربية لإنشاء قاعدة بيانات موحده اقتصادية واجتماعية تحقيقا للاستجابات السريعة في التعامل مع الأزمات.

13. العمل على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تطبيق أسس ومبادئ الاستثمار في أموال التأمينات الاجتماعية.

14. تشجيع صناديق الضمان الاجتماعي في الاستثمارات ذات الصبغة الاجتماعية التي تساهم في زيادة فرص التشغيل والحد من نسب البطالة.

15. تشجيع الاستثمارات المشتركة بين أنظمة الضمان الاجتماعي العربية، بإنشاء صندوق استثماري موحد لمؤسسات الضمان الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.

16. حث الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الاتفاقية رقم (3) بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية والاتفاقية رقم (14) بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الاقطار العربية.

17. دعوة منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي لمواصلة تكثيف الأنشطة المشتركة لفائدة الدول العربية (ندوات، ورش عمل، تدريب، تبادل خبرات ...) في مجال الضمان الاجتماعي.

الهدف (25): جعل مكافحة الاحتباس الحراري والحد من التلوث البيئي أحد مرتكزات المنوال الجديد للتنمية وأحداث فرص العمل الخضراء من خلال:

1. مضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق، ودعم مشاريع ريادة الأعمال في هذه المجالات.
2. إعطاء عناية خاصة في برامج التعليم والتدريب لموضوع حماية البيئة، وخلق مسالك متخصصة في المهن الخضراء.
3. منح امتيازات ضريبية للشركات والمقاولات التي تحترم أنشطتها قواعد المسؤولية البيئية.
4. إلزام الاستثمار الأجنبي على التقيد بالمعايير العالمية في مجالات البيئة والصحة والسلامة ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتبادل الخبرات.
5. مضاعفة الضغوط على الدول الصناعية الأكثر إسهاما في الانبعاثات الحرارية لتغيير سياساتها وتحمل تكلفة ذلك.
6. التوعية وإلزام الشركات والمؤسسات بالعمل من أجل تنمية مستدامة تحفظ حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة وتعزيز مفهوم جودة الحياة.
7. تبني نهج الاستهلاك وأساليب الإنتاج المستدامة، وتأهيل الأجيال العربية الجديدة على ذلك، من خلال تغيير نموذجنا الاستهلاكي وطرق التعاطي مع المحيط الطبيعي والتكيف مع تغير المناخ في المراكز الحضرية بوضع وإنفاذ السياسات المعنية بتغيرات المناخ، وإيجاد البدائل لمواجهة الأزمات المتوقعة في نقص المياه.

خامسا: آليات تنفيذ الاستراتيجية المحدثة:

أ- **على المستوى الوطني:**

1. إنشاء مجالس وطنية عليا أو هيئات للتشغيل، **على أن يتم:**
   - رعاية هذه المجالس من قبل أعلى المستويات السياسية.
   - يمثل في هذه المجالس هيئات التعليم (بأنواعه) والتدريب والتشغيل والإنتاجية والاستثمار والصناعة والضمان الاجتماعي والإحصاءات والخبراء، مع ضمان تمثيل منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية العمالية.
   - تقر هذه المجالس خطط تنمية القوى العاملة والتشغيل متوسطة وبعيدة المدى وتبدي رأيها في الخطط السنوية أو الخطط قصيرة المدى.
   - يكون لهذه المجالس، مجالس أدنى شبيهة له في التركيب على مستوى المحافظات، ترتبط به وتكون مسئولة أمامه وتدعم هذه المجالس لجان استشارية.

- تنشـر هذه المجالس أو الهيئات تقارير دورية عن أوضـاع القوى العاملة والتشـغيل وتطورها والمشاكل التي تواجهها وتحدياتها المستقبلية وعلى أن تكون هذه التقارير محل اهتمام وزارات العمل العربية وباقي الوزارات المعنية.

2. تشكيل لجان استشارية وطنية لتنمية القوى العاملة والتشغيل والعمل اللائق، تشرف عليها وزارات العمل العربية ويمثل فيها منظمات أصـحاب العمل واتحادات العمال وبمشـاركة الأطراف المعنية بتنمية القوى العاملة والتشـــغيل حســـب احتياج كل دولة. وتمثل هذه اللجان أمانة فنية للمجلس الوطني الأعلى أو الهيئة العليا لتنمية القوى العاملة والتشغيل.

وتقوم هذه اللجان بشكل خاص بما يلي:

- استكمال الجانب المعرفي لتنمية القوى العاملة والتشغيل.
- تحديد مشاكل التشغيل والتدريب وسياسات معالجتها.
- تصميم واقتراح برامج وطنية لدعم ومواكبة رواد الأعمال.
- اقتراح صور التعاون العربي في هذا المجال.

3. إنشاء معاهد وطنية (أو هيئات وطنية) للإنتاجية تمثل فيها الجامعات (والبحث العلمي) وأصحاب الأعمال (خاصة المؤسسات الكبيرة) والاتحادات النقابية للعمال أو أي جهات أخرى ذات الصلة.

وتتولى هذه المعاهد بشكل خاص:

- دراسة الإنتاجية في مختلف قطاعات النشاط.
- تقديم حلول للرفع من الإنتاجية في القطاعات والأنشطة التي تعاني من تدنى الإنتاجية.
- نشر المعرفة والوعي بالإنتاجية وأهميتها من خلال التأليف والترجمة ووضع الأدلة العملية.
- التدريب والتكوين.

4. إنشـاء صـناديق وطنية للتشـغيل أو للتشـغيل والتدريب معا في البلدان التي تتفاقم فيها مشـاكل البطالة وفقا لما تقره كل دولة ويكون من مهامها تنمية القوى العاملة والتشـــغيل وتخفيف البطالة **خاصة للفئات التالية:**

- الشباب الباحث عن عمل لأول مرة.
- العمال المتضررون من التحولات التكنولوجية والمناخية التي يعرفها سوق العمل.
- المرأة العاملة.
- المتعطلون لمدة طويلة.
- الأشخاص ذوو الإعاقة.

5. إنشاء قواعد بيانات وطنية شفافة ومتطورة حول سوق العمل يتم تبادل بياناتها من خلال شبكات الاتصال الوطنية أو الدولية وإتاحة الاتصال بها من بلدان عربية أخرى. على أن تضم قواعد البيانات تلك:

- فرص التدريب والتشغيل.
- عروض وطلبات العمل.
- ابتكارات الشركات الناشئة لرواد الأعمال.
- إمكانيات إنشاء صناعات صغرى وتشغيل دائمة وفرص التمويل وقواعده.

6. القيام بمسوح دورية حول التدريب والتشغيل تأخذ بنظر الاعتبار الفئات الأكثر تضررا بالبطالة أو المرشحة لفقدان مناصب عملها والاعتبارات المنهجية المتعلقة بتشغيل المرأة والاسترشاد بالتصنيف العربي المعياري للمهن لضمان المقارنة.
7. تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات الدولة لاستحداث فرص عمل جديدة والسعي لتبادلها بين البلدان العربية.
8. السيطرة على معدلات التضخم من خلال أحداث التوازن في سوق العمل بين الوظائف والمهن ومستويات الأجور لتنفيذ وتطبيق خطط التنمية.
9. ضرورة توفير التأمين الجيد وأخذ الاحتياطات الاحترازية لتأمين العمالة العربية خاصة في الدول التي يكثر بها الكوارث الطبيعية وموجات الجفاف الحادة.

ب- على المستوى العربي:

- إدراج البعد الاجتماعي من تدريب وتشغيل ضمن برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- السعي لعقد منتدى تشاوري بين أطراف الإنتاج الثلاثة بمعية المؤسسات العربية المعنية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والمنصات الرقمية لبحث أوجه التعاون معها للوصول إلى عقد اتفاقية إطارية لتكييف العمل بالمنصات، بما يسمح بتمتع العاملين بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
- تأسيس هيئة تنسيقية بين مراكز الإنتاجية في البلدان العربية.
- تقديم مختلف أوجه الدعم لجهود الدول العربية لحفز تحولها نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
- تكامل الجهود لسد الفجوات في رأس المال البشري والتشغيل من خلال جهود المنظمات والمجالس العربية المعنية بالتعليم والمالية والصناعة والقياس والإدارة والزراعة والشئون الاجتماعية.
- تسهيل نقل السلع والأفراد والعمل على تقليل الكلفة.
- تنمية الشركات العربية المشتركة.

- تنسيق جهود المسوح الميدانية حول القوى العاملة تعريفا ومنهجية ونشرا.
- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن للأغراض الإحصائية والتخطيطية.
- دعم السعي لتمويل برامج تشغيل الشباب عربيا ودوليا والتعاون في تنفيذها.
- إنشاء وتطوير شبكة عربية للمعلومات والتنسيق بشأن الصناعات الصغرى أو متناهية الصغر، وذلك بهدف تبادل التجارب وتحسين أداء هذه الصناعات وتوفير فرص أفضل لتشغيل الشباب.
- التنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة لتكامل الجهود لتحقيق مرامي هذه الاستراتيجية حسب مجالات عملها، وتوجيه الدعم اللازم لتنفيذ أهدافها وبرامجها.
- العمل على مراجعة وتحديث الاتفاقيات الثنائية في مجال تنقل الأيدي العاملة الموقعة بين وزارات العمل بالدول العربية.
- تعزيز التنسيق بين الدول العربية في تبني مبادرات موحدة لتنفيذ الاستراتيجية بين الدول الأعضاء.

ج – على مستوى منظمة العمل العربية:

1. تقديم المشورة الفنية بشأن عمل المجالس الوطنية للتشغيل أو الهيئات العليا واللجان الاستشارية الوطنية والهيئات المعنية بالإنتاجية، والصناديق الوطنية للتشغيل والضمان الاجتماعي، كلما طلب منها ذلك.
2. تصميم برامج نموذجية لتشغيل الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة تمول وتنفذ عربيا.
3. المساعدة في دعم الجهود البحثية والمسوح الميدانية في مجالات التشغيل والعمل اللائق، ووضع أدلة وتصانيف وتعاريف ومنهجيات تخدم ذلك.
4. الاستمرار في إعداد تقرير دوري كل عامين حول أوضاع التشغيل والبطالة في الوطن العربي.
5. إعادة النظر بشكل دوري بالتصنيف العربي المعياري للمهن في ضوء تطور المفاهيم التكنولوجية والصناعية والعمل على تطبيقه في جميع الدول العربية.
6. تقديم الدعم للبرامج الهادفة للحد من تشغيل الأطفال والأحداث.
7. متابعة انعكاسات المتغيرات الدولية والإقليمية على قضايا العمل والتشغيل.
8. السعي إلى تفعيل دور الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل، بحيث يتم من خلالها متابعة مؤشرات أسواق العمل في البلدان العربية.

9. تطوير شبكة المعلومات العربية حول الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.

10. إقامة مرصد عربي للهجرة.

11. اقتراح أدوات قانونية جديدة من اتفاقيات وتوصيات جديدة أو معدلة في المجالات التي تتعلق بتنمية القوى العاملة وتشغيلها وتحسين ظروف وشروط العمل.

12. دعم جهود التعريب والترجمة في مجالات التشغيل والإنتاجية.

13. القيام بجهود منسقة للتوسع في تبنى معايير متابعة إدارة الجودة الدولية والتدريب عليها.

14. إعداد تقارير دورية لمتابعة حالة إنجاز هذه الاستراتيجية وفق مؤشرات مضبوطة حال إقرارها تعرض على الجهات الدستورية للمنظمة.

سادسا: الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية:

1. تحل هذه الاستراتيجية المحدثة من تاريخ إقرارها محل الاستراتيجية السابقة.
2. يمتد نفاذ هذه الاستراتيجية لمدى عشر سنوات.
3. يتم إدخال تعديلات عليها كلما استدعت الضرورة لذلك.

قـــرار

بشأن

الرؤية العربية 2045: تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرارَي المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2482) د.ع (115) بتاريخ 2025/2/13، ورقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - النسخة النهائية من وثيقة "الرؤية العربية 2045: تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

الموافقة على الوثيقة النهائية لـ"الرؤية العربية 2045: تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل"، بصيغتها المرفقة، كوثيقة استرشادية، لوضع وإعداد استراتيجيات وبرامج الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية.

(ق.ق 101 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

الرؤية العربية 2045

تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الرؤيــة العربية 2045

تحقيـــق الأمـــل
بالفكر والإرادة والعمل

تصدير

تعبّر الرؤية العربية 2045 عن الأمل في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، ونرجوها رؤيةً تنهض بالهمم، وتفعّل الطاقات، وتحفّز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي. تأتي هذه الوثيقة ثمرةً لجهود متضافرة، بادرت إليها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية في ضوء الحاجة الماسّة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتتبنّى وُجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستّة أركان مترابطة، هي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاةً لأولويات المنطقة، بلداناً ومجتمعات وأفراداً، ولموجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمنا من أجل الاستفادة مما تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة.

وتنطلق الرؤية من القناعة بمزايا التضامن والتعاون العربي، وتسترشد بالمواثيق والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة، وتُتمّم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 و«ميثاق المستقبل» الصادر عن قمة المستقبل، وتعطي الأولوية لاحتياجات الدول والشعوب العربية وتوجّهاتها، وتتّسق مع الخطط والرؤى الوطنية وتتكامل معها من منظور ملكية الشباب للمستقبل. وتشدّد هذه الرؤية على منظومة القيَم الإنسانية الراسخة في المنطقة بوصفها اللّبنة الأساس في التنمية البشرية ومشروع التنمية المستدامة، وتستفيد من تراكم الخبرات في المنطقة العربية، ومن التجارب الإقليمية في مناطق أخرى من العالم، مع مراعاة أوجه التلاقي والتباين والقواسم المشتركة بين الدول العربية، والتحدّيات التي تواجهها والمنافع المشتركة التي تنشد تحقيقَها.

وعلى صعيد متّصل، تطرح الرؤية مبادرات متعددة لمشاريع استراتيجية، وتوصياتٍ لتفعيل العمل العربيّ المشترك، بأساليب وآليّات عمل مبتكرة تعزّز التعاون العربيّ، وتحقّق أغراضها وأهداف التنمية المستدامة. وعليه، انطوت هذه الوثيقة على عددٍ من المبادرات المقترحة، منها التحوّل إلى عصر التعليم الرابع (التعليم 4.0) الذي يتّسم فيه التعلّم بطابع استكشافي، ومتعدّد التخصّصات، ومُركّز على المتعلّم وقائم على الذكاء الاصطناعي والاندماج التكنولوجي والتعلم مدى الحياة، ومنها كذلك تطوير آليات للإغاثة العاجلة والطارئة للدول العربية المتأثرة بالنزاعات، وسبل التدخل لتيسير التعافي المبكر وإعادة الإعمار، والخروج بالمنطقة العربية من الإجهاد المائي، وتطوير آليات تمويلية إقليمية للأمن المائي والغذائي، وتطبيق نهج متكامل في إدارة الموارد المالية والغذائية، وربط شبكات الكهرباء والإنترنت والسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات، ووضع برامج للثقافة والإبداع وتعزيز مكانة اللغة العربية، وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

ويعتمد نجاح هذه الرؤية على التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص، والعمل على تنفيذها. ونأمل أن يتحقّق التوافق على مبادرات ومشاريع مقترحة في إطار الرؤية من أجل ترسيخ التكامل الإقليمي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تحقيقاً لتطلّعات الشعوب والدول في المنطقة العربية.

رولا دشتي

أحمد أبو الغيط

شكر وتقدير

تتوجه الإسكوا وجامعة الدول العربية (الجامعة) بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل المشترك على ما قدموه من دعم ومشورة وجهد من أجل وضع رؤية استشرافية تلبّي التطلعات الطموحة للمنطقة العربية لعام 2045.

أعدت هذه الرؤية بقيادة الدكتورة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة. وقد عمل على مشروع الرؤية فريق من موظفي الإسكوا، وتحديداً منسق الفريق الطيّب الدجاني، وأعضاؤه، لين عبدالله، هبة شامة، روان نصّار، أراز نشاليان، مروة الشاب، غادة سنّو، ربيع بشور، شمية المجذوب، زينة كعباشي، ملاك فنيش، رافي شيربنيان، وفريق من الجامعة بقيادة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد، وندى العجيزي، الوزير المفوض، وعضوية عمرو أبو علي. واستفاد الفريق بشكل خاص من ملاحظات السيد منير ثابت، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، وكريم خليل، أمين سر الإسكوا.

نود أن نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء الإسكوا الذين ساهموا في عملية البحث وجمع البيانات من مختلف المجموعات المتخصصة: مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، ومجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، ومجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، ومجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، ومختبر الإحصاء الجغرافي، ومجموعة أهداف التنمية المستدامة 2030، ومجموعة الحوكمة ودرء النزاعات؛ وأعضاء فريق الجامعة العربية من القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي وقطاع الإعلام.

ونخص بالشكر مؤلفي أوراق المعلومات الأساسية وأوراق السياسات، الذين ساهموا في وضع الإطار البحثي والفكري لصياغة وثيقة الرؤية النهائية، المفكرين والدكاترة الأفاضل، مع حفظ الألقاب: ناصيف حتّي، لدا خان، ماريبيت عواد، مُنية عقار، الصادق شعبان، منى المهذبي، فارس أبي صعب، سحر راد.

والشكر موصول للوزراء وكبار المسؤولين، التالية أسماؤهم، الذين أثْرَوا الرؤية بمساهماتهم الفكرية القيّمة: سعيد بن محمد بن أحمد الصقري، وزير الاقتصاد في عُمان، والفاتح عبد الله يوسف، وزير التجارة في السودان، وواعد عبد الله عبر الرزاق باذيب، وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، ووفاء سعيد بني مصطفى، وزيرة الشؤون الاجتماعية في الأردن، وفادي سلطي الخليل، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، وأحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر. والشكر كذلك إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للإسكوا.

ونود أيضاً أن نشكر السادة والسيدات ممن شاركوا في الجلسات الاستشارية والحوارية المثمرة التي تم عقدها خلال فترة المشروع من شباب واعد، ومفكرين وباحثين من مراكز الأبحاث والدراسات الرائدة، وخبراء مستقلين، وفنانين، ومبدعين، وإعلاميين، وصانعي قرار وتنفيذيين سابقين وحاليين من جميع أنحاء المنطقة العربية وخارجها، مع حفظ الألقاب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: ابراهيم البدوي، ابراهيم الشدي، أحمد الحفناوي، أحمد السيد النجار، أحمد يوسف أحمد، أديب نعمه، آلاء شبارو، إلياس حنا،

أميمة الخليل، أمين ناصر، أنيس محسن، تقلا شمعون، جبريل علي، جمال واكيم، حسين شعبان، حسين عبد الرحمن، حكيم بن حمودة، حلا المجالي، حنان عيسى، خديجة صبار، خضر حسان، دينة البعليكي، رحمة البحيري، رزيقة مجوب، رشا صلاح، رشا قنديل، رفيعة الطالعي، ريم عبد المجيد، زياد الأحمدية، زياد غصن، زيد عيادات، زينة مقدم، سلمان أبو ستة، سلوى جرادات، سليمان آرتي، سمير مقدسي، سنتيا شقير، شيخة بن جاسم، طه عبدالعليم، عالمة عوض، عبادة كسر، عبد الإله المنصوري، عبد الفتاح الجبالي، عبد الملك المخلافي، عبدالحسين شعبان، عبدالنبي العكري، علي الصاوي، علي المقري، علي فخرو، عمر حسن، عمرو الدسوقي، غيث فريز، فادي حمدان، فادية كيوان، فاطمة الجسيم، فرح العطيات، قيس الأسطى، لمياء المبيض بساط، لونا أبو سويرح، لؤي حازم مبيضين، ماجد الداعري، مارلين خليفة، مارون الراعي، محمد الحسيني، محمد السبع، محمد بلوط، محمد بوسعيد، محمد حسب الرسول، محمد حمودة، محمد صفي الدين خربوش، مصطفى الوندي، معين الطاهر، مكرم عويس، منال الفضلي، منتظر ناصر، منذر لعساسي، منير محملات، منيرة أبو غالي، مي الخطيب، نجلاء القاسمي، نجيب الصومي، نورس المناصرة مختار.

وقد تم بلورة عدد من المبادرات العملية التي ستسهم في تنفيذ توصيات هذه الرؤية، والتي تتقاطع وتتكامل محاورها الستة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر، ومع الجهود السابقة للإسكوا وجامعة الدول العربية، والجهود الوطنية والخطط والرؤى التنموية للدول العربية. والشكر موصول لقسم التحرير وإدارة المؤتمرات في الإسكوا الذي تولّى تحرير الرؤية وترجمتها وتصميمها.

المحتويات

تصدير

شكر وتقدير

مقدمة

الرؤية

الأمن والأمان

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الأمن والأمان

تحقيق الأمن الغذائي والمائي والبيئي بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

العدل والعدالة

العدالة الاجتماعية والاقتصادية: الاستثمار في الإنسان وللإنسان

العدالة القضائية: النهوض بمرفق القضاء

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية

الابتكار والإبداع

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة لتكريس الابتكار والإبداع

دعم ريادة الأعمال

الازدهار والتنمية المتوازنة

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الازدهار والتنمية المتوازنة

التنوّع والحيوية

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة للاغتناء عبر التنوّع

التجدّد الثقافي والحضاري
أبرز مؤشرات الأداء
سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق التجدّد الثقافي والحضاري
موجز بأهم المبادرات والمشاريع المقترحة للرؤية العربية 2045
المراجع
الحواشي

قائمة الأشكال

الشكل 1. موجات التغيير الكبرى في عالمنا
الشكل 2. الثورات الصناعية الخمس
الشكل 3. أركان الرؤية
الشكل 4. الارتقاء بالتعليم
الشكل 5. الطريق إلى الابتكار المستدام

مقدمة

في الرؤية العربية 2045 تصوّرٌ واعد للمنطقة ومحفّزٌ على العمل العربي المشترك من أجل تكامل الجهود لتحقيق تطلّعات الدول والشعوب العربية. ويمكن الاسترشاد بهذه الرؤية في وضع وإعداد استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة في الدول العربية، فرادى ومجتمعة، لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي. فالتعاون والتكامل شرطان ضروريان لتحقيق النهوض والتقدم العربي ونجاح هذه الرؤية. وفي ضوء موجات واتّجاهات التغيير الكبرى والتحديات العالمية الراهنة، أضحى لزاماً على الدول والشعوب التفكير في أسئلة جوهرية وجذرية بشأن المستقبل. وتتمحور هذه الأسئلة حول التقدم وتحقيق الازدهار المنشود وكيفية الحفاظ على الهوية والانتماء في سياق العولمة، وكيفية التعامل مع ثورات العلوم والمعرفة والاتصالات والتقنيات البازغة، والنمو السكاني والتوسع العمراني بأسلوب مستدام، وكيفية وضع نماذج تنموية اقتصادية مُنتِجة وشاملة، واجتماعية مُنصفة. وفي ظلّ التحوّلات التي يشهدها العالم، ولا سيّما التحوّل التدريجي في قطاع الطاقة عبر زيادة إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة، لا بدّ من العمل على تبنّي حلول مبتكرة منها ما يتصل باتّباع نَهج اقتصاد الكربون الدائري الذي يركّز على استخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون واحتجازه وإزالته والاستفادة منه.

حدّدت الأمم المتحدة في عام 2020 الاتّجاهات الخمسة الكبرى التي ستشكّل عالمنا وهي: تغيُّر المناخ، والتحوّلات الديمغرافية (لا سيّما شيخوخة السكان في الغرب والدول الصناعية)، والتوسّع الحضري، وظهور التكنولوجيات الرقمية وانتشارها، وعدم المساواة. والتحوّلات الديمغرافية والتوسّع الحضري والابتكار التكنولوجي هي نتائج حتمية للتقدّم البشري، فلا مناص منها طالما يبقى تفاعل الإنسان مع محيطه. أما تغيُّر المناخ وأوجه عدم المساواة فغالباً ما تكون نتاج إخفاقات لسياسات خاطئة وممارسات متجاهلة للبيئة. وعليه، فإن جسر الهوة التنموية بين أعضاء أي تكتل اقليمي في عالمنا غاية أساسية من غاياته وأهدافه، بما يؤدي إلى تحقيق المنافع الاقتصادية للجميع، وتقليل فجوة عدم المساواة. إن اتساع السوق العربية المشتركة يفيد جميع الأعضاء، من فئات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض على السواء، بأضعاف مضاعفة مقارنة بمحدودية السوق، وذلك نظراً لفاعلية اقتصاديات الحجم وسرعة انتقال المعرفة وعوامل الإنتاج المتعددة في تعظيم المنافع، وغير ذلك العديد من الإيجابيات ذات الصلة بدفع التكتل الإقليمي العربي الواعد نحو آفاق رحبة من النمو المتصاعد والمستدام.

من الممكن إحداث تغيير في هذه الاتّجاهات الخمسة باعتماد سياسات وطنية وإقليمية طموحة وواقعية، وتعزيز العمل الجماعي بين الدول[1]. ومن الواضح أنّ التحدّيات الناجمة عن اتّجاهات وموجات التغيير الكبرى في عالمنا تتجاوز الحدود الوطنية للدول بشكل عام وللدول العربية بشكل خاص، وجائحة كوفيد19- الأخيرة دليلٌ على ذلك، ما يستدعي وضع أطر عمل إقليمية وعالمية لتبادل المعلومات والتنسيق والتعاون لاحتواء المخاطر وتجنُّب امتدادها وانتشارها، ويؤكد ضرورة التعاون الإقليمي في المنطقة العربية. ولا بدّ من أن تتّخذ هذه الجهود طابعاً منهجياً ومؤسسياً، لا أن تنحصر في تدابير الطوارئ أو ردود الفعل غير المخطّط لها.

وينبثق من هذا الواقع أن وضع الرؤى الوطنية، على أهميته، لا يُغني عن رؤية إقليمية متجدّدة للمنطقة. وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا، بالشراكة مع الجامعة، ببلورة رؤية مستقبلية للمنطقة العربية في عام 2045، العام الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس الجامعة والأمم المتحدة على حدٍّ سواء، فضلًا عن كونه يأتي بعد 15 عاماً من المدة التي حدّدتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق أهدافها السبعة عشر. وتكرّس هذه الرؤية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والإسهام في التنمية المستدامة الشاملة للجميع على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك عبر مواكبة التحوّلات التكنولوجية الناتجة من الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، واستنباط الاتّجاهات الرئيسة التي سترسم وجهة العالم وأطر المستقبل لبناء مجتمعات المعرفة، واقتصادات حديثة مُنتِجة وشاملة، ومؤسّسات كفؤة وفعّالة تتعاون لمواجهة آثار تغيُّر المناخ والفقر المائي والغذائي وغيرها من التحدّيات الإقليمية.

وقد أخذت هذه الرؤية في الاعتبار التصوّرات التنموية للدول العربية، واغتنت من المراجعة الحثيثة لخططها المستقبلية، والمبادرات الاستراتيجية التي سبق أن أقرّتها القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دوراتها.

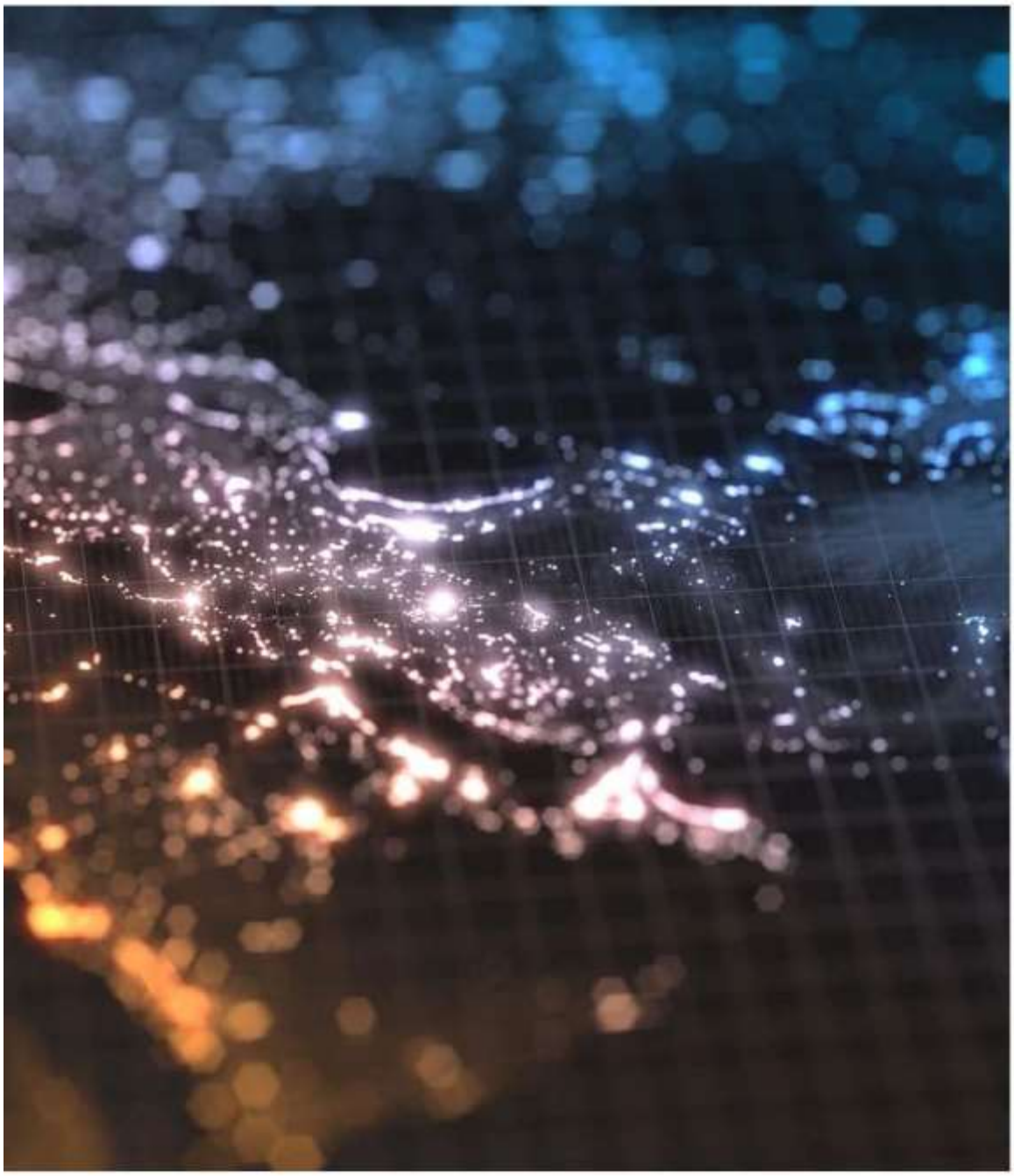

الرؤية

الرؤية العربية 2045 طموحٌ جماعي استراتيجي، يجمع البلدان العربية، قيادات ومواطنين، على مسار منطقةٍ لها وزنها وتأثيرها، وتتمتّع بالقوة والمسؤوليّة، وتتّسم بالفعالية على الصعيد الدولي، وتنعم بالأمن والأمان والاستقرار، والعدل والعدالة، واقتصاداتٍ يحرّكُها النّمو المتوازن والمستدام، وتكرّس التعاون والتضامن الإقليمي، وتحافظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئية، وتستفيد من ثروتها البشرية، وتواكب أحدث التطوّرات التكنولوجية والتقنيات البازغة، وتعتزّ بتراثها الثّقافي الثّري، وبتنوُّعه وانفتاحه وتَجدُّده الحضاريّ، وتُحقّق الرّخاء المُشترك بحلول عام 2045.

وعلى مرمى هذا الطموح، عالمٌ عربيّ أفضل، أساسُهُ الثقة في طاقاته البشرية وفي مستقبل أجياله. وتعكس الرؤية العربية 2045 الرغبة والآمال الجَمْعِيَّة في الاستقرار والازدهار والرفاهية، مرتكزةً على هوية راسخة، وثقافة غنية، وقيم جامعة، وسكان يتآزرون في نسيج متماسك، وثروة إنسانية مبدعة ومبتكرة، وإمكانات وموارد طبيعية كبيرة.

المنهجية

انطلقت الإسكوا وجامعة الدول العربية في بلورة هذه الرؤية الطموحة والواقعية من قناعاتهما بأهمية التكامل والتعاون والتواصل على المستوى الإقليمي، مسترشدَين بميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وقراراتهما والخطط والأجندات التنموية العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و"ميثاق المستقبل"، بالإضافة إلى احتياجات وتوجهات الدول العربية المتمثلة في القرارات الصادرة عن القمم والاجتماعات الوزارية العربية وعن دورات الإسكوا الوزارية ولجانها المتخصّصة.

ويستند النّهج الذي اعتمدته الإسكوا وجامعة الدول العربية إلى القناعة بالعلاقة التكاملية بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والفردية والجماعية، والتنمية والسلام. ويهدف إلى تضييق مساحات الخلاف، وتوسيع مساحات التلاقي من خلال حوارات واستشارات جَمعت الخبراء والشباب والمشاركين من مختلف مناحي الحياة وأثمرت هذه الرؤية.

وقد ارتكزت الإسكوا وجامعة الدول العربية في إعداد هذه الرؤية على تحليل اتجاهات التغيير الكبرى في الاقتصاد والمجتمع وبناء المؤسسات الفاعلة والبيئة في المنطقة العربية وبلدانها. ووضعتا في متناولهما مجموعةً متنوّعةً من الأدوات المعرفية والإحصائية، منها ما يعتمد على تقنيات بازغة مثل الذكاء الاصطناعي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والخبرات الدولية في مجال إعداد الرؤى

الإقليمية. وتضمّنت المنهجية المعتمدة في مشروع الرؤية العربية 2045 الربط بين أدبيات التكامل الإقليمي والممارسة العملية بما تفرضه من تحديات وفرص. وسعت الرؤية العربية إلى استشراف المستقبل المبني على الأدلة والاستفادة من نتائج وخلاصات الجهود والرؤى السابقة.

الشكل 1. موجات التغيير الكبرى في عالمنا

وخلال العمل على الرؤية العربية 2045، جرى تحليل تجارب تكتلات إقليمية أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول الإسكندنافية وغيرها، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتركز الخطط الاستراتيجية لهذه التكتلات الإقليمية على تعزيز التعاون في ثلاثة محاور: التعاون الاجتماعي والثقافي، والتعاون الأمني والسياسي، والتعاون الاقتصادي.

واعتمدت الإسكوا وجامعة الدول العربية منهجية حوارية قائمة على مشاركة ممثلي الهيئات الشعبية والنقابية والبرلمانية والمحلية وغيرها، وتشاركية إذ يُؤخذ

فيها برأي كل شخص مشارك في الحوار أو خلال عمر المشروع، وشاملة أي تعتمد نظرة كلية غير مجزّأة. وذلك بهدف تحديد تطلّعات المجتمعات العربية وآمالها بمزيد من الدقة. ومن أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، كان لا بدّ من التحقق والتيقن من هذه الرؤية بعد التشاور مع الخبراء والمهنيين وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى منهجية تحديد الأداءات المستهدفة التي استندت إلى المقارنة مع واقع التكتلات الإقليمية الأخرى، وهي مستهدفات مستقاة من مؤشرات ودلائل ذات ثقل وتحظى بتوافق دولي حولها وقد أدرجتها العديد من دول المنطقة في خططها الوطنية بحيث لا تكون عبئاً إضافياً في المتابعة.

وقد ازداد الاهتمام باستخدام أدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، بما فيها دراسة مصادر البيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي في مجال صنع السياسات. وتتمثل الفائدة الرئيسية لهذه المصادر في توفير مؤشرات اجتماعية واقتصادية أساسية تساعد على رصد وفهم آثار السياسات والمبادرات.

الشكل 2. الثورات الصناعية الخمس

أركان الرؤية

من أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، تم التشاور مع الخبراء وشرائح المجتمع المختلفة بما فيها المهنيون، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الدراسات والفكر، وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية.

وانطلاقاً مما تقدم، ومن الاتّجاهات الكبرى التي يُتوقّع لها أن تؤثّر على المنطقة والعالم، جرى تحديد ستة أركان للرؤية العربية 2045. ومثّلت هذه الأركان أولوياتٍ تعبّر عن آمال واحتياجات دول المنطقة ومجتمعاتها على المستوى الفردي والجماعي والمؤسّسي، وتقوم على تفعيل دور كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان العام والخيري وكذلك القطاع الخاص، بحيث تجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة هامشاً للنمو في ظل بيئة وقوانين مشجّعة على الاستثمار. ويكون لمؤسسات الدولة قدرات وكفاءات تلبّي طلبات الشعوب وطموحاتها مع درجات أقل من البيروقراطية والمكتبية. وتشمل أركان الرؤية العربية ما يلي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. ويحقق الرّبط المتين بين هذه الأركان أهداف هذه الرؤية وغاياتها في منطقة عربية يشعر فيها كلُّ شخص بالطمأنينة والأمل في المستقبل. وتتكامل هذه الأركان وتترابط ركائزها ومحاورها، بحيث لا يمكن تحقيق أي منها منفرداً. فمن المستبعد، مثلاً، تصوّر منطقة عربية تبتكر وتزدهر من دون توفر الأمان والعدالة. ويتقاطع ركنا التنوّع والحيوية والتجدّد الثقافي والحضاري مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وأركان الرؤية الأخرى، ما يسهم في تعزيز المجتمعات، ودعم الابتكار، وتعزيز التنمية الشاملة التي تضمن تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالةً وأمناً واستدامةً للجميع.

الشكل 3. أركان الرؤية

نحو منطقة عربية تنعم بالأمان والمساواة، تبتكر وتزدهر، وتعتزّ بتنوّعها وتجدّدها الثقافي والحضاري

أبرز مؤشرات الأداء

ملاحظات:

تتخطى مؤشرات العديد من الدول العربية، ولا سيّما تلك المصدّرة للنفط والغاز، المتوسطات المستهدفة، غير أنّ التفاوت الكبير بين الدول العربية، والتباين داخل كل دولة عربية يشيران إلى أهمية النظرة الكلّية الجامعة التي اعتُمدت في هذه الرؤية للمنطقة العربية بوصفها تكتلاً إقليمياً واعداً.

وتم اختيار قائمة مؤشرات الرؤية العربية 2045 لإعطاء لمحة سريعة عن واقع المنطقة العربية بشكل عام وكلي. وتتمثّل المنهجية المتبعة في اختيار المؤشرات في مدى ملاءمة المؤشر وأهميته، وتوفر البيانات الموثوقة للمنطقة العربية والبيانات المقارنة بالمجموعات الإقليمية المتعددة في عالمنا. وتأخذ الأداءات المستهدفة المحدّدة لكل مؤشر في الاعتبار آمال سكان المنطقة العربية وأحلامهم بمستقبل مشرق ومزدهر.

ومن التجارب المعاصرة ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الصين، على سبيل المثال، من (610 دولارات في عام 1995 إلى 12,500 دولار في عام 2021، ما يمثل زيادة قدرها عشرون ضعفاً (طبقاً لأرقام البنك الدولي). وعليه، فإنّ استهداف زيادة متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية بمقدار ثلاثة أضعاف، في إطار هذه الرؤية هو أمرٌ واقعي وقابل للتحقيق إذا نُفّذت خطط التنمية الاستراتيجية والرؤى المشار إليها اعتمادًا على عناصر مثل الإمكانات المتاحة، والقدرة الاستيعابية، ودور التقانة والمعرفة في تحقيق القفزات الاقتصادية، وتوفر الإرادة السياسية.

وتعكس هذه المؤشرات المختارة بمجملها الواقع الراهن وبعض الأداءات المستهدفة التي سيؤدي تحقيقها إلى النهوض بمؤشرات كلية أخرى للتقدم والنهوض العربي.

نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة (النسبة المئوية)

استهلاك الطاقة المتجددة هو نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG13/index-2.html

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو الدخل القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. والدخل القومي الإجمالي (وهو الناتج القومي الإجمالي سابقا) هو مجموع القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (مطروحاً منها الإعانات) غير مدرجة في قيمة الإنتاج بالإضافة إلى صافي إيرادات الدخل الأولي (تعويضات العاملين ودخل الملكية) من الخارج. والبيانات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.KD

دليل الابتكار العالمي، الحدود: (0-100)

توفر النسخة الرابعة عشرة من دليل الابتكار العالمي (الصادرة في 20 أيلول/سبتمبر 2021) بيانات وتحليلات جديدة عن حالة الابتكار العالمي، وتتيح للقرّاء وواضعي السياسات قياس أداء منظومة الابتكار في أكثر من 130 اقتصاداً.

https://ispar.unescwa.org/Simulator.aspx?Sim=7&Country=3

دليل الأمن الغذائي العالمي، الحدود: (0-100)

يتيح دليل الأمن الغذائي العالمي تحليل القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء وتوفّره وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية، والقدرة على الصمود في 113 بلداً. وهو نموذج ديناميكي للقياس الكمّي والنوعي يتألّف من 58 مؤشراً فريداً من المؤشرات التي تقيس محرّكات الأمن الغذائي في البلدان النامية والمتقدمة.

https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

يبيّن هذا المؤشر المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي أي الناتج المحلي الإجمالي الذي يأتي بشكل مباشر من قطاع السفر والسياحة بالإضافة إلى آثاره غير المباشرة والمستحدَثة.

https://prosperitydata360.worldbank.org/en/home

دليل الأداء البيئي، الحدود: (0-100)

يقدّم دليل الأداء البيئي ملخصاً قائماً على البيانات لحالة الاستدامة في العالم. وباستخدام 40 مؤشراً للأداء في 11 فئة من القضايا، يُصنّف دليل الأداء البيئي 180 بلداً من حيث أداؤها في قضايا تغيّر المناخ، والصحة البيئية، وحيوية النظام الإيكولوجي. وتوفّر هذه المؤشرات مقياساً على المستوى الوطني لمدى اقتراب البلدان من أهداف السياسات البيئية المحددة.

https://sedac.ciesin.columbia.edu/data/set/epi-environmental-performance-index-2022

أرصدة الدين الخارجي (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)

الدَين الخارجي هو ذلك الجزء من الدَين الإجمالي لبلد ما، المستحق لدائنين خارج البلد. ويمكن أن تكون الحكومة أو الشركات أو الأسر الخاصة من بين المدينين. ويشمل الدَين الأموال المستحقّة للمصارف التجارية الخاصة أو الحكومات الأخرى أو المؤسسات المالية الدولية.

https://prosperitydata360.worldbank.org/en/home?country=BRA&indicator=24695&viz=line_chart&years=1995,2028

دليل التنافسية العالمية، الحدود: (0-100)

يقيّم هذا الدليل القدرة التنافسية في 141 اقتصاداً، مما يقدّم لمحةً فريدة عن محرّكات النمو الاقتصادي في عصر الثورة الصناعية الرابعة. ويهدف إلى تقديم رؤى بشأن النمو الاقتصادي، وهو أمرٌ لا يزال حاسماً لتحسين مستويات المعيشة. وهذا الدليل هو نتاج تجميع 103 مؤشرات فردية، مستمدّة من مجموعة بيانات من المنظمات الدولية ومن استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي. وتتوزّع المؤشرات في 12 ركيزة، هي: المؤسسات؛ والبنية التحتية؛ واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والصحة؛ والمهارات؛ وسوق المنتجات؛ وسوق العمل؛ والنظام المالي؛ وحجم السوق؛ وديناميةالأعمال؛ والقدرة على الابتكار.

https://www.weforum.org/publications/global-competitiveness-report-2019/

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (النسبة المئوية من تعداد السكان)

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم (إعداد فريق الإحصاءات في الإسكوا).

معدل البطالة (النسبة المئوية)

يشير معدل البطالة إلى نسبة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه. ومن المفارقات أن معدلات البطالة المنخفضة يمكن أن تخفي نسبة كبيرة من الفقر في بلد ما. ويشير ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها إلى أوجه قصور كبيرة في تخصيص المواد.

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.Zs

الأمن والأمان
1

1 الأمن والأمان

تحظى المنطقة العربية بأهمية جيوستراتيجية بالغة لمشاطأتها المحيطين الهندي والأطلسي، وإطلالتها على بحر العرب والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. وعليه، تتحكم الدول العربية بخمسة من سبعة من أهم المضائق البحرية في العالم، وتشرف على أهم خطوط التجارة والملاحة، وتمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والثروة البشرية وعناصر القوة الاستراتيجية الأخرى، بالرغم من تفجر عدد من الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية الممتدة، وبروز التحديات البيئية التي فاقمت أوضاع الأمن بمفهومه الجامع.

في ضوء ما تقدم، يتطلّب العمل لاستتباب الأمن والأمان على مستوى المنطقة تفعيل جميع الشبل الرسمية وغير الرسمية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما فيها تعزيز دور جامعة الدول العربية، والتركيز على مسبّبات نشوب الحروب والخلافات الأهلية والإقليمية والخارجية، ومعالجتها من جذورها. فعلى الصعيد الداخلي، يتعيّن الحدّ من استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تتشارك في منابعها ومنافعها الدول العربية ودول الجوار، والقضاء على الإرهاب والفساد والظلم الاجتماعي، والهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، في سبيل تحقيق الأمن الشخصي وأمن المجتمع. وعلى الصعيد الخارجي، ينبغي تعزيز القدرة على التصدّي لأي توجّهات عدوانية توسّعية، وتطوير قدرات وآليات الدفاع العربي المشترك لردع العدوان الخارجي على المنطقة، واحترام القانون والشرعية الدولية التي تعترف بحقّ العودة الآمنة والطوعية للّاجئين والنازحين وحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني وسيادة الدولة الوطنية.

على صعيد متّصل، ومع استشراف موجات التغيير الكبرى في عالم ذات الأهمية البالغة للمنطقة العربية، تلوح في الأفق آثار موجة الثورة الصناعية الرابعة، ممثلةً باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم العميق وتعلّم الآلة في المعارك الحربية غير المتناظرة. فأضحت التقاطعات كبيرة بين موجة التقنيات البازغة وموجة تغيُّر أنماط الحروب والنزاعات من تقليدية إلى متطورة وغير متناظرة. والجدير بالذكر أن سعي المختصين لدراسة علم الحرب في مختلف أحقاب التاريخ الحديث والمعاصر كان الهدف الأساسي منه الإسهام في تحقيق واستتباب السلام الدائم على العدل. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، دخل على علم الحرب فصلٌ جديد يربط النظريات العسكرية باستراتيجيات إنهاء الحروب وبعلم الاجتماع الإنساني والسياسة والقانون الدوليين.

إن ما تقدّم على صعيد موجة التقنيات البازغة فاقم المخاطر والتحديات الناجمة عن الاختراق الأمني والمعلوماتي الذي يحدق خطره بالدول والتكتّلات الإقليمية كما بالأفراد والمجتمعات. وتتعدد عواقب وتبعات جرائم المعلوماتية لتشمل انكشافاً في الأمن الجيوستراتيجي والاقتصادي، حيث إن النطاق المفتوح للإنترنت يعرضها لخطر مرتكبي الهجمات الإلكترونية ومخترقي الشبكات. لذلك، ينبغي مواجهة تحدي الأمن السيبراني بتطوير أدوات وآليّات حمائية وطنية وإقليمية. وتبرز أهمية وضع التشريعات ذات الصلة، وأطر العمل والآليات التنفيذية على المستوى الوطني في ظل تنسيق إقليمي عربي يُستكمل بتعاونٍ دولي.

أبرز مؤشرات الأداء

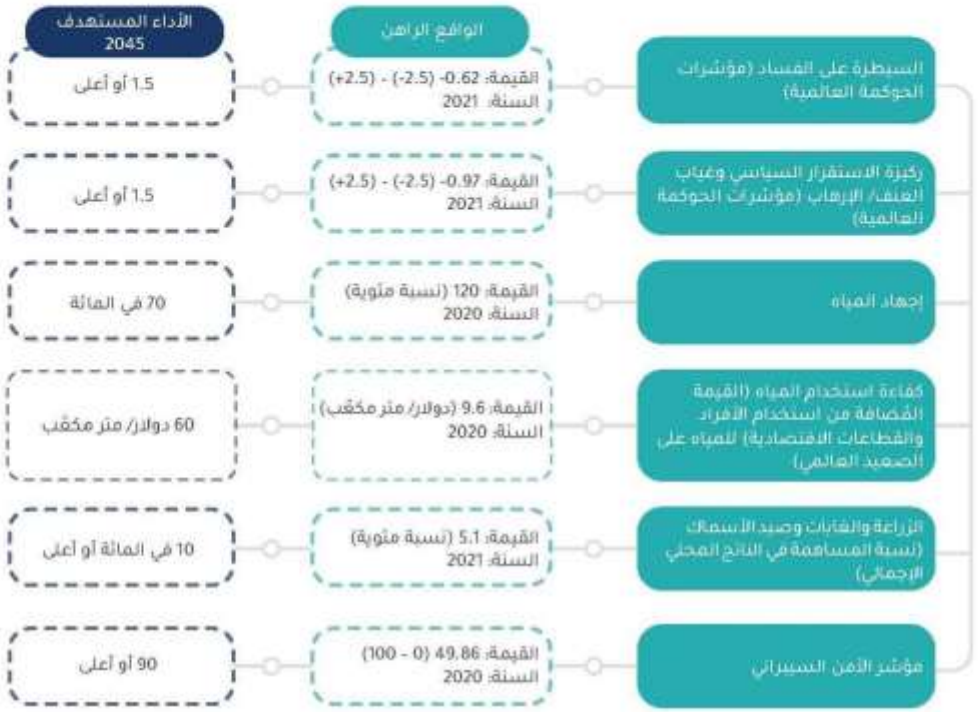

ملاحظات:

السيطرة على الفساد (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يقدم مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية تقارير عن مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية التي تجمع بين آراء عدد كبير من المجيبين على استطلاعات المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. وتستند المؤشرات إلى أكثر من 30 مصدراً فردياً من البيانات التي تُنتجها مجموعة متنوّعة من معاهد استطلاعات الرأي ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص.

ويعكس مؤشر السيطرة على الفساد التصوّرات بشأن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغرى والكبرى، ويرصد مدى الاستيلاء على الدولة لصالح النخب والمصالح الخاصة.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

ركيزة الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب التصوّرات بشأن احتمال انعدام الاستقرار السياسي و/أو اللجوء إلى العنف لدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

إجهاد المياه (النسبة المئوية)

سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. وهي نسبة مجموع عمليات سحب المياه العذبة التي تجريها جميع القطاعات الرئيسية إلى مجموع موارد المياه العذبة المتجددة، مع مراعاة متطلبات التدفق البيئي.

https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/642-water-stress/sdg-6-indicators-of-water-use-efficiency-and-water-stress/en

كفاءة استخدام المياه (القيمة المضافة لكل وحدة مياه مستخدمة مُعبّراً عنها بالدولار الأمريكي للمتر المكعب)

يقيس هذا المؤشر قيمة المياه للاقتصاد والمجتمع بوحدات القيمة المضافة لكل متر مكعب من المياه المستخدمة.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG6/index-2.html

الزراعة والغابات وصيد الأسماك (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) (النسبة المئوية)

تتوافق الزراعة والغابات وصيد الأسماك مع الأقسام 1 إلى 3 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وتشمل الغابات والصيد وصيد الأسماك فضلا عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني. والقيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة. وتُحسب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

مؤشر الأمن السيبراني، الحدود: (0-100)

يُعدّ المؤشر العالمي للأمن السيبراني مرجعاً موثوقاً يقيس التزام البلدان بالأمن السيبراني على المستوى العالمي من أجل زيادة الوعي بأهمية القضية وأبعادها المختلفة.

https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Pages/global-cybersecurity-index.aspx

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الأمن والأمان

(أ) الأمن الجيوستراتيجي

- إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية من قبل قوى أجنبية، بما في ذلك الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي المحتلّة في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية.
- تطوير آليات للإغاثة العاجلة والطارئة للدول المتأثرة بالنزاعات والحروب الداخلية والخارجية، وآليات التدخل لتيسير التعافي المبكر وإعادة الإعمار.
- تفعيل دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتعزيز عمل جهاز الإنذار المبكر فيها لرصد بوادر النزاعات المحتملة والأزمات للتحرّك لاحتواء النزاعات وتسويتها قبل استفحالها، واعتماد مبادرة الدبلوماسية الوقائية الإقليمية.
- تقوية شبكة المواصلات بين الدول العربية من طرق سيّارة وسكك حديدية ومطارات ومرافئ تتّصل بخطوط منتظمة لحركة السفن والعبّارات تكريساً للأمن الجيوستراتيجي.
- ترسيخ المأسسة في العلاقات البينية العربية، وتفعيل جهاز متابعة تنفيذ اتفاقيات وقرارات الجامعة على نحو لا يمسّ بسيادة الدولة الوطنية بل يعزّزها.

(ب) الأمن الغذائي والمائي

- تعزيز الزراعة المستدامة وممارسات الحفاظ على المياه من خلال مبادرة عربية شاملة تتضمن توفير التقنيات والمعدات المطلوبة مع التركيز على برامج وآليات الري المتقدمة وإنتاج المحاصيل المقاومة لتغيُّرات المناخ غير المؤاتية.
- تنمية الثروة السمكية ضمن الاستراتيجية العربية لتحقيق الأمن الغذائي في إطار القرارات الصادرة عن القمة العربية (التي عُقدت في الجزائر في عام 2022)، والتعاون في رصد هجرات الأسماك من وإلى المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار المشاطئة للمنطقة العربية من أجل إعادة تأهيل الثروة السمكية فيها.
- تشجيع القطاع الخاص، لا سيّما الشركات الإنتاجية الكبرى في الدول العربية، على زيادة الاستثمار في الزراعة المستدامة والزراعات الرأسية، وتهيئة بيئة استثمارية تتيح تدفق الاستثمارات بسهولة على نحو

يضمن تعزيز الإنتاج الغذائي والتبادل التجاري بين الدول، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة كفاءة استخدام المياه.

- دعم التنمية الريفية للحدّ من الصيد والرعي الجائرين والزراعات غير القانونية بتوفير فرص عمل لائقة في المناطق القروية، بما في ذلك إعادة تأهيل الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير الإمدادات الصناعية للقطاع الزراعي.
- تقدير الصادرات والواردات الغذائية على نحو دقيق باستخدام الذكاء الاصطناعي، استناداً إلى البيانات الزراعية الوطنية، للحدّ من فقدان الأغذية وهدرها، وذلك عن طريق المراقبة الصارمة لسلاسل التوريد التي يشوبها ضعف هيكلي مزمن، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، والحدّ من انبعاثات الكربون.
- الخروج بالمنطقة العربية من الإجهاد المائي، وضمان توفر المياه بجودة عالية وبكميات كافية للجميع مع خدمات مأمونة للصرف الصحي، والحفاظ على موارد المياه، ولا سيّما المياه الجوفية، من خلال الحوكمة السليمة للمياه وترشيد استخدامها عبر تطبيق أنظمة مغلقة لإعادة التدوير، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والمياه العالية الملوحة نسبياً والرمادية منها في الريّ بعد معالجتها صحياً بالكامل.
- تغيير سلوكيّات الإسراف في استهلاك الموارد في المنطقة العربية عن طريق تشجيع الإدارة السليمة لموارد المياه وترسيخها في نُظم التعليم ووسائل الإعلام والثقافة العامة؛ وتشجيع جميع المبادرات الرامية إلى الحدّ من الفقد والهدر الغذائي بما يدعم منظومة الأمن الغذائي ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز التنسيق والتعاون المستمرّين في أوقات الأزمات لضمان الأمن الغذائي العربي.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي العميق وإنترنت الأشياء وتقنيات النانو والعقود الذكية في إدارة قطاعي المياه والغذاء، بحيث يتحقق توطين تقنيات تحلية المياه والابتكارات ذات الصلة بالتكنولوجيا البازغة، كالمجسات الذكية للحصول على بيانات آنية عن ظروف التربة ورطوبتها، وتعظيم المنفعة من أنماط الري وجني المحاصيل وتسويقها بكفاءة، وتمكين المزارعين.
- الاستثمار في تطوير محاصيل مُقاوِمة للجفاف خاصة وأنّ بعض الدول العربية باتت تشهد حالات من الفقر المائي، تعزيز برامج وآليات الرصد العربية للأمن الغذائي والمائي.
- توفير البنية التحتية لمشروع ربط المياه الإقليمي العربي، وتطوير آليات تمويلية لضمان التكافل العربي في تمويل المشاريع الإقليمية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والمائي، والعمل على استرداد الحقوق العربية المالية وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة.
- تطبيق نَهج متكامل في إدارة الموارد المائية والغذائية وموارد الطاقة، يعتمد على المشاركة والتنسيق والتعاون بين جميع الجهات المعنية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ويأخذ في الاعتبار العلاقات والتفاعلات بين المياه والبيئة والمجتمع والاقتصاد، ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، ويحترم حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

(ج) الأمن الصحي

- يرتبط مفهوم الأمن الصحي بالمفهوم التقليدي لأمن الدول، إذ يُعتبر الأمن الصحي اليوم جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والدولي. وقد أدّت الأوبئة والتهديدات الصحية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، إلى تسليط الضوء على هذا الترابط، ما دفع الكثير من الدول إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل قضايا الصحة العامة باعتبارها إحدى ركائزه الأساسية.
- أوضحت جائحة كوفيد-19 عدم استعداد المجتمعات البشرية لمواجهة المخاطر الواسعة النطاق. ولتعزيز القطاع الصحي والطبي وضمان الرفاه والإنصاف والحماية الاجتماعية للجميع، لا بدّ من دعم المبادرات على الصعيد الوطني وتنسيقها على المستوى الإقليمي ومع المنظمات الدولية ذات الصلة.
- تطوير آليات التعاون التشريعي والقانوني والمؤسسي في ما يتعلق بالسياسات الصحية.

- تطوير آليات عربية للرصد الصحي والإنذار المبكر لمكافحة انتشار الأمراض المعدية وتحديد مصادر التهديد الصحي، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الكبيرة وتعزيز التصنيع الإقليمي للأدوية واللقاحات، وتقوية التعاون البحثي في المجال الصحي بين الدول العربية لدراسة الأمراض والجوائح والأوبئة.
- تعزيز الجهود المبذولة من أجل اقتلاع الأوبئة الخطيرة مثل الكوليرا وكوفيد-19 وفيروس التهاب الكبد الوبائي "سي" ونقص المناعة وغيرها.

(د) الأمن البيئي

- التكيّف مع تغيّر المناخ وآثاره على الموارد المائية والزراعية في المنطقة، بما في ذلك التغيّر في هطول الأمطار ودرجات الحرارة والتبخّر والتساقط الثلجي والجليدي، والأحداث المناخية المتطرّفة مثل الجفاف والفيضانات والعواصف، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات وبرامج للتخفيف من انبعاثات الغازات المُسبِّبة للاحتباس الحراري والتكيّف مع آثارها على النُظُم البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة المخاطر والكوارث المناخية.
- الحفاظ على الحياة البرية، والنباتات، والتربة الصالحة، والبيئة البحرية والمحيطات من خلال وضع سياسات تيسّر التبادل البيئي بين الدول العربية ومختلف مؤسّساتها.
- تعزيز مقاربة الانتقال العادل المتصلة بالتنمية الاجتماعية وتغيّر المناخ، ومواءمتها مع سياق المنطقة العربية[1]. ودعم الأشخاص والفئات الهشّة والأكثر عرضة للآثار السلبية الناجمة عن تغيّر المناخ، مثل صغار المزارعين، وقاطني المناطق الساحلية، وكبار السن، والنساء، وذوي الإعاقة وغيرهم، وتأمين حقوقهم وسُبُل عيشهم.
- زيادة الاستثمارات في مشاريع الطاقة النظيفة والتقنيات الحديثة، وتبني مبدأ الاقتصاد الدائري للكربون، والاستثمار في الزراعة الذكية.
- تطوير أنظمة إنذار مبكر لإدارة الكوارث لضمان الاستجابة الكفؤة والفعّالة بالتعاون مع المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، وتوسيع عمل هذا المركز ليشمل الجوائح البيئية، ودراسة جدوى تطوير آليات تمويلية لدعم التضامن الإقليمي لدرء المخاطر ومواجهة الكوارث والاستجابة لها.
- إنشاء منصّات لنشر البيانات والأبحاث؛ وتعزيز التعاون بين الوزارات، وهيئات الدول، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل إدارة أفضل للبيئة الزراعية والبحرية والحرجية والغابوية التي يُعتمد عليها في سبيل البقاء وتحقيق الاستقرار البيئي؛ وتشجيع التعاون العربي في البحوث المتعددة التخصّصات في مجالات الطاقة المتجدّدة والنظيفة.
- تعزيز وتنفيذ خطط الإنتاج والاستهلاك المستدامين ونَهج الاقتصاد الدائري، تشجيع ودعم مبادرات الريادة الخضراء، وتعزيز ممارسات التكيّف مع آثار تغيّر المناخ، وتطوير اقتصاد الكربون الدائري.
- تعزيز الوعي البيئي للمواطنين والمسؤولين والمنظمات والإعلام، وتشجيعهم على تبنّي سلوكيات وممارسات صديقة للبيئة، والمشاركة في الحملات والمبادرات والمشاريع البيئية، والمساهمة في رصد الانتهاكات والمخالفات البيئية ومكافحتها والإبلاغ عنها.
- وضع وتنفيذ التشريعات والقوانين والمعايير والضوابط البيئية، وتحديثها وفقاً للمتطلبات والمعايير الدولية، وتعزيز الرقابة والمتابعة والمحاسبة على تطبيقها، وفرض العقوبات والجزاءات على المخالفين والمتسبّبين في التلوث والتدهور البيئي.
- تنمية وتحسين البنية التحتية والتكنولوجيا والابتكار البيئي، وتوفير الدعم والتمويل والحوافز للقطاعات والمؤسسات والمبادرات البيئية، وتشجيع الاستثمار والشراكة والتعاون في المجالات البيئية، وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال.
- إنشاء مراكز إقليمية عربية لإعادة تدوير النفايات بجميع أنواعها.

تحقيق الأمن الغذائي والمائي والبيئي بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

ربط قطاعات الزراعة والثروة السمكية بالحفاظ على البيئة وموارد المياه

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

تمثّل الزراعة والثروة السمكية والصناعات الغذائية وتجارتها العمود الفقري لاقتصادات عدة دول عربية. لذلك، يتعيّن العمل في إطار نهج متكامل لاستراتيجيات الأمن الغذائي والمائي والبيئي والطاقة باتّخاذ مجموعة من الإجراءات، منها: أتمتة قواعد البيانات الزراعية لكي تُسجَّل المعلومات المتعلقة بهذا القطاع بشكل فوري حسب المنطقة الجغرافية؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي لتحليل البيانات من أجل تحديد المنطقة الأنسب لأي نوع من المنتجات الزراعية، وأوجه القصور في الإجراءات المتّبعة في زراعة المحاصيل ورتها. وتوفير قواعد بيانات رديفة مصنفة حسب الجنس والعمر ودرجة الإعاقة لضمان الوصول لهذه الفئات في كل الأوقات والظروف خاصة فترات الجوائح والأزمات. ويمكن تطوير الاقتصادين الأخضر والأزرق من خلال إصدار ثلاث عملات رقمية، هي: عملة الطاقة الشمسية البرتقالية، وعملة الثروة السمكية الزرقاء، وعملة الزراعة الخضراء، على أن تكون قابلة للتبادل مع العملة الرقمية العربية المقترحة بهذه الرؤية. وذلك بهدف تحسين الإنتاج وتعزيز كفاءة النقل والتسويق والبيع، وكذلك تيسير تبادل المحاصيل والمنتجات الزراعية بكفاءة بين الدول العربية في إطار اتفاقات عادلة.

(هـ) أمن موارد الطاقة

- تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على مصدر واحد أو محدود من الطاقة، وتطوير وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه والهيدروجين، وتحسين التكنولوجيا المتعلقة باستخدام هذه المصادر، وتشجيع الاستثمار والابتكار والتعاون في هذا المجال.
- توفير الكهرباء المُولّدة باستخدام الطاقة الشمسية والرياح كمصدر للطاقة، وتسجيل أثرها في سلاسل الكتل، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير الطاقة المتجدّدة حتى عام 2030، الصادرة عن القمّة العربية التنموية في دورتها الثالثة التي عُقِدَت في المملكة العربية السعودية في عام 2013.
- استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء كخيار استراتيجي عربي، والانتهاء من تنفيذ مشروع الربط الكهربائي العربي الشامل.
- تعزيز التعاون في تطوير النواحي التشريعية والرقابية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية والطاقة المتجددة، وتطوير منظومة الكشف الإشعاعي في الحدود الجمركية البرية والبحرية والجوية.
- تعزيز عمل الأطر المشتركة لضمان أمن الطاقة، وزيادة التنسيق بين مختلف المشاريع التشبيكية وخاصة في قطاعات الطاقة المتجدّدة بما فيها الهيدروجين النظيف والأخضر؛ وتكريس حماية البنية التحتية العربية الخاصة بأنابيب النفط والغاز الأرضية، وفي أعماق البحار والمحيطات، ما يقلّل تكاليف النقل ويربط المنتجين بأسواق المستهلكين.
- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في جميع القطاعات والمجالات، وتقليل الهدر والفاقد ومشكلة التلوث الناجمة عن استخدام الطاقة، وتشجيع الاستخدام العقلاني والمسؤول للطاقة، وتوعية المستهلكين والمنتجين بأهمية الحفاظ على موارد الطاقة والبيئة.
- تأمين وتنويع مصادر الإمداد والتخزين والنقل والتوزيع لموارد الطاقة، وتحسين البنية التحتية والشبكات والمنظومات اللازمة لذلك، وتطبيق المعايير والقوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المتعلقة بأمن موارد الطاقة، وتعزيز التعاون والتنسيق والحوار بين الدول المُنتِجة والمُستهلِكة لموارد الطاقة.
- التكيّف مع التغيّرات والتحديات والمخاطر التي تواجه موارد الطاقة، مثل التغيّرات المناخية والكوارث الطبيعية والصراعات والأزمات والعقوبات والإرهاب والقرصنة والتخريب والتهريب، وتطبيق استراتيجيات وبرامج وآليات للوقاية من هذه التهديدات والاستجابة لها والتعافي منها، وتعزيز قدرة الدول والمجتمعات على مواجهتها والتغلّب عليها.

(و) الأمن المعلوماتي وأمن الفضاء السيبراني

- تفعيل دور مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب في نطاق جامعة الدول العربية، وتكريس السيادة والتعاون بما يضفي مزيداً من الفاعلية على الجهود المشتركة لمكافحة الهجمات السيبرانية وتحصين الأنظمة المعلوماتية ضد الاختراق، وبناء القدرات وتبادل الخبرات بين الأجهزة المعنية.
- وضع استراتيجية للأمن السيبراني في كل دولة عربية على حدة لتعزيز البيئة المحيطة على المستوى الوطني، وبما يسهم في ربط الأمن المعلوماتي للمنطقة العربية ككل.
- تطوير معايير تقنية وأخلاقية لتكون أساساً للحلول التكنولوجية في المؤسسات العامة التي تهدف إلى تحقيق الأمن المعلوماتي.
- وضع وإنفاذ الأطر القانونية اللازمة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية للمواطنين في كل دولة من الدول العربية، بما يضمن الاستخدام الآمن لجميع المنصات والتطبيقات والخدمات الرقمية في المنطقة العربية.
- تعزيز التنسيق العربي في مكافحة الهجمات السيبرانية من خلال تبادل المعلومات بسبب طبيعة هذه الهجمات العابرة للحدود، ويشمل ذلك تكوين فريق عربي معنيّ بالاستجابة للطوارئ الحاسوبية.
- الاستفادة من الفرص الواعدة التي تقدّمها التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلّم العميق، لتأمين الأنظمة المعلوماتية، وقواعد البيانات الوطنيّة العربية المستخدمة في جميع المجالات، مثل الضمان الاجتماعي.

العدل والعدالة

2

2 العدل والعدالة

العدالة من أهم قضايا الفكر الإنساني، وقيمةٌ مركزية في جميع العلوم المعيارية التي تنظّم علاقة الفرد بالآخرين وبالمجتمع. والعدل هو سلوكٌ فردي يتمثل في التصرّف بإنصاف ونزاهة في مواقف محدّدة. ويُلاحَظ تكاملٌ بين المفهومين: فممارسة العدل على المستوى الفردي تساهم في تحقيق العدالة على المستوى الاجتماعي، ووجود نظام عدالة فعال يشجّع الأفراد على التصرّف بعدل.

ويُعَدُّ محور العدالة من أهم مدارات الرؤية العربية 2045 لأنه يتقاطع مع بقية المحاور، وهو شرط أساسي لتحقيق كل منها. فلا يمكن أن يسود الأمن وأن نتطلع إلى الازدهار والابتكار والتنمية والتقدم والتجدد الثقافي والحضاري في ظلّ الظلم والتفاوت غير المشروع وغير المبرّر، وانتقاص حق الأشخاص في التمتّع بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العدالة الاجتماعية والاقتصادية: الاستثمار في الإنسان وللإنسان

تحتاج المنطقة العربية إلى عقد اجتماعي جديد لا يهمل أحداً، وخاصة الفئات المهمشّة والضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكّن بلدان المنطقة من التكيّف بالسرعة المناسبة مع التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، ويرتكز على نهج شامل، عماده مبادئ حقوق الإنسان التي وردت في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والإدماج، وسيادة القانون، وتمكين المجتمع بجميع أطيافه من المشاركة في مسيرة التنمية، ولا سيّما النساء والشباب وكبار السن، وترسيخ الشفافية والمساءلة. ويجب أن يكون النظام الطبيعي والبيئي طرفاً في هذا العقد الاجتماعي الجديد إلى جانب الدولة والإنسان.

والعقد الاجتماعي هو عقد ضمني تزداد الحاجة إليه مع موجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمنا وتؤثر على المنطقة العربية. ويهدف إلى إعادة بناء الثقة والأخذ برؤية شاملة للحقوق لبناء دول أكثر نجاحاً في احتضان الجميع وتعزيز حيّز العمل الطوعي لتزداد المجتمعات قوة وحيوية ومرونة.

ويستدعي ما تقدّم تفعيل ترتيبات محدّثة ومستجدّة للامتثال والإفصاح والحوكمة من أجل توفير منافع عامة أفضل، وإطلاق عهد جديد من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتعليم واكتساب المهارات والعمل اللائق والسكن والتنمية الحضرية المستدامة، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والفرص باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فضلاً عن الحفاظ على البيئة وتنميتها للأجيال المقبلة.

العدالة القضائية: النهوض بمرفق القضاء

لا بدّ من تعزيز برامج التعاون بين وزارات العدل العربية، خاصة في ما يتّصل بنقل التقنيات البازغة، وأدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، وتحقيق الانتقال الرقمي في الخدمات التي تقدّمها الوزارات وترسيخ عمل القضاء وتحسين أدائه، والاستمرار بتأهيل الدوائر القضائية، وتعزيز قدرات الكادر القضائي، مع مراعاة الحفاظ على الحسّ الإنساني. ومن المهم تزويد المتقاضين بثقافة قانونية تساعدهم على تفادي المشاكل القانونية، وتسهّل وصولهم إلى القضاء، واطّلاعهم على سير قضاياهم. وهذا من شأنه أن يضفي على العمل القضائي الشفافية المنشودة على الصُّعد المحلية والوطنية والإقليمية، وأن يكرّس مبدأ مساواة الجميع أمام القضاء، ويحدّ من الإطالة غير المبرّرة، ومن ارتفاع كلفة التقاضي والتحكيم.

أبرز مؤشرات الأداء

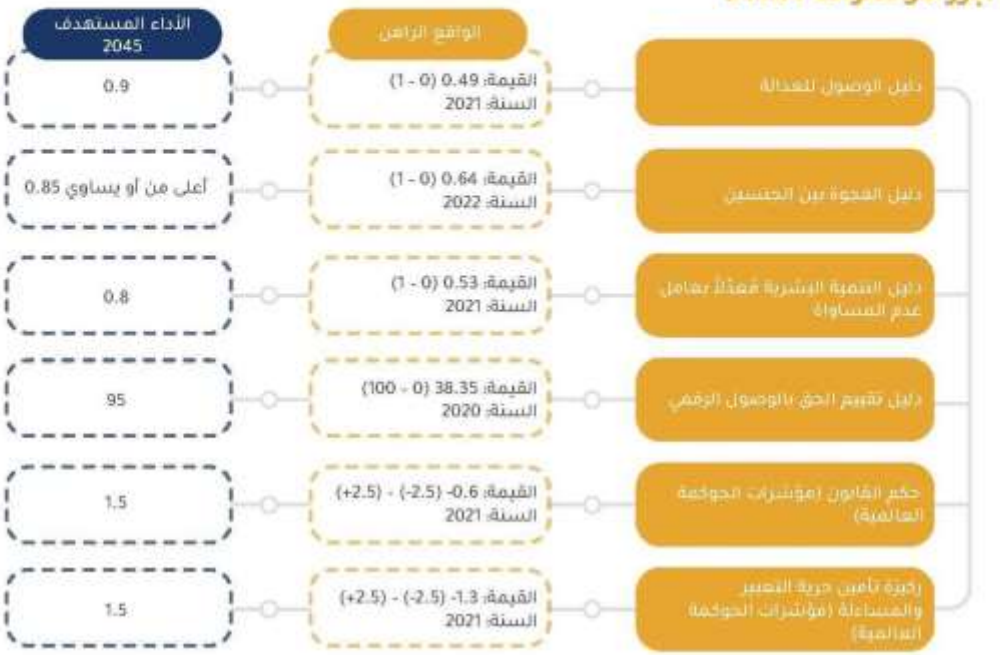

ملاحظات:

دليل الوصول للعدالة، الحدود: (0-1)

يشير دليل الوصول للعدالة إلى مدى عدالة النظام القانوني (أي أن المواطنين لا يخضعون للاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين ولهم الحق في الخضوع لولاية المحاكم المختصة والمستقلة والنزيهة والتماس الانتصاف منها بدون تأخير لا مبرر له).

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

دليل الفجوة بين الجنسين العالمي، الحدود: (0-1)

للتكافؤ بين الجنسين تأثيرٌ أساسي على ازدهار الاقتصادات والمجتمعات أو عدم ازدهارها. ويؤثر تطوير نصف المواهب المتاحة في العالم ونشرها تأثيراً كبيراً على النمو والقدرة التنافسية واستعداد الاقتصادات والشركات للمستقبل في جميع أنحاء العالم.

https://www.weforum.org/publications/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality/

دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة، الحدود: (0-1)

يتم حساب هذا الدليل كمتوسط هندسي لمؤشرات الأبعاد المعدّلة بعامل عدم المساواة. وهو يرصد أوجه عدم المساواة في أبعاد دليل التنمية البشرية من خلال «خصم» متوسط قيمة كل بُعد وفقاً لمستوى عدم المساواة فيه. ويقيس دليل التنمية البشرية متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.

وإنّ قيمة «دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة» تساوي قيمة دليل التنمية البشرية عندما لا يكون هناك عدم مساواة بين الناس. ومع ارتفاع مستوى عدم المساواة، تنخفض قيمة هذا الدليل إلى ما دون قيمة دليل التنمية البشرية. وبهذا المعنى، يقيس «دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة» مستوى التنمية البشرية عندما يُحسب مستوى عدم المساواة.

https://hdr.undp.org/inequality-adjusted-human-development-index#/indicies/IHDI

دليل تقييم الحق بالوصول الرقمي، الحدود: (0-100)
هذا الدليل هو أداة مرجعية للمدافعين عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وللحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وواضعي السياسات لتتبع تقدم البلد في جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول الجميع.
https://g3ict.org/digital-accessibility-rights-evaluation-index/

حكم القانون (مؤشرات الحوكمة العالمية)
يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).
يعكس هذا المؤشر التصوّرات بشأن مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيّما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجرائم وأعمال العنف.
https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

ركيزة تأمين حرية التعبير والمساءلة (مؤشرات الحوكمة العالمية)
يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).
يرصد مؤشر حرية التعبير والمساءلة تصوّرات مواطني البلد بشأن مدى قدرتهم على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام.
https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية

- إحقاق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين كافة مكونات المجتمع؛ وتعزيز قدرات أصحاب الحقوق وضمان المساواة.
- توفير الأطر القانونية والمؤسسية لضمان الحوكمة الرشيدة التي تتيح فرصاً للإبلاغ عن أي قصور، لضمان حقوق الإنسان بشتّى أبعادها.
- تعزيز وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية لتكون مستدامة وشاملة من خلال الكفاءة الرقمية، وسياسات العمل المتكاملة، والتمويل المستدام، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، لدفع النمو العادل والمساهمة بشكل فعال في الارتقاء الاجتماعي مع عدم إهمال أحد.
- دعم تنفيذ استراتيجية عربية موحّدة للقضاء على العنف بجميع أشكاله في المجتمعات العربية.
- إنشاء مراكز بحثية اجتماعية متخصصة لدراسة الظواهر الاجتماعية الحديثة وتأثيرها على المجتمعات العربية، وتطوير آليات لمعالجتها والحدّ من آثارها المستقبلية.
- بناء شراكات وبرامج تعاون لتدريب الباحثين الاجتماعيين وتبادل الخبرات من خلال تنظيم الدورات التي تواكب التقدم التكنولوجي والرقمي.
- تمكين الأفراد من التمتّع بالحق في التعليم والصحة والسكن اللائق وأسس الحياة الكريمة، على قدم المساواة ومن دون تمييز؛ وإنشاء برامج تعليمية وصحية تلبّي احتياجات كل فئة؛ وتوفير الرعاية الصحية المجانية؛ وتطوير مشاريع سكنية ميسورة الكلفة بالتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح؛ وزيادة الإنفاق الاجتماعي الحكومي وتحسين كفاءته.
- ضمان الشمول المالي من خلال إنشاء برامج الدعم المالي والفني للمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على التكنولوجيا الخضراء والمستدامة والتقنيات الرقمية والذكية وتلبية احتياجات الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية.
- توفير العمل الكريم للإنسان في المنطقة العربية أينما كان وكيفما كان لتمكينه من الإنتاج والابتكار في المنطقة وخارجها والتأقلم مع المتغيّرات العالمية والإقليمية.
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة في المنطقة العربية، وحماية السكان من العواقب المالية الناشئة عن دفع

تكاليف الخدمات الصحية، مما سيسهم في الحد من وقوعهم في الفقر، وعلى أن يكون للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية دور أساسي في بلورة آليات وسبل تنفيذ المبادرات المتعلقة بالعدالة والتنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية الراشدة.

- مواصلة مشروع الرقمنة من خلال بناء نظام معلوماتي متكامل بين جميع القطاعات الصحية يشمل قاعدة بيانات المنتفعين من الخدمات الصحية لتسهيل وصول المهنيين في مجال الصحة في القطاعين العام والخاص إلى البيانات الصحية، وحماية البيانات الشخصية للمستخدمين من الاختراق السيبراني.
- متابعة أثر التعاون الإقليمي الإيجابي على ردم هوة عدم المساواة، وتبادل التجارب والسياسات بشأن آليات استهداف الفئات التي تستحق الدعم، وإيجاد حلول وأدوات مبتكرة تساعد على تحقيق معدلات وطنية أفضل على صعيد التنمية المستدامة والعدالة في الحقوق والفرص، والقضاء على الجوع والفقر المدقع والمتعدد الأبعاد.
- إعطاء الأولوية المطلقة لحق اللاجئين بالعودة الطوعية والآمنة إلى أوطانهم، وتطوير آليات لدعم النازحين وتعزيز التماسك المجتمعي، ووضع برامج حماية اجتماعية، وتطوير خطط وأدوات تكرّس مساهمتهم الاقتصادية الإيجابية في الدول المضيفة، وتمكين النازحين داخلياً من الاستفادة من منافع الضمان الاجتماعي، وتوفير آليات تتيح للدول المضيفة دعم اللاجئين ووضع برامج حماية كفؤة لهم.
- تعزيز استقلالية السلطة القضائية على أن تتوفر لها مقوّمات فعالة وموازنات كافية لممارسة سلطاتها. ومن المهم تكريس الحصانة من رد الفعل الثأري ضد المتقاضين والقضاة والشهود وكاشفي الجرائم، واحترام أحكام السلطة القضائية وقراراتها وتنفيذها من دون إبطاء أو تدخل فيها.
- ضمان الوصول المتكافئ إلى العدالة، وسدّ الفجوات في قدرات المتقاضين من حيث إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة الناجزة ومختلف الخدمات القضائية في إطار نظام يدعم الفئات المهمّشة والضعيفة ويزوّدها بالمعرفة القانونية ويوفّر المساعدة القانونية لمستحقّيها.
- تطوير الجهاز القضائي وجعله قادراً على مواكبة التغيّرات التكنولوجية والرقمية وضمان الحوكمة الرشيدة في إدارة القضاء لوضع حد للإفلات من العقوبة والقضاء على الفساد، ومن المهم تكريس دور المرأة بمرفق القضاء لتحقيق تطوره المنشود.

الحرمان من حق العودة وحق تقرير المصير وغياب العدالة عن الشعب الفلسطيني

من بين حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف حقه في تقرير المصير، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحقه في العودة إلى الديار والممتلكات التي شُرّد منها. ويستمرّ حرمان هذا الشعب من حقوقه منذ عام 1948 نتيجة سياسات وممارسات سلطات الاحتلال بما ينتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن.

ويمثّل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أحد أسس القانون الدولي، وهو مكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، ويُشار إليه في أول بند من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[أ]، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[ب]. ويُعَدّ تقرير المصير شرطاً مسبقاً لنيل الحقوق الجماعية والفردية الأخرى ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. ويشكّل حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنيين أحد أبرز تجلّيات الحق في تقرير المصير، إلا أنّ سلطات الاحتلال لا تزال تمارس سياسات تحرمه من هذا الحق وغيره وترفض علناً إقامة دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة. وقد تجلّى ذلك في الضمّ الرسمي وغير الشرعي للقدس الشرقية في عام 1981، واستمرار الاستيطان في الضفة الغربية بما ينتهك قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني. واستمرّت سياسات إفراغ القدس الشرقية من الفلسطينيين، وتضاعفت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية بعد توقيع اتفاق أوسلو ليرتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين فيها من 268,756 في عام 1993 إلى أكثر من 745,000 في أواخر عام 2022[د].

أما حق اللاجئين في العودة، فيكفله القانون الدولي الإنساني[هـ]، والقانون الدولي لحقوق الإنسان[و]، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأولها القرار 194 (1948). ومع ذلك، رفضت حكومات سلطات الاحتلال المتعاقبة ممارسة اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة، وتقوم سلطات الاحتلال بمصادرة أملاكهم بصفتها أملاكاً غائبين. وقد حُرم أكثر من 7.3 مليون فلسطيني في الخارج[ز] من حقهم في العودة إلى ديارهم، منهم 5.5 مليون شخص من اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين.

وقد أصبح جلياً أنه لا مجال لتحقيق سلام حقيقي ومستدام في المنطقة من دون رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني ومنحه جميع حقوقه، خصوصاً الحق في العودة وفي تقرير المصير بإقامة دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة وعاصمتها القدس. ولا بدّ أيضاً من بناء مؤسسات قوية قادرة على تحقيق المنعة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وتعزيز قدراته.

أ. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

ب. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights.

ج. https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/739/default.aspx.

د. المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. https://www.legal-tools.org/doc/3822e4/pdf/.

هـ. المادة 13 (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادة 12 (4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

و. بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023، https://www.pcbs.gov.ps).

شكل توضيحي للتنمية الاجتماعية والمؤسسية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

يقدم الشكل تمثيلاً بيانياً لبعض التحسينات التكنولوجية المقترحة في القطاع الاجتماعي والمؤسسي، حيث يمكن ربط كل مواطن بقاعدة البيانات الاجتماعية العربية المقترحة. ويمكن تصميم هذه القاعدة على نحو ملائم لتخزين كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالوضع الوظيفي، والشريحة الاجتماعية والأصول والتعليم، تخزيناً تجزيئياً لحماية الخصوصية. ويمكن لقاعدة البيانات الموزّعة، عندما تُنظَّم تنظيماً جيداً، أن تُخزِّن المعلومات عن علاقة كل مواطن بإدارات الدولة والمؤسسات الإقليمية، في قاعدة البيانات الكبيرة التي تعرض التحليلات ذات الصلة، وتسهم في تنسيق السياسات المُحفِّزة للنهوض المجتمعي وتنفيذها. ويُعتبر القطاع الاجتماعي مقياساً لسلامة المجتمع وضمان رفاه المواطنين، لذا تُقترَح المبادرات التالية:

- تعزيز حلول المدفوعات الصغيرة واستحداث محافظ قائمة على سلاسل الكتل لتطوير سوق المنتجات الصغيرة وضمان الشمول المالي وتلبية احتياجات الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية.

- ربط محافظ الهواتف المحمولة بالمصارف «الجديدة» التي تعمل حصراً على الإنترنت من خلال واجهة المدفوعات الموحّدة باستخدام الهوية الرقمية العربية المقترحة من أجل تقديم الخدمات المصرفية والمساعدات النقدية للفقراء.
- تسجيل أثر التبرّعات والأنشطة الخيرية الأخرى في سلاسل الكتل بناءً على الفئات المجتمعية التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد، مما يتيح الامتثال والإفصاح والشفافية والحوكمة. فيُوَجَّه الدعم لمستحقيه.
- تحسين قدرات رأس المال البشري في المناصب العامة والحكومية والقيادية، وتعزيز مهاراته من خلال تحديد سياسات التوظيف والمساءلة بوضوح وكفاءة في ظل حوكمة رشيدة.

الابتكار والإبداع

3

3 الابتكار والإبداع

مع سعي المنطقة إلى تعزيز الابتكار والإبداع، لا بدّ من تعزيز القدرات من خلال تأهيل الثروة البشرية، والاستثمار بشكل أكبر في التعليم وزيادة الإنفاق عليه، وتحسين البنية التحتية التعليمية وإصلاح النظام التعليمي، وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز المهارات اللازمة للمستقبل مثل التفكير النقدي وحل المشاكل والتواصل. ولا بدّ أيضاً من تفعيل دور الأسرة والمجتمع في دعم التعليم، ومساندة التلاميذ القادمين من أوساط هشّة، وتوفير البنية التعليمية المناسبة للأطفال والمراهقين، خصوصاً في المناطق المهمشة، وتحفيزهم على التعلّم من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ. ومن الضروري أيضاً الدعوة إلى تعزيز مشاركة الصناديق العربية ومؤسسات التمويل التابعة لجامعة الدول العربية في دعم التعليم وتمويله. ورغم ما تحمله حقبة الابتكار الجديدة من وعود بالازدهار والنمو الاقتصادي والنهوض المجتمعي، يهدد كلٌ من الفجوة الرقمية وعدم المساواة في الفرص والحقوق بتوسيع الفجوة القائمة بل بإضعاف الاقتصادات والمجتمعات غير المستعدّة للثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.

على صعيد متصل، ومع تحوّل الاقتصادات والمجتمعات العربية نحو الطابع المعرفي، من الضروري أن تسنّ المنطقة العربية، كمجموعة إقليمية، قوانين وإجراءات متناغمة ومتآزرة لتمكين سكانها من مواكبة الابتكار والإبداع العالميين من أجل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ومن المهمّ تعزيز مفهوم الشمول الرقمي من أجل تحقيق العدالة الرقمية لجميع فئات المجتمع، وزيادة الوعي الرقمي، وتقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتهيئة بيئة تُنتِج مخرجات ذات كفاءة في جميع القطاعات والصناعات، مما يساعد على مواءمة مخرجات القطاع الأكاديمي مع متطلبات سوق العمل. ولا بدّ من إدخال مؤشرات أداء تتعلق بعدد براءات الاختراعات السنوية ونسبة الشركات الناشئة المبتكرة ودرجة استغلال براءات الاختراع العالمية والتحسينات في العديد من المجالات.

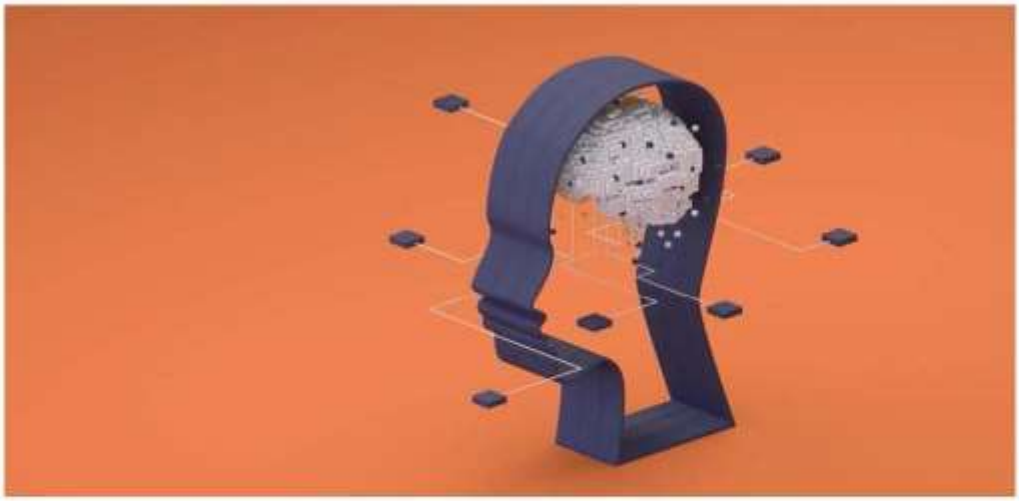

أبرز مؤشرات الأداء

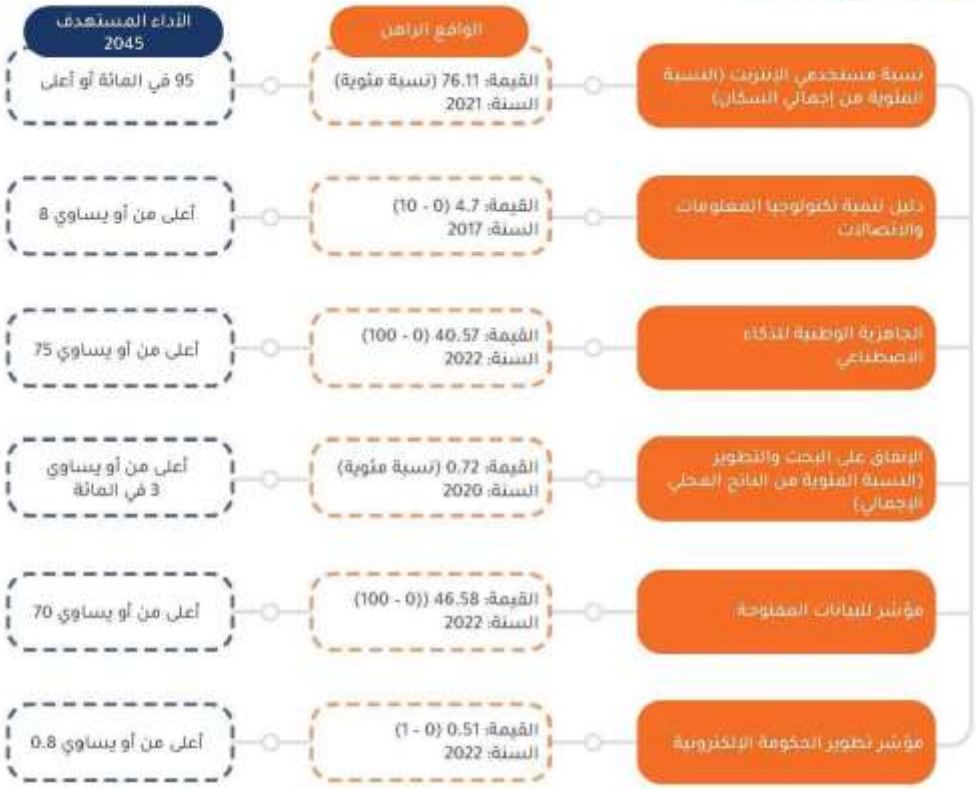

ملاحظات:

نسبة مستخدمي الإنترنت (النسبة المئوية)

مستخدمو الإنترنت هم الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (من أي مكان) في آخر ثلاثة أشهر. ويمكن استخدام الإنترنت عبر جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول أو مساعد رقمي شخصي أو آلة ألعاب أو تلفزيون رقمي، وما إلى ذلك.

دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحدود: (0-10)

لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على التنمية الوطنية ما لم يتم النفاذ إلى هذه التكنولوجيا واستخدامها على نحو مناسب في البلد. ويُعدّ دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي ينتجه الاتحاد الدولي للاتصالات، دليلاً مركباً يشمل 11 مؤشراً في مقياس مرجعي واحد.

https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/IDI/default.aspx

الجاهزية الوطنية للذكاء الاصطناعي، الحدود: (0-100)

يقيس هذا المؤشر الاستعداد الوطني لتسخير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية. ويتألف من 3 ركائز تشمل 10 أبعاد. ويتم حساب درجات هذه الأبعاد استناداً إلى 33 مؤشراً من مؤشرات الأداء الأساسية.

https://oxfordinsights.com/ai-readiness/ai-readiness-index/

الإنفاق على البحث والتطوير (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (النسبة المئوية)

الإنفاق على البحث والتطوير هو ما يُنفَق من أموال على العمل الإبداعي الذي يُجرى على نحو منهجي لزيادة مخزون المعرفة واستخدام هذه المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة.

https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

مؤشر البيانات المفتوحة، الحدود: (0-100)

يتيح هذا المؤشر تقييم وتقدير البيانات التي ينشرها البلد على الموقع الرسمي لمكتب الإحصاء الوطني. وتشمل البيانات الإحصاءات الاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية والمالية، والإحصاءات البيئية.

https://odin.opendatawatch.com/

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الحدود: (0-1)

تقوم المؤسسات العامة على نحو متزايد في العالم بتحويل خدماتها لتقديمها عبر الإنترنت. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بتطوير هذا المؤشر من أجل تقييم تطوّر الحكومة الرقمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وذلك في مجال تحديد مواطن القوة والتحديات والفرص، فضلا عن توجيه السياسات والاستراتيجيات.

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/-E-Government-Development-Index

سُبُل وآليّات مقترحة لتكريس الابتكار والإبداع

- التحوّل إلى عصر التعليم الرابع (التعليم 4.0) الذي يتّسم فيه التعلّم بطابع استكشافي، ومتعدّد التخصّصات، ومُركّز على المتعلّم وقائم على الذكاء الاصطناعي والاندماج التكنولوجي والتعلم مدى الحياة.
- تطوير حقول «العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات» (التي يُشار إليها اختصاراً باسم «STEAM») إلى جانب تعزيز الفضول والتفكير النقدي والذكاء الاجتماعي والعاطفي.
- تشجيع الإلمام بثقافة البيانات وصقل مهارات القوى العاملة وتجديدها لا سيّما لدى المُعلّمين؛ ودمج ريادة الأعمال في المدارس والجامعات والكليّات المهنية والتقنية.
- تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الكلي مع ولوج أجيال جديدة صاعدة مجالات الثقافة والفنون والآداب والتقنيات البازغة وغيرها.
- تسهيل ودعم حقوق التعليم للنساء والمحرومين والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على تعزيز الشمول الرقمي لهذه الفئات.
- تصميم ومتابعة تنفيذ سياسات شاملة وكليّة لتعزيز جميع أنماط الابتكار والإبداع كالرقمنة وحماية البيانات عبر مختلف الصناعات والكيانات الحكومية.
- صياغة خطط عمل وتنفيذها لإنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية وإدارية عالية الجودة تتّسم بطابع جلّي من الحوكمة والشفافية.
- تمويل الأبحاث المشتركة التي تتعلق بقطاعات ذات أهمية استراتيجية للدول العربية، وذلك بهدف دعم البيئة الابتكارية والبحثية والربط بين الصناعة والبحث والتطوير والابتكار والتعليم في الدول العربية.
- توفير حماية متطوّرة ومرنة للملكية الفكرية من خلال نظام قانوني قوي وعملي، سهل وغير مُكلِف.
- تطوير البنية التحتية التمكينية للثورة الصناعية الخامسة وما بعدها على نحو مستمرّ من خلال وضع سياسات لتنظيم قطاعات الاتصالات والنقل والحوسبة والطاقة وغيرها.
- تحديث السوق المالية والمصرفية والاستفادة من خدمات التكنولوجيا ذات الصلة، وتعزيز السياسات المتعلقة باستثمارات الابتكار ورؤوس أموال البحث والتطوير وصناديق الشركات الناشئة.

دعم ريادة الأعمال

- تهيئة البيئة التشريعية للابتكار والإبداع بما يعزز التنافسية في المنطقة العربية؛ وإيجاد منظومة استثمارية قائمة على رأس المال المُخاطِر باعتبارها رافعةً رئيسية لتمويل الشركات الناشئة المبنية على الابتكار.
- إيجاد المحفّزات كتوفير فرص عمل لائقة تحدّ من هجرة الأدمغة، واعتماد سياسات تحفيزية لتنمية المواهب المحلية، ووضع آليات وسبل اكتشاف ورعاية الموهوبين والمتفوقين من الطلاب والشباب والمبتكرين لدى الدول العربية.
- استخدام التقنيات البازغة للحكومة الإلكترونية، وتطبيق برامج تطوير الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والبلديات والمحليات والقرى، وتحسين كفاءة الإجراءات المتّبعة من حيث تقليل الوقت والجهد البيروقراطي غير المُجدي، وتقليل الكلفة المالية المتّصلة بتقديم الخدمات العامة وإتمام المعاملات.

الشكل 4. الارتقاء بالتعليم

شكل توضيحي حول تطوير قطاع التعليم بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

يهدف تحقيق النهوض المتسارع في نظام التعليم، من المقترح تطوير خلايا لدعم تكنولوجيا المعلومات في المناطق الأكثر هشاشة والريفية والصحراوية لتشجيع تطوير المهارات، وتوفير موارد حاسوبية، وتعزيز الشراكات بين الدول العربية في جميع مجالات التعليم، وتقديم الدعم الفني اللازم. ومن المهم إطلاق برامج لتشجيع عمل الباحثين في الذكاء الاصطناعي مع تنظيم دورات تدريبية للطلاب والمهنيين، ووضع شبكة للتعاون الوطني والإقليمي من أجل تشجيع تبادل البيانات وتعزيز ثقافة التعاون على نحو تشاركي وتفاعلي، ورعاية المتفوقين والموهوبين من الطلاب والشباب والمبتكرين، وإدراج تقنيات مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل، والبيانات الكبيرة والميتافيرس والروبوتات وعلوم الفضاء. وينبغي أن تستحدث الجامعات دورات جديدة مستمرة يقدّمها خبراء لتوعية الطلاب والمهنيين بشأن استخدام هذه التقنيات ونطاقاتها. وينبغي تطوير البحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتوفير الأموال لدعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا وتطبيقاتها، وتوزيع المنح الدراسية على

نحو عادل باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وجعل علوم الحاسوب مادةً إلزامية في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، والتعليم التطبيقي، حتى يصل جلّ الطلاب إلى مستويات متقدمة قبل الالتحاق بالجامعة أو بالمعاهد العليا المتخصصة.

ومن أبرز التجارب الناجحة في المنطقة العربية، منصة Holexp للذكاء الاصطناعي التي طوّرها شباب عرب، والتي فازت بجائزة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للابتكار التقني. وتدمج هذه المنصة البرمجة على الحاسوب بالتصميم الإلكتروني للأجهزة المتعددة بطريقة مبتكرة، حيث تنطوي على تطبيقات إلكترونية لتكنولوجيا التعليم الثنائية اللغة. وتُمكّن من استخدام اللغة كما يستخدمها البشر، سواء كانت عربية أو إنكليزية من أجل برمجة وترميز وتشغيل العديد من مشاريع تطوير الأجهزة الإلكترونية المبتكرة. كذلك قامت إحدى رائدات الأعمال الشابات في المنطقة العربية بابتكار برامج وألعاب وأدوات باسم Wonder Ed تهدف إلى تعليم الأجيال الناشئة في مرحلة الطفولة المبكرة، ابتداءً من سنّ ثلاث سنوات، مهارات وعناصر البرمجة الأساسية كالخوارزميات والتسلسل والشروط والتفكير المنطقي والإبداعي، وحلّ المشاكل، والرياضيات والقراءة باللغتين العربية والإنكليزية.

الشكل 5. الطريق إلى الابتكار المستدام

مبادرة البنية التحتية العربية المشتركة لشبكات الإنترنت: نحو عالم عربي مترابط

أدّى ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت وتنامي التوجّه نحو استخدام الوسائط المتعدّدة في التواصل وفي تقديم المحتوى التفاعلي إلى زيادة مطّردة في الطلب على السّعات الدولية للإنترنت، وإلى ارتفاع كلفتها. وتواجه أغلب الدول العربية ارتفاعاً في كلفة خدمات الإنترنت الأساسية مع بطء الخدمة وتدنّي جودتها. وقد تضمّنت الأجندة الرقمية العربية 2023-2033، التي وضعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع منظمات دولية وعربية، عدة مبادرات ومشاريع استراتيجية، أهمّها مشروع يهدف إلى تقليل الاعتماد على السّعات الدولية للإنترنت، والاستفادة من فائض السّعات ومن قدرة الدول على تأمين المزيد من السّعات، وتوطين المحتوى العالمي والعربي في المنطقة، ممّا يجعل السحابة الرقمية العربية مقصداً رقمياً يحقّق عوائد مادية.

ويتمثّل النّهج المُتوافَق عليه في بناء نقاط تبادل وطنية للإنترنت في كل دولة وتفعيلها، بحيث تسمح برفع كفاءة استخدام عرض الحزمة الوطني، مع الحرص على تطوير مراكز بيانات وطنية بالقرب من نقاط التبادل أو في صلبها لتكوين سحابة حوسبية وطنية في المقام الأول، وإقليمية في المقام الثاني. ويشمل هذا النّهج أيضاً ترقية عدد من نقاط التبادل الوطنية لتصبح نقاطاً إقليمية يتّصل بعضُها ببعض وتقدّم خدمات التبديل بسرعات عالية، ووصل شبكات الإنترنت الوطنية بنقاط التبادل الإقليمية، وذلك عن طريق الكابلات البحرية والأرضية الإقليمية القائمة في المنطقة، مما يمكّن المستخدمين في الدول العربية من الوصول إلى المحتوى من دون الحاجة إلى استخدام مقاطع دولية عالية الكلفة. ويستدعي ذلك وضع القواعد والنُظُم لإدارة النقاط الوطنية والإقليمية التي تسمح بتحقيق التوازن بين سياسات الدول وسيادتها الوطنية على شبكاتها، ومصالح الأطراف المساهمة في إدارة نقاط التبادل، بما في ذلك وضع سياسات تسعير الخدمات وفق منطق اقتصادي يضمن استمراريتها ويفيد المستهلك ويتيح أسعاراً تنافسية للدول العربية.

الازدهار والتنمية المتوازنة

4 الازدهار والتنمية المتوازنة

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، شهد الفكر الاقتصادي تحوّلاً في نظرته إلى الأهمية المتزايدة للتضامن والتكامل الإقليمي بأبعاده الجامعة، بما يتضمنه ذلك من تكامل مؤسسي يُضاف إلى الاقتصادي لتحقيق شروط الازدهار والإبداع الإنساني. لذلك من المهم لأي سياسة تنموية إقليمية أن تكون متجذرة في هيكلها الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي، حيث لم يعد التعاون بين الدول محصوراً بإزالة الحواجز أمام تجارة السّلع والخدمات، بل بات أداةً لتحقيق التنمية المستدامة. ويُتوقع من المبادرات الإقليمية الناجعة أن تُثمر زيادةً في الازدهار، ورفعاً لمستويات المعيشة من خلال مواءمة المعايير والأطر التنظيمية، والحدّ من القيود المفروضة على حركة رأس المال والسّلع والخدمات واليد العاملة، والاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود لأغراض النقل والطاقة والاتصالات وغيرها. لذا، لا بدّ من توفير سوق متكاملة للتدفق الحر للمعرفة والتجارة والاستثمارات.

ولا بدّ من التحول من النّهج الضيق في التعاون والتكامل الاقتصادي والمؤسسي إلى نَهج أوسع ينطوي على استراتيجية إنمائية إقليمية شاملة قادرة على التصدي لعدة تحديات في آنٍ. وعند تصميم المبادرات الإقليمية وتنفيذها، يتبقى إعطاء الأولوية لأثرها على الدخل النسبي وليس المطلق. ويتعين أن تضطلع السياسات والمبادرات المالية والنقدية بدور مهم في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي وضمان تأثيره الإيجابي على التنمية المستدامة. ويتبقى أن تكون التكتلات الإقليمية محركاً للتنويع الاقتصادي في أي منطقة تتباين مستويات ثرواتها من الموارد الطبيعية، بحيث تُسرع جسر هوة عدم المساواة بين الدول وبين مكونات المجتمع في كل دولة.

وتدعم الإسكوا وجامعة الدول العربية الاستراتيجيات العربية للتحوّل الرقمي والعلوم والتكنولوجيا، والمياه والطاقة، وتطوير نظام النقل المتكامل في الدول العربية. وقد أسفرت هذه المبادرات عن اتفاقات إقليمية بشأن الطرق الدولية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والربط الكهربائي والإنترنت يتعيّن تنفيذها بكفاءة. وسيكون لتعميق التعاون الإقليمي من خلال هذه المبادرات الأثر الكبير على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث إن المنشود من التكامل هو التعاون الفعّال بهدف تجاوز مثبطات وتحديات التنمية.

أبرز مؤشرات الأداء

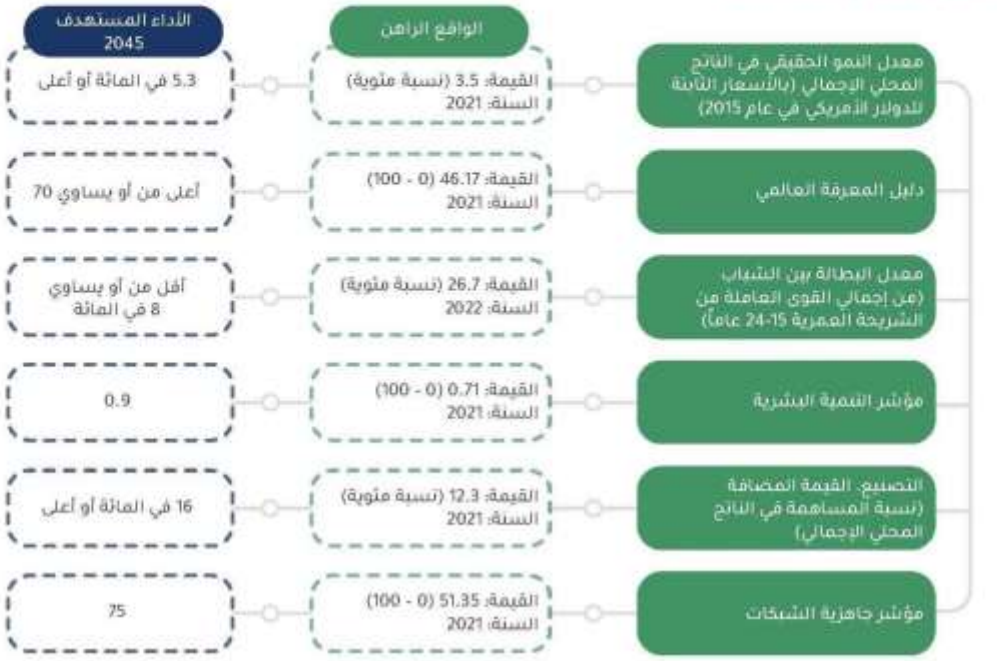

ملاحظات:

معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015) (النسبة المئوية)

يشير إلى النسبة المئوية السنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بناءً على القيمة الثابتة للعملة المحلية. وتستند المجاميع إلى الأسعار الثابتة لعام 2015، مُعبّراً عنها بالدولار الأمريكي. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قِبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات، مطروحاً منها الإعانات، غير مدرجة في قيمة المنتجات. وتُحسب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

دليل المعرفة العالمي، الحدود: (0-100)

يوفر دليل المعرفة العالمي بيانات يمكن أن تساعد البلدان وصانعي القرار على فهم التحوّلات والتحديات المتعلقة بالمعرفة والابتكار والاستجابة لها. ويقيم هذا الدليل سبعة مؤشرات فرعية، تم اختيارها بسبب علاقاتها التفاعلية المترابطة ودورها المركزي في عملية التقدم المعرفي والتنموي.

https://www.knowledge4all.com/gki

معدل البطالة بين الشباب (من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً) (النسبة المئوية)

يشير معدل البطالة بين الشباب إلى نسبة القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 عاماً، التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه.

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS

دليل التنمية البشرية، الحدود: (0-1)

يقيس هذا الدليل متوسط الإنجازات في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. ويتم حساب هذا الدليل كمتوسط هندسي لمؤشرات كل من الأبعاد الثلاثة.

https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI

التصنيع، القيمة المضافة (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)

يشير التصنيع إلى الصناعات التي تنتمي إلى الأقسام 15 إلى 37 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. والقيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة. وتُحتسب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS

مؤشر جاهزية الشبكات، الحدود: (0-100)

يتطلّب التحوّل الرقمي توفر البنية التحتية المناسبة، والموارد البشرية الماهرة، والحوكمة الملائمة، والتأثير على التنمية الوطنية. ويقيّم هذا المؤشر، الذي طوّره معهد بورتولانز، 134 اقتصاداً بناء على أداء هذه الاقتصادات في 60 متغيراً.

https://networkreadinessindex.org/

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الازدهار والتنمية المتوازنة

- زيادة القدرة التنافسية بتحسين الأداء الاقتصادي وبيئة الأعمال والاستثمار في المنطقة العربية من خلال تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لمزاولة الأعمال، وتكريس الالتزام بالمعايير الدولية، وزيادة التعاون الإقليمي، والاستثمار في التعليم والتدريب، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز البحث والتطوير في القطاعات المُنتِجة، وتكريس تبادل المعرفة والمعلومات.
- دعم وتعزيز المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تشكّل هذه المؤسّسات غالبية المنشآت وأشكال العمالة ونسب التوظيف.
- إدارة الماليّة العامة بموجب سياسات رشيدة تنطوي على تجنّب الاقتراض بالعملات الصعبة للاستهلاك. وعند الضرورة فقط، يمكن الاقتراض من أجل الاستثمار في المشاريع المُنتِجة، لا سيّما من أجل بناء الاقتصادات الرقمية واقتصادات المعرفة، وفي الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية والعائد الداخلي الإيجابي على الأمدين القصير والمتوسط.
- تطوير منصات رقمية للتداول من أجل دعم الابتكار المالي وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة، بما يتضمن ذلك الاستفادة من تقنيات العالم الافتراضي التي ترسخت جدواها.
- تحديث دراسات الجدوى المُعدّة سابقاً وتوفير الإطار المناسب للبدء بالمشاريع التنموية ذات الأولوية للربط الإقليمي تبعاً للعوائد الكليّة البعيدة المدى لهذه المشاريع، وما يستوجب ذلك من حلول تنظيمية ومالية مبتكرة تأخذ في الاعتبار الفرص المتوفرة للتشارك الاستراتيجي بين الحكومات والقطاع الخاص والجهات التمويلية الكبرى، المتواجدة على الساحتين الإقليمية والدولية.
- الدفع بوسائل التمويل المبتكر لتعزيز الحيز المالي وتقليل الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة لتنفيذ المشاريع التنموية، وابتكار وسائل ملائمة لجذب الرساميل العربية في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- البحث في تطوير آلية إقليمية لربط البنية التحتية الطرقية والمالية والكهربائية واللوجستية والمعلوماتية والبنية التحتية للطاقة، وتوفير بيئة مؤاتية للتجارة البينيّة العربية من خلال الحدّ من البيروقراطية وتبسيط اللوائح والإجراءات والاستفادة من خبرات الدول التي تتصدّى لتأثير الظواهر الطبيعية، كالتصحر والفيضانات والثلوج والرياح القوية، لضمان جودة البنى التحتية.
- متابعة تنفيذ وتفعيل إطار التعاون العربي الذي بدأ بنظام التفضيل التجاري وتطوّر إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي بهدف الوصول إلى سوق عربية مشتركة مع مراعاة الالتزامات البيئية العالمية والعربية.
- تنويع وتعقيد الصادرات لجعلها ذات قيمة مضافة عالية من خلال توسيع قاعدة الإنتاج رأسياً وأفقياً، ولا سيّما الابتعاد تدريجياً عن تصدير الموارد الخام الأولية فقط، وتشجيع اعتماد الصادرات على التقنيات البازغة والمعرفة.
- تحسين الأداء التجاري للمنطقة من خلال التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية مع الدول والتكتلات الإقليمية الأخرى للتوصّل إلى شروط أفضل للمنطقة.

- تعزيز الامتثال والشفافية والإفصاح في ما يتعلق بعقود المشتريات الحكومية بدعم من المؤسسات الإقليمية المعنية من أجل تتبّع وكبح غسيل الأموال وتهريبها، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتصلة بحظر التحويلات المالية الدولية المشبوهة وتكريس الحوكمة والمساءلة والمحاسبة.
- إنشاء منصّات وتكتلات تعاونية داعمة للأعمال اليدوية الصناعية والزراعية والحرفية والفنية المطلوبة، لتعزيز الصناعة التحويلية والزراعة.
- توظيف عائدات الموارد الطبيعية على نحو متوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية بحيث تساهم في تغطية حاجات الدولة الأساسية من السّلع الزراعية والغذائية والصناعية والخدمية؛ وتسريع الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد المعرفة المُنتِج والمتنوّع على المستويين الوطني والإقليمي.
- ربط الرؤية العربية 2045 بمكتسبات المنطقة العربية في المجالين الإنتاجي والتجاري، ولا سيّما المجالات المتصلة بالمواصفات والاعتماد والملكية الفكرية، واستغلال البنى التحتية المتاحة والخاصة بالجودة وتقييم المطابقة الوطنية.

شكل توضيحي بين تنمية البنية التحتية الاقتصادية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

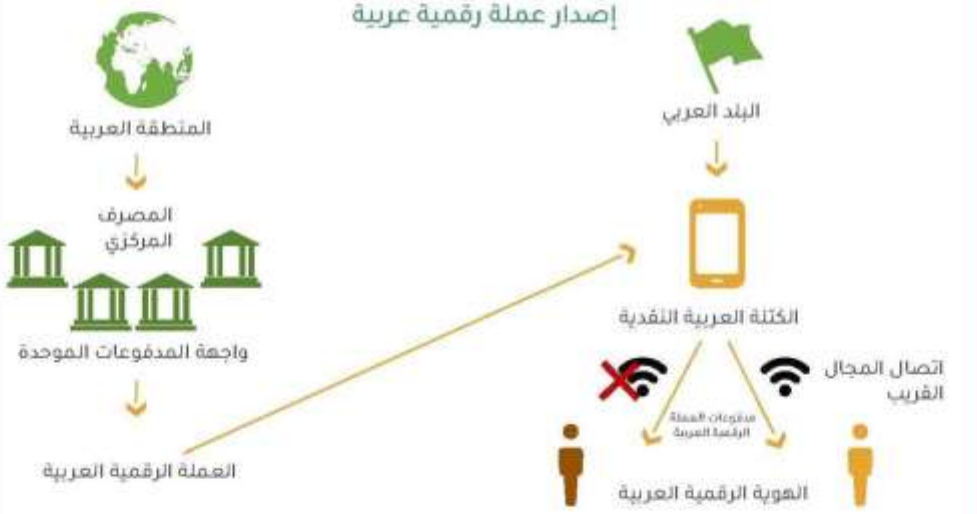

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

ستستفيد الدول العربية إذا اعتمدت عملة رقمية موحّدة تصدرها رسمياً المصارف المركزية (وليس الأفراد أو الشركات الخاصة). ولا بدّ من تحقيق التوازن بين إصدار هذه العملة الرقمية الموحّدة والحفاظ على سيادة كلّ دولة في المنطقة العربية، واستقلالية كلّ مصرف مركزي فيها. ويتعيّن استحداث خطة وخارطة طريق لإصدار العملة العربية الرقمية، باستخدام الحلول التكنولوجية المتاحة حالياً. وثمة تصاميم عديدة يمكن اعتمادها، مثل عملة مستقرّة خوارزمية للعملة الرقمية العربية، أو العملة الرقمية للبنك المركزي الخاص بالدول العربية

الرائدة في هذا المجال. وينبغي أن تكون العملة الرقمية العربية شبيهة بالنقد والبطاقات الائتمانية البلاستيكية لضمان الشمول المالي. ومن المهم أن يرتبط إصدار العملة الرقمية بالحماية من أي هجوم سيبراني محتمل وبتبسيط الإجراءات اللوجستية والقانونية وتنسيقها من خلال دعم مبادرة الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة.

أهمية العملة الرقمية العربية ومنافعها:

- تشجيع التجارة داخل المنطقة ومع العالم، وتعزيز التعاون على صعيدَي السياسات النقدية والمالية، مع الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية في التعامل مع إجراءات السياسة النقدية لتحسين الاقتصاد الوطني.
- انتشار نماذج عمل وآليّات تنفيذ كفؤة لمشاريع خدمية وتجارية وصناعية جديدة تستخدم العملة الرقمية العربية وتدعم سوق الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بزيادة قاعدة المستهلكين في المنطقة والعالم عن طريق نُظُم مدفوعات إلكترونية منخفضة التكلفة تعزّز بدورها المنفعة للمنتجين ومقدّمي الخدمات وجميع الأطراف ذات الصلة.
- القضاء على سوق المضاربة غير الراشدة والمقامرة في العملات الرقمية التي يُصدرها أفراد أو شركات من خارج المنطقة لأنّ ذلك يُضِرّ بالاقتصاد العربي الكلي وبالوضع المالي للأسرة وثروات المجتمعات العربية.

الربط والتشبيك السككي

شهدت الفترة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية إنشاء عدد من خطوط النقل بالسكك الحديدية في المنطقة العربية امتدّت على مسافات طويلة. فعلى سبيل المثال، اتّسعت خدمات نقل الركاب والبضائع بالقطارات لتشمل المنطقة ما بين حلب وحماه وحمص ودمشق وكل من طرابلس الشرق ومرفأ بيروت، وصولاً إلى الإسكندرية والقاهرة، وارتبطت هذه المنطقة أيضاً عبر السكك الحديدية بالخرطوم والعديد من المدن السودانية. وأمّن الخط الحديدي الحجازي النقل السلس للركاب والبضائع بين دمشق والمدينة المنوّرة بالاتجاهين، مروراً بالعديد من المدن والبلدات الأردنية وشمال شبه الجزيرة العربية مع وصلات باتجاه كلٍّ من حيفا وعكا ونابلس. وقد ربط خط سككي آخر بين بغداد والموصل ومدينة حلب، التي ارتبطت بدورها بعدد من المدن جنوب الأناضول وصولاً إلى اسطنبول، وبالعديد من العواصم الأوروبية على امتداد خط الشرق السريع. وفي شمال أفريقيا، تَوَفّر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من الخطوط الحديدية التي ربطت في حينه المدن الساحلية ببعضها، من صفاقس شرقاً وحتى طنجة والدار البيضاء ومراكش غرباً، مع تفريعات مختلفة تربط المدن والموانئ البحرية الرئيسية بحقول الإنتاج الزراعي وبمناجم الحديد والفحم جنوباً.

ونُفِّذَت عدة مبادرات لتنشيط الربط السككي بين الدول العربية، حيث تحقّق إنشاء الاتحاد العربي للسكك الحديدية كأحد الاتحادات الفنية التي تعمل تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية. وأعدّت الإسكوا اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، الذي تحوّل في عام 2016 إلى اتفاقية السكك الحديدية الدولية. وقد أطلقت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى المنعقدة في الكويت في عام 2009 مشروع الربط البرّي بالسكك الحديدية بين الدول العربية. وأتت دراسة مفصّلة إلى تقديم رؤية شاملة للتكامل والربط السككي العربي، وتحديد الوصلات المفقودة والمحاور الإقليمية الرئيسية، واقتراح ترتيب أولويّات مشاريع السكك الحديدية ذات الأهمية. وفي ضوء ما تقدم، من المهم استكمال الأعمال التي تؤدي إلى الربط السككي بين الدول العربية لجني ثمار هذا الربط على جميع الصعد. ومن المفيد اعتماد استراتيجية السرعات المتغيّرة في التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف بين الدول العربية، بحيث يتم الانتهاء من بعض الوصلات الموروثة أو المفقودة قبل غيرها.

التنوّع والحيوية

5

5 التنوّع والحيوية

تتمتع المنطقة العربية بتنوّع ثقافي واجتماعي واقتصادي وبيئي غني لا بدّ من الاستفادة منه والاحتفاء به. ويرتبط هذا التنوّع بالانفتاح الفكري والحيوية المجتمعية والقبول بالآخر والتسامح فضلاً عن التعددية والتعايش بين العادات والثقافات. ويشمل هذا التنوّع جميع المجالات، بدءاً بالتنوّع الاجتماعي والاقتصادي وصولاً إلى التنوّع الثقافي والبيولوجي. ويجسّد المفهوم الحديث للتنوّع والحيوية في المنطقة تفاعل التراث العربي الغني مع الأفكار الاجتماعية الحديثة، ما يعزز الشراكات والمضي قدماً في مسارٍ يكرّس السلام المجتمعي والوطني والإقليمي.

وتتميّز المنطقة العربية بتعدّد الأقوام والاثنيات ذات الخلفيات العرقية والدينية المتنوّعة. ففي العديد من الدول العربية، تداخلت الأقوام والنِحَل والأديان والطوائف والمذاهب، ما ساهم في بناء حضارات ومجتمعات متعدّدة الثقافات اتّسمت بالتعايش والاحترام المتبادل عبر القرون، وفي تعزيز قيم الحوار بين الأديان والثقافات. وعلى الرغم من التحديات، نجح التنوّع في المنطقة في تأسيس ثقافة القبول والسلام المجتمعي والاحترام المتبادل.

على الصعيد الاقتصادي، تتفاوت الأقاليم العربية إذ يزخر بعضها بالموارد الطبيعية في حين يعتمد البعض الآخر على الرعي والزراعة والصناعة والخدمات. وقد أدّى هذا التفاوت إلى فجواتٍ اقتصادية بين الفئات الاجتماعية والمناطق والجهات المختلفة، وإلى تباينٍ في مستويات النمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع تزايد الوعي بأهمية التنمية المستدامة، بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لتهيئة بيئة اقتصادية توفّر فرصاً متكافئة وتدعم التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية والصحراوية والقابوية. ويزيد هذا التنوّع من متانة الاقتصاد والمركز المالي للمنطقة العربية، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات والتغيّرات والأزمات الاقتصادية الكبرى.

وعلى الصعيد البيئي، تُعتبر المنطقة العربية من أغنى مناطق العالم بتنوّعها البيولوجي والايكولوجي والجغرافي، حيث تتضمّن صحاريَ وجبالاً وسواحلَ ثرية بأنواع متعدّدة من الكائنات الحيّة والنباتات. ويواجه التنوّع البيولوجي في المنطقة تحدياتٍ كبيرة بسبب التغيّرات المناخية والتصحّر والنشاطات الاقتصادية غير المتناغمة مع البيئة. لذلك، أصبح الحفاظ على هذا التنوّع البيولوجي أولويةً، ويتطلب تبنّي استراتيجيات فعّالة في مجال حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية على نحوٍ مستدام.

وعلى صعيد المشاركة المجتمعية، يُعَدّ تعزيز التشاركية والتنوّع والانفتاح أساساً لبناء مجتمع عربي متعاون ومتضامن. ويتطلب ذلك إصلاحات قانونية وتنظيمية للانتقال إلى نماذج شاملة تضمّ جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الإطار، يضطلع المجتمع المدني بدورٍ حاسم في دعم الحيوية والتشاركية وقبول التنوّع، وهو عنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة. وتؤدي هذه المساعي والجهود إلى زيادة الثقة المجتمعية في ما يتعلق بجميع الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية للتنمية، وتحقيق مستويات أعلى من العدالة بمفهومها الواسع والشامل.

وعلى صعيد التحوّل المعرفي، تسعى الدول العربية إلى بناء مجتمعات حيوية قائمة على المعرفة. ويتطلب هذا التحوّل الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والابتكار التكنولوجي، مع التأكيد على أهمية اللغة العربية كلغةٍ علمية في الحاضر والمستقبل. ومن شأن تعزيز استخدام اللغة العربية في التعليم والبحث والتكنولوجيا الحديثة أن يعزز قدرة المنطقة على المشاركة في الاقتصاد المعرفي العالمي. وتُعتبر اللغة العربية الفصيحة من أهم الروابط بين الدول العربية إذ إنّ معظم الدول تعتمد عليها كلغةٍ رسمية إلى جانب لغات ولهجات محلية متنوّعة وأصيلة. ولتعزيز الدور الاقتصادي والتجاري للّغة العربية، ينبغي التركيز على توظيفها في العقود والمعاملات التجارية، ما يعزز حضورها في الاقتصاد العالمي.

وفي إطار التنمية المستدامة، تُعتبر ثقافة التنوّع عنصراً جوهرياً ومكوّناً أساسياً لبناء مجتمعات مستقرّة وآمنة وعادلة تحدّ من أوجه عدم المساواة، وشاملة لا تُهمِل أحداً، ومتوافقة مع البيئة والنُظم الايكولوجية، ما يشجع على احترام وتقدير الثقافات والحضارات المتعدّدة في عالمنا ويؤسس لبناء ثقافة السلام العادل.

أبرز مؤشرات الأداء

ملاحظات:

دليل الحرية الأكاديمية، الحدود: (0-1)

يهدف مشروع دليل الحرية الأكاديمية إلى إعلام أصحاب المصلحة، وتوفير معايير الرصد، وتغيير هياكل الحوافز، وتحدي تصنيفات الجامعات، وتسهيل البحث.

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

دليل التنوّع البيئي، الحدود: (0-100)

يقدّر هذا الدليل آثار فقدان الموائل وتدهورها وتجزئتها على الاحتفاظ المتوقع بالتنوّع البيولوجي الأرضي. وتشير الدرجة 100 إلى أنّ البلد لم يشهد أي فقدان أو تدهور في الموائل، وتشير الدرجة 0 إلى فقدان الموائل بالكامل.

https://epi.yale.edu/epi-results/2020/component/bdh

دليل المشاركة الإلكترونية، الحدود: (0-1)

تتيح التكنولوجيا الرقمية اليوم إشراك المواطنين بسهولة في عمليات صنع القرار العام والمشاركة في المشاورات العامة. ودليل المشاركة الإلكترونية مشتقّ كدليل تكميلي لمسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية. وهو يوسّع أبعاد هذا المسح من خلال التركيز على استخدام الخدمات عبر الإنترنت لتسهيل توفير المعلومات من قبل الحكومات للمواطنين («تبادل المعلومات الإلكترونية»)، والتفاعل مع أصحاب المصلحة («التشاور الإلكتروني»)، والمشاركة في عمليات صنع القرار («صنع القرار الإلكتروني»).

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022

سُبُل وآليّات مقترحة للاغتناء عبر التنوّع

- بناء الشراكات لتعزيز التنوّع والحيوية، وينطوي ذلك على الاعتراف بالتعدّدية والانفتاح والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ودعم حقوق الإنسان وحرية التعبير والحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
- الاهتمام باقتصاديات اللغة العربية الفصحى خاصة في ما يتعلق بإسهام اللغة العربية في تحقيق التحوّل إلى مجتمع واقتصاد المعرفة، والاهتمام بالملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية العربية.
- إتاحة برامج حكومية تدعم البحث العلمي وإنتاج المحتوى المعرفي باللغة العربية، وتُثري اللغة العربية بمصطلحات ومفاهيم علميّة جديدة من شأنها توطين العلوم والتقنيات البازغة في المنطقة العربية.

- التركيز على دور الجامعات في تعزيز التنوّع والحيوية والانفتاح والحوار والثقافة البيئية وزيادة القدرات في مستويات التعليم العليا عبر برامج التعاون الجامعي وتبادل الطلاب والباحثين، واعتماد الموازنات والمواد الدراسية المثلى لتحقيق الإدماج الاجتماعي، وقيام الجامعات بدور ريادي في المجتمعات العربية من أجل تحقيق التجدّد والنهوض، ودخول الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.
- تمثيل جميع المكوّنات الوطنية على قدم المساواة في المؤسّسات الرسمية بموجب سياسات وإجراءات راشدة لتكريس العيش المشترك، واعتماد جميع لغات المكوّنات الوطنية في المعاملات وعلى المواقع الإلكترونية الرسمية وفي الأخبار والصحف الورقية والإلكترونية، والحفاظ على البيانات الرقمية ذات الصلة ضمن الأطر القانونية.
- في ظلّ التوسّع الحضري العمراني والفوضوي في بعض الأحيان، تُوفّر المدن الذكية، عبر استخدام التكنولوجيا، حلاً لتحقيق الاستدامة والكفاءة والفعالية على نحو أفضل وضمان درجات أعلى من الحيوية في المجتمعات الحضرية في المنطقة.
- إسباغ صفة المحميات على بعض نماذج العمران الأصيلة التي لم تمتدّ لها يد الهدم والتي تتّسم بالأهمية التراثية والتاريخية والثقافية وتوشك على الانقراض، وحماية المجتمعات المحلية باعتبارها مكوّناً أساسياً لهذه النماذج العمرانية الأصيلة.
- تأسيس برنامج لجميع مراحل التعليم النموذجي العربي للإسهام في بناء رأس المال البشري مع تكريس التعليم في مجال ريادة الأعمال.
- حماية البيئة العربية المتنوعة باستخدام التقنيات الحديثة بما في ذلك الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار بهدف الحفاظ على الغنى والتنوع البيئي والإيكولوجي.

دور التنوّع في الحيوية والنهوض وبناء الشراكات

نشد، بحلول عام 2045، أن يسود في المنطقة نموذج اجتماعي جوهره قبول الآخر والتعامل بين الجميع على قدم المساواة، وأن يُكرّس ذلك في دساتير البلدان وأنظمتها الأساسية، ويتجلّى في التمثيل في المؤسسات الرسمية. ومن المهم كذلك أن يكون الإصلاح مستنداً إلى مشاركة مجتمعية شاملة للمكوّنات الوطنية.

ويمثّل بناء الشراكات أحد أهداف التنمية المستدامة، وينطوي على أبعادٍ منها الحرية والاعتراف بالتعدّدية والانفتاح الفكري والتنوّع والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتكافؤ الفرص والقضاء على عدم المساواة في الحقوق والفرص. ويبدأ تفعيل ممارسات التشاركية بتحوّل مؤسّسي نحو قبول التنوّع، وإنشاء منظومة حقوقية متكاملة وعادلة ترتكز على مبادئ التنمية الشاملة والمتجانسة، وتمكين فئات المجتمع كافة. وتحتاج القضايا المركّبة التي تتفاعل في مجتمعات الدول العربية إلى قراءة شاملة لتعدّد أطياف المجتمعات العربية المعاصرة. وما يبعث على الأمل هو التقدّم المطّرد في الإصلاحات البنيوية القائمة في عدد من الدول العربية.

ولم تعد التشاركية محصورةً في مؤسسات الدولة، بل باتت تشمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقات الأفراد في ما بينهم ومع الأنماط الاجتماعية القائمة، ومع القطاع الخاص والقطاع الخيري غير الهادف للربح. ومع حلول عام 2045، يُرجى أن يكون مستوى التعاون والترابط بين مكوّنات الوطن في كل بلد عربي قد ارتقى إلى حدّ يزول فيه التوتر والاحتقان الداخلي. وعلى مستوى العلاقات بين البلدان العربية، نأمل أن يتعزز الأمن والسلام العادل في المنطقة العربية، وأن تنفتح الدول العربية على بعضها لما فيه مصلحة الجميع.

واعتماداً على الطابع التشاركي للتكنولوجيا، يمكن لهذه العملية أن تأخذ شكل حملات توعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات ومنصات على الإنترنت تسهّل مشاركة المجتمع المدني والقاعدة الشعبية في المناقشات وإدارة الانتخابات المحلية. وعلى غرار مفهوم الهندسة المتغيّرة الذي تبنّاه أحد التكتلات الإقليمية الكبرى وهو الاتحاد الأوروبي، نأمل أن تقلّل السلطات في المنطقة العربية من الحواجز التقنية والتجارية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الحدّ من القيود المفروضة على صادرات تلك البلدان أو إعفاءها من الرسوم الجمركية وإدراجها في سلاسل القيمة المضافة الإقليمية والعالمية.

التجدّد الثقافي والحضاري

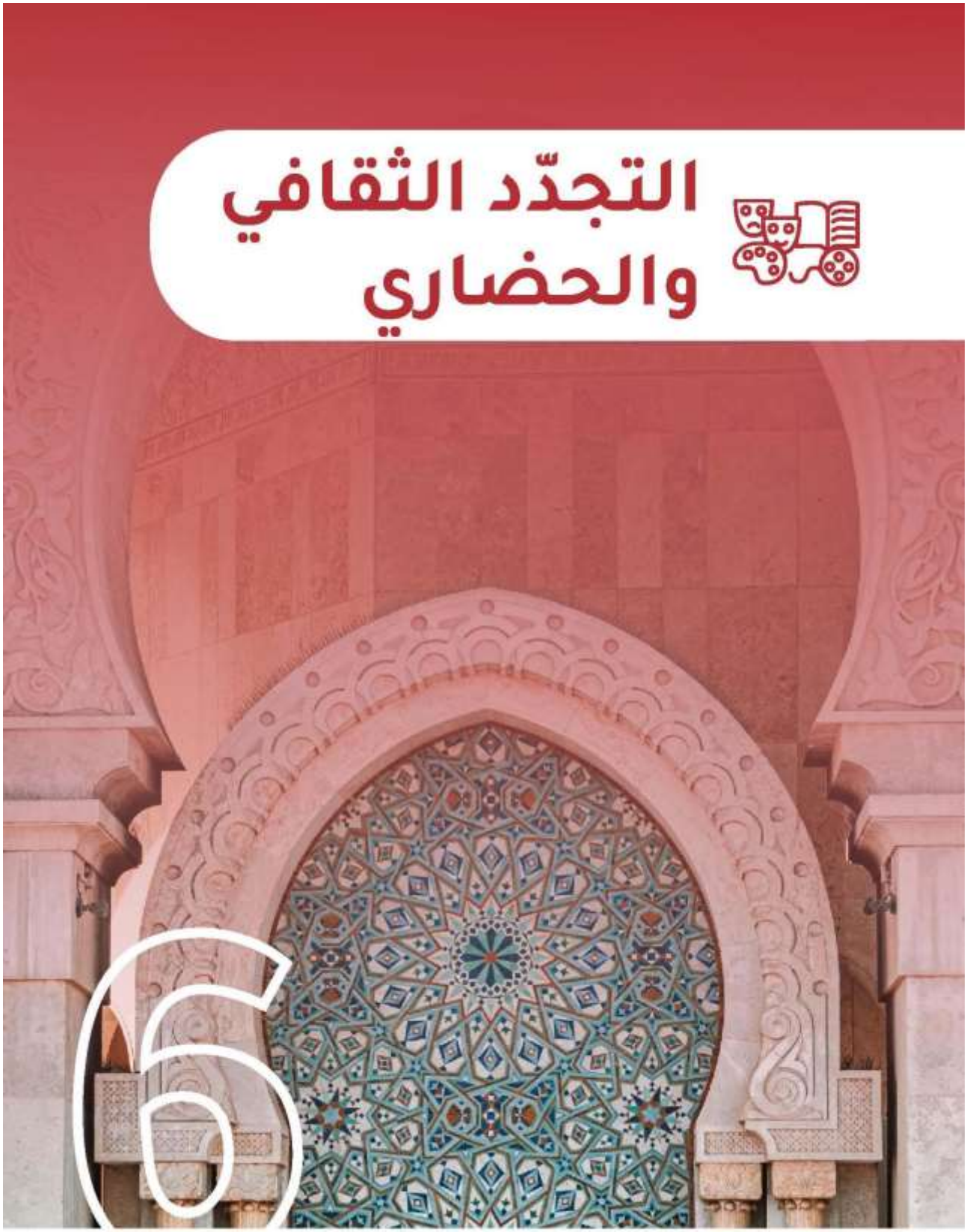

6

6 التجدّد الثقافي والحضاري

التجدّد الثقافي هو بوابة المنطقة العربية لحفظ وتطوير هويتها الحضارية بصورة تبعث على تكريس تقدّم الدول والمجتمعات العربية، والنهوض بتراثها الثقافي الغني والمتعدّد المشارب. ويتضمّن التجدّد الثقافي القدرة على إيجاد الحلول والإجابات لمشكلات وتحديات الواقع. وعلى هذا الأساس، فإنّ عملية التجدّد الثقافي تقدّم إسهاماً فكرياً ومعنوياً كبيراً لأنّها تبلور لسكان المنطقة طرقَ النموّ وآفاقَ التطوّر. وتظهر تجارب المنطقة العربية في القرنين الأخيرين بوضوح أثرَ الواقع الثقافي العربي على مختلف جوانب الحياة، وقد بات هذا الأثر كبيراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. وتستوقف الناظر فترات شهدت حوارات ثقافية وفكرية حرة وإبداعية، جنت المنطقة العربية خلالها ثمار الحوار الطيبة، وحدةً وطنيةً على صعيد الدولة، ونهوضاً في مختلف مجالات الحياة، وقدرةً على مواجهة التحديات، وتعاوناً إقليمياً.

الثقافة تبلور «الهوية» وتكرس «الانتماء». فالهوية هي الشفرة التي تتجمع عناصرها على مدار تاريخ المنطقة العربية من خلال تراثها الإبداعي وطابع حياتها. بينما الانتماء هو الانتساب، والهوية ترتبط بالحضارة وفق معادلة هي نتاج تفاعل الإنسان مع التراب ومع الزمن بدافع من انتماء هذا الإنسان لدولته ولوطنه. إن هذا المفهوم للهوية والانتماء هو الذي يمكّن المنطقة العربية من الانطلاق إلى حمل رسالة الأخوة والتعاون، والتعامل مع أبناء الحضارات الأخرى على مستوى الندية الذي هو الشرط اللازم لنجاح تفاعل الحضارات، والإسهام في صنع حضارة الإنسان في العصر الحالي. كما إن وضوح الهوية والانتماء للجيل الجديد سيفكّن تيار الاستجابة الفاعل للإسهام في بناء حضارة العصر.

والتجدّد الثقافي في الدول العربية لا يعني الجمود أو الركود، بل هو تجديدٌ مستمر للتراث الثقافي بما يشمله من شعر وفن ومعمار وفلسفة. ولا بدّ من تطوير أدوات وآليات التفاعل بين الأصالة والمعاصرة ليظلّ التراث مؤثراً في الحاضر والمستقبل. ومن خلال تحديث أساليب التعبير الأدبي والفني والفكري، واستخدام التكنولوجيا لنشر الأعمال الثقافية، يمكن أن تقدّم المجتمعات العربية تراثها الفني للعالم بأسلوبٍ مستجدّ، بما يعزز الإبداع والاعتزاز بالأصالة. ووفقاً لهذه الرؤية، أصبح التجدّد الثقافي ركيزةً أساسية في تطوير المجتمعات العربية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والمؤسسية.

وتشمل الأبعاد المهمّة التي يقوم عليها التجدّد الثقافي في الدول العربية التفاعل مع الحضارات الأخرى. فلا بدّ من أن تكون الثقافة جزءاً من الحوار العالمي بين الأمم والتكتلات الإقليمية. ومن خلال التعاون والتبادل الثقافي والفكري، تُسهم المنطقة العربية في إثراء الثقافة الإنسانية عبر الفكر والأدب والفنون وغيرها، وتستفيد في الوقت نفسه من التنوّع الثقافي العالمي. ويُعَدّ تطوّر الفكر السياسي والفلسفي أحد الأبعاد الأساسية للتجدّد الحضاري في المنطقة العربية، لا سيّما في ظلّ التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة.

ولعلّ الأبعاد الرئيسة التي يقوم عليها التجدّد الحضاري في المنطقة هي التالية:

- البُعد الجغرافي والطبيعي والبيئي ودوره الجذري في تعزيز عوامل التبادل الثقافي والحضاري.
- البُعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي وأثره في تحقيق القفزة الحضارية عوضاً عن ردم الهوة.
- البُعد التاريخي ومدى توفير الظروف التاريخية لإحداث عملية تجدّد حضاري فعلي في المنطقة العربية.
- البُعد المؤسّسي للدولة الحديثة على مستوى كلّ بلد عربي على حدة ومن منظور كلي.
- البُعد العمراني والحضري للتجمّعات السكانية العربية، ومنها المدن والقرى والضواحي والصحاري.
- البُعد الثقافي بما ينطوي على العادات والتقاليد، ونُظُم القيم، والطقوس، والعصبيات، والهويات الفرعية.
- دَور اللغة العربية في عملية النهوض الفكري والعلمي العربي، وفي تعزيز الهوية والانتماء.

أبرز مؤشرات الأداء

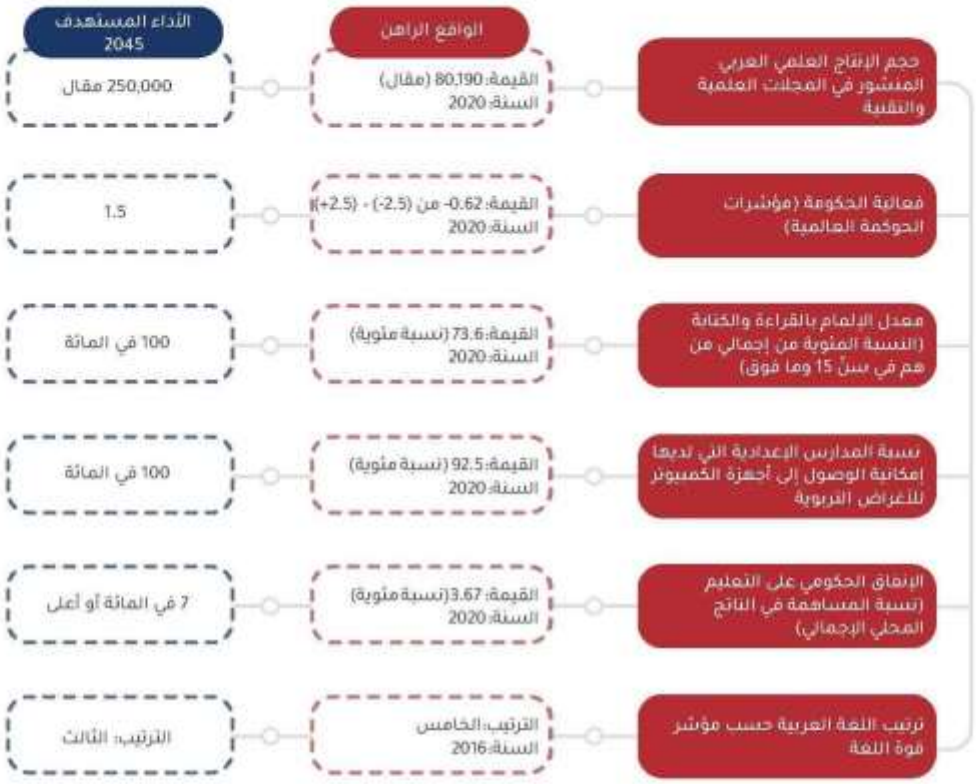

ملاحظات:

حجم الإنتاج العلمي العربي المنشور في المجلات العلمية والتقنية (عدد المقالات)

تشير مقالات المجلات العلمية والتقنية إلى عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجالات التالية: الفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء، والرياضيات، والطب السريري، والبحوث الطبية الحيوية، والهندسة والتكنولوجيا، وعلوم الأرض والفضاء.

https://unesdoc.unesco.org/ark/48223/pf0000372586_ara?posInSet=3&queryId=N-EXPLORE-992cf451-b3a4-403c-a432-9c388196e2c1

فعالية الحكومة (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يعكس هذا المؤشر التصوّرات بشأن جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، والجودة في صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية)

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم القراءة والكتابة وفهم جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو مؤشر نتائج لتقييم التحصيل العلمي. ويمكن أن تتنبأ هذه البيانات بجودة القوى العاملة في المستقبل ويمكن استخدامها لضمان وضع سياسات بشأن المهارات الحياتية للرجال والنساء.

https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS

أجهزة الكمبيوتر في المدارس (النسبة المئوية من المدارس الإعدادية مع الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر)

نسبة المدارس التي لديها إمكانية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر لأغراض تربوية في المرحلة الإعدادية.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG4/index-2.html

الإنفاق الحكومي على التعليم (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)

يتم التعبير عن إنفاق الحكومة العامة على التعليم (الجاري والرأسمالي والتحويلات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وهو يشمل النفقات الممولة من التحويلات المتأتية من مصادر دولية إلى الحكومة. وتشير الحكومة العامة عادةً إلى الحكومات المحلية والإقليمية والمركزية.

https://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS

مؤشر قوة اللغة (الترتيب)

يستخدم مؤشر قوة اللغة 20 مؤشراً لقياس التأثير على اللغة. ويقيس هذا المؤشر فائدة اللغة للإنسان وليس المقصود منه أن ينطبق على أي شخص معيّن له مجموعة من الظروف والتفضيلات والخصائص الجغرافية الخاصة به.

http://www.kailchan.ca/wp-content/uploads/2016/12/Kai-Chan_Power-Language-Index-full-report_2016_v2.pdf

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق التجدّد الثقافي والحضاري

- تسخير التكنولوجيا والاقتصادات الرقمية والمعرفية لتعزيز الثقافة والفنون واللغة العربية وصونها.
- إدراج الفنون في المناهج التعليمية كوسيلة ناجعة للتعليم، ومزج المواد العلمية كالرياضيات والعلوم والهندسة مع الفنون بفعالية للانطلاق في المجال الإبداعي، بحيث تصبح مجالات الإبداع والفنون والرياضة البدنية مواد كاملة الصفة داخل المناهج التعليمية والتربوية العربية.
- إسهام الإعلام في تعزيز اللغة العربية الفصحى، سواء من حيث التقريب بين اللهجات المحلية وتعميم المصطلحات الموحّدة عربياً، أو من حيث تبسيط اللغة الفصحى وتسهيلها أمام المستمعين والمشاهدين بواسطة برامج فنية وثقافية موجّهة لمختلف الفئات العمرية.
- الزامية تضمين تعليم اللغة العربية في المدارس التي تُدرّس فيها المناهج الأجنبية، بحيث يتخرج منها الطالب ماسكاً بناصية لغته الأم، ومتقناً لها.
- تشجيع الجمع بين الدراسة الجامعية والمهنية والتدريب العملي لاكتساب خبرات في العمل المُنتِج والمُثمِر المفيد، وتوفير فرص العمل في مجالات الإبداع العربي والعالمي.
- النهوض بالصناعات الثقافية الإبداعية لما تنطوي عليه من فرص تنموية مجتمعية مستدامة تستفيد من الموروث الإنساني العريق والعميق للمجتمعات العربية، وتعزيز حضور المرأة، وتمكين الشباب، وربط القيم التراثية بالإنتاج.
- التركيز على أهمية الترجمة إلى اللغة العربية ومنها إلى اللغات الأخرى، مما يتطلب التنسيق بين الهيئات والمؤسسات العربية التي تقوم بالترجمة وتنسيق جهودها من أجل توفير الجهد والوقت، وعدم تكرار الأعمال بما يحسّن جودة المنتج المترجم.
- مضاعفة الإنفاق على البحث العلمي في المنطقة العربية على المستوى الكمي والنوعي والمنهجي لفتح سبل للتجدد الحضاري والثقافي.
- تشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة القائمة على التبادل الثقافي مع فهم هوياتهم وقيمهم والتمسّك بها.

من المخزون الفكري والثقافي إلى التجدّد الحضاري

عندما تقترن الثروة البشرية بميزات موقع المنطقة العربية، يمكنها أن تحقق التجدّد الحضاري العربي المنشود، إذ ينطوي هذا الاقتران على ثلاثة مقوّمات حضارية لا بدّ من تفعيلها، وهي: الأهمية الجيوستراتيجية، والموارد الطبيعية، والبيئة. ويسهم التعامل مع هذه المقوّمات وفق رؤية تكاملية مستدامة في تحقيق تحوّل حضاري جذري ينعكس بشكل إيجابي على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يضع المنطقة العربية أمام فرص وتحديات تتطلّب تضافر الجهود العربية والتوافق على رؤية مستقبلية للارتقاء بالحضارة العربية إلى مصاف الحضارات الكبرى في العالم المعاصر. ومن أبرز العوامل التي تُسهم في الاستفادة من الموقع الجغرافي العربي هو تعزيز التكامل العربي، والتعاون مع دول الجوار الآسيوي والأفريقي ومع القارة الأوروبية وفق رؤية تضمن الحقوق وتتجاوز الآليات السابقة غير المتكافئة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وتمثل البيئة حلقةً من الحلقات المتعدّدة والمتداخلة في تقدُّم المجتمعات والدول وتجدُّدها حضارياً. والمفارقة هي أنّ البيئة لم تتدهور بسبب التأخر الحضاري والتخلّف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بقدر ما تضرّرت بسبب التطور الذي شهدته الدول الغربية وغيرها في أعقاب الثورة الصناعية الأولى وحتى اليوم. ويعود هذا التدهور البيئي إلى اعتماد طرائق إنتاج ونماذج عملية وفكرية تضع الإنسان في مواجهة مع الطبيعة لا في حالة تكامل وتناغم معها. وفي القرنين الأخيرين، تعرّض كوكب الأرض للتلوث في نظامه الطبيعي والبيئي في ظل تسارع حركة التصنيع والتحديث التي تعتمد على استخدام موارد الطاقة الناضبة واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجدّدة. واليوم، يتطلب ترميم النظام البيئي وتجديد النظام الطبيعي نهجاً للتحديث والنهوض والتقدّم الإنساني والتجدّد الحضاري يتخطّى التوجهات الخاطئة التي أدت إلى التلوث والاحتباس الحراري، وذلك في إطار رؤية تنموية تعيد تكامل العلاقة الوظيفية بين الإنسان والطبيعة. وهذا يحتاج إلى نهج جديد للعقد الاجتماعي يكون النظام الطبيعي طرفاً فيه إلى جانب الدولة والإنسان، فضلاً عن القانون الدولي والأنظمة المحلية الحامية للبيئة.

وإذا كان الشعب العربي والأرض العربية يمثلان العنصرين الرئيسيين لقيام مؤسسات التكتل الإقليمي العربي الواعد، فإنه ينبغي أن تضطلع هذه المؤسسات وعلى رأسها جامعة الدول العربية بدور محوري في التخطيط ووضع سياسات واضحة في مجال التنمية المستدامة الإقليمية ومتابعة تنفيذها. وينبغي أن تعمل على إطلاق الإمكانات والطاقات البشرية من خلال اعتماد برامج شاملة للجميع «من دون إهمال أحد». ومعلوم أنّ تفعيل هذه الطاقات والإمكانات مشروطٌ بالقدرة على توفير الموارد وإدارة البرامج وتنفيذها بما يضمن انخراط الطاقات البشرية والشباب بشكل خاص في عملية النهوض والتقدّم الشامل كي لا يكون مصيرها الهجرة إلى مجتمعات وبلدان أخرى، وهذا ما يُعرَف «بهجرة الأدمغة». ويتطلّب تعزيز دور مؤسسات التكتل الإقليمي العربي تخصيص الموارد المالية والبشرية والمائية والطبيعية والخبرات والأراضي الزراعية والصناعية التي قد تفتقر إليها بعض البلدان العربية. ولذلك، فإنّ التعاون العربي بل التكامل المؤسسي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، هو السبيل لتوفير الشروط المؤاتية للنهوض والتجدد الحضاري الشامل.

يبيّن الشكل العوامل التي تؤدي إلى النهوض والتجدّد الحضاري.

موجز بأهم المبادرات والمشاريع المقترحة للرؤية العربية 2045

يتضمن هذا الموجز المبادرات والمشاريع المقترحة التي تخص كل هدف استراتيجي وركن من أركان الرؤية 2045. وتمثل بمجملها آليات وأساليب وطرائق لتنفيذ هذه الرؤية. وتتطلّب المبادرات والمشاريع الاستراتيجية المقترحة إجراء دراسات تفصيلية بالتنسيق الكامل مع المجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص.

ركيزة الأمن والأمان

الأمن الجيوستراتيجي: تفعيل منظومة إنذار مبكر في الجامعة العربية لرصد بوادر النزاعات المحتملة والأزمات، وتبنّي مبادرة الدبلوماسية الوقائية الإقليمية.

الأمن الغذائي والمائي:

- تطوير آليات جديدة ومبتكرة وتعزيز الاستفادة من الآليات القائمة في تمويل المشاريع الإقليمية الهادفة إلى تحقيق الأمنين المائي والغذائي.
- ربط موارد المياه العذبة الصالحة للشرب والري بين الدول العربية المتجاورة، وتنفيذ استراتيجية عربية لإدارة المياه مع التركيز على التحلية وإعادة تدوير المياه وإدارة الموارد المائية المتكاملة؛ وتحديد الترتيبات المؤسسية والتشريعية والنواحي الفنية، بما في ذلك دراسة موارد المياه وتحليل ما إذا كانت ناضبة أو متجدّدة، تقليدية (كالأنهار) أو غير تقليدية (كمحطات تحلية المياه)، بهدف تحقيق الأمن المائي.
- تحقيق استدامة سلاسل إمداد السلع الغذائية الأساسية للدول العربية، بما في ذلك الأنشطة الرئيسية وإجراءات التخطيط والحلول والإمكانات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الدول العربية.

الأمن المعلوماتي: تعزيز وبناء القدرات في مجال تحقيق الأمن المعلوماتي والسيبراني لمكافحة الهجمات السيبرانية وتحصين الأنظمة المعلوماتية ضد الاختراق.

الأمن البيئي:

- تطوير نظام إنذار مبكر وإعداد خارطة توجيهية لتحديد المناطق المعرّضة للأحداث المناخية المتطرّفة، مثل الفيضانات والسيول والعواصف الرملية والترابية، استناداً إلى تحليل الكوارث السابقة والتاريخية وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في البيئة والزراعة المستدامة تستخدم التقنيات البازغة في حماية البيئة العربية المتنوعة والأقمار الصناعية لإثراء التنوع البيئي والبيولوجي؛ وتشجيع استخدام أجهزة الاستشعار في اكتشاف الآفات والأمراض في النباتات الصحراوية والريفية وفي الغابات من أجل حماية الأمن الغذائي والتنوع البيئي العربي.

أمن الطاقة:

- تسريع تنفيذ شبكات الربط الإقليمي للكهرباء، مما يسمح بالتبادل الفعّال لموارد الكهرباء، وخفض تكاليف الطاقة؛ وتطبيق تقنيات الشبكة الذكية لتعزيز كفاءة إمدادات الكهرباء وموثوقيتها وأمنها مع تحقيق التكامل بين مصادر الطاقة المتجدّدة وبرامج الاستجابة للطلب؛ ودعم جهود توزيع الطاقة المتجدّدة وتخزينها، مما يعزز أمن الطاقة واستقرار السوق.
- تطوير سوق عربية موحدة للطاقة تسهّل تجارة الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى بين الدول العربية، مما يعزز تنويع وأمن موارد الطاقة؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وزيادة الابتكار والكفاءة، والاستفادة من اتفاقية السوق المشتركة للكهرباء التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية العرب.
- تطوير موارد الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتعزيز إدارتها التشاركية من خلال اتفاقات التعاون الإقليمي ومشاريع الطاقة المتجددة العابرة للحدود.
- تطوير آلية عربية لزيادة كفاءة الطاقة والاستجابة الفعالة للطوارئ عند انقطاع إمدادات الكهرباء أو الطاقة، وضمان التدفّق المستمر لموارد الطاقة أثناء الأزمات.
- تنفيذ اتفاقات تجارة الطاقة والشراكات ذات الصلة مع البلاد المجاورة للدول العربية من أجل تنويع مصادر الطاقة وتحقيق أمنها.
- تنفيذ برامج ومعايير لترشيد استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإطلاق مبادرة إقليمية لتحديث المباني باستخدام تقنيات كفاءة الطاقة، مما يقلل من استهلاكها وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- تطوير آلية عربية للاستجابة للأحداث الأمنية النووية.

الأمن الصحي:

- تجهيز المستشفيات والوحدات الصحية والمختبرات بالمعدات والأدوات اللازمة، وتعزيز كفاءة العاملين في القطاع الصحي والتوعية والوقاية من الجوائح والأوبئة.
- تحديد حزم الخدمات الصحية ذات الأولوية وتلك المرتبطة بالأمراض المعدية وغيرها من خدمات الرعاية الصحية مدى الحياة التي تركّز على توفير الرعاية الفعّالة للناس.
- تحسين إدارة النظام الصحي، من خلال الترتيبات المؤسسية والتشريعات التي تسلّط الضوء على الأداء والمساءلة؛ وتقييم أثر جميع سياسات الصحة العامة، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص العامل في القطاع الصحي من أجل تحسين استراتيجيات الحماية الصحية.

العدل والعدالة

- مراجعة منظومات التعليم والصحة والسكن اللائق والعمل على نحو يضمن حصول جميع الفئات والمكونات الاجتماعية على هذه الخدمات الأولية على قدم المساواة؛ وإجراء تحسينات تكنولوجية في القطاع المؤسسي والاجتماعي.
- تعزيز حلول المدفوعات الصغيرة واستحداث محافظ قائمة على سلاسل الكتل لتطوير قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وربط محافظ الهواتف المحمولة بالمصارف «الجديدة» التي تعمل حصراً على الإنترنت من خلال واجهة المدفوعات الموحدة المقترحة، وذلك لضمان الشمول المالي وتلبية احتياجات الأشخاص المهمّشين والمحرومين من الخدمات المصرفية ودعم الأعمال والمشاريع في المناطق الأقل نمواً في المنطقة العربية.
- توفير التمويل الشامل لمبادرات وبرامج التنمية الاقتصادية المتوازنة ومبادرات التماسك الاجتماعي المستدامة، التي تتسم بالمرونة لتعزيز قدرة المجتمع على استعادة حيويته، ومواجهة التحديات واغتنام الفرص الجديدة التي توفّرها التقنيات البازغة في عالمنا.
- توفير فرص العمل اللائق للإنسان في المنطقة العربية مع مراعاة الدورة الاقتصادية لكل دولة، وتزويد كل شخص بالمعارف والكفاءات على نحوٍ يضمن مساهمته في عملية الإنتاج والابتكار في الوطن وخارجه والتكيّف مع المتغيّرات العالمية والإقليمية المتسارعة.
- تطوير مختلف أنواع التدريب الأساسي والمهني والتطبيقي والتفاعلي المستمرّ والمتاح للجميع وفق أحدث وأرقى المعايير المعتمَدة دولياً، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل المتغيّرة والمستجدّات التكنولوجية، وتعزيز المهارات الرقمية والإبداعية للمواطنين بهدف زيادة إنتاجية الفرد وفرق العمل. تقوية برامج التعاون بين وزارات العدل العربية في ما يتعلق بنقل التقنيات البازغة باستخدام أدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، بهدف تمتين الثقة في المؤسّسات القضائية.
- تطوير نُظُم قضائية متآزرة تتكيّف مع الأزمات والتحديات والتغيّرات، وتكون قادرة على مواجهة الفترات الاستثنائية والأزمات والجوائح، لضمان توفير المستوى الأمثل من الخدمات القضائية، واعتماد التشريعات والإجراءات الإقليمية التعاضدية المناسبة.
- بناء شراكات وبرامج تعاون لتدريب القضاة، وتبادل الخبرات بين الدول العربية وتدريب العاملين في مجال القضاء، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية مستمرّة ومنتظمة، ووضع أنظمة متطوّرة تواكب التقدم التكنولوجي والرقمي وتضمن المساواة والنزاهة والكفاءة والحوكمة الرشيدة.

الابتكار والإبداع

- تمويل برامج ومبادرات دعم الانتقال إلى النظام التعليمي (التعليم 4.0) وإدراج الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات في المناهج والمساقات لجعل التعلّم أكثر شمولًا، وسدّ الفجوة الرقمية في المنطقة العربية.

- إنشاء منصة عربية موحدة للتعليم الإلكتروني تقدم دورات متخصصة ومعتمدة تلبي احتياجات سوق العمل العربي، والاستثمار في دعم الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة (MOOCs)، والتعلم الهجين، والتعلم النشط، والمعلم الافتراضي المجسّم (الهولوغرام)، والمختبر السيبراني المادي، والمنصات التعليمية الافتراضية، على سبيل المثال لا الحصر للارتقاء بثقافة المبادرة والإبداع الفردي، وبتجربة التعلم لجعلها أكثر ملاءمةً لسوق العمل.
- تحديث السوق المالية والمصرفية والاستفادة من خدمات التكنولوجيا ذات الصلة، وتعزيز السياسات المتعلقة باستثمارات الابتكار ورؤوس أموال البحث والتطوير وصناديق الشركات الناشئة الإقليمية؛ واعتماد سياسات تحفيزية لتنمية المواهب العربية وتوفير فرص عمل لائقة لها.
- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال البنية التحتية للاتصالات، وتطوير شبكات إنترنت عالية السرعة ومنخفضة الكلفة، ووصل شبكات الإنترنت الوطنية بنقاط التبادل الإقليمية، وذلك عن طريق الكابلات البحرية والأرضية من دون الحاجة إلى استخدام مقاطع دولية عالية الكلفة.
- تطوير مشاريع استثمارية مستدامة في مجال الطاقة المتجددة والزراعة الذكية والمصائد المستدامة مع تشجيع استخدام التكنولوجيا الخضراء، وإطلاق المبادرات المفيدة للبيئة العربية مثل عملة الطاقة الشمسية وعملة الثروة السمكية وعملة الزراعة، وربطها بالعملة الرقمية العربية الموحدة المقترحة.
- دعم جهود الاستفادة من الاقتصاد السلوكي وعلم النفس الاجتماعي في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات، وذلك من خلال تنسيق وتطوير برامج توعية وتدريب لصناع القرار والمؤسسات من أجل تحسين السياسات العامة والخدمات، و«دفع» الناس بلطف نحو خيارات أفضل.
- تطبيق برامج تطوير الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والبلديات والمحليات والقرى، بإدخال أنظمة إدارية ذكية تعتمد على البيانات الضخمة والتحليلات لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف في تقديم الخدمات العامة، وتحسين الإجراءات المتّبعة من حيث تقليل الوقت والجهد البيروقراطي غير المُجدي.
- تطوير آليات تُعنى بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتهدف إلى وضع القوانين اللازمة لتطوير وتقنين استخدامه، والسعي إلى توحيد ترميز البيانات بين الدول العربية في مجالات العمل المشتركة بينها لتعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات، بما في ذلك عن طريق تقنيات الميتافيرس البازغة.
- دعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام تقنيات العالم الافتراضي وربطها بالاقتصادين الأخضر والأزرق والقطاع المالي.

الازدهار والتنمية المتوازنة

- استحداث آليات سداد الديون الخارجية، ومنها المقايضة، وإصدار صكوك المشاريع الخضراء والزرقاء التي تستقطب المنح، عوضاً عن الحصول على التمويل بالعملات الصعبة، وتطوير برامج لإعادة هيكلة الديون السيادية بطرق مبتكرة تشجع على الاستثمار المستدام وتقلّل الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة.

- تطوير نظام مالي رقمي متكامل للمنطقة العربية يدعم العملات الرقمية ويعزز التجارة والشمول المالي، ومن بين المبادرات المقترحة إطلاق عملة رقمية عربية موحدة تصدرها رسمياً المصارف المركزية كوسيلة للدفع داخل المنطقة العربية وخارجها، مع الحفاظ على سيادة كل دولة واستقلالية كل مصرف مركزي فيها.
- تسريع التكامل الاقتصادي العربي ووضع سياسات تجارية مشتركة تعزز التجارة البينية والاستثمار، ويبدأ ذلك عادةً بنظام التفضيل التجاري ليتطوّر إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي للوصول إلى سوق عربية مشتركة.
- تطوير آليات لربط البنية التحتية المالية والكهربائية واللوجستية والمعلوماتية والطاقة والنقل، وتوفير بيئة مؤاتية ومحفِّزة للتجارة البينيّة العربية من خلال الحدّ من المعاملات المكتبية وتبسيط اللوائح والإجراءات.
- تنفيذ المشاريع ذات الأولوية للربط السككي العربي تبعاً للعوائد الكلية البعيدة المدى لهذه المشاريع البالغة الأهمية، وما يستوجب ذلك من حلول تنظيمية ومالية مبتكرة تأخذ في الاعتبار الفرص المتوفرة للشراكات الاستراتيجية بين الحكومات والقطاع الخاص.
- تحديث دراسات الجدوى بشأن ربط الدول العربية بواسطة ممرّ اقتصادي يتيح تعزيز النقل النهري والبري والبحري؛ وتطوير مشاريع البنية التحتية المستدامة التي تدعم النقل الأخضر وتقلّل الانبعاثات الكربونية؛ وتحويل الممرّات المائية المشتركة إلى طرق تجارة بينية عربية مزدهرة؛ وتعظيم الخدمات اللوجستية ذات الصلة.
- توحيد الأنظمة واللوائح لدى هيئات الأسواق المالية العربية، وتحقيق التكامل بين هذه الأسواق من حيث الأنظمة التقنية والبنية التحتية ومشاركة البيانات؛ وتحقيق التكامل بين مراكز إيداع وحفظ الأوراق المالية والمقاصة لدى الدول العربية.
- إنشاء سوق رأسمالية عربية للأسهم وللصكوك والسندات والسلع والمشتقات المالية. ومن المقترح استخدام تقنية سلاسل الكتل والعقود الذكية، بحيث يتحقق إدراج الإصدارات الأولية للشركات العربية الكبيرة والبنوك المتخصصة، بالإضافة إلى تشجيع إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن تتعاون صناديق المعاشات والصناديق السيادية والبنوك على إنشاء هذه السوق الرأسمالية العربية المقترحة، وتعمل على جذب استثمارات القطاع الخاص.
- اعتماد وتنفيذ استراتيجية عربية للسياحة تهدف إلى تنمية التعاون العربي البيني في مجال السياحة، وتعزيز ثقة السائح العربي والأجنبي، وتطوير الابتكار السياحي من منظور عربي كلي، بواسطة العديد من التقنيات، ومنها التكنولوجيا الافتراضية الصاعدة والمجدية.
- إنشاء منصّات وتكتلات تعاونية داعمة للأعمال اليدوية الصناعية والزراعية والحرفية والفنية المطلوبة لتعزيز الصناعة التحويلية والزراعية.

التنوّع والحيوية

- إطلاق منصّات حوارية عربية وبرامج تواصل وتبادل ثقافي بين الشباب العربي، يشارك فيها صنّاع القرار وأصحاب الخبرة، وذلك لبلورة مفاهيم مشتركة ومستحدثة بشأن تمتين عناصر التنوّع والحيوية والانفتاح والاستقرار المجتمعي والقيم المشتركة، وتعزيز إدماج الفئات المهمّشة والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي لتعليم اللغات المتعددة في المنطقة العربية ولتحقيق التفاعل مع المواطنين بأي لغة من لغات المكوّنات الوطنية، ومساعدة الأطفال في تعلّم لغة واحدة أو أكثر من لغات المنطقة، وتتبّع تقدمهم.

- بلورة برنامج تبادل الطلاّب لتعزيز تعرّف الطالب في سنواته الجامعية على دول عربية أخرى من خلال العمل على تأشيرة طلابية موحدة بين الدول العربية؛ وتوسيع نطاق التبادل ليشمل التدريب المهني والتعاون في مشاريع بحثية مشتركة؛ ونشر ثقافة التطوّع.
- تأسيس برامج ومبادرات تعليمية وتدريبية مبتكرة للإسهام في بناء وتعزيز قدرات رأس المال البشري العربي، وتطوير أنظمة التعليم التطبيقي في المدارس والجامعات، وتكريس التعليم في مجال ريادة الأعمال.
- الاهتمام بالصحة النفسية للأطفال والشباب، ودعم مدارس الطفولة المبكرة، وتعزيز الرفاه النفسي لطلاب التعليم العام والتعليم الجامعي.
- العمل على تكريس التنوع الثقافي وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية في المدارس والمعاهد والجامعات من خلال دمج هذه المواضيع في جميع مستويات التعليم، وتشجيع المبادرات الطلابية التي تعزز هذه القيم للانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى مع الاعتزاز بالجذور.
- تنظيم مهرجانات ثقافية وفنية إقليمية ودولية لتعزيز وبناء ثقافة التنوّع والحرية والإبداع.
- دعم الحوارات الإقليمية التي تجمع أفراداً ومؤسسات من خلفيات متنوّعة لتعزيز الفهم المتبادل والتعاون.

التجدّد الثقافي والحضاري

- تطوير شبكة من المؤسسات والمتاحف والمنظمات المكرّسة للحفاظ على التراث الثقافي العربي وتوثيقه، وتطوير برامج تعاونية تشمل تبادل المعارف والخبرات في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الوعي بأهميته. ويمكن أن تركّز هذه المبادرة على الحفاظ على المواقع التاريخية المدرجة ضمن التراث العالمي، وكذلك حفظ المعارف التقليدية.
- وضع آليات لحماية التراث والحفاظ عليه في ظل الأزمات وحالات عدم الاستقرار لأنّ التراث الحضاري معرّض للتدمير والنهب في بعض المناطق التي تمرّ بنزاعات محلية أو إقليمية. ومن هذه الآليات تفعيل مستودعات للتراث تحافظ على المخطوطات النادرة الأصيلة ورقياً ورقمياً.
- تطوير برامج ومراكز إبداعية عربية مبتكَرة تدعم البحث العلمي والترجمة، وإنتاج البحوث باللغة العربية، وتنظيم الفعاليات الأدبية والشعرية وفتح فروع لمجامع اللغة العربية في الأقاليم والمحافظات خارج العواصم العربية وفي العالم من أجل تصدير اللغة والثقافة العربيتين باعتبارهما ثروةً غير ناضبة وزيادة المردود الاقتصادي لهما.
- تطوير برامج تعليمية تركز على الفنون والثقافة كجزء أساسي من التعليم الشامل من خلال إدراج الفنون في المناهج التعليمية كوسيلة ناجعة للتفوّق والانطلاق في المجال الإبداعي، وتسخير التكنولوجيا والمنصّات الرقمية الثقافية، وطرح جوائز عربية رديفة لتلك الموجودة حالياً لتحفيز المشاريع الثقافية والارتقاء الحضاري.
- تطوير مناهج تعليمية تفاعلية مبتكرة تبرز التاريخ والحضارة العربيين وتشجع على البحث والاستكشاف، مما يساعد في تثقيف النشء وجيل الشباب بشأن تراثهم الثقافي الغني. وقد أطلقت الإسكوا منصة الثقافة والإبداع العربي للحفاظ على التراث الثقافي للمنطقة العربية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال توفير سوق لها.
- توفير كيان ثقافي تنسيقي بين الجمعيات الأهلية الثقافية في المنطقة العربية بهدف تكريس التعاون في جميع مجالات الإبداع والثقافة، بما في ذلك مبادرات مثل عواصم الثقافة العربية، وإقامات المبدعين والفنانين، والتبادل التعليمي التجريبي، والمهرجانات الفنية التي تعرض الفنون العربية التراثية والتقليدية والمعاصرة، مما يولّد تقديراً أعمق للثقافات المتنوّعة في المنطقة.

- تطوير آليات لتنفيذ المشاريع العربية الثقافية والإبداعية التي تحثّ على التعاون الإقليمي في الإنتاج الفني في جميع المجالات (السينما والموسيقى والمسرح والرسم والكتابة الإبداعية وأدب الأطفال وغير ذلك)؛ وتشجيع التعاون بين القطاعات الإعلامية والسينمائية في المنطقة العربية لإنتاج محتوى عالي الجودة يعكس تنوّع الثقافات العربية وغناها وينطلق بها إلى العالمية.

الخطوات المستقبلية

يتطلّب تنفيذ الرؤية العربية 2045 تنسيقاً فعالاً وجهوداً مشتركة بين الدول العربية من أجل تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية. كما يتعين توجيه استثمارات مناسبة، الأمر الذي قد يمثل تحدياً في ظل أزمات السيولة المالية التي تواجهها بعض الدول العربية، وتقادم البنى التحتية، وانخفاض معدلات استخدام التقنيات الحديثة بكفاءة. ويمكن أن تكون درجة الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية عاملاً مؤثراً على تنفيذ الرؤية وتحقيق أهدافها وأغراضها. ويتطلّب تنفيذ الرؤية تبنّي التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التحوّل الرقمي وحشد الاستثمارات المجمعة، وتعزيز القدرات وتطوير البنية التحتية للتقنيات البازغة. وهذا قد يكون تحدياً في بعض الدول العربية التي تشهد نزاعات وأزمات. ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، لا بدّ من تحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاديات. ويمكن اغتنام الفرص والتصدّي لجميع هذه التحديات والمخاطر وغيرها، ومعالجتها على نحو فعّال من خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، وتوظيف الاستثمارات والمشاريع بشكل استراتيجي لتحقيق أهداف الرؤية وغاياتها.

تطوير آلية للمتابعة

تشمل الخطوات التنفيذية تطوير آلية للمتابعة التفصيلية من خلال التعاون بين الدول العربية والإسكوا وجامعة الدول العربية، بما في ذلك تطوير منصّة للتتبع والمسح الشامل والتقييم الدوري لإنجازات مشاريع الرؤية العربية 2045. ومن المهم تطوير منصّة تتيح الوصول إلى البيانات من خلال لوحة معلومات تفاعلية تمكّن الجهات التنفيذية والرقابية من الوقوف على التقدّم في إنجاز مبادرات هذه الرؤية ومشاريعها، واستكشاف النتائج الكاملة للمسوحات وتحليلها على أساس المتغيّرات الكلية والوطنية والقطاعية، واتّخاذ ما يلزم من الإجراءات. وتقديم تقارير دورية. ولا بدّ أيضاً من أدوات لتتبع التقدم وتقييم الأداء وتحليل البيانات على نحو تفاعلي. وتشمل هذه الأدوات المقترحة ما يلي:

- منصة مركزية لجمع البيانات: تتيح واجهة سهلة الاستخدام لجمع بيانات المشاريع من مختلف الجهات التنفيذية والرقابية.
- أدوات تحليلية متقدمة: تستخدم الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلّم الآلي لتحليل البيانات واستخلاص رؤى قيّمة بشأن تقدم المشاريع وأدائها.
- تقارير مخصّصة: تتناول المؤشرات الرئيسية للأداء وتقدم تحليلات مفصّلة حسب الحاجة.
- آلية داعمة لاتخاذ القرار: تُقدّم من خلالها التوصيات والاقتراحات بناءً على تحليل البيانات لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية.

ومن شأن هذه الأدوات أن تساعد على تحسين الحوكمة والشفافية والفعالية في تنفيذ مشاريع الرؤية العربية 2045، وتعزيز قدرة الجهات المعنية على متابعة التقدم واتخاذ القرارت والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب. ولا بدّ من أن تتكامل الرؤية مع المستجدات في الرؤى والخطط الوطنية المختلفة للدول العربية، وأن يصار إلى مراجعتها وتحديثها باستمرار ضمن إطار زمني محدد.

المراجع

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/

https://ispar.unescwa.org/

https://hdr.undp.org/data-center

https://tcdata360.worldbank.org/indicators/tnt.tot.contrib.gdp?country=BRA&indicator=24695&viz=line_chart&years=1995,2028

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الحواشي

1 Report of the UN Economist Network for the UN 75th Anniversary: Shaping the Trends of Our Time. https://digitallibrary.un.org/record/3884187?ln=en.

2 تعتبر مبادرة الانتقال العادل إحدى الآليات للتعامل مع آثار تغيُّر المناخ وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. وتضع المواطن والمجتمع في صلب عملية الانتقال عن طريق التخفيف من الآثار البيئية لتغيُّر المناخ و/أو التكيُّف معها، مع أخذ الآثار الاجتماعية في الاعتبار.

تعتبر الرؤية العربية 2045 عن أملنا في مستقبل مشرق تحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، وترجموها رؤية تنهض بالهمم، وتفعل الطاقات، وتحفز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي. تأتي هذه الوثيقة ثمرة لجهود متضافرة، بادرت إليها الإسكوا وجامعة الدول العربية في ضوء الحاجة الماسة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتبين وجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستة أركان مترابطة، هي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المستدامة، التنوع والحيوية، التجدد الثقافي والحضاري وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاة لأولويات المنطقة، بلداناً ومجتمعات وأفراداً، ولموجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمنا من أجل الاستفادة مما تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة.

قـــرار

بشأن

التمويل المستدام في المنطقة العربية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - توصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية بتاريخ 2023/6/12،
  - الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع لهيئة الرقابة المالية بجمهورية مصر العربية، حول "أسس التمويل المستدام في المنطقة العربية"،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإحاطة علماً بالدراسة التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع المركز الإقليمي للتمويل المستدام بجمهورية مصر العربية حول "أسس التمويل المستدام في المنطقة العربية".
2. دعوة الدول العربية إلى مواصلة تعزيز ممارستها لتحقيق الاستدامة في التنمية والتمويل، بهدف توفير بيئة مرنة ومستقرة جاذبة للاستثمار في المنطقة العربية.
3. تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع مؤسسات التمويل العربية والشركاء من المنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص، بإعداد تصور حول سبل تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة المُشار إليها، وفقاً لأولويات الدول العربية؛ بما في ذلك الدول المتضررة من النزاعات، والدول منخفضة النمو، والاقتصادات الناشئة، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع الموارد المالية، وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ق.ق 102 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

المنتديات

منتدى المجتمع المدني – منتدى الشباب العربي

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك،
  - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2485) د.غ.ع بتاريخ 2025/4/7،
  - نتائج أعمال منتديات المجتمع المدني والشباب العربي – التحضيرية للقمة،
  - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية،
  - نتائج أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري التحضيري للقمة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـرّر

1. الإحاطة علماً بنتائج المنتديات التالية:

- منتدى المجتمع المدني، تحت شعار "المجتمع المدني والأمن الغذائي" – مقر الأمانة العامة، بتاريخ 2023/10/24.
- منتدى الشباب العربي، تحت شعار "الشباب العربي والأمن الغذائي" – مقر الأمانة العامة، بتاريخ 2023/10/25.

2. تكليف الأمانة العامة بإحالة التوصيات الصادرة عن هذه المنتديات إلى المجالس الوزارية العربية المعنية، للإحاطة.

(ق.ق 103 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

قـــرار

بشأن

تحديد موعد عقد الدورة السادسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

إن مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته العادية الخامسة،

- **بعد اطلاعه على قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (811) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2 بشأن آلية تزامن انعقاد القمتين العادية والتنموية: الاقتصادية والاجتماعية،**

يُقــرّر

عقد الدورة السادسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية بالتزامن مع انعقاد الدورة العادية (38) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وذلك خلال عام 2029.

(ق.ق 104 د.ع (5) – ج3 – 2025/5/17)

ق-07/(05/25)05/032-خ(14643)

ثانياً:

كلمة دولة الرئيس د. نواف سلام

رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اللبنانية

الرئاسة السابقة

للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية

أصحاب الدولة والمعالي والسيادة،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

يطيب لنا أن نستهل كلمتنا بتوجيه التهنئة والشكر لفخامة رئيس جمهورية العراق، ولدولة رئيس الحكومة والشعب العراقي الشقيق، على استضافة وترؤس أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، ولحرصهم على توفير كل سبل نجاح أعمالها، كما نتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ على الجهود المبذولة لتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك.

إخواني الكرام،

تنعقد القمة العربية التنموية في دورتها الخامسة بعد انقضاء ست سنوات على الدورة الأخيرة في بيروت، والتي كان للبنان شرف ترؤسها عام 2019، وهي فترة زمنية حفلت بالتحديات والتغيرات، لكننا حرصنا خلالها على تعزيز أوجه التعاون التنموي بين الدول الأعضاء، ونتابع باهتمام كبير مآلات تنفيذ مقررات تلك القمة.

ويسرّني أن أشير إلى ما تم إحرازه من تقدم ملموس في هذا الإطار، وأبرزه تنفيذ مراحل متقدمة من مشروع الربط الإلكتروني بين الدول العربية لتعزيز التكامل الرقمي والاقتصاد المعرفي، وإطلاق مشروع المنطقة العربية للابتكار لدعم ريادة الأعمال والبحث العلمي، وتفعيل مبادرة المرأة في المجتمعات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، واستمرار العمل ضمن المبادرة العربية الإقليمية لصحة المرأة (Pink Tank)، وتطبيق الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث عبر دعم قدرات الدول في الرصد والاستجابة.

كما أُحرز تقدم لافت في ملفات محورية مثل الأمن الغذائي من خلال مبادرات نوعية كالبرنامج العربي الطارئ، إلى جانب خطوات فنية مهمة نحو تعزيز التكامل الزراعي والتجاري. وعلى صعيد الطاقة، تم اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030، واتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء. كذلك، وُضعت أسس واعدة للاتحاد الجمركي العربي، وأُصدر الميثاق الاسترشادي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه الجهود، وإن تفاوتت في وتيرة التنفيذ، تعكس التزاماً جماعياً وإرادة طموحة لصناعة مستقبلٍ أكثر تكاملاً وازدهاراً. وعلينا اليوم أن نواصل البناء على ما تحقق، بروح من الشراكة والواقعية، وبإصرار على تحويل الخطط إلى نتائج يشعر بها المواطن العربي في حياته اليومية.

إخواني الكرام،

مرّ لبنان خلال السنوات الخمسة الماضية بأزمةٍ غير مسبوقة طالت مختلف جوانب الحياة فيه، مع فقدان الليرة اللبنانية أكثر من 98% من قيمتها، وتعثّر القطاع المصرفي، وتضخّم كبير، وانهيار في الخدمات الأساسية، فيما ارتفع الفقر إلى 33%، وانكمش الاقتصاد بنحو 40% مقارنة بعام 2019. وتخللت هذه المرحلة كارثة انفجار مرفأ بيروت عام 2020، الذي بلغ ضحاياه مئات القتلى وآلاف الجرحى كما ألحق دماراً واسعاً بالمرفأ ومحيطه وعطّل حركة التجارة. وقد تسببت الأزمة المتعددة الأبعاد في موجة نزوح للكفاءات وهجرة للطاقات الشابة، ما عمّق خسائر رأس المال البشري وأضعف آفاق التنمية والتعافي. وزاد العدوان الإسرائيلي الأخير من حدة الانهيار، موقعاً أكثر من 4000 ضحية ودماراً واسعاً في البنية التحتية، مع خسائر تُقدّر بأكثر من 14 مليار دولار.

لقد شكّلت الأزمات المتلاحقة حافزاً لتكثيف جهودنا الإصلاحية، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الإنقاذ لا يتحقّق إلا عبر التغيير الجدي والبنيوي. ومنذ انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة في شباط/ فبراير 2025، أطلقنا مساراً إصلاحياً شاملاً يرتكز على ثلاث أولويات مترابطة: الاستقرار الاقتصادي والمالي، الحوكمة وتفعيل المؤسسات، وتنمية رأس المال البشري. وعلى صعيد الإصلاح المالي، تم إقرار قانون رفع السرية المصرفية في مجلسي الوزراء والنواب، وأقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون معالجة أوضاع المصارف، وتعمل الحكومة حالياً على إعداد قانون لتوزيع الخسائر المقدّرة بأكثر من 70 مليار دولار. كما أُقِرّ قانون استقلالية القضاء، وتم اعتماد آلية جديدة لتعيينات الإدارة العامة تقوم على الجدارة والشفافية، وأُجريت تعيينات في مواقع حيوية. لسنا في مرحلة انتقالية، بل في لحظة تأسيسية نضع فيها أسس دولة القانون، ونستعيد ثقة اللبنانيين والمجتمع الدولي، ونمهّد لتعافٍ اقتصادي واجتماعي مستدام. وقد تعهّدنا بإعادة بناء كل ما تدمّر نتيجة الحرب الأخيرة، ونسعى إلى إطلاق جهود الإعمار ضمن أطر شفافة ومسارات خاضعة للمساءلة. ونحن نتطلع إلى دعم الأشقاء العرب في هذه المسيرة، بما يعزّز من قدرات لبنان على النهوض مجدداً واستعادة دوره في المنطقة.

إخواني الكرام،

في ظل التحديات المتسارعة التي تشهدها منطقتنا العربية، يقف لبنان اليوم على أَتَمّ الاستعداد للمساهمة مع أشقائه العرب في مواجهة الأزمات الإقليمية الكبرى التي تهدد مسارات النمو والعدالة الاجتماعية. فمعدلات البطالة المرتفعة في الدول العربية، لا سيما بين الشباب، وتداعيات تغيّر المناخ من تصحّر وندرة مياه وارتفاع درجات الحرارة، وأزمات النزوح واللجوء المتكررة، فضلاً عن التحدي الهائل المتمثل في إعادة الإعمار بعد الحروب، كلها قضايا تفرض نفسها بقوة على الأجندة التنموية للمنطقة. وكلنا ندرك أيضاً أن التنمية لا يمكن أن تتحقّق دون استقرار، لذلك فإن التعاون العربي المشترك لتعزيز الأمن والاستقرار وإنهاء الحروب لم يعد خياراً، بل ضرورة ملحّة.

إنّ لبنان يسعى اليوم ليس فقط إلى التعافي، بل إلى العودة إلى موقعه الطبيعي في الحضن العربي، مساهماً فاعلاً في مسارات التنمية البشرية والبيئية والرقمنة والشراكة والتكامل الاقتصادي وتطوير التعليم والرعاية الصحية وتمكين المرأة والطاقة المستدامة، وغيرها... لقد كان لبنان دائماً من روّاد المنطقة، ورأس ماله البشري المتميّز والمنتشر في كل أرجاء العالم العربي هو على أَتَمّ الاستعداد للمشاركة في نهضة جماعية عربية عادلة، تُعيد للمنطقة دورها على الساحة الدولية.

ومن خلال هذا المنبر، نعيد تأكيد التزامنا بنهج التضامن، ليس فقط في أوقات الشدّة، بل أيضاً في بناء نماذج اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة وإنصافاً. نحن نؤمن بأن شبابنا وشاباتنا هم الثروة الحقيقية، وأن الاستثمار في التعليم والمعرفة والتكنولوجيا، وتوسيع فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، هما السبيل نحو نهضة عربية شاملة تحفظ الخصوصيات الوطنية ضمن مشروع جماعي طموح. فالمستقبل العربي يبدأ من الإنسان، وتنميته هي الركيزة الأولى لأي استقرار أو ازدهار مستدام.

وفي ختام كلمتنا، بِاسمي وباسم اللبنانيين، نكرر شكرنا للإخوة العراقيين على وقوفهم الدائم والمستمر إلى جانب لبنان في أصعب الأزمات وأقسى الظروف، متمنين لهم كل النجاح والتوفيق في رئاسة الدورة الخامسة لقمتنا التنموية، لما فيه خيرٌ لمنطقتنا العربية المتطلعة للتطور والإنماء والحداثة، ومجدّدين التزام لبنان بالعمل المشترك من أجل مستقبل عربي مزدهر.

ق-032/05/(05/25)08/خ(14644)

ثالثاً:

كلمة دولة الرئيس محمد شياع السوداني

رئيس مجلس الوزراء بجمهورية العراق

الرئاسة الحالية

للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والسمو،

أصحاب المعالي.. السادة رؤساء الوفود المشاركة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدايةً أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجمهورية اللبنانية الشقيقة لرئاستها للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية طيلة المدة الماضية، والشكر الجزيل موصول إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على ما بذلته من جهود في هذا المجال. ومن دواعي سرورنا أن تنعقد القمة اليوم في بغداد السلام والتنمية، وهي مناسبة للتأكيد على التزامنا الجماعي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التكامل، والاستثمار في الإنسان بوصفه حجر الزاوية في أي مشروع نهضوي، وهو إيمانٌ منا بأن العمل العربي المشترك هو مسار ارتقائنا بما يليق بمكانتنا الحضارية والتاريخية.

وتأتي هذه القمة لتشكل منصة استراتيجية لترسيخ الشراكات العربية، وتفعيل الصناديق والآليات التنموية، وفتح آفاق جديدة أمام المرأة والشباب، ورعاية الطفولة، لأن هذه الموارد البشرية هي أثمن أرصدتنا المستقبلية، إلى جانب استئناف زخم القمم التنموية بعد انقطاعها منذ قمة بيروت لعام ألفين وتسعة عشر، وتنشيط آليات المتابعة والتنفيذ الخاصة بقرارات القمم السابقة، وهنا نقترح إنشاء "آلية عربية مشتركة لتقييم الأداء التنموي"، على مستوى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع التحولات التكنولوجية العالمية في أنماط الإنتاج والصناعة لا يكفي أن نعتمد على ثرواتنا الطبيعية المجردة، بل يجب الانتقال إلى استثمار (اقتصاد المعرفة)، بما يُمثله من فرصة للتطور، وما يقدمه من بيئة تعليمية قادرة على دعم ريادة الأعمال والابتكارات.

الحضور الكريم،

واستجابةً للتحديات الراهنة، أطلقت حكومتنا حزمة إصلاحات اقتصادية ومالية، ومشاريع تنموية وبنى تحتية حيوية، إلى جانب دعم قطاعات التعليم، والرعاية الصحية، والتحوّل الرقمي، وتمكين القطاع الخاص، والاهتمام بتنمية قطاع السياحة، في ظل اعتزازنا باختيار بغداد عاصمة للسياحة العربية لهذا العام، وصولاً إلى إطلاق خطة التنمية الوطنية الخمسية في العراق ألفين وأربعة وعشرين – ألفين وثمانية وعشرين.

ومن هنا نعلن عن إطلاق مبادرة "عهد الإصلاح الاقتصادي العربي للعقد القادم"، الذي يتضمن عدة أهداف، تتمثل بتوفير بيئة استثمارية متكاملة ومشتركة للاستثمار العربي، وتحرير التجارة، وإنشاء المناطق التجارية الحرة، وقد تبنَّينا هذا الهدف عبر مشروع "طريق التنمية" الاستراتيجي، الذي يربط ميناء الفاو الكبير على الخليج بتركيا مروراً إلى أوروبا، إذ يشتمل هذا المشروع الحيوي على فرص ومُمكّنات للعراق وللمنطقة، فضلاً عن المدن الصناعية والاستثمارية الواعدة على مساره، وما يمثله من ممر يتكامل مع الشبكات الدولية للنقل والطاقة، يتطلبّه النمو المتسارع في حركة التجارة والاقتصاد العالمي، وبهذا الصدد نؤكّد انفتاح البيئة الاستثمارية في العراق على كل الشراكات المنتجة، إذ ارتفع حجم الاستثمارات العربية والأجنبية في العراق إلى ما يقارب تسعة وثمانين مليار دولار، وما زالت الدعوة مفتوحة للأشقاء للإسهام في مشروع طريق التنمية، والفرص المرافقة له.

كما يتضمن العهد تطوير البنية التحتية على مسار أهداف التنمية المستدامة، من شبكات طُرُق وسكك حديدية ومرافق طاقة متجددة، وتعزيز التكامل الصناعي والزراعي، من خلال إنشاء مدن صناعية مشتركة، وشركات عربية للإنتاج وللتسويق الزراعي.

وتعبيراً عن التزامنا الراسخ بتحقيق الأهداف التنموية المختلفة، نُؤكِّد إطلاق مجموعة مبادرات تحت مظلة قِمَتِنا التنموية هذه، وهي: المبادرة العربية لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب، ومبادرة بغداد لتعزيز التعاون العربي في مواجهة التحديات البيئية والتغير المناخي، والمبادرة العربية لتوفير ملاذ آمن للمتضررين من الكوارث والمخاطر وتعزيز أمن الإسكان العربي، ومبادرة شاملة بشأن دعم الدول العربية لمجموعة العمل المالي لمناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة وحدة الاستخبارات المالية، وكذلك تأسيس المركز العربي لحماية البيئة من المخلفات الحربية، ومبادرة إنشاء المركز العربي للذكاء الاصطناعي في بغداد، ومبادرة إنشاء المجلس العربي للتواصل الشعبي والثقافي بين الدول العربية.

وضمانةً لأمننا العربي المشترك والاستقرار الإقليمي، تطلق مبادرة غرفة التنسيق العربي الأمني المشترك، وتأسيس المركز العربي لمكافحة الإرهاب في بغداد، وكذلك تأسيس مركز تنسيق عربي لمكافحة المُخدّرات في بغداد، وتأسيس المركز العربي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومقره بغداد.

ولأننا نتخذ من التكامل العربي في التجارة البينية منصة للتكامل في التنمية الاقتصادية، قدم العراق مُقترح إنشاء (مجلس وزراء التجارة العرب) ليكون الجهاز التنسيقي والتنفيذي المعني بمتابعة ملف التجارة العربية، وتحقيق الاستجابات العربية المشتركة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

ومن أجل تجاوز آثار الصراعات، خاصةً في المناطق التي شهدت حروباً قاسية، وفي مقدمتها غزة ولبنان، يطيب لنا هنا أن نطلق مبادرة "صندوق التضامن العربي لإعمار غزة ولبنان"، بإشراف الجامعة العربية، وسنكون أول المُساهمين فيه، تأكيداً على البعد التنموي والإنساني لهذه الخطوة، وتعبيراً عن التزام العراق تجاه الأمة وقضاياها العادلة.

إن هذه المبادرات تُمثل خارطة طريق تستلزم تعاون الجميع على مستوى الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فلا أمن من دون تنمية، ولا تنمية من دون تكامل اقتصادي عربي حقيقي، كنا وما زلنا نؤكد على وجود الفرص الكبيرة لتحقيقه، تكامل يُعزّز نُظُم الحماية الاجتماعية ويُقلص الفجوة التنموية، ويتحقق من خلاله الأمن الغذائي والمائي والبيئي.

نرحب بكم مرةً أخرى في بغداد، ونأمل أن تكون هذهِ القمة نقطة تحول في مسار التنمية العربية، وأن تُتَرجَم قراراتها إلى خطوات ملموسة على الأرض، خدمةً لشعوبنا ومستقبل أجيالنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ق-032/05/(05/25)09/-خ(14645)

رابعاً:

كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط

الأميـن العـام لجامعـة الـدول العربيـة

دولة الرئيس محمد شياع السوداني – رئيس مجلس الوزراء
رئيس الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
أصحاب المعالي،
السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أتوجه بخالص التهنئة إليكم دولة الرئيس، على تولي العراق رئاسة الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية... متمنياً لكم التوفيق والسداد في قيادة دفة العمل التنموي العربي المشترك طوال فترة رئاسة الدورة الخامسة للقمة، والتي تمتد لأربع سنوات قادمة.

كما أتوجه بالتحية والتقدير إلى الجمهورية اللبنانية على رئاستها للدورة الرابعة للقمة، طوال الفترة الماضية، والقيادة الحكيمة لأعمالها.

السيد الرئيس،

إن التطورات العالمية المتسارعة والخطيرة تضيف لأهمية انعقاد هذه القمة في هذا التوقيت... فالاقتصاد العالمي يمر بمرحلة من الاضطراب الشديد ... والتجارة الدولية تتعرض لتحديات مستجدة، وأسوار الحماية والانكفاء على الذات ترتفع على نحو غير مسبوق، وغير متوقع.

وأمام هذه التحديات، فإننا نلمس اتجاهاً عالمياً للتكامل الإقليمي عوضاً عن آليات العولمة كما عرفناها في العقود الأخيرة.. وأحسب أن دولنا العربية مطالبة بالتجاوب الفعَّال مع هذه المتغيرات – عبر رؤى جماعية واستراتيجيات مشتركة ... وتعزيز التكامل والتنسيق في المجالات الاقتصادية كافة لم يعد رفاهية أو تعظيماً لمكسب محتمل، وإنما ضرورة واجبة للمصلحة العربية في زمن يسوده الاضطراب وانعدام اليقين.. وتتزايد فيه المخاطر والتهديدات.

وفي هذا الإطار، فإنني أود أن أشير على نحو موجز لعدد من الموضوعات والقضايا المهمة التي يتناولها جدول أعمال هذه القمة:

<u>أولاً</u>: قضية "الأمن الغذائي العربي"، التي باتت تشغل أولوية في صُلب الاهتمامات العربية، بل والدولية بشكلٍ عام... فقد أدى تواتر الأحداث العالمية على مدار السنوات الماضية إلى تفاقم حدّة هذه الأزمة، وأظهر جلياً الفجوات الرئيسية في تأمين هذه المنظومة عالمياً... وقد ألقت هذه الأحداث الضوءَ مُجدّداً على أهمية تأمين المخزونِ الغذائي العربي. ومعروضٌ اليوم على قمتكم مشروع استراتيجية عربية شاملة للأمن الغذائي، وذلك لاعتمادها والتوجيه بتنفيذ ما ورد بها من برامج وآليات.

كما تنظر القمة في المبادرة الهامة التي تقدمت بها جمهورية العراق بشأن تحقيق الأمن الغذائي العربي من الحبوب.

<u>ثانياً</u>: المقترح الذي تقدمت به جمهوريةُ العراق حول إنشاء مجلس وزاري متخصص يعمل في نطاق جامعة الدول العربية، ويضم في عضويته السادة وزراء التجارة العرب؛ وهو المقترح الذي يهدف إلى تعزيز وتيسير نُظم التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك في ظل تصاعد التجاذبات بين عدد من الاقتصادات الكُبرى بشنّ حروبٍ تجارية، والتأثيرات المحتملة لذلك على منظومة التبادل التجاري العالمي وكذلك على إمدادات الغذاء والطاقة... إن التحرك العربي في هذا السياق مطلوبٌ وضروري؛ من أجل تنسيق المواقف البينية وتجنيب المنطقة العربية مزيداً من تداعيات السياسات التي تبتعد عن نموذج السوق العالمية المفتوحة.

ثالثاً: مبادرة فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني – رئيس موريتانيا حول الاقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة... وهذه المبادرة الهامة تنطلق من رؤية شـاملة تهدف إلى بناء مسـاراتٍ تنموية من خلال تطوير شـعبة الاقتصـاد الأزرق عن طريق الاستثمار في مُقدّرات البلدان العربية ذات الإمكانات في هذا المجال، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل والمستدام بيئياً.

رابعاً: المبادرة التي أطلقتُها تحت عنوان "المبادرة العربية للذكاء الاصـطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مسـتدامة"، وتهدف إلى الاسهام في جهود تعزيز الريادة العربية في مجالات الذكاء الاصطناعي... عبر تحفيز البحث والتطوير العربي في التقنيات المتقدمة، وتشـجيع اتخاذ خطوات ملموسـة وفعّالة لدمج الذكاء الاصـطناعي في مختلف القطاعات... ولدى اقتناع راسخ بأن غلق الفجوة بين المنطقة العربية والعالم المتقدم في هذا المجال ينبغي أن يكون أولوية عربية ملحة وليس فقط من ضرورات النمو الاقتصادي.

السيد الرئيس،

إن الأمن القومي العربي كلٌ متكامل لا يتحقق إلا باجتماع عناصـر القوة مثل الأمن الغذائي والصـحي والتعليمي والأمن المائي... وأمن الطاقة والأمن السيبراني والأمن المجتمعي.

والحقيقة أن الجامعة العربية – كما تصـورها الآباء المؤسـسـون منذ ثمانين عاماً – نهضـت على أسـاس كونها جهازاً للتنسـيق وتعزيز الترابط بين الدول العربية في مختلف هذه الجوانب... وأغتنم هذه الفرصـة لأؤكد مجدداً على ضـرورة تعزيز إمكانيات هذا الجهاز المهم – وهي كثيرة ومتنوعة – في المجالات الاقتصـادية والاجتماعية ... وإعطاء الفرصـة للوكالات العربية المتخصـصـة لتضـطلع بدور فاعل ومؤثر في جهود التنمية والتحديث في منطقتنا... إن الاسـتراتيجيات القائمة بالفعل كثيرة... الاتفاقات الجماعية حاضرة وجاهزة.. والخبرات العربية موجودة ومتوفرة... والارادة الجماعية والعزم المشترك هو ما يمكنه تحويل الخطط إلى واقع.. وبرامج العمل إلى منجزٍ ملموس.

السيد الرئيس،

إن مجتمعاتنا العربية من أكثر المجتمعات شـباباً في العالم.. ومن الضـروري اغتنام تلك الفرصـة الديموغرافية في العقود القادمة قبل أن تتحول الفرصـة إلى عبء كما نشـهد في مجتمعاتٍ أخرى... ولا سـبيل أمامنا سـوى تعليمٍ يواكب العصـر وبرامج تدريب تحويلي ومستمر تجاري متطلبات التوظيف.

إن منطقتنا تقف في لحظة صـعبة... تتعرض فلسـطين فيها لعدوان وحشـي... وتتعرض دولٌ عربية لمخاطر تهدد كيانها وتسـتنزف إمكاناتها... وأمام هذه التحديات فإننا نسـعى لتأمين المسـتقبل لأبنائنا... حتى لا يقعوا فريسـةً لقوى اليأس والظلام... إنها معركتنا الكبرى من أجل البناء.. من أجل الخير والنماء.. ولن ننتصـر فيها سـوى بحشـد إمكانات جماعية... فالهدف واحد والهم واحد.. وكلمتنا دوماً – بإذن الله – موحدة ومجتمعة.

شكراً لكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ق-032/05/(05/25)04/-نث(14640)

خامساً:

قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية

المشاركة في

مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

الدورة الخامسة: بغداد 2025/5/17

قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في
مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الخامسة: بغداد 2025/5/17
(مُرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول العربية)

معالي المهندس يعرب فلاح القضاة ..... وزير الصناعة والتجارة والتموين – المملكة الأردنية الهاشمية

معالي خليفة بن شاهين المرر ..... وزير دولة – دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السفيرة فوزية بنت عبد الله زينل ..... السفيرة والمندوبة الدائمة لدى جامعة الدول العربية – مملكة البحرين

معالي السيد محمد علي النفطي ..... وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج – الجمهورية التونسية

معالي السيد أحمد عطاف ..... وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

معالي السيد عبد القادر حسين عمر ..... وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والناطق باسم الحكومة – جمهورية جيبوتي

معالي المهندس وليد بن عبد الكريم الخريجي .... نائب وزير الخارجية – المملكة العربية السعودية

معالي الفريق أول ركن إبراهيم جابر ..... عضو مجلس السيادة الانتقالي – جمهورية السودان

سعادة السيد محمد الجفال ..... معاون مدير الشؤون العربية – الجمهورية العربية السورية

فخامة الرئيس حسن شيخ محمود ..... رئيس الجمهورية – جمهورية الصومال الفيدرالية

دولة الرئيس محمد شياع السوداني ..... رئيس مجلس الوزراء – جمهورية العراق

صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد .. نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع – سلطنة عمان

دولة الرئيس الدكتور محمد مصطفى ..... رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية – دولة فلسطين

معالي السيد سلطان بن سعد المريخي ..... وزير الدولة للشؤون الخارجية – دولة قطر

معالي السيد مباي محمد ..... وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي– جمهورية القمر المتحدة

سعادة السفير أحمد البكر ..... مساعد وزير الخارجية لشؤون الوطن العربي– دولة الكويت

دولة الرئيس الدكتور نواف سلام ..... رئيس مجلس الوزراء – الجمهورية اللبنانية

سعادة السفير عبد المطلب ثابت ..... السفير والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية – دولة ليبيا

معالي الدكتورة رانيا المشاط ..... وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – جمهورية مصر العربية

سعادة السفير محمد آيت وعلي ..... السفير والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية – المملكة المغربية

معالي السيد محمد سالم ولد مرزوك ..... وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والموريتانيين في الخارج – الجمهورية الإسلامية الموريتانية

سعادة الدكتور علي صالح موسى ..... القائم بأعمال المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية – الجمهورية اليمنية